

شرح المفصل للزحشكري

تأليف

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي
المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه
الدكتور اميل بديع يعقوب

الجزء الثاني

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان



جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة
لدار الكتب العلمية - بيروت - لبنان

ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة
تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزئاً أو تسجيله على
أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناشر خطياً.

Exclusive Rights by

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be
translated, reproduced, distributed in any
form or by any means, or stored in a data
base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban

Il est interdit à toute personne individuelle
ou morale d'éditer, de traduire, de
photocopier, d'enregistrer sur cassette,
disquette, C.D, ordinateur toute
production écrite, entière ou partielle,
sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٨ - ٣٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beirut - Lebanon

Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Beyrouth - Liban

Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-2258-4

9 0 0 0 0



9 782745 122582

<http://www.al-ilmiyah.com/>

e-mail: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحال

فصل

قال صاحب الكتاب: «شبه الحال بالمفعول من حيث أنها فضلة مثله، جاءت بعد مضي الجملة. ولها بالظرف شبه خاص من حيث أنها مفعول فيها، ومحيثها لبيان هيئة الفاعل، أو المفعول، وذلك قولك: «ضربت زيدًا قائمًا»، تجعله حالاً من أيهما شئت، وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق، كقولك: «لقيته راكبين». قال عترة [من الوافر]:

٢٧٥- متى ما تلقيني فردين تزجف روائف أليتيك وتسطارا
و«لقيته مضعدًا ومنحدرًا».

٢٧٥ - التخريج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/٢٩٧، ٧/٥٠٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٨/٢٢؛ والدرر ٥/٩٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٦٠؛ ولسان العرب ٤/٥١٣ (طير)، ١٤/٤٣ (ألا)، ٢٣١ (خصا)؛ والمقاصد النحوية ٣/١٧٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥١؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٣٠١؛ ولسان العرب ٩/١٢٧ (رنف)؛ وجمع الهوامع ٦٣/٢.

اللغة: فردين: مفردين. تزجف: تضطرب.

المعنى: يهجو الشاعر عمارة بن زياد، وكان يحسد عترة ويقول لقومه: إنكم أكثرتم من ذكره، والله لوددت أني لقيته خاليًا حتى أعلمكم أنه عبد، وكان عمارة جوادًا كثير الإبل، مضيعةً لماله مع جوده، وكان عترة لا يكاد يمسك إبلا إلا ويعطيها إخوته، ويقسمها، فبلغه ما قال عمارة؛ فقال فيه: إذا التقينا مفردين ترتعد فرائصك، وترتجف أليتيك، وتكادان تطيران من الخوف.

الإعراب: «متى»: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. «ما»: زائدة. «تلقني»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «فردين»: حال منصوبة بالياء لأنها مثنى. «توزجف»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط. «روائف»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «أليتيك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وتسطارا»: الواو: حرف عطف، «تسطارا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، مبني للمجهول، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل؛ ويجوز أن يكون مبنيًا على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا، والأصل: «تسطارن».

قال الشارح: اعلم أنّ الحال وَصْفٌ هَيْئَةُ الفاعلِ أو المفعولِ، وذلك نحو: «جاء زيدٌ ضاحِكًا»، و«أقبلَ محمدٌ مُسرِعًا»، و«ضربتُ عبدَ اللهَ باكِبًا»، و«لقيتُ الأميرَ عادِلًا». والمعنى: جاء عبدُ اللهِ في هذه الحالِ، ولقيتُ الأميرَ في هذه الحالِ. واعتباره بأن يقع في جوابِ «كَيْفَ». فإذا قلتَ: «أقبلَ عبدُ اللهِ ضاحِكًا»، فكأنَّ سائلاً سألَ: «كيفَ أقبلُ؟» فقلتَ: «أقبلُ ضاحِكًا»، كما يقع المفعولُ له في جوابِ «لِمَ فعلتَ».

وإنما سُمِّيَ حالاً لآلته لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعلِ فيها إلا لِمَا أنت فيه، تطاولَ الرقبتُ أم قَصَرَ. ولا يجوز أن يكون لِمَا مضى وانقطع، ولا لِمَا لم يأت من الأفعالِ. إذ الحالُ إنما هي هيئةُ الفاعلِ أو المفعولِ وصفته في وقتِ ذلك الفعلِ. والحالُ تُشْبِه المفعولَ، وليست به. ألا ترى أنه يعمل فيها الفعلُ اللازمُ غيرُ المتعدّي، نحو: «جاءَ زيدٌ راکِبًا»، و«أقبلَ عبدُ اللهِ مُسرِعًا؟» ف «أقبلَ» و«جاءَ» فعلاّن لازمان غيرُ متعدّين، وقد عملا في الحالِ، فذلّك أنّها ليست مفعولة كـ «ضربَ زيدٌ عمرًا». ومما يدلّ أنّها ليست مفعولة أنّها هي الفاعلُ في المعنى، وليست غيره، ف «الراكِبُ» في «جاءَ زيدٌ راکِبًا» هو زيدٌ. وليس المفعولُ كذلك بل لا يكون إلا غيرَ الفاعلِ أو في حُكْمه، نحو «ضربَ زيدٌ عمرًا». ولذلك امتنع «ضربتني» و«ضربتك» لآحادِ الفاعلِ والمفعولِ. فأما قولهم: «ضربتُ نفسي» ف «النفسُ» في حكم الأجنبيّ، ولذلك يُخاطبها رَبُّها، فيقول: «يا نفسي أقبلي» مُخاطبةً الأجنبيّ. ولو كانت الحالُ مفعولةً، لجاز أن تكون معرفةً. ونكرةٌ كسائرِ المفعولين. فلما اختصت بالنكرة، دلّ على أنّها ليست مفعولةً. وإذ قد ثبت أنّها ليست مفعولةً، فهي تُشْبِه المفعولَ من حيث إنّها تجيء بعد تمام الكلامِ، واستغناء الفعلِ بفاعله، وأنّ في الفعلِ دليلاً عليها كما كان فيه دليلٌ على المفعولِ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: «قمتُ»، فلا بدّ أن تكون قد قمتَ في حالٍ من الأحوالِ، فأشبهتَ قولك: «جاءَ عبدُ اللهِ راکِبًا» قولك: «ضربَ عبدُ اللهِ رجلاً»، ولأجلِ هذا الشبّه استحققت أن تكون منصوبةً.

وقوله: «ولها بالظرفِ شبهٌ خاصٌّ» يعني أنّ الحالَ تُشْبِه المفعولَ على سبيلِ العمومِ من الجهاتِ التي ذكرناها، ولا تُخصَّص مفعولاً دون مفعولِ، ولها شبهٌ خاصٌّ بالمفعولِ فيه، وخصوصاً ظرفِ الزمانِ. وذلك لأنّها تُقدَّر بـ «في». كما يُقدَّر الظرفُ بـ «في» فإذا قلتَ: «جاءَ زيدٌ راکِبًا»، كان تقديره: في حالِ الركوبِ، كما أنّك إذا قلتَ: «جاءَ زيدٌ اليومَ»، كان تقديره: جاءَ زيدٌ في اليومِ، وخصَّ الشبّه بظرفِ الزمانِ، لأنّ الحالَ لا تبقى، بل تنتقلُ إلى حالٍ أُخرى، كما أنّ الزمانَ مُتَقَضٍ لا يبقى، ويخلُفه غيره. ولذلك لا يجوز

= وجملة «متى ما تلقني ترجف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تلقني»: في محلّ جزمٍ بالإضافة. وجملة «ترجف...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «تستطارا»: معطوفة على سابقتها.
والشاهد فيه قوله: «فردين» حيث جاءت الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول معاً.

أن تكون الحال خَلْفَةً، فلا يجوز «جاءني زيدٌ أحمَرٌ، ولا أخوَلٌ ولا طويلاً»، فإذا قلت: «متحاولاً، أو متطاولاً» جاز، لأن ذلك شيءٌ يفعلُه، وليس بخُلْفَةٍ، فيجوز انتقالُه.

والحال تكون بياناً لهيئة الفاعل، أو المفعول، فتقول: «جاء زيدٌ قائماً»، فتكون بياناً لهيئة الفاعل الذي هو زيد، وتقول: «ضربتُ زيداً قائماً» إن شئت جعلته حالاً من الفاعل الذي هو التاء، وإن شئت جعلته حالاً من المفعول الذي هو زيد، وهذا فيه تسمُّحٌ، وذلك أنك إذا جعلت الحال من التاء، وجب أن تُلَاصِقَه، فتقول: «ضربتُ قائماً زيداً». فإذا أزلت الحال عن صاحبها، فلم تُلَاصِقَه، لم يجز ذلك، لما فيه من اللبس، إلا أن يكون السامعُ يعلمُه كما تعلمُه، فإن كان غير معلوم، لم يجز، وكان إطلاقُه فاسداً.

وقد تكون الحال منهما معاً، فإن كانتا متفقتين، نحو: «قائمٌ» و«قائمٌ»، أو «ضاحكٌ» و«ضاحكٌ» فأنت مخيرٌ إن شئت فرقتَ بينهما، فقلت: «ضربتُ زيداً قائماً قائماً» تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالِي أيهما جعلت للفاعل، لأنه لا لبس في ذلك، وإن شئت جمعتَ بينهما، فقلت: «ضربتُ زيداً قائميين»، لأن الاشتراك قد وقع في الحال، والعامل واحدٌ، وصار كأنك قلت: «ضربتُ قائماً زيداً قائماً»، واستغنيت بالثنية عن التفريق، قال الشاعر [من الوافر]:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ . . . إلخ

البيتُ لَعَثْرَةٌ، وقوله: [من الوافر]

أَحْوَلِي تَنْفُضْ اسْتُكْ مِذْرَوَيْهَا لِسْتُكُلْنِي فَهَآ أَنَا دَا عَمَارَا

والشاهد فيه قوله: فردَيْنِ، وهو حالٌ من الفاعل والمفعول، أي: أنا فردٌ، وأنت فردٌ. والروائفُ: جمعُ رانِفَةٍ، والرانِفَةُ أسْفَلُ الأليَّةِ، وطَرْفُهَا مِمَّا يَلِي الأَرْضَ مِنَ الإنسان إذا كان قائماً. وأما قوله: و«تُسْتَطَارَا»، فيحتمل وجوهاً:

أحدها: أن يكون مجزوماً بحذف النون، والأصلُ «تُسْتَطَارَانِ» فالضميرُ للروائفِ، وعاد إليها الضميرُ بلفظ الثنية، وإن كان جمعاً لأنها ثنيةٌ في المعنى، لأن كلَّ أليَّة لها رانِفَةٌ، فهو من قبيل ﴿فَقَدَّ صَعَتَ قُلُوبِكُمْ﴾^(١).

والثاني: أن يكون عائداً إلى الأليتين.

والثالث: أن يكون الضميرُ مفرداً عائداً إلى المخاطب، والألفُ بدَلٌ من نون التأكيد، والأصلُ «تسْتَطَارُنْ»، فأبدَل من النون ألفاً كما في قوله [من الطويل]:

٢٧٦- [وذا النصب المنصوب لا تنسكته] ولا تغبِ الشيطانَ واللَّهَ فاعبُدا
يُخاطبُ قَرينَه ويصف نفسه بالشهامة.

(١) التحريم: ٤. وفي الطبعين: «وقد»، وهذا تحريف.

وأما قولهم: «رأيتُ زيدًا مُصْعِدًا منحدِرًا»، و«رأيتُ زيدًا ماشيًا راكبًا» إذا كان أحدهما مصعدًا والآخر، راكبًا، فالمراد أن تكون أنت المصعد، وزيدُ المنحدِر، فيكون «مصعدًا» حالًا للثناء، و«منحدِرًا» حالًا لزيد، وكيف قدّرت بعد أن يعلم المخاطبُ المصعدُ من المنحدِر، فإنه لا بأس عليك بتقدّم أيّ الحالتين شئت.

واعلم أنه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعدًا، لأنّ الحال خيرٌ، والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعدًا، فتقول: «هذا زيدٌ واقفًا ضاحكًا متحدثًا». ولا يجوز ذلك إن تضادّت الأحوال، نحو: «هذا زيدٌ قائمًا قاعدًا»، كما لا يجوز مثل «هذا زيدٌ قائمٌ قاعدٌ». فإن أردت أن تسبِّح من الحالتين حالًا واحدة، جاز، كما يجوز أن تسبِّح من الخبرين خبرًا واحدًا، فتقول: «هذا الطَّعامُ حُلُوًّا حامضًا»، كأنك أردت: هذا الطعامُ مُرًا، فسبِّحت من الحالتين معنًى، كما تقول في الخبر: «هذا حُلُوٌّ حامضٌ».

فصل

[عامل الحال]

قال صاحب الكتاب: «والعامل فيها إما فعلٌ وشبّهه من الصفات، أو معنًى فعلٍ،

= وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٤٤/٢، ٢٤٥؛ وشرح التصريح ٢٠٨/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥٧٧/٢، ٧٩٣؛ والكتاب ٥١٠/٣؛ ولسان العرب ٧٥٩/١ (نصب)، ٢/٤٧٣ (سبح)، ٤٢٩/١٣ (نون)؛ واللمع ص ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٣٤٠/٤؛ والمقتضب ١٢/٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥٧/٢؛ وأوضح المسالك ١١٣/٤؛ وجمهرة اللغة ص ٨٥٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٠٨؛ ووصف المباني ص ٣٢، ٣٣٤؛ والممتع في التصريف ٤٠/١؛ وجمع الهوامع ٧٨/٢.

المعنى: ولا تذييع القرابين للأنصاب، واعبد الله وحده، ولا تعبد الأوثان. الإعراب: «وذا»: الواو حرف عطف، و«ذا»: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف. «النصب»: بدل منصوب بالفتحة. «المنصوب»: نصب منصوب بالفتحة. «لا»: حرف نهي وجزم. «تنسكنه»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وهو في محلّ جزم، و«الهاء»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ولا»: الواو حرف عطف، و«لا»: حرف نهي وجزم. «تعبد»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «الشيطان»: مفعول به منصوب بالفتحة. «والله»: الواو حرف عطف، و«الله»: اسم الجلالة مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. «فاعبد»: الفاء زائدة، و«اعبد»: فعل أمر مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا مراعاة للرويّ. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة الفعل المحذوف معطوفة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «لا تنسكنه» لا محلّ لها من الإعراب لأنها تفسيرية، وجملة «ولا تعبد الأوثان» معطوفة لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «والله فاعبد».

والشاهد فيه قوله: «فاعبد» حيث أبدل النون الخفيفة ألفًا في الوقف.

كقولك: «فيها زيدٌ مُقَيِّمًا»، و«هذا عمروٌ منطلقًا»، و«ما شأنك قائمًا»، و«ما لك واقفًا». وفي التنزيل: ﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْعًا﴾^(١)، و﴿فَمَا لَكُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾^(٢). و«لَيْتَ»، و«لَعَلَّ»، و«كَأَنَّ» ينصبونها أيضًا، لما فيهنَّ من معنى الفعل، فالأوَّلُ يعملُ فيها متقدِّمًا ومتأخِّرًا، ولا يعملُ فيها الثاني إلا متقدِّمًا، وقد مَنَعُوا في «مررتُ راكبًا بزيد» أن يجعلَ «الراكب» حالًا من المجرور.

قال الشارح: اعلم أن الحال لا بد لها من عامل إذ كانت مُعْرَبَةً، والمعربُ لا بد له من عامل. ولا يكون العاملُ فيها إلا فعلاً، أو ما هو جارٍ مجرى الفعل من الأسماء، أو شيئًا في معنى الفعل، لأنها كالمفعول فيها.

فمثال العامل إذا كان فعلاً قولك: «جاء زيدٌ ضاحكًا»، ف «زيدٌ» مرتفعٌ بأنَّه فاعلٌ، و«ضاحكًا» حالٌ منه، والعاملُ فيهما الفعلُ المذكورُ الذي هو «جاء»، لأنَّ الحالَ صفةٌ من جهة المعنى. ولذلك اشترطُ فيها ما يُشترطُ في الصفات من الاشتقاق، نحو: ضاربٌ، ومضروبٌ، وشبههما. فكما أن الصفةَ يعملُ فيها عاملُ الموصوف، فكذلك الحالُ يعملُ فيها العاملُ في صاحب الحال، إلا أنَّ عملَه في الحال على سبيلِ الفِضْلة، لأنها جاريةٌ مجرى المفعول، وعملُه في الصفة على سبيلِ الحاجة إليها، إذ كانت مُبَيَّنَةً للموصوف، فجزتُ مجرى حرفِ التعريف. وهذا أحدُ الفُروقِ بين الصفة والحال. وذلك أنَّ الصفةَ تفرِّقُ بين اسمينِ مشتركين في اللفظ، والحالُ زيادةٌ في الفائدة والخبر، وإن لم يكن الاسمُ مشاركا في لفظه. ألا ترى أنك إذا قلت «مررتُ بزيدَ القائم»، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجلٌ آخرُ اسمه زيدٌ، وهو غيرُ قائم، ففصلتُ بالقائمِ بينه وبين مَنْ له هذا الاسمُ، وليس بقائم؟ وتقول: «مررتُ بالفَرَزْدَقِ قائمًا»، وإن لم يكن أحدُ اسمه الفرزدقُ غيره، فضممتُ إلى الإخبارِ بالمُروورِ خبرًا آخرَ متصلاً به مُقَيِّدًا، إلا أنَّ الخبرَ بالمرورِ على سبيلِ اللزوم، لأنه به انعقدتِ الجملةُ، والإخبارُ بالقيامِ زيادةٌ، يجوزُ الاستغناء عنها.

ومثال ما كان جارياً مجرى الفعل من الأسماء اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبَّهةُ باسمِ الفاعل، نحو قولك: «زيدٌ ضاربٌ عمراً قائمًا». ف «قائمٌ» حالٌ من «عمرو»، والعاملُ فيه اسمُ الفاعل. وتقول: «زيدٌ مضروبٌ قائمًا»، فتكون الحالُ من المضمر في اسمِ المفعول، وهو العاملُ. وتقول: «زيدٌ حسنٌ قائمًا»، فتكون الحالُ من المضمر في الصفة، وهي العاملةُ في الحال، لأنها مشبَّهةٌ باسمِ الفاعل على ما سيأتي بيانه.

ومثال العامل فيها إذا كان معنًى فعلٍ قولك: «زيدٌ في الدارِ قائمًا»، ف «قائمًا» حالٌ

من المضممر في الجاز والمجرور، وهو العاملُ فيها لنيابته عن الاستقرار، فهذا العاملُ معنَى فعل، لأنَّ لفظ الفعل ليس موجودًا، هذا إذا جعلته ظرفًا لزيد، ومستقرًا له. فإن جعلته ظرفًا للقائم، قلت: «زيدٌ في الدار قائمٌ»، فترفع «قائمًا» بالخبر، ويكون الظرفُ صلةً له.

واعلم أنَّه إذا كان العاملُ فيها فعلًا جاز تقديمُ الحال عليه، فتقول: «جاء زيدٌ قائمًا»، و«جاء قائمًا زيدٌ»، و«قائمًا جاء زيدٌ». كلُّ ذلك جائزٌ لتصرفِ الفعل. وكذلك ما أشبهه من الصفات يجوز تقديمُ الحال عليه إذا كان عاملاً فيها، فتقول: «زيدٌ ضاربٌ عمرًا قائمًا»، و«قائمًا زيدٌ ضاربٌ عمرًا»، وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعل. حُكِمَ الجميعُ شيءٌ واحدٌ.

فإن كان العاملُ في الحال معنَى فعل، لم يجز تقديمُها على العامل. تقول: «فيها زيدٌ مقيمًا»، و«عندك عمروٌ جالسًا»، ف «زيدٌ» مرتفعٌ بالابتداء، و«فيها»، الخبرُ قد تقدّم، و«مقيمًا» حالٌ من المضممر في «فيها» والعاملُ فيها الجازُّ والمجرورُ لنيابته عن الفعل الذي هو استقرُّ، فقولك: «عندك» ظرفٌ منصوبٌ بـ «استقرُّ» العاملِ المقدرِ. وكذلك «فيها» في محلِّ نصبٍ بـ «استقرُّ» المقدرِ، وهذا الظرفُ والضميرُ الذي فيه في محلِّ مرفوعٍ على الخبر. وليس الظرفُ خبرًا في الحقيقة إذا كان مفردًا، وليس الأوّل، وإنما هو موضعٌ له ومكانٌ. وإذا كان كذلك، فالعاملُ إذاً معنَى الفعل، لا لفظه. ألا ترى أنَّ الفعل ليس موجودًا في اللفظ، ولذلك لا تقول: «مقيمًا فيها زيدٌ»: فتقدّم الحالُ هنا، إذ كان العاملُ معنَى.

هذا مذهبُ سيبويه^(١) في أنَّ الاسمَ يُرْفَعُ بالابتداء. وقال الكوفيون^(٢): إذا تقدّم الظرفُ ارتفع الاسمُ به، وإذا تأخّر ارتفع الاسمُ بضميرِ مرفوعٍ في الظرف، وحجّةُ سيبويه أنّا رأيناهم إذا أدخلوا على الظرف «إنَّ» ونحوها من عواملِ الابتداء، انتصب الاسمُ بعد الظرف بها، كقولك: «إنَّ في الدار زيدًا». فلو كان «في الدار» يرفع «زيدًا» قبل دخولِ «إنَّ»، لَمَا غيّرَها «إنَّ» عن العمل، كما أنا لو قلنا: «أنَّ يقومَ زيدٌ». لم يجز أن يبطل عملُ: «يقومُ» في «زيد»، بل يُقال: «أنَّ يقومَ زيدٌ». كذلك «إنَّ في الدار زيدًا».

ومما يدلُّ على بُطلانِ ما قالوه إجماعهم على جوازِ «في داره زيدٌ». فلو كان ارتفاعُ «زيد» بالظرف، لم تجز المسألة؛ لأنَّ فيها إضمارًا قبل الذكْر، إذ الظرفُ قد وقع في مرّتيته، فلم يجز أن يُنَوَى به التأخيرُ، وإنما يُجيزُ سيبويه وأصحابه: «في داره زيدٌ» لأنَّه خبرٌ قدّم اتساعًا، فجاز أن يُنَوَى به التأخيرُ إلى موضعه، فاعرفه. فعلى هذا يكون الظرفُ

(١) الكتاب ٢/٨٨.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٥١ - ٥٥.

لـ «زيد» ويتعلق باستقرار محذوفٍ على ما شرحنا. ويجوز أن ترفع «قائمًا» على الخبر، ويكون الظرفُ له. ويتعلق به لا بمحذوف.

ومن ذلك «هذا عمرو منطلقًا» ف«هذا» مبتدأ، و«عمرو» الخبر، و«منطلقًا» نصبٌ على الحال، والعاملُ فيه أحدُ شيئين: إمَّا التَّنْبِيه، وإمَّا الإِشَارَةُ. فالتنبيهُ بـ«ها»، والإشارةُ بـ«ذا». فإذا أعملت التنبية، فالتقديرُ: انظُرْ إليه منطلقًا، أو انبِهْ له منطلقًا. وإذا أعملت الإشارة، فالتقديرُ: أُشِيرُ إليه منطلقًا، والغرضُ أنك أردت أن تُنبِئَ المخاطَبَ لعمرو في حالِ انطلاقه، ولا بدَّ من ذِكْرِ «منطلقًا»، لأنَّ الفائدةَ به منعقدة، ولم تُرد أن تُعرِّفه إيَّاه، وأنت تُقدِّرُ أنه يجْهله. كما تقول: «هذا عبدُ الله» إذا أردت هذا المعنى، ولا يُستبعد لزوم الحال ههنا، فإنه قد يتصل بالاسم والخبر ما ليس باسم ولا خبر، ولا يتم الكلام إلا به، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(١)، فإنه ليس باسم ولا خبر، ولو حُذف لفسد الكلام، لأنه معطوفٌ على الخبر، وهو جملة، فلا بدَّ من عائِد، والعائدُ «لَهُ»، ولو حُذف، لَبْقِيَتِ الجملةُ الخبريةُ بلا عائِد، ونظائرُ ذلك كثيرة.

فإن قيل: فأنتم قد قررتم أن العامل في الحال يكون العامل في ذي الحال، والحال ههنا في قولك: «هذا زيدٌ منطلقًا» من «زيد»، والعاملُ فيه الابتداءُ من حيث هو خبرٌ، والابتداءُ لا يعمل نصبًا. فالجوابُ أن هذا كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظه، والتقديرُ: أُشِيرُ إليه أو انبِهْ له على ما تقدّم في قولنا، فهو مفعولٌ من جهة المعنى. وصل الفعلُ إليه بحرف الجزر، فيكون من قبيلِ «مررتُ بزيدٍ قائمًا» فاعرفه.

ويجوز الرفعُ في قولك: «منطلقًا» من قولك: «هذا عبدُ الله منطلقًا». قال سيبويه^(٢): هو عربيٌّ جيّدٌ، حكاه يونسُ وأبو الخطّاب عن مَنْ يوثقُ به من العرب. وارتفاعه من وجوه:

منها: أنك حين قلت: «هذا عبدُ الله منطلقًا» أضمرت «هذا» أو «هو»، كأنك قلت: «هذا منطلقًا»، أو «هو منطلقًا».

والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا كقولك: «هذا خلٌّ حامضٌ» لا تريد أن تنقُص الحلاوة، ولكن تزعم أنه قد جمع الطعمين، ونحوه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْقَضَ نَزَاعَةً لِلنَّاسِ﴾^(٣).

والوجه الثالث: أن تجعل «عبد الله» معطوفًا على «هذا» عطفَ بيان كالوصف، فيصير كأنه قال: «عبدُ الله منطلقًا».

ووجه رابع: أن تجعل «منطلقًا» بدلًا من «عبد الله»، كأنك قلت: «هذا عبدُ الله

(٣) المearج: ١٥ - ١٦.

(٢) الكتاب ٨٣/٢.

(١) الإخلاص: ٤.

رجلٌ منطلقٌ، فيكون «رجلٌ» بدلاً من «عبد الله» بدلَ النكرة من المعرفة، ثم حُذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه.

وأما قولهم: «ما شأنك قائماً؟»، و«ما لك واقفاً؟»، فد «ما» استفهامٌ، وهو في موضع رفع بالابتداء، و«شأنك» الخبر، أو يكون «شأنك» مبتدأ، و«ما» الخبر قد تقدم، و«قائماً» حالاً، والناصب لـ «قائماً» «شأنك»، لأنه في معنى «ما تصنع»، أو «ما تلبس» في هذه الحال. وكأته شيءٌ عرفه المتكلم من المسؤول الذي هو الكاف في «شأنك»، فسأله عن شأنه في هذه الحال، وقد يكون فيه إنكارٌ لقيامه، ويسأله عن السبب الذي أدى إليه، فكأته قال: «لِمَ قمت».

وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿فَمَا لَمْ يَنْتَكِرْهُ مُعْرِضِينَ﴾^(١)، كأته أنكر إعراضهم، فوَّخهم على السبب الذي أذاهم إلى الإعراض، فأخرجه مُخْرَج الاستفهام في اللفظ، وتأويل «ما لك قائماً»، وتأويل «ما شأنك قائماً» كأنه قال: «ما تصنع».

فأما قولهم: «مررتُ بزيدٍ راكباً» على أن تكون الحال من «زيد»، فإن ذلك جائز؛ لأن الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب، إذا كان العامل في الموضع فعلاً، لا خلاف في جواز ذلك، فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور، نحو قولك: «مررتُ راكباً بزيد»، وأنت تجعل «راكباً» لزيد، فإن سيبويه^(٢) وأبا بكر بن السراج، ومن تبعهما متعاً من جواز ذلك، لأنَّ العامل، وإن كان الفعل، لكنّه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو «زيد» إلا بواسطة حرف الجرّ، لم يجر أن يعمل في حاله قبل ذلك الحرف، وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجرّ، كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه. وقد أجازهُ ابنُ كَيْسَانَ قِيَّاسًا، إذ كان العاملُ فِيه الفعلُ فِي الحقيقة.

فصل

[وقوع المصدر حالاً]

قال صاحب الكتاب: «وقد يقع المصدرُ حالاً كما تقع الصفةُ مصدرًا في قولهم: قُم قائماً» وفي قوله [من الطويل]:

٢٧٧- [ألم ترني عاهدتُ ربِّي وإئني لبين رُتاجٍ قائماً ومقام

(١) المدثر: ٤٩.

(٢) الكتاب ١٢٤/٢.

٢٧٧ - التخريج: البيتان للفرزدق في ديوانه ٢/٢١٢؛ وأمالي المرتضى ١/٦٣، ٦٤؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ وخزانة الأدب ١/٢٢٣، ٤/٤٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٧٠؛ والكتاب ١/٣٤٦؛ ولسان العرب ٢/٢٥٠ (خرج) (البيت الثاني)؛ والمحتسب ١/٥٧؛ والمقتضب ٤/٣١٣ =

على حَلْفَةٍ لا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا] ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ
وذلك «قتلته صَبْرًا»، و«لقيته فجأةً، وعبانًا، وكفاحًا»، و«كلمته مُشاقهةً»، و«أثيته
رَكْضًا، وعدوًا، ومشيًا»، و«أخذتُ عنه سَمْعًا»، أي: مصبورًا، ومفاجئًا ومُعابِنًا، وكذلك
البَواقي. وليس عند سيويه^(١) بقياس. وأنكر «أنا رُجَلَةٌ وسُرْعَةٌ». وأجازه المبردُ في كلِّ
ما دلَّ عليه القعلُ.

= وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/١٧٧؛ ولسان العرب ٢/٢٧٩ (رتج) (البيت الأول)؛
والمقتضب ٣/٢٦٩.

اللغة: عاهدته: حالفته وعقدت معه ميثاقًا. الرتاج: الباب العظيم الكبر، أو الباب المغلق.
المعنى: أعطيت ربي ميثاقًا لا أخونه، لا أسب مسلمًا ما دمت حيًا، وقد أعطيت ميثاقِي هذا وأنا في
مكان عظيم بين المقامين الساميين، الكعبة المشرفة، وحرَم إبراهيم النبي عليه السلام.
الإعراب: «ألم ترني»: الهمزة: حرف استفهام، و«لم»: حرف نفي وقلب وحزم، «ترني»: فعل
مضارع مجزوم بحذف حرف العلة (الألف المقصورة) من آخره، والنون: للوقاية، والياء: ضمير
متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «عاهدت»: فعل
ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل
رفع فاعل. «ربي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة
المناسبة، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وإنني»: الواو: حالية، و«إن»: حرف
مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «لبين»: اللام:
المزحلقة للتوكيد، و«بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محذوف، وهو مضاف.
«رتاج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «قائمًا»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «ومقام»: الواو:
عاطفة، «مقام»: اسم معطوف على «رتاج» مجرور مثله.

«على حلفة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «عاهدت». «لا»: نافية. «أشتم»: فعل مضارع مرفوع،
والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «الدهر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة
متعلق بالفعل «أشتم». «مسلمًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «ولا خارجًا»: الواو: حرف
عطف، و«لا»: نافية. «خارجًا»: مفعول مطلق (لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل)
منصوب، أو حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «من في»: «من»: حرف جر، «في»: اسم مجرور
بالكسرة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار
والمجرور متعلقان باسم الفاعل «خارجًا». «زور»: فاعل مرفوع بالضمرة الظاهرة، وهو مضاف.
«كلام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ألم ترني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عاهدت ربي»: في محل نصب
مفعول به ثانٍ. وجملة «إنني»: مع الخبر المحذوف في محل نصب حال. وجملة «لا أشتم»: في
محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «خارجًا» حيث نصب لوقوعه موقع المصدر، والتقدير: ولا يخرج خارجًا. ويرى
بعضهم أنه حال، والتقدير: غير خارج.

قال الشارح: اعلم أن المصدر قد يقع في موضع الحال، فيقال: «أَتَيْتُهُ رَكْضًا»، و«قَتَلْتُهُ صَبْرًا»، و«لَقِيْتُهُ فُجَاءَةً وَعِيَانًا» و«كَلِمَتُهُ مُشَافَهَةٌ». والتقدير: أَتَيْتُهُ رَاكِضًا، وَقَتَلْتُهُ مَصْبُورًا، إِذَا كَانَ الْحَالُ مِنَ الْهَاءِ، فَإِنْ كَانَ مِنَ النَّاءِ فَتَقْدِيرُهُ: قَتَلْتُهُ صَابِرًا، وَلَقِيْتُهُ مُفَاجِئًا وَمُعَايِنًا، وَكَلِمَتُهُ مُشَافِهًا. فهذه المصادرُ وشبُهها وقعتْ موقعَ الصفة، وانتصبتْ على الحال كما قد تقع الصفةُ في موقع المصدر المؤكِّد، نحو: «فَمُ قَائِمًا»، والأصل: فَمُ قِيَامًا. ألا ترى أنه لا يحسن أن يُحمَل على ظاهره، فيقال: إنه حالٌ، لأنك لا تأمر بفعلٍ من هو فيه؟ ومثله قوله [من الطويل]:

على حِلْفَةٍ لَا أَشْتِمُ الدُّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامِ
البيت للمفرد ذق وقبله:

أَلَمْ تَرِنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجِ قَائِمًا وَمَقَامِ

الشاهد فيه نصب «خارجًا من في زور كلام». ونصبه لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل. والتقدير: عاهدتُ ربِّي لا يخرج من في زور كلام خروجا. ويجوز أن يكون قوله: «ولا خارجًا» حالًا، والمراد: عاهدتُ ربِّي غير شاتم، ولا خارج، أي: عاهدته صادقًا. وهو رأي عيسى بن عمرو، والمعنى أنه تاب عن الهجاء، وقذف المحصنات، وعاهد الله على ذلك بين رتاج الكعبة، وهو بابها ومقام إبراهيم، صلوات الله عليه. والأول مذهب سيبويه، وليس ذلك بقياس مُطَرِّد وإنما يُستعمل فيما استعملته العرب، لأنه شيءٌ وضع موضع غيره، كما أن باب «سَفِيًا وَرَعِيًا» و«حَمْدًا» لا يطرد فيه القياس، فيقال فيه: «طَعَامًا وَشَرَابًا».

وكان أبو العباس يُجيز هذا في كل شيء يدل عليه الفعل، فأجاز أن تقول: «أنا رُجَلَةٌ»، و«أنا سُرْعَةٌ»، ولا يقال: «أنا صُرْبًا»، ولا «أنا ضِحْكًا»، لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان، لأن الآتي ينقسم إتيانه إلى سُرْعَةٍ، وإِنْطَاءٍ، وتوسُّطٍ، وينقسم إلى رُجَلَةٍ وَرُكُوبٍ، ولا ينقسم إلى الضرب، والضحك. وكان يقول: إن نصب «مَشِيًا» وشبُهه إنما هو بالفعل المقدر، كأنه قال: أنا يَمْشِي مَشِيًا.

والصحيح مذهب سيبويه، وعليه الزجاج، لأن قول القائل: «أنا زيدٌ مَشِيًا» يصح أن يكون جوابًا لقائل قال: «كيف أتاكم زيدٌ؟» ومما يدل على صحة مذهب سيبويه أنه لا يجوز أن تقول: «أنا زيدٌ المَشِي» مُعَرَّفًا. وعلى قياس قول أبي العباس يلزم أن يجوز ذلك، لأنه يكون تقديره: أنا زيدٌ يمشي المشي، كما قالوا: «أرسلها العراك». والتقدير: أرسلها تعترك العراك. وقد ذهب السيرافي إلى جواز أن يكون قولك: «أنا زيدٌ مَشِيًا» مصدرًا مؤكَّدًا، والعامل فيه أنا، لأن المَشِي نوعٌ من الإتيان، ويكون من المصادر التي ليست من لفظ الفعل، نحو: «أعجبتني حُبًا»، و«كرهته بُغضًا»، و«تبسمت

وَمِيضَ الْبَرْقِ». وهو قول، إلا أن كونه لم يرد إلا نكرة يدل على ضغفه، إذ لو كان مصدرًا على ما ادعاه، لم يمتنع من وقوع المعرفة فيه، فاعرفه.

فصل

[وقوع الأسماء أحوالاً]

قال صاحب الكتاب: «والاسم غيرُ الصفة والمصدر بمنزلهما في هذا الباب. تقول: «هذا بُسْرًا أُطِيبَ منه رُطْبًا»، و«جاء البرُّ قَفِيرَيْنِ وصَاعَيْنِ»، و«كَلَّمْتَهُ فَأَهْ إِلَى فِي»، و«بَايَعْتُهُ يَدًا بِنْدًا»، و«بَغْتِ الشَّاءَ شَاءَةً وَدَرَهْمًا»، و«بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بَابًا».

قال الشارح: اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة، لكنّه جَمَعَهَا كُلِّهَا كونها أسماء غير صفات، وقعت أحوالاً. فمن ذلك قولهم: «هذا بُسْرًا أُطِيبَ منه تَمْرًا»، ف «هذا» مبتدأ، و«بُسْرًا» حال، و«أطيب منه» خبرُ المبتدأ، و«بُسْرًا» و«تَمْرًا»: حالان من المشار إليه، لكن في زمتين، لأن فيه تفضيل الشيء في زمانٍ من أزمانه على نفسه في زمنٍ آخر. ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضّل فيه ماضيًا، ويجوز أن يكون مستقبلًا. ولا بدّ من إضمار ما يدلّ على المُضَيِّ فيهِ أو على الاستقبال على حَسَبِ ما يراد، فإن كان زمانًا ماضيًا، أضمرت «إذ»، وإن كان زمانًا مستقبلًا، أضمرت «إذا»، وكانت الإشارةُ إليه في حالٍ ما هو بَلَّح. والعامل في الحال «كَانَ» المضمرّة، وفيها ضميرٌ من المبتدأ. وهذه «كَانَ» التامة وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة، لوقع معها المعرفة، وكنت تقول: «هذا البسر أُطِيبَ منه التمر»، لأن «كان» تعمل في المعرفة عَمَلَهَا في النكرة. فلما اختصّ الموضعُ بالنكرة، علم أنها التامة، وأن انتصابَ الاسمَيْنِ على الحال، لا على الخبر. والعامل في الظرفَيْنِ ما تَضَمَّنَتْه معنى «أفعل». وجاز أن تعمل في الظرفَيْنِ، لأنها تضمّنت شيئين: معنى فعلٍ ومصدرٍ، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ أفضلٌ من عمرو»، فمعناه: يزيد فضله عليه.

وكلُّ واحدٍ من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل. وذهب أبو عليّ إلى أن العامل في الحال الأوّل ما في هذا من معنى الإشارة والتنبيه، والعامل في الحال الثاني «أفعل». قال: وذلك أنه لا يخلو العامل في قولهم: «بُسْرًا» من أن يكون «هذا»، أو «أطيب»، أو مضمّرًا، وهو «إذ كان»، أو «إذا كان»، فلا يجوز أن يكون العامل فيه «أطيب» وقد تقدّم عليه، لأن «أفعل» هذا لا يَقْوَى قوّة الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لا تُجيز: «أنت ممّن أفضل»، ولا «ممن أنت أفضل»، فتقدّم الجارّ والمجرور عليه لضغفه أن يعمل فيما تقدّم عليه؟ وإذا لم يعمل فيما كان متعلقًا بحرف جرّ إذا تقدّم، مع أنّ حرف الجرّ يعمل فيه ما لا يعمل في غيره، نحو: «هذا مارٌّ بزيد»، و«هذا مُعْطٍ لزيد

أمس درهماً، فلأن لا يعمل فيما لا يتعلّق بحرف الجرّ ممّا شأنه المفعولُ به أولى، فأما قولُ الفرزدقِ [من الطويل]:

٢٧٨- فقالت لنا: أهلاً وسهلاً، وزوّدت جئى النحلِ أو ما زوّدت منه أطيبُ
فضرورة، وإذا كان كذا، لم يعمل «أطيب» في «بسرّاً» لتقدّمه عليه، وإذا لم يجز أن
يكون العاملُ «أفعلّ» كان إمّا هذا، وإمّا المضمّر، فإن أعملت فيه المضمّر الذي هو «إذ
كان»، لزم أن يكون العاملُ في «إذ» المضمرة «هَذَا»، أو ما فيه معنى الفعل غيره. فإذا
كان العاملُ كذلك، ولم يكن بدّ من إعمال عامل في الظرف، أعملت «هذا» في نفس
الحال، واستغنيت عن إعمال ذلك المضمّر، وإذا كان ذلك كذلك، كان ما قال الناسُ أنّه
منصوبٌ على إضمار إذ كان على إرادتهم معنى هذا الكلام، لا حقيقة لفظه، وأما قولهم:
«تَمَرًا»، فالعاملُ فيه «أطيب»، ولا يمتنع أن يعمل فيه وإن لم يعمل في «بسرّاً»؛ لأنّ ما
تأخّر عنه لا يمتنع أن يعمل فيه كما عمل في الظرف في قول أوسٍ [من الطويل]:

٢٧٩- فإنّا وجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً إلى الصُّونِ من رَيْبِ مُلَاءٍ مُسَهَّمِ

٢٧٨ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣٢ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ٢٦٩/٨؛ والدرر ٥/٢٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤٣/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩٤/٨، ٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص ٤٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٦؛ وجمع الهوامع ١٠٤/٢.

الإعراب: «فقالت»: الفاء بحسب ما قبلها، «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «لنا»: جار ومجرور متعلّقان بـ «قالت». «أهلاً»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أتيتم». «وسهلاً»: الواو حرف عطف، «سهلاً»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «نزلتم». «وزوّدت»: الواو حرف عطف، «زوّدت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «جئى»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «النحل»: مضاف إليه مجرور. «أو»: حرف عطف. «ما»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «زوّدت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «منه»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أطيب». «أطيب»: خير المتدأ مرفوع.

وجملة «قالت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أتيتم أهلاً» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «نزلتم سهلاً» معطوفة على سابقتها. وجملة: «زوّدت» الأولى معطوفة على «قالت». وجملة «زوّدت» الثانية صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ما زوّدت أطيب» معطوفة.

والشاهد فيه قوله: «منه أطيب» حيث قدّم الجار والمجرور «منه» على أفعال التفضيل المتعلّق به، وهذا شاذ لأنّ المجرور ليس اسم استفهام ولا مضافاً إلى اسم استفهام.

٢٧٩ - التخریج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ٢٦٣/٨، ٢٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٦٧، ٣٥٣؛ ولسان العرب ٣٠٨/١٢ (سهم)، ٢٥٠/١٣ (صون)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٢٥٦/٨.

اللغة: العرض: الشرف. الصون: المحافظة. الربط: الملاء إذا كانت قطعة واحدة، وقيل: الثوب =

ألا ترى أن «ساعة» معمول «أحوج»، فكما عمل في الظرف كذلك يعمل في الحال، إذا تأخر عنه، وهذا إنما يكون فيما يتحوّل من نوع إلى نوع آخر، نحو: «هذا عنباً أطيب منه زبيباً»، لأن العنب يتحوّل زبيباً، ولو قلت: «هذا عنباً أطيب منه تمرّاً» لم يجز، لأن العنب لا يتحوّل تمرّاً. وإذا كان كذلك، لم يجز فيه إلا الرفع، فتقول: «هذا عنب أطيب منه تمرّاً»، فيكون «هذا» مبتدأ، و«عنب»، الخبر، و«أطيب منه» مبتدأ آخر، و«تمرّاً» الخبر، والجملة الثانية في موضع صفة لـ «عنب» فاعرفه.

وأما قولهم: «جاء البرُّ قفيزين وصاعين»، فالمراد: جاء البرُّ قفيزين بدرهم، وصاعين بدرهم، فقولهم: «قفيزين» حالٌ من البرِّ، وكذلك «صاعين»، فهما حالان وقعا موقع المشتق، فكأنه قال: جاء البرُّ مسعراً، أو رخيصاً، والكلام جملة واحدة، ويجوز رفعه، فتقول: «جاء البرُّ قفيزان بدرهم»، فيكون «قفيزان» مبتدأ، و«بدرهم» الخبر، والجملة في موضع الحال، والكلام حينئذ جملتان. وربما قالوا: «جاء البرُّ قفيزين وصاعين»، ولا يُذكر الدرهم، فيحذفون الثمن، لأنه قد عُرف ممّا جرى من عادة استعمالهم في ذلك، لأنهم إذا اعتادوا ابتياع شيء بثمن بعينه من درهم، أو دينار، تركوا ذكره، إما في نفوسهم من معرفته، كقولك: «البرُّ الكَرُّ بستين»، تريد «بستين درهماً» و«الخُبزُ عشرة أرطال»، تريد: «بدرهم»، فتركوا ذكره لعلبة المعاملة فيه.

وأما قولهم: «كلمته فاهٌ إلى في» فقولهم «فاه» نصبٌ على الحال، وجعلوه نائباً عن «مشافهة»، ومعناه: مشافهاً، فهو اسمٌ نائبٌ عن مصدر في معنى اسم الفاعل، والناصبٌ للحال الفعل المذكور الذي هو «كلمته»، وتقديره: كلمته مشافهاً. وليس ثم إضمارُ عاملٍ آخر، فيكون من الشاذ، لأنه معرفةٌ بمنزلة «الجَمَاءُ الغَفِيرِ»، و«رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْنِهِ». هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون «فاه إلى في» بإضمارٍ «جاعلاً»،

= الرقيق. مسهم: أي فيه خطوط.

المعنى: يقول: إنَّ العرض يجب أن يصاب أكثر من أي شيء آخر، وخاصة من الثوب الرقيق المخطّط.

الإعراب: «فإنّا»: الفاء بحسب ما قبلها، «إنّا»: حرف مشبّه بالفعل، و«فنا»: في محل نصب اسم «إن». «وجدنا»: فعل ماضٍ، و«نا»: فاعل. «العرض»: مفعول به أول منصوب. «أحوج»: مفعول به ثانٍ. «ساعة»: ظرف متعلّق بـ «أحوج». «إلى الصون»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحوج». «من ريط»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحوج». «ملاء»: نعت «ريط» مجرور. «مسهم»: نعت ثانٍ لـ «ريط».

وجملة «إنّا وجدنا العرض أحوج»: الاسمية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «وجدنا» الفعلية في محل رفع خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «أحوج ساعة إلى الصون» حيث عمل اسم التفضيل، وهو قوله: «أحوج» في الظرف «ساعة»، وتعلّق به الجار والمجرور «إلى الصون».

أو «مُلاصِقًا» كأنه قال: كَلَّمْتُهُ جاعلاً فاهُ إلى فيّ، أو ملاصِقًا فاه إلى فيّ. والمذهب الأول، وهو رأي سيويوه^(١)، إذ لو كان بإضمار «جاعلاً»، لَمَا كان من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه غيره، ولجاز أن تقول: «كَلَّمْتُهُ وَجْهَهُ إلى وَجْهِي»، و«عَيْنَهُ إلى عيني»، وأشياء ذلك. وفي امتناعه دليلٌ على ما قلناه. وبعضُ العرب تقول: «كَلَّمْتُهُ فَوْهُ إلى فيّ»، فيرفَعونه بالابتداء والخبر، والجملة في موضع الحال، كأنك قلت: «وفُوهُ إلى فيّ»، إلّا أنّك استغنييت بإضمار العائد إليه عن الواو، ولولا الضميرُ المضاف إليه، لم يكن بدٌ من الواو.

وأما «بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ» فهو أيضًا من باب «كَلَّمْتُهُ فاه إلى فيّ»، لأنّه اسمٌ نائبٌ عن مصدر في معنى الصفة، كأنه قال: «بَايَعْتُهُ مناقدةً»، أي: ناقِدًا، إلّا أنّ معناهما مختلفٌ، ولذلك لا يجوز في «بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ» أن تقول: «بَايَعْتُهُ يَدَهُ بِيَدٍ» بالرفع. ولا يجوز فيه غيرُ النصب بخلاف «كَلَّمْتُهُ فَوْهُ إلى فيّ»، لأنّ المراد من قولك: «بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ» التعجيلُ، والثَقْدُ، وإن لم يكن بينهما قُرْبٌ في المكان. والمرادُ بقولك: «كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فيّ» القربُ في المكان، وأتّه ليس بينهما واسطةٌ، فمعناهما مختلفٌ وإن كان طريقيهما في تقدير الإعراب واحدًا.

وأما قولهم: «بِعَثُ الشاءِ شاةٌ ودرهمًا»، فـ «شاةٌ» نصبٌ على الحال، وصاحبُ الحال «الشاءُ»، والعاملُ الفعل الذي هو «بِعَثُ»، والشاةُ وإن كان اسمًا جامدًا، فهو نائبٌ عن الصفة، لأنّه وقع موقعَ «مسعّرًا»، فإذا قلت: «بِعَثُ الشاءِ شاةٌ ودرهمًا»، فمعناه «بعثُ الشاءِ مسعّرًا على شاة بدرهم». وجُعِلت الواو في معنى الباء، فبطل الخفضُ وجُعِل معطوفًا على «شاة»، فاقترن الدرهمُ والشاةُ، فالشاةُ مُثَمَّنٌ، والدرهمُ مُثَمَّنَةٌ. وأجاز الخليل^(٢): «بِعَثُ الشاءِ شاةٌ ودرهمٌ» بالرفع، والمرادُ: بدرهم. فـ «شاةٌ بدرهم» ابتداء وخبر، والجملة في موضع الحال، فأما إذا قال: «شاةٌ ودرهمٌ»، فتقديره: شاةٌ ودرهمٌ مقرونان، فالخبر محذوفٌ، كما تقول: «كُلُّ رجلٍ وَضِيْعَتَهُ» بمعنى: مع ضيعته، لأنّ في الواو معنى «مَعَ»، فصَحَّ معنى الكلام بذلك، وكذلك «بِعَثُ الشاءِ شاةٌ ودرهمٌ» لَمَّا رفع الدرهم، وعطفه على الشاة، قدّر خبرًا لا يخرج عن معنى «مع»، وهو مقرونان.

ومثله «بَيَّنْتُ لَهُ جِسَابَهُ بِأَبَا بَابًا» فـ «بَابًا» نصبٌ على الحال، لأنّه في معنى «مُصَنَّفًا»، و«مُرْتَبًا». وهذه الأسماء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيءٌ، ولا بد من إتباعه بما بعده، فلا يجوز «كَلَّمْتُهُ فاه» حتى تقول: «إلى فيّ» لأنك تريد إنما تريد: مشافهةً. والمشافهة لا تكون إلّا من اثنتين^(٣). وكذلك لا يجوز: «بَايَعْتُهُ يَدًا» حتى تقول

(١) الكتاب ١/٣٩١، ٣٩٢.

(٢) الكتاب ١/٣٩٣.

(٣) يتابعُ الشارحُ سيويوه في هذا التفصيل. انظر: الكتاب ١/٣٩٢.

«يَبِيدُ»، لأنَّ المراد: أَخَذَ مِنِّي، وَأَعْطَانِي، فهما من اثنين أيضًا، وكذلك: «بَيَّنْتُ لَهُ حِسَابَهُ بَابًا بَابًا»، لو قلت: «بَابًا» من غير تكرير، لَتَوَهَّم أَنَّهُ رَبَّتَهُ بَابًا وَاحِدًا، وليس المعنى عليه، وإنما المرادُ به جعله أصنافًا، فاعرفه.

فصل [تنكير الحال وتعريفها]

قال صاحب الكتاب: «وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً، وَذُو الْحَالِ مَعْرِفَةٌ، وَأَمَّا «أُرْسَلَهَا الْعَرَكَ»، و«مَرَرْتُ بِهِ وَخَذَهُ»، و«جَاؤُوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ»، و«فَعَلْتَهُ جَهْدَكَ، وَطَاقَتَكَ»، فمصادرٌ قد تَكَلَّمُ بِهَا عَلَى نِيَّةٍ وَضَعَهَا فِي مَوْضِعٍ مَا لَا تَعْرِيفَ فِيهِ، كَمَا وَضَعَ «فَاءٌ إِلَى فِي» مَوْضِعَ «شِفَافًا»، وَعَنِي مَعْتَرِكَةً، وَمَنْفِرِدًا، وَقَاطِبَةً، وَجَاهِدًا. وَمِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَحْدُودِ بِهَا حَذَوُ هَذِهِ الْمَصَادِرِ قَوْلِهِمْ: «مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ»^(١)، وَتَنْكِيرُ ذِي الْحَالِ قَبِيحٌ، إِلَّا إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ]:

٢٨٠- لِعَزَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ [عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ]

* * *

قال الشارح: إنما استحققت الحالُ أن تكون نكرةً، لأنها في المعنى خبرٌ ثانٍ، ألا ترى أنَّ قولك: «جاء زيدٌ راكباً» قد تضمنَ الإخبارَ بمَجِيءِ زيدٍ وَرُكُوبِهِ فِي حَالٍ مَجِيئِهِ، وَأَصْلُ الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، لِأَنَّهَا مُسْتَفَادَةٌ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا تُشْبِهُ التَّمْيِيزَ فِي الْبَابِ، فَكَانَتْ نَكْرَةً مِثْلَهُ، وَإِنَّهَا تَقَعُ فِي جَوَابِ «كَيْفَ جَاءَ». و«كَيْفَ» سَوَالٌ عَنِ نَكْرَةِ. وَإِنَّمَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةٌ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهَا خَبْرٌ ثَانٍ، وَالْخَبْرُ عَنِ النُّكْرَةِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نَكْرَةً، أَمَكْنَ أَنْ تَجْرِيَ الْحَالُ صِفَةً، وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَخَالَفَتِهَا إِيَّاهُ فِي الْإِعْرَابِ، إِذْ لَا

(١) هذا القول جعله الميداني من أمثال العرب. (مجمع الأمثال: ٢/ ٢٧١)، ومعناه: مررتُ بجماعتهم. ٢٨٠ - التخريج: البيت لكثير عزة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وله أول لذي الرمة في خزائن الأدب ٣/ ٢٠٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٠.

اللغة: الطَّلَّلُ: ما شخص من آثار الديار. الأسحَم: الأسود، والمراد به السحاب الممتلئ مطرًا. المعنى: يريد أن ديار محبوبته هذه مقفرة من أهلها، فليس فيها سوى الأطلال البالية التي مسحتها أمطار هذا السحاب الأسود الدائم المطر.

الإعراب: «لعزَّة»: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «موحشًا»: حال منصوبة بالفتحة. «طلَّلَ»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «قديم»: صفة «طلَّلَ» مرفوعة بالضمّة. «عفاها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «كلُّ»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «أسحَم»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «مستديم»: صفة له «كلُّ» مرفوع. وجملة «طلَّلَ لعزَّة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عفاها»: في محل رفع صفة له «طلَّلَ». والشاهد فيه: تنكير صاحب الحال «طلَّلَ» مع تقدّم الحال عليه، وهذا غير قبيح.

فَرَّقَ بين الحال في النكرة، والصفة في المعنى. وقد جاءت مصادرُ في موضع الحال، لفظها معرفة، وهي في تأويل النكرات. فمنها ما فيه الألف واللام، ومنها ما هو مضاف، فأما ما كان بالألف واللام، فنحو قولهم: «أرسلها العِراكَ». قال لبيدُ [من الوافر]:

٢٨١- فَأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذْهَبَا ولم يُشْفِقْ على نَعْصِ الدُخَالِ
فَنصب «العِراكَ» على الحال، وهو مصدرُ «عَارَكَ يُعَارِكُ مُعَارَكَةً، وعِرَاكًا»، وجعل «العِراكَ» في موضع الحال، وهو معرفة، إذ كان في تأويل مُعْتَرِكَةً. وذلك شاذٌ لا يُقاس عليه، وإنما جاز هذا الاتساعُ في المصادر، لأنَّ لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات، ولو صرحت بالصفة، لم يجز دخول الألف واللام، لم تقل العربُ: «أرسلها المعتريكة»، و«لا جاء زيدُ القائم»، لوجود لفظ الحال. والتحقيقُ أن هذا نائبٌ عن الحال، وليس بها، وإنما التقديرُ: أرسلها معتريكة، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار «تعترِكُ»: ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، يقال: «أوردَ إبله العِراكَ» إذا أوردها جميعًا الماء، من قولهم: «اعترك القومُ»، أي: ازدحموا في المُعْتَرِكِ.

وأما ما جاء مضافًا، فنحو قولك: «مررتُ به وَخَدَه»، و«مررتُ بهم وَخَدَهُم»، فد «وخده» مصدرٌ في موضع الحال، كأنه في معنى «إيحادًا»، جاء على حذف الزوائد، كأنك قلت: «أوحدته بمروري إيحادًا»، أو «إيحادًا» في معنى مُوَحِّدٍ، أي: مُنْفَرِدٍ، فإذا

٢٨١ - التخریج: البيت للبيد في ديوانه ص ٨٦؛ وأساس البلاغة (نغص)؛ وخزانة الأدب ٢/١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٠؛ وشرح التصريح ١/٣٧٣؛ والكتاب ١/٣٧٢؛ ولسان العرب ٧/٩٩ (نغص)، ١٠/٤٦٥ (عرك)، ١١/٢٤٣ (دخل)؛ والمعاني الكبير ص ٤٤٦؛ والمقاصد النحوية ٣/٢١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٨٥؛ والإنصاف ٢/٨٢٢؛ وجواهر الأدب ص ٣١٨؛ ولسان العرب ١٠/٤٩٤ (ملك)؛ والمقتضب ٣/٢٣٧.

اللغة: العراك: الازدحام على الماء. لم يذدها: لم يجسها. لم يشفق على نغص الدخال: لم يخف أمرًا ينغص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. الإعراب: «فأرسلها»: الفاء بحسب ما قبلها، «أرسلها» فعل ماضٍ، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «العراك»: حال. «ولم»: الواو حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «يذدها»: فعل مضارع مجزوم، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «يشفق»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «على نغص»: جار ومجرور متعلقان بـ «يشفق»، وهو مضاف. «الدخال»: مضاف إليه.

وجملة «أرسلها...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يذدها»: معطوفة على سابقتها. وجملة «لم يشفق»: معطوفة على الجملة الأولى.

والشاهد فيه قوله: «العراك» حيث وقع الحال معرفة مؤول بنكرة، تقديره: «أرسلها معتريكة».

قلت: «مررت به وَخَدَهُ»، فكأنك قلت: «مررت به منفردًا»، ويحتمل عند سيبويه^(١) أن يكون للفاعل وللمفعول. وكان الرَّجَاج يذهب إلى أن «وحده» مصدرٌ، وهو للفاعل دون المفعول، فإذا قلت: «مررت به منفردًا»، فكأنك قلت: «أفردته بمُروري إفرادًا». وقال يونس: إذا قلت: «مررت به وحده» فهو بمنزلة «مُوَحَّدًا»، أو «منفردًا»، وتجعله للممرور به. وليونس^(٢) فيه قولٌ آخر: أن «وحده» معناه: على حياله، و«على حياله» في موضع الظرف، وإذا كان الظرفُ صفةً أو حالاً، قُدِّر فيه مستقرٌّ ناصِبٌ للظرف، ومستقرُّ هو الأول.

واعلم أن «وحده» لم يُستعمل إلا منصوبًا، إلا ما ورد شاذًا، قالوا: «هو نَسِيحٌ وَخَدَهُ»^(٣)، و«عَيَّيْرُ وحده»^(٤)، و«جَحِيشٌ وحده»^(٥). وأما «نَسِيحٌ وحده»، فهو مَدْحٌ، وأصله أن الثوب إذا كان رَفِيْعًا، فلا يُنْسَج على منواله معه غيره. فكأنه قال: نَسِيحٌ إفراده. يقال هذا للرجل إذا أُفْرِدَ بالفضل. و«أما عَيَّيْرُ وحده»، و«جَحِيشٌ وحده»، فهو تصغيرٌ «عَيَّر»، وهو الحِمَارُ، يقال للوَحْشِي والأَهْلِي، و«جَحِيشٌ وحده»، وهو وَلَدُ الحِمَارِ فهو دَمٌ، يقال للرجل المُعْجَبِ برأيه، لا يُخَالِط أحدًا في رأي، ولا يدخل في مَعُونَةِ أحد. ومعناه أنه ينفرد بِخِدْمَةِ نفسه، وأما قولهم: «جاؤوا قَضَّهم بِقَضِيضهم»، أي: جميعًا، ولما كان معناه التَّنْكِيرُ جاز أن يقع حالًا. قال الشَّمَاخ [من الطويل]:

٢٨٢- أَتَنِي سَلِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيْعِ سِبَالِهَا

(١) انظر: الكتاب ١/٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) الكتاب ١/٣٧٨.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/٣٠٣؛ ولسان العرب ٣/٤٤٩ (وحد)، ٤/٦٢٤ (عير)؛ والمستقصى ٢/٣٦٧؛ ومجمع الأمثال ٢/١٣؛ والوسيط في الأمثال ص ١٦٩.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الحيوان ٢/٢٥٧؛ ولسان العرب ٣/٤٤٩، ٤٥٠ (وحد)؛ ٤/٦٢٤ (عير)، ٦/٢٧٠ (جحش)؛ ومجمع الأمثال ٢/١٣.

(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الحيوان ٢/٢٥٧؛ وزهر الأكم ٢/٦٤؛ ولسان العرب ٣/٤٤٩ (وحد)، ٤/٦٢٤ (عير)، ٦/٢٧٠ (جحش)؛ ومجمع الأمثال ٢/١٣.

٢٨٢ - التخریج: البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ٣/١٩٤؛ ولسان العرب ٧/٢٢١ (قضض)، ١١/٣٢٢ (سبل).

اللغة: قضها بقضيضها: منقضا آخرهم على أولهم. والبقيع: موضع بالمدينة. والسبال: جمع سبلة وهو مقدم اللحية، وتمسح سبالها: أي: يمسحون لحاهم تأهبًا للكلام. المعنى: لقد أتاني أفراد هذه القبيلة يدافع بعضهم بعضًا، يمسحون لحاهم تأهبًا للكلام على أمر ما بيني وبينهم.

الإعراب: «أتني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وتاء التأنيت: لا محل لها من الإعراب، والتون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. «سليم»: فاعل مرفوع بالضم. «قضها»: حال منصوبة بالفتحة، وها: مضاف إليه محله الجر. «بقضيضها»: جار =

فـ «قَضَّهَا» منصوبٌ على الحال، وقد استعمل على ضربين: منهم من ينصبه على كلِّ حال، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المَجْعولِ في موضع الحال، كقولك: «مررتُ به وَحَدَه». ومنهم من يجعل «قَضَّهَا» تابعًا مُؤَكِّدًا لما قبله، فيُجْرِيه مُجْرَى «كُلِّهِمْ»، فيقول: «أتني سليمٌ قَضَّهَا بقضيضها»، و«رأيتُ سليمًا قَضَّهَا بقضيضها»، و«مررتُ بسليمٍ قَضَّهَا بقضيضها»، ومعناه أَجْمَعِينَ. وهو مأخوذٌ من القَضِّ، وهو الكَسْرُ، وقد يُستعمل في موضع الوقوع على الشيء بشُرْعَةٍ، كما يقال: «عُقَابٌ كاسرٌ»؛ فكأنَّ قَضَّهِمْ وَقَعَ بعضهم على بعض، وأما قولهم: «فعلته جَهْدُكَ، وطاقتك» فهو مصدرٌ في موضع الحال. فهو وإن كان معرفة، فمعناه على التنكير، كأنه قال: «فعلته مجتهدًا». وأما قولهم: «مررتُ بهم الجَمَاءُ الغَفِيرُ»، فهما من الأسماء التي تجيء بها مَجِيءُ المصادر. فالجَمَاءُ اسمٌ، والغَفِيرُ نعتٌ له، وهو في المعنى بمنزلة قولك: «الجَمُّ الكثيرُ»، لأنَّه يراد به الكثرة. والغَفِيرُ يراد به أَنَّهُم قد غَطَّوْا الأرض من كثرتهم من قولنا: «غفرتُ الشيء»، إذا غَطَّيْتَهُ. ومنه المَغْفَرُ الذي يوضع على الرأس، لأنَّه يُغَطِّيهِ. ونصبه على الحال لأنَّهما قد جُعِلَا في موضع المصدر كالعراك، كأنك قلت: «الجُمُومُ الغَفِيرُ» على معنى «مررتُ بهم جامئين غافيرين». وذهب يونس^(١) إلى أنَّ «الجَمَاءُ الغَفِيرُ» اسمٌ لا في موضع مصدر، وأنَّ الألف واللام في نيَّةِ الطرح. وهذا غيرُ سديد إذ لو جاز مثلُ هذا، لجاز «مررتُ به القائمُ». فننصبه على الحال، وتَنَوِّي بالآلف واللام الطرح، وذلك غيرُ جائز.

وتنكيرُ ذي الحال قبيحٌ. وهو جائزٌ مع قُبْحِه، لو قلت: «جاء رجلٌ ضاحكًا» لَقَبِح مع جوازه، وجعلهُ وصفًا لما قبله هو الوجه. فإن قَدِمَت صفةُ النكرة. نصبتُها على الحال، وذلك لامتناع جوازِ تقديم الصفة على الموصوف، لأنَّ الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول. وإذا لم يَجْزِ تقديمها صفةً، عُدِلَ إلى الحال، وحُمِلَ النصب على جوازِ «جاء رجلٌ ضاحكًا»، وصار، حينَ قُدِّم، وَجَهَ الكلام، ويُسمِّيهِ النحويون أحسنَ القبيحين، وذلك أنَّ الحال من النكرة قبيحٌ، وتقديم الصفة على الموصوف أقبَحُ، قال الشاعر [من الطويل]:

= ومجرور متعلقان بحال من «قضاها» وها: مضاف إليه محلها الجر. «تمسح»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره (هي). «حولي»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتح المقدر على ما قبل ياء المتكلم، والياء في محل جر بالإضافة، و«حولي» متعلقٌ بـ «تمسح». «بالقبیح»: جار ومجرور بدل من (حولي). «سبالها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وها: مضاف إليه محلها الجر.

وجملة «أتني سليم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تمسح»: حالية محلها النصب. والشاهد فيه قوله: نصب «قَضَّهَا» على الحالية مع أنه معرفة، والذي سَوَّغَ ذلك أنَّ معناه التنكير.

٢٨٣- وَتَخَتَّ الْعَوَالِي بِالْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونَ الْجَاذِرُ
 أراد: ظِبَاءٌ مُسْتَظَلَّةٌ، فلَمَّا قَدِمَ الصَّفَةَ، نَصَبَهَا عَلَى الْحَالِ. وَشَرَطَ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ
 النُّكْرَةُ لَهَا صِفَةٌ تَجْرِي عَلَيْهَا. وَيَجُوزُ نَصْبُ الصَّفَةِ عَلَى الْحَالِ وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ شَيْءٌ
 مُتَقَدِّمٌ، ثُمَّ تَقَدَّمَ الصَّفَةَ لِمُغْرَضٍ يَعْضِرُ، فَحِينَئِذٍ تُنْصَبُ عَلَى الْحَالِ. وَيَجِبُ ذَلِكَ لِامْتِنَاعِ
 بَقَائِهِ صِفَةً مَعَ التَّقَدُّمِ، وَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ [مَنْ الْوَافِرِ]:
 لِعَزَّةٍ مُوَجِّشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ
 فَالْبَيْتُ لِكَثِيرٍ، وَعَجَزُهُ:

عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ تَقْدِيمُ مُوَجِّشٍ عَلَى الطَّلَلِ، وَنَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ، يَصِفُ آثَارَ الدِّيَارِ،
 وَانْدِرَاسَهَا، وَتَغْفِيَةَ السُّحْبِ إِيَّاهَا، فَاعْرِفْهُ.

فصل

[الحال المؤكدة]

قال صاحب الكتاب: «والحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة، عَقْدُهَا مِنْ
 اسْمَيْنِ لَا عَمَلَ لِهَمَا، لِتَوْكِيدِ خَبَرِهَا، وَتَقْرِيرِ مُؤَدَّاهِ، وَنَفْيِ الشُّكِّ عَنْهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: «زَيْدٌ
 أَبُوكَ عَطُوفًا»، وَ«هُوَ زَيْدٌ مَعْرُوفًا»، وَ«هُوَ الْحَقُّ بَيْنَنَا»، أَلَا تَرَكَ كَيْفَ حَقَّقْتَ بِالْعَطُوفِ
 الْأَبُوَّةَ، وَبِالْمَعْرُوفِ وَالْبَيْنِ أَنَّ الرَّجُلَ زَيْدٌ، وَأَنَّ الْأَمْرَ حَقٌّ. وَفِي التَّنْزِيلِ «وَهُوَ الْحَقُّ
 مُصَدِّقًا»^(١). وَكَذَلِكَ «أَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَكْبَلًا كَمَا يَأْكُلُ الْعَبِيدُ» فِيهِ تَقْرِيرٌ لِلْمُؤَدَّةِ، وَتَحْقِيقٌ لَهَا.

٢٨٣- التخریج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٠٢/١.

اللغة: عوالي القنا: صدورها، والقنا: الرماح. والجاذر: جمع جُوذُر وهو ولد البقرة الوحشية.

المعنى: وصف نساء سُبَيْنَ فصرن تحت عوالي الرماح وفي قبضتها، وشبه عيون النسوة بعيون الجاذر. وشبه النسوة عامة بالظباء.

الإعراب: «وتحت»: الواو: بحسب ما قبلها، «تحت»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالخبر المقدم. «العوالي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. «بالقنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«مستظلة» «مستظلة»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «ظباء»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم. «أعارتها»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وها: مفعول به محلها النصب. «العيون»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الجاذر»: فاعل مرفوع بالضم.

وجملة «تحت العوالي ظباء»: بحسب (الواو). وجملة «أعارتها الجاذر»: صفة لـ «ظباء» محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب «مستظلة» على الحال بعد أن كانت صفة لـ «ظباء» متأخرة فلما تقدمت، وجب نصبها على الحال، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف.

(١) البقرة: ٩١.

وتقول: «أنا فلان بطلاً شجاعاً، وكريماً جواداً»، فتحقق ما أنت متيسم به، وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت: «زيد أبوك منطلقاً، أو أخوك» أحلت، إلا إذا أردت التَّبَيُّن، والصِّدَاقَةَ، والعاملُ فيها «أُثْبِتُهُ» و«أَحْقُهُ» مضمراً.

قال الشارح: الحال على ضربين: فالضرب الأول ما كان منتقلاً، كقولك: «جاء زيدٌ راكباً»، ف «راكباً» حالٌ، وليس الركوبُ بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ، إنما هي صفةٌ له في حالٍ مَجِيئِهِ. وقد ينتقل عنها إلى غيرها، وليس في ذِكْرها تأكيدٌ لما أخبر به، وإنما ذُكرت زيادةً في الفائدة وفضلته، ألا ترى أن قولك: «جاء زيدٌ راكباً» فيه إخبارٌ بالمجيء والركوبِ، إلا أن الركوب وقع على سبيل الفضلة، وأن الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل.

وأما الضرب الثاني، فهو ما كان ثابتاً غير منتقل، يُذكر توكيداً لمعنى الخبر، وتوضيحاً له، وذلك قولك: «زيدٌ أبوك عَطُوفاً» و«هو الحقُّ بَيِّنًا»، و«أنا زيدٌ معروفًا». فقولك: «عطوفاً» حالٌ، وهي صفةٌ لازمةٌ للأبوة، فلذلك أكَّدت بها معنى الأبوة، وكذلك قوله: «وهو الحقُّ بَيِّنًا» أكَّد به الحقُّ، لأن ذلك ممَّا يؤكِّد به الحقُّ، إذ الحقُّ لا يزال واضحاً بَيِّنًا. وكذلك قوله: «أنا زيدٌ معروفًا»، ف «معروفًا» حالٌ أكَّدت به كونه زيداً، لأن معنى مَعْرُوفًا: لا شكَّ فيه، فإذا قلت: «أنا زيدٌ لا شكَّ فيه»، كان ذلك تأكيداً لما أخبرت به، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾، ف «مصدقًا» حالٌ مؤكِّدة، إذ الحقُّ لا ينفكُ مصدقًا. ومثله قولُ ابن دارةٍ [من البسيط]:

٢٨٤- أُنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسْبِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ

٢٨٤ - التخریج: البيت لسالم بن دارة في خزانة الأدب ١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦؛ والخصائص ٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠؛ والدرر ٤/١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٤٧؛ والكتاب ٢/٧٩؛ والمقاصد النحويَّة ٣/١٨٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٢٤٥. اللغة: يفخر الشاعر بنسبه إلى «دارة»، وهي أمه التي يعتز القوم بالانتساب إليها لأنها شريفة، ويتساءل: هل يكون معاباً من انتمى إليها؟

الإعراب: «أنا»: ضمير منفصل في محلِّ رفع مبتدأ. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «دارة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «معروفًا»: حال منصوب. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ «معروفًا». «نسي»: نائب فاعل لـ «معروفًا» مرفوع بالضمَّة المقدَّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «وهل»: الواو: حرف عطف، «هل»: حرف استفهام. «بدارة»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم تقديره «موجود». «يا»: حرف نداء للاستغاثة. «للناس»: اللام: حرف جر زائد. «الناس»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعْل الاستغاثة المحذوف تقديره: «أدعو». «من»: حرف جر زائد. «هار»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

ولا يجوز أن يقع في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف مما يُعرف، ويؤكد، لو قلت: «هو زيدٌ منطلقاً» لم يجر، لأنه لو صح انطلاقه لم يكن فيه دلالة على صدقه فيما قاله، كما أوجب قوله: «معرفةً بها نسبي» أنه ابئهما. ولو قلت: «أنا عبد الله كريماً جواداً»، أو «هو زيدٌ بطلاً شجاعاً» لجاز، لأن هذه الصفات وما شاكلها مما يكون مدحاً في الإنسان يُعرف بها، فجاز أن تجيء مؤكدة للخبر، لأنها أشياء يُعرف بها، فذكرها مؤكدة لذاته.

وتقول: «إني عبد الله» إذا صغرت نفسك لربك، ثم تُفسر حال العبيد بقولك: «أكلتُ كما يأكل العبيد». فقولك: «أكلتُ كما يأكل العبيد» قد حقق أنك عبد الله، فعلى هذا المعنى ونحوه يصح، ويفسد. فكل ما صح به المعنى، فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى، فهو مردود.

وقوله: «تجيء على إثر جملة، عقدها من اسمين لا عمل لهما»، يعني أن الحال مؤكدة تأتي بعد جملة ابتدائية، الخبر فيها اسم صريح، ولا يكون فعلاً، ولا راجعاً إلى معنى فعل، لأن الحال هاهنا تكون تأكيداً للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له، والفعل لا يثبت له، ولا يوصف.

وقوله: «ولو قلت: زيدٌ أبوك منطلقاً، أو أخوك أخلت»، يعني أنه لا يكون أخاه أو أباه في حالٍ دون حالٍ، أو وقتٍ دون وقتٍ، فإن أردت أنه أخوه من حيث الصداقة، أو أبوه من حيث أنه تبنى به، جاز، لأن ذلك مما يتنقل، فيجوز أن يكون في وقتٍ دون وقتٍ.

وأما العامل في هذه الحال، فهو عند سيبويه^(١) فعلٌ مضمّرٌ تقديره: أعرف ذلك، أو أحقه، ونحو ذلك مما دلّت عليه الحال، فيكون فيها توكيد الخبر بـ «أحق»، و«أعرف» كتوكيده باليحين. فإذا قلت: «أنا عبد الله معرفةً»، فكأنك قلت: «لا شك فيه»، أو «أعرفه»، أو «أحقه». وجرى ذلك في التأكيد بالجملة مجرى قولك: «أنا عبد الله والله». وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن العامل في الحال الخبر لنيابته عن مسمى، أو مدعو، ويجعل فيه ذكر من الأول. والمذهب الأول.

فصل

[وقوع الحال جملة]

قال صاحب الكتاب: «والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية، أو

= جملة «أنا ابن دارة»: الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «هل بدارة...» الاسمية معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا للناس»: الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «معرفةً»، فإنها حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها.

(١) الكتاب ٢/٨٠.

فعلية، فإن كانت اسمية، فالواو، إلا ما شذ من قولهم: «كَلَّمْتَهُ فَوْهَ إِلَى فَيٍّ»، وما عسى أن يُعْتَرَّ عليه في النَّذْرَةِ؛ وأما «لَقَيْتَهُ عَلَيْهِ جُبَّةً وَشِيٍّ»، فمعناه: مستقرّة عليه جبّة وشي. وإن كانت فعلية لم تَخُلْ من أن يكون مُضَارِعًا، أو مَاضِيًا. فإن كان مضارعًا، لم يخل من أن يكون مُبْتَدَأً أو مُنْفِيًا بغير واو، وقد جاء في المنفِي الأمران، وكذلك في الماضي، ولا بدّ معه من «قَدْ» ظاهرة، أو مقدّرة.

قال الشارح: اعلم أن الجملة قد تقع في موضع الحال، ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية، أو فعلية، فمثال الاسمية قولك: «مررتُ بزيدٍ على يدهِ بازًا»، و«جاء زيدٌ وسيفه على كتفه»، أي: جاء وهذه حاله. ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركّبة من مبتدأ وخبر. وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالاً، كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال، وترك ذلك، مخيّرًا. فالتضمين كقولك: «أقبل محمّدٌ ويدهُ على رأسه»، و«جاء أخوك وتوبه نظيفًا»، وترك التضمين كقولك: «جاء زيدٌ وعمرو ضاحكًا»، و«أقبل بكرٌ وخالدٌ يقرأ»، وإنما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أن الواو أغثت عن ذلك برابطها ما بعدها بما قبلها، فلم تَحْتَجْ إلى ضمير مع وجودها، فإن جئت بالضمير معها، فجيّد، لأنّ في ذلك تأكيد رُبط الجملة بما قبلها، وأما إذا لم تذكر هناك واوًا، فلا بدّ من ضمير. وذلك نحو قولك: «أقبل محمّدٌ على رأسه فلنُسوةً». ولو قلت: «أقبل محمّدٌ على عبد الله فلنُسوةً». وأنت تريد الحال لم يجز، لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام، لا واو، ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله، فيدلّ على أنه معقود بأوله. قال الشاعر [من الكامل]:

٢٨٥- نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيْقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي

٢٨٥ - التخریج: البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص ٣٥٩؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤١، ٢٥٠؛ وشرح شواهد المعنى ٢/ ٨٧٨؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣١ (نصف)؛ وللأعشى في جمهرة اللغة ص ١٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦؛ والدرر ٤/ ١٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٩٣؛ ووصف المباني ص ٤١٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢؛ وجمع الهوامع ١/ ٢٤٦.

المعنى: انتصف النهار وصاحبه لا يعلم ما حل به تحت الماء.

الإعراب: «نصف»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «النهار»: مفعول به منصوب. وروي بالرفع على أنه فاعل. «الماء»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «غامره»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «ورفيقه»: الواو: حالية. «رفيقه»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «بالغيب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يدري. «لا»: نافية. «يدري»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

يصف غائصًا غاصَ في الماء حتى انتصف النهار، ورفيقه على شاطئ الماء لا يذري ما كان منه، فيقول: انتصف النهار على الغائص، وهذه حاله. والهاء في «غامره» ربطت الجملة بما قبلها حتى جرت حالاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْتَشِي طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾^(١)، والمعنى - والله أعلم - يغشى طائفة منكم في هذه الحال، وأما قول امرئ القيس [من الطويل]:

٢٨٦- وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكْنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْنِدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ
فموضع الشاهد أنه جعل الجملة التي هي: «والطير في وكناتها» حالاً مع حلوها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو. فهذه الواو، وما بعدها في موضع نصب على الحال بما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال، وإذا قلت: «جاء زيد وثوبه نظيف» [كانت]^(٢) في موضع «جاء زيد نظيفاً ثوبه»، فكما أن «نظيفاً» نصب بما قبله من الفعل، فكذلك الجملة الواقعة موقعه في موضع منصوب، والعامل فيها ذلك الفعل.

= وجملة «نصف النهار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الماء غامره»: في محل نصب حال. وجملة «ورفيقه لا يذري»: حالية محلها النصب. وجملة «لا يذري»: في محل رفع خبر. والشاهد فيه قوله: «الماء غامره» حيث جاءت الجملة حالاً والرابط هو الهاء في «غامره».

(١) آل عمران: ١٥٤.

٢٨٦ - التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥٦، ٢٤٣؛ ولسان العرب ٣/ ٣٧٢ (قيد)، ١١/ ٧٠٠ (هكل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١٠، ٣/ ٤١؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٠؛ والخصائص ٢/ ٢٢٠؛ ووصف المباني ص ٣٩٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٨٧؛ والمحتسب ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٤٣.

اللغة: الغدوة: الرواح صباحاً. الوكنة: عش الطير. منجرد: قصير الشعر. قيد الأوابد: ممسك بالوحوش السائمة. هيكل: ضخمة الجثة.

المعنى: غالباً ما أنهض قبل الطيور صباحاً، على فرسي الضخم للصيد، فيلحق بالطرائد ولا يترك منها حتى الوحوش الشاردة.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، و«قد»: حرف تكثير. «أغتدي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «والطير»: الواو: حالية، و«الطير»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «في وكناتها»: «في»: حرف جر، و«كناتها»: اسم مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «بمنجرد»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أغتدي». «قيد»: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. «الأوابد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «هيكل»: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

وجملة «قد أغتدي»: بحسب الواو. وجملة «الطير في وكناتها»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «الطير في وكناتها» إذ جاءت الجملة حالاً لفاعل مستتر دون عائد، وهذا مستهجن.

(٢) إضافة يقتضيها السياق.

فأما قوله: «فإن كانت الجملة اسمية فالواو»، فإشارة إلى أنه إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً، فيلزم الإنيان بالواو فيها، وليس الأمر كذلك، إنما يلزم أن تأتي بما يُعَلَّقُ الجملة الثانية بالأولى، لأن الجملة كلامٌ مستقلٌ بنفسه مُفِيدٌ لمعناه، فإذا وقعت الجملة حالاً، فلا بد فيها مما يُعَلَّقُها بما قبلها، ويربطها به، لئلا يتوهم أنها مستأنفة. وذلك يكون بأحد أمرين: إما الواو، وإما ضمير يعود منها إلى ما قبلها على ما تقدم. فمثال الواو: «جاء زيدٌ والأمير ركبٌ»، وقولنا: «والأمير ركبٌ» جملةٌ في موضع الحال، ومثال الضمير «أقبل محمدٌ يده على رأسه». فقوله: «يده على رأسه» جملةٌ في موضع الحال.

فأما قوله: «إلا ما شدَّ من قولهم: «كلمته فوه إلى في»»، فإن أراد أنه شادَّ من جهة القياس، فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية، وهو الضميرُ في «فوه». وإن أراد أنه قليلٌ من جهة الاستعمال، فقريبٌ، لأن استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنها أدلُّ على الغرض، وأظهرٌ في تعليق ما بعدها بما قبلها. فأما «لقيته عليه جبةٌ وشي» فيحتمل الجارُّ والمجرورُ فيه أمرين: أحدهما أن يكون في موضع نصب على الحال، ويتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوف، ويكون ارتفاعُ «جبةٌ وشي» بالجار والمجرور ارتفاعَ الفاعل. وهذا لا خلاف في جوازه هاهنا لاعتماده على ذي الحال. والأمر الثاني أن يكون «جبةٌ وشي» مبتدأ، والجارُّ والمجرورُ الخبر، وقد تقدّم عليه، وهو شاهدٌ على جواز خُلُوِّ الجملة الاسمية من الواو. وصاحبُ الكتاب خرَّجه على الوجه الأول، لأنه لا يرى خُلُوَّ الجملة الاسمية من الواو، إذا وقعت حالاً. وقد يقع الفعلُ موقعَ الحال، إذا كان في معناه، وكان المرادُ به الحال المصاحبة للفعل. تقول: «جاء زيدٌ يضحكُ»، أي: ضاحكاً، و«ضربتُ زيداً يركبُ»، أي: راكباً. قال الله تعالى: ﴿لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ عَلَىٰ كَيْفٍ مِّنْ آيَاتِنَا فَاصْبِرْ﴾ (١). أي: ماشيةً. وقال الشاعر [من الطويل]:

٢٨٧- مَتَى تَأْتِيهِ تَغَشُّو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

(١) الفصص: ٢٥.

٢٨٧ - التخریج: البيت للحطینة فی دیوانه ص ٥١؛ وإصلاح المنطق ص ١٩٨؛ والأغاني ٢/ ١٦٨؛ وخرزاة الأدب ٣/ ٧٤، ٧/ ١٥٦، ٩/ ٩٢ - ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٥؛ والكتاب ٣/ ٨٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٥٧ (عشا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٩؛ وبلان نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٧١؛ وخرزاة الأدب ٥/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٨؛ والمقتضب ٢/ ٦٥.

اللفظة: تغشوا إلى ناره: تأتيها في العشاء. تجد خير نار: تجد نارا معدة للأضياف.

الإعراب: «متى»: شرطية جازمة في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «تجد». «نأته»: =

والمراد: عاشياً، ولا حاجة إلى الواو لما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسبة. فأما الفعل المستقبل فلا يقع موقع الحال، لأنه لا يدل على الحال. لا تقول: «جاء زيدٌ سيركب»، ولا «أقبل محمدٌ سوف يضحك». وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً لعدم دلالة عليها، لا تقول: «جاء زيدٌ ضحك» في معنى «ضاحكاً»، فإن جئت معه بـ «قد»، جاز أن يقع حالاً، لأنَّ «قد» تُقرِّبه من الحال. ألا تراك تقول: «قد قامت الصلاة» قبل حال قيامها؟ ولهذا يجوز أن يقترن به «الآن» أو «الساعة» فيقال: «قد قام الآن أو الساعة»، فتقول: «جاء زيدٌ قد ضحك»، و«أقبل محمدٌ وقد علاه الشئب»، ونحوه قال الشاعر [من الطويل]:

٢٨٨- ذكركِ والخطي يخطرُ بيننا وقد نهلت منّا المثقفةُ السمرُ

= فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «تعشو»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «إلى ضوء»: جار ومجرور متعلقان بـ «تعشو»، وهو مضاف. «ناره»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «تجد»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «خير»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «نار»: مضاف إليه مجرور. «عندها»: ظرف مكان منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «خير»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف. «موقد»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «متى تأته تجد» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تعشو»: في محل نصب حال. وجملة «تجد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «عندها خير موقد»: في محل جر صفة لـ «نار». والشاهد فيه قوله: «متى تأته تعشو تجد» حيث جاءت جملة «تعشو» في محل نصب حال.

٢٨٨ - التخریح: البيت لأبي العطاء السُّدِّي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٠.

اللغة: الخطي: الرمح مجلوب من الهند عن طريق حجر باليمامة. يخطر: يهتز. نهلت: شربت. المثقفة السمر: الرماح المعتدلة.

المعنى: إني أحبك وما نسيتك، فكنت معي في أحلك الظروف، تظهر لي صورتك بين الرماح المتلونة من دماننا لكثرة ما شربت منها.

الإعراب: «ذكرك» : فعل ماضٍ مبني على السكون، و التاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «والخطي»: الواو: حالية، «الخطي»: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. «يخطر»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «بيننا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل يخطر، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وقد»: الواو: حالية، أو عاطفة، «قد»: حرف تحقيق. «نهلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. «منا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل نهلت. «المثقفة»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة، ونائب الفاعل لاسم المفعول ضمير مستتر تقديره هي. «السمر»: صفة مرفوعة بالضممة الظاهرة.

فموضعُ «قد نهلت» نصبٌ على الحال، والتقديرُ: «ناهلة». وربما حذفوا منه «وقد» وهم يريدونها، فتكون مقدرةً الوجود، وإن لم تكن في اللفظ. قال الشاعر [من الهزج]:

٢٨٩- وَطَعْنِ كَفْمِ الزَّقِّ عَظَا وَالزَّقُّ مَـلَانٌ

والمراد: قد غذا. وقد تأوّلوا قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾^(١) على تقدير: «قد حصرت». ويؤيد ذلك قراءةٌ من قرأ: «حَصْرَةٌ»^(٢) بالنصب. وذهب الكوفيون^(٣) إلى جواز وقوع الفعل الماضي حالاً سواء كان معه «قد»، أو لم تكن. وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، واحتجوا لذلك بما تقدّم من النصوص. والمعنى بالنصوص قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾^(٤) وقول الشاعر:

وطعن كغم الزق... إلخ

ونحو قول الآخر [من الطويل]:

٢٩٠- وَإِنِّي لَتَسْعُرُونِي لَسِدِكْرَاكِ نُفْضَةً كَمَا انْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ

= وجملة «ذكرتك»: ابتدائية. وجملة «الخطي يخطر بيننا»: في محل نصب حال. وجملة «يخطر بيننا»: في محل رفع خبر. وجملة «وقد نهلت.. الخ»: حالية محلها نصب، أو معطوفة على جملة (الخطي يخطر).

والشاهد فيه قوله: (قد نهلت) حيث جاءت في موضع نصب على الحال.

٢٨٩ - التخریج: البيت للفند الزماني في أمالي القاضي ١/ ٢٦٠؛ والحيوان ٦/ ٤١٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤٣٢ (سقا).
اللغة: غذا: سال.

المعنى: يقول: ... ويطعن في اتساعه وخروج الدم منه كغم الزق إذا سال بما فيه وهو مملوء.
الإعراب: «وطعن»: الواو: واو رب. «طعن»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.
«كغم»: جاز ومجرور متعلقان بخبر محذوف، أو صفة محذوفة للطعن. «الزق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عظا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «والزق»: الواو: حالية، «الزق»: مبتدأ مرفوع بالضم. «ملان»: خبر المبتدأ مرفوع بالضم.

وجملة «طعن.. مع خبرها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عظا»: في محل نصب حال (على تقدير: قد غذا). وجملة «الزق ملان»: في محل نصب حال أيضاً.
والشاهد فيه قوله: «عظا» حيث جاء بها مع إرادة «قد» لتكون الجملة في محل نصب حال.

(١) النساء: ٩٠.

(٢) هذه قراءة عاصم، وبتادة، وحفص، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٣/ ٣١٧؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٣٠٩؛ والنشر في القراءات القرآنية ٢/ ٢٥١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٥١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٢٥٢ - ٢٥٨.

(٤) النساء: ٩٠.

٢٩٠ - التخریج: البيت لأبي صخر الهذلي في الأغاني ٥/ ١٦٩، ١٧٠؛ والإنصاف ١/ ٢٥٣؛ وخزانة =

وقوله: «حَصِرَتْ» من الآية حال، وتؤيده قراءة من قرأ: «حَصِرَةٌ»^(١) على ما تقدم. وكذلك «عَدَا» من قوله: «عَدَا والزُّقُ مَلَانٌ». وكذلك قوله: «بَلَّلَهُ القَطْرُ» في موضع حال.

وأما المعنى فإنَّ الفعل الماضي يقع صفةً للنكرة، وكلُّ ما جاز أن يكون صفةً، فإنه يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أنك تقول: «جاء زيدٌ يضحك» كما تقول: «جاء زيدٌ ضاحكاً»، لأنك تقول: «جاء رجلٌ يضحك» كما تقول: «جاء رجلٌ ضاحكاً»، فيكون صفةً للنكرة. وقد تقدم الجواب عن النصوص بأنَّ «قَدْ» مرادةٌ فيها، ولذلك حَسُنَ الحال بالماضي، وأما ما ذكره من المعنى، ففاسدٌ، والأمرُ فيه بالعكس، فإنَّ كلَّ ما يجوز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفةً للنكرة، وليس كلُّ ما يجوز أن يكون صفةً للنكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبل يجوز أن يكون صفةً للنكرة، نحو: «هذا رجلٌ سيَكْتُبُ أو سيَضْرِبُ»، ولا يجوز أن يقع حالاً. ف «ضاحكٌ» ونحوه إنما وقع

= الأدب ٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠؛ والدرر ٣/٧٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧؛ وشرح التصريح ١/٣٣٦؛ ولسان العرب ٢/١٥٥ (رمث)؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٢٧؛ وشرح الأشموني ١/٢١٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٢٨؛ والمقرب ١/١٦٢؛ وهمع الهوامع ١/١٩٤.

اللغة: تعروني: تصيبي. النفضة: الاضطراب. انتفض: تحرك. القطر: المطر. المعنى: إنه يصاب بهزة عنيفة إذا ما تذكر حبيته، وينتفض كالطير الذي بلله المطر. وهذا كناية عن شدة حبه وولعه بها.

الإعراب: «وإني»: الواو: حسب ما قبلها، «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير في محل نصب اسم «إن». «لتعروني»: اللام: المزلحقة. «تعروني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. «لذكرك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعرو»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر بالإضافة، من إضافة المصدر إلى مفعوله، والفاعل محذوف تقديره: «لذكر إياك». «نفضة»: فاعل «تعرو» مرفوع. «كما»: الكاف: حرف جر، ما: حرف مصدريّ. «انتفض»: فعل ماضٍ. «العصفور»: فاعل مرفوع. والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محل جر بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «نفضة» تقديره: «نفضة كائنة كانتفاض العصفور». «بلله»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، «القطر»: فاعل مرفوع.

وجملة «إني لتعروني» الاسمية: معطوفة على جملة سابقة. وجملة «تعروني» الفعلية: في محل رفع خبر «إن». وجملة «بلله القطر» الفعلية: في محل نصب حال، تقديرها: «كما انتفض العصفور وقد بلله القطر». غير أن الشاعر اضطرّ إلى الحذف لإقامة الوزن.

والشاهد فيه قوله: «انتفض العصفور بلله القطر» حيث لم يأت بالواو الحالية ولا بـ «قد» قبل الماضي المثبت «بلله».

(١) من الآية الكريمة ﴿أرجأؤوكم حصرت صدورهم﴾ [النساء: ٩٠] وهي قراءة ابن ذكوان وغيره. انظر: البحر المحيط ٥/١٨٧؛ وتفسير القرطبي ٨/٣٧٦؛ والكشاف ٢/٢٥١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٩٠.

حالاً، لأنه اسمُ فاعلٍ، واسمُ الفاعلِ قد يكون للحال. وليس كذلك الفعلُ الماضي، ولا الفعلُ المستقبلُ، فلا يكون كلُّ واحد منهما حالاً.

واعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن به «قَدْ»، والفعل المضارع إذا دخل عليه نافية، ووقع كلُّ واحد منهما حالاً، كنتَ مخيراً في الإتيان بواو الحال، وتزكها. تقول: «جاء زيدٌ قد علاه الشيبُ»، وإن شئت قلت: «وقد علاه الشيبُ». ومثله قوله [من الطويل]:

وقد نهأت منا المُثَقِّقَةَ السُّمْرَ^(١)

وذلك أن «قَدْ» تُقَرِّبُ الماضي من الحال، وتُلحِّقُه بحُكْمِه، وهذه واوُ الحال، ولأنه بدخولِ «قَدْ» أشبه الجملة الاسمية من حيث إنَّ الجُزءَ الأوَّلَ من الجملة ليس فعلاً. وكذلك الفعلُ المضارعُ إذا دخل عليه النافية، جاز دخولُ الواو عليه وتزكها، لما ذكرناه من شبهها بالجملة الاسمية من حيث صار أوَّلُ جُزءٍ منها غيرَ فعل. قال الله تعالى في قراءة ابن عامرٍ: «وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^(٢) بتخفيف النون وكسرهما. فقوله: «لا تتبعان» في موضع الحال، فهو مرفوعٌ، والنونُ علامةُ الرفع، وليس بنهي لثبوت النون فيه، ولا تكون نونُ التأكيد، لأنَّ نونَ التأكيد الخفيفة لا تدخلُ فِعْلَ الأثْنَيْنِ عندنا، والتقديرُ: فاستَقِمَا غيرَ مُتَّبِعَيْنِ. ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

٢٩١- بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ يَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ

(١) تقدم بالرقم ٢٨٨.

(٢) يونس: ٨٩. وهي أيضاً قراءة غيره. انظر: البحر المتوسط ١٨٧/٥؛ والكشاف ٢٥١/٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢٨٦/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٩٠/٣.

٢٩١ - التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٣٩ (طبعة الصاوي)؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٨؛ ولسان العرب ١٢/٣٣٠ (شيم)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٢٠؛ ولسان العرب ٤/٢٣٥ (خر).

اللغة: لم يشيموا سيوفهم: لم يغمدها، أي لم يعيدها إلى قربها؛ وقال قوم: المراد لم يسلوها، أي لم يخرجوها من أغمادها.

المعنى: انظر إلى هؤلاء الفرسان فسوفهم لم يعيدها إلى أغمادها، لأن عدد القتلى قليل، فأثروا أن تبقى سيوفهم مرفوعة مصوّبة لهؤلاء الأعداء، وفي حال كثرة قتل أعدائهم نراهم وقد أعدادوا تلك السيوف إلى أغمادها. الإعراب: «بأيدي»: الباء: حرف جر، «أيدي»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «رجال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يشيموا»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف فارقة. «سيوفهم»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير مبني في محل جر بالإضافة. «ولم يكثر»: الراو: حالية، «لم»: حرف جزم، «يكثر»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين. «القتلى»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. «بها»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «القتلى». «حين»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «يكثر». =

وقال الله تعالى: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾^(١). فقوله: «لا تخاف دركًا ولا تخشى» في موضع الحال، فأتى بالواو في موضع، ولم يأت بها في موضع. فإذا أتى بها فَلشَبَّهَ الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفي، ومن لم يأت بها، فلا تَه فعل مضارع.

فصل

[الجملة الحالية والعائد]

قال صاحب الكتاب: «ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مُجْرَى الظرف، لانعقاد الشبه بين الحال وبينه. تقول: «أَتَيْتَكَ وَزَيْدٌ قَائِمٌ»، و«لَقَيْتَكَ وَالْبَجِيشُ قَائِمٌ». قال [من الطويل]:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا^(٢)

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الغرض من الضمير في الجملة الحالية رَبُّطُهَا بما قبلها، فإذا وُجِدَ إمَّا الواو، وإمَّا الضمير، وُجِدَ ما حصل به الغرض. وقوله: «إجراء لها مُجْرَى الظرف»، فيعني بالظرف «إذ»، وقد شبهه سيبويه وأو الحال بـ «إذ» وقدرها بها. وذلك من حيث كانت «إذ» منتصبة الموضع، كما أنّ الواو منتصبة الموضع، وأنّ ما بعد «إذ» لا يكون إلا جملة كما أنّ الواو كذلك. وكلّ واحد من الظرف والحال يقدر بحرف الجر، فإذا قلت: «جاء زيدٌ وسيفه على عاتقه»، كأنك قلت: «جاء زيد في هذه الحال»، والحال مفعولٌ فيها كما أنّ الظرف كذلك. فكما أنّ الجملة بعد «إذ» لا تفتقر إلى ضمير يعود إلى ما قبلها، فكذلك ما بعد الواو، وهذا معنى قوله: «لانعقاد الشبه بينهما».

فصل

[حذف عامل الحال]

قال صاحب الكتاب: «ومن انتصاب الحال بعاملٍ مضمّر قولهم للمرتجل: «راشِدًا مَهْدِيًا»، و«مُصَاحِبًا مُعَانًا» بِأَضْمَارِ «أَذْهَبَ»، وللِقَادِمِ: «مَأْجُورًا مَبْرُورًا»، أي: رجعت،

= «سلت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح الظاهر في آخره، والتاء تاء التانيث الساكنة لا محل لها من الإعراب. وحركت بالكسر للضرورة الشعرية، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. وجملة «لم يشيموا»: في محل جر صفة لـ «رجال». وجملة «ولم يكثروا»: في محل نصب حال. وجملة «سلت»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ولم يكثروا القتلى»: الواو هنا الحالية، ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذماً، وهذا مبني على أن معنى «لم يشيموا سيوفهم» لم يعيدوها إلى أغمادها، يريد أنهم لم يعيدوها إلى أغمادها في حال عدم كثرة القتلى، فيكون الثابت لهم إدخال السيوف في أغمادها حال كثرة القتلى، وهذا مدح أي مدح، وهذا مبني على جعل الواو للحال.

(٢) تقدم بالرقم ٢٨٦.

(١) طه: ٧٧.

صفحة ناقصة

صفحة ناقصة

فأما قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجَمَعَ عِظَامُهُ بِأَنْ قَدِيرِينَ عَلَّمَ أَنْ نَسُوِيَ بِنَانِهِ﴾^(١) فان تصاب «قادرين» عند سيبويه^(٢) بفعل مقدر تقديره «تَجَمَعُهَا قَادِرِينَ». ودل على ذلك الفعل قوله تعالى: ﴿أَنْ يُجَمَعَ عِظَامُهُ﴾، وتَسْوِيَةُ الْبِنَانِ ضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ.

وذهب القراء إلى أن انتصابه بإضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولاً، وهو قوله: «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ». وتقديره: «بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوي بنانه». فهذا لجعله مفعولاً ثانياً، ومفعولاً «حسبت» وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر.

وذهب بعضهم إلى أن تقديره: «بلى تقدر قادرين»، وهو ضعيف أيضاً، لأن اسم الفاعل إذا وقع حالاً لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه. لا تقول: «قمت قائماً»، وأنت تريد الحال، لأن الحال لا بد فيها من فائدة إذ كانت فضلة في الخبر، وليس في ذلك فائدة، لأنك لا تقوم إلا قائماً، والوجه هو الأول، وهو مذهب سيبويه.

التمييز

قال صاحب الكتاب: «ويقال له: التبيين، والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة، أو مفرد، بالنص على أحدٍ محتملاته، فمثاله في الجملة: «طاب زيدٌ نفساً»، و«تصَبَّ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ شَحْمًا» و«من المتقارب»:

٢٩٢- [تقولُ ابنتي حينَ جدِّ الرِّحيلِ فَأَبْرَحْتَ رَبًّا] وَأَبْرَحْتَ جَارًا
و«امتلاً الإناء ماء» وفي التنزيل: ﴿وَأَسْتَعَلَّ الرَّأْسُ سَيْبًا﴾^(١) ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢) ﴿وَمِنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾^(٣)، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^(٤) ومثاله في المفرد «عندي راقودٌ»^(٥) خَلَأُ وَرَطَّلُ زَيْتًا، وَمَتَوَانَ عَسَلًا، وَقَفِيزَانُ بُرًّا، وَعَشْرُونَ دَرَهْمًا، وَثَلَاثُونَ ثَوْبًا، وَمِئَةٌ الْإِنَاءِ عَسَلًا، وَ«على الثَّمرةِ مِثْلُهَا زُبْدًا»، و«ما في السماء موضعُ كَفِّ سَحَابًا».

٢٩٢ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦، ٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٠٦؛ وسمط اللآلي ص ٣٨٨؛ وشرح التصريح ٣٩٩/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٦٣؛ ولسان العرب ٤١١/٢ (برج)؛ ونوادير أبي زيد ص ٥٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٦٧/١، ٤٠٤؛ والفاخر ص ٢٨٠.

اللغة: جدُّ الرحيل: تحقَّق. أبرح: عظم. الرب: هنا الملك الذي يقصده.

المعنى: تقول ابنة الشاعر لأبيها الذي ارتحل إلى ممدوحه: ما أعظم هذا الملك الذي تقصده، فإنه سينسيك المشقة والعذاب بكثير رفته وعطائه.

الإعراب: «تقول»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: هي. «ابنتي»: فاعل مرفوع، والياء: مضاف إليه. «حين»: ظرف زمان منصوب متعلِّق بـ «تقول»، وهو مضاف. «جدُّ»: فعل ماضٍ. «الرحيل»: فاعل مرفوع. «فأبرحت»: الفاء: زائدة، «أبرحت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلِّ رفع فاعل. «ربًّا»: تمييز منصوب. «وأبرحت جارًا»: معطوفة على «أبرحت ربًّا» وتعرب إعرابها.

وجملة «تقول ابنتي»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «جدُّ الرحيل»: في محلِّ جزٍّ بالإضافة. وجملة «أبرحت ربًّا»: في محلِّ نصب مفعول به. وجملة «أبرحت جارًا»: معطوفة على جملة «أبرحت ربًّا».

والشاهد فيه قوله: «جارًا» حيث نصبه على التمييز للنوع.

(١) مريم: ٤. (٢) القمر: ١٢.

(٣) فصلت: ٣٣. (٤) النساء: ٨٧.

(٥) الراقود: دنَّ طويل الأسفل كهيئة الإردية يُسَّعُ داخله بالفار. (لسان العرب ٣/ ١٨٣ (رقد)).

وَسَبَّهَ المميّزِ بالمفعول أنّ موقعه في هذه الأمثلة كموقعه في «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا»، وفي «ضاربٌ زيدًا»، و«ضاربانٌ زيدًا»، و«ضاربونٌ زيدًا»، و«ضَرَبُ زيدٍ عمرًا».

قال الشارح: اعلم أنّ التمييز، والتفسير، والتبيين، واحِدٌ، والمراد به رفعُ الإبهام، وإزالةُ اللبس، وذلك نحو أن تُخْبِرَ بِخَبْرٍ، أو تذكُرَ لفظًا يحتملُ وجوها، فيتردّدُ المخاطبُ فيها، فتنبّه على المراد بالنصّ على أحدٍ محتملاته تبيينًا للغرض، ولذلك سُمّي تمييزًا وتفسيرًا.

وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد، فالجملةُ قولك: «طابَ زيدٌ نفسًا، وتصبّبَ عرقًا، وتففقًا شَحْمًا» ألا ترى أنّ الطيبة في قولك: «طابَ زيدٌ» مسندةٌ إليه، والمرادُ شيءٌ من أشيائه، ويحتملُ ذلك أشياء كثيرةً كلسانه وقلبه ومنزله وغير ذلك، وكذلك التصبّب، والتفقُّو يكون من أشياء كثيرة، فجرت لذلك مجرى «عشرين» في احتماله أشياء كثيرة. فكما أن إبانة «العشرين» بنكرة جنس، كذلك إبانة هذه الجملة بنكرة جنس.

وأما المفرد، فنحو قولك: «عندي راقودٌ خَلًا، ورطلٌ زيتًا، ومَتَوَانٌ سَمَنًا» فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة، وإنّما لبيان نوع الراقود، إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرةً كالخَلِّ والحَمْرِ والعَسَلِ، وغير ذلك، ممّا نوعي، والراقودُ وعاءٌ كالخُبِّ.

وكذلك قولك: «عندي رطلٌ زيتًا». التمييزُ فيه لإبهام «الرطل»، إذ «الرطلُ» مقدارٌ يُوزَنُ به، ويحتملُ أشياء كثيرةً من الموزُونات، كالزيتِ والعسلِ والسمنِ، ويقال فيه: رِطْلٌ، ورِطْلٌ بكسر الراء، وفتحها، فالكسرُ أَقْنَسُ، والفتحُ أَفْصَحُ. وكذلك «المنوان» تشبيهٌ «مَنَا»، وهو مقدارٌ يُوزَنُ به، وكذلك باقي الأمثلة. وهذا معنى قوله: «رفعُ الإبهام في جملة، أو مفرد، بالنصّ على أحدٍ محتملاته».

وشرطُ التمييز أن يكون نكرةً جنسًا مقدّرًا بـ«مِنْ»، وإنّما كان نكرةً لأنّه واحدٌ في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: «عندي عشرون درهمًا»، معناه. «عشرون من الدراهم»، فقد دَخَلَهُ بهذا المعنى الاشتراك، فهو نكرةٌ.

ووجهُ ثانٍ: أنّ التمييز يُشبهُ الحالَ، وذلك أنّ كل واحدٍ منهما يُذكر للبيان، ورفع الإبهام، ألا ترى أنّك إذا قلت: «عندي عشرون» احتمل أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت: «درهمًا»، أو «دينارًا»، فقد أزلت ذلك الإبهامَ، واتّضح بذكره ما كان متردّدًا مُهِمًا، كما أنّك إذا قلت: «جاء زيدٌ»، احتمل أن يكون على صفاتٍ، فلما قلت: «راكبًا» فقد أوضحت، وأزلت ذلك الإبهامَ، فلما استويا في الإيضاح والبيان، استويا في لفظ التنكير.

ووجهُ ثالثٌ: أن المراد ما بيّن النوعَ، فبيّن بالانكسرة، لأنها أخفُ الأسماء، كما تُختار الفتحة إذا أُريد تحريكُ حرفٍ لمعنى، لأن الفتحة أخفُ الحركات، إلا أن يعرض ما يوجب العُدولَ عنها إلى غيرها، وكانت جنسًا، لأن الغرض تخليصُ الأجناس بعضها من بعض، وقُدّرت بِـ «من» لأنها لبيان الجنس، فأُتي بها لذلك، وحُذفت تخفيفًا، وهي مرادةٌ.

واعلم أن المميّز يكون واحدًا، ويكون جمعًا، فإذا وقع بعد عددٍ، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين»، ونحوهما، لم يكن المميّزُ إلا واحدًا، نحو قولك: «عندي عشرون ثوبًا، وثلاثون عِمامةً»؛ لأن العدد قد دلَّ على الكميّة، ولم يبق بنا حاجةٌ إلا إلى بيان نوعِ ذلك المبلّغ، وكان ذلك ممّا يحصل بالواحد، وهو أخفُ.

وأما إذا وقع مُفسّرًا لغير عدد، نحو: «هذا أفره منك عبدًا وخيرٌ منك عملاً»، جاز الأفرادُ والجمعُ لاحتمالِ أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعبيدٌ، فإذا قلت: «هو أفره منك عبيدًا»، أو «خيرٌ منك أعمالًا»، دللتَ بلفظ الجمع على معنيين: النوع، وآتهم جماعةً. قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(١) فهم من ذلك النوع، وأنه كان من جهاتٍ شتى، لا من جهة واحدة، وإذا أفردت، فهم منه النوع لا غير.

وقوله: «وشبّه التمييز بالمفعول» يعني أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه، يعني أن التمييز يُشبه المفعولَ من حيث إن موقعه آخرًا، نحو: «طاب زيدٌ نفسًا»، و«هذا راقودٌ خلًا»، كما أن المفعول كذلك، فإنه يأتي فضلًا بعد تمام الكلام. ونعني بقولنا: «فضلة» أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله، كما أن المفعول كذلك، ولذلك وجب أن يكون منصوبًا كما أن المفعول كذلك.

فإن قيل: لمَ زعمتَ أن التمييز مشبّه بالمفعول، ولم تقل: إنه مفعولٌ في الحقيقة؟ قيل: أما ما كان من نحو «عشرين درهمًا»، و«راقودٌ خلًا»، وشبّهه، فإن العامل فيه معنى، والمعاني لا تعمل في المفعول به؛ وأما ما كان من نحو: «طاب زيدٌ نفسًا، وتصيب عرقًا، وتفقا شحمًا»، فإنه وإن كان العاملُ فيه فعلًا، فإن الفعل فيه غير متعدّ، ف«طاب» فعلٌ غير متعدّ، لأنه إذا طاب في نفسه لا يفعل بغيره شيئًا. وأما «تصيب» و«تفقا» ففعلان لازمان، لأنهما للمطاوعة، فالتاء ههنا بمنزلة النون، يقال: «صبيته، فتصيب»، و«فقا»، فتفقا»، كما تقول: «صبيته، فانصب»، و«فقا» فانفقا»، ولذلك لا تقول: «تصبيته»، ولا «تفقا»، ويثبت بذلك أنه مشبّه بالمفعول، وليس مفعولًا، فقولك: «طاب زيدٌ نفسًا» بمنزلة «ضرب زيدٌ عمرًا» في وقوعه طَرَفًا بعد التمام، كوقوع

المفعول، و«رَطُلٌ زَيْتًا»، ونحوه بمنزلة «ضاربٌ زيدًا»، ونحوه من أسماء الفاعلين. وذلك من حيث إنه مفردٌ. فإذا نَوْنَتْه، نصبت ما بعده. وإذا أزلت التَنوينَ، خفضت ما بعده، وهو يقتضي ما بعده من النوع المميّز، كما أنّ اسم الفاعل إذا نَوْنَتْه، نصبت به، نحو: «ضاربٌ زيدًا». وإذا حذفَت التَنوينَ، خفضت، نحو: «ضاربٌ زيدًا». وهو يقتضي ما بعده من المفعول، فلذلك وجب أن يعمل «الراقوْدُ»، و«الرطلُ»، وإن كانا من الأسماء الجامدة. و«منوان»، و«قفيزان» بمنزلة «ضاربان» من الجهة المذكورة، و«عشرون»، و«ثلاثون» ونحوهما بمنزلة «ضاربون» من حيث إنه مجموعٌ بالواو والنون، كما أنّ «ضاربون» كذلك. وتسقط نونُهُ للإضافة، ويقتضي المفسرُ بعدها على ما تقدّم.

وقولك: «مِلءُ الإناءِ ماءً»، و«مِثْلُها زُبْدًا»، و«موضعُ كَفِّ سَحَابًا» بمنزلة المصدر المضاف إلى الفاعل، نحو: «أعجبتني ضربُ زيدٍ عمرًا»، فالمضافُ إليه حالٌ بينه وبين المميّز، فامتنع من الإضافة، كما حالُ التَنوينِ في «رطلٌ زيتًا»، والنونُ في «عشرون درهمًا»، فاعرفه.

فصل

[شرطُ نصبِ التمييزِ]

قال صاحب الكتاب: «ولا ينتصب المميّزُ عن مفردٍ إلا عن تامٍّ، والذي يتمُّ به أربعةُ أشياء: التَنوينُ، ونونُ التثنية، ونونُ الجمع، والإضافة. وذلك على ضربين: زائِلٌ، ولازمٌ، فالزائِلُ التمامُ بالتَنوينِ، ونونِ التثنية، لأنك تقول: «عندي رطلٌ زيتٌ، ومَنوا سمنٌ». واللازمُ التمامُ بنونِ الجمع، والإضافة، لأنك لا تقول: «مِلءٌ عَسَلٍ ولا مثلُ زَبْدٍ ولا عشرو درهمٍ».

قال الشارح: يريد أنّ المميّز إذا كان بعد مفردٍ، فلا بدّ أن يستوفي ذلك المفردُ جميعَ ما يتمُّ به، ويؤدّن بانفصاله ممّا بعده، بحيث لا تصحّ إضافته إلى ما بعده، إذ المضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحد، فإذا لم يكن هناك ما يمنع الإضافة، كان في حكم الناقص الذي لا يتمُّ معناه إلا بما بعده من المضاف إليه.

والذي يتمُّ به الاسمُ أربعةُ أشياء: التَنوينِ، ونونِ التثنية، ونونِ الجمع، والإضافة، لأنّ هذه الأشياء تفصل ما تدخل عليه عمّا بعده، وتؤدّن بانتهائه.

وجملةُ الأمرِ أنّك إذا قلت: «عندي راقوْدٌ خلًّا، ورطلٌ زيتًا»، فلا يحسن أن يجريَ وصفًا على ما قبله، فتقول: «راقوْدٌ خلٌّ، ورطلٌ زيتٌ»؛ لأنه اسمٌ جامدٌ غيرٌ مشتقٍّ من فعلٍ، فلا يكون وصفًا كالمشتقات. وكانت الإضافة غيرَ ممتنعة بحكمِ الاسمية، فقلت:

«عندي راقودٌ خلٌّ، ورطلٌ زيتٌ»، وتكون إضافته من قبيل إضافة النوع إلى الجنس، والبعض إلى الكل، نحو: «هذا ثوبٌ خزٌّ، وجُبَّةٌ صُوفٍ»، والمعنى: من خزٍّ، ومن صوفٍ. فإذا دخل التنوين الاسم المميِّز، نحو: «رطلٌ» و«راقودٌ»، أو نونُ التثنية، نحو قولك: «رطلان»، و«مَنوان»، أو نونُ الجمع، نحو: «عشرين»، و«ثلاثين»، ونحوهما من الأعداد، آذَنَ ذلك باكتفاء الاسم وتمايمه، وحَالَ بينه وبين الإضافة. وكذلك الإضافة في نحو: «ملءُ الإناءِ عَسلاً»، و«مثلها زُبْداً»، و«موضعُ كَفِّ سَحَاباً»، حالت بين المميِّز والمميِّز، ومنعته من الإضافة مَنَعَ التنوين والنون، فنُصِبَ على الفضلة تشبيهاً بالمفعول، وتنزيلاً للاسم الجامد منزلةً اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها، فعملُ النصب، وانحطَّ عن درجة اسم الفاعل، فاختصَّ عمله في النكرة دون المعرفة، كما انحطَّ اسمُ الفاعل عندنا عن درجة الفعل، حتى إذا جرى على غيرِ مَنْ هو له، وجب إبرازُ ضميره، نحو قولك: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ».

وأما قوله: «وذلك على ضربين: زائلٌ، ولازمٌ»، يريد أن هذه الأشياء التي يتم بها الاسم المميِّز حتى يُنصَب ما بعده، منها ما يزول، وأنت فيه مخيِّرٌ، إن شئت أثبتته، ونصبت ما بعده، وإن شئت حذفته، وخفضت ما بعده، وذلك التنوين ونونُ التثنية، تقول: «هذا راقودٌ خلًّا، ورطلٌ سمناً، وأوقيةٌ ذهباً» تُثَبِّتُ التنوين، وتنصب المميِّز. وإن شئت، حذفَتِ التنوين، وخفضت، فقلت: «راقودٌ خلٌّ، ورطلٌ سمنٌ، وأوقيةٌ ذهبٌ»؛ لأنَّ التنوين معاقِبٌ للإضافة.

وكذلك نونُ التثنية، أنت في حذفها وإثباتها مخيِّرٌ. تقول: «عندي منوانٍ سمناً، ورطلانٍ عسلاً»، تنصب «سمناً»، و«عسلاً» بعد النون، ولك حذفها والخفض، نحو: «منوا سمنٌ»، و«رطلا عسلٍ».

وأما اللازم، فنحو نونِ الجمع في نحو «عشرين»، و«ثلاثين» إلى «التسعين»، النونُ فيه لازمةٌ، والتمييزُ بعدها منصوبٌ. ولا يجوز حذفُ النون منه، وإضافته إلى المميِّز، لأنَّ نُصْبَهُ ما بعده بالحمل، والشَّبَهُ باسمِ الفاعل والصفة المشبهة باسمِ الفاعل، نحو قولك: «ضاربون»، و«حَسَنون». ولم يَقوَ قُوَّتُهُمَا فيتصَرَّفَ تصرُّفَهُمَا، وإنما لضعف شَبَهُهُ، ألزم طريقةً واحدةً في التفسير والبيان، فإن أضفته إلى مالكٍ، نحو: «عشروك»، و«عشرو زيدٍ»، جاز حذفُ النون، كما جاز إضافةُ المركَّب، وإن كان مبنياً، نحو قولك: «ثَلَاثَةٌ عَشْرُكَ»، و«خَمْسَةٌ عَشْرُكَ».

وكذلك التمييز بعد الإضافة يقع لازماً، نحو: «ملءُ الإناءِ عسلاً»، و«على التَّمرة مثلها زُبْداً» لأنَّ المضاف والمضاف إليه معاً هو المقْدَارُ المَبْهُمُ الذي وقع التفسيرُ له، فلم يجز أن تقول: «ملءُ عسلٍ»، «ولا مثلُ زيدٍ»، فاعرفه.

فصل

[تمييز المفرد]

قال صاحب الكتاب: «وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارًا: كَيْلًا كـ «قفيزان»، أو وَزْنًا، كـ «مَنَوَان»، أو مَسَاحَةً كـ «مَوْضِعُ كَفِّ»، أو عَدَدًا كـ «عشرون»، أو مِقْيَاسًا كـ «مِلْؤُهُ» و«مِثْلُهَا». وقد يقع فيما ليس إناها، نحو قولهم: «وَنِحَاحَةٌ رَجُلًا»، و«لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا»، و«حَسْبُكَ بِهِ نَاصِرًا».

* * *

قال الشارح: تمييز المفرد أكثر ما يجيء بعد المقادير. والمقدار هو المقابل للشيء، يعدله من غير زيادة ولا نقصان. والمقادير أربعة أصرب: مَكِيلٌ، وموزونٌ، وممسوخٌ، ومعدودٌ، فالمكيلُ نحو قولك: «مَكُوكَانٌ دَقِيقًا»، و«قَفِيزَانٌ بُرًّا». والموزونُ: «مَنَوَانٌ سَمْنَا»، و«رَظْلَانٌ عَسَلًا»، والممسوخُ: «بلغت أرضنا خمسين جريبًا»، و«ما في السماء موضعُ كَفِّ سَحَابًا». والمعدودُ نحو: «عشرين درهمًا». وكلُّها محتاجة إلى إبانته بالأنواع؛ لأنَّها تقع على أشياء كثيرة، فإذا قلت: «مَكُوكَانٌ»، احتمل أن يكون حِنْطَةً، أو شَعِيرًا، أو غيرهما مما يكال. وإذا قلت: «منوان»، احتمل أشياء كثيرة مما يوزن نحو «السمن»، و«العسل». وإذا قلت: «بلغت أرضنا»، وأردت المساحة، احتمل أشياء من المقادير المتماشح بها، نحو: «الجريب»، و«الذراع»، و«المُدِّي»، ونحو ذلك. وكذلك إذا قلت: «عندي عشرون»، احتمل دنانيرٌ، ودراهمٌ، وثيابًا، وعبيدًا، وغيرها من المعدودات، فوجب لذلك إبانته بالنوع.

وحقُّ النوع المفسَّر أن يكون جمعًا معرفًا بالألف واللام، نحو «عشرين من الدراهم»؛ أمَّا كونه جمعًا، فلائه واقعٌ على كلِّ واحد من ذلك النوع، فكان واقعًا على جماعة، وأمَّا كونه معرفًا باللام فلتعريف الجنس، فإذا قلت: «عشرون من الدراهم»، كنت قد أتيت بالكلام على وجهه، ومقتضى القياس فيه، وإن أردت التخفيف، قلت: «عشرون درهمًا»، فتحذف لفظ الجمع، وحرف التعريف، واكتفيت بواحد من ذلك منكورٍ، لأنَّ الواحد المنكور شائع في الجنس، فليشاعه جرى مجرى الجمع.

وأما قوله: «أو مقياسًا، فالمقياسُ: المقدارُ. يقال: «قِسْتُ الشيءَ بالشيءِ» إذا قدرته به، وقوله: «مِلْؤُهُ ومِثْلُهَا»، فإشارةٌ إلى قولهم: «مِلءُ الإِنَاءِ عَسَلًا»، و«على التمرة مثلها زبدًا»، والفرق بين المقياس وغيره من المقادير المذكورة أنَّ تلك المقادير المذكورة أشياء محققةٌ محدودةٌ، والمقياسُ مقدارٌ على سبيلِ التقريب، لا التحديد. ألا ترى أنَّ مِلءَ الإِنَاءِ، ومثلَ التمرة ليسا بكَيْلٍ معروفٍ، ولا ميزانٍ، ولا مساحةٍ، وإنَّما هو تقريبٌ لمقداره.

وأما قوله: «وقد يقع فيما ليس إياها»، فيريد أن التمييز قد يأتي بعد مفرد ليس مقداراً من المقادير المذكورة، نحو قولهم: «وَيَحَهُ رَجُلًا»، «ولله دَرُهُ فَارِسًا»، و«حَسْبُكَ به ناصراً»، فـ «ويحه» من المصادر التي لم يُنطَقْ لها بفعل، ومعناه الترخُّم، و«لله دَرُهُ فَارِسًا» جملة اسمية، ومعناها المَدْحُ، والمراد: لله عَمَلُهُ. ومثله «حَسْبُكَ به ناصراً». فهذه الأشياء مبهمّة، لأنه لم يُعلَم المدح من أيّ جهة، فالنكرة فيها منصوبة على التمييز، وهي الممدوحة في المعنى، ونحوه: «هو أشجعُ الناسِ فَارِسًا» إذا أردت أنه هو الممدوح بالشجاعة، والمضاف إليه المجرور ههنا بمنزلة النون في «عشرين»، والتنوين في «رطل» في منعه الإضافة إلى المميّز، كما منعت النون في «عشرين»، والتنوين في «رطل» من ذلك، والتقدير: وَيَحَهُ من رجلٍ، ولله دَرُهُ من فارسٍ، وحسبُكَ به من ناصِرٍ.

فإن قيل: «كيف جاز دخول «مِنْ» ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على أفرادها، فقلت: «مِنْ رجلٍ»، و«مِنْ فارسٍ»، و«مِنْ ناصِرٍ»، وحسُن ذلك، وأنت لا تقول: «هو أَفْرُهُ منك من عبدٍ»، ولا «عندي عشرون من درهمٍ»، بل تُرَدُّه عند ظهور «مِنْ» إلى الجمع، نحو: «مِنْ العبيدِ»، و«مِنْ الدراهمِ»؟ فالجواب أن هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييز بالحال، فأتوا بـ«مِنْ» لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك إذا قلت: «ويحه رجلاً»، و«لله دَرُهُ فَارِسًا»، و«حَسْبُكَ به ناصراً» جاز أن تُعني في هذه الحال؛ فلمّا كان قد يقع فيه لبسٌ مشتبّهين، فُصل بينهما بدخول «مِنْ».

فصل

[تقدّم التمييز على عامله]

قال صاحب الكتاب: «ولقد أبى سيبويه^(١) تقدّم المميّز على عامله. وقرق أبو العباس بين النوعين، فأجاز «نفساً طاب زيد» ولم يُجزِ «لي سَمْنَا مَتَوَان»، وزعم أنه رأى المازني، وأشد قول الشاعر [من الطويل]:

٢٩٣- [أَتَهَجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وما كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

(١) الكتاب ١/٢٠٥.

٢٩٣ - التخرّيج: البيت للمخيل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠؛ والخصائص ٢/٣٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٢٩٠ (حبيب)؛ وللمخيل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر ٤/٣٦؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٣٥؛ وللمخيل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٨؛ وبلا نسبة في أسرار العريضة ص ١٩٧؛ والإنصاف ص ٨٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمزوقي ص ١٣٣٠؛ والمقتضب ٣/٣٦، ٣٧؛ وجمع الهوامع ١/٢٥٢.

المعنى: إذا هجرت ليلي حبيبها وتباعدت عنه، فإن هذا التباعد لا يطيب لها، ولن ترضى به. الإعراب: «أتهجر»: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، و«تهجر»: فعل مضارع مرفوع. «ليلى»: فاعل مرفوع. «بالفراق»: جار ومجرور متعلقان بـ «تهجر». «حبيبها»: مفعول به، وهو مضاف، و«ها»: =

قال الشارح: اعلم أن سبويه لا يرى تقدّم المميّز على عامله فعلاً كان العامل، أو معنًى، لا يُجوز أن تقول: «عَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ»، ولا «نَفْسًا طُبِّتُ»، وكذلك لا يُجوز «سَمَنًا عندي منوان»، ولا «بُرًا عندي قفيزان» على تقدير: عندي منوان سمناً، وقفيزان برًا.

أما إذا كان العامل معنًى غير فعل، فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهرًا، لضعف عامله، وكذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوي، فلا تقول: «قائمًا في الدار زيدًا» على إرادة: في الدار زيد قائمًا.

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفًا، فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله، إلا أنه منع من ذلك مانع، وهو كون المنصوب فيه مرفوعًا في المعنى من حيث كان الفعل مستندًا إليه في المعنى والحقيقة، ألا ترى أن التصبب في قولك: «تصبب زيد عرقًا، وتفققًا شحمًا» في الحقيقة للعرق والتفقو للشحم، والتقدير: تصبب عرق زيد، وتفققًا شحمه، فلو قدمناهما، لأوقعناهما موقعًا لا يقع فيه الفاعل، لأن الفاعل إذا قدمناه، خرج عن أن يكون فاعلاً، وكذلك إذا قدمناه، لا يصح أن يكون في تقدير فاعل، نُقل عنه الفعل، إذ كان هذا موضعًا لا يقع فيه الفاعل.

فإن قيل: فأنت إذا قلت: «جاء زيد ركبًا» نصبت «راكبًا» على الحال، وجاز لك تقديمه، فتقول: «راكبًا جاء زيدًا»، والمنصوب هنا هو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينهما؟ قيل: نحن إذا قلنا: «جاء زيد ركبًا»، فقد استوفى الفعل فاعله لفظًا ومعنًى، وبقي المنصوب فضلًا، فجاز تقديمه، وأما إذا قلنا: «طاب زيد نفسًا»، فقد استوفى الفعل فاعله لفظًا، ولم يستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجرز تقديم المنصوب، كما لم يجرز تقديم المرفوع.

وقد ذهب أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرّد، وجماعة من الكوفيين^(١) إلى جوازه، واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه، وهو [من الطويل]:

أَتَهَجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «وما»: الواو: حالية، و«ما»: نافية. «كاد»: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن. «نفسًا»: تمييز منصوب. «بالفراق»: جار ومجرور متعلقان بـ «تطيب». «تطيب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «أتهجر...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وما كاد...»: في محلّ نصب حال. وجملة «تطيب»: في محلّ نصب خبر «كاد».

والشاهد فيه قوله: «نفسًا» حيث وردت تمييزًا متقدمًا على عامله «تطيب»، والأصل: «تطيب نفسًا». وقد جوزه بعضهم، واعتبره بعضهم الآخر ضرورة.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٨٢٨ - ٨٣٢.

أراد: وما كاد تطيب نفساً بالفراق، ولا حجة في ذلك لقلته، وشذوذه مع أن الرواية: وما كاد نفسي بالفراق تطيب، هكذا قال أبو إسحاق الزجاج.

[أصل التمييز]

قال صاحب الكتاب: «واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مُزَالَةٌ عن أصلها، ألا تراها، إذا رجعت إلى المعنى، متصيفة بما هي منتصبة عنه، ومنادية على أن الأصل: «عندي زيت رطل»، و«سمن منوان»، و«دراهم عشرون»، و«عسل ملء الإناء»، و«زئذ مثل التمرة»، و«سحاب موضع كف». وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب، والعرق بالتصيب، والشئب بالاشتعال، وأن يقال: «طابت نفسه»، و«تصيب عرقه»، و«اشتعل شيب رأسي» لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل، والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد.

قال الشارح: اعلم أنك إذا أردت أن تُخبر أن عندك جنساً من الأجناس، وله مقدار معلوم: إما كيل، وإما وزن، وإما غيرهما من المقادير، جعلت المقدار وصفاً لذلك الجنس لتوضحه، وتبين كميته، لأن الأوصاف توضح الموصوفين، وتزيل إبهامها، فتقول: «عندي خل راقود»، و«ثوب ذراع»، و«دراهم عشرون»، ومن ذلك قول العرب: «أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة». قال الأعشى [من الطويل]:

٢٩٤- لئن كنت في جب ثمانين قامة ورؤيت أسباب السماء بسلم

٢٩٤ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٧٣؛ ولسان العرب ٤٥٨/١ (سب)، ٨٢/١٣ (ثمن)، ٣٣١/١٤ (رقا).

اللغة: أسباب السماء: نواحيها.

المعنى: يقول لمهجوه إن هجاءه إياه سيناله، ولو لاذ بجنب عميق، أو صعد إلى السماء بسلم.

الإعراب: «لئن»: اللام: موطئة لجواب القسم، و«إن»: حرف شرط جازم. «كنت»: فعل ماض ناقص مبني على السكون في محل جزم بـ «إن»، والباء: اسم «كان» محلها الرفع. «في جب»: جار ومجرور متعلقان بخبر (كان). «ثمانين»: صفة لـ «جب» مجرورة بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «قامة»: تمييز منصوب بالفتحة. «ورؤيت»: الواو: حرف عطف، «رؤيت»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «أسباب»: منصوب بنزع الخافض، فالأصل رُقي في الشيء، أو إلى الشيء وهو مضاف. «السماء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بسلم»: جار ومجرور متعلقان بـ «رؤيت».

وجملة «إن كنت مع الجواب المحذوف»: اعتراض بين القسم وجوابه، لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت =

وساغ ذلك، لأنَّ المقادير إذا انفردتْ، كانت نَعْتًا لِمَا قبلها لِمَا تَضَمَّنَ لَفْظُهَا مِنَ الطُّوْلِ وَالْقَصْرِ، وَالْقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ، فَإِذَا قَالَ: «رَأَيْتُ ثَوْبًا ذِرَاعًا»، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «قَصِيرًا»، وَإِذَا قَالَ: «رَأَيْتُ ثَوْبًا خَمْسِينَ ذِرَاعًا»، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «طَوِيلًا». وَإِذَا قَالَ: «مَرَرْتُ بِبَابِلٍ مَائَةَ»، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «كَثِيرَةً». وَكَذَلِكَ تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِبُرِّ قَفِيْزٍ»، وَ«بَعَسَلٍ رَطْلٍ»، فَيَكُونُ جَمِيعُ مَا مَرَرْتُ بِهِ مِنَ الْبُرِّ قَفِيْزًا وَاحِدًا، وَجَمِيعُ مَا مَرَرْتُ بِهِ مِنَ الْعَسَلِ رَطْلًا وَاحِدًا، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ يُقَدِّمُونَ الْوَصْفَ الَّذِي هُوَ الْمَقْدَارُ لِضَرْبٍ مِنَ الْمَبَالِغَةِ وَتَأْكِيدِ الْعِنَايَةِ بِهِ، فَيَقُولُونَ: «عِنْدِي رَاقُوْدٌ خَلًّا، وَرَطْلٌ عَسَلًا»، وَلَمْ يَحْسَنْ أَنْ يُجْعَلَ وَصْفًا لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْمَقْدَارِ، إِذْ كَانَ جَوْهَرًا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى فِعْلٍ، وَكَانَتْ إِضَافَةُ الْأَوَّلِ إِلَيْهِ سَائِغَةً، إِذْ كَانَ مِنْهُ، فَتَقُولُ: «رَاقُوْدٌ خَلًّا، وَرَطْلٌ عَسَلٍ»، وَالْمَعْنَى: مِنْ خَلٍّ، وَمِنْ عَسَلٍ، كَمَا تَقُولُ: «ثَوْبٌ خَزٌّ، وَخَاتَمٌ ذَهَبٌ»، وَالْمَرَادُ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَخَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ.

وَإِنْ شِئْتَ نَوَّنتَ، وَنَصَبْتَ عَلَى التَّمْيِيزِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَإِذَا قُلْتَ: «عِنْدِي عَسَلٌ رَطْلٌ، وَخَلٌّ رَاقُوْدٌ»، فَقَدْ أَتَيْتَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَإِذَا قَدَّمْتَ، وَقُلْتَ: «عِنْدِي رَطْلٌ عَسَلًا، وَرَاقُوْدٌ خَلًّا»، فَقَدْ غَيَّرْتَهُمَا عَنْ أَصْلَهُمَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِرَادَةِ الْمَبَالِغَةِ وَالتَّأْكِيدِ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ مَقْدَارِ ذَلِكَ النَّوْعِ، فَهَذَا الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «أَلَا تَرَاهَا إِذَا رَجَعْتَ إِلَى الْمَعْنَى مُتَّصِفَةً بِمَا هِيَ مُتَّصِفَةٌ عَنْهُ، يَرِيدُ أَنَّهَا مُتَّصِفَةٌ بِالْمَقَادِيرِ الَّتِي قَبْلَهَا، لِشَبْهِهَا بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَهَذِهِ الْمَقَادِيرُ النَّاصِبَةُ لَهَا أَوْصَافٌ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّا أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ: «عِنْدِي رَاقُوْدٌ خَلًّا وَرَطْلٌ زَيْتًا»: عِنْدِي خَلٌّ رَاقُوْدٌ، وَزَيْتٌ رَطْلٌ.

وَقَوْلِهِ: «وَمُنَادِيَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ كَذَا»، يَرِيدُ أَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْهَا مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ عَلَى ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَوْلِكَ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، وَ«تَصَبَّبَ عِرْقًا، وَتَفَقَّأَ شَحْمًا» الْمَعْنَى عَلَى وَصْفِ النَّفْسِ بِالطَّيِّبِ، وَالْعِرْقِ بِالتَّصَبُّبِ، وَالشَّحْمِ بِالتَّفَقُّؤِ، وَالشَّيْبِ بِالِاشْتِعَالِ، فَإِذَا قُلْتَ: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، فَتَقْدِيرُهُ: طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ، وَإِذَا قُلْتَ: «تَصَبَّبَ عِرْقًا»، فَتَقْدِيرُهُ: تَصَبَّبَ عِرْقُهُ، وَإِذَا قُلْتَ: «تَفَقَّأَ شَحْمًا زَيْدًا»، فَتَقْدِيرُهُ: تَفَقَّأَ شَحْمُ زَيْدٍ، وَإِنَّمَا غَيَّرْتَ بِأَنْ يُنْقَلَ الْفِعْلُ عَنِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، فَارْتَفَعَ بِالْفِعْلِ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ، وَصَارَ فَاعِلًا فِي اللَّفْظِ، وَاسْتغْنَى الْفِعْلُ بِهِ، فَانْتَصَبَ مَا كَانَ فَاعِلًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، إِذْ كَانَ لَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ، وَالْفِعْلُ يَنْصِبُ كُلَّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ بَعْدَ رَفْعِ الْفَاعِلِ.

وَقَوْلِهِ: «لَأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ وَصَفٌ فِي الْفَاعِلِ»، يَرِيدُ الْفِعْلَ الْحَقِيقِيَّ، وَهُوَ الْحَدَّثُ، وَذَلِكَ وَصَفٌ فِي الْفَاعِلِ، فَإِذَا أَخْبِرْتَ عَنْ فَاعِلٍ بِفِعْلٍ لَا يَصِحُّ مِنْهُ، كَانَ

= فِي جِبٍ: جُمْلَةُ الشَّرْطِ غَيْرِ الظَّرْفِيِّ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَفِي مَحَلِّ جِزْمٍ بِـ «إِنْ» عِنْدَ بَعْضِهِمْ. وَجُمْلَةُ «رَقِيتَ»: مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ «كَنتَ». وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: «جِبٌ ثَمَانِينَ قَامَةً» حَيْثُ وَصَفَ «جُبٌّ» بِـ «ثَمَانِينَ»؛ لِأَنَّهَا تَنُوبُ مَنَابٍ طَوِيلٍ أَوْ عَمِيقٍ.

مُحالاً، نحو قولك: «تكلّم الحجر»، و«طار الفرس»، فالحجر لا يوصف بالكلام، ولا الفرس بالطيران إلا أن تريد المَجَاز. كذلك قولك: «طاب زيد، وتصبّب، وتفقأ»، لا يوصف زيد بالطيب، والتصبّب، والتفقؤ، فعلم بذلك أنّ المراد المجاز، وذلك أنّه في الحقيقة لشيء من سببه، وإنّما أُسند إليه مبالغةً وتأكيداً، ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسنداً إلى جزءٍ منه، فصار مسنداً إلى الجميع، وهو أبلغ في المعنى.

والتأكيد أنّه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به، ثمّ أُسند في اللفظ إلى زيد، تمكّن المعنى، ثمّ لما احتمل أشياء كثيرة، وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط، ولا تنقبض، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه، تبيّن المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى، فقيل: «طاب زيد نفساً»، وكذلك الباقي، فهذا معنى قوله: «والسبب في هذه الإزالة قُضدُهم إلى ضربٍ من المبالغة والتأكيد»، فاعرفه.

المنصوب على الاستثناء

فصل

[المستثنى المنصوب]

قال صاحب الكتاب: «المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب: أحدها منصوب أبداً، وهو على ثلاثة أوجه: ما استثنى بـ «إلا» من كلام موجب، وذلك «جاءني القوم إلا زيداً».

قال الشارح: اعلم أن الاستثناء استفعال، من ثناء عن الأمر يُثنيهِ إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عُمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأوّل، وحقيقته تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ، فكلُّ استثناء تخصيصٌ، وليس كلُّ تخصيص استثناء، فإذا قلت: «قام القوم إلا زيداً»، تُبين بقولك: «إلا زيداً» أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر، إنّما ذكرت الكلّ، وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين: «الاستثناء إخراج بعض من كلّ»، أي: إخراجُه من أن يتناوله الصدر، فـ «إلا» تُخرج الثاني ممّا دخل في الأوّل، فهي شبه حرف النفي، فقولنا: «قام القوم إلا زيداً» بمنزلة «قام القوم لا زيداً»، إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كلّ، والمعطوف يكون غير الأوّل، ويجوز أن يُعطف على واحدٍ، نحو قولك: «قام زيد لا عمرو»، ولا يجوز في الاستثناء أن تقول: «قام زيد إلا عمراً». والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة، وهما بمنزلة اسم مضاف، فإذا قلت: «جاءني قومك إلا قليلاً منهم»، فهو بمنزلة قولك: «جاءني أكثر قومك»، فكأنه اسم مضاف، لا يتم إلا بالإضافة.

وأصل المستثنى أن يكون منصوباً، لأنه كالمفعول، وإنّما يُعدّل عنه لغرض يُذكر بعد، ولتقدّم الكلام على العامل في المستثنى، ثم على أقسامه. وفي العامل في المستثنى أقوال^(١) منها قول سيبويه: إنّ العامل فيه الفعل المقدم، أو معنى الفعل بواسطة «إلا». فإن قيل: الفعل المتقدم لازم غير متعدّ، فكيف يجوز أن يعمل في المستثنى النصب؟ قيل: لما دخلت عليه «إلا»، قوّته، وذلك أنها أحدثت فيه معنى الاستثناء، كما يقوّى بحرف الجرّ في «مررت بزيد».

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٢٦٠ - ٢٦٥.

فإن قيل: فهلا أعملوا «إلا» فيما بعدها كما أعملوا حروف الجز لما أوصلت الفعل إلى ما بعدها، فالجواب أن «إلا» إنما لم تعمل جزاً، ولا غيره من قبل أنها لم تخلص للأسماء دون الأفعال والحروف، ألا تراك تقول: «ما جاءني زيد قط إلا يقرأ»، و«لا مررت بمحمّد قط إلا يصلي»، و«لا لقيت بكرًا إلا في المسجد»، و«لا رأيت خالدًا إلا على الفرس»، فلما لم تخلص للأسماء، بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرت بها الأسماء، لم يجز لها أن تعمل جزاً، ولا غيره، وذلك لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه، فلما لم يكن له «إلا» اختصاص بالاسم، لم يجز لها أن تعمل فيه.

وإذا قلت: «قام القوم»، اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عموم اللفظ، فإذا أتيت بالاستثناء بيّنت أن مدلول الأول وعمومه ليس مرادًا، فاقضى البيان، فنصب المستثنى لاقتضائه إياه على حد اقتضاء «العشرين» ما بعدها إذا قلت: «عندي عشرون درهمًا».

وذهب أبو العباس المبرّد، وأبو إسحاق الزجاج، وطائفة من الكوفيين^(١) إلى أن الناصب للمستثنى «إلا» نيابة عن «أستثنى»، فإذا قال: «أتاني القوم إلا زيدًا»، فكأنه قال: «أتاني القوم أستثنى زيدًا». وهو ضعيف، لأنك تقول: «أتاني القوم غير زيد» فنصب «غيرًا». ولا يجوز أن تقدّر بـ «أستثنى غير زيد»؛ لأنه يفيد المعنى، وليس قبل «غيرًا» حرف تقيمه مقام الناصب، ولأنّ فيه إعمال معنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك لا تقول: «ما زيدًا قائمًا» على معنى «تفئنت زيدًا قائمًا». وإنما لم يجز ذلك، لأنهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازًا واختصارًا، فإذا أخذت تعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلّع إلى الأفعال، وفيه نقص للغرض، وتراجع عما اعتزمه، فلم يجز ذلك، كما لم يجز الإدغام في مثل «جلبب»، و«مهذذ»، لأنّ فيه إبطال غرضهم، وهو الإلحاق.

وذهب الفراء - وهو المشهور من مذهب الكوفيين^(٢) - إلى أن «إلا» مركبة من حرفين: «إن» التي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، و«لا» التي للعطف، فصار «إن لا» فخفقت النون، وأدغمت في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ «إن»، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بـ «لا». فإذا رفعوا في النفي، فقد أعملوها عمل «لا»، فجعلوها عاطفة، وإذا نصبوا بها في الإيجاب، فقد أعملوها عمل «إن»، و«زيدًا» اسمها، وقد كفّت «لا» من الخبر، والتأويل: إن زيدًا لم يقم. وهو قول فاسد أيضًا، لأننا نقول: «ما أتاني إلا زيد» فنرفع «زيدًا» وليس قبله مرفوع يعطف عليه، ولم يجز فيه النصب، فيبطل تأثير الحرفين معًا.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ٢٦٠ - ٢٦٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٦١.

وَحُكِيَ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا نَصَبْنَا الْمُسْتَثْنَى، لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ زَيْدًا لَمْ يَقَمْ. وَقَدْ رَدَّهُ الْفَرَّاءُ بِأَنْ قَالَ: لَوْ كَانَ هَذَا النِّصْبُ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، لَكَانَ مَعَ «لَا» فِي قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرًا» كَذَلِكَ. وَقِيلَ: قَوْلُ الْكِسَائِيِّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِ سَبِيوَيْهِ، وَإِنَّمَا هَذَا الْقَوْلُ لِتَقْرِيرِ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ، لَا لِتَحْقِيقِ نَفْسِ الْعَامِلِ.

فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «الْمُسْتَثْنَى فِي إِعْرَابِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرَبٍ: أَحَدُهَا مَنْصُوبٌ أَبَدًا، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: مَا اسْتَثْنَى بِـ «إِلَّا» مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ، وَذَلِكَ «جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»، فَإِنَّهُ عَلَى مَا ذَكَرَ. وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى فِي إِعْرَابِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرَبٍ، مِنْهَا مَا هُوَ مَنْصُوبٌ أَبَدًا، فَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا مَا اسْتَثْنَى بِـ «إِلَّا» مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ. وَ«إِلَّا» أُمُّ حُرُوفِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَهِيَ الْمُسْتَوَلِيَّةُ عَلَى هَذَا الْبَابِ.

وقوله: «من كلام موجب»، فالموجب من الكلام ما ليس معه حرف نفي، والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث، فقولك: «قام زيد» موجب مثبت، موجب لأنه ليس بمنفي، ولا جار مجزئ المنفي بأن يكون معه حرف نفي، أو استفهام، ومثبت من حيث إنه قد وقع وكان، فكل مثبت موجب، وليس كل موجب مثبتًا. فقولك: «يقوم زيد» موجب لعدم النافي، أو ما يجري مجراه، وليس بمثبت، والعبرة في الاستثناء بالموجب سواء كان مثبتًا، أو غير مثبت. فالمستثنى من الموجب منصوب أبدًا، نحو قولك: «أتاني القوم إلا زيدًا»، و«رأيت القوم إلا زيدًا»، و«مررت بالقوم إلا زيدًا»، ليس فيه إلا النصب، وإنما كان منصوبًا لشبهه بالمفعول، ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلًا، وموقعه من الجملة الآخر كموقعه، وإنما قلنا: إنه مشبه بالمفعول، ولم نقل إنه مفعول، لأن المستثنى أبدًا بعض المستثنى منه، والمفعول غير الفاعل، وكذلك قلنا في خبر «كان»: إنه مشبه بالمفعول. ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى المعاني، نحو قولك: «القوم في الدار إلا زيدًا». والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلا لفظ الفعل، إما ظاهرًا، وإما مضمّرًا، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «وبـ «عَدَا» و«حَلَا» بعد كل كلام، وبعضهم يجزئ بـ «حَلَا»، وقيل: بهما، ولم يُورد هذا القول سبيويه، ولا المبرّد».

قال الشارح: ومن ذلك المستثنى بـ «حَلَا»، و«عَدَا».

فإنَّ الْمُسْتَثْنَى بِهِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا، سِوَاءَ كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ مُوجِبٍ، أَوْ مِنْفِيٍّ. تَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ حَلَا زَيْدًا، وَعَدَا عَمْرًا»، وَ«مَا قَامَ أَحَدٌ حَلَا زَيْدًا، وَعَدَا عَمْرًا»، وَمَا

بعدهما مُخْرَجٌ مما قبلهما، فهو بعد الموجب منفي، وبعد المنفي موجبٌ مُثَبَّتٌ. وإنما كان المستثنى بهما منصوبًا، لأنهما فعلان ماضيان، وفاعلُهما مضمَرٌ مستترٌ فيهما، لا يظهر في تشنية، ولا جمع، فتقول: «قام القومُ خلا زيدًا»، و«خلا الزيدَين»، وكذلك «عَدَا»، والتقدير: خلا بعضهم زيدًا، وعدا بعضهم زيدًا، وخلا بعضهم الزيدَين، وعدا بعضهم الزيدَين، وكذلك في الجمع. والفاعلُ المضمَرُ المقدرُ بالبعض مَوْحَدٌ أبدًا، وإن كان المستثنى منه مُثَنًى، أو مجموعًا، لأنَّ البعض يقع على الاثنين والجمع على حَسَبِ المستثنى منه، فانتصابُ ما بعدهما بأنه مفعولٌ، فأما «خَلَا» فإنه فعلٌ لازمٌ في أصله لا يتعدى إلا في الاستثناء خاصةً، وأما «عَدَا» فهو متعدٌ في أصله من «عَدَاهُ الأمرُ، يَعدُوهُ» إذا جَاوَزَهُ، وإنما استثنى بهما - وإن لم يكن لفظُهما جَاحِدًا - إما فيهما من معنَى المجاوزة، والخروج عن الشيء، فَجَرَيَا في هذا المكان مجرى «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ»، وصار لذلك منصوبُهما هو المرفوعُ في التقدير، كما كان كذلك في «ليس»، و«لا يكون».

وبعضُ العرب يجعل «خلا» حرفَ خفض، فيخفِضُ المستثنى على كلِّ حال، كما أنَّ «حَاشَى» كذلك، فيكون لفظُهما مشتركًا بين الحرف والفعل، فإن اعتقدتَ فيها الحرفيةَ، جررتَ ما بعدها، وإن اعتقدتَ فيها الفعليةَ، نصبتَ بها، وصارت كلفظِ «على» مشتركةً بين الحرف والفعل، وهذا لا خِلافَ فيه؛ وأما «عَدَا» فهي فعلٌ، ولم يَخُك سيبويه، ولا أبو العباس المبرزُ فيها الحرفيةَ، وإنما حكاهما أبو الحسن الأَخْفَشُ، فعَدَّها مع «خَلَا» مِمَّا يَجْرُ.

قال صاحب الكتاب: «فأما «مَا عَدَا»، و«مَا خَلَا» فللنصب ليس إلا، وكذلك «لَيْسَ»، و«لا يَكُونُ»، وذلك: «جاءني القومُ، أو ما جَاوُونِي عدا زيدًا، وخلا زيدًا، وما عدا زيدًا، وما خلا زيدًا». قال لبيد [من الطويل]:

٢٩٥- ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللُّةَ باطلٌ [وكلُّ نعيمٍ لا محالةً زائلٌ]

٢٩٥ - التخریج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٢/٢٥٥ - ٢٥٧؛ والدرر ١/٧١؛ وديوان المعاني ١/١١٨؛ وسمط اللاكي ص ٢٥٣؛ وشرح التصريح ١/٢٩؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢؛ والعقد الفريد ٥/٢٧٣؛ ولسان العرب ٥/٣٥١ (رجز)؛ والمقاصد النحوية ١/٥، ٧، ٢٩١؛ وجمع الهوامع ١/٣؛ وبيان نسبة في أسرار العربية ص ٢١١؛ وأوضح المسالك ٢/٢٨٩؛ والدرر ٣/١٦٦؛ ووصف المبانى ص ٢٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٣١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٣؛ وشرح قطر الندى ص ٢٤٨؛ واللمع ص ١٥٤؛ وجمع الهوامع ١/٢٢٦.

اللغة: لا محالة: لا بد. زائل: فان.

«ليس زيدًا»، و«لا يكون زيدًا» وهذه أفعالٌ مضمرةٌ فاعلوها».

قال الشارح: أما «مَا خَلَا» و«مَا عَدَا»، فلا يقع بعدهما إلا منصوبٌ، لأنَّ «مَا» فيهما مصدريةٌ، فلا تكون صلتهما إلا فعلًا، وفاعلها مضمرةٌ مقدَّرٌ بالبعض على ما تقدّم، وما بعدهما في موضع مصدرٍ منصوبٍ، فإذا قلت: «قام القومُ ما خلا زيدًا»، و«ما عدا بكرًا»، كأنك قلت: «خُلُوْ زيدًا»، و«عَدُو بكرًا»، كأنك قلت: «قام القومُ مجاوزتهم زيدًا»، وذلك المصدرُ في موضع الحال كما قالوا: «رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدِيهِ»، ونظائره كثيرةٌ، فأما قولُ لبيدٍ [من الطويل]:

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةً زائلٌ

الشاهد فيه نصبُ اسمِ الله تعالى بقوله: «ما خلا» على ما قدّمناه. ومعنى البيتِ ظاهرٌ.

وكذلك الاستثناءُ بـ «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ»، لا يكونُ المستثنى بهما إلا منصوبًا، مَنْفِيًّا كان المستثنى منه أو موجبًا، وذلك قولك في الموجب: «قام القومُ ليس زيدًا»، و«لا يكونُ زيدًا». وتقول في المنفي: «ما قام القومُ ليس زيدًا، ولا يكونُ زيدًا»، وانتصابُ المستثنى هنا بأنّه خبرُ «لَيْسَ» و«لَا يَكُونُ»، واسمُهُما مضمرةٌ، والتقديرُ: ليس بعضهم زيدًا، ولا يكونُ بعضهم زيدًا.

= المعنى: كلُّ شيءٍ في هذا الوجود ماضٍ إلى زوالٍ إلا وجه ربِّك ذي الجلال والإكرام. الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبية. «كلُّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «شيءٍ»: مضاف إليه مجرور. «ما»: حرف مصدرى. «خلا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعدُّر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هو على خلاف الأصل. «الله»: لفظ الجلالة، مفعول به منصوب. «باطلٌ»: خبر المبتدأ مرفوع. «وكلُّ»: الواو: حرف عطف، «كلُّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «نعيمٍ»: مضاف إليه مجرور. «لا»: نافية للجنس. «محالةً»: اسم «لا» مبني على الفتح في محلِّ نصب، وخبرها محذوف. «زائلٌ»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «كلُّ شيءٍ باطلٌ»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «ما خلا الله»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها اعتراضية، أو في محلِّ نصب حال، والتقدير: «خاليًا». وجملة «كلُّ نعيمٍ...»: معطوفة على جملة «كلُّ شيءٍ» لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «لا محالةً...»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «خلا»، فدلَّ ذلك على أن الاسم الواقع بعد «ما خلا» يكون منصوبًا، وذلك لأنَّ «ما» هذه مصدريةٌ، و«ما» المصدرية لا يكون بعدها إلا فعلٌ، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنَّما يجوز جرُّه إذا كانت حرفًا، وهي لا تكون حرفًا متى سبقها الحرف المصدرى. وفي البيت شاهد آخر للنحاة، وهو توسطُ المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: «ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ»، يريد: ألا كلُّ شيءٍ باطلٌ ما خلا الله.

ولا يظهر هذا الاسم المقدّر على ما تقدّم في «خَلَا»، و«عَدَا»؛ لأنّ هذه الأفعال أنيبت في الاستثناء عن «إِلَّا»، فكما لا يكون بعد «إِلَّا» في الاستثناء إلا اسم واحد، فكذلك لا يكون بعد هذه الأفعال إلا اسم واحد، لأنّها في معناها. والكوفيون يقولون التقدير: لا يكون فعلهم فعل زيد، أضمرت الفعل، وهو المضمر المجهول، ووضعت الاسم المنصوب موضع الفعل. وما ذهب إليه البصريون أمثل، لأنّه أقلّ إضماراً، فكان أولى، وقد يكون «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ» وصفين لما قبلهما من النكرات، تقول: «أنتني امرأة لا تكون هنداً»، فموضع «لَا تَكُونُ» رفع بأنّه وصف لامرأة، وكذلك تقول في النصب، والجزء: «رأيت امرأة ليست هنداً، ولا تكون هنداً»، و«مررت بامرأة ليست هنداً، ولا تكون هنداً»، ولا يوصف بـ «خَلَا» و«عَدَا»، كما وُصف بـ «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ». لا تقول: «أنتني امرأة خلت هنداً، وعدت جُملاً»، وذلك أنّ «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ» لفظهما جحدّ، فخالف ما بعدهما ما قبلهما، فجريا في ذلك مجرى «غَيْرِ»، فوصف بهما كما يوصف بـ «غَيْرِ»، وأما «خَلَا»، و«عَدَا»، فليس كذلك، وإنما يُستثنى بهما على التأويل، لا لأنّهما جحدّ، ولما كان معناهما المجاوزة، والخروج عن الشيء، فهم منهما مفارقة الأول، فاستثنى بهما لهذا المعنى، ولم يوصف بهما، لأنّ لفظهما ليس جحدّاً، فيجريا مجرى «غَيْرِ».

فإن قيل: فما موضع «ليس»، و«لا يكون» من الإعراب في الاستثناء؟ قيل: يحتمل

وجهين:

أحدهما: أن لا يكون لواحد منهما موضع من الإعراب، بل يكون كلاماً مستأنفاً، خصص به ذلك العام، كما يقول القائل: «جاءني الناس، وما جاءني زيد» عقيب كلامه بجملة من غير الكلام الأول بين بها خصوص الجملة الأولى، ومثله قوله تعالى: «فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَكُمْ وَاوَدٌ فَلْيَأْوُوا إِلَيْنَا»^(١)، ثم قال: «فَإِنْ كَانَ لَكُمْ إِخْوَةٌ فَلْيَأْوُوا إِلَيْنَا»^(٢)، فجري ذلك مجرى «إِلَّا أن يكون له إخوة».

والوجه الثاني: أن يكونا في موضع الحال، فإذا قلت: «جاءني القوم ليس زيداً، ولا يكون زيداً»، فتقديره: جاءني القوم وليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم زيداً، كما تقول: «جاءني زيدٌ وليس معه عمرو». ويجوز إسقاط الواو، فتقول: «جاءني زيدٌ ليس معه عمرو»، فيلزم إسقاط الواو في الاستثناء، لأنّ «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ» نائبان عن «إِلَّا»، ولا يكون مع «إِلَّا» الواو، فكذلك في «لَيْسَ»، و«لَا يَكُونُ» ويكون التقدير: جاءني القوم خالين من زيد، وعادين عن زيد، وتكون الجملتان كلاماً واحداً، فاعرفه.

(٢) النساء: ١١.

(١) النساء: ١١.

قال صاحب الكتاب: «وما قُدِّمَ من المستثنى، كقولك: «ما جاءني إلا أخاك أحدًا». قال [من الطويل]:

٢٩٦- وما لي إلا آل أحمد شيعَة وما لي إلا مشعب الحق مشعب»

قال الشارح: هذا هو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة التي لا يكون المستثنى فيها إلا منصوبًا، وذلك المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه. نحو قولك: «ما جاءني إلا زيدًا أحدًا»، و«ما رأيتُ إلا زيدًا أحدًا»، و«ما مررتُ إلا زيدًا بأحدٍ»، وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدّم، لأنه قبل تقدّم المستثنى كان فيه وجهان: البَدَل والنصب، فالبَدَل هو الوجه المختارُ على ما سيذكر بعدُ، والنصب جائزٌ على أصلِ الباب؛ فلَمَّا قَدِّمته، امتنع البَدَل الذي هو الوجهُ الراجح، لأنَّ البَدَل لا يتقدّم المُبدَل منه من حيث كان من التوابع، كالنعت، والتأكيد، وليس قبله ما يكون بدلًا منه، فتعَيَّنَ النصبُ الذي هو المرجوحُ للضرورة، ومن النحويين من يسمّيه أحسنَ القبيحين. ونظيرُ هذه المسألة صفةُ النكرة إذا تقدّمت، نحو: «فيها قائمًا رجلٌ»، لا يجوز في «قائم» إلا النصب، لأنك إذا أخرته، فقلت: «فيها رجلٌ قائمٌ»، جاز في «قائم» وجهان: الرفع على النعت والنصب على الحال، إلا أنَّ الحال ضعيفٌ، لأنَّ نعت النكرة أجودُ من الحال منها، فإذا قُدِّم بطل النعت، وإذا بطل النعت، تعَيَّنَ النصبُ على الحال ضرورةً، فصار ما كان جائزًا مرجوحًا، مختارًا.

٢٩٦- التخريج: البيت للكميت في شرح هاشميات الكميت ص ٥٠؛ وتخليص الشواهد ص ٨٢؛ وخزانة الأدب ٣١٤/٤، ٣١٩، ١٣٨/٩، والدرر ١٦٦/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢؛ وشرح التصريح ٣٥٥/١؛ وشرح قطر الندى ص ٢٤٦؛ ولسان العرب ٥٠٢/١ (شعب)؛ واللمع في العربية ص ١٥٢؛ والمقاصد النحوية ١١١/٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦٦/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٠٨؛ ومجالس ثعلب ص ٦٢؛ والمقتضب ٣٩٨/٤.

اللغة: آل أحمد: أي أتباع النبي ﷺ.

الإعراب: «وما»: الواو: استثنائية، و«ما»: حرف نفي. «لي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «إلا»: حرف استثناء. «آل»: مستثنى منصوب، وهو مضاف. «أحمد»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. «شيعَة»: مبتدأ مرفوع. «وما»: الواو: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. «لي»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «إلا»: حرف استثناء. «مشعب»: مستثنى منصوب، وهو مضاف. «الحق»: مضاف إليه مجرور. «مشعب»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة «ما لي إلا آل أحمد شيعَة»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استثنائية. وجملة «ما لي إلا مشعب الحق مشعب»: معطوفة على جملة «ما لي إلا آل أحمد شيعَة». والشاهد فيه: أن المستثنى «آل» لما تقدّم على المستثنى منه «شيعَة» تعيّن في المستثنى النصب، وهذا هو الوجه. وكذلك القول في «مشعب الحق مشعب».

فَأَمَّا قَوْلَ الشَّاعِرِ الَّذِي أَنشَدَهُ، فَإِنَّ الْبَيْتَ لِلْكَمَيْتِ. وَمَشَعَبُ الْحَقِّ: طَرِيقُهُ.
وَالشُّيْعَةُ: الْأَعْوَانُ، وَالْأَحْزَابُ، وَالْأَصْلُ: فَمَا لِي شَيْعَةً إِلَّا آلُ أَحْمَدَ، وَمَا لِي مَشَعَبٌ إِلَّا
مَشَعَبُ الْحَقِّ، وَقَالَ الْآخَرُ، وَهُوَ كَعَبُ بْنُ مَالِكٍ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

٢٩٧- وَالنَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَائِ وَزُرُّ
يَخَاطَبُ النَّبِيَّ ﷺ. وَالْأَلْبُ: الْمَتَأَلِّبُونَ الْمُجْتَمِعُونَ. وَالْوَزْرُ: الْمَلْجَأُ، وَأَصْلُهُ:
الْجَبَلُ.

قال صاحب الكتاب: «وما كان استثناءه منقطعاً، كقولك: «ما جاءني أحدٌ إلا
جماراً» وهي اللغة الججازية، ومنه قوله عز وجل: «لَا عَاجِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ
رَزَحَهُ»^(١)، وقولهم: «ما زاد إلا ما نقص»، و«ما نفع إلا ما ضر».

قال الشارح: هذا هو الوجه الثالث مما لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً، وهو ما
كان المستثنى فيه من غير نوع الأول.

ويسمى المنقطع لانقطاعه منه، إذ كان من غير نوعه، وهذا النوع من الاستثناء ليس
على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه، لأن استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما
لولاها لتناولته الأول، ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق، فأما إذا كان من غير الجنس،
فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ، فلا يحتاج إلى ما يُخرجه منه، إذ اللفظ، إذا

٢٩٧ - التخریج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٠٦؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه
١٧٥/٢؛ ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٠٩؛ والكتاب ٣٣٦/٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣٩٧/٤.

اللغة: ألب إليه القوم: أتوه من كل جانب. القنا: الرماح. الوزر: الملجأ.

المعنى: اجتمع الناس ضدنا بسببك، وليس لنا ملجأ يحمينا منهم سوى السيوف والرمح.
الإعراب: «والناس»: الواو حسب ما قبلها، «الناس»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «ألب»: خبر مرفوع
بالضمّة. «علينا»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألب». «فيك»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألب». «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ليس» المحذوف. «إلا»: حرف
استثناء. «السيوف»: مستثنى منصوب بالفتحة. «وأطراف»: الواو: حرف عطف، «أطراف»: معطوف
على منصوب، منصوب مثله. «القنا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «وزر»: اسم
اسم (ليس) مؤخر مرفوع بالضمّة.

وجملة «الناس ألب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس لنا وزر»: استئنافية لا محلّ
لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إلا السيوف وزر» حيث قدّم المستثنى على المستثنى منه، ولو جاء بالكلام حسب
المعتاد لقال: «ليس لنا وزر إلا السيوف» عندئذ يصحّ نصب «السيوف» على الاستثناء، أو رفعها بدلاً
من اسم «ليس».

(١) هود: ٤٣.

كان موضوعاً بإزاء شيء، وأطلق، فلا يتناول ما خالفه. وإذا كان كذلك، فإنما يصح بطريق المجاز، والحمل على «لكن» في الاستدراك، ولذلك قدرها سيبويه بـ «لكن»^(١). وذلك من قِبَلِ أَنْ «لكن» لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها، كما أن «إلا» في الاستثناء كذلك، إلا أن «لكن» لا يُشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف «إلا»، فإنه لا يُستثنى بها إلا بعض من كل.

فعلى هذا تقول: «ما جاءني أحدٌ إلا حماراً»، و«ما بالدار أحدٌ إلا وتدًا». فهذا المستثنى، وما كان مثله منصوباً أبداً، وذلك لتعذر البدل، إذ لا يُبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضاً للأول، وإذا امتنع البدل، تُعَيَّنِ النَّصْبُ على ما ذكرنا في الاستثناء المقدم.

وهذا الاستثناء على ضربين: أحدهما ما نصب فيه مختاراً، والآخر واجب، فالأول نحو قولك: «ما جاءني أحدٌ إلا حماراً»، و«ما بالدار أحدٌ إلا دابة»، فهذا وشبهه فيه مذهبان: مذهب أهل الججاز، وهي اللغة الفصحى، وذلك نصب المستثنى على كل حال لما ذكرناه من الاعتلال، ومذهب بني تميم، وهو أن يُجيزوا فيه البدل والنصب، فالنصب على أصل الباب، والبدل على تأويلين: أحدهما أنك إذا قلت: «ما جاءني أحدٌ إلا حماراً»، فكأنك قلت: «ما جاءني إلا حماراً»، ثم ذكرت «أحدًا» توكيداً، فيكون الاستثناء من القدر الذي وقعت الشراكة فيه بين الأحدين، والحمار، وهي الحيوانية، مثلاً، أو الشئئية، ويكون تقديره: ما جاءني حيوان، أو شيء أحد، أو غيره إلا حمار. الثاني من التأويلين أن تجعل الحمارة يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل، كما يُقال: «عتابك السيف»، و«تجيتك الضرب»، كما قال [من الوافر]:

٢٩٨- وخيلٍ قد دلفت لها بخيلٍ تحيسةً بينهم ضربٌ وجيعٌ

(١) الكتاب ٣١٩/٢.

٢٩٨ - التخریج: البيت لعمرو بن معدكرب في ديوانه ص ١٤٩؛ وخزانة الأدب ٢٥٢/٩، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٠؛ والكتاب ٣/٥٠؛ ونوادير أبي زيد ص ١٥٠؛ ويلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٤٥؛ والخصائص ١/٣٦٨؛ والكتاب ٢/٣٢٣؛ والمقتضب ٢/٢٠، ٤١٣/٤.

اللغة: دلفت لها: تقدمت إليها.

المعنى: كثيراً ما تقدمت إلى الخيول المهاجمة بخيول مهاجمة، وفرسان قادرين على تحية أعدائهم بضرب مؤلم ومميت.

الإعراب: «وخيل»: الواو: واو رب، «خيل»: مبتدأ مرفوع محلاً، مجرور لفظاً. «قد»: حرف تحقيق. «دلفت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «لها»: جار ومجرور متعلقان بـ «دلفت». «بخيل»: جار ومجرور متعلقان بـ «دلفت». «تحية»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «بينهم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «هم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «ضرب»: خبر مرفوع بالضمّة. «وجيع»: صفة «ضرب» مرفوعة بالضمّة.

وقال الآخر [من الخفيف]:

٢٩٩- لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسِ عِتَابٍ غَيْرٌ^(١) طَعْنِ الْكُلَى وَضَرْبِ الرِقَابِ
أي: هذا الذي أقامه مقامَ التحية والعتاب، ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى: ﴿مَا
لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَإُ الظَّنِّ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَنْبَإُ وَجْهِ رَبِّهِ
الأَعْلَى وَكُفُوفِ رِجْلَيْهِ﴾^(٣)، وبنو تميم يقرؤونها بالرفع، يجعلون «اتباع الظن» علمهم، و«ابتغاء
وجهه» سبحانه نعمة لهم عنده، ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

٣٠٠- وَيَلْدَةُ لَيْسَ لَهَا أَيْسُ إِلَّا السَّيْعَافِيرُ وَالْأَلْيَسُ

= جملة «وخيل قد دلفت لها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دلفت»: في محل رفع خبر
ل (خيل). وجملة «تحية بينهم ضرب وجيع»: في محل جر صفة ل (خيل).
والشاهد فيه قوله: «تحية بينهم ضرب وجيع» حيث جعل «الضرب الوجيع» كالتحية، على التمثيل
التشبيهي.

٢٩٩ - التخريج: البيت لعمرى (أو عمير) بن الأيهم في حماسة البحثري ص ٣٢؛ وسمط اللآلي
ص ١٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٧/٢؛ ومعجم الشعراء ص ٢٤٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤١٣.
اللغة: قيس: اسم قبيلة عربية.

المعنى: حصلت القطيعة والعداوة مع أفراد قبيلة قيس، فليس بيني وبينهم عتاب الأحبة، بل قتال فيه
ضرب الرقاب بالسيوف، وطعن الأجواف بالرمح.

الإعراب: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «بيني»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على ما
قبل ياء المتكلم، متعلق بخبر «ليس» المقدم المحذوف، والياء: ضمير متصل في محل جر مضاف
إليه. «وبين»: الواو: حرف عطف، «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة معطوف على
«بيني». «قيس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عتاب»: اسم «ليس» مرفوع بالضممة. «غير»: صفة
لـ «عتاب» مرفوعة بالضم. «طعن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الكلى»: مضاف إليه مجرور
بالكسرة المقدرة على الألف. «وضرب»: الواو: للعطف، «ضرب»: معطوف على «طعن» مجرور
بالكسرة. «الرقاب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ليس عتاب بيني...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عتاب غير طعن الكللى وضرب الرقاب»، فجعل طعن الكللى وضرب الرقاب من
أنواع العتاب على المجاز والاتساع.

(١) في الطبعين: «غير» بالنصب، وهذا خطأ.

(٢) النساء: ١٥٧ (٣) الليل: ١٩ - ٢١.

٣٠٠ - التخريج: الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧؛ وخزانة الأدب ١٥/١٠، ١٨؛ والدرر ٣/
١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢؛ وشرح التصريح ٣٥٣/١؛ والمقاصد النحوية ١٠٧/٣؛ وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر ٩١/٢؛ والإنصاف ٢٧١/١؛ وأوضح المسالك ٢/٢٦١؛ والجنى الداني
ص ١٦٤؛ وجواهر الأدب ص ١٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٣٦٣/٧، ٢٥٨/٩،
٣١٤؛ وروصف المبانى ص ٤١٧؛ وشرح الأشموني ١/٢٢٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦؛
والكتاب ١/٢٦٣، ٣٢٢/٢؛ ولسان العرب ٦/١٩٨ (كنس)، ٤٣٣/١٥ (ألا)؛ ومجالس ثعلب =

جعل «اليعافير» أنيس ذلك المكان، ومثله قول النابغة [من البسيط]:

٣٠١- وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أَسَائِلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأَيَّامًا أَبْيُّهَا وَالتُّؤْيِي كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلْدِ

= ص ٤٥٢؛ والمقتضب ٣١٩/٢، ٣٤٧، ٤١٤؛ وهمع الهوامع ٢٢٥/١.

اللغة: الأنيس: الذي يؤنس به. اليعافير: جمع اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشية أو الغزال. العيس: الإبل البيض.

المعنى: رب بلدة بلغتها، فوجدتها خالية من الناس، وليس فيها إلا الطباء والإبل البيض. الإعراب: «وبلدة»: الواو: واو «رب». «بلدة»: اسم مجرور بـ «رب» المحذوفة، مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: دخلتها أو بلغتها. «ليس»: فعل ماض ناقص. «لها»: جار مجرور متعلقان بخبر «ليس» المحذوف. «أنيس»: اسم «ليس» مرفوع. «إلا»: حرف حصر. «اليعافير»: بدل من «أنيس» مرفوع. «والإ»: الواو: حرف عطف، «إلا»: حرف حصر. «العيس»: بدل من «أنيس» مرفوع.

جملة «وبلدة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس لها أنيس»: في محل جر أو رفع صفة لـ «بلدة».

والشاهد فيه قوله: «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث جعلها بعضاً من الأنيس.

٣٠١- التخريج: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤، ١٥؛ والأغاني ٢٧/١١؛ وخرزاة الأدب ١٢١/٤، ٣٦/١١؛ والدرر ٣/١٥٩، ٦/٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ٩٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٤/٢؛ والكتاب ٣٢١/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩١؛ والمقاصد النحوية ٣١٥/٤، ٥٧٨؛ والمقتضب ٤١٤/٤.

اللغة: أصيلاًناً: تصغير «أصيل» وهو وقت ما قبل الغروب. عيت جواباً: عجزت عنه. الأواري: جمع آري وهو جبل تشد به الذابة في محبسها. اللأي: البطة. التؤي: ما يحفر حول الخيمة ليمنع دخول المطر إليها. المظلومة: الفلاة التي حفر فيها حوض لغير إقامة. الجلد: الصلبة.

المعنى: توقفت أسائلها عند الغروب، ولم يكن في الدار أحد، وقد عجزت عن جوابي، أما مرابط الدواب فلم أنبئنها إلا بعد وقت، والحفر التي كانت حول الخيم صارت كالحوض الذي حفر في فلاة صلبة.

الإعراب: «وقفت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «فيها»: جار ومجرور متعلقان بـ «وقفت». «أصيلاًناً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «وقفت». «أسائلها»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره أنا، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «عيت»: فعل ماض مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هي. «جواباً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. «وما»: الواو: للاستئناف، «ما»: حرف يعمل عمل «ليس». «بالربيع»: جار ومجرور متعلقان بخبر (ما)، والتقدير (ما أحد موجوداً بالربيع) «من»: حرف جر زائد. «أحد»: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه اسم «ما». «إلا»: حرف استثناء. «الأواري»: مستثنى منصوب بالفتحة. «لأياً»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب «ما»: حرف نفي زائد. «أبينها»: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنا. «والتؤي»: الواو: استئنافية، «التؤي»: مبتدأ مرفوع بالضممة. «كالحوض»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل =

يُنشد برفع «الأواري» ونصبها، فَمَنْ رَفَع، جعلها من أَحَدِي ذلك المكان، والوجه
النصب، وعليه أكثر الناس.

وأما الضرب الثاني: وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط، وذلك نحو قوله تعالى:
﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَجَعُ﴾^(١)، ف «من» في موضع نصب، لأنه من غير
الجنس، لأن «عاصم» فاعل، و«من رحم» معصوم، أي: مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ، والفاعل ليس
من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناءً متصلًا، فيكون «عاصم» فاعلاً بمعنى
مفعول، أي: ذُو عِصْمَةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ مَثَلٍ دَأْبٍ﴾^(٢)، أي: مدفوق، وقوله
تعالى: ﴿فِي عَيْشِكُمْ رَاضِيَةٌ﴾^(٣) أي: مرضية، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

٣٠٢- [لَقَدْ عَيْلُ الْإِيْتَامِ طَعْنَةٌ نَاشِرَةٌ] أَنَا شِيرَ لَا زَالَتْ يَمِينُكَ آشِرَةٌ
بمعنى «مأشورة» أي: مقطوعة، وهو ضعيف لأنه خلاف الظاهر، وإنما يُصار إلى

= رفع خبر ل «النوي»، «الحوض»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بالمظلومة»: جار ومجرورة
متعلقان بحال محذوفة من (الحوض). «الجلد»: صفة (المظلومة) مجرورة بالكسرة.
وجملة «وقفت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسائلها»: في محل نصب حال. وجملة
«عيت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما بالربع من أحد»: استئنافية لا محل لها من
الإعراب. وجملة «أبينها»: في محل نصب حال. وجملة «النوي كالحوض»: استئنافية لا محل لها
من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الأواري» حيث يجوز فيه الرفع والنصب على ما سيبيته الشارح.

(٢) الطارق: ٦.

(١) هود: ٤٣.

(٣) الحاقة: ٢١.

٣٠٢ - التخريج: البيت لئاحة همام بن مرة في التنبية والإيضاح ٧٨/٢؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٩/
٢٢١، ٤١٠/١١؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣٤؛ ومجمل اللغة ١٩٣/١؛ وتاج العروس ٥٦/١٠ (أشر)،
٢١٩/١٤ (نشر)؛ ولسان العرب ٢١/٤ (أشر)، ٢٠٩/٥ (نشر).

اللغة: ناشرة: اسم رجل.

الإعراب: «لقد»: اللام حرف موطئ للقسَم، و«قد»: حرف تحقيق. «عيل»: فعل ماضٍ. «الأيام»:
مفعول به منصوب بالفتحة. «طعنة»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «ناشرة»: مضاف إليه
مجرور بالكسرة وسُكّن لضرورة الوزن. «أناشر»: الهمزة: حرف نداء. «ناشر»: منادى مبني على
الضَمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم (على لغة من ينتظر) في محل نصب مفعول به لفعل النداء
المحذوف. «لا»: حرف نفي. «زالت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء للتأنيث.
«يمينك»: اسم «لا زالت» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ
مضاف إليه. «أشرة»: خبر «لا زالت» منصوب بالفتحة، وسُكّنت التاء لضرورة القافية.

وجملة «لقد عيل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء استئنافية لا محل لها من
الإعراب. وجملة «لا زالت يمينك أشرة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أشرة» حيث جاءت بمعنى: مأشورة.

مثله ما لم يُوجَد عنه مندوحة، ويجوز أن يكون متصلًا من وجهٍ آخر، وذلك أن يكون «مَنْ رَحِمَ» هو الله تعالى، لأنه هو الراحم، والمعنى: لا يعصم من أمر الله إلا الله. ومن ذلك ما حكاه سيبويه^(١) عن أبي الخطاب: «ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ»، فـ «ما» الأولى نافية، و«ما» الثانية مع الفعل بعدها في موضع مصدرٍ منصوب، وفي «زَادَ» ضميرٌ يعود إلى المذكور، وكذلك في «نَفَع». والمعنى ما زاد الشَّهْرُ إلا النَّقْصَانَ، وما نفع زيدًا إلا الضَّرَّ، أقام النقصانَ مقامَ الزيادة، والضَّرَّ مقامَ النفع، كما يُقال: «الجُوعُ زادٌ من لا زاد له». فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النصبُ على لغة بني تميم وغيرهم، لتعذر البدل، إذ لا يمكن فيه تقديرُ حذفِ الاسمِ الأوَّل، وإيقاعُ المستثنى موقعه، كما أمكن ذلك إذا قلت: «ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ»، فلا يُقال: «لا اليومَ من أمر الله إلا من رحم»، وكذلك إذا رددت المحذوفَ الذي هو خبرُ «عاصم» لم يجز أيضًا. لو قلت: في «لا عاصم لهم اليومَ من أمر الله إلا من رحم»: «لا لهم اليومَ من أمر الله إلا من رحم»، لم يجز البدلُ، وذلك لأنه يبقى الجارُّ والمجرور الذي هو الخبر بلا مخبرٍ عنه، وذلك لا يجوز، ولا معنى لذلك، والنكتهُ فيه أن الاستثناء من الجنس تخصيصٌ، وفي هذا الباب استدراكٌ، فاعرفه.

* * *

[المُستثنى الذي يجوز فيه النصبُ والبدلُ]

قال صاحب الكتاب: «والثاني جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ، وهو المستثنى من كلام تامٍ غير موجب، كقولك: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا وإلا زيدًا»، وكذلك إذا كان المستثنى منه منصوبًا أو مجرورًا، والاختيارُ البدلُ، قال الله تعالى: ﴿مَا قَمَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٢)، وأما قوله عز وجل: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكْرًا﴾^(٣) فيمن قرأ بالنصب فمستثنى من قوله: ﴿فَأَنْتَرِ بِأَهْلِكَ﴾^(٤).

* * *

قال الشارح: قوله: «الثاني»، يريد النوعَ الثاني من القسمة الأولى، وهي الأنواع الخمسة. وهذا المستثنى من كلِّ كلامٍ غير موجب تامٍ. وغير موجب ما كان فيه حرف نافي، أو استفهام، أو نهي، نحو قولك: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيدًا»، و«لا يقم أحدٌ إلا زيدًا»، فهذا يجوز في المستثنى فيه النصبُ والبدلُ. أما النصبُ فعلى أصل الاستثناء على ما تقدّم، وأما البدلُ - وهو الوجهُ - فعلى أن تجعل «زيدًا» بدلًا من «أحد»، فيصير

(٢) النساء: ٦٦.

(١) الكتاب ٢/٣٢٦.

(٣) هود: ٨١. وقراءة النصب هي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن وغيرهم بالرفع. انظر: البحر المحيط ٥/٢٤٨؛ وتفسير الطبري ١٢/٥٤؛ والكشاف ٢/٢٨٤؛ وتفسير

القرطبي ٩/٨١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٢٨.

(٤) هود: ٨١.

التقدير: «ما جاءني إلا زيد»، لأن البدل يحل محل المبدل منه، ألا ترى أن قولك: «مررت بأخيك زيد» إنما هو بمنزلة «مررت بزيد» لأنك لما نَحَيْتَ الأخ، قام زيد مقامه، فعلى هذا تقول: «ما جاءني أحدٌ إلا زيد»، و«ما رأيتُ أحدًا إلا زيدًا». و«ما مررت بأحدٍ إلا زيدًا».

وإنما كان البدل هو الوجه، لأن البدل والنصب في الاستثناء من حيث هو إخراج واحد في المعنى، وفي البدل فضلٌ مشاكلة ما بعد «إلا» لما قبلها، فكان أولى.

وكان الكسائي والفراء يجعلان ما جعله سبويه ههنا بدلًا من قبيل العطف، وقال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلًا، و«أحد»، منفي، وما بعد «إلا» موجب؟ والجواب أنه بدلٌ منه في عمل العامل فيه، وذلك أنا إذا قلنا: «ما جاءني أحد»، فالرفع لـ «أحد» هو «جاءني»، وإذا لم نذكر «أحدًا»، وقلنا: «ما جاءني إلا زيد»، فالرفع لـ «زيد» هو «جاءني» أيضًا، فكل واحد من «أحد»، و«زيد» يرتفع بـ «جاءني» إذا أفردته، فإذا جمعنا بينهما، فلا بد من رفع الأول منهما بالفعل، لأنه يتصل به، ويكون الثاني تابعًا له، كما يتبعه إذا قلت: «جاءني أخوك زيد»، إذ الفعل لا يكون له فاعلان.

وأما اختلافهما في النفي والإيجاب، فلا يُخْرِجُهُمَا عن البدل، لأنه ليس من شرط البدل أن يُعَدَّ في موضع الأول إذا قُدِّرَ زوؤه، بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل في الأول في موضعه الذي رُتِبَ فيه. وقد يقع في العطف، والصفة نحو ذلك، وهو أن يكون الأول موجبًا، والثاني منفيًا، فالعطف نحو: «جاءني زيدٌ لا عمرو»، و«مررت بزيد لا عمرو»، و«رأيت زيدًا لا عمرو». فالثاني معطوفٌ على الأول، وهما مختلفان في المعنى من حيث النفي والإيجاب. وكذلك تقول في الصفة: «مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا عالمٍ» فـ «كريمٌ» مخفوض، لأنه نعتٌ لـ «رجلٍ»، وأحدهما موجب، والآخر منفي. وإذا جاز ذلك في العطف والنعت، جاز مثله في البدل، لأنه مثلهما من حيث هو تابع.

فإن قيل: فلمَ لا جاز البدل في الإيجاب كما جاز في النفي، فقلت: «جاءني القومُ إلا زيدًا» كما قلت في طرفِ النفي، وإلا فما الفرقُ بينهما؟

قيل: لأنَّ عِبْرَةَ البدل أن يحل محل المبدل منه، وفي المنفي يصح حذف الاسم المبدل منه قبل «إلا»، ولا يصح ذلك في الموجب، لا يُقال: «أتاني إلا زيدًا»، وإنما كان كذلك من قبل أن النفي الذي قبل «إلا» قد وقع على ما لا يجوز إثباته من الأشياء المتضادة، ألا ترى أنا إذا قلنا: «ما أتاني أحد»، كنا قد نَفَيْنا إتيانَ كلِّ واحد على سبيل الاجتماع والافتراق؟ ولو أخذنا نُثِبَتِ إتيانهم على هذا الحدِّ لكانَ مُحالًا، لأنك توجب لهم الإتيان على هذه الأحوال المتضادة. والذي يُؤَيِّدُ عندك ذلك أنك تقول: «ما زيدٌ إلا قائمٌ». نفيت عنه القعود والاضطجاع، وأثبت له القيام، ولا تقول: «زيدٌ إلا قائمٌ»،

فتوجب له كل حال إلا القيام، إذ من المُحال اجتماع القعود والاضطجاع، فلذلك ساغ البديل في المنفي، ولم يسغ في الموجب.

فأما قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾^(١)، فشهد على اختيار البديل في النفي، وذلك لإجماع القراء على رفع «قليل» إلا أهل الشام^(٢)، فإنهم نصبوه على أصل الباب.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾^(٣) فإن الجماعة قرؤوا بالنصب إلا أبا عمرو، وابن كثير، فإنهما قرآ: «امرأتك» بالرفع، وإنما كان الأكثرُ النصب ههنا، لأنه استثناء من موجب وهو قوله: ﴿فَأَثَرٌ بِأَهِلِكَ﴾^(٤). ولم يجعلوه من «أخذ»؛ لأنها لم يكن مباحًا لها الالتفات. ولو كانت مستثناة من المنهي، لم تكن داخلة في جملة من نُهي عن الالتفات، ويدل على أنه لم يكن مباحًا لها الالتفات قوله تعالى: ﴿مُصِيبًا مَا أَصَابَهُمْ﴾^(٥)، فلما كان حالها في العذاب كحالهم؛ دل على أنها كانت داخلة تحت النهي دخولهم. وأما من قرأ بالرفع، فقراءة ضعيفة، وقد أنكرها أبو عبيد، وذلك لما ذكرناه من المعنى. ومجازها على أن يكون اللفظ نهيًا، والمعنى على الخبر، كما جاء الأمرُ بمعنى الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٦). ألا ترى أنه لا معنى للأمر ههنا، وإنما المراد: مَدُّ الرَّحْمَنِ مَدًّا، ومنه ﴿اتَّبَعْتَهُمْ وَأَبْصَرْتُ﴾^(٧)، وهو كثير في كلامهم.

[المستثنى المجرور]

قال صاحب الكتاب: «والثالث مجرورٌ أبدًا، وهو ما استثنى به «غير»، و«حاشا»، و«سوى»، و«سواء»، والمبرّد يجيز النصب به «حاشا».

قال الشارح: أصل الاستثناء أن يكون بـ «إلا»، وإنما كانت «إلا» هي الأصل، لأنها حرف، وإنما يُنقل الكلام من حدّ إلى حدّ بالحروف، كما نقلت «ما» في قولك: «ما قام زيد» من الإيجاب إلى النفي، وكذلك حرفُ الاستفهام ينقل من الخبر إلى الاستخبار في قولك: «أقام زيد؟» وكذلك حرفُ التعريف ينقل من النكرة إلى المعرفة. فعلى هذا تكون «إلا» هي الأصل؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، وتكتفي

(١) النساء: ٦٦.

(٢) قرأ بالرفع ابن عامر، وعيسى بن عمر، وأنس، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٣/ ٢٨٥؛ وتفسير القرطبي

٥/ ٢٧٠؛ والكشاف ١/ ٢٧٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٤٣.

(٣) هود: ٨١.

(٦) مريم: ٧٥.

(٤) هود: ٨١.

(٧) مريم: ٣٨.

(٥) هود: ٨١.

من ذَكَرِ المستثنى منه إذا قلت: «ما قام إلا زيد»، وما عداها مما يُستثنى به، فموضوع موضعها، ومحمولٌ عليها لمشابهةٍ بينهما، فمن ذلك «غَيْرٌ» و«سَوَى» و«حَاشَا».

فأما «غَيْرٌ» فمحمولةٌ على «إِلَّا»، ومشبَّهةٌ بها، لأنَّ «غَيْرًا» يلزمها أن يكون ما بعدها على خلاف ما قبلها في النفي والإثبات، ألا ترى أنك إذا قلت: «مررتُ بغير زيد»، فالذي وقع به المرورُ ليس «زيدًا»، و«زيدٌ» لم يقع به المرورُ، ولو قيل: «ما مررت بغير زيد»، لكان الذي نُفي عنه المرورُ ليس بـ «زيد»، ولم يُنفَ المرور عن زيد، فلمَّا كان في «غَيْرٍ» من مخالفةٍ الاسم الذي بعدها مثل مخالفةٍ ما قبلَ «إِلَّا» لما بعدها، حُمِلت عليها، وجُعِلت هي وما أُضيفت إليه بمنزلةِ «إِلَّا» وما بعدها. إلا أن ما بعد «غَيْرٍ» لا يكون إلا مخفوضًا، لأنها تلزم الإضافة لفرط إبهامها، وأما «سَوَى»، فظرفٌ من ظروف الأمانة، ومعناه إذا أُضيف كمعنى «مَكَانَكَ». فإذا قلت: «جاءني رجلٌ سِوَاكَ»، فكأنك قلت: رجلٌ مكانك، أي: في موضعك، وبدلٌ منك، فتنصب «سِوَاكَ» على كلِّ حال، لآته ظرفٌ.

وفي سوى ثلاث لغات: فتح السين، وكسرُها، وضمُّها. فإذا فتحت مددت، وإذا ضمنت قصرت، وإذا كسرت جاز فيه الأمان، وإذا مددت تبيَّن فيه الإعراب، وظهر النصبُ. وإذا قصرت، كان النصبُ متوِّبًا كما يكون في «عَصَا»، و«رَحَى». والذي يدلُّ على ظرفيتها أنها تقع صلةً، فتقول: «جاءني الذي سِوَاكَ»، و«رأيت الذي سِوَاكَ»، و«مررت بالذي سِوَاكَ»، كما تقول: «جاءني الذي عندك».

ومما يدلُّ على ظرفيتها أن العامل يتخطأها، ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفًا. قال لبيدٌ [من مجزوء الكامل]:

وإبْدُلْ سِوَاكَ الْمَالِ إِنْ نَسِيتَ سِوَاكَ دُهْمًا وَجُونًَا^(١)

فنصب «سِوَاكَ» على الظرف، و«دهمًا وجونًا» اسمٌ «إِنْ»، وتخطأه العاملُ إلى ما بعده، كما تقول: «إِنْ عندك زيدًا»، قال الله تعالى: ﴿إِنْ لَدَيْنَا أُنْكَالٌ وَجَحِيمًا﴾^(٢) إلا أن فيه معنى الاستثناء كما كان في «غَيْرٍ». ألا ترى أن الذي هو مكانه، وبدلٌ منه غيره، وليس إتياءه، فلذلك تقول: «مررتُ بالقومِ سِوَاكَ»، و«جاؤوني سِوَاكَ»، و«رأيتهم سِوَاكَ». فما بعد «سِوَى» مجرورٌ، وليس داخلًا فيما قبلها كما كان في «غَيْرٍ» كذلك، إلا أن بين «غَيْرٍ»، و«سِوَى» فرقًا، وذلك أن «سِوَى» لا تُضاف إلى معرفة، وهي باقيةٌ على تنكيرها كما كانت «غَيْرٍ» كذلك، لأنَّ «سِوَى» ظرفٌ، فإضافته كإضافةِ «حَلَقَكَ»، و«قُدَّامَكَ»، فوجب لذلك أن يكون معرفة.

فإن قيل: فأنتم تصفون النكرة بـ «سِوَى»، كما تصفونها بـ «غَيْرٍ»، فتقولون: «مررت

(١) تقدم بالرقم ٢٥٥.

(٢) المزمّل: ١٢.

برجل سواك»، كما تقولون: «بغيرك»، فما بالكم فرقتم بينهما؟ قيل: الوصف بـ «سوى» لا على حد الوصف بـ «غير»، لأنه لا يجري عليه في إعرابه، إنما هو منصوب على الظرف، والعامل فيه الاستقراء، وذلك الاستقراء هو الصفة، كما تقول: «مررت برجل عندي». وذهب الكوفيون^(١) إلى أنها إذا استثنى بها خرجت عن حكم الظرفية إلى حكم الاسمية، فصارت بمنزلة «غير» في الاستثناء، واستدلوا على ذلك بجواز دخول حروف الجر عليها، كما تدخل على «غير»، نحو قول الشاعر [من الطويل]:

تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاكَ^(٢)

وقال أبو ذؤاد [من البسيط]:

٣٠٣- وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخِطُّهُ مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ
ولا دليل في ذلك، لقلته وشذوذه، وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار، فهو من قبيل الضرورة.

وأما «حاشا» فهو حرف جر عند سيبويه^(٣)، يجر ما بعده، وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء كما أن «حتى» حرف يجر ما بعده، وفيه معنى الانتهاء، تقول: «أتاني القوم حاشا زيد»، و«ما أتاني القوم حاشا زيد»، والمعنى: سوى زيد، قال الشاعر [من الكامل]:

٣٠٤- حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِيًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشُّثْمِ

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٢٩٤ - ٢٩٨.

(٢) تقدم بالرقم ٢٥٦.

٣٠٣ - التخريج: البيت لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه ص ٢٩٤؛ وخزانة الأدب ٤٣٨/٣؛ وبلا نسبة في

الدرر ٩٣/٣؛ وشرح الأشموني ٢٣٥/١؛ وهمع الهوامع ٢٠٢/١.

المعنى: من يظن أنه خالد لا يموت، فهو كاذب على نفسه، ومكذوب عليه بأمر غير حقيقية.

الإعراب: «وكل»: الواو: بحسب ما قبلها، «كل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «من»: اسم موصول بمعنى

«الذي» في محل جر مضاف إليه. «ظن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و الفاعل: ضمير مستتر تقديره

(هو). «أن»: حرف مشبّه بالفعل. «الموت»: اسم «أن» منصوب بالفتحة. «مخبطه»: خبرها مرفوع

بالضمّة، و الهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سد مسد

مفعولي «ظن». «معلل»: خبر «كل» مرفوع بالضمّة. «بسواء»: جار ومجرور متعلقان بـ «معلل».

«الحق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مكذوب»: خبر ثانٍ لـ «كل» مرفوع بالضمّة.

وجملة «كل من ظن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ظن»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «بسواء» حيث جرّ «سواء» بحرف الجر (الباء)، وهو دليل على أن «سواء» لا تلزم

النصب على الظرفية.

(٣) الكتاب ٣٤٩/٢.

٣٠٤ - التخريج: البيت للجريح الأسدي في الأصمعيات ص ٢١٨؛ والجنى الداني ص ٥٦٢؛ والدرر =

وزعم الفراء أنّ «حاشا» فعلٌ، ولا فاعلٌ له، وأنّ الأصل في قولك: «حاشا زبيد»: «حاشا لزبيد» فحذفت اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها، وهذا فاسدٌ، لأنّ الفعل لا يخلو من فاعلٍ. وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنّها تكون حرف جرٍّ كما ذكر سيبويه، وتكون فعلاً ينصب ما بعده، واحتجّ لذلك بأشياء، منها أنّه يتصرف، فتقول: «حاشيتُ»، «حاشيتي»، قال النابغة [من البسيط]:

٣٠٥- ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبههُ ولا أحاشي من الأقسام من أحدٍ

= ١٧٦/٣؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٠٧؛ وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١؛ والمقاصد النحوية ١٢٩/٣؛ وله أو لسيرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب ١٨٢/١٤ (حشا)؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ١٨٢/٤؛ ولسان العرب ١٨١/١٤ (حشا)؛ والمحتسب ٣٤١/١؛ ومغني اللبيب ١٢٢/١؛ وهمع الهوامع ٢٣٢/١.

اللغة: ضئاً: بخلاً بسبب الحرص. الملحاة: الملامة. الشتم: السباب.

المعنى: أستثني أبا ثوبان مما سبق القول به، فهو حريص على ألاّ يناله سباب أو لوم.

الإعراب: «حاشا»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «أبي»: اسم مجرور بالياء لفظاً، منصوب محلاً على الاستثناء. «ثوبان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «إنّ»: حرف مشبه بالفعل. «به»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «إنّ». «ضئاً»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. «عن الملحاة»: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر (ضئاً). «والشتم»: الواو: للعطف، «الشتم»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله.

وجملة «إنّ به ضئاً» ابتدائية، أو استئنافية، لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «حاشا أبا ثوبان» حيث جاء بالاسم (أبي ثوبان) مجروراً بـ (حاشا)، وقد ورد البيت بنصب الاسم بعدها في المفضليات (حاشا أبا ثوبان)، وهذا لا يفي كونها تجرّ الاسم بعدها أحياناً.

٣٠٥- التخريج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٠؛ وأسرار العربية ص ٢٠٨؛ والجنى الداني ص ٥٥٩، ٥٦٣؛ وخزنة الأدب ٤٠٣/٣، ٤٠٥؛ والدرر ١٨١/٣؛ وشرح شواهد المغني ٣٦٨/١؛ ولسان العرب ١١٨/١٤، ١٨٢ (حشا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/٢٤٠؛ ومغني اللبيب ١٢١/١؛ وهمع الهوامع ٢٣٣/١.

المعنى: لا أعتقد أنّ أحداً من الناس يشبه النعمان بن المنذر في أفعاله الحميدة، ولا أستثني أحداً.

الإعراب: «ولا»: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية لا عمل لها. «أرى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنا. «فاعلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «في الناس»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أرى». «يشبهه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «ولا»: الواو: للعطف، «لا»: نافية لا عمل لها. «أحاشي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنا. «من الأقسام»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحاشي». «من»: حرف جرّ زائد. «أحد»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنّه مفعول به لـ «أحاشي».

وجملة «لا أرى فاعلاً»: بحسب ما قبلها (في محلّ نصب حال من النعمان في البيت السابق).

وجملة «يشبهه»: في محلّ نصب صفة. وجملة «لا أحاشي»: معطوفة على جملة «لا أرى».

والشاهد فيه قوله: «لا أحاشي» حيث دلّ على أنّ «حاشا» فعل متصرف.

صفحة ناقصة

صفحة ناقصة

والثنية: سِيَانٍ. قال أبو ذؤيب [من البسيط]:

٣٠٩- وكان سِيَانٍ أن لا يَسْرَحُوا نَعْمًا أو يسرحوه بها واغْبَرَّت السُّوحُ

= ٩٦؛ والخصائص ٣/٢٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٠؛ الصاحبى في فقه اللغة ص ١٥٥؛
ولسان العرب ١٤/٤١١ (سوا)؛ وبلا نسبة في الصاحبى في فقه اللغة ص ١٣٨؛ والمنصف ٢/٢.

اللغة: الهموز: فُعُول من الهمز بمعنى الضغط. السِي: المثل، وليس لكم بسِي، أي: لا تستون
معه، بل هو أشرف منكم، ويعنى الشاعر بذلك نفسه.

المعنى: يحذر الحطيئة أعداءه من نفسه، فيقول: إنه يحمي ناحيته، ويُتَقَى منه كما يُتَقَى من الحية
الحامية لبطن واديها، والمانعة له.

الإعراب: «إياكم»: الفاء: استئنافية، إياكم: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب
بفعل محذوف، والكاف: للخطاب، والميم: علامة جمع الذكور العقلاء. «وحية»: الواو: حرف
عطف، حية: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أبعدوا إياكم، واحذروا الحية. «بطن»: مضاف
إليه مجرور بالكسرة. «وإد»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.
«هموز»: صفة لـ «حية» منصوبة مثلها بفتحة ظاهرة. «الناب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
«ليس»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على الحية. «لكم»: جار
ومجرور متعلقان بحال من «سِي». «بسِي»: الباء: حرف جر زائد، سِي: مجرور لفظًا متنصب محلاً
على أنه خبر «ليس».

وجملة «أبعدوا إياكم»: استئنافية، وعطف عليها جملة «احذروا حية». وجملة «ليس لكم بسِي»: صفة
ثانية لـ «حية بطن وإد» محلها النصب.

والشاهد فيه: مجيء «سِي» بمعنى «مثل».

٣٠٩- التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ٥/١٣٤، ١٣٧، ١٣٨؛ وشرح أشعار
الهذليين ص ١٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ١٩٨؛ ولسان العرب
١٤/٤١٢ (سوا)؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٤/٨٩، ١١/٧٠، والخصائص ١/٣٤٨، ٢/٤٦٥؛
ورصف المباني ص ١٣٢، ٤٢٧.

اللغة: سِيَانٍ: مثلان. سرح: أرسل للمرعى. السوح: جمع ساحة.

المعنى: لقد صارت الساحات ملأى بالغبار، بسبب الجفاف والجذب، فصار الأمر سواء، أرسلوا
الحيوانات للمرعى أو لم يرسلوها، فلا شيء ترعاه.

الإعراب: «وكان»: الواو: بحسب ما قبلها، كان: فعل ماض ناقص، واسمها محذوف تقديره ضمير
الشأن. «سيان»: خبر مقدم مرفوع بالألف لأنه مثنى. «أن لا»: أن: حرف مصدرية ونصب، لا:
نافية لا عمل لها. «يسرحوا»: فعل مضارع متنصب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو:
ضمير متصل في محل رفع فاعل. «غنمًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أو يسرحوه»: أو: للعطف،
يسرحوه: فعل مضارع معطوف على منصوب متنصب مثله، والواو: ضمير متصل في محل رفع
فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ «يسرحوه».
«واغبرت»: الواو: حالية، اغبرت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث لا محل لها.
«السوح»: فاعل مرفوع بالضممة. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «بعدها» مبتدأ مؤخر والتقدير:
كان شأنهم السرح وعدمه سِيَانٍ.

ولا يستثنى بـ «سَيِّمًا» إلا ومعه جحد، لو قلت: «جاءني القوم سَيِّمًا زيدًا»، لم يجز حتى تأتي بـ «لا». ولا يستثنى بـ «لا سيما» إلا فيما يراد تعظيمه، فأما بيت امرئ القيس [من الطويل]:

ألا ربَّ يومٍ لك منهن صالحٍ ولا سَيِّمًا يومٌ بدازةٍ جُلجُلٍ
فإنه زُوي بجرٍ «يوم» ورفعه على ما ذكرناه، وقد زُوي منصوبًا على الطرف، وهو قليلٌ شاذٌ.

[المستثنى الجاري على وإعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء]

قال صاحب الكتاب: «والخامس جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء، وذلك «ما جاءني إلا زيدًا»، و«ما رأيت إلا زيدًا»، و«ما مررت إلا بزويدًا».

قال الشارح: إذا استثنيت بـ «إلا» من كلام منفي غير تام، وذلك بأن يكون ما قبل «إلا» محتاجًا إلى ما بعدها.

ومثال ذلك «ما جاءني إلا زيدًا»، و«ما رأيت إلا زيدًا»، و«ما مررت إلا بزويدًا»، و«ما ذهب إلا عمرو» فهذا لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنَّ للفعل المُفْرَعُ لما بعد «إلا» أن يعمل فيه، والأصل أن تقول: «ما جاءني أحدًا»، و«ما ذهب أحدًا، أو شيءًا»، ليصح معنى الاستثناء، لأنَّ الاستثناء تخصيصٌ صفةٍ عامةٍ على ما ذكرنا، إلا أنَّك حذفْتَ الفاعلَ استغناءً عنه لعموم النفي، وأنت تريده. ولَسْنَا نعني أنه مضمَّر، وأنَّ المذكور بعد «إلا» بدلٌ منه، وإنما نعني أنَّ المعنى على ذلك، ولَمَّا حذفْتَ ما كان يجب أن يُشغَلَ به الفعلُ المنفيُّ، لم يجز تركُ الفعل بلا فاعلٍ، أو ما ينوب عن الفاعل، فلم يكن بدُّ من إسنادِ هذا الحديث إلى مُحدِّثٍ عنه، وشغَلَ هذا الفعلُ بشيءٍ، يرتفع به كما لم يكن بدُّ من شغلِ الفعلِ بالمفعول، إذا لم يسمَّ الفاعلُ، فرفعت به ما بعد «إلا»، وأقمته مقامَ الفاعلِ، وشغلتَ الفعلَ به لفظًا دلَّ الاستثناء على المحذوف من جهة المعنى، كما دلَّ تغييرُ بِنْيَةِ الفعلِ فيما لم يسمَّ فاعله بعد إقامة المفعول مقامَ الفاعلِ، على أنَّ ثَمَّ فاعلاً لهذا الفعل غيرَ المذكور.

والذي يدلُّ على أنَّ الفعلَ عاملٌ فيما بعد «إلا» ومسنَدٌ إليه أمران: أحدهما أنَّ هنا فاعلاً لا بدُّ له من فاعلٍ، وليس هنا فاعلاً سوى الموجود، ولا يُقال الفاعلُ محذوفٌ، إذ

= وجملة «وكان الشأن...»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سراهم أو عدمه سيان»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «اغبرت السوح»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «بيتان»: حيث جاءت هذه الكلمة تثنيةً لـ «سي».

الفاعل لا يجوز حذفه. والثاني أنه قد يُؤنث الفعل لتأنيث المستثنى، فيقال: «ما قامت إلا هند». قال ذو الرمة [من الطويل]:

٣١٠- بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجَرَّاشِعُ
ومن ذلك قراءة الحسن، وجماعة من القراء غير السبّعة: ﴿فَأَضْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾^(١) فَأُنْثِ، وإن كان القياس التذكير، لأنه من مواضع العموم والتذكير، إذ التقدير: فما بقي شيء ولا يُرى شيء. فإذا قلت: «ما قام إلا زيد»، و«ما رأيت إلا زيدا»، و«ما مررت إلا بزيدا»، فهو بمنزلة «قام زيد»، و«رأيت زيدا»، و«مررت بزيدا» في أن الفعل عامل في الفاعل والمفعول بعد «إلا» كما يعمل إذا لم يكن «إلا»، مذكورا. وهذا معنى قوله: «جار على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء».

وفائدة الاستثناء في قولك: «ما قام إلا زيد» إثبات القيام له، ونفيه عن سواه، ولو قلت: «قام زيد لا غير»، لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «والمشبه بالمفعول منها هو الأول، والثاني في أحد وجهيه. وشبهه به لمجيئه فضلا، وله شبه خاص بالمفعول معه، لأن العامل فيه بتوسط حرف».

٣١٠- التخريج: البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٢٩٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ١١٣؛ والمحتسب ٢/٢٠٧؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٧٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/١٧٢. اللغة: النحز: الضرب والسوق الشديد. الأجزاء: ج الجزر، وهي الأرض القاحلة. الغروض: ج الغرض، وهو الحبل، أو حزام السرج. الجراشع: ج الجرشع، وهو المنتفخ الجنبين. المعنى: يصف الشاعر ناقته التي أصيبت بالهزال من شدة الضرب والسير بها في أرض قاحلة لا نبات فيها.

الإعراب: «برى»: فعل ماضٍ. «النحز»: فاعل مرفوع. «والأجزاء»: الواو حرف عطف، «الأجزاء» معطوف على «النحز» مرفوع. «ما»: اسم موصول في محل نصب مفعول به. «في غروضها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول، وهو مضاف، وها: ضمير في محل جر بالإضافة، «فما»: الواو حرف استئناف، ما: حرف نفي. «بقيت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «إلا»: حرف حصر. «الصدور» فاعل مرفوع. «الجراشع»: نعت «الصدور» مرفوع بالضمّة. وجملة «برى...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما بقيت...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فما بقيت إلا الصدور الجراشع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل «بقي» لأن فاعله المستثنى مؤنث.

(١) الأحقاف: ٢٥. وهي قراءة ابن كثير وعاصم، والحسن، والأعمش، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/٦٥؛ وتفسير القرطبي ١٦/٢٠٦؛ والكشاف ٣/٥٢٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/١٧٣.

قال الشارح: قوله: «والمشبهُ بالمفعول منها هو الأول»، يريد المستثنى من الموجب، نحو قولك: «قام القومُ إلا زيداً»، لأنَّ الاستثناء جاء بعدما تمَّ الكلامُ بالفاعل، كما يأتي المفعولُ كذلك، نحو قولك: «ضرب زيدٌ عمراً».

قوله: «والثاني في أحدٍ وجهيه»، يريد به ما يجوز من النصب والبدل في المستثنى من المنفي التام، نحو قولك: «ما جاءني أحدٌ إلا زيداً»، فإنه يجوز فيه النصب على أصل الباب، وهو المشبهُ بالمفعول والبدل، والفرق بين البدل والنصب في قولك: «ما قام أحدٌ إلا زيداً» أنك إذا نصبت، جعلت معتمدَ الكلامِ النفي، وصار المستثنى فضلةً، فتصبه كما تنصب المفعول به، وإذا أبدلته منه، كان معتمدُ الكلامِ إيجابَ القيام لزيد، وكان ذكرُ الأول كالتلوُّطنة، كما ترفع الخبر، لأنه معتمدُ الكلام، وتنصب الحالَ لأنه تبيحٌ للمعتمد في نحو: «زيدٌ في الدار قائماً».

وقوله: «وله شبهٌ خاصٌ بالمفعول معه»، يريد أن الفعل كما لم يتعدَّ إلى المفعول معه إلا بواسطة الواو، وتقويته، كذلك «إلا» تقويةٌ للفعل قبلها، لا يتعدى إلى المستثنى إلا بواسطة الواو، وليس واحدٌ منهما عاملاً فيما دخلا عليه فاعرفه.

[حكم غير]

قال صاحب الكتاب: «وحكمُ «غَيْرٍ» حكمُ الاسمِ الواقع بعد «إلا»: تنصبه في الموجب، والمنقطع، وعند التقديم، وتُجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب، وقالوا: إنما عمل في غير المتعدّي لشبهه بالظرف لإبهامه».

قال الشارح: لما كانت «إلا» حرفاً لا يعمل شيئاً، ولا يعمل فيه عاملٌ، وكان ما قبلها مقتضياً لما بعدها، تحطى عمل ما قبلها إلى ما بعدها، فعمل فيه، كقولنا: «ما قام إلا زيداً»، و«ما رأيت إلا زيداً»، و«ما مررت إلا بزيداً».

و«غَيْرٌ» اسمٌ تعمل فيه العوامل، وما بعدها لا يعمل فيه سواها، لأنَّ إضافتها إليه لازمةٌ، فصار الإعرابُ الواجبُ للاسمِ الواقع بعد «إلا» حاصلًا في نفس «غَيْرٍ»، فإذا استثنيت بها من موجب، نصبت، نحو قولك: «قام القومُ غيرَ زيدٍ»، كما نصبت ما بعد «إلا»، نحو: «قام القومُ إلا زيداً»، وكذلك إذا كان الثاني منقطعاً ليس من جنس الأول، كقولك: «جاءني القومُ غيرَ حمارٍ»، كما تقول: «إلا حماراً». وكذلك إذا قدمته على المستثنى منه، نحو قولك: «ما جاءني غيرُ زيدٍ أحدٌ»، كما قلت: «ما جاءني إلا زيداً أحدٌ». وتقول: «ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ»، فيجوز في «غير» الرفع والنصب، كما كان ذلك جائزاً مع «إلا».

فإن قيل: كيف جاز أن تقول: «قام القوم غير زيد»، فتنصب «غيراً» بالفعل قبله، وهو لازم غير متعدي؟ فالجواب أن «غيراً» ههنا لما كانت مشابهة لـ «سوى» بما فيها من الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت برجل غيرك»، فهو غير متميز كما أن «سوى» كذلك فكما يتعدى الفعل اللازم إلى «سوى» بنفسه، كذلك يتعدى إلى «غير»، لأنه في معناه. وهذا معنى قوله: «وقالوا: إنما عمل فيه الفعل غير المتعدي لشبهه بالظرف»، يريد سوى.

فصل

[شبه «غير» بـ «إلا»]

قال صاحب الكتاب: «واعلم أن «إلا»، و«غيراً» يتقارضان ما لكل واحد منهما، فالذي لـ «غير» في أصله أن يكون وصفاً، يمسّه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة، وخلاف المماثلة، ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات، ومن جهة الصفة، تقول: «مررت برجل غير زيد» قاصداً إلى أن مُرورك كان بإنسانٍ آخر، أو بمن ليست صفته صفته، وفي قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقُرْبَى وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(١) الرفع صفة للقاعدون، والجر صفة للمؤمنين، والنصب على الاستثناء. ثم دخل على «إلا» في الاستثناء.

قال الشارح: قوله: «يتقارضان ما لكل واحد منهما»، يعني أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكماً، هو أخص به، فحكم «غير» الذي هو مختص به الوصفية أن يكون جارياً على ما قبله تحلية له بالمغايرة، فأصل «غير» أن يكون وصفاً، والاستثناء فيه عارضٌ معارٍ من «إلا». ويوضح ذلك، ويؤكدُه أن كل موضع يكون فيه «غير» استثناءً، يجوز أن يكون صفةً فيه، وليس كل موضع يكون فيه صفةً يجوز أن يكون استثناءً، وذلك نحو قولك: «عندي مائة غير درهم»: إذا نصبت كانت استثناءً، وكنت مخيراً أن عندك تسعة وتسعين درهماً، وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها. وكذلك إذا قلت: «عندي درهم غير دايق، وغير دانيق»: إذا استثيت نصبت، وإذا وصفت رفعت. وتقول: «عندي درهم غير زائف، ورجل غير عاقل»، فهذا لا يكون فيه «غير» إلا وصفاً، لا غير، لأن الزائف ليس بعضاً للدرهم، ولا العاقل بعض الرجل.

وحقيقة الاستثناء إخراج بعض من كل، والفرق بين «غير» إذا كانت صفةً، وبينها إذا كانت استثناءً، أنها إذا كانت صفة لم تُوجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً، ولم تُثب

عنه شيئاً، لأنه مذكورٌ على سبيل التعريف، فإذا قلت: «جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ»، فقد وصفته بالمغايرة له، وعدم المماثلة، ولم تنفِ عن زيد المَجِيءِ، وإنما هو بمنزلة قولك: «جاءني رجلٌ ليس بزيدٍ». وأما إذا كانت استثناءً، فإنه إذا كان قبلها إيجابٌ، فما بعدها نفياً، وإذا كان قبلها نفياً، فما بعدها إيجابٌ، لأنها ههنا محمولةٌ على «إلا»، فكان حكمها كحكمه.

وقوله: «يَمَسُّهُ إعرابٌ ما قبله»، يُشير إلى أنه وصفٌ يتبع ما قبله في إعرابه كما تتبع سائر الصفات، فتقول: «هذا رجلٌ غيرُك»، فترفعه لأن موصوفه مرفوعٌ، وتقول: «رأيت رجلاً غيرك»، و«مررت برجلٍ غيرك» كما تقول: «هذا رجلٌ عالمٌ»، و«رأيت رجلاً عالمًا»، و«مررت برجلٍ عالمٍ»، فيكون إعرابُ «عالمٍ» كإعرابِ «الرجل». من حيث هو نعتٌ له.

وقوله: «ودلالته عليها من وجهين: من جهة الذات، ومن جهة الصفة»، يريد أنه قد دلَّ على شيئين: على الذات الموصوفة، وهو الإنسان مثلاً، وعلى الوصف الذي استحقَّ به أن يكون «غيراً»، وهو المغايرة، كما أنك إذا قلت: «أسودٌ» فقد دلَّ على شيئين: على الذات، والسواد الذي استحقَّ به أن يكون أسوداً. فهما شيئان: حاملٌ، ومحمولٌ. فالحاملُ الذاتُ، والمحمولُ السوادُ، وكذلك «ضاربٌ» دلَّ على الضَرْبِ وذاتِ الضارب. فأما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَبِ﴾^(١) إلخ، فقد قرئَ بالرفع والجرِّ والنصب^(٢)، فالرفع على النعت لـ «القاعدون»، ولا يكون ارتفاعه على البدل في الاستثناء، لأنه يصير التقديرُ فيه: لا يستوي إلا أولو الضرر، وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون، والجرُّ على النعت لـ «المؤمنين»، والمعنى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون، والمعنى فيهما واحدٌ، والنصبُ على الاستثناء.

وقوله: «ثم دخل على «إلا» في الاستثناء»، يريد أن أصل «غير» أن يكون صفةً لما ذكرناه، ثم دخل على «إلا» لمضارعة بينهما، فاستثنى به كما استثنى أب «إلا».

قال صاحب الكتاب: «وقد دخل عليه «إلا» في الوصفية، وفي التنزيل

(١) النساء: ٩٥.

(٢) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي وعاصم وغيرهم. وقرأ بالجرِّ الأعمش وأبو حيوة.

انظر: البحر المحيط ٣/ ٣٣٠؛ وتفسير الطبري ٩/ ٨٥؛ وتفسير القرطبي ٥/ ٣٤٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٥٥ - ١٥٦.

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، أي: غيرُ الله. ومنه قوله [من الوافر]:

٣١١- وكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُا بِبَيْتِكَ إِلَّا الْقَرْقَدَانِ
ولا يجوز إجراؤه مُجَرَّي «غَيْرِ» إِلَّا تَابِعًا، لو قلت: «لو كان فيهما إلا الله»، كما
تقول: «لو كان فيهما غيرُ الله» لم يجز، وشَبَّهه سيبويه^(٢) بـ«أَجْمَعُونَ».

قال الشارح: وقد حملوا «إلا» على «غير» في الوصفية، فوصفوا بها، وجعلوها وما
بعدها تَحْلِيَةً للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إِيَّاه، أو مَنْ صَفْتُهُ كصفته، ولا يراد به إخراج
الثاني مما دخل في الأول، فنقول: «جاءني القوم إلا زيدًا»، فيجوز نصبه على الاستثناء،
ورفعه على الصفة للقوم. وإذا قلت: «ما أتاني أحدٌ إلا زيدًا»، جاز أن يكون «إلا» وما
بعدها بدلًا من «أحد»، وجاز أن يكون صفة بمعنى «غير». قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا

(١) الأنبياء: ٢٢.

٣١١ - التخریج: البيت لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ١٧٨؛ والكتاب ٢/٣٣٤؛ ولسان العرب ١٥/٤٣٢ (ألا)؛ والمتع في التصريف ١/٥١؛ ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠؛ وحماسة
البحثري ص ١٥١؛ والحماسة البصرية ٢/٤١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٦؛ والمؤتلف والمختلف
ص ٨٥؛ ولعمر بن عامر في خزنة الأدب ٣/٤٢١؛ والدرر ٣/١٧٠؛ وشرح شواهد المغني
١/٢١٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/١٨٠؛ وأمثالي المرتضى ٢/٨٨؛ والجنى الداني
ص ٥١٩؛ وخزنة الأدب ٩/٣٢١، ٣٢٢؛ ووصف المبانى ص ٩٢؛ وشرح الأشموني ١/٢٣٤؛
والعقد الفريد ٣/١٠٧، ١٣٣؛ وفصل المقال ص ٢٥٧؛ ومغني اللبيب ١/٧٢؛ والمقتضب ٤/٤٠٩؛
وهمع الهوامع ١/٢٢٩.

اللغة: الفرقدان: نجمان يهتدى بهما.

المعنى: أقسم بعمر أهلك أن لا بد للأخ أن يفارق أخاه يومًا، ما عدا الفرقدين.

الإعراب: «وكلُّ»: الواو بحسب ما قبلها، و«كل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «أخ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مفارقة»: خبر مقدم مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «أخوه»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «لعمرك»: اللام: للتوكيد، و«عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبره محذوف وجوبًا تقديره: «قسمي»، وهو مضاف. «أبيك»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «إلا»: اسم بمعنى «غير» مبني في محل رفع صفة لـ «كلّ». «الفرقدان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة على لغة من يلزم المشي الألف رفعًا ونصبًا وجرًا. وللبيت تخريجات كثيرة أخرى. انظر: خزنة الأدب ٣/٤٢١ - ٤٢٦.

وجملة «كل أخ مفارقة أخوه»: بحسب ما قبلها. وجملة «لعمرك...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مفارقة أخوه»: في محل رفع خبر لـ «كلّ». والشاهد فيه قوله: «إلا الفرقدان» حيث جاءت «إلا» صفة لـ «كلّ».

(٢) الكتاب ٢/٣٣٤.

أَلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»^(١). والمراد: غيرُ الله، فهذا لا يكون إلا وصفًا، ولا يجوز أن يكون بدلًا يراد به الاستثناء، لأنه يصير في تقديره: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا. وذلك فاسدٌ لأنَّ «لَوْ» شرطٌ فيما مضى، فهي بمنزلة «إن» في المستقبل. وأنت لو قلت: «إن أتاني زيدٌ»، لم يصح، لأنَّ الشرط في حكم الموجب. فكما لا يصح «أتاني إلا زيدٌ»، كذلك لا يصح «إن أتاني إلا زيدٌ». فلو نصبت على الاستثناء، فقلت: «لو كان فيهما آلهة إلا الله»، لجاز، ومن ذلك قول الشاعر عمرو بن معديكرب [من الوافر]:

وكلّ أخ مفارقه أخوه... إلخ

فـ «إلا» وما بعدها بمعنى «غير» صفة لـ «كل»، ولو جعله وصفًا لـ «أخ» لخفض. وقال: «إلا الفرقدين» لأن ما بعد «إلا» في الوصف يكون إعرابه تابعًا لإعراب ما قبلها. والمراد: كلُّ أخٍ مفارقه أخوه غيرُ الفرقدين، فإنهما لا يفترقان في الدنيا كافتراق الأخوين.

واعلم أنه لا يجوز أن تكون «إلا» صفةً إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء. وذلك أن تكون بعد جمع، أو واحد في معنى الجمع، إما نكرة منفية، وإما فيه الألف واللام لتعريف الجنس، لأنَّ هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي و«غيرٌ» فتقارضا. ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع، لأنهما لم تجتمعا فيه. لو قلت: «مررتُ برجلٍ إلا زيدٌ» على معنى «غير زيدٍ»، لم يجز، لأنَّ «إلا» موضوعة لأن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها، وليس «زيدٌ» بعضًا لـ «رجلٍ»، فامتنع لذلك.

وقوله: «لا يجوز إجراؤه مجرى غير إلا تابعًا»، يريد أن «إلا» وما بعدها، إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسمٌ مذكورٌ، ولا يجوز حذف الموصوف فيه، وإقامة الصفة مقامه، كما جاز ذلك مع «غيرٍ»، لأنَّ «غيرًا» اسمٌ متمكنٌ، تعمل فيه العوامل، فيجوز أن يُقام مقامَ الموصوف. فإذا قلت: «مررتُ بمثلك»، وإن كان تقديره: برجلٍ مثلك، فليس خفضه هنا بحكم التبعية، بل بالحرف الخافض. وكذلك إذا قلت: «قام غيرك»، فارتفاعه بالفعل قبله، كما كان ارتفاعُ الموصوف لو ذكره. وكذلك النصبُ في قولك: «رأيتُ غيرك»، هو منصوبٌ بوقوع الفعل عليه، لا بحكم أنه صفةٌ تابعٌ. فـ «إلا» إنما وُصف بها حتمًا على «غيرٍ». وإذا كانت «غيرٌ» نفسها، إذا حذف موصوفها لا تبقى نعتًا، إذ النعت يقتضي منوعًا متقدمًا عليه، كان ما حُمِل عليه، وهو حرفٌ، لا يعمل فيه عاملٌ، لا رافعٌ، ولا ناصبٌ، ولا خافضٌ، أشدَّ امتناعًا، فلم يجز لذلك حذفُ الموصوف وإقامته مقامه، فلا تقول: «ما قام إلا زيدٌ»، وأنت تريد الصفة، كما جاز «ما قام غيرُ زيدٍ».

وقد شبهه سيبويه بـ «أجمعون» في التأكيد من حيث إنه لا يكون إلا تأكيدًا

كالنعت، ولا يجوز حذف المؤكّد، وإقامته مقام المؤكّد، فلا يكون إلا بعد مذکور، كما أن «إلا» في الصفة كذلك.

فصل

[حَمَلُ الْبَدَلِ عَلَى مَحَلِّ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لَا عَلَى اللَّفْظِ]

قال صاحب الكتاب: «وتقول: «ما جاءني من أحدٍ إلا عبدُ الله»، و«ما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً»، و«لا أحدٌ فيها إلا عمرو»، فتحمل البدل على محلّ الجار والمجرور لا على اللفظ. وتقول: «ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُغبأ به»، قال طرفة [من الكامل]:

٣١٢- أَبْنِي لُبَيْئِي لَسْتُمْ بِبَيْدٍ إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ
و«ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُغبأ به»، بالرفع لا غير.

قال الشارح: اعلم أنّ من الحروف ما قد تُزاد في الكلام لضرب من التأكيد، وتختصّ زيادتها بموضع دون موضع. فمن ذلك «مِنْ». قد تُزاد مؤكّدةً، وتختصّ بالنفي، والدخول على النكرة لاستغراق الجنس، فتارةً تُفيد الاستغراق بعد أن لم يكن، وتارةً تُؤكّده. فمثالُ الأوّل قولك: «ما جاءني من رجلٍ»، ف«مِنْ» أفادت العموم، واستغراق الجنس، لأنك لو قلت: «ما جاءني رجلٌ»، جاز أن يكون نافيّاً لمجيء رجل واحد، وقد جاءك أكثرُ. ومثالُ الثاني قولك: «ما أتاني من أحدٍ»،

٣١٢- التخرّيج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٦٨/٢؛ ولطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٤١؛ والكتاب ٣١٧/٢؛ والمقتضب ٤٢١/٤.

الإعراب: «أبني»: الهمزة: حرف نداء، و«بني»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «لُبَيْئِي»: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «لَسْتُمْ»: «ليس»: فعل ماض ناقص، و«تم»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليس». «بَيْدٍ»: الباء: حرف جرّ زائد، و«يد»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً علّ أنّه خير «ليس». «إلا»: حرف استثناء. «يَدَا»: بدل من «يد» على المحلّ، منصوب بالفتحة. «لَيْسَتْ»: «ليس»: فعل ماض ناقص، والهاء: للتأنيث. «لها»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. «عضد»: اسم «ليس» مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لستم ببيد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليست لها عضد»: في محلّ نصب صفة لـ «يَدَا». والشاهد فيه قوله: «يَدَا» حيث أبدله من محلّ «يد» المجرورة لفظاً.

والمعنى: «ما أتاني أحد»، لأن «أحدًا» عامٌ من غير دخول «من» كـ «طُورِي» و«عَرِيْب»، وإنما أكدت.

فإذا قلت: «ما أتاني من أحدٍ إلا زيد»، جاز في إعراب «زيد» وجهان: النصب على الاستثناء، والرفع على البديل من الموضع، لأن موضعه، لو لم يكن الخافض، رفع، لأن «من»، لو لم تدخل، لقلت: «ما أتاني أحدٌ إلا زيد». ولا يجوز خفض «زيد» على البديل من اللفظ، لأن خفضه بـ «من»، ولا يجوز دخول «من» هذه على موجب، وما بعد «إلا» هاهنا موجب لأنه استثناء من منفي، والمستثنى من المنفي موجب، فامتنع البديل من اللفظ هاهنا لذلك.

ولو قلت: «ما أخذتُ من أحدٍ إلا زيد»، لجاز الخفض فيما بعد «إلا» على البديل من المخفوض، لأن «من» هذه من صلة «أحد»، فهي تدخل على المنفي والموجب بخلاف الأولى. وتقول: «لا أحدٌ فيها إلا زيد»، و«لا إله إلا الله» بالرفع على البديل من موضع «لا أحد»، لأنه في موضع اسم مبتدأ.

ولا يجوز حمل ما بعد «إلا» على النصب الذي توجب «لا» النافية، لأن «لا» إنما تعمل في منفي، وما بعد «إلا» هنا موجب، ولأن المنفي هاهنا مقدّر بـ «من»، والمعنى: لا من أحد. ولذلك وجب بناؤه، فلم يصح البديل منه، لأنه لا يصح تقدير «من» هذه بعد «إلا». ومن ذلك قولك: «ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئًا لا يُعْبَأُ به»، ولا يجوز فيه إلا النصب على البديل من المحل، لأن محله نصب، والتقدير: ليس زيدٌ شيئًا إلا شيئًا لا يُعْبَأُ به. ولا يجوز خفض على البديل من اللفظ، لأن خفضه بتقدير الباء، وهذه الباء تأتي زائدة لتأكيد النفي، ولا تكون مع الموجب، وما بعد «إلا» هنا موجب، فلذلك لم يجز الخفض، قال الشاعر [من الكامل]:

أَبْنِي لَبِنِي ... إلخ

البيت لطرفة بن العبد، والشاهد أنه نصب «يدا» الثانية، لوقوعها بعد «إلا» بدلًا من محلّ الجاز والمجرور، لتعذر حملها على لفظ المخفوض، لأن ما بعد «إلا» موجب، والباء مؤكدة للنفي. ويروى: مَخْبُولَةُ الْعَضْدِ. وَالْحَبْلُ: الفَسَادُ. والمعنى: أنتم في الضعف، وقلّة الانتفاع كيد لا عضد لها. وتقول: «ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به» بالرفع لا غير، وذلك لأن الجاز والمجرور عند بني تميم في موضع رفع، لأنهم لا يعملون «ما» لعدم اختصاصها. وإذا كان في موضع رفع، تعذر حملها على اللفظ الذي هو الجرُّ لما ذكرناه من أن هذه الباء لا تزداد مع الموجب، وما بعد «إلا» هنا موجب، فحول على الموضع، وهو الرفع.

وعند أهل الحجاز أن الجاز والمجرور في موضع نصب، لأنهم يحملون «ما» على

«لَيْسَ» لِسَبِّهَا بِهَا مِنْ جِهَةِ النِّفْيِ . فَإِذَا دَخَلَتْ «إِلَّا»، بَطَلَ عَمَلُهَا لِانْتِقَاضِ النِّفْيِ ، وَصَارُوا إِلَى أَقْيَسِ اللَّعْنَتَيْنِ ، وَهِيَ لَعْنَةُ بَنِي تَمِيمٍ ، فَلِذَلِكَ رَفَعْتُ . وَمِثْلُهُ : «مَا كَانَ زَيْدٌ بِغُلَامٍ إِلَّا غُلَامًا صَالِحًا» ، بِنِصْبِ «الغلام» ، لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ مَحَلِّ الْغُلَامِ الْأَوَّلِ ، وَمَحَلُّهُ نِصْبٌ بِأَنَّهُ خَيْرٌ «كَانَ» . وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْأِسْمَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، لَقُلْتَ : «مَا أَنْتَ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُغْبَأُ بِهِ» بِالرَّفْعِ ، وَ«مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا غُلَامًا صَالِحًا» بِالنِّصْبِ ، وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ فِيمَا بَعْدَ «إِلَّا» الْخَفْضَ ، إِذَا كَانَ نَكْرَةً ، وَلَا يَجُوزُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : «مَا أَنَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا رَجُلٌ» ، وَ«مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُغْبَأُ بِهِ» . وَلَوْ قُلْتَ : «إِلَّا زَيْدٌ» ، وَمَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا الشَّيْءُ التَّافِيهِ» ، لَمْ يَجْزِ . وَالصَّوَابُ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ رَأْيُ سِيبَوِيهِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ حَرْفَ الْخَفْضِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِنَّمَا دَخَلَ لِتَأْكِيدِ النِّفْيِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْجِبٍ ، وَمَا بَعْدَ «إِلَّا» مُوجِبٌ ، فَاعْرِفْهُ .

فصل

[تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه]

قال صاحب الكتاب : «وإن قَدِّمْتَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، ففِيهِ طَرِيقَانِ : أَحَدُهُمَا - وَهُوَ اخْتِيَارُ سِيبَوِيهِ^(١) - أَنْ لَا تَكْتَرِثَ لِلصِّفَةِ ، وَتَحْمِلُهُ عَلَى الْبَدَلِ . وَالثَّانِي أَنْ تُنَزِّلَ تَقْدِيمَهُ عَلَى الصِّفَةِ مَنزَلَةَ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، فَتَنْصِبُهُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : «مَا أَنَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ» وَ«مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا عَمْرُو خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ» ، أَوْ تَقُولَ : «إِلَّا أَبَاكَ ، وَإِلَّا عَمْرًا» .

قال الشارح : إِذَا تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، ففِيهِ مَذْهَبَانِ : أَحَدُهُمَا مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ ، أَنْ تُبَدِّلَهُ مِمَّا قَبْلَهُ ، لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِتَقْدِيمِ الْمُبَدَّلِ مِنْهُ ، وَهُوَ الْأِسْمُ ، وَلَا تَكْتَرِثُ لِلصِّفَةِ ، لِأَنَّهَا فَضْلَةٌ . وَالثَّانِي أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ . وَذَلِكَ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَإِذَا كَانَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، كَانَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الصِّفَةِ بِمَنزَلَةِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمَوْصُوفِ . فَكَمَا يَلْزِمُ النَّصْبُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، كَذَلِكَ يَلْزِمُ النَّصْبُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الصِّفَةِ . وَمِمَّا يَدُلُّ أَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ قَوْلُهُ تَعَالَى : «قُلْ إِنْ أَلْمَوْتَ أَلَّذِي يَفْتُرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُنْفِيهِكُمْ»^(٢) . أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَدْخَلَ الْفَاءَ فِي الْخَبَرِ هَاهُنَا لَوْضَفِكَ إِيَّاهُ بِالَّذِي» ، كَمَا تَدْخُلُ إِذَا كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ الَّذِي ، وَكَانَ مَوْصُولًا بِالْفِعْلِ ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ مِنْ ظَرْفٍ ، أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ . مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : «مَا أَنَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَبُوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ» .

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٣٦.

(٢) الجمعة: ٨.

فقولك: «خيرٌ من زيدٍ»، وصفٌ لـ«أحدٍ»، المستثنى منه، و«الأب» هو المستثنى، وقد تقدّم على الصفة، وأبدلته منه. وإن شئت نصبت، وقلت: «إلا أبك».

وتقول: «ما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ من زيدٍ». فقولك: «خيرٌ من زيدٍ»، نعش «أحدٍ»، و«عمروٌ» مخفوضٌ لأنه بدلٌ منه، وإن شئت نصبت على الاستثناء.

فصل

[تشية المستثنى]

قال صاحب الكتاب: «وتقول في تشية المستثنى: «ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، وإلا زيداً إلا عمروً»، ترفع الذي أسندت إليه، وتنصب الآخر، وليس لك أن ترفعه، لأنك لا تقول: «تركوني إلا عمروً». وتقول: «ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ» منصوبين، لأن التقدير: ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشراً، على إبدال «بشر» من «أحد»، فلما قدمته نصبته».

قال الشارح: إذا قلت: «ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، أو إلا زيداً إلا عمروً»، فلا بد من رفع أحدهما ونصب الآخر. ولا يجوز رفعهما جميعاً، ولا نصبهما، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه، وذلك أن المستثنى منه محذوف، والتقدير: ما أتاني أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً، لكن لما حذف المستثنى منه، بقي الفعل مفرغاً بلا فاعل. ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ، فرفع أحدهما بأنه فاعل. ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل، لم يجز رفع الآخر، لأن المرفوع بعد «إلا» إنما يرفع على أحد وجهين: إما أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل، وإما أن يرفع لأنه بدلٌ من مرفوع قبله. ولا يسوغ هاهنا وجهٌ من الوجهين المذكورين، لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له، ولا يكون بدلاً، لأن الثاني ليس الأول، ولا بعضاً له، ولا مشتملاً عليه مع أنه ليس المراد أن يُشَبَّهَ للثاني ما نُفي من الأول، فيُبدلَ منه، وإنما المعنى على أنهما لم يدخلوا في نفي الإتيان.

وقوله: «لأنك لا تقول: «تركوني إلا عمروً» إشارة إلى أن الثاني مستثنى من الأول، والأول موجب، والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعاً. فإن قيل: كيف استثنيت منه، وليس بعضاً له؟ قيل لأن زيداً بعضُ القوم، فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض، والبعض يقع على القليل والكثير، ولم يجز نصبهما جميعاً، لأن الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل، فلما امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً، تعين رفع أحدهما، ونصب الآخر. والاسمان جميعاً مستثنيان، فمعناهما في ذلك واحد، وإن اختلف إعرابهما، ومما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه، وقدمتهما عليه، لكنت

تنصبهما، نحو قولك: «ما أتاني إلا زيداً إلا عمرًا أحدًا». والذي يوضح ذلك قول الكُمَيْت [من الطويل]:

٣١٣- فَمَا لِيْ إِلَّا اللّٰهُ لَا رَبَّ غَيْرَهٗ وَمَالِيْ إِلَّا اللّٰهُ غَيْرِكَ نَاصِرُ
نفى كل ناصر سوى الله، وسوى المخاطب، وهذا واضح.

فصل

[حكم الجملة الاستثنائية]

قال صاحب الكتاب: «وإذا قلت: «ما مررت بأحد إلا زيد خير منه»، كان ما بعد «إلا» جملة ابتدائية واقعة صفة لـ«أحد»، و«إلا» لغو في اللفظ، مُعْطِيَةٌ في المعنى فائدتها، جاعلة «زيداً» خيراً من جميع من مررت بهم».

قال الشارح: اعلم أن «إلا» تدخل بين المبتدأ وخبره، وبين الصفة وموصوفها، وبين الحال وصاحبه، فمثال دخولها بين المبتدأ وخبره قولك: «ما زيد إلا قائم»، ف «قائم» خبر «زيد»، فكأنك قلت: «زيد قائم»، لكن فائدة دخول «إلا» إثبات الخبر للأول، ونفي خبر غيره عنه، والمستثنى منه كأنه مقدّر. والتقدير: ما زيد شيء إلا قائم. ف «شيء» هنا في معنى جماعية، لأن المعنى: ما زيد شيء من الأشياء إلا قائم.

ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك: «ما مررت بأحد إلا كريم»، و«ما رأيت فيها أحداً إلا عالماً»، أفدت بـ «إلا» إثبات مرورك بقوم كرام، وانتفاء المرور بغير من هذه صفتهم. وكذلك أثبت رؤية قوم علماء، ونفيت رؤية غيرهم. وتقول في الحال: «ما جاء زيد إلا ضاحكاً»، فتتلفي مَجِيئَهْ إلا على هذه الصفة.

٣١٣- التخرّيج: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١/١٦٧؛ وبلا نسبة في المتضرب ٤/٤٢٤.

الإعراب: «فما»: الفاء بحسب ما قبلها، ما: نافية. «لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «إلا»: حرف حصر. «الله»: مبتدأ مؤخر. «لا»: نافية للجنس. «رب»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «غيره»: صفة لـ «رب» منصوبة بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «وما»: الواو: حرف عطف، ما: نافية. «لي»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «إلا»: حرف حصر. «الله»: بدل من «ناصر» ولكنه نُصِبَ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه. «غيرك»: اسم منصوب على الاستثناء، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «ناصر»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة.

وجملة «ما لي إلا الله»: بحسب الفاء. وجملة «لا ربّ غيره»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مالي ناصر»: معطوفة على «مالي إلا الله». والشاهد فيه قوله: «وما لي إلا الله غيرك ناصر» حيث نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب.

وقد تقع الجُمْلُ موقعَ هذه الأشياء بعد «إلا» كما تقع موقعها في غير الاستثناء، فتقول: «ما زيدٌ إلا أبوه منطلقٌ»، فـ «أبوه منطلقٌ» جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع خبر المبتدأ الأوّل الذي هو «زيدٌ». وتقول في الصفة: «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه». فقولك: «زيدٌ خيرٌ منه» جملةٌ من مبتدأ وخبر في موضع مخفوض، نعتٌ لـ «أحدٍ»، كأنك قلت: «مررت بقوم زيدٌ خيرٌ منهم». وأفادت «إلا» انتفاءً مُرورك بغير من هذه صفتهم. وتقول في الجملة إذا وقعت حالا: «ما مررتُ بزيدٍ إلا أبوه قائمٌ»، و«ما مررت بالقوم إلا زيدٌ خيرٌ منهم»، فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة. وقد يجوز في قولك: «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه» أن تكون الجملة في موضع الحال أيضًا، لأنّ الحال من النكرة جائزٌ، وإن كان ضعيفًا. ويجوز أن تدخل عليه الواو، فتقول: ما مررت بأحدٍ وزيدٌ خيرٌ منه»، و«ما كلّمْتُ أحدًا إلا وزيدٌ حاضرٌ»، فـ «زيد حاضرٌ» في موضع الحال. ولا يجوز حذف الواو من هاهنا كما جاز حذفها من الأوّل، لخُلُوّ الجملة من العائد الرابط. وإنّما الواو هي الرابطة، وليس الأوّل كذلك، لأنّ فيه ضميرًا رابطًا. فإن أتيت بالواو، كان تأكيدًا للارتباط، وإن لم تأتِ بها فالضميرُ كافٍ.

ولا تقع الجملة في هذه المواضع إلا أن تكون اسميةً من مبتدأ وخبر، ولا تكون فعليةً، لأنّ «إلا» موضوعةٌ لإخراج بعض من كلِّ، فإذا تقدّم «إلا» الاسمُ، فلا يكون بعدها إلا الاسمُ لأنّهما جنسٌ واحدٌ، فيصحُّ أن يكون بعضاً له. فلو قلت: «ما زيدٌ إلا قامٌ» على أن تجعل «قامٌ» خيرًا، و«ما أتاني أحدٌ إلا قام أخوه» ونحو ذلك، لم يجز لما ذكرتُ لك، ولو قلت: «ما زيدٌ إلا يقوم»، أو «ما أتاني أحدٌ إلا يضحك»، لكان جليدًا، لأنّ الفعل المضارع مشابهٌ للاسم، فكان له حكمه.

وقوله: و«إلا» لَعُوٌّ في اللفظ، مُعْطِيَةٌ في المعنى فائدتها، جاعلةٌ «زيدًا» خيرًا من جميع من مررتُ بهم، يعني أنّه ليس في اللفظ مستثنى منه، وإنّما معك في «ما زيدٌ إلا قائمٌ» مبتدأ وخبر. وفي قولك: «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه» صفةٌ وموصوفٌ، أو حالٌ وذو حالٍ، فجرى مجرى العامل المفرغ للعمل من نحو: «ما قام إلا زيدٌ»، و«ما ضربتُ إلا زيدًا» من حيث إنّ ما قبل «إلا» يقتضي ما بعدها اقتضاءً لا يتيم المعنى إلا به، إلا أنّها من جهة المعنى تُفيد الاستثناء من حيث جعلت «زيدًا» خيرًا من جميع ما مررت به في قولك: «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه»، ونفيت «زيدًا» أن يكون شيئًا إلا قائمًا في قولك: «ما زيدٌ إلا قائمٌ».

فصل

[وقوع الفعل محلّ الاسم المستثنى]

قال صاحب الكتاب: «وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: «نشدتُك بالله إلا فعلت». والمعنى: ما أطلبُ منك إلا فِعْلَكَ. وكذلك «أقسمتُ عليك إلا فعلت».

وعن ابن عَبَّاسٍ: «بالإبواء والنضير إلا جلستم»، وفي حديث عُمَرَ: «عزمتُ عليك لَمَّا ضربتُ كَاتِبَكَ سَوَاطًا» بمعنى «إلا ضربت».

قال الشارح: قد أوقع الفعل موقعَ المصدر المستثنى، لدلالة الفعل على المصدر، فقالوا: «نشدتُك اللهَ إلا فعلتُ»، والمراد: فَعَلْتُ. وذلك أَنَّ «نَشَدْتُ» فعلٌ قد استعمل على وجهين: أحدهما أن يكون متعديًا إلى مفعول واحد، والآخرُ أن يكون متعديًا إلى مفعولين، فالمتعدي إلى مفعول واحد قولهم: «نشدتُ الضالَّةَ» إذا طلبتها، وأنشدوا لَنُصَيْبٍ [من الطويل]:

٣١٤- ظَلِلْتُ بِذِي دَوْرَانَ أَنَشُدُ نَاقَتِي وَمَالِي عَلَيْهَا مِنْ قَلُوصٍ وَلَا بَكْرٍ
والناشد: الطالبُ، وأنشد الأصمعي عن أبي عمرو [من السريع]:

٣١٥- يُصِيخُ لِلنَّبَأِ أَسْمَاعَهُ إِصَاخَةَ النَّاشِدِ لِلْمُنْشِدِ^(١)

٣١٤- التخريج: البيت لنصيب بن رباح في ديوانه ص ٩٣؛ وأما القالي ٢/٢٠٦.

الإعراب: «ظلمت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «ظلم». «بذي»: الباء: حرف جرّ، «ذي»: من الأسماء الخمسة مجرور بالياء، وهو مضاف، والجارّ والمجرور متعلقان بـ «أنشد». «دوران»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «أنشد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «ناقتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني على محلّ جرّ مضاف إليه. «وما»: الواو: حالية، ما: نافية. «لي»: جارّ ومجرور متعلقان بالخبر. وكذلك «عليها». «من»: حرف جرّ زائد. «قلوص»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. «بكر»: اسم معطوف لفظًا على «قلوص» مجرور بالكسرة.

وجملة «ظلمت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنشد»: في محلّ نصب خبر «ظلم».

وجملة «ما لي عليها من قلوص»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أنشد ناقتي» بمعنى أطلبها وأبحث عنها.

(١) في الطبعين: «أسماعه» بالرفع، وهذا خطأ.

٣١٥- التخريج: البيت للمثقب العبدي في ديوانه ص ٤١؛ وجمهرة اللغة ص ٦٥٢، ١٢٦٥؛ والبيان والتبيين ٢/٢٨٨؛ والمعاني الكبير ص ٧٥٣؛ وأما القالي ١/٣٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٤؛ والكامل ص ١٤٢؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢/٣٢٥؛ وأساس البلاغة (نشد).

الإعراب: «يصيخ»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «للنبأ»: جارّ ومجرور متعلقان بـ «يصيخ». «أسماعه»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «إصاخة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «لناشد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «للمنشد»: جارّ ومجرور متعلقان بـ «إصاخة».

وجملة «يصيخ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

الإصاحـة: الاستماع، والناشد: الطالب، والمُنشِدُ: المُعَرَّفُ.

الضرب الآخر أن يتعدى إلى مفعولين من باب «نشدت». وذلك قولهم: «نشدتُ اللهَ إلاً فعلت»، هكذا حكاه سيبويه^(١)، وهو كلامٌ محمولٌ على المعنى، كأنه قال: «ما أنشدُ إلاً فعلت» أي: ما أسألكُ إلاً فعلت، ومثل ذلك «شَرَّ أهرَّ ذا نابٍ»^(٢) «وشيءٌ ما جاء بك»، وجاز وقوعُ «فعلت» هاهنا بعد «إلاً» من حيثُ كان دالًّا على مصدره، كأنهم قالوا: «ما أسألكُ إلاً فعلت». ونحوه ما أنشده أبو زيد [من الوافر]:

٣١٦- فقالوا ما تشاء فقلتُ ألهو إلى الإصباح آثرَ ذي أثير
فأوقع الفعلَ على مصدره لدلالته عليه، فكأنه قال في جواب «ما تشاء ألهو»، وإذا ساغ أن تحمل «شَرَّ أهرَّ ذا نابٍ» على معنى المنفي، كان معنى النفي في «نشدتُ اللهَ إلاً فعلت» أظهر، لقوة الدلالة على النفي بدخول^(٣) «إلاً» لدلالته عليه. ألا ترى أنهم قالوا: «ليس الطيبُ إلا المسك»، فجاز دخولُ «إلاً» في قول أبي الحسن بين المبتدأ والخبر، وإن لم يجز «زيدٌ إلا منطلقٌ» لما كان عاريًا من معنى النفي. ومثله من الحمل على المعنى قولُ الآخر [من الطويل]:

٣١٧- [أنا الذائدُ الحامي الذمار] وإنما يُدافعُ عن أغراضهم أنا أو مثلي

= والشاهد فيه قوله: «إصاحـة الناشد» بمعنى استماع الطالب لمطلوبه.

(١) الكتاب ١/٣٢٢؛ ١٠٦/٣.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدم تخريجه.

٣١٦- التخريج: البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٥٧؛ والدرر ١/٧٥؛ ولسان العرب ٩/٤ (أثر)؛ وبلا

نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٣٦؛ والخصائص ٢/٤٣٣؛ والمحتسب ٢/٣٢؛ وجمع الهوامع ١/٦.

الإعراب: «فقالوا»: الفاء: حرف بحسب ما قبله، قالوا: فعل ماضٍ مبني على الضمِّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل، والألف فارقة. «ما»: حرف استفهام مبني في محلِّ نصب مفعول به مقدم للفعل بعدها. «تشاء»: فعل مضارع مرفوع بالضمَّة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «فقلت»: الفاء: حرف عطف، و«قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل. «ألهو»: فعل مضارع مرفوع بضمَّة مقدَّرة على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «إلى الإصباح»: جاز ومجرور متعلِّقان بـ «ألهو». «أثر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلِّق بـ «ألهو»، وهو مضاف. «ذي»: من الأسماء الخمسة مضاف إليه مجرور بالياء، وهو مضاف. «أثير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «قالوا»: بحسب الفاء. وجملة «ما تشاء»: في محلِّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «قلت»: معطوفة على جملة «قالوا» وجملة «ألهو»: في محلِّ نصب مفعول به مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «ما تشاء؟ قلت: ألهو» حيث استخدم الفعل للدلالة على مصدره «ألهو».

(٣) في الطبعتين: «لدخول»، والتصحيح عن جدول التصويبات المرفق بطبعة لبيخ ص ٩٠٦.

٣١٧- التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/١٥٣؛ وتذكرة النحاة ص ٨٥؛ والجنى الداني ص ٣٩٧؛

وخزانة الأدب ٤/٤٦٥؛ والدرر ١/١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧١٨؛ ولسان العرب ١٥/٢٠٠ =

والمراد: ما يدافع عن أعراضهم إلا أنا، ولذلك فَصَلَ الضميرَ حيث كان المعنى: ما يدافع إلا أنا. ولولا هذا المعنى لم يستقيم، لأنك لا تقول: «يقوم أنا». فكما جاز «يدافع أنا»، لأنه في معنى «ما يدافع إلا أنا»، كذلك جاز «أسألك إلا فعلت» لأنه في معنى «لا أسألك إلا فعلك».

وأما «أقسمت عليك إلا فعلت»، فقياسه، لو أُجْرِيَ على ظاهره، أن يقال: «لَتَفْعَلَنَّ»، لأنه جواب القسم في طرف الإيجاب بالفعل، فتلزمه اللام والنون، لكنهم حملوه على «نشدتُك الله إلا فعلت»، لأن المعنى فيهما واحد. قال سيبويه^(١) سألت الخليل عن قولهم: «أقسمت عليك لما فعلت وإلا فعلت»، لم جاز هذا، وإنما «أقسمت» هاهنا كقولك «والله؟» فقال: وجه الكلام: «لتفعلن»، ولكنهم أجازوا هذا، لأنهم شبهوه بقولهم: «نشدتُك الله إلا فعلت»، إذ كان المعنى فيهما الطلب.

وأما قول ابن عباس: «بالإيواء والنُّصْرِ إلا جلستم»، فهو حديث مشهور، ذكره التَّوْجِيدِيُّ في كتاب البصائر، وذلك أن ابن عباس دخل على بعض الأنصار في وليمة، فقاموا، فقال: «بالإيواء والنصر إلا جلستم»، وأراد بـ «الإيواء والنصر» قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾^(٢)، فاستعطفهم بما ورد فيهم، وما هو من خصائصهم. وأما حديث عمر: «عزمتُ عليك لما ضربت كاتيك سوطاً»، ففي هذا الحديث رواية أخرى عن يحيى

= (قلا)؛ والمحتسب ١٩٥/٢؛ ومعاهد التنصيص ٢٦٠/١؛ ومغني اللبيب ٣٠٩/١؛ والمقاصد النحوية ٢٧٧/١؛ ولامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١١١/٢، ١١٤، ١١٤، ٢٤٢/٧؛ ولسان العرب ٣١/١٣ (أنن)؛ وهمع الهوامع ٦٢/١.

اللغة: الذائد: المدافع. الأعراض: كل ما على الرجل حمايته. الذمار: كل ما يجب الحفاظ عليه. المعنى: يقول: إنه حامي مجد وشرف ومآثر قومه، ولا يستطيع القيام بهذه المهمة إلا هو ومثله. الإعراب: «أنا»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «الذائد»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. «الحامي»: خبر ثانٍ مرفوع، أو خبر ثانٍ للمبتدأ. «الذمار»: مفعول به لاسم الفاعل منصوب. «وإنما»: الواو حرف استئناف، «إنما» حرف توكيد مكفوف، و«ما» حرف كاف. «يدافع»: فعل مضارع مرفوع. «عن أعراضهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «يدافع»، وهو مضاف، وهم: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أنا»: ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل. «أو»: حرف عطف. «مثلي»: معطوف على «أنا» مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة «أنا الحامي...»: الاسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنما يدافع...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

(١) الكتاب ١٠٥/٣ - ١٠٦.

(٢) الأنفال: ٧٢.

ابن أبي كثير أن كاتِبًا لأبي موسى كتب: «إلى عمر بن الخطاب من أبو موسى»، فكتب إليه عمر: إذا أتاك كتابي هذا فاضربه سوطًا، واغزله عن عمك، فقوله: «لما ضربت كاتِبك» بمعنى «إلا ضربت»، أي: لا أطلب إلا ضربه، وقوله: «عزمت عليك» من قسم الملوك، وكانوا يعظّمون عزائم الأمراء.

فصل

[حذف المستثنى]

قال صاحب الكتاب: «والمستثنى يُحذف وذلك قولهم: «ليس إلا» و«ليس غير»».

قال الشارح: قد حذفوا المستثنى بعد «إلا»، و«غير»، وذلك مع «ليس» خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد، لعلم المخاطب بمُراد المتكلم، وذلك قولك: «ليس غير» و«ليس إلا». والمراد: «ليس إلا ذلك» و«ليس غير ذلك». ولو قلت بدل «ليس»: «لا يكون إلا» أو «لم يكن غير»، لم يجز. فإذا قالوا: «ليس إلا» و«ليس غير»، فإنهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفة المخاطب، نحو: «ما جاءني إلا زيد»، والمراد: ما جاء أحد إلا زيد. ومثل ذلك: «ما منهم إلا قد قال ذلك»، يريد: ما منهم أحد إلا قد قال ذلك.

وإذا قلت: «ليس غير»، فاسم «ليس» مستتر فيها على ما تقدّم، و«غير» الخبر، وهي منتصبة، وإنما لما حذف منها ما أضيفت إليه، وقطعت عن الإضافة، بُنيت على الضم تشبيهاً بالغايات، وقال أبو الحسن الأخفش: إذا أضفت «غيرًا»، فقلت: «غيرك»، أو «غير ذلك»، جاز فيه وجهان: الرفع، والنصب. تقول: «جاءني زيد ليس غيره وليس غيره»، فإذا رفع، فعلى أنه اسم «ليس» وأضمر الخبر، كأنه قال «ليس غيره صحيحًا». وإذا نصب، فعلى أنه الخبر، وأضمر الاسم كأنه قال: «ليس الجائي، أو ليس الأمر غيره». وإذا لم يضيفها، أجاز في «غير» الفتح، والضم، وشبهها بباب «تيم تيم عدي»، وزعم أن «تيم» الأول قد حذف منه المضاف إليه، وبقي على لفظ ما هو مضاف من غير تنوين إذ كانت الإضافة منوية فيه. وقد أجاز بعضهم تنوين «غير»، إذا حذف منها المضاف إليه، نظرًا إلى اللفظ كما يُنون «كل» و«بعض» إذا لم يضافا، وإن كانت الإضافة فيهما منوية مرادة من نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَخِيرَةٍ﴾^(١)، ونحو ذلك.

الخبر والاسم في بابي «كان» و«إن»

فصل

قال صاحب الكتاب: «لَمَّا شَبَّهَ الْعَامِلَ فِي الْبَابَيْنِ بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي؛ شَبَّهَ مَا عَمِلَ فِيهِ بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ».

قال الشارح: لَمَّا حَضَرَ الْمَنْصُوبَاتِ، وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِيدَ ذَكَرَ «كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا، و«إِنَّ» وَأَخْوَاتِهَا هَاهُنَا، لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْصُوبًا، كَمَا أَنَّ لَهُ مَرْفُوعًا، فَخَبِرُ «كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخْوَاتِهَا مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ شَبَّهَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ «كَانَ»، و«إِنَّ» بِالْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، لِاقْتِضَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمَيْنِ بَعْدَهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ مِثَابَهَةِ «إِنَّ» الْفِعْلَ فِي الْمَرْفُوعَاتِ، بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا «كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا؛ فَهِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَارَةِ، وَاللَّفْظِ، لِأَنَّهُ تَدَخَّلَهَا عِلَامَاتُ الْأَفْعَالِ مِنْ نَحْوِ «قَدْ»، و«السَّيْنِ» و«سَوْفَ»، وَتَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: «كَانَ يَكُونُ»، فَهُوَ كَائِنٌ وَكُنٌّ وَلَا تَكُنُّ، وَلَيْسَتْ أَعْمَالًا حَقِيقَةً، لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْحَقِيقَةِ مَا دَلَّ عَلَى حَدِيثِ زَمَانٍ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، و«كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى زَمَانٍ وَجُودِ خَبَرِهَا، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ، يُؤْتَى بِهِ مَعَ الْجُمْلَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى زَمَنِ وَجُودِ ذَلِكَ الْخَبَرِ. فَقَوْلُكَ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْسٌ» وَقَوْلُكَ: «يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا» بِمَنْزِلَةِ «زَيْدٌ قَائِمٌ غَدًا». فَجَبَّتْ بِمَا قَلَنَاهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ أَعْمَالًا حَقِيقَةً، إِذْ لَيْسَ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ، وَإِنَّمَا هِيَ مِثَابَةٌ بِالْأَفْعَالِ لَفْظًا. وَإِذَا كَانَتْ أَعْمَالًا مِنْ جِهَةِ الْفَلْظِ، كَانَ مَرْفُوعًا كَالْفَاعِلِ، وَمَنْصُوبًا كَالْمَفْعُولِ، وَيُؤَيَّدُ عِنْدَكَ أَنَّ مَرْفُوعَهَا لَيْسَ بِفَاعِلٍ، وَأَنَّ مَنْصُوبَهَا لَيْسَ مَفْعُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ أَنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ قَدْ يَتَغَايَرَانِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا»، فَ «زَيْدٌ» غَيْرُ «عَمْرٍ»، وَالْمَرْفُوعُ فِي بَابِ «كَانَ» لَا يَكُونُ إِلَّا الْمَنْصُوبَ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، فَ «القَائِمُ» لَيْسَ غَيْرَ زَيْدٍ فَاعْرِفْهُ.

فصل

[إِضْمَارُ الْعَامِلِ فِي خَبَرِ «كَانَ»]

قال صاحب الكتاب: «وَيُضْمَرُ الْعَامِلُ فِي خَبَرِ «كَانَ» فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ: «النَّاسُ

مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ^(١)، و«الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ إِنْ خُنْجَرَ فَاخْتَجَرَ، وَإِنْ سَيِّفًا فَسَيْفٌ» أَي: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَجَزَاؤُهُ شَرٌّ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُهُمَا، أَي: إِنْ كَانَ خَيْرًا كَانَ خَيْرًا، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ فِي الْآخِرِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُهُمَا، وَيُضْمِرُ الرَّافِعَ، أَي: إِنْ كَانَ مَعَهُ خُنْجَرٌ. فَالَّذِي يُقْتَلُ بِهِ خُنْجَرٌ قَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ الْمُثَنَّرِ [مَنْ الْبَسِيطُ]:

٣١٨- قَدْ قَبِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا [وَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ شَيْءٍ إِذَا قَبِيلًا]

قال الشارح: اعلم أن «كَانَ» قد تُحذف كثيرًا، وهي مرادة، وذلك لكثرتها في الكلام. فمن ذلك قولهم: «النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»، فَلَمْ يَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَرْبَعَةً أَوْجِهَ مِنَ الْإِعْرَابِ: أَنْ تَنْصِبَهُمَا جَمِيعًا، وَأَنْ تَرْفَعَهُمَا جَمِيعًا، وَأَنْ تَنْصِبَ الْأَوَّلَ وَتَرْفَعِ الثَّانِيَّ، وَأَنْ تَرْفَعَ الْأَوَّلَ وَتَنْصِبَ الثَّانِيَّ. فَإِذَا نَصَبْتَهُمَا جَمِيعًا قُلْتَ: النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرًا». وَانْتِصَابُهُمَا بِفَعْلَيْنِ مُضْمَرَيْنِ أَحَدُهُمَا شَرْطٌ، وَالْآخَرُ جَزَاءٌ، حُدْفًا لِدَلَالَةِ «إِنْ» عَلَيْهِمَا، إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا فَعْلٌ. وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْرًا، فَيَكُونُ جَزَاؤُهُ خَيْرًا، أَوْ فَهُوَ يُجْزَى خَيْرًا. فَالْأَوَّلُ خَبْرٌ «كَانَ» الْمَحذُوفَةُ، وَالثَّانِي خَبْرٌ «كَانَ» الثَّانِيَّةِ، إِنْ قَدَّرْتَ «كَانَ»، أَوْ مَفْعُولٌ ثَانٍ إِنْ قَدَّرْتَ «يُجْزَى».

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في مجمع الأمثال ٣٤١/٢.

٣١٨ - التخریج: البيت للثعمان بن المنذر في الأغاني ٢٩٥/١٥؛ وأمثالي المرتضى ١٩٣/١؛ وخزانة الأدب ١٠/٤؛ ٥٥٢/٩؛ والدرر ٨٢/٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٥٢/١؛ وشرح شواهد المغني ١/١٨٨؛ والكتاب ٢٦٠/١؛ والمقاصد النحوية ٦٦/٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١١٨؛ ومغني اللبيب ٦١/١.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «قيل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول. «ذلك»: «ذا»: اسم إشارة مبني في محلّ رفع نائب فاعل، واللام: حرف للبعد، والكاف: حرف للخطاب. «إن»: حرف شرط جازم. «حقًا»: خبر «كان» المحذوفة مع اسمها. «وإن كذبًا»: الواو: حرف عطف، والبقية تعرب إعراب «إن حقًا». «وما»: الواو حرف استئناف، و«ما»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع خبر مقدم. «اعتذارك»: مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «من شيء»: جار ومجرور متعلقان بـ «اعتذارك». «إذا»: ظرف متعلق بالخبر. «قبيلًا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. وجملة «قد قيل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كان حقًا» في محلّ نصب حال. وجملة «وما اعتذارك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كذبًا»: معطوفة على الجملة الشرطية السابقة فهي مثلها، وجوابها مثل جواب السابقة أيضًا. وجملة «قبيلًا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إن حقًا وإن كذبًا» حيث حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطية، وبقي الخبر، وذلك شائع.

وإذا رفعتَهُما، وقلت: «إن خيرٌ فخير»، وإن شَرُّ فشرٌّ، فالأوّل مرفوعٌ بفعلٍ محذوف، والتقدير: إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ. ولا يرتفع إلا على هذا التقدير لوقوعه بعد «إن» الشرطيّة. وحرفُ الشرط لا يقع بعده مبتدأ، لأنّ الشرط لا يكون بالأسماء، فيكون ارتفاعُ «خير» الأوّل على أنّه اسمٌ «كأن»، والخبرُ محذوفٌ، وهو الجارُ والمجرور، وهو عربيٌّ جيّدٌ. ويجوز أن يكون المضمّر، «كأن» التامة، فلا يحتاج إلى خبر، وأمّا «خير» الثاني، فمرتفعٌ، لأنّه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، لأنّ الجزء قد يكون بالجمَل الاسميّة إذا كان معها الفاء، نحو قولك: «إن أتاني زيدٌ فله درهمٌ».

وإذا نصبت الأوّل، ورفعت الثاني، وقلت: «إن خيرًا فخيرٌ»، وهو الوجه المختار، فيكون انتصابُ الأوّل بتقديرِ فعلٍ، كأنك قلت: «إن كان عمله خيرًا» على ما ذكرنا في الوجه الأوّل. ويكون ارتفاعُ «خير» الثاني على أنّه خيرٌ مبتدأ، وتقديره: «فجزاؤه خيرٌ» على ما ذكرنا في الوجه الثاني. وإنّما كان هذا الوجه المختار، لأنّ «إن» من حيثُ هي شرطٌ تقتضي الفعل، لأنّ الشرط بالاسم لا يصحّ، فلم يكن بدٌّ من تقديرِ فعلٍ؛ إمّا «كأن» أو نحوها، فإذا نصبنا، كتّا قد أضمرنا «كأن»، والفعلُ لا بدّ له من فاعلٍ، وهما كالشيء الواحد، وإذا رفعنا، أضمرنا «كأن» وخبرًا لها أو شيئًا في موضع الخبر، والخبرُ بمنزلة المفعول، والمفعول متفصلٌ من الفعل أجنيبيّ منه، فهما شيئان. وكلّما كثر الإضمار، كان أضعف. واختير رفعُ الثاني لدخولِ الفاء في الجواب، والفاء إمّا أتت بها في الجواب، إذا كان مبتدأً وخبرًا، فأما إذا كان فعلاً؛ لم يحتج إلى الفاء، نحو قولك: «إن أكرمتني أكرمتك»، و«إن تُكرمني أكرمتك». ولو قلت: «إن أكرمتني لك درهمٌ»، أو «إن أتيتني زيدٌ مُقيمٌ عندي»، لم يجز حتى تأتي بالفاء، فتقول: «إن أكرمتني فلك درهمٌ»، و«إن أتيتني فزيدٌ مُقيمٌ عندي».

وإذا رفعت الأوّل، ونصبت الثاني، فقلت: «إن خيرٌ فخيرًا»، وإن شَرُّ فشرًّا، فترفع الأوّل بأنّه اسمٌ «كأن» على ما تقدّم، وتنصب الثاني على ما ذكرنا، ويكون التقدير: فهو يُجزى خيرًا.

واعلم أنّ هذا الحذف والإضمار، لا يسوغ مع كلّ حرف لا يقع بعده إلا الفعل، وإنّما ذلك مسموعٌ منهم، تُضمر حيث أضمروا، وتُظهِر حيث أظهرُوا. تَقِفْ في ذلك حيث وقفوا؛ فأما قوله [من البسيط]:

قد قيل ذلك إنَّ حَقًّا وإنَّ كَذِبًا وما اغتذارك من شيءٍ إذا قيلًا
فإنّه يجوز فيه الوجوه الأربعة: فالنصبُ على ما ذكرناه أولاً، والرفعُ على تقدير: «إن وقع حقٌّ، وإن وقع كذبٌ» أو على «إن كان فيه حقٌّ، وإن كان فيه كذبٌ»، والبيت للثعمان بن المُثَدِّر قاله للرَّبِيع بن زيادِ العبَّسي حين دخل عليه لبيدُ بن ربيعة، والرَّبِيع يُؤاكله، فقال [من الرجز]:

مَهلاً أبَيْت اللَّعْنَ لا تَأْكُل مَعَهُ إنَّ أَسَنَّهُ من بَرَصٍ مُلَمَّعَهُ

فأمسك النعمان عن الأكل، فقال الربيع - أَيْتَ اللَعْنِ - : إِنَّ لَبِيدًا كاذِبٌ، فقال النعمان [من البسيط]:

قد قيل ذلك إن حَقًّا وإن كذبًا

البيت، فقال قومٌ: هو له، وقيل: هو لغيره، وإنما تمثّل به.

فصل

قال صاحب الكتاب: «ومنه: «ألا طعامٌ ولو تَمَرًا»، و«أيتني بدابةٌ ولو حِمَارًا». وإن شئتَ رفعتَه بمعنى و«لو يكون تَمَرٌ وحمارًا»، و«اذفَع الشَّرُّ ولو إضْبَعًا»، ومنه «أما أنتَ منطلقًا انطلقتُ»، والمعنى: «لِأَنَّ كُنْتَ منطلقًا»، و«أما» مَزِيدَةٌ معوَّضَةٌ من الفعل المضمر. ومنه قولُ الهذليّ [من البسيط]:

٣١٩- أبا خراشةَ أما أنتَ ذا نَفْرِ [فإنَّ قومي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبِيعُ]

٣١٩ - التخرّيج: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص١٢٨؛ والأشياء والنظائر ١١٣/٢؛ والاشتقاق ص٣١٣؛ وخزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٤٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١، والدرر ٩١/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٩؛ وشرح شواهد المعنى ١١٦/١، ١٧٩؛ وشرح قطر الندى ص١٤٠؛ ولجربير في ديوانه ٣٤٩/١؛ والخصائص ٣٨١/٢؛ والشعر والشعراء ٣٤١/١؛ والكتاب ٢٩٣/١؛ ولسان العرب ٢٩٤/٦ (خرش)، ٢١٧/٨ (ضبع)؛ والمقاصد النحويّة ٥٥/٢؛ ويلا نسبة في الأزهية ص١٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ٤١١/١، ٤٤٢؛ والإنصاف ٧١/١؛ وأوضح المسالك ٢٦٥/١؛ وتخليص الشواهد ٢٦٠؛ والجنى الداني ص٥٢٨؛ وجواهر الأدب ص١٩٨، ٤١٦، ٤٢١؛ ووصف المياني ص٩٩، ١٠١؛ وشرح الأشموني ١١٩/١؛ وشرح ابن عقيل ص١٤٩؛ ولسان العرب ٤٧/١٤ (أما)؛ ومعنى الليبي ٣٥/١؛ والمنصف ١١٦/٣؛ وجمع الهوامع ٢٣/١.

اللغة: أبو خراشة: كنية الشاعر خفاف بن ندبة. النفر: جماعة من الناس، وهنا تعني الكثرة.

الضبع: حيوان معروف، وهنا تعني السنوات المجذبة.

المعنى: يا أبا خراشة لا تفخر عليّ بكثرة عدد رجالك، فإنّما قومي لم تكن قلّتهم بسبب الجوع والحرمان، ولم تؤثر فيهم السنوات المجذبة، ولكن بسبب الجهاد والحرب. وهذا هو عزّهم ومجدهم.

الإعراب: «أبا»: منادى منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «خراشة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. «أما»: مركّبة من «أن» المصدرية و«ما» الزائدة، أتت بها للتعويض عن «كان» المحذوفة. والمصدر المؤول من «أن» و«كان» المحذوفة وما بعدها في محل جرّ بحرف جرّ محذوف، والجرّ والمجرور متعلّقان بفعل محذوف، والتقدير: فخرت لأن كنت ذا نفر. «أنت»: اسم «كان» المحذوفة. «ذا»: خبر «كان» المحذوفة منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «نفر»: مضاف إليه مجرور. «فإن»: الفاء: للتعليل، و«إن»: حرف مشبّه بالفعل. «قومي»: اسم «إن» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «تأكلهم»: فعل مضارع مجزوم، و«هم»: ضمير متصل مبنيّ في =

وزُوي قوله [من البسيط]:

٣٢٠- إِمَّا أَقَمْتِ وَأَمَّا أَنْتِ مُرْتَحِلَةٌ فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَنْذُرُ
بكسر الأوّل وفتح الثاني».

قال الشارح: قوله: «ومنه»، أي: ومن المنصوب بإضمار فعل، وقوله: «ولو تمرًا» يريد: «ولو كان تمرًا»، فـ«تمرًا» منصوبٌ لأنّه خبرٌ «كان»، واسمها مضمّرٌ فيها.

= محلّ نصب مفعول به. «الضبع»: فاعل مرفوع.

وجملة «أبا خراشة...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «إن قومي...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية وجملة «لم تأكلهم الضبع»: في محلّ رفع خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «أما أنت ذا نفر»، والأصل: «لأن كنت ذا نفر»، فحذف «كان»، وعوّض عنها «ما» الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله: «أنت»، وخبرها وهو قوله: «ذا نفر».

٣٢٠- التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤١٠، ٤١١؛ وخزانة الأدب ٤/١٩، ٢٠، ٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/١١٨؛ ولسان العرب ١٤/٤٧ (أما).

اللغة: أقمت: ضدّ ارتحلت وسافرت. يكلأ: يحفظ. ما تذر: ما ترك.

المعنى: إن الله - جلّ وعلا - يحفظ ما تأتي به وما تتركه، على الحالين: إن كنت مسافراً، أو مقيماً.

الإعراب: «إمّا»: حرف شرط جازم (وقيل: هي «إن» الشرطية، و«ما» الزائدة). «أقمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون في محلّ جزم فعل الشرط، والنشاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «وأما»: الواو: حرف عطف، و«أن»: مصدرية، و«ما»: زائدة عوضاً عن «كان» المحذوفة بتقدير: «وإن كنت مرتحلاً». «أنت»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع اسم «كان» المحذوفة. «مرتحلاً»: خبر «كان» المحذوفة منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أن» و«كان» المحذوفة مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: ولكونك مرتحلاً. والجار والمجرور معطوفان على «إمّا أقمت»، لأن الشرط فيه معنى التعليل، وقيل «أما» بالفتح شرطية. «فأالله»: الفاء: واقعة في جواب الشرط، و«الله»: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمة. «يكلأ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «ما»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ نصب مفعول به. «تأتي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «وما»: الواو: حرف عطف، و«ما»: اسم موصول معطوف على «ما» السابقة. «تذر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

وجملة «إن أقمت فأالله يكلأ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقمت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فأالله يكلأ»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «يكلأ»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «الله». وجملتنا «تأتي» و«تذر»: كلّ منهما صلة موصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: سيّئته الشارح.

والتقدير: «ولو كان الطعام تمرًا»، لكن حذفت الفعل للعلم بموضعه، إذ كانت «لو» لا يقع بعدها إلا فعل، لأنها شرط فيما مضى، كما أن «إن» شرط فيما يستقبل، فلا يقع بعدها إلا فعل، ولو رفعت «التمر»، فقلت: «ولو تمر»، لجاز أيضًا على تقدير فعل رافع، كأنك قلت: «ولو كان عندنا»، أو «ولو سقط إلينا تمر».

ومثله «إيتني بداية ولو حمارًا» على ذلك، أي: ولو كان حمارًا. ولو رفعت وقلت: «ولو حمارًا»، لكان جائزًا حسنًا على تقدير: «ولو وقع حمارًا». ولو خفضت «الحمار» لجاز أيضًا على تقدير الباء، كأنك قلت: «ولو أيتني بحمار». وهو ضعيف، لأنك تضيف فعلًا والباء. وكلما كثر الإضمار كان أضعف. ومثله «اذفع الشر، ولو إصبغًا»، نصبت «إصبغًا» على معنى: ولو كان الدفع إصبغًا، أي: قدر إصبغ، يعني يسيرًا.

وأما قولهم: «أما أنت منطلقًا انطلقت معك» فـ«منطلق» منصوب بفعل مضمَر. وأصل «أما» هاهنا «أن» وهي المصدرية، ضمت إليها «ما» زائدة مؤكدة. ولزمت الزيادة هاهنا عوضًا من الفعل المحذوف. والمعنى: لأن كنت منطلقًا انطلقت معك، أي: لانطلاقك في الماضي، انطلقت معك. وإنما قدرناها في الماضي، لأنك أوليتها الماضي، ولو أوليتها المستقبل، لقدرتها بالمستقبل، وحسن حذف الفعل لإحاطة العلم بأن هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ، وصار لذلك بمنزلة «إن» الشرطية في دلالتها على الفعل. و«أنت» مرتفع بالفعل الذي صار «ما» عوضًا عنه، وهو «كأن» و«أن» من «أما» في موضع نصب بـ«انطلقت»، والمعنى: انطلقت لأن كنت منطلقًا، فلما أسقطت اللام، وصل الفعل، فنصب. وليست «أما» هذه جزاء. قال سيبويه^(١): وسألته - يعني الخليل: «أما أنت منطلقًا أنطلق معك» فرفع، وهو قول أبي عمرو ويونس، ولو كان جزاء لجزمه. والكوفيون يذهبون إلى أن «أن» المفتوحة هنا في معنى الشرط، و«ما» زائدة، والفعل الناصب محذوف على ما ذكرنا، حكى ذلك أبو عمر الجرمي عن الأصمعي. ويحملون قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٢) على ذلك، وتؤيده قراءة حمزة^(٣) ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ بكسر الهمزة، المعنى عندهم واحد، وأما قوله [من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ

فإن البيت لعباس بن مرداس، والشاهد فيه نصب «ذا نفر» على «أن كان ذا نفر». فحذفت «كأن»، وجعلت زيادة «ما» لازمة عوضًا من الفعل المحذوف. ولأجل أن الثاني

(١) الكتاب ١٠١/٣.

(٢) البقرة: ٢٨٢.

(٣) وكذلك الأعمش. انظر: البحر المحيط ٣٤٨/٢؛ وتفسير الطبري ٦٣/٦؛ وتفسير القرطبي ٣/

٣٩٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢٣٦/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٢٢٢.

مستحقُّ بالأوَّل، دخلت الفاء في الجواب. والضَّبْعُ ههنا: السَّنَةُ. أي: لِأَنَّ كُنْتُ كَثِيرَ القومِ عَزِيزًا، فَإِنَّ قَوْمِي مَوْفُورُونَ، لَمْ تُهْلِكْهُمُ السَّنُونَ. فَأَمَّا «أَنَّ» فِي البَيْتِ، فمَوْضِعُهَا نَصَبٌ بِفِعْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ». تَقْدِيرُهُ: بَقِيَّتْ، أَوْ سَلِمَتْ، وَنحوُهُمَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ». وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبًا بِنَفْسِ «لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ»، لِأَنَّهُ فِي خَيْرِ «إِنَّ»، وَمَا بَعْدَ «إِنَّ» لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ البَيْتَ يُقَوِّي مَذْهَبَ الجِزَاءِ فِي «أَمَّا»، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَكَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ «أَنَّ»، كَمَا كَانَ مَعَكَ فِي قَوْلِهِمْ: «أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ»، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الفِعْلِ بَعْدَ «أَمَّا» هُنَا لِإِذَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِ «مَا» نَائِبَةً عَنْهُ. وَإِنْ أَظْهَرْتَ الفِعْلَ، لَمْ تَكُنْ «إِمَّا» إِلَّا مَكْسُورَةً، نَحْوَ قَوْلِكَ: «إِمَّا كُنْتُ مِنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ»، فَيَكُونُ شَرْطًا مَخْفِيًّا، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الفِعْلِ بَعْدَ «إِمَّا» المَكْسُورَةِ، كَمَا لَمْ يَجُزْ إِظْهَارُهُ بَعْدَ «أَمَّا» المَفْتُوحَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ «أَمَّا» المَفْتُوحَةَ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا حَتَّى صَارَتْ كَالْمَثَلِ الَّذِي لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ [مِنْ البَسِيطِ]:

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا... إلخ

فَالشَّاهِدُ فِيهِ: «إِمَّا أَقَمْتُ» بِكَسْرِ الهمزة. وَقَدْ رُوِيَ فِي «إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا»: «وَأَمَّا كُنْتُ». فَمَنْ رَوَاهُ «كُنْتُ»، كَسَرَ «إِمَّا» فِي الأوَّلِ والثَّانِي لِظُهُورِ الفِعْلِ مَعَهُمَا. وَمَنْ رَوَاهُ: «وَأَمَّا أَنْتَ»، كَسَرَ «إِمَّا» الأوَّلِي لِظُهُورِ الفِعْلِ مَعَهَا، وَفَتَحَ الثَّانِيَةَ لِحَذْفِ الفِعْلِ. وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ المَبْرُودِ وَغَيْرِهِ إِذَا حَذَفْتَ «مَا»، وَأَتَيْتَ بِالفِعْلِ أَنْ تَفْتَحَ، وَتَكْسِرَ. وَالأوَّلُ أَجُودٌ.

المنصوب بـ «لا» التي لنفي الجنس

فصل

[أحكامها]

قال صاحب الكتاب: «هي كما ذكرت محمولة على «إن»، فلذلك نُصب بها الاسم وُرفِع الخبير. وذلك إذا كان المتفني مضافاً، كقولك: «لا غلامَ رجل أفضل منه»، و«لا صاحبَ صدقٍ موجودٍ»؛ أو مُضارعاً له، كقولك: «لا خيراً منه قائمٌ هنا»، و«لا حافظاً للقرآن عندك»، و«لا ضارباً زيداً في الدار»، و«لا عشرين درهماً لك».

قال الشارح: اعلم أن «لا» من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعال، فحكمتها أن لا تعمل في واحد منهما، غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلّة عارضة، وهي مضارعتها «إن»، كما عملت «ما» في لغة أهل الحجاز لمضارعتها «ليس». والأصل أن لا تعمل، وقد تقدّم الكلام عليها، وبيان مضارعتها لـ «أن»، وذكرنا أن حكم النكرة المفردة بعد «لا» البناء على الفتح، نحو: «لا رجلٌ عندك، ولا غلامٌ لك»، وهي حركة بناء نائبة عن حركة الإعراب، وأوضحنا الخلاف فيه في فصل المرفوعات بما أغنى عن إعادته.

فإن كانت النكرة بعد «لا» مضافةً، أو مشابهةً للمضاف، تبيّن النصب، فظهر الإعراب، فالنكرة المضافة قولك: «لا غلامَ رجل لك»، و«لا صاحبَ صدقٍ موجودٍ» من قبيل أن الإضافة تُبطل البناء، لأنك لو بنيت نحو «لا غلامَ رجل»، لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد. وذلك مُجحفٌ معدومٌ، ألا ترى أنك لا تجد اسمين جُعلا اسماً واحداً، وأحدهما مضافٌ. إنما يكونان مفردين، كـ «خضرموت»، و«خمسة عشر»، و«بيت بيت»، فهما كالشيء الواحد، ألا ترى أن قولهم: «يا ابنَ أمّ» لما جعل «أمّ» مع «ابن» اسماً واحداً، حُدفت ياء الإضافة.

والنكرة المشابهة للمضاف قولك: «لا خيراً من زيدٍ»، و«لا ضارباً زيداً»، و«لا حافظاً للقرآن» و«لا عشرين درهماً»، فهذه الأسماء مشابهة للمضاف، وجارية مجراه، لأنها عاملة فيما بعدها كما أن المضاف عاملٌ فيما بعده. والمعمول من تمام المضاف، فقولك «من زيدٍ» من تمام «خيرٍ»، لأنه موصولٌ به، و«زيداً» من تمام «ضارباً»؛ لأنه مفعوله، و«للقرآن» في موضع مفعول «حافظاً»، و«درهماً» من تمام «عشرين»، لأنه

منتصِبٌ به . فانتصابُ النكرة المضافة بعد «لا» انتصابٌ صريحٌ، كانتصابها بعد «إنَّ» . ويدلُّ على ذلك قولهم: «لا خيرًا من زيد» . فكما انتصب «خيرٌ»، وثبت فيه التنوينُ ثباته في المُعْرَبِ، كذلك تكون الفتحةُ في «لا غلامَ رجلٍ» فتحةُ إعرابٍ لا فتحةُ بناءٍ، لامتناعِ بناءِ المضاف مع غيره، وجعلِهما كالشيء الواحد. فعلى هذا تقول: «لا مُرُورَ بزيد» إن جعلتَ الجارَ والمجرورَ خيرًا، وعلقتَه بمحذوفٍ، كان المرورُ مبنياً مع «لا»، ولا يجوز تنوينه، وكان تقديرُه: لا مرورًا ثابتًا أو واقعٌ بزيد .

وإن علقتَ الجارَ والمجرورَ بنفسِ المرورِ، كان من صلته، وكان منصوبًا معرفيًا، ووجب تنوينه، وأضمرت الخبرَ، ويكون تقديره: لا مرورًا بزيد واقعٌ، أو موجودٌ . وإن شئت أظهرته، وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) من قبيل: «لا رجل في الدار»، فالجار والمجرور الذي هو «من أمر الله» في موضع رفع بآته الخبرُ، ويتعلق بمحذوفٍ، والظرفُ يتعلّق به، وقد تقدّم عليه . وتقديرُه: لا عاصمَ كائنٌ من أمر الله اليومَ، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾^(٢) . فقوله: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ في موضع الخبرِ، وتعلّقُه بمحذوفٍ، و«اليومَ» متعلّقٌ بالجارِ والمجرورِ . وأما قوله: ﴿لَا بُشْرَى لِمَشْرِيحٍ لِّلْمُتَجَرِّينَ﴾^(٣)، فيحتمل أن يكون من قبيلِ «لا رجل في الدار»، ويكون الظرفُ متعلّقًا بالجارِ والمجرورِ، وقد تقدّم عليه، والجارُ والمجرورُ في موضع الخبرِ، ويكون «بُشْرَى» مبنياً مع «لا» . ويحتمل أن يكون من قبيلِ «لا خيرًا من زيد»، ويكون الظرفُ متعلّقًا بـ «بُشْرَى»، منصوبًا في تقدير المنون، إلا أنه لا ينصرفُ لمكان ألفِ التانيثِ المقصورة فاعرفه .

قال صاحب الكتاب: «إذا كان مفردًا، فهو مفتوحٌ، وخبره مرفوعٌ كقولك: «لا رجلَ أفضلُ منك» و«لا أحدَ خيرٌ منك» . ويقول المستفتحُ: «ولا إلهَ غيرُك» .»

قال الشارح: إذا قلت: لا رجلَ أفضلُ منك»، و«لا أحدَ خيرٌ منك»، و«لا إلهَ غيرُك»، كان مبنياً مفتوحًا لوجودِ علةِ البناءِ، وهو تضمُّنه معنى الحرف الذي هو «مِنَ» على ما تقدّم، إذ المرادُ العمومُ واستغراقُ الجنسِ، ولم يُوجد ما يمنع من البناءِ، فأما المضاف والمشابهُ له نحو: «لا غلامَ رجلٍ عندك»، و«لا خيرًا من زيدٍ في الدار»، فإنه، وإن كانت العلةُ المقتضيةُ للبناءِ موجودةً، وهي تضمُّنه معنى «مِنَ»، فإنه وُجد مانعٌ من البناءِ، وهو الإضافةُ، وطولُ الاسمِ، فعدِمَ البناءُ فيهما لم يكن لعدمِ تمكُّنه، بل لوجود مانعٍ منه .

(١) هود: ٤٣ .

(٢) يوسف: ٩٢ .

(٣) الفرقان: ٢٢ .

قال صاحب الكتاب: «وأما قوله [من السريع]:

٣٢١- لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خَلَّةَ [أَتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]

فعلى إضمارِ فعلٍ كأنه قال: ولا أرى خلةً، كما قال الخليل في قوله [من الوافر]:

٣٢٢- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا [يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةِ تَبِيثِ]

٣٢١ - التخریج: البيت لأنس بن العباس بن مرداس في الدرر ١٧٥/٦، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١/٢٤١؛ وشرح شواهد المغني ٦٠١/٢؛ والكتاب ٢٨٥/٢، ٣٠٩؛ ولسان العرب ١١٥/٥ (قمر)، ٢٣٨/١٠ (عتق)؛ والمقاصد النحوية ٣٥١/٢؛ وله أو لشقران مولى سلامان بن قضاة في شرح أبيات سيويه ٥٨٣/١، ٥٨٧؛ ولأبي عامر جد العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي ص ٣٧، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٢/١؛ وأوضح المسالك ٢/٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٥، ٩٦٧؛ ومغني اللبيب ١/٢٦٦؛ وجمع الهوامع ١٤٤/٢، ٢١١.

اللغة: الخلة: الصداقة. الخرق: الفجوة بين شقين. الراقع: المصلح.

المعنى: لم يعد بالإمكان إصلاح ذات البين، لأن الخطب قد تفاقم، فلا يفيد هذا نسب ولا خلة. الإعراب: «لا»: نافية للجنس. «نسب»: اسم «لا» مبني في محل نصب. «اليوم»: ظرف متعلق بمحذوف خبر «لا». «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. «خلة»: مفعول به، لفعل مضمر، منصوب. «أتسع»: فعل ماضٍ. «الخرق»: فاعل مرفوع. «على الراقع»: جار ومجرور متعلقان بـ «أتسع».

وجملة «لا نسب اليوم»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «أتسع الخرق...»: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «ولا خلة» حيث نصب «خلة» بفعل مضمر، تقديره: «لا أرى» مثلاً.

٣٢٢ - التخریج: البيت لعمر بن قعاس (أو قعناس) المرادي في خزانة الأدب ٥١/٣، ٥٣؛ والطرائف الأدبية ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٤، ٢١٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣١؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٧، ٤١٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣؛ والجنى الداني ص ٣٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٨٩/٤، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١٩٣/١١؛ ووصف المباني ص ٧٩؛ وشرح الأسموني ١/١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٣١٧؛ والكتاب ٣٠٨/٢؛ ولسان العرب ١١/١٥٥ (حصل)؛ والمقاصد النحوية ٣٦٦/٢، ٣٥٢/٣؛ ونوادير أبي زيد ص ٥٦.

اللغة: يدل: يرشد ويشير. المحصلة: المرأة التي تخلص الذهب من شوائبه.

المعنى: أتمنى أن أجد رجلاً يرشدني إلى امرأة تعرف قيمتي، وتعدو زوجتي، وجزاه الله عني خيراً. الإعراب: «ألا»: حرف عرض وتحضيض. «رجلاً»: مفعول به لفعل مضمر، منصوب بالفتحة، بتقدير: «ألا تُروني رجلاً». «جزاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «الله»: لفظ الجلالة، فاعل مرفوع بالضمّة. «خيراً»: مفعول به ثانٍ لـ «جزى» منصوب بالفتحة. «يدل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير =

كأته قال: ألا تُروئني رجلاً. وزعم يُؤنس أنه نَوَّنَ مُضْطَرًّا.

قال الشارح: أمَّا قوله [من السريع]:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَزَقُ على الرَاقِعِ^(١)

البيت لأنس بن عَبَّاسٍ، والكلامُ في نصب «الخُلَّة» وتووينها يحتمل أمرين:

أحدهما: أن تكون «لا» مَزِيدَةً لتأكيد النفي، دخولها كخروجها، فنصبت الثاني، ونَوَّنَتْه بالعطف على الأول بالواو وحدها، واعتمد بـ «لا» الأولى على النفي، وجُعل الثانية مؤكدةً للمَجْحَد، كما يكون كذلك في «لَيْسَ» إذا قلت: «ليس لك غلامٌ، ولا جاريةً»، فيكون في الحكم كقوله [من الطويل]:

٣٢٣- ولا أب. وابننا مثلُ مَرْوانَ وابنيه إذا هوبالمجد ارتدى وتأزرا

= مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «على محصلة»: جار ومجرور متعلقان بـ «يدل». «تبيت»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. وجملة «تروئني رجلاً» المقدره: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جزاه الله» اعتراضية لا محل لها كذلك. وجملة «يدل»: في محل نصب صفة له «رجلاً». وجملة «تبيت»: في محل جر صفة لـ «محصلة».

والشاهد فيه قوله: «ألا رجلاً» حيث نصب «رجلاً» بفعل مضمر، والتقدير: «ألا تروئني رجلاً...».

(١) وبعده:

كالثوب إذ أنهج فيه البلى أغيا على ذي الحيلة الصانع
وروي عجزه:

* اتَّسَعَ الفَتَقُ على الراتقِ *

وقيل: هو الصواب، لأن قبله هو قوله:

لا ضلَّحَ بيئني فاغلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي
سئفي وما كنا بتجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق
قال العيني: «كلنا القافيتين مروئتان، ثم يحتمل أن يكون قائلهما واحدًا أو اثنين، ويكون الشطر الأول، وهو قوله:

«لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّة»

صادرًا منهما على توارد الخاطر، أو على السرقة الشعرية».

٣٢٣ - التخريج: البيت لرجل من عبد مناة في تخلص الشواهد ص ٤١٣، ٤١٤؛ وخزانة الأدب ٦٧/٤،

٦٨؛ وشرح التصريح ٢٤٣/١؛ والمقاصد النحوية ٣٥٥/٢؛ وللفرزدي أو لرجل من عبد مناة في

الدرر ١٧٢/٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤١٩/١، ٥٩٣/٢، ٨٤٧؛ وأوضح المسالك

٢٢/٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٤١؛ وشرح الأشموني ١٥٣/١؛ والكتاب ٢٨٥/٢؛ واللامات

ص ١٠٥؛ واللمع ص ١٣٠؛ والمقتضب ٣٧٢/٤؛ وجمع الهوامع ١٤٣/٢.

اللغة: مروان: هو مروان بن الحكم، وابنه: هو عبد الملك بن مروان. ارتدى بالمجد: ظهر

بمظاهر العظمة والشرف. تأزر: لبس الإزار.

الثاني: أن تكون نافية عاملة كالأولى، كأنه استأنف بها النفي فيكون حينئذ في تنوين «الخلة» إشكال. فذهب سيبويه والخليل^(١) إلى أنها معربة منتصبة بإضمار فعل محذوف، كأنه قال: «لا نَسَبَ اليومَ ولا أَرَى خَلَّةً»، ومثله قوله [من الوافر]:

أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ السُّلَّةِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تُبَيِّتُ

وانتصابه في قول الخليل^(٢) بفعل محذوف تقديره: ألا تُروني رجلاً. وذهب يونس^(٣) إلى أن انتصابه من قبيل الضرورة. والذي دعاه إلى ذلك أن ألف الاستفهام إذا دخلت على «لا»، فلها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر التمني. وإذا كانت استفهامًا، فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام، فتقول: «ألا رجل في الدار، وألا غلام أفضل منك»، كما كنت تقول: «لا رجل في الدار»، و«لا غلام أفضل منك» فتفتح الاسم المنكور بعدها، وترفع الخبر، لا فَرَقَ بينهما في ذلك. قال الشاعر [من البسيط]:

حَارِبٌ بَنَ كَغَيْبِ أَلَا أَخْلَامٍ تَزْجُرُكُمْ [عني وأنتم من الجوف الجماخير]^(٤)

= المعنى: ما من أب وابن يشبهان مروان بن الحكم وابنه عبد الملك لحرصهما على المجد والشهرة. الإعراب: «ولا»: الواو بحسب ما قبلها، و«لا»: نافية للجنس. «أب»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «وابنًا»: الواو: حرف عطف، و«ابنًا»: معطوف على محل اسم «لا» منصوب بالفتحة، ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محل «لا» مع اسمها، أي: في محل رفع مبتدأ. «مثل»: خبر «لا» مرفوع بالضم، وهو مضاف. «مروان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. «وابنه»: الواو: حرف عطف، و«ابنه»: معطوف على «مروان» مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «إذا»: ظرف يتضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلق بجوابه، ويجوز أن تكون بمعنى «إذ» الدالة على التعليل. «هو»: فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أو تأكيد لفظي للضمير المستتر في الفعل المقدر الذي يفسره الفعل الظاهر. «بالمجد»: الباء: حرف جر، و«المجد»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تأزر». «ارتدى»: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «وتأزرًا»: الواو: حرف عطف، «تأزرًا»: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «ولا أب...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ارتدى هو» المحذوفة: في محل جر بالإضافة. وجملة «ارتدى بالمجد»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأزر»: معطوفة على جملة «ارتدى».

والشاهد فيه قوله: «ولا أب وابنًا» حيث عطف على اسم «لا» النافية للجنس ولم يكرها، وجاء بالمعطوف منصوبًا، لأنه عطفه على اسم «لا»، وهو مبني على الفتح في محل نصب. ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محل «لا» مع اسمها، فإنتها ممتًا في محل رفع مبتدأ.

(١) الكتاب ٢/٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٨.

(٣) تقدم بالرقم ٢١٩.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٨.

وإذا كانت تَمْتِيًا، فلا خلاف في الاسم أنه مَبْتِي مع «لا» كما كان، إنما الخلاف في الخبر. فأكثرُ النحويين لا يُجيزون رفعَ الخبر وهو رأيُ سيبويه، والخليلي، والجزمي، وإنما ينصبونه لأنه قد دخله معنى التمتي^(١)، وصار مستغنيًا كما استغنى «اللَّهُمَّ غُلَامًا»، ومعناه «اللَّهُمَّ هَبْ لي غُلَامًا»، ولا يُحتاج إلى خبرٍ ومعناه معنى المفعول. وذهب أبو عُثْمَانَ المازني إلى أنه يبقى على حاله من نصبِ الاسم، ورفع الخبر، ويكون على مذهب الخبر، وإن كان معناه التمتي، كما أن قولك: «عَفَرَ اللَّهُ له»، «وَرَحِمَهُ اللَّهُ» اللفظُ خبرٌ، ومعناه الدعاء. وإذا كان ما بعد «ألا» في كِلا وجهيها لا يكون إلا مَبْتِيًا على الفتح، أشكَل الأمر في قول الشاعر [من الوافر]:

ألا رجلاً جزاه اللُّهُ خَيْرًا

فحملة الخليل على تقدير فعل، كأنه قال: «أزوني رجلاً»^(٢)، جعله من قبيل «هلاً خيراً من زيد»، و[من الطويل]:

[تعدونَ عقرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بني ضَوَطْرِي] لَوْلَا الكَمِيّ المُقْتَعَا^(٣)
وحمله يونس على أن توينه ضرورة^(٤). وهو مذهبٌ ضعيفٌ، لأنه لا ضرورة ههنا.

فصل

[تنكير اسمها]

قال صاحب الكتاب: «وَحَقُّهُ أن يكون نكرةً. قال سيبويه^(٥): واعلم أن كلَّ شيءٍ حسنٌ لك أن تُعمل فيه «رُبَّ» حسنٌ لك أن تُعمل فيه «لا»؛ وأما قول الشاعر [من الرجز]:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيّ ٣٢٤-

(١) انظر: الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٣) تقدم بالرقم ٢٥٠.

(٤) الكتاب ٢٨٦/٢.

٣٢٤ - التخريج: الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢/٢١٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٥٠؛ والأشباه والنظائر ٣/٨٢، ٨/٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٤/٥٧، ٥٩؛ ورفص المباني ص ٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٥٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٥؛ والكتاب ٢/٢٩٦؛ والمقتضب ٤/٣٦٢؛ وهمع الهوامع ١/١٤٥.

اللغة: هيثم: هو هيثم بن الأشتر اشتهر بحسن حدائه للإبل.
الإعراب: «لا»: نافية للجنس. «هيثم»: اسم «لا» مبني في محلّ نصب. «الليلة»: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر «لا». «للمطي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «لا».

وجملة «لا هيثم...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «لا هيثم» حيث عملت «لا» النافية للجنس في المعرفة «هيثم»، وذلك على تقدير التنكير.

وقول ابن الزبير الأسيدي [من الوافر]:

٣٢٥- أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية بالبلاد
وقولهم: «لا بضرّة لكم»، و«قضية ولا أبا حسن لها»، فعلى تقدير التنكير، وأما «لا
سيما زيد»، فمثل «لا مثل زيد».

قال الشارح: وقوله: وحقه أن يكون نكرة، يعني الاسم الذي تعمل فيه «لا»، فإنه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفيًا عامًا مستغرفًا، فلا يكون بعدها معين، ف «لا» في هذا المعنى نظيرة «رُبَّ» و«كَمْ» في الاختصاص بالنكرة، لأن «رُبَّ» للتقليل، و«كَمْ» للتكثير، وهذا الإبهام أولى بها. وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف، والمراد بها التنكير فمن ذلك قول الشاعر [من الرجز]:

لا هيئتم الليلة للمطي

أنشده سيويه^(١)، والشاهد فيه نصب «هيثم» بـ «لا»، وهو اسم علم. وهي لا تعمل إلا في نكرة. وجاز ذلك، لأنه أراد: أمثال هيثم ممن يقوم

٣٢٥ - التخریج: البيت لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ص ١٤٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٦١، ٦٢؛
والدرر ٢/ ٢١١؛ والكتاب ٢/ ٢٩٧؛ ولفضالة بن شريك في الأغاني ١٢/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيويه
١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٦١؛ وشرح الأسموني ١/ ١٤٩؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٢؛
والمقرب ١/ ١٨٩.

المعنى: أن حياة أبي خبيب أضحت متعسرة، لأنه لم يُمنح ما أراد، فلا يستطيع أن يعطي السائلين كما يفعل بنو أمية الذين يعطون بلا حساب.

الإعراب: «أرى»: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «الحاجات»: مفعول به أول منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «هند»: ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من «الحاجات»، وهو مضاف. «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «خبيب»: مضاف إليه مجرور. «نكدن»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ولا»: الواو: حالية، و«لا»: نافية للجنس. «أمية»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «بالبلاد»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «لا».

وجملة «أرى الحاجات...»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «نكدن»: في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «أرى». وجملة «لا أمية بالبلاد»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «لا أمية» حيث وقع اسم «لا» النافية للجنس معرفة، وذلك على تقدير التنكير.

مقامه في جُودَةِ الجِدَاءِ لِلْمَطْيِ. ونحوه قولُ ذي الرُّمَّة [من الطويل]:

٣٢٦- هي الدارُ إذ مَيَّ لأهْلِكَ جِيرةٌ لَيْيَالِي لا أمْثَالَهُنَّ لَيْيَالِيَا
فلَمَّا قُدِّرَ بـ «مثل»، تَنَكَّرَ، لأنَّ «مثلاً» نكرةٌ، وإن أُضيفت إلى معرفة. وقد يُطلَقُ
«مثلٌ» ويكون المرادُ به ما أُضيف إليه، كما يقول القائل لِمَنْ يخاطبه: «مثلُك لا يتكلمُ
بهذا»، و«مثلُك لا يفعل القبيح»، وعليه قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾^(١)
في قِراءة الجماعة غيرِ أهل الكوفة^(٢)، بخفضِ «مثلٍ» والإضافة. ألا ترى أَنَّهُ إِنَّمَا يُلْزَمُه
جزاءُ المقتول، لا جزاءُ مثله.

وأما قوله: «ولا أُمِيَّةٌ في البلاد»، فهو لعبد الله بن زُبَيْر بن فُضالةَ بن شريك الوالي
من أَسَدِ بن حُزَيْمَةَ، والزُّبَيْرُ بفتح الزاي، وكسر الباء. والشاهدُ فيه نصبُ «أُمِيَّة» بـ «لا»،
وهو عَلَمٌ، على إرادة: ولا أمثالُ أُمِيَّة كَالَّذِي قَبْلَهُ. يقول هذا لعبد الله بن الزُّبَيْرِ حين أتاه
مستمئحاً، فلَمَّا مَثَلَ بين يَدَيْهِ، قال له: «إِنَّهُ نَفِذْتُ نَفَقَتِي، وَنَفِثْتُ راحِلَتِي»، فقال:
«أخْضِرْها»، فأخضرها. فقال: «أَقْبِلْ بها»، فأقبل. ثم قال: «أَذْبِرْ بها» فأدبر. فقال:
«ارْزُقْها بَسِينَتٍ، وَأخْضِرْها بَهْلُبٍ، وَأَنْجِذْ بها يَبْرُذَ خُفْها». السَّبْتُ: جُلُودُ البَقَرِ تُدْبَعُ
بِالْقَرَطِ، تُحَدَى مِنْهُ النعال، وَالْهَلْبُ: شَعْرُ الخِزْرِ الذي يُخْرَزُ به. فقال له ابنُ فضالة:

٣٢٦- التخریج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٤٨١/١؛ وشرح شواهد
المغني ١٤٠/١؛ والمقتضب ٣٦٤/٤.

اللغة: إذ مَيَّ على تقدير مضاف محذوف، والتقدير: إذ أهل مَيَّ.

المعنى: هذه الدار كانت لمية زمن المرتبِع وتجاور الأحياء، وفُضِّلَ تلك الليالي لما نال فيها من
التنعم بالوصال واجتماع الشُّمْلِ.

الإعراب: «هي»: مبتدأ محله الرفع. «الدار»: خبر مرفوع بالضمه. «إذ»: اسم مبني على السكون في
محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلِّق بما في قوله: «هي الدار» من معنى التعظيم والإعجاب
والتحُبُّب. «مَيَّ»: مبتدأ مرفوع بالضمه. «لأهْلِكَ»: جار ومجرور متعلقان بـ «جيرة»، والكاف:
مضاف إليه محله الجر. «جيرة»: خبر مرفوع. «ليالي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلِّق
بـ «جيرة» لما فيها من معنى الاقتراب. «لا»: نافية للجنس. «أمثالهن»: اسم «لا» منصوب بالفتحة،
و«هن»: مضاف إليه محله الجر. «لياليًا»: تمييز منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «هي الدار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مَيَّ جيرة»: مضاف إليها محلها
الجر. وجملة «لا أمثالهن موجود»: صفة لـ «ليالي» الأولى محلها النصب.
والشاهد فيه: أنه جاء اسم «لا» النافية للجنس نكرة؛ لأن: «أمثال» نكرة وإن أُضيفت إلى
معرفة.

(١) المائدة: ٩٥. وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ بالخفض نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن
عامر، وغيرهم.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١١/١٣؛ وتفسير القرطبي ٦/٣٠٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٥٥؛
ومعجم القراءات القرآنية ٢/٢٣٧.

إِنِّي أَتَيْتُكَ مُسْتَحِيلًا، لَا مُسْتَوْصِفًا، فَلَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ. فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «إِنْ وَرَاكِبَهَا»، وَأَنْصَرَفَ عَنْهُ، وَكَانَ مُبْخَلًا، فَذَمَّهُ، وَمَدَحَ بَنِي أُمَيَّةَ، فَقَالَ [مَنْ الْوَافِرُ]:

أَقُولُ لِغِلْمَتِي شُدُّوا رِكَابِي أَجَاوِزُ بَسَطْنَ مَكَّةَ فِي سَوَادِ
فَمَا لِي جِيئَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِزِّي إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ
أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَسَكِدُنَّ وَلَا أُمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ

قوله: «ابن الكاهلية» يعني أمه، وكانت من كاهل، وهو حي من هذيل. ولما بلغ عبد الله هذا الشعر، قال: عَلِمَ أَنَّهَا شَرُّ أُمَّهَاتِي، فَغَيَّرَنِي بِهَا، وَهِيَ خَيْرَ عَمَّاتِهِ. وَأَبُو حُبَيْبٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَخَبِيبُ ابْنِهِ، وَهُوَ أَكْبَرُ أَوْلَادِهِ، وَكَانَ يَكْنَى بِهِ، قَالَ الرَّاعِي [مَنْ الْكَامِلُ]:

مَا إِنْ أَتَيْتَ أَبَا حُبَيْبٍ وَإِفْدًا إِلَّا أُرِيدُ لَبِيْعَتِي تَبْدِيلًا

وقوله: نكدن، أي: ضيقن، وَتَعُدْنَ. وَالثَّكْدُ: ضَيْقُ الْعَيْشِ. وَأَرَادَ بِالْبِلَادِ مَا كَانَ مِنْ بِلَادِ عَبْدِ اللَّهِ، وَفِي طَاعَتِهِ زَمَنٌ خِلَافَتِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا بَصْرَةَ لَكُمْ»، فَالْمُرَادُ: لَا مِثْلَ بَصْرَةَ لَكُمْ، وَالبَصْرَةُ هُنَا أَحَدُ الْعِرَاقَيْنِ.

وقولهم: «فَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا»، الْمُرَادُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ، أَي: مِثْلَ أَبِي الْحَسَنِ. كَأَنَّهُ نَفِي مَنكُورِينَ كُلَّهُمْ فِي صِفَةِ عَلِيٍّ، أَي: لَا فَاضِلَ، وَلَا قَاضِيٍّ مِثْلَ أَبِي الْحَسَنِ. فَالْمُرَادُ بِالنَّفْيِ هُنَا الْعَمُومُ، وَالتَّنكِيرُ، لَا نَفْيُ هَوْلَاءِ الْمَعْرِفِينَ، وَعَلِمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ هَوْلَاءُ فِي جَمَلَةِ الْمَنكُورِينَ. وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى نَفْيِ كُلِّ مَنْ اسْمُهُ هَيْئَمٌ، أَوْ أُمَيَّةٌ، أَوْ عَلِيٌّ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ نَفْيُ مَنكُورِينَ كُلَّهُمْ فِي صِفَةِ هَوْلَاءِ. فَالْعَلْمُ إِذَا اشْتَهَرَ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي، يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْجِنْسِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَالْمَعْنَى الَّذِي يُقَالُ هَذَا الْكَلَامُ عِنْدَهُ هُوَ الَّذِي يَسُوغُ التَّنكِيرَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَالُ لِإِنْسَانٍ يَقُومُ بِأَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ لَهُ فِيهِ كِفَايَةٌ، ثُمَّ يَحْضُرُ ذَلِكَ الْأَمْرُ، وَلَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ، وَلَا مَنْ كَفَى فِيهِ كِفَايَتَهُ، فَاعْرِفَهُ.

وَأَمَّا «لَا سِيَّمًا زَيْدًا»، فَ«السِّي» الْمِثْلُ، فَكَأَنَّهُ لَا مِثْلَ زَيْدٍ، فَهُوَ نَكْرَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

فصل

[أحكام اسمها إذا كان بعده لام الإضافة]

قال صاحب الكتاب: «وتقول: «لا أب لك». قال نهار بن تَوْسِعَةَ الْيَشْكُرِيُّ [مَنْ الْوَافِرُ]:

٣٢٧- أَبِي الْإِسْلَامِ لَا أَبَ لِي سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْنِسٍ أَوْ تَمِيمِ

و«لا غلامَيْنِ لَكَ»، و«لا ناصِرِينَ لَكَ»، وأما قولهم: «لا أبا لك»، و«لا غلامِي لَكَ»، و«لا ناصِرِي لَكَ»، فمشبَّة في الشُّذُوذِ بِالمَلَامِيعِ، وَالمَذَاكِرِ، وَ«لَدُنْ غُدُوَّةً». وَقَصْدُهُمْ فِيهِ إِلَى الإِضَافَةِ وَإِثْبَاتِ الأَلْفِ وَحَذْفِ التَّوْنِ لِدَلَالَتِهِ. وَإِنَّمَا أَقْحَمَتِ اللّامُ المِضْيِيفَةَ توكِيدًا للإِضَافَةِ، أَلَا تَرَاهُمْ لَا يَقُولُونَ: «لا أبا فِيهَا»، وَ«لا رَبِّيَ عَلَيْهَا»، وَ«لا مُجِيرِي مِئْهَا»، وَقَضَاءٌ مِنْ حَقِّ المَنْفِي فِي التَّنكِيرِ بِمَا يَظْهَرُ بِهَا مِنْ صُورَةِ الإِنْفِصَالِ.

قال الشارح: إذا كان بعد الاسم المنفي لام الإضافة، نحو: «لا غلام لك»، و«لا ناصر لزيد»، فلك في الاسم المنفي وجهان:

أحدهما: أن يُبَيَّنَ مع «لا»، ويكون حذف التنوين معه كحذفه مع «خمسة عشر» وبابه، وتكون اللام في موضع الخبر أو في موضع الصفة للاسم، ويكون الخبر محذوفًا، وهذا الوجه هو الأصل والقياس.

والوجه الثاني: أن يكون مضافًا إلى ما بعد اللام، وتكون اللام زائدة مُفَحِّمَةً، ويكون حذف التنوين منه كحذفه من قولك: «لا غلام رجل عندك»، ويكون المنفي معربًا غير مبني منفصلاً من «لا» النافي، وليس كالثي الواحد.

فعلى هذا تقول: «لا أب لك»، و«لا أخ لعمرو»، فيكون الاسم المنفي مبنيًا مع النافي، ويكون الجار والمجرور في موضع الخبر، أو في موضع الصفة، والخبر محذوف، فإذا كان صفة، جاز أن يكون محلّه نصبًا على اللفظ، وجاز أن يكون محلّه

= اللغة: واضحة.

الإعراب: «أبي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «الإسلام»: خبر مرفوع بالضمّة. «لا»: نافية للجنس. «أب»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «لي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «لا». «سواه»: اسم منصوب على الاستثناء، منصوب بالفتحة المقدرة على الألف، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلّق بخبر «لا»، أو بها لما فيها من معنى النفي. «افتخروا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل، والألف: فارقة. «بقيس»: جار ومجرور متعلقان بـ «افتخروا». «أو»: حرف عطف: «تميم»: معطوف على «قيس» مجرور بالكسرة.

وجملة «أبي الإسلام»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أب لي سواه»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «افتخروا»: مضاف إليها محلها الجر. والشاهد فيه جعله الجار والمجرور خبر «لا» في قوله: «لا أب لي»، ولو كان قاصدًا للإضافة وتوكيدها باللام الزائدة لقال: لا أبا لي.

رفعًا على الموضع، ويجوز أن يكون الجار والمجرور بيانًا، لا صفةً، ولا خبرًا على تقدير: أعني. قال الشاعر [من الوافر]:

أبي الإسلام لا أب لي سواه... إلخ

الشاهد فيه قوله: «لا أب» على البناء، وتركيب النافي والمنفي وجعلهما شيئًا واحدًا. ومعناه ظاهر، يقول: إنني لا أفتخرُ بأبائي وانتمائي إلى قبائل العرب من قيس وتميم ونحوهما، كما يفعل غيري، وإنما افتخاري بالإسلام، وكفى به فخراً.

ويجوز أن تقول: «لا أباً لزيد»، و«لا أخاً لعمرو»، قال الشاعر [من البسيط]:

يا تيم تيم عدي لا أباً لكم لا يُلقيئكم في سؤة عمر^(١)

فيكون لفظ الاسم بعد «لا» كلفظ الاسم المضاف، و«لا» عاملة فيه غير مبنية معه، كأنك أضفت الاسم المنفي إلى المجرور، فقلت: «لا أبك»، و«لا أخاك»، وهذا تمثيل، ولا يتكلم به، وربما جاء في الشعر. قال الشاعر [من الطويل]:

٣٢٨- وقد مات شمخ ومات مزرد وأي كريم لا أباك مخلد
وقال الآخر [من الوافر]:

٣٢٩- أبالموت الذي لا بُد أني مُلاقٍ لا أباك تُخوفيني

(١) تقدم بالرقم ٢٠٧.

٣٢٨ - التخريج: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٣١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٣؛ ولسان العرب ١٤/١٢ (أبي)؛ والمقتضب ٤/٣٧٥.

اللغة: الشمخ: شاعر معروف، ومزرد هو أخو الشمخ.

المعنى: لن يخلد أحد فسيموت الغني والفقير، والمشهور والمغمور.

الإعراب: «وقد»: الواو بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «شمخ»: فاعل مرفوع. «ومات»: الواو: حرف عطف، «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «مزرد»: فاعل مرفوع بالضم. «وأبي»: الواو: حرف استئناف، «أبي»: اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ. «كريم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا»: نافية للجنس. «أباك»: اسم «لا» منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الستة، والكاف، مضاف إليه محله الجر. «مخلد»: خبر المبتدأ «أبي» مرفوع بالضم.

وجملة «مات شمخ»: بحسب الواو. وجملة «مات مزرد»: معطوفة على جملة «مات شمخ». وجملة «أبي كريم مخلد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أباك مع الخير المحذوف»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لا أبك» حيث حذف اللام الجارة، إذ الشائع في الاستعمال أن يقال: لا أباً لك، وقد قيل في البيت (لا أباك) شذوذاً عما هو شائع.

٣٢٩ - التخريج: البيت لأبي حبة النيميري في ديوانه ص ١٧٧؛ وخزانة الأدب ٤/١٠٠، ١٠٥، ١٠٧؛ =

ثم دخلت اللام لتأكيد الإضافة، كما كانت كذلك في قوله [من مجزوء الكامل]:

يَا بُرْسَ لِلْحَرْبِ^(١)

إِلَّا أَنْ النَّيَّةَ فِي هَذِهِ الْإِضَافَةِ التَّنْوِينُ، وَالْإِنْفِصَالُ. وَلَا يَتَعَرَّفُ الْمُنْفِي بِالْإِضَافَةِ، كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: «لَا مِثْلَ زَيْدٍ عِنْدَكَ»، وَ«كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدَرَاهِمٍ»، وَلِذَلِكَ عَمِلْتُ «لَا» فِيهِ.

وتقول: «لَا غَلَامَيْنِ لَكَ»، وَ«لَا نَاصِرِينَ لَزَيْدٍ»، فَالاسم المنفي مبني مع «لَا» بناءً «خمسَةَ عَشْرَ»، كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: «لَا أَبَ لَكَ»، لِأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعُ بِنَاءٍ، لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ. وَتَثَبَّتِ النَّوْنُ فِيهِ كَمَا تَثَبَّتْ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَتَثْبِيَةٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «هَذَا نَاصِرَانِ»، وَ«هَذَا الْمُسْلِمَانِ». وَالتَّنْوِينُ لَا يَثْبِتُ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ، وَذَلِكَ لِقُوَّةِ النَّوْنِ مَعَ الْحَرَكَةِ. هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَيَبَوِيهِ^(٢)، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّهُمَا مَعْرَبَانِ، وَلَيْسَا مَبْنِيَيْنِ مَعَ «لَا». قَالَ: لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُثَنَّةَ، وَالْمَجْمُوعَةَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، لَا تَكُونُ مَعَ مَا قَبْلَهَا اسْمًا وَاحِدًا، فَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ، كَمَا لَمْ يَوْجَدْ

= والدرر ٢/٢١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١؛ ولسان العرب ١١/٢١٠ (خعل)، ١٢/١٤ (أبي)، ١٥/١٦٣ (فلا)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٣٢؛ والخصائص ١/٣٤٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١؛ واللامات ص ١٠٣؛ والمقتضب ٤/٣٧٥؛ والمقرب ١/١٩٧؛ والمنصف ٢/٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/٣٣٧.

المعنى: يقول: أتخوفيني بالموت الذي لا بدَّ أنه ملاقيني أجلاً أم عاجلاً، شئت أم أبيت.

الإعراب: «أبالموت»: الهمزة: للاستفهام، «بالموت»: جار ومجرور متعلقان بـ «تخوفيني». «الذي»: اسم موصول مبني في محلِّ نعت «الموت». «لا»: نافية للجنس. «بدَّ»: اسم «لا» مبني على الفتح في محلِّ نصب. «أني»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلِّ نصب اسم «أن». «ملاق»: خبر «أن». «لا»: نافية للجنس. «أباك»: اسم «لا» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وخبر «لا» محذوف. «تخوفيني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة. والياء الأولى في محلِّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء الثانية في محلِّ نصب مفعول به.

وجملة «أبالموت تخوفيني»: الفعلية لا محلَّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «لا بدَّ أني ملاق»: الاسمية لا محلَّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الاسمي. وجملة «أني ملاق» المؤولة بمصدر في محلِّ جرٍّ بحرف جرٍّ محذوف تقديره «من». وجملة «لا أباك» الاسمية لا محلَّ لها من الإعراب لأنها اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «لا أباك» حيث حذف اللام الجارة شذوذاً والأصل: لا أباك لك.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٩.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٧٦ - ٢٧٧.

وَلَا الموصولُ مع ما قبله بمنزلة اسم واحدٍ. وهذا إشارةٌ إلى عدمِ التظير، وإذا قام الدليلُ، فلا عِبْرَةٌ بعدمِ التظير، أما إذا وُجد، فلا شكَّ أنه يكونُ مُؤنِّسًا، وأما أن يتوقف ثبوتُ الحكمِ على وجوده فلا. ومن قال: «لا أبا لك»، فجعل المنفِي مضافًا، وجعل اللامَ مقحمةً، قال: «لا غلامِي لزيد»، و«لا ناصرِي لك»، بحذف النون، لأنه أراد الإضافة، ثم أقحمَ اللامَ لتأكيد الإضافة.

وقوله: «فمَشَبَّةٌ بالمَلامح، والمَذاكير، ولَدُنْ غُدُوَّةٌ»، يريد أن هذا الإقحام ورد شاذًا على غير قياس، كما أن الملامح والمذاكير كذلك، ألا ترى أن الواحد من الملامح لَمَحَّةٌ، والواحد من المذاكير ذَكْرٌ، ولا يُجْمَعُ واحدٌ من هَذَيْنِ البِنَاءَيْنِ على «مَفَاعِلٍ»، و«مَفَاعِيلٍ»، وإنما جاء في هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ شاذًا كأنه جمعُ «مَلْمَحَةٍ»، وجمعُ «مِذْكَارٍ». جاء الجمعُ على ما لم يُستعمل، كما جاء «لا أبا لك» و«لا غلامِي لك» على إرادة الإضافة، وإن لم يكن الإضافة مستعملةً إلا على نَدْرَةٍ وضرورة. وكذلك «لَدُنْ غُدُوَّةٌ» نصبت «غدوة» بـ «لدن» على التشبيه باسم الفاعل، شَبَّهتْ نُونَهَا بتنوين اسم الفاعل، والحركة قبلها بحركة الإعراب، واختصَّ هذا الشَّبْهَةُ، والنصبُ بـ «غُدُوَّةٍ»، فلا يُنصَبُ غيرها.

وقوله: «وقَضُّهُمْ إلى الإضافة، وإثباتُ الألفِ، وحذفُ النونِ لذلك»، يريد أن الغرض بقولهم: «لا أبا لك»، و«لا غلامِي لزيد»: الإضافة وأن التقدير: لا أباك، ولا غلامِيك، وإن كانت اللامُ فاصلةً في اللفظ. يدلُّ على ذلك ثبوتُ الألفِ في «الأب» في قولك: «لا أبا لك»، وحذفُ النونِ في التثنية من قولك: «لا غلامِي لك»، ولو كان «الأب» منفصلاً غير مضاف، لكان ناقصًا محذوف اللام، كما تقول: «هذا أبٌ»، و«رأيتُ أبا» و«مررتُ بأبٍ»، ولا يُستعمل تامًا إلا في حال الإضافة، نحو قولك «هذا أبوك»، و«رأيتُ أباك»، و«مررتُ بأبيك»، وكذلك النونُ في التثنية لا تسقط في حال الأفراد إنما تسقط للإضافة، فحذفُها هنا دليلٌ على إرادة الإضافة لفظًا.

وقوله: وإنما أقحمت اللامَ المضيفةً لتأكيد الإضافة، يريد إنما حُصِّتْ هذه اللامُ بالإقحام دون غيرها من حروف الإضافة، لما فيها من تأكيد الإضافة، إذ الإضافة هنا بمعنى اللام، وإن لم تكن موجودة. فإذا قلت: «أبو زيد»، فتقديره: «أبٌ لزيد»، فإذا أتيتَ بها كانت مؤكدةً لذلك المعنى، غير مُعَيَّرَةٍ له، ألا ترى أن معنى المِملَكِ، والاختصاص مفهومٌ منها في حال عدم اللام، كما يُفهم عند وجودها، فلا فرق بين قولك: «غلامٌ زيدٌ»، و«غلامٌ لزيد».

فلذلك لم يقولوا: «لا أبا فيها»، و«لا مُجِيرِي منها»، و«لا رَقِيبِي عليها»، ولم يُفجِّموا غير اللام، لأنها لا تؤكد الإضافة كما تؤكد اللام.

وقوله: و«قضاء من حقِّ المنفِي في التنكير»، يريد أن زيادة اللام في «لا أبا لك» أفادت أمرين: أحدهما تأكيدُ الإضافة، والآخر: لفظُ التنكير، لفضلها بين المضاف

والمضاف إليه. فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف في «الأب»، ومن جهة تهية الاسم لعمل «لا» فيه يعتد بها، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: «وقد شُبِّهت في أنها مزيدة ومؤكدة بـ «تيم» الثاني في [من البسيط]:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ [لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمْرًا^(١)

والفرق بين المنفي في هذه اللغة، وبينه في الأولى أنه في هذه مُعْرَبٌ وفي تلك مَبْنِيٌّ. وإذا فصلت، فقلت: «لا يذنين بها لك»، و«لا أب فيها لك»، امتنع الحذف، والإثبات عند سيبويه^(٢)، وأجازهما يونس^(٣). وإذا قلت: «لا غلامين ظريفين لك» لم يكن بُدٌّ من إثبات النون في الصفة والموصوف.

قال الشارح: قد شُبِّهت اللام هنا في أنها مزيدة بـ «تيم» الثاني من قوله:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ

ف «عدي» مخفوض بإضافة «تيم» الأول إليه، و«تيم» الثاني مقحّم زائد للتأكيد، ومثله إقحام التاء في قولهم: «يا طَلْحَةَ أَقْبَلِ» بفتح التاء. قال الشاعر [من الطويل]:

كِلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(٤)

ووجه الشاهد فيه أنه أراد الترخيم بحذف التاء، ثم أقحمها، وهو لا يعتد بها، فَفَتَحَهَا كما يفتح ما قبل التاء في الترخيم.

قال: والفرق بين المنفي في هذه اللغة، وبينه في الأولى أنه في هذه معرّب، وفي تلك مَبْنِيٌّ، يعني أنك إذا قلت: «لا أب لك» من غير ألف، كان «الأب» مبنياً مع «لا». ويكون الجار والمجرور في موضع الصفة، والخبر محذوف، أو يكون في موضع الخبر. وإذا قلت: «لا أباً لك» كان معرباً منصوباً، لأنه مضاف إلى ما بعد اللام، فالاسم بعد اللام مخفوض بإضافة المنفي إليه، لا باللام، ولا يتعلّق اللام ههنا بشيء، وفي الأول تتعلّق بمحذوف.

فإن فصلت بين المنفي وما أضيف إليه بظرف، أو جارٍّ ومجرور مع اللام المقحمة، قُبِحَ عند الخليل وسيبويه^(٥)، لأن اللام بمنزلة ما لم يُذكَر، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه حاجزٌ، نحو: «لا مثل زيد». فكما يقبُح «لا مثل بها لك زيد»، قُبِحَ «لا أباً فيها لك». ألا ترى أنك إذا فصلت بين «كَمْ» ومفسرها في الخبر بشيء، فقلت:

(١) تقدم بالرقم ٢٠٧.

(٤) تقدم بالرقم ٢١٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٥) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٠ - ٢٨١.

«كم بها رجلاً مصاباً»، عُدل إلى لغةٍ مَنْ ينصب، وإن كان لغةً مَنْ يخفِضُ بها مع غير الفصل أكثر، لُقِّبَ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجازر والمجرور، وهو مع قُبْحه جائزٌ في الشعر، نحو قوله [من السريع]:

[لما رأْتُ سَاتِيَدَمَا اسْتَغْبَرْتُ] لَلَّهْ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَأَمَهَا^(١)
وقوله [من البسيط]:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتِ الْفَرَارِيحِ^(٢)

وإذا قُبِحَ الفصلُ مع اعتقادِ الإضافة، كان الأختيارُ الوجهَ الأوَّلَ، وهو البناءُ، وإثباتُ النونِ في الثنية، وحذفُ الألفِ من الأب. فتقول: «لا يَدَيْنِ بها لك»، و«لا أَبَ فيها لك». وهذا معنى قوله: «امتنع الحذفُ والإثباتُ عند سيبويه»، يريد حذفَ النونِ من الثنية، وإثباتَ الألفِ في «الأب»، فلا تقول: «لا يَدَيَّ بها لك»، و«لا أَبَا فيها لك»، لأنَّ حذفَ النونِ من الثنية، وإثباتَ الألفِ في «الأب» يؤذنان بالإضافة، والفصلُ يُبْطِلُ ذلك.

وكان يونسُ يذهب إلى جوازِ الفصلِ بالظرف، أو ما جرى مجراه من جازرٌ ومجرورٌ من غيرِ قُبْح، إذا كان الظرفُ ناقصاً لا يتِمُّ به الكلامُ، نحو: «لا يَدَيَّ بها لك»، ومعناه: لا طاقةٌ بها لك، فهذا جائزٌ عنده، لأنَّ «بها» في هذا المكان لا يتِمُّ به الكلامُ، لأنه ليس خبراً. وعند سيبويه الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ سواء كان ممَّا يتِمُّ به الكلامُ أو لا.

فإن وصفت المنفي، فقلت: «لا غلامَيْنِ ظريفيْنِ لك»، لم يجز حذفُ النونِ من المنفي، ولا من صفته. أمَّا امتناعُ الحذفِ من المنفي؛ فلأنَّك وصفته، وأنت تنوي إضافته إلى ما بعد اللام، والمضافُ إليه من تمامِ المضاف، ينزل منه منزلةُ التنوينِ من الاسم، ولا يصحُّ وصفُ الاسمِ إلَّا بعد تمامه، ولأنَّ الفصلَ في الشعرِ إنَّما جاز بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، أو الجازرُ والمجرور، لا بغيره. ولا يجوز إسقاطُ النونِ من الصفة، لأنَّ ذلك إنَّما جاء في المنفي، لا في صفته.

فصل

[حكم صفة اسمها وإعرابه]

قال صاحب الكتاب: «وفي صفة المفرد وجهان:

أحدهما: أن تُبْنَى معه على الفتح كقولك: «لا رجلٌ ظريفٌ فيها».

والثاني: أن تُعْرَبَ محمولةً على لفظه، أو محلّه كقولك: «لا رجلٌ ظريفًا فيها، أو ظريفٌ»، فإن فصلت بينهما أعربت، وليس في الصفة الزائدة عليها إلَّا الإعراب. فإن

كَرَّرَتِ الْمَنْفِيَّ، جاز في الثاني الإعراب والبناء، وذلك قولك: «لا ماء ماء بارداً»، وإن شئت لم تُنَوَّنْ.

قال الشارح: إنَّما قال: «المُفْرَد» تحرُّراً من المضاف، نحو: «لا غلام رجلٍ»، فإن وصفتَ المضاف، لم يجز فيه البناء البتَّة.

فإذا وصفتَ المنفِيَّ المفرد، جاز لك في الصفة وجهان:

أحدهما: أن تبني الصفة والموصوفَ، وتجعلهما اسماً واحداً على «خمسَةَ عشر»، وذلك لأنَّ الموضوع موضعُ بناءٍ وتركيبٍ، وتركيبُ الاسم مع الاسم أكثرُ من تركيب الحرف مع الاسم، نحو: «خمسَةَ عشر»، وبابه، وهو «جاري بَيْتَ بَيْتٍ»، ونحوه، فكانَ الثاني دخلَ عليهما بعد تركيبهما، ولم يجز تركيبُهُ معهما أيضاً، لأنه ليس من العَدْل جعلُ ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

والوجه الثاني: أن تُعربَه، ولك في إعرابه وجهان: أحدهما أن تُتبعه اللفظَ، فتنصبه، وتُنَوِّنُه، فتقول: «لا رجلٌ ظريفاً عندك». فإن قلت كيف جاز حملُ الصفة على اللفظ، والأوَّلُ مبنِيٌّ، والثاني معرَبٌ؟ قيل: لما اطَّرد البناء ههنا في كلِّ نكرة تقع هذا الموقعَ، أشبهتَ حركته حركةَ المعرَب، فجاز أن يوصَفَ على لفظه، ويُعْطَفَ عليه، وإن كان مبنياً. ومثله الحمل على حركة البناء في المنادى العَلَم، نحو قولك: «يا زيدُ الظريفُ» بالرفع حملاً على اللفظ، وإن كان مبنياً، وليس لك حركةُ بناء تُشبه حركةَ الإعراب مشابهة تامَّة إلا الفتحَةُ في قولك: «لا رجلٌ في الدارِ»، والضمُّمة في المنادى نحو قولك: «يا زيدُ».

ويجوز في نصب الصفة وجهٌ آخرٌ، وهو أن يكون محمولاً على محلِّ المنفِيَّ، لأنَّ محلَّه نصبٌ بالنافي الذي هو «لا»، لمضارعتها «إنَّ» على ما تقدَّم. وإنَّما بُني للتركيب مع «لا» فالفتحةُ فيه فتحةُ بناء نائبةٌ عن فتحةِ إعراب. ويجوز في الصفة أيضاً الرفعُ حملاً على موضع النافي والمنفِيَّ، لأنَّ «لا» وما عملتَ فيه بمعنى اسمٍ واحدٍ مرفوعٍ بالابتداء، يدلُّ على ذلك أنا إذا قلنا: «لا فيها رجلٌ»، ففصلنا بين «لا» واسمها بظرف، أو جازٍ ومجرور، بطل عملها، وارتفع اسمها بالابتداء مع صحَّة الجحد بها، وبقاء معنى المنصوب. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَجٌ﴾^(١). فلذلك جاز في النعت فيما بعد «لا» والعطفُ عليه الرفعُ على موضع «لا» مع الاسم، والنصبُ على الاسم الذي بعد «لا» وقد شبهه سيبويه^(٢) بقوله [من الوافر]:

٣٣٠- [معاوي] إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ [فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا]

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

(١) الصفات: ٤٧.

٣٣٠ - التخریج: البيت لعقبة أو لعقبة الأسدي في خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسر صناعة الإعراب =

في إجرائه على موضع الباء، إذ كان موضعها نصباً على خبر «ليس»، ولو أجراء على اللفظ، لقال: «ولا الحديد».

واعلم أنه إذا فصل بين المنفي، وصفته بظرف، أو جاز ومجرور، نحو: «لا رجل اليوم ظريفاً»، و«لا رجل فيك راغباً»، امتنع البناء، لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد، وقد فصلت بينهما، كما لا يجوز لك أن تفصل بين «عشر»، و«خمسة» في «خمسة عشر». ووجه الإعراب والتنوين إما بالنصب، وإما بالرفع، نحو قولك: «لا رجل ظريفاً عندك»، و«لا رجل ظريفٌ عندك» فالنصب على اللفظ، والرفع على المحل.

فإن أتيت بصفة زائدة، نحو: «لا غلامٌ ظريفٌ عاقلاً عندك»، كنت في الوصف الأول بالخيار: إن شئت بنيته، ومنعته التنوين، وإن شئت أعربته ونوّنته. ولا يكون الثاني إلا منوناً معرباً، إما بالنصب، وإما بالرفع. ولا يجوز فيه البناء، لأنك لا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً.

فإن كررت الاسم المنفي، نحو قولك: «لا ماء ماء بارداً»، فأنت في الاسم الثاني بالخيار، إن شئت نوّنته، وإن شئت لم تنوّنته، لأنك جعلته وصفاً، كما قالوا: «مررت

= ١٣١/١، ٢٩٤؛ وسمط اللاكي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٠/١؛ وشرح شواهد المغني ٨٧٠/٢؛ والكتاب ٦٧/١؛ ولسان العرب ٣٨٩/٥ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٣١٧/٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣١٣/٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ووصف المياني ص ١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١٠٥/١؛ والكتاب ٢٩٢/٢، ٣٤٤، ٩١/٣؛ ومغني اللبيب ٤٧٧/٢؛ والمقتضب ٣٣٨/٢، ١١٢/٤، ٣٧١.

اللغة: معاوي: ترخيم معاوية. أسجح: أغف، والإسجاح: حسن العفو. المعنى: أغف عثا يا معاوية واصفح، فلسنا جبلاً ولا حديداً، بل نحن بشر نحب ونكره ونحسن ونخطيء.

الإعراب: «معاوي»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. «إننا»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «بشر»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة. «فأسجح»: الفاء: استئنافية، «أسجح»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «فلسنا»: الفاء: استئنافية، «ليس»: فعل ماض ناقص، و«نا»: ضمير متصل في محل رفع اسم «ليس». «بالجبال»: الباء: حرف جر زائد، «الجبال» اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». «ولا»: الواو: للعطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «الحديداً»: معطوف على محل خبر «ليس» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «يا معاوي» الفعلية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إننا بشر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسجح»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لسنا بالجبال»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فلسنا بالجبال ولا الحديد» حيث عطف «الحديداً» على محل الجار والمجرور «بالجبال» إذ هو خبر «ليس»، والباء زائدة فيه.

بِحائِطِ أَجْرٍ، وبيابِ ساجٍ، فكما وصفوا بـ «أَجْرٌ»، و«ساجٍ»، وهما اسمان جامدان غير مشتقين، فكذلك وُصِفَ بالاسم الثاني، وإن كان اسماً غير مشتق، فقالوا: «لا ماء ماءً بارداً». فإذا نَوَّتْ، جاز رفعه ونصبه، كما قلت: «لا رجلٌ ظريفاً، وظريفٌ». وإذا لم تنونَ بنيتَ، ورُكِبَتِ الأَوَّلُ والثاني، وجعلتَهما اسماً واحداً، وأما «بارداً» فلا يكون فيه إلا الإعرابُ والتنوينُ، لأنَّه وصفٌ ثانٍ، وقد تقدَّم علته.

فصل

[حكم المعطوف على اسمها]

قال صاحب الكتاب: «وَحُكْمُ المَعطوفِ حُكْمُ الصفةِ إِلا في البناءِ. قال [من

الطويل]:

فلا^(١) أَبٌ وابِنًا مِثْلُ مَرْوانَ وابِنِهِ [إذا هو بالمَجْدِ ارتدى وتَأَزَّرا]^(٢)

وقال [من الكامل]:

٣٣١- [هذا لَعَمْرُكُم الصَّغارُ بِعَيْنِيهِ] لا أُمٌّ لِي إِنْ كانَ ذاكَ ولا أَبٌ

(١) في الطبعين «لا»، ولعله تحريف.

(٢) تقدم بالرقم ٣٢٣.

٣٣١ - التخريج: البيت من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/٢٩٢؛ وهو لضمرة بن جابر في خزنة الأدب ٢/٣٨، ٤٠؛ وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة، أو لهمام أخي جساس ابني مرة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩؛ وهو لرجل من بني عبد مناف، أو ابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة، أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/١٧٥؛ وهو لهمني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب ٦/٦١ (حيس)؛ وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن أحمر، أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/٢٤١؛ ولابن أحمر في المؤلف والمختلف ص ٣٨؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٣٩؛ ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/٢٥٦؛ ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحري ص ٧٨؛ ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللاكي ص ٢٨٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥؛ والأشياء والنظائر ٤/١٦٢؛ وأمالى ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧؛ ووصف المباني ص ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ص ١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٦؛ واللمع في العربية ص ١٢٩؛ ومغني اللبيب ص ٥٩٣؛ والمقتضب ٤/٣٧١.

اللغة والمعنى: الصغار: الذلّ والضميم.

يقول: أقسم بحياتكم أن هذا الأمر [تفضيل أحد علي] هو الذلّ بعينه؛ وإن حصل ذلك، فلا أم لي ولا أب؛ أي ساقط الحسب والنسب.

الإعراب: «هذا»: ها؛ للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «لعمركم»: اللام: =

وإن تعرّف، فالحملُ على المحلِّ لا غيرُ، كقولك: «لا غلامٌ لك ولا العباسُ».

قال الشارح: حكمُ المعطوف كحكمِ الصفة، لأنَّهما من التوابع، إلاّ في البناء، فإنّه لا يجوزُ بناءُ المعطوف، وجعلهُ مع ما عطف عليه شيئاً واحداً، لأنّه قد تخلّل بينهما حرفُ العطف، فمنع ذلك من البناء والتركيب، كما منع الفصلُ بين الصفة والموصوف، إذا قلت: «لا رجلٌ عندك ظريفاً»، ولأنّه يؤدّي إلى جعلِ ثلاثةِ أشياء: الاسمُ المعطوف، والمعطوفُ عليه، وحرفُ العطف شيئاً واحداً، وذلك إجحافٌ، وما عدا البناءَ ممّا كان جائزاً في الصفة، فهو جائزٌ ههنا من الإعراب والتنوين. وهما شيان: النصبُ والرفعُ، فالنصبُ بالحملِ على لفظِ المنفيّ، لأنّ الفتحة مشبّهةٌ بحركة الإعراب على ما ذكرنا، والثاني بالحملِ على موضعِ المنفيّ، لأنّ موضعه نصبٌ بـ «لا»، ولولا البناءُ كان منوّناً، والأمر الثاني الرفعُ بالحملِ على موضعِ المنفيّ، والنافي، وموضعُهما رفعٌ على ما ذكر في الصفة، ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١) جُزِمَتْ «أَكْنَ» حملاً على موضع «فَأَصْدَقَ»، لأنّ موضعه جزمٌ، كأنك قلت: «أَصْدَقُ وَأَكْنَ من الصالحين». وأما قول الشاعر [من الطويل]:

فلا أبٌ وابتاً مثلُ مزوانٍ وابنيه إذا هو بالمجدِ ارتدى وتأزراً

فالشاهد فيه أنّه عطف «ابتاً» على المنصوب بـ «لا»، ونوّنه لتعذّر البناء على ما ذكرنا، ونصّب مثلاً على أنّه وصفٌ للمنفيّ، وما عطف عليه، و«مثلُ» يكون وصفاً للابنتين، والجمع، وإن كان لفظها مفرداً لما فيها من الإبهام. قال الله تعالى: ﴿أَتَوَيْنُ الْبَثْرَيْنِ مِثْلًا﴾^(٢)، والخبر محذوفٌ. وقد روي رفعُ «الابن» ههنا بالعطف على الموضع، ورفع

= حرف ابتداء، و«عمر»: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف تقديره: «قسمي»، وهو مضاف و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «الصغار»: خير المبتدأ «ذا» مرفوع. «بعينه»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الصغار». وقيل: الباء: حرف جر زائد، و«عين»: تأكيد لـ «الصغار»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة. «لا»: النافية للجنس. «أم»: اسم «لا» مبني في محلّ نصب. «لي»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». «إن»: حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ تام. «ذاك»: اسم إشارة في محلّ رفع فاعل. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتأكيد النفي. «أب»: معطوف على محلّ «لا» مع اسمها.

وجملة «هذا لعمركم...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «لعمركم قسمي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضية. وجملة «لا أمّ لي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «إن كان ذاك مع جواب الشرط المحذوف»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضية. والشاهد فيه قوله: «ولا أب» حيث جاء قوله «أب» معرباً معطوفاً على محل «لا» مع اسمها.

(١) المنافقون: ١٠.

(٢) المؤمنون: ٤٧.

«مِثْل» على النعت، أو الخبر. يمدح مَرْوَانَ بن الحَكَمِ وابنه عبد المَلِكِ. وأمَّا قول الآخر [من الكامل]:

لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

وقبله:

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَغْنَيْتُمُو وَأَمْسَيْتُمْ فَأَنَا السَّبْعِيدُ الْأَجْنَبُ

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بَعَيْنُهُ . . . الْبَيْتِ

فالشعر لرجل من مدحج، والشاهد فيه عطف «الأب» على موضع النافي والمنفي، على ما تقدّم وصفه.

فإن كان المعطوف معرفة، نحو: «لا غلام لك وزيد»، و«لا غلام لك والعباس»، لم يجوز نصبه بالحمل على عمل «لا»، لأن «لا» لا تعمل إلا في النكرة، وإنما ترفعه على موضع «لا» وما علمت فيه، لأن موضعها ابتداء، وقد تقدّم بيانه.

فصل

[جواز رفع اسمها إذا كرر]

قال صاحب الكتاب: «ويجوز رفعه إذا كرر، قال الله تعالى: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ﴾^(١) وقال: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا حُلَّةٌ﴾^(٢)، فإن جاء مفصلاً بينه وبين «لا» أو معرفة، وجب الرفع والتكرير، كقولك: «لا فيها رجل، ولا امرأة»، و«لا زيد فيها ولا عمرو».

قال الشارح: قد تقدّم القول أن «لا» تعمل في النكرة النصب، وتبنى معها على الفتح بناء «خمسة عشر»، وذلك نحو: «لا رجل في الدار»، ف «رجل» هاهنا في موضع منصوب منون، وإنما حذف منه التنوين للبناء والتركيب، وهو في تقدير جواب «هل من رجل». فإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه، جاز، فقلت: «لا رجل، ولا امرأة»، ويكون جواب «هل من رجل، ومن امرأة». فإن كررت «لا» على أنها جواب

(١) البقرة: ١٩٧. وقراءة الجمهور بالبناء، وقرأ بالرفع ابن كثير، وأبو عمرو، ومجاهد وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٢/٨٨؛ وتفسير الطبري ٤/٣٥؛ وتفسير القرطبي ٢/٤٠٨؛ والكشاف ١/

١٢٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٥٣.

(٢) البقرة: ٢٥٤. وقرأ بالبناء ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٢/٢٧٦؛ وتفسير القرطبي ٣/٢٦٦؛ والكشاف ١/١٥٣؛ والنشر في القراءات

العشر ٢/٢١١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٩٤.

كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر، وتكرّر، جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال، وذلك قولك: «لا غلامٌ عندك ولا جارية»، كان السؤال: «أغلامٌ عندك أو جارية»، وهذا سؤالٌ مَنْ قد علم أن أحدهما عنده، ولا يعرفه نفسه، فسأل ليعرف عينه، فإن كان عند المسؤول واحدٌ منهما، قال: «غلامٌ» إن كان غلامًا، أو «امرأةٌ» إن كان امرأةً. فإن لم يكن عنده واحدٌ منهما، قال: «لا غلامٌ عندي، ولا امرأةٌ». ولا يحسن أن يقول: «لا غلامٌ عندي» من غير تكرير «لا» من قِبَل أن هذا جوابٌ من قال: «أغلامٌ عندك؟». وجوابٌ مثل هذا أن يقول المسؤول: «نعم»، إن كان عنده، أو: «لا» إن لم يكن عنده، ولا يزيد على «لا» شيئًا كما لا يزيد على «نعم» شيئًا. فلذلك خالف حال التكرير حال الإفراد، ولم يجز الرفع في الإفراد، وجاز مع التكرير.

وقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوفٌ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾^(٢) شاهدٌ لجواز الرفع مع التكرير. ومثله قوله الراعي [من البسيط]:

٣٣٢- وما هَجَرْتُكَ حَتَّى قَلَبِ مُغْلِنَةً لَانَاةٌ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ

(٢) البقرة: ٢٥٤.

(١) البقرة: ١٩٧.

٣٣٢ - التخرميج: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٤١؛ والكتاب ٢/ ٢٩٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٥٤ (لقا)؛ ومجالس نعلب ص ٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٣٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٥٢؛ واللمع ص ١٢٨. اللغة: هجرتك: فارقتك، ويروي «صرفك».

المعنى: يقول: ما قطعت حبل وذك حتى تبرزت مني معلنة أن الأمر لا يهمني.

الإعراب: «وما»: الواو بحسب ما قبلها، «ما» حرف نفي. «هجرتك»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل، والكاف ضمير في محل نصب مفعول به. «حتى»: حرف غاية وجر. «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» المضمر بعد «حتى» وما بعدها في محل جر بحرف الجر «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «هجرتك». «مغلنة»: حال منصوبة. «لا»: حرف نفي، أو عاملة عمل «ليس». «ناقة»: مبتدأ أو اسم «لا» مرفوع. «لي»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر «لا». «في هذا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «ولا»: الواو حرف عطف، «لا»: حرف زائدة لتوكيد النفي. «جمل»: معطوف على «ناقة».

وجملة «ما هجرتك»: بحسب ما قبلها، وجملة «قلت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا ناقة لي»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «لا ناقة لي في هذا ولا جمل» حيث تكررت «لا» فرغ الاسم بعد «لا» الأولى إما لأنه مبتدأ، وهي نافية غير عاملة، وإما لأنه اسمها، وهي عاملة عمل «ليس»، ورفغ الاسم بعد «لا» الثانية، إما لأن «لا» الثانية زائدة، والاسم بعدها معطوف على الاسم الذي بعد «لا» الأولى، وإما لأن «لا» الثانية مهملة والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، وجملة المبتدأ والخبر =

فإن فصلت بين المنفي والنافي، نحو: «لا لك غلامٌ، ولا في بيتك جارية»، لم يجز أن تجعلهما معاً اسماً واحداً، لأن الاسم لا يُفصل بين بعضه، وبين بعض، ولا يجوز أن يُنصب بها مع الفصل، لأن «لا» لا تعمل لضعفها، إلا فيما يليها، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل، تَعَيَّن أن يُرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولزم تكريرها لما ذكرناه. قال الله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَجٌ وَلَا هَمٌّ عَنَّا يُنْفِقُونَ﴾^(١)، وكذلك إذا كان المنفي معرفة، لم يجز فيه إلا الرفع، لأن «لا» لا تعمل في معرفة، فلزم التكرير، نحو قولك: «لا زيد عندي»، و«لا عمرو»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «وقولهم: «لا نؤلك أن تفعل كذا»، كلامٌ موضوعٌ موضع «لا» ينبغي لك أن تفعل»، كذا، وقوله [من الطويل]:

٣٣٣- [وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِمَّا خُلِقْتَ لغيرنا] حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ [وموتك فاجع]

= معطوفة على جملة «لا» ومعمولها أو على جملة المبتدأ والخبر، وإما لأن «لا» الثانية عاملة عمل «ليس»، فالاسم بعدها مرفوع على أنه اسمها، وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على الجملة. (١) الصفات: ٤٧.

٣٣٣ - التخريج: البيت للضحك بن همام في الاشتقاق ص ٣٥٠؛ وخزانة الأدب ٣٦/٤، ٣٨؛ وشرح أبيات سيويه ٥٢١/١؛ ولأبي زيد الطائي في حماسة البحري ص ١١٦؛ ولرجل من سلول في الكتاب ٣٠٥/٢؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٢؛ والدرر ٢٣٥/٢؛ والمقتضب ٣٦٠/٤؛ وهمع الهوامع ١٤٨/١.

اللغة: متا: من نسبنا. خلقت لغيرنا: أي إن نفعل لسوانا. المعنى: أنك من نسبنا غير أن نفعل لغيرنا لعدم مشاركتك لنا، فحياتك لا تنفعنا، ولكن موتك يفجعنا لأنك واحد متا.

الإعراب: «وأنت»: الواو: بحسب ما قبلها، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «امرؤ»: خبر المبتدأ مرفوع. «متا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «امرؤ». «خلقت»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «لغيرنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «خلقت»، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «حياتك»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لا»: حرف نفي. «نفع»: خبر المبتدأ مرفوع، وقيل: مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره: «واقع فيها»، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ. «وموتك»: الواو: حرف عطف، «موتك»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «فاجع»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «أنت امرؤ متا»: بحسب ما قبلها، وجملة «خلقت...»: في محل رفع نعت «امرؤ». وجملة «حياتك لا نفع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «موتك فاجع»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «حياتك لا نفع وموتك...» حيث رفع ما بعد «لا» من غير تكرير، وهو قبيح. وهو من الشاذ.

وقوله [من الطويل]:

٣٣٤- [قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَدْنَتْ] رَكَائِبُهَا [أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا
ضَعِيفٌ لَا يَجِيءُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَقَدْ أَجَازَ الْمَبْرُؤُ فِي السَّعَةِ أَنْ يُقَالَ: «لَا رَجُلٌ فِي
الدَّارِ»، وَ«لَا زَيْدٌ عِنْدَنَا».

قال الشارح: لما قرّر أنّ المنفي إذا كان معرفة، لم يجوز فيه إلا الرفع، ويلزمه التكرير، أورد هذه الألفاظ التي وردت ناقضة للقاعدة. وذلك أنّها معارف مرفوعة، ولم تُكْرَرْ، وَخَرَّجَهَا. فأما قولهم: «لَا تُؤَلِّكُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا»، فهي كلمة تقال في معنى: «لا ينبغي لك». وهي معرفة مرفوعة بالابتداء، وما بعدها الخبر، ولم يُكْرَرْوا «لا» من حيث إنّها جرت مجرى الفعل، إذ كانت بمعناه، والفعل إذا دخل عليه «لا»، لم يلزم فيه التكرير. فأجروا «لَا تُؤَلِّكُ» مُجْرَى «لَا يَنْبَغِي لَكَ»، لأنه في معناه، كما قالوا: «لَا سَلَامَ عَلَيْكَ»، فلم يكرّروا، لأنه في معنى «لَا سَلَّمَ اللهُ عَلَيْكَ»، كما أجروا «يَذَرُّ» مجرى «يَدْعُ» في حذف الواو التي هي فاء، لأنها مثلها في المعنى، وإن لم يكن في «يذر» حرف حَلْقِيّ، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَنْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

٣٣٤- التخرّيج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٣٤؛ والدرر ٢/٢٣٣؛ وروصف المياني ص ٢٦١؛ والكتاب ٢/٢٩٨؛ والمقتضب ٤/٣٦١؛ والمقرب ١/١٨٩؛ وهمع الهوامع ١/١٤٨.

اللغة: الجزع: الخوف.

المعنى: يصوّر الشاعر جزع محبوبته التي فارقته وبكاءها وأنها استرجعت لفراقه.

الإعراب: «قضت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «وطراً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «واسترجعت»: الواو: حرف عطف، و«استرجعت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ثم»: حرف عطف. «أدنت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «ركائبها»: فاعل مرفوع بالضم، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «أن»: تفسيرية أو مخففة من «أن»، واسمها ضمير الشأن. «لا»: حرف نفي. «إلينا»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «رجوعها»: مبتدأ مؤخر، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «قضت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «استرجعت»: معطوفة على سابقتها. وجملة «أدنت»: معطوفة أيضاً على الجملة السابقة. وجملة «لا إلينا رجوعها»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر «أن».

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

البيت لرجل من بني سُلُولٍ، والشاهد فيه رفع ما بعد «لا» من غير تكرير. وقد تقدّم قُبْحُه، والذي سَوَّغَه أن ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى، لأن قوله: «حياتك لا نفع، وموتك فاجع» بمعنى: «لا نفع ولا ضرر». يقول: إنه ميتاً في النسب، إلا أن نفعه لغيرنا، فحياته لا ينفعنا وموته يحزننا، وأما قول الآخر [من الطويل]:

قَصَّتْ وَطَرًا واسترجعت ثم آذنت زكائبها أن لا أليننا رجوعها

فالشاهد فيه الرفع بـ «لا» من غير تكرير ضرورة، وسوغه شبهة «لا» بـ «ليس» من حيث النفي، وصف أنها فارقت، فكنت، واسترجعت. ومعنى آذنت: أشعرت. والركائب: جمع ركوبة، وهي الراجلة تزكب. وهو عند سيبويه ضعيف^(١) من قبيل الضرورة، لأنه لم يكرر «لا» على ما تقدّم من لزوم تكريرها إذا رفع ما بعدها.

وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد لا يرى بأساً أن تقول: «لا رجل في الدار» في حال الاختيار، وسعة الكلام، ويجعله جواب قوله: «هل رجل في الدار»، ويجوز أن يكون لرجل واحد، ويجوز أن يكون في موضع جمع، كما كان في قولك: «هل رجل في الدار». وكذلك يُجيز «لا زيد في الدار» على تقدير: «هل زيد في الدار؟» وإن كان الأول أكثر، فاعرفه.

فصل

[حكّمها إذا كُرّرت]

قال صاحب الكتاب: «وفي «لا حول ولا قوة إلا بالله» ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن «لا» بمعنى «ليس»، أو على مذهب أبي العباس، وتفتح الثاني وأن تعكس هذا».

قال الشارح: لك في «لا حول ولا قوة إلا بالله» وما أشبهه أن تبينهما على الفتح، وتكون «لا» الثانية نافية كأولى، كأنك استأنفت النفي بها، فيكون كل واحد منهما جملة قائمة بنفسها. فـ «لا» الأولى واسمها في موضع مبتدأ، و«لا» الثانية واسمها في موضع مبتدأ ثانٍ. ويقدر لكل واحد منهما خبر مرفوع. ولك أن تفتح الأول، وتنصب الثاني نصباً صريحاً بالتنونين، فتقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، فتعطف المنصوب للمنون على المركب، إما على فتحة البناء لشبهها بحركة الإعراب، وإما على عمل «لا» في المنفي. وحقه أن يكون منوناً، إلا أن البناء منته من ذلك كما تقول: «مررت بعثمان وزيد»، فموضع «عثمان» خفص إلا أنه لا ينصرف، فجرى مجرى المعطوف على

(١) انظر الكتاب ٢/٢٩٨ - ٢٩٩.

موضعه، كذلك هاهنا. ويكون الاعتماد في النفي على «لا» الأولى، وتكون «لا» الثانية زائدة مؤكدة للنفي. قال الشاعر [من السريع]:

لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً اتَّسَعَ الحَرْقُ على الرَاقِعِ^(١)

ولك أن تفتح الأول وترفع الثاني، فتقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله». فتعطف الثاني على موضع «لا» واسمها، لأنهما في موضع رفع بالابتداء. ونظير ذلك «كل رجل ظريف في الدار»، إن شئت خفضت «ظريفاً» على النعت لـ «رجل»، وإن شئت رفعت على النعت لـ «كل». فكذلك «لا رجل»، ولا غلاماً لك»، إن شئت حملت على المنفي، وإن شئت حملت على موضع النافي والمنفي، فيكون الثاني أيضاً مبتدأ، لأن ما عطف على المبتدأ مبتدأ، وجاز أن يكون الخبر عنهما واحداً، لأنه ظرف، وتكون «لا» الثانية زائدة للتأكيد، والاعتماد في النفي على «لا» الأولى. ويجوز أن تجعل «لا» الثانية بمعنى «ليس» وتقدر لها خبراً منصوباً، ولك أن ترفعها جميعاً، فتقول: «لا حول، ولا قوة إلا بالله». وقد قرئ «لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ»^(٢). قال الشاعر [من البسيط]:

وما هجرتك حتى قلبت مُغْلِنَةً لا ناقةً لي في هذا ولا جَمَلٌ^(٣)

فيجوز أن يكون «لا» في هذا الوجه بمعنى «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويكون الظرف في موضع خبر منصوب. ويجوز أن تكون نافية، وما بعدها مبتدأ، ويكون الظرف في موضع خبر مرفوع، ولك أن ترفع الأول، وتفتح الثاني، فتقول: «لا حول، ولا قوة إلا بالله»، ويكون رفع الأول على أن تكون «لا» بمعنى «ليس» ترفع الاسم، وتنصب الخبر، ويجوز أن تكون «لا» النافية، وما بعدها مبتدأ. وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس، وهو المذهب الضعيف عند سيويه. وحسن ذلك وقوع «لا» الثانية بعدها، وإن كان المراد بها الاستثناف، ولا الثانية المشبهة بـ «إن»، ولذلك ركبت معها، وبنيت، فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ، وهي ستة أوجه من حيث التقدير، وجعل «لا» بمعنى «ليس». فاعرفه.

فصل

[حذف اسمها]

قال صاحب الكتاب: «وقد حذف المنفي في قولهم: «لا عليك»، أي: لا بأس عليك».

(١) تقدم بالرقم ٣٢١.

(٢) إبراهيم: ٣١.

(٣) تقدم بالرقم ٣٣٢.

قال الشارح: اعلم أنهم قد حذفوا اسم «لا» النافية، كما حذفوا الخبر، فقالوا: «لا عليك»، والمراد: «لا بأس عليك»، أي: لا سييء عليك، وإنما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفاً. وقالوا: «لا كالعشيئة عشيئة» والمراد: لا عشيئة كالعشيئة الليلة، ومثله «لا كزيد رجل»، والمراد: لا أحد كزيد رجل، فالاسم محذوف، والجار والمجرور في موضع الخبر و«عشيئة» مرفوع، لأنه عطف بيان على الموضع. وكذلك «رجل» من قوله: «لا كزيد رجل»، ويجوز النصب على اللفظ، أو التمييز على حدّ النعت في قوله [من الطويل]:

٣٣٥- [لنا مِرْفَدٌ سبعونَ ألفَ مُدَجِّجٍ] فَهَلْ فِي مَعَدُّ دُونَ ذَلِكَ مَرْفَدًا^(١)
ومما حذف اسم «لا» فيه قول امرئ القيس [من البسيط]:

٣٣٦- وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

(١) في طبعة لبيزغ «من فدا» والتصحيح من كتاب سيبويه وشرحه.

٣٣٥- التخريج: البيت لكعب بن جعيل في شرح أبيات سيبويه ١٩/٢؛ والكتاب ١٧٣/٢.

اللغة: المرفد: الجيش. والمدجج: اللباس السلاح.

المعنى: يفتخر بقوة قومه، عندنا جيش مترامي الأطراف كثير السلاح والمقاتلين، فهل في معدّ مثل هذا الجيش.

الإعراب: «لنا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «مرفد»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «سبعون»: صفة لـ (مرفد) مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «ألف»: تمييز منصوب بالفتحة. «مدجج»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فهل»: الفاء: استئنافية، «هل»: حرف استفهام. «في معدّ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «دون»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلقة بصفة المبتدأ المحذوف، والتقدير فهل مرفد كائن دون ذلك. «ذلك»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «مرفدًا»: تمييز لنوع الاسم المبهم المشار إليه بـ «ذلك». وجملة «لنا مرفد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هل في معدّ دون ذلك مرفدًا»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه نصب «مرفدًا» على التمييز لـ «ذلك».

٣٣٦- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢٧؛ وخزانة الأدب ٩٠/٤، ٩١، ٩٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٣٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٩٩٨؛ ووصف المباني ص ٤٣؛ ولسان العرب ٤١٨/١٥ (ويا).

اللغة: ويلمها: الأصل: ويل أمها، أو ويل لأمتها.

المعنى: وصف عقابًا تتبع ذئبًا لتصيده، فتعجب منها في شدة طلبها، ومنه في سرعته، وشدة هروبه. الإعراب: «ويلمها»: «ويل»: مبتدأ مرفوع بالضمة، خبره متعلق الجار والمجرور الذي بعده، والأصل: ويل لأمتها. فحذف تنوين «ويل» وأدغمت لامة في اللام الخافضة ثم حذفت إحدى اللامين بعد حذف همزة «أم» تخفيفًا، فحركت اللام بحركة الضم التي كانت لها قبل حذف التنوين وقبل الإدغام، و«أمها»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «في هواء»: جار =

كأنه قال: لا شيء له كهذا الذي في الأرض. فأما قول جرير [من الكامل]:

٣٣٧- [يا صاحبي دنا الرّواح مسيرا] لا كالعشيّة زائراً ومزوراً
فلا يكون منصوباً إلا بفعلٍ مقدّر، لأنّه قد علم أنّ الزائر والمزور غير العشيّة، فلا
يكون بياناً لها، فعلم أنّ المراد: لا أرى كالعشيّة زائراً ومزوراً، ونحو ذلك ممّا يلائم
معناه من الأفعال.

= ومجرور متعلقان بحال من «ها» في «ويلمّها»: «الجو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «طالبة»: تمييز
منصوب بالفتحة. «ولا»: الواو: حرف استئناف، «لا» نافية للجنس. «كهذا»: الكاف: اسم بمعنى
«مثل» مبني على الفتح في محل نصب اسم «لا»، و«هذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل
جر بالإضافة. «الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لـ «هذا». «في الأرض»:
جار ومجرور متعلقان بفعل جملة الصلة المحذوف، والتقدير: الذي استقرّ في الأرض. «مطلوب»:
بدل أو عطف بيان لاسم «لا» مرفوع على المحل، وقيل: إن «مطلوب» مرفوع على أنه مبتدأ،
و«لا»: مهمله، و«كهذا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف.
جملة «ويلمّها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا كهذا مطلوب»: استئنافية لا محل لها
من الإعراب. وجملة «استقرّ في الأرض»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «لا كهذا الذي...» حيث حذف اسم «لا» والتقدير: «لا شيء له كهذا الذي في
الأرض».

٣٣٧- التخرّيج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٩٥، ٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/
٥٥٦؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٢١؛ والمقتضب ٢/ ١٥٢.

اللغة: الرواح: السير بالعشي.

المعنى: لقد حان وقت المسير في هذه العشيّة التي لم أر زائراً ولا مزوراً يشبه من رأيت فيها.
الإعراب: «يا»: حرف نداء. «صاحبي»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه مشني، والياء الثانية:
مضاف إليه محله الجر. «دنا»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «الرّواح»:
فاعل مرفوع بالضمّة. «فسيرا»: الفاء: استئنافية، «سيرا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن
مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. «لا»: نافية لا عمل لها. «كالعشيّة»: جار
ومجرور متعلقان بحال مقدم من «زائراً» و«زائراً»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: لا أرى زائراً
كزائر العشيّة. «ومزوراً»: الواو: حرف عطف، «مزوراً»: معطوف على «زائراً»، ويمكن أن تكون
الكاف في «كالعشيّة» اسماً بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال من (زائراً) والأصل أن
يكون صفةً له، ولكنه تقدم على الموصوف، فصار حالاً له.

جملة «يا صاحبي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «دنا الرّواح»: استئنافية لا محل لها من
الإعراب. وجملة «سيرا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أرى كالعشيّة زائراً»:
استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: نصب «زائراً» بفعل مضمر والتقدير: لا أرى كالعشيّة زائراً، وحذف اختصاراً لعلم
السامع.

خبر «ما» و«لا» المشبهتين بـ «ليس»

فصل

قال صاحب الكتاب: «هذا التشبيه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم، فيرفعون ما بعدهما على الابتداء، ويقرؤون «ما هذا بشر»^(١) إلا من درى كيف هي في المصحف، فإذا انتقض النفي بـ «إلا»، أو تقدم الخبر بطل العمل، فقيل: «ما زيد إلا منطلق»، و«لا رجل إلا أفضل منك»، و«ما منطلق زيد»، و«لا أفضل منك رجل».

قال الشارح: هذا الفصل بين من كلام صاحب الكتاب، وقد تقدم شرحه في المرفوعات بما أغنى عن إعادته.

فصل

[دخول الباء على خبر «ما»]

قال صاحب الكتاب: «ودخول الباء في الخبر، نحو قولك: «ما زيد بمنطلق»، إنما يصح على لغة أهل الحجاز، لأنك لا تقول: «زيد بمنطلق».

قال الشارح: اعلم أن الباء قد زيدت في خبر «ليس» لتأكيد النفي. ومعنى قولنا: «زيدت»، أنها لم تُحدث معنى لم يكن قبل دخولها، وذلك قولك: «ليس زيد بقائم». والمعنى: «ليس زيد قائمًا». قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾^(٢). وتقديره: كَأَفِيئَا عَبْدِهِ. وقال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(٣)، أي: أَلَسْتُ رَبِّكُمْ.

و «ما» مشبهة بـ «ليس» على ما تقدم، فأدخلوا الباء في خبرها على حد دخولها في خبر «ليس»، نحو قولك: «ما زيد بقائم». قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾^(٤)، أي:

(١) يوسف: ٣١. وقرأ ابن مسعود بالرفع أيضًا.

انظر: البحر المحيط ٣٠٤/٥؛ والكشاف ٣١٧/٢؛ وتفسير الرازي ١٢٩/١٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٦٧/٣.

(٢) الزمر: ٣٦.

(٤) يوسف: ١٧.

(٣) الأعراف: ١٧٢.

مؤمنًا، و﴿مَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، أي: طارد المؤمنين. وقد زيدت الباء في غير المنفي، زادوها مع المفعول، وهو الغالبُ عليها. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢). والمراد - والله أعلم - أيديكم. قال: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّهِ أَنْ يَرْبِئَ﴾^(٣) أي: أن الله يرى، وقد حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿تُنْبِتُ بِالذَّهْنِ﴾^(٤) على زيادة الباء، والمراد: تنبت الدهن. ومثله قول الشاعر [من الكامل]:

٣٣٨- شَرِبْتُ بِمَاءِ الدُّخْرُصَيْنِ فَأَصْبَحْتُ زُورَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ
أي ماء الدخرصين. وقد زيدت مع الفاعل، نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥) و﴿وَكَفَى بِنَا حَسِيْبًا﴾^(٦). إنما هو كفى الله، وكفينا، يدل على ذلك قول سحيم [من الطويل]:

٣٣٩- [عميرة ودغ إن تجهزت غاديا] كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

(١) الشعراء: ١١٤.

(٢) العلق: ١٤.

(٤) المؤمنون: ٢٠ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٤٠١/٦؛ وتفسير القرطبي ١٢/١١٥؛ والكشاف ٣/٢٩؛ والمحتسب ٢/٨٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٢٠٥.

٣٣٨- التخریج: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٠١؛ وأدب الكاتب ص ٥١٥؛ والأزهية ص ٢٨٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٧٢، ١١٧٠؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٣٤؛ ولسان العرب ٢/٩٥ (نبت)، ٧/١٤٩ (دحرض)؛ والمحتسب ٢/٨٩.

اللفظة: ماء الدخرصين: ماءان يقال لأحدهما وشيع وللآخر الدخرص. فلما جمعهما غلب أحدهما. وقيل: الدخرضان: بلد، وقيل: ماء لبني سعد. الزوراء: المائلة. الديلم: ضرب من الشرك ضربهم مثلاً لأعدائهم.

المعنى: يقول: هذه الناقة تنفر عن حياض أعدائها ولا تشرب منها.

الإعراب: «شربت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «بماء»: الباء: حرف جر زائد. و«ماء»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به، وهو مضاف. «الدخرصين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «فأصبحت»: الفاء: حرف عطف، «أصبحت». فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر تقديره: هي. «زوراء»: خبر «أصبحت» منصوب بالفتحة. «تنفر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «عن حياض»: جاز ومجرور متعلقان بـ «تنفر». «الديلم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «شربت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فأصبحت»: معطوفة عليها فلا محل لها. وجملة «تنفر»: في محل نصب صفة لـ «زوراء».

والشاهد فيه قوله: «شربت بماء» حيث جاءت الباء حرف جر زائد، إذ أن فعل «شرب» يتعدى بنفسه، لا بحرف الجر.

(٥) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

(٦) الأنبياء: ٤٧.

٣٣٩- التخریج: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦؛ وخزانة الأدب ١/٢٦٧، =

وقد زادوها مع المبتدأ، فقالوا: «يَحْسِبُكَ زَيْدٌ». قال الشاعر [من المتقارب]:

٣٤٠- بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ عَنِّي مُضْمَرٌ

= ١٠٢/٢، ١٠٣؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٤١؛ وشرح التصريح ٢/٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٢٥؛ والكتاب ٢/٢٦، ٤/٢٢٥؛ ولسان العرب ١٥/٢٢٦ (كفي)؛ والمقاصد النحوية ٣/٦٦٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٤؛ وأوضح المسالك ٣/٢٥٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٥؛ ولسان العرب ١٥/٣٤٤ (نهى).

اللغة: عميرة: اسم امرأة. تجهّز: تهيأ. ناهياً: مانعاً.

المعنى: يدعو الشاعر إلى ترك مواصلة الغواني، والتخلّي عن اللهو، لأنّ الشيوخوخة والإسلام يردعان عن ذلك.

الإعراب: «عميرة»: مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. «ودع»: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنت». «إن»: حرف شرط جازم. «تجهّزت»: فعل ماضٍ مبنيّ في محلّ جزم، والتاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، وهو فعل الشرط. «غادياً»: حال من الفاعل منصوب بالفتحة. «كفي»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذر. «الشيب»: فاعل مرفوع بالضمّة. «والإسلام»: الواو حرف عطف، «الإسلام»: معطوف على «الشيب» مرفوع بالضمّة. «للمرء»: اللام حرف جرّ، «المرء»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «ناهياً». «ناهياً»: تمييز منصوب بالفتحة.

والشاهد فيه قوله: «كفي الشيب» حيث أسقط الباء من فاعل «كفي»، فدلّ على أنّ هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل.

٣٤٠- التخريم: البيت للأشعر الرقبان في تذكرة النحاة ص ٤٤٣، ٤٤٤؛ ولسان العرب ٤/٤٨٧ (ضمر)، ١٥/٤٤٣ (با)؛ والمعاني الكبير ص ٤٩٦؛ ونوادير أبي زيد ص ٧٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٨٢، ٣/١٠٦؛ وديوان المعاني ١/٣٥؛ ووصف المباني ص ١٤٧؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٣٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٦٩.

المعنى: كفاك علمهم أنّك غنيّ قادر على الخير، ولكنك لا تفعله، فهذه الأموال التي تعتمد عليها ليست لك بل لأقاربك. رجل مُضْمَرٌ: له ضرة من مال، وهي الكثير من الماشية يعتمد عليها الرجل وهي لغيره من أقاربه.

الإعراب: «بحسبك»: الباء: حرف جرّ زائد، «حسب»: اسم مجرور لفظاً بالكسرة، مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ مرفوع، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «في القوم»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المسبوك من (أن يعلموا). «أن»: حرف مصدرّي ونصب. «يعلموا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون من آخره لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محلّ رفع خبر. «بأنك»: الباء: حرف جرّ، «أن»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محلّ جرّ بالباء، والجار والمجرور متعلّقان بـ «يعلموا». «فيهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ «غنيّ». «غنيّ»: خبر أول لـ «أن» مرفوع بالضمّة. «مضمر»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة، وسكّن لضرورة الشعر. وجملة «بحسبك أن يعلموا...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعلموا»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بحسبك أن يعلموا» حيث زاد الباء على المبتدأ الذي خبره «أن يعلموا»، والتقدير: (كافيك علمهم).

والمراد حسبك قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١). وزادوها مع خبر المبتدأ. قال الله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٢). قال أبو الحسن: الباء زائدة، وتقديره: وجزاء سيئة مثلها، دلّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٣). والأصل في زيادة الباء في المنفي مع «ليس» لأنه فضلة. والمعنى بالفضلة المفعول، وفيه مُعْظَمُ زيادة الباء.

وحُمِلت «ما» الحجازية على «ليس» إذ كان خبرها منصوبًا كخبر «ليس». قال أبو سعيد: إنما دخلت الباء في خبر «ليس»، لأنها غير متصرفة، فتَنَزَّلَتْ بذلك منزلة فعل لا يتعدى إلا بحرف جرّ، فعُدَّتْ إلى منصوبها بالحرف الذي هو الباء، وحُمِلت «ما» على «ليس» في ذلك. وذهب قومٌ إلى أنّ أصل دخول الباء إنما هو مع «ما» لضرب من التقابل. وذلك أنّ القائل يقول: «إنّ زيدًا قائمٌ»، فيقول النافي لذلك الخبر: «ما زيدٌ قائمًا»، فيدخل «ما» بإزاء «إنّ». فإذا قال: «إنّ زيدًا قائمٌ»، قال النافي: «ما زيدٌ قائمٌ». فيأتي بالباء لتأكيد النفي، كما أتى باللام لتأكيد الإيجاب، فصار الحرفان بإزاء الحرفين. ثم دخلت على خبر «ليس» لأنهما يقعان لنفي ما في الحال، والكوفيون يقولون: إنّما دخلت الباء للتمييز بين المذهبتين، يريدون أنّ الذي يرتفع بعد «ما» إنّما ارتفأه على المبتدأ والخبر، والباء لا تقع في خبر المبتدأ، فلا يقال: «ما زيدٌ قائمٌ»، وأنت تريد «قائمٌ»، كما لا تقول: «زيدٌ قائمٌ». وإنّما يستعمل الباء من ينصب الخبر. وهو فاسدٌ، لأنّ الإعراب يفصل بينهما.

وقوله: «لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول: «زيدٌ قائمٌ»، يريد أنّ ما بعد «ما» التَّمِيمِيَّةُ مبتدأ وخبرٌ، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ. وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين. وليس بسديد، وذلك لأنّ الباء إن كان أصل دخولها على «ليس»، و«ما» محمولة عليها لاشتراكهما في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك. وإن كانت دخلت في خبر «ما» بإزاء اللام في خبر «إنّ»، فالتميمية والحجازية في ذلك سواء. ويدلّ على ذلك مسألة الكتاب^(٤)، وهو قولهم: «ما أنت بشيءٍ إلا شيءٍ لا يُعْبَأُ به» برَفَعِ «شيءٍ» على البدل من موضع الباء لتعذّر الخفض والنصب. وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة. وقالوا: «ليس زيدٌ أبوه قائمٌ»، فأدخلوا الباء في خبر المبتدأ، إذ كان في خبر النفي؛ أما إذا كان خبر المبتدأ موجبًا، لم يصح دخول هذه الباء عليه كما ذكر. وقالوا: «ما كان زيدٌ بغلامٍ، إلا غلامًا صالحًا»، أدخلوا الباء في خبر «كَانَ» هنا حيث كان في خبر المنفي، فاعرفه.

(١) الأنفال: ٦٤.

(٢) الشورى: ٤٠.

(٢) يونس: ٢٧.

(٤) انظر: الكتاب ٣١٦/٢.

فصل

[«لات»]

قال صاحب الكتاب: «و«لا» التي يكسعونها بالتاء هي المشبهة بـ «ليس» بعينها، ولكنهم أبوا إلا أن يكون المنصوب بها حيناً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١) أي: «ليس حين حين مناص».

* * *

قال الشارح: قد تقدم القول: إن «لا» تُشبه بـ «لَيْسَ»، وتعمل عملها، كما شُبهت بها «ما» في لغة أهل الحجاز، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر، فقالوا: «لا رجل أفضل منك»، و«لا أحد خيراً منك». وربما أدخلوا في خبرها الباء تشبيهاً بـ «ما»، فقالوا: «لا رجل بأفضل منك»، و«لا أحد بخير منك»، إلا أن «ما» أقعد من «لا» في الشبهة بـ «لَيْسَ»، ولذلك كانت أعمّ تصرفاً وأكثر استعمالاً، والكثير في «لا» أن تنصب النكرة حملاً على «إن». ولما جوزوا فيها رفع الاسم، ونصب الخبر، لم يخرجوا عن حكمها في أقوى حالها، وهو نصب الاسم، ورفع الخبر، فلم يفصل بينها، وبين ما عملت فيه، ولم تعمل إلا في نكرة. فأما إذا لحقها تاء التأنيث، وقيل: «لآت»، فالقياس أن تكون المشبهة بـ «لَيْسَ»، لأنها في معنى ما تدخله تاء التأنيث. وليست كذلك الناصبة، لأنها في معنى «إن». وليست «إن» مما تدخله تاء التأنيث، ولأنه وقع بعدها المرفوع من غير تكرير، فعلم أنها بمعنى «ليس»، إذ لو لم تكن بمعنى «ليس»، لزم تكريرها.

وقوله: «يكسعونها»، أي: يُتبعونها في آخر الكلمة، يقال: كَسَعَهُ، أي: ضربه من خلف، وهذه استعارة لزيادة التاء آخرًا، ولا تعمل هذه إلا في الأحيان خاصة سواء نُصِبَتْ، أو رفعت. والعلة في ذلك أنها في المَرْتَبَةِ الثالثة، فـ «لَيْسَ» أقوى، لأنها الأصل، ثم «ما»، ثم «لات». فأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِدُ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١)، فإنه قد قرئ: ﴿وَلَا تَجِدُ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بالرفع. والنصب أكثر، فالنصب على أنه الخبر، والاسم محذوف، والتقدير: «لات حين حين مناص». ولا يقدر الاسم المحذوف إلا نكرة، لأن «لا» إذا كانت رافعة لا تعمل إلا في نكرة كما إذا كانت ناصبة، وقد تقدم الكلام على ذلك في المرفوعات، فاعرفه.

ذكر المجرورات

فصل

قال صاحب الكتاب: «لا يكون الاسم مجروراً إلا بالإضافة، وهي المقتضية للجزء، كما أنّ الفاعلية والمفعولية هما المقتضيتان للرفع والنصب، والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثم، وهو حرفُ الجزر، أو معناه في نحو قولك: «مررتُ بزَيْدٍ»، و«زَيْدٌ في الدارِ»، و«غلامٌ زَيْدٍ»، و«خاتَمٌ فَضَّةٌ».

قال الشارح: لَمَّا فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات، أخذ في الكلام على المجرورات: والجزر من عبارات البصريين، والخَفْضُ من عبارات الكوفيين. فالجزرُ إنّما يكون بالإضافة، وليست الإضافة هي العاملة للجزر، وإنّما هي المقتضية له. والمعنى بالمقتضي هاهنا أنّ القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب، لتقع المخالفةُ بينه وبين إعرابِ الفاعل والمفعول، فيتميّزُ عنهما، إذ الإعرابُ إنّما وُضِعَ للفرق بين المعاني. والعامل هو حرفُ الجزر، أو تقديره، فحرفُ الجزرِ نحو «مِنْ» و«إِلَى»، و«عَنْ»، و«عَلَى»، ونحوها من حروف الإضافة، وستذكرُ في موضعها مفصّلةً. وإنّما قيل لها: حروفُ الإضافة، لأنّها تُضيف معنى الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها. ومعنى إضافتها معنى الفعل إيصاله إلى الاسم. فالإضافةُ معنى، وحروفُ الجزرِ لفظٌ، وهي الأداةُ المُحصّلةُ له، كما كانت الفاعليةُ والمفعوليةُ معيّنين يستدعيان الرفعَ والنصبَ في الفاعل والمفعول، والفعل أداةٌ مُحصّلةٌ لهما، فالمقتضي غيرُ العامل.

والمراد من قوله: «فالعامل حرفُ الجزر، أو معناه» أنّ الجزرَ يكون بحرفِ الجزر، أو تقديره. فحرفُ الجزرِ، نحو: «مررتُ بزَيْدٍ»، و«زَيْدٌ في الدارِ». فالعامل في «زَيْدٍ» هو الباءُ، والعامل في الدارِ «في»؛ وأما المقدّرُ فنحو: «غلامٌ زَيْدٍ»، و«خاتَمٌ فَضَّةٌ»، فالعامل هنا حرفُ الجزرِ المقدّرُ، والتأثيرُ له. وتقديره: غلامٌ لزَيْدٍ، وخاتَمٌ من فَضَّةٍ، لا ينفك كلُّ إضافةٍ حقيقيّةٍ من تقديرٍ أحدِ هذين الحرفين. ولولا تقديرُ وجودِ الحرفِ المذكور؛ لَمَّا ساغ الجزرُ. ألا ترى أنّ كلَّ واحد من المضاف والمضاف إليه اسمٌ ليس له أن يعمل في الآخر، لأنّه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنّما الخفضُ في المضاف إليه بالحرفِ المقدّر الذي هو اللامُ، أو «مِنْ». وحسنُ حذفه لنيابةِ المضاف إليه عنه؛

وَصَيَّرُوهُ عَوْضًا عَنْهُ فِي اللفظ، وليس بمنزلته في العمل، ونظير ذلك وأو «رُب» من قوله [من الرجز]:

وَيَلْدَةَ لَيْسَ لَهَا أُنَيْسٌ^(١)

ونحو قوله [من الرجز]:

وَيَلْدِ عَامِيَةَ أَعْمَاؤُهُ -٣٤١-

ونحو قوله [من الرجز]:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ -٣٤٢-

وتقديره: ورُب كذا. فالخَفُضُ في الحقيقة ليس بالواو، بل بتقدير «رُب»، لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يختص، وإنما يدخل على كل واحد من الاسم والفعل. والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه. ومما يدل أن الواو للعطف، والجر «رُب» المرادة أنه قد أنيب عنها غير الواو من حروف العطف، نحو قوله [من الوافر]:

٣٤٣- فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ

(١) تقدم بالرقم ٣٠٠.

٣٤١ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٣؛ ولسان العرب ٩٨/١٥ (عمى)؛ ومقاييس اللغة ٤/١٣٤؛ وتاج العروس ٤٨٧/٩ (نفذ)؛ وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٣/٢٤٧؛ والمخصص ١٠/١١٧. اللغة: الأعماء: المجاهل. وأعماء عامية: على المبالغة.

الإعراب: «وبلد»: الواو؛ واو رب، «بلد»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «عامية»: صفة على اللفظ لـ «بلد» مجرورة بالكسرة. «أعماءه»: فاعل «عامية» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. والشاهد فيه قوله: «وبلد» حيث جاء بواو رب على أنه في الحقيقة لا يخفض، بل «رب» المقدره هي التي تخفض.

٣٤٢ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٠٤؛ والأشبهاء والنظائر ٣٥/٢؛ والأغاني ١٠/١٥٨؛ وجمهرة اللغة ص٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٥؛ والخصائص ٢/٢٢٨؛ والدرر ٤/١٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢٣؛ وشرح شواهد المعني ٢/٧٦٤، ٧٨٢؛ والمقاصد النحوية ١/٣٨.

اللغة: القاتم: المغتبر. الخاوي: الخالي. المخترق: مهب الريح. الأعماق: أطراف المفاوز. المعنى: يقول إنه اجتاز مفاوز خالية ومضلة. يريد أن يقول إنه شجاع. الإعراب: «وقاتم»: الواو؛ واو «رُب»، حرف جر شبهه بالزائد، و«قاتم»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وهو مضاف. «الأعماق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «خاوي»: نعت «قاتم» مجرور بالكسرة المقدره على الباء للثقل، وهو مضاف. «المخترق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وخير المبتدأ جملة فعلية في بيت لاحق. والشاهد فيه قوله: «وقاتم»، والتقدير: ورب قاتم.

٣٤٣ - التخريج: البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٦٨؛ وشرح شواهد الإيضاح =

وقول الآخر [من الرجز]:

٣٤٤-

بَلْ جَوْزٍ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ

فكما أن الفاء و«بَلْ»، وإن كانتا بدلاً من «رُبِّ»، حرفاً عاطفياً لا محالة؛ فكذلك الواو نائبة في اللفظ عن «رُبِّ»، وإن لم يكن لها أثر في العمل، فكذلك العامل في المضاف إليه حرف الجر المراد، لا معناه. وقوله: «أو معناه» تسامح، لأن المعاني لا تعمل جرّاً فاعرفه.

فصل

[الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية]

قال صاحب الكتاب: «إضافة الاسم إلى الاسم على ضربين: معنوية ولفظية،

= ص ٣٨٥؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٣؛ وللهذلي في الجنى الداني ص ٧٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٦١؛ وشرح الأشموني ٢/٢٩٩.

اللغة: الحور: جمع حوراء وهي التي اشتد بياض عينيها وسوادهما. العين: جمع عيناء وهي الواسعة العينين. المروط: جمع مرط، وهو الثوب يُؤتزر به. والرباط: جمع الربطة، وهي ضرب من الثياب.

المعنى: لقد قضيت وقتاً حلواً ألهو فيه بصحبة جميلات العيون، والنوامع في ثيابهن.

الإعراب: «فحور»: الفاء بحسب ما قبلها، حور: اسم مجرور لفظاً بـ «رُبِّ» المحذوفة مرفوع

محللاً على أنه مبتدأ. «قد»: حرف تحقيق. «لهوت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير

متصل في محل رفع فاعل. «بهن»: جار ومجرور متعلقان بـ «لهوت». «عين»: صفة لـ «حور»

مجرورة مثلها. «نوامع»: نعت «حور» مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

«في المروط»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «حور»، وكذلك إعراب «في الرباط».

وجلمة «قد لهوت»: في محل جر صفة لـ (حور).

والشاهد فيه قوله: «فحور»: حيث جرّ «حور» بـ «رُبِّ» المحذوفة بعد الفاء.

٣٤٤ - التخرّيج: الرجز لسور الذئب في لسان العرب ٣٩/٩ (حجف)، ٧٠/١١ (بلل)؛ وليعض الطائين

في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٦؛ وجمهرة اللغة ص ١١٣٥؛ والخصائص ١/٣٠٤، ٢/٩٨؛

ورصف المباني ص ١٥٦، ١٦٢، ٢١٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٥٩، ٢/٥٦٣، ٦٣٧؛ وشرح

شافية ابن الحاجب ٢/٢٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٩٨؛ والمحتسب ٢/٩٢.

اللغة: جوزها: وسطها. التيهاء: الصحراء الخالية ممّا يهتدى به. الحجفة: الترس أو بقية ماء

الحوض في جوانبه.

المعنى: شبّه شيئاً، ثم استدرك فشبهه بوسط صحراء لا يهتدى سالكها تشبه ظهر الترس متشابه

الأجزاء.

الإعراب: «بل»: بحسب ما قبلها. «جوز»: اسم مجرور لفظاً برب المحذوفة مرفوع محللاً على أنه مبتدأ.

«تياهاء»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «كظهر»: جار ومجرور

متعلقان بصفة محذوفة لـ «تياهاء». «الحجفت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية.

والشاهد فيه قوله: «بل جوز تيهاء» حيث جرّ (جوز) بـ «رُبِّ» محذوفة دون أن يأتي بالواو عوضاً

عنها؛ وقوله: «الحجفت» حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء كلغة أهل طي.

فالمعنوية ما أفادَ تعريفًا، كقولك: «دارُ عمرو»، أو تخصيصًا، كقولك: «غلام رجل». ولا تخلو في الأمر العام من أن تكون بمعنى اللام، كقولك: «مالُ زيد»، و«أرضه»، و«أبوه»، و«ابنه»، و«سيده»، و«عبدُه»، أو بمعنى «من»، كقولك: «خاتمُ فضةٍ»، و«سوارُ ذهبٍ»، و«بابُ ساجٍ».

قال الشارح: اعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فضل، وجعل الثاني من تمام الأول يتنزل منه منزلة التنوين. وهذه الإضافة على ضربين: إضافة لفظ ومعنى، وإضافة لفظ فقط. فالإضافة اللفظية ستذكر بعد، وأما الإضافة المعنوية؛ فإن تجمع في الاسم مع الإضافة اللفظية إضافة معنوية. وذلك بأن يكون ثم حرف إضافة مقدّر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده. وهذه الإضافة هي التي تُفيد التعريف والتخصيص، وتسمى المَحْضَة، أي: الخالصة بكون المعنى فيها موافقًا للفظ. وإذا أضيفته إلى معرفة، تعرّف، وذلك نحو قولك: «غلامُ زيدٍ»، ف«غلامٌ» نكرة، ولما أضيفته إلى «زيد» اكتسب منه تعريفًا، وصار معرفةً بالإضافة. وإذا أضيفته إلى نكرة، اكتسب تخصيصًا، وخرج بالإضافة عن إطلاقه، لأن «غلامًا» يكون أعَمَّ من «غلام رجل»، ألا ترى أن كلَّ غلام رجل غلامٌ، وليس كلُّ غلامٍ غلامٌ رجل؟

وهذه الإضافة المعنوية تكون على معنى أحدِ حرفين من حروف الجرّ، وهما اللام، و«من». فإذا كانت الإضافة بمعنى اللام، كان معناها المِلْكُ والاختصاص، وذلك قولك: «مالُ زيدٍ»، و«أرضه». أي: مالٌ له، وأرضٌ له، أي: يملكها، و«أبوه»، و«ابنه»، و«سيده» والمراد: أبٌ له، وابنٌ له، وسيّدٌ له، أي: كلُّ واحدٍ مستحقٌّ مختصٌ بذلك، والغالبُ الاختصاص، لأن كلَّ مِلْكٍ اختصاصٌ، وإذا كانت الإضافة بمعنى «من»، كان معناها بيانُ النوع، نحو قولك: «هذا ثوبٌ خزٌّ، وخاتمٌ حديدٍ، وسوارٌ ذهبٍ»، أي: ثوبٌ من خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ، وسوارٌ من ذهبٍ، لأن الخاتم قد يكون من الحديد وغيره، والثوب يكون من الخزِّ وغيره، والسوار يكون من الذهب وغيره، فبين نوعه بقوله: «من خزٍّ»، و«من حديدٍ»، و«من ذهبٍ».

والذي يُفصل به بين هذا الضرب والذي قبله، أن المضاف إليه هاهنا كالجنس للمضاف، يصدق عليه اسمه. ألا ترى أن الباب من الساج ساجٌ، والثوب من الخزِّ خزٌّ، كما أن الإنسان من الحيوان حيوانٌ، وليس غلامٌ زيدٌ بزيدٍ؟ فعلى هذا، إذا قلت: «عينُ زيدٍ»، و«يدُ عمرو»؛ كان مقدّرًا باللام، والمعنى: عينٌ له، ويدٌ له؛ لأنه وإن كان الأول بعضًا للثاني؛ فإنه لا يقع عليه اسمُ الثاني. فعينُ زيدٍ ليست زيدًا، ويدُ عمرو ليست عمرًا، فاغربِ الفرقَ بينهما.

وقوله: «في الأمر العام»، يريد أن الغالب في الإضافة الحقيقية ما قدّمناه. وربما

جاء منه شيء على غير هذين الوجهين. قالوا: «فَلَا نُبْتُ الْعَدْرَ» بفتح الغين، والبدال، أي: ثابت القدم في الحرب والكلام. يقال ذلك للرجل إذا كان لسانه يثبت في موضع الزلزل والخصومة. قال ابن السكيت: يقال: «ما أثبتت عدرة!» يعني الفرس، أي: ما أثبتته في الغدر! وهي الحجارة واللخاقيق، أي: خروق الأرض وشقوقها. وعندني أن إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيًا من ذلك، ليس مقدراً بحرف جر، مع أن إضافته مخضة.

قال صاحب الكتاب: «واللفظية أن تُضاف الصفة إلى مفعولها، كقولك: «هو ضارب زيد»، و«راكب فرس»، بمعنى «ضارب زيدًا»، و«راكب فرسًا»؛ أو إلى فاعلها، كقولك: «زيد حسن الوجه، ومعمور الدار»، و«هند جانلة الوشاح»، بمعنى: «حسن وجهه»، و«معمورة داره»، و«جانل وشاحها». ولا تُفيد إلا تخفيفًا في اللفظ والمعنى، كما هو قبل الإضافة. ولاستواء الحالين وُصف النكرة بهذه الصفة مضافة، كما وُصف بها مفعولة في قولك: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه، و«برجلٍ ضاربٍ أخيه»».

قال الشارح: الإضافة اللفظية أن تضيف اسمًا إلى اسم لفظًا، والمعنى على غير ذلك. ويقال لها: غيرُ مخضة، إنما يُحصل ثم اتصال وإسنادٌ من جهة اللفظ لا غير، وذلك ضربان:

أحدهما: اسمُ الفاعل إذا أضفته، وأنت تريد التنوين، وذلك قولك: «هذا ضاربُ زيدٍ غدًا» إذا أردت الاستقبال، وكذلك الحال. وأصله التنوين، والنصب لما بعده، نحو: «هذا ضاربُ زيدًا»، وجائزٌ أن يكون في الحال وأن توقعه فيما يُستقبل. ولك أن تحذف التنوين لضربٍ من التخفيف، وتخفيض ما بعده، وأنت تريد معنى التنوين، كأنك تشبّهه بالإضافة المحضة بحكم أنه اسم. والنصب به إنما هو عارضٌ لشبه الفعل، فالاسم الأول نكرة، وإن كان مضافًا إلى معرفة، لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين، ولذلك تقول: «هذا رجلٌ ضاربٌ زيدٍ غدًا»، كما تقول: «هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا غدًا»، لأن التنوين المقدرٌ حكمًا كالموجود لفظًا، ولولا تقدير الانفصال؛ لَمَا جرى وصفًا على النكرة. قال الله تعالى: «هَذَا عَارِضٌ مُّطَرًا»^(١)، والمعنى: ممطرٌ لنا، من قيل أنه وصف به «عارضًا»، وهو نكرة، والنكرة لا تُنعت بالمعرفة، ومثله قول الشاعر [من الكامل]:

٣٤٥- سَبَلُ الْهُمُومِ بِكُلِّ مُغْطِي رَأْسِهِ نَجَاحُ مُخَالِطِ صُهْبَةِ مُتَعَمِّيسِ

(١) الأحقاف: ٢٤.

٣٤٥ - التخريج: البيت للمرار بن سعيد العسبي في شرح أبيات سيبويه ١٠٢/١؛ وشرح شواهد الإيضاح =

والتقدير: مُعْطٍ رَأْسَهُ، لَأَنَّ «كُلًّا» لا يقع بعدها الواحدُ إِلَّا نكرةً، لَأَنَّهَا تقع على واحدٍ في معنى الجمع.

وقوله: «أن تُضَافَ الصِّفَةُ إِلَى مَفْعُولِهَا»، يريد بالصِّفَةِ اسمَ الفاعلِ، نحو: «ضاربٍ»، و«قاتِلٍ»، وشِبْهِهِمَا، فَإِنَّهُ لا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَفْعُولِهِ، لِأَنَّهُ غَيْرُهُ، وَلِذَلِكَ لا يُضَافُ إِلَى الفاعلِ، لِأَنَّهُ هو في المعنى، والشَّيْءُ لا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ، فلا يُقال: «هذا ضاربٌ زيدٌ عمرًا» على معنى «يُضْرَبُ عمرًا»، لِأَنَّ الضَّارِبَ هو زيدٌ.

الثاني الصِّفَةُ الجارية إعرابُها على ما قبلها، وهي في المعنى لما أُضِيفَتْ إليه، وذلك نحو: «مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ، ومعمورِ الدارِ، وامرأةٍ جائلةٍ الوِشاحِ»، فالتقدير في هذه الأشياء كُلُّهَا الانفصالُ، لِأَنَّ الأَصْلَ: حسنِ وجهه، ومعمورة داره، وجائلٍ وشاخها. ترفع الوجهَ بقولك: «حَسَنٍ»، لِأَنَّ الحُسْنَ له في المعنى، وكذلك قولك: «مررتُ برجلٍ معمورِ الدارِ»، إذ المعنى: معمورة داره، وامرأةٍ جائلةٍ الوِشاحِ، أي: جائلٍ وشاخها، فالعِمارَةُ للدارِ، والجَوْلَانُ للوشاحِ، والوِشاحُ: الإزارُ.

فإن قلت: إذا كان الحُسْنُ للوجهِ، والوجه هو الفاعلُ، فكيف جاز إضافته إليه، وقد زعمتم أَنَّ الشَّيْءَ لا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ؟ فالجوابُ أَنَّك لم تصِفِه إِلَّا بعدَ أن نقلتَ الصِّفَةَ عنه، وجعلتها للرجلِ دون الوجهِ في اللفظِ، وصار فيه ضميرُ «الرجلِ»، فإذا قلت: «حَسَنُ الوجهِ»؛ كان الحُسْنُ شائعًا في جُمْلَتِهِ، كأنه وصفه بأنَّه حَسَنُ القامةِ بعدَ أن كان الحُسْنُ مقصورًا على الوجهِ دون سائره. فلَمَّا أُريدَ بيانُ موضعِ الحُسْنِ، أُضيفَ إليه بعدَ

= ص ١٢٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٨؛ ولسان العرب ٦/١٣٨ (عردس)؛ والمحتسب ١/ ١٨٤.

اللغة: معطي رأسه: متقاد، ذلول. الناجي: السريع. الصهبة: بياض يميل إلى الحمرة. المتعيس: الأبيض تخالطه شقرة. المعنى: تسل عن هواك وهموم غرامك بكل يعير ذلول، في لونه تخليط بين البياض والحمرة والشقرة.

الإعراب: «سَلَّ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «الهموم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بكل»: جار ومجرور متعلقان بـ «سَلَّ». «معطي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء. «رأسه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «ناج»: صفة «معطي» مجرورة بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين. «مخالط»: صفة «معطي» مجرورة بالكسرة. «صهبة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «متعيس»: صفة «معطي» مجرورة بالكسرة.

وجملة «سَلَّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «معطي رأسه ناج»: حيث جاءت النكرة «ناج» نعتاً للمعرفة «معطي». وجاز ذلك على تقدير تنكير المنعوت: «معطي رأسه».

أن صار أجنبيًا، ألا تراك تنصبه على التمييز، فتقول مررت بالرجل الحسنِ وجْهًا، والتمييزُ فضلةٌ.

وقوله: «يضاف إلى فاعله» يريد أنه فاعلٌ من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ، فإنه من جهة اللفظ فضلةٌ؛ والذي يدلُّ على ذلك قولهم: «هذه امرأةٌ حسنةٌ الوجهِ»، فتأنيثهم الصفة إذ قد جرت على مؤنِّثٍ دليلٌ على ما قلناه، لأن الفعل إنما تلحقه علامةُ التأنيث إذا أسند إلى ضمير مؤنِّثٍ، فتأنيثُ الصفة هاهنا دليلٌ على أنها مُسندةٌ إلى ضميرِ الموصوفِ المؤنِّثِ. ولو كان على أصله قبل الإضافة، لوجبَ التذكيرُ، ولم يجزِ التأنيثُ، لأنَّ «الوجهَ» مذكَّرٌ. وهذا القليل من المضاف لا يتعرَّفُ بالإضافة، لأنَّ النيةَ فيه الانفصالُ على ما بيَّنَّا. ويدلُّ على ذلك أنك تصف به النكرة، وإن أضفته إلى معرفةٍ، نحو قولك: «مررت برجل حسنِ الوجهِ». فلولا تقديرُ الانفصالِ، وإرادةُ التثنيةِ، لَمَا جاز أن تصف به النكرة. وهذا معنى قوله: «ولاستواءِ الحالينِ وُصفِ النكرة بهذه الصفة مضافةً كما وُصفتُ بها مفصولةً»، يعني أن حاليها قبل الإضافة وبعدها، في التنكير وعدم التعريف سواء. فلذلك تقع صفةٌ للنكرة مفصولةٌ ومضافةٌ، لاستوائها في كِلَا الحالينِ، فتقول: «مررت برجلِ حسنِ الوجهِ»، كما تقول: «مررت برجلِ حسنٍ وجهه». ويدلُّ على التنكير جوازُ دخولِ الألفِ واللامِ عليه مع إضافته، فتقول: «مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ». ولو كانت الإضافةٌ صحيحةً، لَمَا جاز أن تجتمع الإضافةُ مع الألفِ واللامِ.

فصل

[حُكْمُ الإِضَافَةِ المَعْنَوِيَّةِ]

قال صاحب الكتاب: «قضيةُ الإضافةِ المعنويةِ أن يجرد لها المضاف من التعريف، وما تقبله الكوفيتون من قولهم: «الثلاثةُ الأثوابِ» و«الخمسةُ الدراهمِ»، فبمَعْرِزٍ عند أصحابنا عن القياس واستعمالِ الفصحاءِ. قال الفَرَزْدَقُ [من الكامل]:

٣٤٦- [مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ] فَسَمَا وَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

٣٤٦ - التخریج: البيت للفَرَزْدَقِ في ديوانه ٣٠٥/١؛ والأشياء والنظار ١٢٣/٥؛ والعجنى الداني ص ٥٠٤؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧؛ وخزانة ٢١٢/١؛ والدرر ١٤٠/٣؛ وشرح التصريح ٢١/٢؛ والمقاصد النحوية ٣٢١/٣؛ والمقتضب ١٧٦/٢؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٠٣؛ والدرر ٢٠٣/٦؛ وشرح الأشموني ٨٧/١؛ ولسان العرب ٦٧/٦ (خمس)؛ وجمع الهوامع ٢١٦/١، ١٥٠/٢. شرح المفردات: مذ عقدت يده إزاره: أي تجاوز حدَّ الطفولة. الإزار: الثوب الذي يحيط بالنصف الأسفل من البدن. سما: ارتفع.

المعنى: يقول: ظهرت منه النجابة منذ حدثته ولم يكن قد بلغ الخمسة أشبار.

الإعراب: «ما»: حرف نفي. «زال»: فعل ماضٍ ناقص. «مذ»: ظرف زمان مبني في محل نصب، =

وقال ذو الرمة [من الطويل]:

٣٤٧- [وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى] ثلاث الأثافي والديار البلاغ

قال الشارح: اعلم أنك لا تضيف إلا نكرة، نحو قولك: «غلام زيد»، و«صاحب عمرو» لأن الإضافة يُتغنى بها التعريف، أو التخصيص، لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفه، إن كان معرفة، وتخصيصاً إن كان نكرة. فإذا قلت: «غلام زيد»، فالغلام كان نكرة شاملاً كل غلام، فلما أضفته إلى زيد، صار معرفة، وخصّ واحداً بعينه. فإذا قلت: «غلام رجل»، فإن المضاف إليه - وإن كان نكرة - إلا أنه حصل للمضاف بإضافته إليه نوع تخصيص، ألا ترى أنه خرج عن شياعه، ويُميّز عن أن يكون غلام امرأة؟ فعلى هذا لا يجوز إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها، فإذا أُريد إضافة المعرفة، سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير، كـ «رجل» و«فرس»، ثم تكتسي تعريفاً إضافياً غير التعريف الذي كان فيها. ولذلك لا يُجمع بين الألف واللام والإضافة، لأن ما فيه الألف

= متعلق بخبر «ما زال». «عقدت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «بدهاء»: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء ضمير في محل جرّ بالإضافة. «إزاره»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «قسما»: الفاء حرف عطف، «سماه»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديريه: «هو». «وأدرك»: الواو: حرف عطف، «أدرك»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديريه: «هو». «خمس»: مفعول به، وهو مضاف. «الأشبار»: مضاف إليه مجرور. الشاهد فيه قوله: «خمس الأشبار» حيث عرّف المعدود بـ «أل». «مذ عقدت» حيث دخلت «مذ» على الجملة الفعلية، كما هو في غالب الأحوال.

٣٤٧ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٧٤؛ والأشياء والنظائر ١٢٢/٥، ٢٨٠؛ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣١٧؛ وخزانة الأدب ٢١٣/١؛ والدرر ٢٠١/٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٨؛ ولسان العرب ٦٧/٦ (خمس)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٣٥٨/١؛ وتذكرة النحاة ص ٣٤٤؛ والمقتضب ١٧٦/٢، ١٤٤/٤؛ والمنصف ٦٤/١؛ وهمع الهوامع ١٥٠/٢.

الإعراب: وهل: الواو: بحسب ما قبلها، و«هل»: حرف استفهام. «يرجع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «التسليم»: مفعول به. «أو»: حرف عطف. «يكشف» فعل مضارع مرفوع بالضمّة. العمى: مفعول به منصوب بالفتحة. «ثلاث»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الأثافي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والديار»: الواو: حرف عطف، «الديار»: معطوف على «ثلاث» مرفوع بالضمّة. «البلاغ»: نعت «الديار» مرفوع.

وجملة «هل يرجع...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يكشف»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «ثلاث الأثافي» حيث أدخل على المعدود «أل» التعريف مكنتياً بذلك عن تعريف اسم العدد.

واللام لا يكون إلا معرفة، ولم يُمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما. فأما «الخمسة الأثواب» و«الأربعة الغلمان»، فهو شيء صار إلى جوازه الكوفيون، فأما على أصل أصحابنا، فإذا قلت: «ثلاثة دراهم»، وأردت تعريف الأول منهما؛ عرفت الثاني، لأن الأول يكون معرفة بما أضفته إليه. ألا ترى أنك تقول: «هذا غلامٌ رجل» فيكون نكرة، فإذا أردت تعريفه، قلت: «هذا غلامُ الرجل، وصاحبُ المال»؟ وكذلك «هذه ثلاثة الدراهم، وخمسة الأثواب»، فأما قول الشاعر [من الكامل]:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ فَسَمَا وَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
فَالْبَيْتَ لِلْفَرَزْدَقِ، وَبَعْدَهُ:

يُذْنِبِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَبِطِ الْعُبَارِ مُشَارِ

والشاهد فيه تعريفُ الثاني بالألف واللام، والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول. يمدحُ بذلك يزيدُ بن المهلب، أي: ما زال مُذْ كان صغيراً إلى أن مات يقود الجيوش، ويحضر الحروب. وعنى بالخوافق الرايات. ومُعْتَبِطُ الْعُبَارِ: مكانه، فكأنه لم يُقاتل فيه قبل، ولا أثار غيره غبارَه، من قولهم: «مات فلانٌ عِبْطَةً»، أي: شاباً. وقوله: «مذ عقدت يده إزاره» إشارة إلى حالِ الصُّغَر، وأوائل العَقْل، وعنى بخمسة الأشبار القَبْر، أي: ما زال أميراً مذ عَقَلَ إلى أن مات، وأما قول الآخر [من الطويل]:

وَهَلْ يَزِجُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاقِعُ

البيت لذي الرُّمة، والشاهدُ فيه تعريفُ «الأثافي» حين أراد تعريفَ ما أُضيف إليه، وهو «الثلاث». ولم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام. والأثافي للقدر أن توضع ثلاثة أحجار، ثم يوضع القدرُ عليها عند الأطباخ. والبلاقع: جمع بَلَقَعَ، وهو الخراب. وأصله الأرضُ التي لا شيء فيها. والرُّسوم: جمع رَسَم، وهو ما بقي من آثار الديار. يقول: إن الأثافي، ورُسوم الدار لا تردّ سلاماً، ولا تُنبئ عن خبرٍ إذا استُخبرت، وهو معنى قوله: «أو يكشف العمى».

فأما ما تعلق الكوفيون من إجازته، وتشبيهه بـ «الحسن الوجّه»؛ فليس بصحيح، لأن المضاف في «الحسن الوجّه» صفة، والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً. وإنما ذلك شيء رواه الكسائي، وقد روى أبو زيد، فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي، أن قوماً من العرب يقولونه غيرَ فصحاء، ولم يقولوا: «النصفُ الدرهم»، ولا «الثُلثُ الدرهم» وامتناعه من الأطراد في أجزاء الدرهم يدلُّ على ضغفه في القياس.

قال صاحب الكتاب: «وتقول في اللفظية: «مررت بزيد الحسن الوجه، وبهتد الجائلة الوشاح»، وهما الضارباً زيد». قال الله تعالى: ﴿وَالْمَقِيىِٔ الصَّلٰوةِ﴾^(١). ولا تقول: «الضاربُ زيد» لأنك لا تُفيد فيه حِقَّةً بالإضافة كما أفدتها في المثنى والمجموع، وقد أجازهُ الفَرَاءُ؛ وأما «الضاربُ الرجل»، فمُشَبَّهٌ بـ «الحسنِ الوجه».

قال الشارح: وقد جاءت الألف واللام فيما إضافته لفظيةً، قالوا: «مررت بزيد الحسنِ الوجه، وهتد الجائلةِ الوشاح»، وساغ ذلك من قِبَلِ أَنْ الإضافة لا تكسوهما تعريفًا من حيثُ كانَ التَّيَّةُ فيها الانفصال، إذ التنوينُ مرادٌ، والمضافُ إليه في نيَّةِ المرفوع، إذ كان فاعلاً في المعنى. فلما كانت الإضافة لا تكسوهما تعريفًا، ولا تخصيصًا؛ لم يمتنع دخولُ الألف واللام إذا احتيج إلى التعريف، كما لا يمتنع دخولُهما على النكرة غير المضافة.

وقالوا: «هذان الضاربا زيد، والضاربو زيد» قال الله تعالى: ﴿وَالْمَقِيىِٔ الصَّلٰوةِ﴾^(٢)، لَمَّا كانت الإضافة منفصلةً، والنيةُ ثُبوتُ النون والنصب؛ لم يتعرّف بما أُضيف إليه، وكان سِيانِ إضافته وإثبات النون، وفضله مِمَّا بعده من حيثُ التنكير. فلَمَّا لم يقع التعريفُ بالإضافة كما يقع في «غلام زيد»، وأريد تعريفه؛ أدخلوا ما يقع به التعريفُ من الألف واللام. وأفادت الإضافة ههنا ضربًا من التخفيف بحذف التنوين والنون في «هذا ضاربُ زيد غداً»، و«الضارباً زيد»، و«الضاربو زيد»؛ فأما «الضاربُ زيد» فإنه لا يجوز، لأنَّ الألف واللام إذا لِحِقَتِ اسْمُ الفاعل؛ كانت بمعنى «الَّذِي»، وكان اسمُ الفاعل في حكم الفعل من حيثُ هو صلةٌ له، فيلنزمُ إعماله فيما بعده، ولا فَرَقَ بين الماضي في ذلك وغيره، إذ كان التقديرُ، في «الضارب»: الَّذِي ضَرَبَ، فلذلك عَمِلَ عَمَلَهُ.

وإنما جازت الإضافة في قولك: «هما الضاربا زيد، والضاربو زيد» لما يحصلُ بالإضافة من التخفيف بحذف النون؛ فأما إذا قلت: «الضاربُ زيد»، فهو تغييرٌ له عن مقتضاه من الإعمال من غيرِ فائدة، لأنه لم يحصلُ بالإضافة تخفيفٌ، لأنه لم يكن فيه تنوينٌ ولا نونٌ، فيسقطُ بالإضافة.

فأما الفراءُ، فإنه أجاز ذلك نَظَرًا إلى الاسمِية، وأنَّ الإضافة لفظيةٌ لم يحصل بها تعريفٌ، فيكونُ مانعًا من الإضافة. والقياسُ ما ذكرناه.

فأما قولهم: «الضاربُ الرجل»، فإنما ساغت إضافته، وإن لم تستفيد بالإضافة تعريفًا ولا حِقَّةً؛ أما التعريف، فلأنَّ إضافته لفظيةٌ لا تكسب المضافَ تعريفًا؛ وأما

الخفة، فلم يكن فيه تنوين، ولا نون، فيسقطا بالإضافة. ففضية الدليل أن لا تصح إضافته، كما لا تقول: «الضاربُ زيد». وذلك من قِبَلِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى «الْحَسَنِ الْوَجْهِ»، ومشبّه به من جهة أَنَّ «الضارب» صفةٌ، كما أَنَّ «الحسن» صفةٌ، وما بعده يكون مجرورًا أو منصوبًا، فتقول: «هذا ضاربٌ زيدًا، وضاربٌ زيد»، كما تقول: «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهًا، وحسنٍ الوجه». فلَمَّا أَشْبَهَهُ، جاز إدخال الألف واللام عليه مع أَنَّهُ مضافٌ، إذا أريد تعريفه، كما كان كذلك في «الحسن الوجه»، وإن لم يكن مثله من كل وجه. ألا ترى أَنَّ المضاف إليه في «الضارب زيد» مفعولٌ منصوبٌ في المعنى، والمضاف إليه في «الحسن الوجه» فاعلٌ مرفوعٌ؟

* * *

[الإضافة إلى الضمير]

قال صاحب الكتاب: «وإذا كان المضافُ إليه ضميرًا متصلًا، جاء ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما عديمٌ واحدًا منهما شَرَعًا في صِحَّةِ الإضافة، لأنَّهم لَمَّا رَفَضُوا فيما يُوْجَدُ فيه التَّنوينُ أو النونُ، أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل، جعلوا ما لا يوجد فيه له تَبَعًا، فقالوا: «الضاربُك»، و«الضاربَاتُك»، و«الضارِبِي»، و«الضارِبَانِي»، كما قالوا: «ضاربُك»، و«الضارِبَاك»، و«الضارِبوك»، و«الضارِبِي»، و«الضارِبِي». قال عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَسَّانٍ [من الخفيف]:

٣٤٨- أَيُّهَا الشَّاتِمِي لِتُحْسَبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيمٌ

٣٤٨ - التخریج: البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥١؛ وخزانة الأدب ١١/١٥٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٤٥.

اللغة: تهيم: تسير على غير هدى، تنوه.

الإعراب: «أَيُّهَا»: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، و«ها»: حرف تنبيه لا محل له من الإعراب. «الشاتمي»: صفة مرفوعة بالضمّة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لتحسب»: اللام: حرف تعليل وجر، و«تحسب»: فعل مضارع للمجهول منصوب به «أن» المضمرة بعد لام التعليل، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «الشاتمي». «مثلي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «إنما»: كافة ومكفوفة. «أنت»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «في الضلال»: جارٌ ومجرور متعلقان بالفعل «تهيم». «تهيم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

وجملة النداء «أَيُّهَا الشاتمي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تهيم»: في محل رفع خبر

المبتدأ «أنت». وجملة «أنت في الضلال تهيم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وقوله [من الطويل]:

٣٤٩- هُمُ الْأَمْرُونَ الْخَيْرَ وَالْفَاعِلُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُخَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظِمًا
مِمَّا لَا يَعْمَلُ عَلَيْهِ.

قال الشارح: قد فُرق بين إضافة اسم الفاعل إلى الظاهر وبين إضافته إلى المضمَر، بإضافته إلى المضمَر تقع كالضرورة. وذلك أنَّ ما فيه تنوين، أو نونٌ يلزم إضافته، لأنَّه لا سبيل إلى النصب؛ لأنَّ النصب يكون بثبوت التنوين، أو النون، نحو قولك: «ضاربٌ زيدًا»، و«ضاربان زيدًا»، ومع المضمَر لا يثبت التنوين ولا النون، لأنَّ بينهما معاقبة، فلا يجتمع التنوين، أو النون مع المضمَر، فلمَّا لم يجتمعا معه؛ أُضيف اسمُ الفاعل إلى المضمَر، ثمَّ حُمِل ما لم يكن فيه تنوينٌ أو نونٌ في الإضافة على ما هما فيه، ليكون الباب على منهاج واحد، ولا يختلف.

وقوله: «جاء ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما عديمٌ واحدًا منهما شَرَعًا في صحَّة الإضافة»، أي: صار ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما ليس فيه واحدٌ منهما، يعني التنوين والنون.

وقوله: «شَرَعًا»، أي: سواء. يقال: «القومُ في هذا الأمرِ شَرَعٌ سواءً»، يُحرِّك، ويُسكِّن، ويستوي في الواحدِ والثنيةِ والجمعِ، والمذكرُ والمؤنثُ. والمراد أنه يتساوى ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، وما ليس فيه واحدٌ منهما في صحَّة الإضافة، وذلك نحو:

= والشاهد فيه قوله: «الشامي» حيث أضاف ما فيه الألف واللام إلى الضمير المتصل.

٣٤٩ - التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣٩١؛ وخزانة الأدب ٤/٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠؛ والدرر ٦/٢٣٥؛ والكتاب ١/١٨٨؛ ولسان العرب ٨/٢٣٦ (طلع)، ١٣/١٣٥ (حين)، ١٥/٤٨٠ (ها)؛ ومجالس ثعلب ١/١٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٧.

اللغة: المعظم: الأمر الذي يعظم دفعه.

المعنى: أنهم يأمرُونَ بالخير ويفعلونه، حينما يكون الناس بحاجة ماسة لهم، واقعين في الكرب لا يقدرُونَ على دفعه.

الإعراب: «هم»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «الأمرون»: خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «الخير»: مفعول به منصوب. «والفاعِلون»: الواو: حرف عطف، «والفاعِلون»: معطوف على «الأمرون» مرفوع مثله، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل «الفاعِلون». «إذا»: ظرف متضمن معنى الشرط متعلِّق بجوابه. «ما»: زائدة. «خشوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمِّ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: لتفريق. «من محدث»: جار ومجرور متعلِّقان بالفعل «خشوا». «الأمر»: مضاف إليه مجرور، «معظمًا»: مفعول به منصوب. وجملة «هم الأمرون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «خشوا»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. والشاهد فيه قوله: «الفاعِلون» حيث جمع النون والضمير ضرورةً. والقياس: الفاعِلون وزعم سيبويه أن البيت مصنوع.

«الضارِبُك»، و«الضارِبَاتُك»، أَصَفَتِ «الضارِبَ»، و«الضارِبَاتِ» إلى ضمير المخاطب، وليس فيهما تنوينٌ ولا نونٌ. وكذلك تقول: «الضارِبِي»، و«الضارِبَاتِي»، فتضيفهما إلى ضمير النفس كما أَصَفَتِ ما فيه تنوينٌ أو نونٌ، نحو قولك: «ضارِبُك»، و«الضارِبَاك»، و«الضارِبُوك»، و«الضارِبِيَّ». فحُذِفَ من «ضارِبُك» التنوينُ، لأنَّه قبل الإضافة «ضارِبٌ» منوَّنٌ، و«الضارِبَاك» تثنِيَّةٌ، و«الضارِبُوك» جمعٌ، وقد حُذِفَ منهما النونُ للإضافة. و«الضارِبِيَّ» تثنِيَّةٌ، وأصله «ضارِبَيْنِ» حُذِفَتْ نونه للإضافة، ثم اذغمت ياء التثنية في ياء النفس. ولو كان مرفوعًا، لقليل: «ضارِبَايَ» بالألف.

و«الضارِبِيَّ»: جمعٌ. وأصله: الضارِبون، فلما أُضِيفَ إلى ياء النفس حُذِفَتِ النونُ للإضافة، فاجتمعت الواوُ والياءُ، وسبق الأوَلُ منهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، واذغمت الياءُ المنقلبةُ في ياء الإضافة على حدِّ «طَوَيْتُهُ طَيًّا»، و«شَوَيْتُهُ شِيًّا». وكذلك تقول في الجرِّ والنصبِ، نحو: «مررت بالضارِبِيَّ»، و«رأيت الضارِبِيَّ»، وأصله «الضارِبَيْنِ» سقطت النونُ للإضافة، واذغمت الياءُ في الياءُ.

فحاصلُ كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضميرٌ إلا مجرورٌ، ولا أعرفُ هذا المذهب. وقيل: إنه رأيٌ لسيبويه، وقد حكاه الرُّمَانِيُّ في «شرح الأصول»، والمشهورُ من مذهبه ما حكاه السِّيرافيُّ في الشرح أن سيبويه يعتبر المضمَرُ بالمظهر في هذا الباب، فيقول: الكافُ في «ضارِبُوك» في موضع مجرور، لا غيرٌ. لأنك تقول: «ضارِبو زيدٍ» بالخفض، لا غيرٌ، والكافُ في «الضارِبَاك»، و«الضارِبُوك» يجوز أن تكون في موضع جرٍّ، وهو الاختيارُ، وأن تكون في موضع نصب، لأنك قد تقول: «الضارِبو زيدًا» على مَنْ قال: «الحافظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ»^(١) بالنصب، وهو الاختيارُ. وإذا قلت: «الضارِبُك» كانت في موضع نصب لا غيرٌ، لأنك لو وضعت مكانه ظاهرًا، لم يكن إلا نصبًا، نحو: «الضارِبُ زيدًا».

وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ، فيما حكاه أبو عثمان الزِّيَادِي، يجعل المضمَرُ، إذا اتَّصل باسم الفاعل، في موضع نصب على كلِّ حال، ويقول: إنَّ اتِّصَالَ الكِنَايَةِ قد عاقبتِ النونُ والتنوينُ، فلا تقول: «ضارِبُك» بالتنوين، ولا «هما ضارِبَانك»، ولا «هم ضارِبُونك»، كما تقول: «هو ضارِبٌ زيدًا»، و«هما ضارِبَان زيدًا»، و«هم ضارِبُون زيدًا». فلما امتنع التنوينُ، والنونُ لاتِّصَالَ الكِنَايَةِ، صار بمنزلة ما لا ينصرف. وهو يعمل من غيرِ تنوين، نحو قولك للنساء: «هِنَّ ضَارِبَاتُ زيدًا». والجامعُ بينهما أنَّ التنوين من

(١) من قول قيس بن الخطيم أو غيره [من المنسرح]:

الحافظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمْ مِنْ ورائِنَا نِطْفٌ

وانظر تخريج هذا البيت في كتابنا «المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية» ٤٨/٥.

«ضوراب» حُذِفَ لِمُنْعِ الصَّرفِ، لا لِلإِضافةِ، وحُذِفَ من «ضارِبُك» لِاتِّصالِ الكِنايةِ، لا لِلإِضافةِ. فهذان المذهبان.

فأمَّا ما ذكره صاحبُ الكتابِ، فمذهبُ ثالثٍ لا أعرفُهُ، وإنَّما لزم حذْفُ التنوينِ والنونِ مع علامةِ المضمَرِ المتَّصِلِ، لأنَّ علامةَ المضمَرِ غيرُ منفصلةٍ من الاسمِ الذي اتَّصلتْ به، ولا يُتكلَّمُ بها وحدها، وهي زائدةٌ، ومحلُّها آخِرُ الكلمةِ، كما أنَّ النونَ والتنوينَ كذلك. فلمَّا كان بينهما هذه المُقارَبَةُ، تعاقبا، فلم يُجمَع بينهما لذلك.

فأمَّا البيت الذي أنشده وهو [من الخفيف]:

أَيُّهَا الشَّاتِمِي... إلخ

البيت لعبد الرَّحْمَنِ بنِ حَسَّانٍ، أنشده شاهداً على ما ادَّعاه، وزعم أنَّ الياءَ في موضعِ جرٍّ، والصوابُ أنَّها في موضعِ نصبٍ، وذلك على رأي سيبويه، وأبي الحسنِ جميعاً، فأمَّا قوله [من الطويل]:

هُمُ الأَمِرونَ الحَخيرَ والفَاعِلونَه إذا ما حَشَوْنَا من مُحدِّثِ الأمرِ مُعْظِماً

فإنَّه أنشده سيبويه، وزعم أنَّه مصنوعٌ^(١)، وموضعُ الشاهدِ الجَمْعُ بينِ النونِ والضميرِ في قوله: «الفاعِلونَه». وحكَمُ المضمَرِ أنَّ يُعاقِبِ النونَ والتنوينَ، لأنَّه بمنزلةِهما في الاتِّصالِ والضَّعْفِ، ومثله قول الآخر [من الطويل]:

٣٥٠- ولم يَرْتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعاً وأيدي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهُ

(١) الكتاب ١/١٨٨.

٣٥٠- التخریج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/٢٦٦، ٢٧١؛ والكتاب ١/١٨٨؛ والمقرب ١/١٢٥.

اللغة: يرتفق: يتكئ على مرفقه، وهي هنا كناية عن الانشغال. محتضرونه: حاضروه وشاهدوه.

المعتفون: جمع المعتفي وهو طالب الإحسان. رواهقه: من يغشونه ويأتون إليه.

الإعراب: «ولم»: الواو: بحسب ما قبلها، لم: حرف جزم وقلب ونفي. «يرتفق»: فعل مضارع

مجزوم، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. «والناس»: الواو: واو الحال، الناس: مبتدأ مرفوع

بالضمة. «محتضرونه»: خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، والهاء: ضمير متصل في

محل نصب مفعول به لاسم الفاعل. «جميعاً»: حال منصوبة بالفتحة. «وأيدي»: الواو: حالية،

أيدي: مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الياء، وهو مضاف. «المعتفين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه

جمع مذكر سالم. «رواهقه»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في

محل جرٍّ بالإضافة.

جملة «لم يرتفق»: بحسب ما قبلها. وجملة «الناس محتضرون»: في محل نصب حال، وكذلك

جملة «أيدي المعتفين رواهقه».

أنشده سيبويه^(١)، والشاهد فيه أيضًا الجمعُ بين النون والمضمير. والوجه: الفاعلوه، ومحتضروه. يصفه بالبذل والعطاء. يقول عَشِيه المعترفون - وهم السائلون - واحتضره الناسُ للعطاء، وجلس لهم جُلوس مبتذلٍ غير متودع.

فسيبويه يجعل الهاءَ في «الفاعلونه»، و«محتضرونه» كنايةً، ويزعمُ أن ذلك من ضرورة الشعر. وكان أبو العباس الميردُ يذهبُ إلى أنها هاءُ السُّكْت، وكان حقها أن تسقُط في الوصل، فاضطرَّ الشاعر، فأجراها في الوصل مُجراها في الوقف، وحرَّكها؛ لأنها لما ثبتت في الوصل، أشبهت هاءَ الإضمار، نحو: «غلامه». وكلاهما ضعيفٌ، والأوَّلُ أمثلُ، لأنَّ فيه ضرورةً واحدةً. وفي هذا ضرورتان، فأعرفه.

فصل

[إضافة الأسماء المبهمة]

قال صاحب الكتاب: «وكلُّ اسم معرفة يتعرَّف به ما أُضيف إليه إضافةً معنويةً، إلا أسماء توغلت في إبهامها، فهي نكراتٌ، وإن أُضيفت إلى المعارف. وهي نحو: «غَيْرٍ»، و«مِثْلٍ»، و«شِبهِ». ولذلك وُصفتُ بها النكراتُ، فقيل: «مررتُ برجلٍ غيرِك، ومثلك، وشبهك». ودخل عليها «رُبَّ». قال [من الكامل]:

٣٥١- يا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَيْرِيَّةٍ [بِيضَاءٍ قَدْ مَنَعْتُهَا بِطَلَقِ]

= والشاهد فيه قوله: «محتضرونه» حيث جمع بين النون والهاء، والوجه: «محتضروه»، وقيل إن هذا البيت وسابقه مصنوعان.

(١) الكتاب ١/١٨٨.

٣٥١ - التخريج: البيت لأبي محجن الثقفي في شرح أبيات سيبويه ١/٥٤٠؛ والكتاب ١/٤٢٧، ٢/٢٨٦؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٧؛ ووصف المياني ص ١٩٠؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٥٧؛ والمقتضب ٤/٢٨٩.

الإعراب: «يا»: حرف للتنبيه. «رُبَّ»: حرف جر شبهه بالزائد. «مثلك»: «مثل»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «في النساء»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. لـ «مثلك» «غيرية»: صفة لـ «مثلك»، مجرورة على اللفظ. «بيضاء»: صفة ثانية لـ «مثلك» مجرورة على اللفظ بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف. «قد»: حرف تحقيق. «متعها»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بطلاق»: جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق.

اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا شُهِرَ الْمُضَافُ بِمُغَايِرَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَبْرَ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، أَوْ بِمِثَالِهِ.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه، إن كان معرفةً، إذا كانت الإضافة محضةً، نحو: «غلامٌ زيد»، و«مالٌ عمرو»، وقد جاءت أسماءٌ أضيفت إلى المعارف، ولم تتعرّف بذلك للإبهام الذي فيها، وأنها لا تختصّ واحدًا بعينه، وذلك «غَيْرٌ»، و«مِثْلٌ»، و«شِبْهٌ». فهذه نكراتٌ، وإن كنّ مضافاتٍ إلى معرفةٍ. وإنما نكّرهنّ معانيهنّ، وذلك لأنّ هذه الأسماء، لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها؛ لم تتعرّف. ألا ترى أنّ كلّ مَنْ عداه فهو «غَيْرٌ»؟ وجهه المماثلة والمشابهة غيرٌ منحصرة، فإذا قلت: «مِثْلُكَ»، جاز أن يكون مثلك في طولك، وفي لؤنك، وفي علمك. ولن يُحاطَ بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء. فلذلك من الإبهام كانت نكراتٌ. فلذلك هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل في موضع «مُغَايِرَ»، و«مُمَائِلَ»، و«مُشَابِهَ». كأنّ المماثلة في قولك: «مررت برجلٍ مثلك» موجودةٌ في وقتٍ مُرورك به، فهو للحال، فكان نكرةٌ كاسم الفاعل إذا أضيف، وهو للحال. ويدلّ على تنكيره أنّك تصفُ به النكرة، فنقول: «مررت برجلٍ غيرك». فأما قوله [من الكامل]:

يَا رَبُّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَيْرِيَّةٌ بَيْضَاءٌ قَدْ مَسَّغَتْهَا بِطَلَاقٍ

فالببيت لأبي مخجن الثَّقَفِيّ، أنشده سيبويه^(٢). والشاهد دخول «رَبِّ» على «مِثْلِكَ». و«رَبِّ» لا تدخل إلّا على نكرة. وغريرةٌ أي: مُعْتَرَّةٌ بِلِينِ الْعَيْشِ، غافلةٌ عن ضروبِ الدَّهْرِ. ومتعتها بطلاقٍ، أي: أعطيتها شيئًا تستمتع به عند طلاقها، كأنه يهدّد زوجته بذلك.

تقول: «مررت برجلٍ مثلك»، أي: صورته مشبهةٌ بصورتك، و«مررت برجلٍ غيرك»، أي: ليس بك، وإنّه لم يمرّ باثنين، ألا ترى أنّه إذا قال: «مررت بغيرك» بإسقاط المنعوت، جاز أن يكون مرّ بأكثر من واحد، فإذا قال: «مررت برجلٍ غيرك»، علم أنّه مرّ بواحد لا أكثر من ذلك؟

= وجملة «متعتها»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «مثلك قد متعتها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا رب مثلك» حيث أدخل «رب» على «مثل»، و«رَبِّ» لا تدخل إلّا على النكرات.

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) الكتاب ١/٤٢٧.

وقد يكون لهذه الأشياء معارف إذا شُهر المضاف بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته، فيكون اللفظ بحالِهِ، والتقديرُ: مختلفٌ. فإذا قال القائلُ: «مررت برجلٍ مثلك، أو شبَّهك» وأراد النكرة، فمعناه: بمُشابهك، أو مُماثلِك في ضربٍ من ضروبِ المماثلة والمُشابهة. وهي كثيرةٌ غيرُ محصورة. وإذا أراد المعرفة، قال: «مررتُ بعبدِ الله مثلك»، فكان معناه: المعروف بشبَّهك، أي: الغالب عليه ذلك.

ونحوه قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(١) لأن المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون، والمغضوب عليهم الكفار، فهما مختلفان، ونحوه: «مررت بالمتحرك غير الساكن، والقائم غير القاعد». وأما «شبَّهك» فمعرفة بما أضيف إليه، وذلك لأنه على بناء فَعِيلٍ. و«فَعِيلٌ» بناء موضوع للمبالغة، فكأنك قلت: «بالرجل الذي يُشبَّهك من جميع الجهات».

فصل

[نوعا الإضافة المفتوحة]

قال صاحب الكتاب: «والأسماء المضافة إضافة معنوية على ضربين: لازمة للإضافة، وغير لازمة لها، فاللازمة على ضربين: ظروف، وغير ظروف، فالظروف نحو «فوق»، و«تحت»، و«أمام»، و«قُدَّام»، و«خلف»، و«وراء»، و«تلقاء»، و«تجاه»، و«جِداء»، و«جِدة»، و«عند»، و«لَدُنْ»، و«لَدَى»، و«بين»، و«وسط»، و«سوى»، و«مع»، و«دون»».

قال الشارح: قد تقدّم أنّ الإضافة على ضربين: لفظية ومعنوية، فالمعنوية ما كان اللفظ على الإضافة، والمعنى كذلك، نحو: «غلامٌ زيد»، و«ثوبٌ خزّ»، واللفظية ما كان اللفظ على الإضافة، والمعنى بخلافها، نحو «ضاربٌ زيدٌ غداً»، فهذه إضافة لفظية لا غير، لأن المعنى: «ضاربٌ زيداً غداً»، فما كان من الإضافة كذلك، فإنها لا تقع لازمةً ألَبَّةً، لأنها إنما تضاف لضربٍ من التخفيف، والنية غير الإضافة.

وما كان منها معنويًا، فهو على ضربين: يكون لازماً، وغير لازم، وذلك أنّ من الأسماء ما يلزم الإضافة، ويغلب عليها، ولا يكاد يُستعمل مُفْرَداً وذلك ظروف وغير ظروف، فمن الظروف الجهات الست، وهي «فوق»، و«تحت»، و«أمام»، و«قُدَّام»، و«خلف»، و«وراء»، و«تلقاء»، و«تجاه»، و«جِداء»، و«جِدة». فهذه الظروف تلزم الإضافة، وإنما لزمت الإضافة هذه الأشياء، لأنها أمورٌ نسبية، فإن «فوقاً» يكون بالنسبة إلى شيءٍ فوقاً، و«تحتاً» بالنسبة إلى شيءٍ آخر، وكذلك «أمام» وسائرُها، فلزمتها الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة.

وقال أبو العباس المبرِّدُ: إنَّما لزمَت هذه الظروفُ الإضافةُ لعدمِ إفادتها مفردةً، ألا ترى أنَّك إذا قلت: «جلستُ خلفًا»، فالمخاطبُ يعلمُ أنَّ كلَّ مكانٍ لا بدَّ أن يكونَ خلفًا لشيءٍ، فإذا أضفتهُ، عُرِفَ، وحصل منه فائدةٌ.

وقال الكوفيون إنَّما لزمَت الإضافةُ لأنَّها تكونُ أخبارًا عن الاسم، كما يكونُ الفعلُ خبرًا عن الاسم إذا قلت: «زيدٌ يذهبُ، ويركبُ»، فلَمَّا كانَ الفعلُ يحتاجُ إلى فاعلٍ، وقد يتصلُ به أشياءٌ يقتضيهما من المصدر، والمكان، والزمان، والمفعول، ألزموا الظرفَ الإضافةً، ليسدَّ المضافُ إليه مسدًّا ما يطلبه الفعلُ، ويدلُّ عليه.

فإذا أفردت، وقيل: «قام زيدٌ خلفًا»، و«ذهب عمروٌ قدامًا»، فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف، كما يكون مضافًا، نحو «قام قدامك» و«ذهب خلفك»، إلا أنَّه مبهمٌ منكورٌ، كأنك قلت: «قام خلف غيره»، و«ذهب قدام شيء». ومنع الكوفيون من ذلك، وقالوا لا تكون ظروفًا إلا مضافةً، وإذا أفردت، صارت أسماءً، وكانت في تقدير الحال، كأنه قال: «قام متأخرًا وذهب متقدمًا». وفائدة الخلاف تظهر في الخبر، فعند البصريين تقول: «زيدٌ خلفًا، وعمرو قدامًا»، فيكون خبرًا، كما يكون مضافًا. والكوفيون يرفعون، ويقولون: زيدٌ خلفٌ، أي: متأخر، وقدامٌ أي متقدمٌ. ويكون الخبرُ مفردًا هو الأوَّل كما تقول: «زيدٌ قائمٌ».

ومن ذلك «عندَ» و«لَدُنْ» و«لَدَى»، وهي ظروفٌ، معناها القُرْبُ والحَضْرَةُ، ولذلك لزمَت الإضافةُ للبيان، إذ كانت مبهمَةً، لأنَّها لا تختصُّ مكانًا معيَّنًا، لأنَّ القربَ والمجاوِزة أمرٌ إضافيٌّ، إذ الشيءُ يكون قريبًا من شخصٍ، بعيدًا من آخر. وهي لابتداء الغاية في الزمان والمكان، وذلك قولك: «من لَدُنْ صلاة العَصْرِ إلى وقتِ كذا». و«من لدن الحائط إلى مكانِ كذا» فهي مشتركةٌ في البابين، وليست كـ «مُنْذُ» الذي هو ابتداء غاية الزمان، ولا كـ «مِنْ» الذي هو ابتداء غاية المكان.

وفي «عند» لغتان: «عِنْدَ»، و«عِنْدُ»، بفتح العين، وكسرهما، و«لَدُنْ» في معنى «عند»، إلا أنَّ «عند» معربةٌ، و«لَدُنْ» مبنيةٌ. وفي «لَدُنْ» ثمانِي لغاتٍ، يقال: «لَدُنْ» و«لَدَى»، و«لَدُنْ» و«لَدُ» بفتح الفاء وضَمِّ العين، و«لُدُ» بضمِّهما، و«لَدُنْ» بفتح الفاء وسكونِ العين وكسرِ النون، و«لَدُنْ» بفتح النون، و«لُدُ» بفتح الفاء وسكونِ العين.

فأما «لَدُنْ» بفتح الفاء، وضَمِّ العين؛ فهو الأصلُ، لكثرتِه وورودِ التنزيلِ به، ومن قال: «لَدُنْ»، فوَجَّهه أَنه أسكن العينَ في «لَدُنْ»، كما أسكنها في «عَضُدٍ» و«عَجْزٍ»، فالتقى بعد الحذف ساكنان: الدالُّ والنونُ، فحُرِّك الأوَّل بالفتح كما حُرِّك الأوَّل منهما بالفتح، في قولهم: «اضْرِبْ»، إذا دخلت النونُ الخفيفةُ في «اضْرِبْ».

وأما «لَدَى»، فلغةٌ قائمةٌ بنفسها ليست من لفظِ «لَدُنْ»، والقياسُ في ألفها أن لا

تكون أصلاً. فأما انقلابها مع المضمرة ياء؛ فعلى التشبيه بألف «عَلَى» و«إِلَى» على ما سيوضح أمره إن شاء الله تعالى. وأما «لُدُّ» بالضم؛ فمحذوفة من «لُدُنُّ». قال الراجز:

٣٥٢- يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ مِنْ لُدُّ لَحْيَيْهِ إِلَى حُنْجُورِهِ
والذي يدل أنها منتقصة منها أنها لو كانت أصلاً على جيالها، ولم تكن مخففة من «لُدُنُّ»، لكانت ساكنة على أصل البناء، ومثله قولهم: «رُبُّ»، و«رُبُّ» مخففة، ومشددة، أبقوا حركتها بعد الحذف، ليكون ذلك دلالة على أنها منتقصة من غيرها، وليست أصلاً قائماً بنفسه.

ومن قال «لُدُّ» بضم الفاء، والعين فإنه أتبع الضمّ الضمّ بعد حذف اللام.

ومن قال «لُدُنُّ» بفتح الفاء، وسكون العين، وكسر النون؛ فإنه كسر النون لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة العين، وذلك على أصل التقاء الساكنين. ومن فتح النون؛ فهو لالتقاء الساكنين، وقصد التخفيف، كـ «أَيْنُ» و«كَيْفُ».

وأما من قال: «لُدُّ» بسكون الدال، وفتح الفاء، فإنه بناء على السكون بعد الحذف، جعلها قائمة بنفسها.

فإن قيل: ولم يثبت «لُدُنُّ»، ولم تكن معربة كـ «عِنْدُ»؟ قيل: لما لم يتجاوزوا بـ «لُدُنُّ» حَضْرَةَ الشَّيْءِ، والقُرْبَ منه، ولم يتصرفوا فيه بأكثر من ذلك، جرث مجزئ الحرف الموضوع بإزاء معنى، لا يتجاوزهُ، فثبت لذلك كِبَانُهُ. وأما «عِنْدُ» فتوسّعوا

٣٥٢- التخرّيج: الرجز لغيلان بن حريث في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٨٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦١؛ ولسان العرب ٥/١٩٨ (نخر)، ١٣/٣٨٤ (لدن)؛ وبلان نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٣٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٩.

اللغة: البَوْعُ لغة في (الباع)، وهو مسافة ما بين الكفين إذا بسطتهما. الجرير: الحبل. اللّحْيُ: العظم الذي يثبت على الأسنان. الحنجور: الحلقوم، وهو موضع التحر.
المعنى: يريد أن طول الحبل الذي هو مقوده من لَحْيَيْهِ إلى موضع نحره مقدار باعين، وهو يشير بذلك إلى طول عنق هذا الجمل.

الإعراب: «يستوعب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: وهو. «البوعين»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «من جريره»: جار ومجرور متعلقان بحال من البوعين، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «من لُدُّ»: جار ومجرور متعلقان بحال من «جريره». و«لُدُّ»: مبني على اليضم في محل جر، وهو مضاف. «لحبيبه»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء، لأنه مثنى، والهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر. «إلى حنجوره»: جار ومجرور متعلقان بحال من «جريره».

وجملة «يستوعب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه أن «لُدُّ» محذوفة النون من «لُدُنُّ»، والنون منوطة فيها، فلذلك بقيت الدال على حركتها قبل الحذف، ولو كانت «لُدُّ» مما بُني على حرفين أصلاً للزمها البناء على السكون.

فيها، وأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعد، وإن كان أصلها الحاضر، فقالوا: «عندي مال»، وإن كان غائباً في بلدٍ آخر. فلما دخلها من التمكّن والتصريف ما ذكرناه، فازرقت الحروف، فأعربت لذلك.

ومن الظروف «بين»، و«وسط» و«سوى» و«مع» و«دون»، كلها تلزمها الإضافة. فأما «بين» فهو ظرفٌ من ظروف الأمانة بمعنى «وسط»، ولذلك يقع خبراً عن الجئة، نحو قولك: «الدارُ بين زيد وعمرو»، و«المالُ بين القوم». وهي تُوجب الاشتراك من حيث كان معناها «وسط»، والشركة لا تكون من واحد، وإنما تكون بين اثنين فصاعداً، نحو: «المالُ بين الزيدَيْن»، و«الدارُ بين القوم». فإن أضفتها إلى واحد، وعطفت عليه بالواو جاز نحو «المالُ بين زيد وعمرو»، لأن الواو لا تُوجب ترتيماً، ولو أتيت بالفاء، فقلت: «المالُ بين زيد وعمرو»، لم يحسن، لأن الفاء توجب الترتيب، وفضل الثاني من الأول. فأما قول امرئ القيس [من الطويل]:

٣٥٣- [فقا نَبك من ذكرى حبيبٍ ومَنزِلٍ بسَقَطِ اللّوى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

٣٥٣- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٨؛ والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/٣٣٢، ٣/٢٢٤، ٦/١١؛ والدرر ٦/٧١؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٦٣؛ والكتاب ٤/٢٠٥؛ ولسان العرب ١٥/٢٠٩ (قوا)، ٤٢٨ (أ)؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٥٦؛ وأوضح المسالك ٣/٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ والدرر ٦/٨٢؛ ووصف المباني ص ٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠؛ ومغني اللبيب ١/١٦١، ٢/٢٦٦؛ والمنصف ١/٢٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٣١.

اللغة: المنزل: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. السقط: منقطع الرمل. اللوى: ما التوى من الرمل واسترق منه. الدخول وحومل: اسما مكانين.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبه على عادة الجاهليين بأن يقفوا ليساعده على البكاء عند منزل حبيبته حيث كان يلقاها بين الدخول وحومل.

الإعراب: «فقا»: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «نَبك»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «من»: حرف جرّ. «ذكرى»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «نَبك»، وهو مضاف. «حبيب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ومنزِل»: الواو: حرف عطف، منزل: معطوف على «حبيب» مجرور بالكسرة. «بسقط»: الباء: حرف جرّ، سقط: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة للمنزل. «اللوى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر. «بين»: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف حال من «سقط اللوى»، وهو مضاف. «الدخول»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «فحومل»: الفاء: حرف عطف، حومل: معطوف على «الدخول» مجرور بالكسرة الظاهرة.

فقد عابه الأصمعيُّ، ورواه بالواو. وُحِجَّةٌ مَنْ رَوَاهُ بِالْفَاءِ أَنْ «الدَّخُولَ»، و«حَوْمَلٌ» موضعان يشتبه كلُّ واحد منهما على أَمَاكِنَ كَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ. فلو قلت: «عبد الله بين الدخول» تريد: بين مواضع الدخول لَتَمَّ الكَلَامُ وَصَلَحَ، كما تقول: «سِرْنَا بَيْنَ الشَّامِ»، والمراد بين مواضع الشام، فعلى هذا قال: «بين الدخول»، أي: بين مواضع الدخول، ثم عطف بالفاء فقال: «فَحَوْمَلٍ».

وأما «وَسَطٌ»، فيكون اسماً وظرفاً. فإذا أردتَ الظرفَ أسكنتَ السينَ، وإذا أردتَ الاسمَ، فتحتَ، فتقول: «وَسَطَ رَأْسِيكَ دُهْنٌ»، إذا أخبرتَ أَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ؛ أسكنتَ السينَ، ونصبتَ، لأنَّه ظرفٌ، وتقول: «وَسَطَ رَأْسِيكَ ضَلْبٌ» فتحتَ السينَ ورفعتَ، لأنَّه اسمٌ غيرُ ظرفٍ، وتقول: «حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا» بسكونِ السينَ، كأنَّ البَثْرَ فِي بَعْضِ الْوَسَطِ. وتقول: «ضَرَبْتُ وَسَطَهُ» لأنَّه مفعولٌ به.

وأما «سَوَى»، و«سَوَاءٌ» مقصوراً وممدوداً، فبمعنى واحدٍ. وذلك أنك إذا قلت: «عندي رجلٌ سَوَى زَيْدٍ»، فمعناه: «عندي رجلٌ مَكَانَ زَيْدٍ»، أي: يَسُدُّ مَسَدَهُ، ولزم الإضافة، لأنَّ معناه معنى «غَيْرٍ»، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما.

وأما «مَعَ»، فهو ظرفٌ من ظروفِ الأَمَكِنَةِ، ومعناه المصاحبةُ. والذي يدلُّ على أَنَّهُ اسمٌ أَنَّهُ إِذَا أُفْرِدَ تُوِّنَ، فيقال: «جاءَ مَعًا». و«أَقْبَلًا مَعًا»، وربما أدخلوا عليه حرفَ الجرِّ، قالوا: «جِئْتُ مِثْلِهِ»، أي: من عِنْدِهِ. ولو كان أداةً، لكانت ساكنةً الآخر على حدِّ «هَلْ»، و«قَدْ»، و«بَلْ»، إذ لا عِلَّةَ تُوجِبُ الفتحَ، وربما ذهبَ بها مذهبُ الحرفِ، فسُكِّنَ آخرُها. قال الشاعر [من الوافر]:

٣٥٤- فَرِيشِي مِثْلِكُمْ وَهَوَايَ مَخْجُمٌ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

= وجملة «فقا» ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «نبك» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط مقدر غير مقترن بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه أن: أن «الفاء» الداخلة على الأماكن المذكورة بمعنى «إلى»، أي: منازل بين الدخول إلى حومل، أو على حذف مضاف.

٣٥٤ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٥؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٢٩١؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٣٢؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٣١؛ والكتاب ٢/٢٨٧؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٢/٤٨؛ وبلد نسبة في الجنى الداني ص ٣٠٦؛ ووصف المباني ص ٣٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥؛ ولسان العرب ٨/٣٤١ (مع).

اللفظة: الريش: اللباس الفاخر. الهوى: الميل. اللمام: الغب، أي الحين بعدالحين.

المعنى: يقول: إن كل ما عندي من لباس ومال هو من خيركم وفضلكم، لذا فإن هواي منصرف إليكم وإن كانت مودتكم لنا غير مستقرّة.

الإعراب: «فريشي»: الفاء بحسب ما قبلها، ريشي: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محل جر بالإضافة. «منكم»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «وهواي»: الواو: حرف =

لَمَّا اعتقد فيها الحرفية سَكَنها. والقياسُ فيها أن تكون مبنيةً لَفَرَطٍ إبهامها، كـ «لَدُنْ»، و«حَيْثُ». وإِنَّمَا أُعْرِبَتْ ونُصِبَتْ على الظرفية، لأنهم تَصَرَّفُوا فيها على حَدِّ تَصَرُّفِهِمْ في «عِنْدُ»، فيقولون: «مَعِيَ مَالٌ»، أي: هو في مِلْكِي، وإن كان غائبًا، كما يُقال: «عِنْدِي مَالٌ».

وأما «دُونَ»، فلها معنيان: أحدهما الظرفية في معنى المكان تشبيهاً بالمكان، فيقال: «زَيْدٌ دُونَ عَمْرٍو في الشَّرْفِ، والعِلْمِ، وفي الخَيْرِ ونحو ذلك». جُعِلَ هذه الأشياءُ مَنَازِلَ يَغْلُو بعضها بعضًا، كالأماكن التي بعضها أعلى من بعض، وجُعِلَ بعضُ الناس في موضعٍ من الشرف أو من العلم، وهذه لا تكون إلا ظروفاً منصوبةً.

والموضع الآخر: لـ «دُونَ» أن تكون اسمًا صفةً بمعنى حَقِيرٍ ومَسْتَرْدَلٍ، فتقول: «تُؤَبِّ دُونَ»، أي: رَدِيٌّ. ويقال: «هذا دُونَكَ»، أي: حَقِيرُكَ، ومَسْتَرْدَلُكَ. ويُمكن أن يكون هذا القِسْمُ هو الأول، واستعمل اسمًا توسعًا لضربٍ من التأويل، لأنك إذا جعلته في مكانٍ أسفلٍ من مكانك، صار بمنزلة «أسفل»، و«تحت»، و«أسفل» و«تحت» قد يجوز رفعهما في الشعر. قال لبيدٌ [من الكامل]:

فَعَدَّتْ كَيْلًا الْفَرْجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا^(١)

على أَنَّ «أسفل» إذا كان نقيض «أعلى»، كان متمكنًا، تقول: «هذا أسفل الحائط»، و«هذا أعلاه»، كما تقول: «هذا رأسه»، و«هذا آخِرُهُ».

* * *

قال صاحب الكتاب: «وغيرُ الظروف نحو: «مِثْلُ»، و«شِبْهِ»، و«بَيْنِ»، و«قِيدِ»، و«قِدَا»، و«قَابِ»، و«قَيْسِ»، و«أَيِّ»، و«بَعْضِ»، و«كُلِّ»، و«كِلَا»، و«ذُو»، و«مَوْئِئُهُ»، و«مِثْلَهُ»، و«أُولُو»، و«أُولَاتُ»، و«قَدْ»، و«قَطُّ»، و«حَسْبُ».

وغيرُ اللازمة، نحو: «تُؤَبِّ»، و«دَارِ»، و«فَرَسِ»، وغيرها مما يضاف في حالٍ دون حالٍ.

* * *

= عطف، «هوأي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «معكم»: ظرف متعلقٌ بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، و«كم»: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «وإن»: الواو حالية، إن: وصلية زائدة. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء للتأنيث. «زيارتكم»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، و«كم»: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «لما»: خبر «كان» منصوب. وجملة «ريشي معكم»: بحسب ما قبلها. وجملة «هوأي معكم»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «وإن كانت زيارتكم لماما»: في محلِّ نصب حال. والشاهد فيه قوله: «هوأي معكم» حيث وردت «مع» مبنية على السكون.

قال الشارح: اعلم أن من الأسماء أسماء غير ظروف، تضاف إلى ما بعدها، وهي على ضربين: لازمة للإضافة، وغير لازمة. فاللازمة نحو: «مِثْل»، و«شِبْهِ»، و«نَحْوِ»، و«غَيْرِ»، ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب. وأما «مِثْلٌ» و«شِبْهُ» فبمعنى واحد، و«غَيْرٌ» و«بَيْدٌ» بمعنى واحد، و«قَيْدٌ» و«قَدَا» و«قَابٌ» و«قَيْسٌ» بمعنى مقدار الشيء. يقال: «بيني وبينه قيدٌ رُمح، وقابٌ رُمح، وقيسٌ رُمح». قال الله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾^(١). و«قَيْسٌ رُمحٌ» بمعنى: قَدِر رُمح. والقَدْرُ والقَدْرُ بالفتح والسكون واحدٌ، وهو مَبْلُغُ الشيء. فهذه الأسماء كلها تلزم الإضافة، ولا تُفَارِقُها. وإذا أُفردت كان معناها على الإضافة، ولذلك لا يحسن دخول الألف واللام عليها، فلا يقال «المِثْلُ»، ولا «الشِبْهُ»، ولا «الكُلُّ»، ولا «البَعْضُ»، لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام، ومعنى الإضافة من جهة تضمينها معنى الإضافة. فصارت الإضافة فيها كالمفروض بها، وذلك من قِبَلِ أَنَّ «مِثْلًا» يقتضي مُمَاتِلًا، و«شِبْهًا» يقتضي مُشَبَّهًا به، وكذلك سائرهما من نحو «قيد»، و«قَدَا»، و«قَاب»، و«قَيْس» كلها مقادير لا تُذَكَّرُ إلا مع المقدر به.

وكذلك «أَيُّ»، و«بَعْضٌ»، و«كُلٌّ»، و«كِلَا»، الإضافة فيها لازمة؛ أما «أَيُّ»، فإنها اسمٌ مبهم يقع على كل شيء ممن يعقل، وما لا يعقل من حيوان، وغيره، فافتقر إلى الإضافة للإيضاح، كافتقار الموصول إلى الصلة، وهي بعضٌ ما أضيفت إليه. فإذا قلت: «أَيُّ القوم»، كانت من القوم، وإذا قلت: «أَيُّ الثياب» فهي من الثياب. فلزومها الإضافة لذلك. و«بَعْضٌ» يُفيد البعضية، فهو يقتضي الشيء المبعوض. و«كُلٌّ» اسمٌ لأجزاء الشيء، فهو يقتضي المجرأ، و«كِلَا» اسمٌ مفردٌ عندنا معناه التثنية، ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى، فلزمت إضافته إلى جنسه، لِيُعْلَمَ، نحو: «جاءني كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«رأيت كلا أَخَوَيْكَ»، و«مررت بكلا أَخَوَيْكَ»، ويكون تأكيداً للمثنى، نحو: «جاءني الرجلان كِلَاهُمَا»، و«رأيت الرجلين كِلَيْهِمَا»، و«مررت بالرجلين كِلَيْهِمَا»، فتلزم إضافتها إلى ضمير المؤكد لِيُعْلَمَ أنها تأكيدٌ له، وليست اسمًا شائعًا، بخلاف «أَجْمَعُ»، و«أَجْمَعِينَ»، ونحوهما، فإنها لا تلي العوامل، ولا تكون إلا تأكيدًا، فاستغنت عن الإضافة.

ومنها «ذُو» التي بمعنى صاحب، فإنك تقول: «هذا رجلٌ ذُو مالٍ»، و«رأيت رجلاً ذَا مالٍ»، و«مررت برجل ذي مالٍ»، أي: صاحب مال. وتقول في التثنية: «هذان رجلان ذَوَا مالٍ»، وأصله «ذَوَانِ»، وإنما حُذفت نونُهُ للإضافة، وفي النصب والجر، نحو: «رأيت رجلين ذَوَيْ مالٍ»، و«مررت برجلين ذَوَيْ مالٍ». وتقول في الجمع: «هؤلاء رجالٌ ذَوُو مالٍ»، و«رأيت رجالاً ذَوِي مالٍ»، و«مررت برجالٍ ذَوِي مالٍ». وأصله «ذَوُونَ»، و«ذَوِينَ»، لأنه جمعٌ سلامة. وإنما حُذفت نونُهُ للإضافة، وإنما جُمع جمع السلامة، لأنه

وُصِفَ بِهِ مَنْ يَعْقِلُ، فَجَرَى مَجْرَى «مُسْلِمِينَ»، و«صَالِحِينَ». وتقول في المؤنث «ذات»، نحو: «هذه امرأة ذات جمالٍ ومالٍ». والثنية: «ذَوَاتَا». قال الله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفَانٍ﴾^(١). والجمعُ «ذَوَاتٌ» و«أُولُو» أيضًا جمعُ سلامة، والواحدُ «ذو». قال الله تعالى: ﴿مَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾^(٢). وقال الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَجْنَحُ مَنَى وَوَكَلْتَ وَرَيْحٌ﴾^(٣). والمؤنثُ «أولاتٌ». وقال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٤). جاء الجمعُ ههنا على غيرِ واحده المستعملِ. وقياسُ واحده «ألٌ» مثلُ «عم»، و«شج»، فهي في السلامة بمنزلةِ «المداكير» و«الملامح» في التكسير، جاء على ما لم يُستعملِ.

وإنما لزمته الإضافة، لأن المضاف إليه هنا هو المقصود. وذلك أنهم أرادوا وُصِفَ الْأَسْمَاءُ بِالْأَجْنَاسِ، نحو: «هذا رجلٌ مالٌ»، فلم يَسْغِ ذلك، فأتوا بـ «ذِي» التي بمعنى صاحب، وأضيفت إلى اسم الجنس، وجعلوها وُصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْأَسْمَاءِ بِالْأَجْنَاسِ، كما كانت «أَيُّ» وُصْلَةً إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ. وكانت الإضافة لازمة، كما كان النعتُ لازماً، لـ «أَيُّ» في النداء، نحو: «يا أيُّها الرجلُ»، و«يا أيُّها الغلامُ».

ومن ذلك «قَدْ»، و«قَطٌ»، و«حَسْبٌ» كلها بمعنى واحد إلا أن «قَدْ» و«قَطٌ» مبنيتان على السكون، و«حَسْبٌ» معربة. وذلك من قِبَلِ أَنَّ «قَدْ»، و«قَطٌ» وقعا موقعَ فِعْلِ الْأَمْرِ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِمَا، فَبَيَّنَّا كِبَائِهِ. تقول: «قَدْ كُذِّبَ دِهْمَانٌ»، و«قَطُّكَ دِينَارَانِ»، أي: اكتفِ بذلك، واقطع. و«حَسْبٌ» اسمٌ متمكِّنٌ أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفاً، ولم يُوقِعْ موقعَ الفعل في أَوَّلِ أَحْوَالِهِ. ألا ترى أنك تقول: «أَحْسَبُنِي الشَّيْءُ إِحْسَابًا» أي: كَفَانِي، ويقال: «هذا لك حِسَابٌ» أي: كافٍ؟ قال الله تعالى: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾^(٥)، فانصرف «حَسْبٌ» ولم يُبَيِّنْ كِبَاءً «قَدْ»، و«قَطٌ».

واشتقاقُ «قَدْ» من «قَدَدْتُ الشَّيْءَ». واشتقاقُ «قَطٌ» من «قَطَطْتُ الشَّيْءَ» إذا قطعته، فأصلهما لذلك التثقيبُ، وإنما خُفِّفْنَا بِحَذْفِ لَامِيهِمَا، وَغَلَبَ عَلَيْهِمَا التَّخْفِيفُ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمَا. وإنما لزمته هذه الأسماءُ الإضافة، لأنها واقعةٌ موقعَ فعلِ الأمرِ. وفعلُ الأمرِ لا يبدلُه من فاعلٍ، ولم تكن هذه الأسماءُ ممَّا يَرْفَعُ، فأضيفت إلى الفاعلِ. فإذا قلت: «قَدْ كُذِّبَ»، و«قَطُّكَ»، فكأنك قلت: «اكتفِ»، و«اقطع»، فالفاعلُ مضمَّرٌ. وإذا قلت: «قَدْ زِيدَ»، أو «قَطُّ عَمْرٍو»، فكأنك قلت: «ليُكْتَفَبَ زَيْدٌ، أو عَمْرٍو بذلك». وقد يدخلُ «قَدْ»، و«قَطٌ» نونُ الوِقَايَةِ، فيقال: «قَدْ نِي»، و«قَطُّ نِي» مُحَافِظَةٌ

(١) الرحمن: ٤٨.

(٤) الطلاق: ٤.

(٢) النمل: ٣٣.

(٥) النبأ: ٣٦.

(٣) فاطر: ١.

على سكونهما، وصِيَانَةٌ لآخرهما عن الكسر، كما قالوا: «مَيْتِي»، و«عَيْتِي»، فأتوا فيهما بنون الوقاية. قال الشاعر [من الرجز]:

٣٥٥- امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا زُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي
وقال الآخر [من الرجز]:

٣٥٦- قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي [ليس الإمام بالشحيح الملحِد]

٣٥٥- التخريج: الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٥٧، ٣٤؛ وأمالى المرتضى ٣٠٩/٢؛ وتخليص الشواهد ص ١١١؛ وجواهر الأدب ص ١٥١؛ والخصائص ٢٣/١؛ ووصف المباني ص ٣٦٢؛ وسمط اللآلي ص ٤٧٥؛ وكتاب اللامات ص ١٤٠؛ ولسان العرب ٣٨٢/٧ (قطط)، ٣٤٤/١٣ (قطن)؛ ومجالس ثعلب ص ١٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣٦١/١.

اللغة: قطني: اسم فعل بمعنى يكفي، أو اسم بمعنى حشي. رويدًا: متمهلاً.

المعنى: امتلأ الحوض تمامًا حتى كأنه تكلم فقال: كفاني ما صبيت في جوفي، فتمهل فقد ملأت بطني.

الإعراب: «امتلاً»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الحوض»: فاعل مرفوع بالضمّة. «وقال»: الواو: حرف عطف، قال: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «قطني»: اسم فعل مضارع مبني على السكون، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنت. «مهلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: تمهل. «رويدًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أرود. «قد»: حرف تحقيق. «ملأت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بطني»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «امتلاً الحوض»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قال»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قطني»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «تمهل مهلاً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أرود رويدًا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها تأكيد للأولى أو بدلاً منها. وجملة «قد ملأت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قطني» حيث دخلت نون الوقاية على الاسم، ممّا يدلّ على أنّ نون الوقاية قد تلحق بعض الأسماء، ولحقت «قط» هنا للمحافظة على سكون «الطاء» الذي هو حالة البناء.

٣٥٦- التخريج: الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٣٨٢/٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢؛ والدرر ٢٠٧/١؛ وشرح شواهد المغني ٤٨٧/١؛ ولسان العرب ٣٤٤/١ (خب)؛ والمقاصد النحوية ٣٥٧/١؛ ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣٨٩/٣ (لحد)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٤١/٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٨؛ والجنى الداني ص ٢٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/٢٤٦، ٤٣١/٧؛ ووصف المباني ص ٣٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٤؛ ومغني اللبيب ١/١٧٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥.

اللغة: قدني: يكفيني، حسي. الخبيبان: هما: عبد الله بن الزبير وابنه خبيب، وقيل مصعب بن الزبير أيضًا. ويروى «الخبييين» بالجمع فيعني عبد الله وشيعته. الشحيح: البخيل.

الإعراب: «قدني»: اسم بمعنى «حسب» مبني في محلّ رفع مبتدأ، والنون: للوقاية، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «من نصر»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر =

فأتى بنون الوقاية، وتزكها. وربما استعملوا «قَطُّ» و«حَسْبُ» مفردَيْن من غير إضافة، فقالوا: «رأيتُه مرَّةً واحدةً قَطُّ»، و«أعطاني دينارًا فحَسْبُ»، أي: اكتفَبَ بذلك، واقطَع. والإضافة أكثر، وأغلب، فاعرفه.

وأما الإضافة غير اللازمة، ففي أكثر الأسماء، نحو: «ثوبٍ»، و«دارٍ» وغيرهما من الأسماء المنكورة ممَّا يضاف في حال دون حال. وذلك على حسب إرادة المتكلم، فإذا قال: «رأيت ثوبًا»، فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين، وكذلك «رأيت دارًا». وإذا قال: «رأيت ثوبَ حَزْ»، فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره، فهو أخص من الأول. وإذا قال: «ملكْتُ دارَ زيدٍ»، فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه.

[«أَيُّ» المضافة]

قال صاحب الكتاب: و«أَيُّ» إضافته إلى اثنين فصاعدًا، إذا أضيف إلى المعرفة، كقولك: «أَيُّ الرجلين»، و«أَيُّ الرجالِ عندك»، و«أَيُّهما»، و«أَيُّهم»، و«أَيُّ مَنْ رأيتَ أفضلَ»، و«أَيُّ الذين لقيتَ أكرمَ». وأما قولهم: «أَيُّي وأيُّك كان شرًّا فأخزاه اللهُ»، فكقولك: «أخزى اللهُ الكاذبَ مني ومنك، وهو بيني وبينك». المعنى: «أَيُّنا»، و«منا» و«بيننا»، قال العباسُ بن مرداسٍ [من الوافر]:

٣٥٧- فأَيُّ ما وأيُّك كانَ شرًّا فقيدَ إلى المَقامةِ لا يراها

= المبتدأ، وهو مضاف. «الخبيبين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «قدي»: تركيد لفظي، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «الإمام»: اسم «ليس» مرفوع. «بالشحيح»: الباء: حرف جرٍّ زائد، «الشحيح»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلا على أنه خبر «ليس». «الملحد»: نعت «الشحيح» مجرور بالكسرة. وجملة «قدي...» الاسمية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس الإمام...» الاسمية: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قدي» و«قدي» حيث أتى بنون الوقاية وتركها.

٣٥٧ - التخريج: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٣٦٧/٤، ٣٦٨؛ وذيل الأمالي ص ٦٠؛ وشرح أبيات سيويه ٩٣/٢؛ وشرح ديوان زهير ص ١١٣؛ ولسان العرب ١٢/٥٠٦ (قوم)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥٦/١٤ (أيا).

اللغة: المقامة: جماعة الناس، وقيل: مجلس إقامتهم.

المعنى: يريد من كان منا شرًّا أعماء الله في الدنيا، فلا يبصر حتى يقاد إلى مجلسه.

الإعراب: «فأَيُّ»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«أَيُّي»: اسم شرط جازم مرفوع بالضممة لأنه مبتدأ، و«خَرَّكَ بالكسر لمناسبة ياء المتكلم وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «ما»: زائدة للتركيد. «وأَيُّك»: الواو: حرف عطف، و«أَيُّك»: معطوف على «أَيُّي» مرفوع بالضممة، =

وإذا أضيف إلى النكرة، أضيف إلى الواحد، والاثنتين، والجماعة، كقولك: «أي رجل»، و«أي رجلين»، و«أي رجال»، ولا تقول: «أيًا ضربت»، و«بأي مرت»، إلا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه، كقوله تعالى: «أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ» (١)، ولاستيجابه الإضافة عوضاً منها توسيط المُقْحَم بينه وبين صفته في النداء.

قال الشارح: اعلم أنّ «أيًا» إنّما تقع على شيء هي بعضه، وذلك قولك: «أي أخوتك زيد»، فقد علمت أنّ زيداً أحدهما، ولم تُدر أيُّهما هو. وهي في الكلام على ثلاثة أضرب: الاستفهام، والجزاء، وبمعنى «الذي»، فإذا كانت استفهاماً أو جزءاً، كانت تامّة، ولم تحتاج إلى صلة، إنّما تحتاج إلى الصلة إذا كانت موصولة لا غير، كما تحتاج «الذي» و«من» و«ما» إذا كانت موصولة، وهي موضوعة على الإضافة، لأنها في الأحوال الثلاثة بعض ما أضيفت إليه، فلا تُفيد إلا بذكر المضاف إليه، وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف إليه إلا ممّا يتبعض.

ولا تقتضي جواباً، إلا إذا كانت استفهاماً، وجوابها التعيين، لأنها في الاستفهام مفسّرة بالهمزة، و«أم». فإذا قلت: «أي الرجلين عندك؟» فمعناه «أزيد عندك أم عمرو؟» فكما يلزم الجواب في الهمزة و«أم» إذا قلت: «أزيد عندك أم عمرو؟» والتعيين، فتقول: «زيد أم عمرو» ولا يكفي «لا» أو «نعم»، كذلك يلزم في «أي»، لأنّ المعنى واحد. ولو قلت: «هل زيد منطلق أم عمرو» أو نحوهما من أدوات الاستفهام، لم يكن لـ «أي» ههنا مدخل، فلذلك كانت «أي» واقعة على كلّ جملة إذا كانت بعضاً لها.

فعلى هذا يجوز إضافتها إلى المعرفة والنكرة، فإذا أضيفت إلى المعرفة؛ وجب أن

= وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «شراً»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «فقيداً»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، ودخلت على الماضي لأنه إنشاء في المعنى، فهو دعاء، و«قيداً»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «إلى المقامة»: جار ومجرور متعلقان بـ «قيداً». «لا»: نافية لا محل لها. «براهها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «أي ما وأيّك كان شراً فقيداً»: بحسب ما قبلها. وجملة «كان شراً»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ (أي). وجملة «قيداً»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم.

والشاهد فيه إفراد «أي» لكل واحد من الاثنين، وهذا للضرورة، والقياس أن يقال: أيّنا.

تكون تلك المعرفة مما يتبعض، وذلك بأن تكون المعرفة: إما تشنية، أو جمعاً، نحو قولك: «أَيُّ الرَّجْلَيْنِ عِنْدَكَ»، و«أَيُّ الرَّجَالِ»، و«أَيُّهُمَا رَأَيْتَ»، و«أَيُّهُمْ مَرَرْتَ بِهِ». وتقول: «أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ»، لأن «مَنْ» قد تعنى بها الكثرة، وإن كان لفظها واحداً. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(١)، وقال: ﴿وَمَنْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٢)، فحُمل مرّة على اللفظ، ومرّة على المعنى. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

٣٥٨- تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُئْبُ يَصْطَحِبَانِ
ثَنَى الْعَائِدِ حِينَ عَنَى اثْنَيْنِ، وَلَا يَكُونُ «مَنْ» فِي قَوْلِكَ: «أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ أَفْضَلَ» إِلَّا
مَوْصُولَةً لَا غَيْرَ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: رَأَيْتَهُ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ
اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٣)، والمعنى: بَعَثَهُ، وَلَا يَكُونُ «مَنْ» اسْتِفْهَامًا هُنَا، وَلَا جَزَاءً، لِأَنَّ «أَيًّا» لَا
يُضَافُ إِلَى الْجَمَلِ.

فأما تمثيله بـ «أَيُّ الَّذِي لَقِيتَ أَكْرَمُ»، ففيه نَظَرٌ. والصوابُ: «أَيُّ اللَّذَّيْنِ أَوْ الَّذِي» بلفظ التشنية، أو الجمع. وإن صحّت الرواية عنه بلفظ الواحد، فمُجَازُهُ أَنْ «الَّذِي» قد يراد

(١) الأنعام: ٢٥؛ ومحمد: ١٦. (٢) يونس: ٤٢.

٣٥٨- التخریج: البيت للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٢؛ والدرر ٢٨٤/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٨٤/٢؛ وشرح شواهد المغني ٥٣٦/٢؛ والمقاصد النحوية ٤٦١/١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٤٢٢/٢؛ وشرح الأشموني ٦٩/١؛ وشرح شواهد المغني ٨٢٩/٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٣؛ ولسان العرب ٤١٩/١٣ (منن)؛ والمحتسب ٢١٩/١؛ والمقتضب ٢٩٥/٢، ٢٥٣/٣. المعنى: تَعَشَّ أَيُّهَا الذئب، فَإِنْ واثقتني على عدم الغدر، نكن صديقين لا بغدر أحدنا بصاحبه. الإعراب: «تَعَشَّ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «فإن»: الفاء: استثنائية، إن: حرف شرط جازم. «عاهدتني»: فعل ماضٍ مبني على السكون والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «لا تخونتي»: لا: نافية، تخون: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «نكن»: فعل مضارع ناقص، مجزوم، واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. «مثل»: خبرها منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «من»: اسم موصول في محل جر بالإضافة. «يا ذئب»: يا: حرف نداء، ذئب: منادى نكرة مقصودة مبني على الضمة في محل نصب. «يصطحبان»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون عوض عن التنوين.

وجملة «تَعَشَّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإن عاهدتني نكن مثل...»: استثنائية. وجملة «لا تخونتي»: في محل نصب حال. وجملة «نكن مثل...»: جواب شرط لا محل لها لعدم الاقتران بالفاء أو إذا. وجملة «عاهدتني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا ذئب»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يصطحبان»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «من يصطحبان»: حيث ثنى الفعل العائد على (من) حملاً على المعنى.

(٣) الفرقان: ٤١.

بها الكثرة، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(١)، فعاد الضمير إلى «الذي» مرة مفردًا، ومرةً مجموعًا، كما كان في «مَنْ» كذلك، وهو قليلٌ في «الذي».

ولو قلت: «أيُّ زيدٍ أحسنٌ»، فمُجازه من وجهين: أحدهما أن يريد النكرة لمشاركٍ له في اسمه، فأجراه مجرى الأنواع، نحو: «رجلٍ»، و«فارسٍ»، كما أجراه كذلك وأدخل عليه الألف واللام في قوله [من الرجز]:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِي وَمِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا^(٢)
والوجه الثاني: أن يريد: أيُّ شيءٍ من أعضائه أحسنٌ: أعينه، أم أنفه، أم حاجبه، ونحو ذلك.

فأما قولهم: «أبي وأبيك كان شراً، فأخزاه الله»، فأضاف «أبياً» إلى المضمير الذي هو ضميرُ النفس، وهو معرفةٌ، وإنما سوَّخ ذلك أنه عطف عليه ضميرُ المخاطبِ بإعادة الخافض بالواو. الواو لا تدلُّ على الترتيب، وإنما تجمع بين الشيتين، أو الأشياءِ فقط، وصار ذلك بمنزلةِ التثنية والجمع، كأنك قلت: «أبئنا». فهو كقولك: «أخزى الله الكاذبِ مني ومنك»، والمراد: منّا. وكقولك: «هو بيني وبينك»، والمراد: بيننا. والفرقُ بينهما أنك إذا قلت: «أبئنا»، فقد اشتركا في «أي». وإذا قلت: «أبي وأبيك»، فقد أخلصته لكل واحد منهما. فهو أبلغ.

فأما بيتُ العباس بن مرداسٍ [من الوافر]:

فأيُّ ما وأبيك كان شراً... إلخ.

وبعده:

وَلَا وَلَدَتْ لَهُمْ أَبَدًا حَصَانٌ وَخَالَفَ مَا يُرِيدُ إِذَا بَغَاها

فالشاهد فيه إفرادُ «أي» لكل واحد من الاسمين، وإخلاصه له توكيداً، والمستعملُ إضافته إليهما معاً، فيقال «أبئنا»، والمراد: أبئنا كان شراً من صاحبه، فقيّد إلى المقامة لا يراها. أي: أعماه الله. والمقامة: جماعةُ الناس. وقوله: «لا يراها» أي: يغمى عن رؤيتهم. ويروى: إلى المنيّة، أي: جاءته المنيّة، ويدعو عليهم في البيت الثاني بانقطاع النسل، ومثله قولُ جُمَيحٍ [من الطويل]:

٣٥٩- وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ أَيُّي وَأَيْكُمْ بَنِي عَامِرٍ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ

(٢) تقدم بالرقم ٦٩.

(١) البقرة: ١٧.

٣٥٩ - التخرّيج: البيت للجميح بن الظماح في نوادر أبي زيد ص ٢٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/

وقول خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ [من الكامل]:

٣٦٠- وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا الرِّجَالُ تَنَاهَرُوا أَيَسِي وَأَيْكُمْ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ
المراد أَيْتَانَا، وهو كثيرٌ. وإذا أضيف إلى النكرة، أضيف إلى الواحد والتثنية
والجمع، فتقول: «أَيُّ رَجُلٍ» و«أَيُّ رَجُلَيْنِ»، و«أَيُّ رِجَالٍ». وإنما جاز إضافته إلى
الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعاً يعُمُّ أشخاص ذلك النوع، فهو يشمل كل من يقع
عليه ذلك الاسم، فلذلك جازت إضافته إليه.

وقد يُفْرَدُ «أَيُّ» إذا تقدّم ذكر ما هو بعض منه، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ

= الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها. قد: حرف تحقيق وتقريب. «علم»: فعل ماضٍ مبني
على الفتح. «الأقوام»: فاعل مرفوع بالضمّة. «أَيُّ»: اسم مبني على الضمّ المقدّر على ما قبل ياء
المتكلم في محلّ رفع مبتدأ، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «وأَيْكُمْ»: الواو:
للعطف، أي: اسم مبني على الضمّ في محلّ نصب عطفاً على «أَيُّ» السابقة، وهو مضاف، وكم:
ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «بني»: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر
السالم، وهو مضاف. «عامر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أوفى»: خبر للمبتدأ «أَيُّ» مرفوع
بالضمة المقدّرة على الألف للتعدّر. «وفاء»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «وأكرم»: الواو: حرف
عطف، أكرم: معطوف على «أوفى» مرفوع بالضمّة.

وجملة «قد علم»: بحسب الواو. وجملة «أَيُّ وَأَيْكُمْ أوفى»: في محلّ نصب مفعول ثانٍ لـ «علم».

والشاهد فيه قوله: «أَيُّ وَأَيْكُمْ» حيث أفرد «أَيُّ» وجمعها.

٣٦٠- التخرّيج: البيت لعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ٩٤/٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة
في لسان العرب ٤٢١/٥ (نهر).

اللغة: تناهزوا: افترس بعضهم بعضاً في الحرب.

المعنى: عند المبارزة في القتال علمت من الأقوى منا.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، اللام: للابتداء، وقد: حرف تحقيق. «علمت»: فعل
ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «إذا»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على
السكون في محلّ نصب متعلق بـ «علمت». «الرجال»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، مرفوع
بالضمة. «تناهزوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة.
«أَيُّ»: اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله
الجر. «وأَيْكُمْ»: الواو: حرف عطف، أَيْكُمْ: معطوف على «أَيُّ» مرفوع بالضمّة، وكم: مضاف إليه
محله الجر. «أعز»: خبر «أَيُّ» مرفوع بالضمة. «وأمنع»: الواو: حرف عطف، «أمنع»: معطوف
على (أعز).

وجملة «علمت»: بحسب الواو. وجملة «تناهز الرجال»: مضاف إليها محلّها الجر. وجملة
«تناهزوا»: تفسيرية. وجملة «أَيُّ وَأَيْكُمْ أعز»: سدّت مسد مفعولي علم لتصدرها بمعلق، وهو أداة
الاستفهام (أَيُّ) فمحل الجملة نصب.

والشاهد فيه: أفراد «أَيُّ» لكل واحد من الاسمين، والمراد: «أَيْتَانَا»، والمستعمل إضافتهما إليهما معاً.

أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى»^(١). أفرد «أَيَّا» ههنا، لأنه أحد الاسمين المذكورين. ومعناه: أيّ الاسمين دعوتهم اللّه، فله الأسماء الحسنى. ولو قلت: «أَيَّا ضربت»، أو «بأيّ مررت»، لم يجز، لأنه لم يتقدّم ما يسدّ مسدّ المضاف إليه.

ولغلبة الإضافة عليه لما جاؤا بـ«أَيّ» وُضِلَّةً إلى نداء ما فيه الألف واللام غير مضافة؛ عوضه من الإضافة هاء التثنية بعده قبل صفته، نحو: «يا أيّها الناس»، و«يا أيّها الرجل».

وقوله: «ولاستيجابه الإضافة» يريد لوجوبها له. فالاستيجاب مصدر بمعنى الوجوب، كالاستقرار بمعنى القرار، وفعله استوجِب، كقولكم: «استَوْهَبَ اسْتِيهَايَا»، و«استَوْعَبَ اسْتِيهَايَا».

وقوله: «توسيط المُفَحِّم» يعني بالمقحم هاء التثنية. «بينه»، أي: بين «أَيّ»، وصفته، فـ«ها» تبيين، وهي عوض من لفظ الإضافة، ولزوم الصفة عوض من معناها، فاعرفه.

فصل

«حُكْم ما يُضَافُ إِلَيْهِ «كِلَا»

قال صاحب الكتاب: وحق ما يضاف إليه «كِلَا» أن يكون معرفة ومثنى، أو ما هو في معنى المثنى، كقوله [من الوافر]:

٣٦١- فَإِنَّ اللَّهَ يَغْلِبُنِي وَوَهَبًا وَيَعْلَمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا

(١) الإسراء: ١١٠.

٣٦١ - التخريج: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٩٥.

اللغة: وهب: اسم رجل.

الإعراب: «فإن»: الفاء بحسب ما قبلها، و«إن»: حرف شبه بالفعل. «الله»: لفظ الجلالة، اسم «إن» منصوب بالفتحة الظاهرة. «يعلمني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «ووهبًا»: الواو حرف عطف، و«وهبًا»: اسم معطوف منصوب. «ويعلم»: الواو: حرف عطف، و«يعلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة. «أن»: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف. «سيلقاه»: السين: حرف استقبال وتنفيس، و«يلقاه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤوّل من «أن سيلقاه سدّ مسدّ مفعولي «يعلم» «كِلَانَا»: فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

وجملة «إن الله يعلمني»: بحسب الفاء. وجملة «يعلمني»: في محل رفع خبر «إن»، وجملة «يعلم»: معطوفة عليها. وجملة «سيلقاه كِلَانَا»: في محل رفع خبر «أن».

والشاهد فيه قوله: «كِلَانَا» حيث أضاف «كِلَا» إلى ضمير الجمع «نا»، مع أن «كِلَا» إنما يضاف إلى المثنى، فحملت هذه الإضافة على المعنى، لأن الشاعر عنى نفسه ووهبًا.

وقوله [من الرمل]:

٣٦٢- **إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى** وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلٌ
ونظيره «عَوَانٌ بَيْنَكَ ذَلِكَ»^(١). ويجوز التفريق في الشعر، كقولك: «كلا زيد وعمرو».

وحكمه إذا أضيف إلى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى «عَصَا»، و«رَحَى». تقول: «جاءني كلاً الرجلين»، و«أريت كلا الرجلين»، و«مررت بكلا الرجلين»؛ وإذا أضيف إلى المضمرة، أن يُجْرَى مُجْرَى المثنى على ما ذكر، وفي العرب مَنْ يَفْرُؤُ آخِرَهُ عَلَى الْأَلْفِ فِي الْوَجْهَيْنِ.

قال الشارح: قد تقدّم الكلام على «كلا» وأحكامها، وأنها مفردة معناها التثنية، وهي موضوعة لتأكيد التثنية، كما أن «كلأ»، و«أجمَع» لتأكيد الجمع، وهي من الألفاظ المضافة، التي: يُؤكّد بها المعارف. وكلُّ لفظ مضاف يُؤكّد به المعنى، يكون مضافاً إلى ضمير ذلك المؤكّد، نحو: «جاءني زيدٌ نفسه وعينه»، و«أكلتُ الرُّغيفَ كله». وإنما كان كذلك ليُعلم أنه له، ومُمكنٌ لمعناه. فلذلك وجب أن تكون «كلا» مضافةً إلى معرفة ومثنى، لأنه لا يؤكّد بها إلا ما هذه سبيلُه، وإن خرج عن سنن التأكيد بأن يكون مبتدأ، نحو: «كلاً أخوتك جاءني»، أو فاعلاً، نحو: «جاءني كلاً أخوتك»، فلن يخرج عن حكم التأكيد ومعناه. ومُجازٌ ذلك على إقامة التأكيد مقامَ المؤكّد، كما تُقام الصفة مقامَ الموصوف، فإذا قال: «جاءني كلاً أخوتك»، فأصلُه: «جاءني أخواك كلاهما»، إلا أنك وضعت التأكيد موضعَ المؤكّد مبالغةً، ثم أضفته إلى لفظِ المؤكّد للبيان، فلذلك لزم أن يضاف إلى المثنى، ولا يضاف إلا إلى معرفة، لأنه لا يكون تأكيداً إلا لمعرفة.

٣٦٢ - التخریج: البيت لعبد الله بن الزبير في ديوانه ص ٤١؛ والأغاني ١٥/١٣٦؛ والدرر ٥/٢٥؛ وشرح التصريح ٢/٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٤٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٤١٨؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٨٩؛ والمقرب ١/٢١١؛ وهمع الهوامع ٢/٥٠. اللغة: المدى: النهاية. القبل: الطريق الواضح. الوجه: الجهة.

المعنى: إن للخير والشّر نهاية يصلان إليها، وجهة يتوجّهان إليها، وذلك أمر واضح لا يجمله أحد. الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «للخير»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «إن». «وللشر»: الواو: حرف عطف، و«للشر»: تُعرب إعراب «للخير». «مدى»: اسم «إن» منصوب. «وكلا»: الواو: حرف عطف، و«كلا»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعدّر، وهو مضاف. «ذلك»: اسم إشارة مبني في محلّ جزّ بالإضافة. «وجه»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. «وقبل»: الواو: حرف عطف، و«قبل»: معطوف على «وجه» مرفوع بالضمّة، وسُكّن لضرورة القافية. وجملة «إن للخير...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كلا ذلك وجه»: معطوفة على الجملة السابقة.

والشاهد فيه قوله: «كلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى «ذلك»، وهو مفرد لفظاً ومثنى معنى، وذلك لأنه يعود على «الخير» و«الشر».

وحكم «كِلْتَا» حكم «كِلا»، إلا أن «كلتا» للمؤنث، و«كلا» للمذكّر؛ فأما قوله [من الوافر]:

فإن الله يعلم نسي إلخ

فالبيت للتوأم بن تَوَلَّب، والشاهد فيه إضافته إلى «نا»، وهو ضمير جمع، و«كِلا» إنما يضاف إلى تثنية. وذلك لأن الاثنين والجمع في الكناية عن المتكلم واحد، وإن شئت أن تقول: هو للجمع، ولكنه حمل الكلام على المعنى، لأنه عني نفسه ووهباً. وإليه أشار صاحب الكتاب، وهو أجود، لأنه قد يقع لفظ الجمع على التثنية، نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمْ﴾^(١)، وقوله: ﴿سَوِّرُوا أَلْيَحْرَابَ﴾^(٢)، ثم قال: حَضَمَانَ، ويُروى: سيلقاه بالياء، وسنلقاه بالنون، فمن رواه بالياء جعل «كلانا» فاعله، ومن رواه بالنون، جعل «كلانا» تأكيداً لضمير المتكلمين.

وأما قول ابن الزبغري في يوم أُحُدٍ [من الرمل]:

يا عُرَابَ البَيْنِ أَنْعَمْتَ فِقِلْ إِنَّمَا تَنْطِقُ شَيْئًا قَدْ فَعِلْ
إِنَّ لِلْحَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقِبَلْ
وَالعَطِيَّاتُ خِسَاسٌ بَيْنَهُمْ وَسَوَاءٌ قَبِرٌ مُثْرٌ وَمُقِلْ
كُلُّ عَيْشٍ وَتَعِيمٍ زَائِلٌ وَيَبْنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلِّ

فالشاهد فيه إضافة «كِلا» إلى مفرد يزداد به التثنية، كما أضيف في الذي قبله إلى لفظ الجمع، إذ كان المراد به التثنية.

ومثل ذلك في أن المراد به التثنية قوله تعالى: ﴿عَوَانًا بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(٣)، أي: بين الفروض والبكارة، فجاز إضافة «كلا» إليه كما جاز إضافة «بين» إليه، إلا أن «بين» يضاف إلى اثنين فصاعداً، و«كلا» يضاف إلى اثنين فقط.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعَ الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا﴾^(٤). أضيف «كل» إليه حيث كان المراد به الكثرة.

وقوله: «ويجوز التفريق في الشعر»، يريد أنك تُضيفه إلى اسم واحد، ثم تعطف عليه اسماً آخر، نحو: «كِلا زيد وعمرو»؛ لأن العطف بالواو نظير التثنية، إذ كانت الواو لا تُرتب كالتثنية، فحمل الكلام في الشعر على المعنى، نحو قوله [من الطويل]:

٣٦٣- كِلا السيفِ والساقِ الذي ضربتَ به على دَهِشِ ألقاهِ باثنتين صاحبه

(٢) ص: ٢١.

(١) التحريم: ٤.

(٤) الزخرف: ٣٥.

(٣) البقرة: ٦٨.

٣٦٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في المقرب ١/ ٢١١.

الإعراب: «كلا»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. «السيف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والساق»: الواو: حرف عطف، «الساق»: معطوف على «السيف» مجرور =

وصار ذلك كقولك: «زيدٌ وعمرو قَامَا»، كما تقول: «الزيدان قَامَا»، ولا يجوز مثله في حال الاختيار والسعة، ألا ترى أنك لا تقول: «كِلَا أَخِيكَ وَأَبِيكَ ذَاهِبٌ»، كما لم يجز: «كُلُّ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخِيهِ وَأَبِيهِ ذَاهِبُونَ».

ولو قلت: «كِلَا زَيْدٍ فَعَمِرُوا جَاءَنِي»، لم يجز في الشعر، ولا غيره؛ لأنك كنت تصيف «كِلَا» إلى مفردٍ مخصوص، وإنما يضاف إلى اثنين، أو إلى مفرد في معنى التثنية، أو إلى لفظٍ مشتركٍ بين التثنية والجمع، فاعرفه.

وقوله: «وَحَكْمُهُ إِذَا أَضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ أَنْ يُجْرَى مُجْرَى عَصَا وَرَحَى» يريد أن آخره يكون بالألف إذا أُضِيفَ إِلَى ظَاهِرٍ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَرِّ. وهو القياس، لأنه عندنا اسمٌ مفردٌ ومقصورٌ كـ«عصا» و«رحى»، ولا إشكالٌ فِي ذَلِكَ عَلَى أَصْلِنَا، إِنَّمَا الإِشْكَالُ عَلَى أَصْلِ الكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ تَثْنِيَةٌ صَحِيحَةٌ.

وقوله: «وَإِذَا أَضِيفَ إِلَى المضمَرِ أَنْ يُجْرَى مَجْرَى المَثْنَى»، يعني أن ألفه تنقلب ياءً في حالِ النَّصْبِ وَالجَرِّ، كما تنقلب في التثنية، فتقول: «جَاءَنِي أَخَوَاكَ كِلَاهِمَا»، و«رَأَيْتُ أَخِيكَ كِلَيْهِمَا»، و«مَرَرْتُ بِأَخِيكَ كِلَيْهِمَا». تثبت الألف في حال الرفع، وتنقلب ياءً في حال النَّصْبِ وَالجَرِّ. كما أن التثنية كذلك، إِلاَّ أَنَّ انْقِلَابَهَا فِي التَّثْنِيَةِ لِلإِعْرَابِ، وَاختِلَافِ العَامِلِ، وَانْقِلَابِهَا فِي «كِلَا» وَ«كِلْتَا» لَا لِلإِعْرَابِ، بَلْ لِلحَمَلِ عَلَى «لَدَى» وَ«عَلَى»، عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

ومن العرب من يجري في «كِلَا» وَ«كِلْتَا» عَلَى القِيَّاسِ، فَيَقْرَأُ الألفَ بِحَالِهَا، وَلَا يَقْلِبُهَا لَا مَعَ ظَاهِرٍ، وَلَا مضمَرٍ، فاعرفه.

فصل

[إضافة أفعال التفضيل]

قال صاحب الكتاب: وَأَفْعُلُ التَّفْضِيلِ يضاف إلى نحو ما يضاف إليه «أَيٌّ». تقول: «هُوَ أَفْضَلُ الرَّجُلَيْنِ، وَأَفْضَلُ القَوْمِ». وتقول: «هُم أَفْضَلُ رَجُلٍ»، و«هُمَا أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ»، و«هُم أَفْضَلُ رَجَالٍ». والمعنى في هذا الإثباتُ الأفضَلُ عَلَى الرِّجَالِ إِذَا فَضَّلُوا رَجُلًا رَجُلًا، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَجَمَاعَةً جَمَاعَةً.

= بالكسرة. «الذي»: اسم موصول مبني في محلِّ جَرِّ صفة للسيف. «ضربت»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «به»: جاز ومجرور متعلقان بـ«ضربت». «على دهش»: جاز ومجرور متعلقان بـ«ألقاه». «ألقاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ نَصْبِ مفعول به. «بائنين»: جاز ومجرور متعلقان بـ«ألقاه». «صاحبه»: فاعل «ألقى» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جَرِّ مضاف إليه. وجملة «كلا... ألقاه»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «ضربت»: صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «ألقاه»: في محلِّ رَفْعِ خبر «كلا». والشاهد فيه قوله: «كِلَا السِّيفِ وَالسَّاقِ» حيث أضاف «كِلَا» إلى مفرد، ثم عطف عليه مفردًا آخر، فصارت بحكم الإضافة إلى المثني.

قال الشارح: و«أفعل» الذي يراد به التفضيل يضاف إلى ما بعده، وحكمه في الإضافة حكم «أي»، لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، نحو قولك: «زيدٌ أفضلُ الناسِ، وأفضلُ القومِ»، أضفته إليهم، لأنه واحدٌ منهم. وتقول: «حمازك أفره الحميم»، و«عبدك خيرُ العبيد». فإضافة «أفعل» إلى ما بعده إضافة البعض إلى الكل، والواحد إلى الجنس، ولو قلت: «عبدك أحسنُ الأحرار»، و«حمازك أفره البغال» لم يجز، لأنك لم تُضِفْهُ إلى ما هو بعض له. وإنما وجبت إضافته إلى ما هو بعض له، لأنك إذا أردت تفضيل الشيء على جنسه، فلم يكن بد من أن تُضيفه إلى الذي تُفضله عليه، ليعلم أنه قد فضل أمثاله من ذلك الجنس. ولو أردت تفضيله على غير جنسه، لأثبتت به «من» فاصلة له عن الإضافة، ويكون الأول في حكم المنون، فقلت: «عبدك أحسنُ من الأحرار»، و«حمازك أفره من البغال».

والذي يدل على أن الأول في حكم المنون، إلا أنه لا ينصرف لوزن الفعل والصفة أنه إذا نقص عن وزن الفعل، يدخله التنوين، نحو قولك: «عبدك خيرٌ من الأحرار»، و«بغلُّك شرٌّ من الحميم»، لما حذفت الهمزة تخفيفًا، نقص الاسم عن لفظ الفعل، فانصرف، والذي يدل على أن ما لا ينصرف في حكم المنون، وإن لم يكن فيه تنوين قولك: «هؤلاء حواج بيت الله، وضوارب زيداً».

واعلم أن إضافة «أفعل» هذه التي يراد بها التفضيل من الإضافات المنفصلة غير المحضة، فلا تفيد تعريفًا، لأن النية فيها التنوين والانفصال، لتقديرك فيها «من». وإنما كانت «من» فيها مقدرة، لأن المراد منها التفضيل. فإذا قلت: «زيدٌ أفضلُ من عمرو»، فقد زعمت أن فضل زيد ابتداءً من فضل عمرو راقياً صاعداً في مراتب الزيادة، فعلم بهذا أنه أفضل من كل من كان مقداره فضله كفضل عمرو، وأنه علا من هذا الابتداء، ولم يعلم موضع الانتهاء، كما تقول: «سار زيدٌ من بغداد» فعلم المخاطب ابتداء مسيره، ولم يعلم أين انتهى. فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل على مقدار المفضل عليه وكل من كان في منزلته؛ لم يكن بد من الدلالة على هذا المعنى.

وقد تحذف «من» من اللفظ تخفيفًا، ويضاف الاسم الأول إلى الثاني، وهي مرادة مقدرة، وإذا كانت «من» مقدرة، فصلته مما قبله، فلذلك كانت إضافته منفصلة، ولا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، نحو قولك: «زيدٌ أفضلُ الرجال»، لأنه واحدٌ منهم.

وتقول: «هو أفضلُ رجلٍ»، وأصله: أفضلُ الرجال، إلا أنك خففت فنزعت الألف واللام، وغيّرت بناء الجمع إلى الواحد الشائع دالاً على النوع مُعْتَمِدٌ عن لفظ الجمع الدال على ذلك المعنى. وإن أتيت بالألف واللام والجمع، فقد حَقَّقْتَ، وجئت بالأصل، وأعطيت الكلام حقه، وإن آثرت التخفيف والاختصار، اكتفيت بالواحد المنكور، لأنه يدل على الجنس، فكان كقولك: «أفضلُ الرجال»، إذ المراد بالرجال الجنس، لا رجال معهودون، فهو كقولهم: «أهلك الناس الدرهم والدينار»، أي: جنس الدراهم والدينار.

ومثل ذلك في ترك الألف واللام، والاستغناء عن الجمع بالواحد المنكور، قولك: «كل رجلٍ»، والمراد الرجال، ومثله قولهم: «عشرون درهماً»، والمراد: من الدراهم. وتقول: «هما أفضل رجلين»، و«هم أفضل رجالٍ»، والمعنى أنهما يفضلان هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين، ويفضلونه إذا ميزوا جماعة جماعة فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وله معنيان: أحدهما أن يُراد أنه زائد على المضاف إليهم في الحصلة التي هو، وهم فيها شركاء. والثاني أن يُؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً، ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم، لكن لمجرد التخصيص، كما يضاف ما لا تفضيل فيه، وذلك نحو قولك: «الناقص والأشج أعدلاً بئبي مزوان»، كأنك قلت: «عادلاً بئبي مروان»، فأنت على الأول يجوز لك توحيدك في التثنية والجمع، وأن لا تؤنثه. قال الله تعالى: ﴿وَلَسَجَدَتْ لَهُمْ آخَرُصُ النَّاسِ﴾^(١)، وعلى الثاني ليس لك إلا أن تثنيه، ونجمه، وتؤنثه.

قال الشارح: اعلم أن «أفعل» على ضربين: أحدهما أن يكون مضافاً إلى جماعة هو بعضهم، تزيد صفته على صفتهم، وجميعهم مشتركون في الصفة، فتقول: «عبد الله أفضل القوم»، فهو أحد القوم، وهم شركاء في الفضل المذكور، يزيد فضله على فضلهم. والذي قضى بذلك كلمة «أفعل» من حيث كانت مقدرة بالفعل والمصدر. فإذا قلت: «زيد أفضل القوم»، فالتقدير أنه يزيد فضله عليهم، أو يرجح فضله، والرجحان إنما يكون بعد التساوي، وكذلك لفظ الزيادة يقتضي مزيداً عليه، فلذلك من المعنى اشتراطوا الشركة في الصفة.

وقد ذهب بعضهم إلى أن اشتراط الاشتراك في الصفة لا يلزمه، واستدل على ذلك بقولهم: «ابن العم أحق بالميراث من ابن الخال»، وإن كان لا حق لابن الخال في الميراث، ومثله قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾^(٢)، وإن كان لا خير في مستقر أهل النار، ولا حسن في مقيلهم.

وهذا لا حجة لهم فيه، لأن ذلك جاء على زعمهم واعتقادهم، وذلك أنهم كانوا يعتقدون أن مطلق القرابة يوجب الميراث، سواء كانوا من ذوي الأرحام أو العصباء، فقيل: «ابن العم أحق بالميراث من ابن الخال»، لأنه أقرب، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ جاء على زعمهم واعتقادهم أن مقيلهم في الآخرة حسن، ومستقرهم جميل، فقال: إن نزلنا معكم نزل نظر، فأصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً.

والثاني: أن تُؤخَذ الزيادة مُطْلَقًا من غير تعرُّض إلى ابتدائها، ولا انتهائها، وتصير من صفات الذات بمنزلة الفاضل، إلا أن في الأفضل مبالغة ليست في الفاضل، وتُضيفه إلى ما بعده، لا لتفضيله عليهم، وتقدير «مِنْ» على ما كان في الأول، لكن للتخصيص، كما تكون إضافة ما لا تفضيل فيه، فتقول: «أَفْضَلُكُمْ» كما تقول: «فَاضِلُكُمْ»، أي: الفاضل المختصُّ بكم.

ومنه قولهم: «الناقص والأشخُّ أَعْدَلًا بني مَرْوَانَ»، فقولهم: «أعدلا» ههنا بمعنى العادلين منهم، ألا ترى أنه ثناء، ولو كان المراد التفضيل لكان موحدًا على كلِّ حال.

والأشخُّ ههنا عمرُ بن عبد العزيز بن مَرْوَانَ، وكان يقال له: «أشخُّ بني أُمَيَّة» من أجلِ شَجَّةِ حافرِ دَابَّةٍ، كانت بجبته، وكان أعدلَ أهل زمانه، وأمه أُمُ عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطَّاب، رضي الله عنه. وكان يقول عمر بن الخطَّاب: «إِنَّ مِنْ وُلْدِي رَجُلًا بَوَجْهِهِ أَثَرٌ يَمَلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا كَمَا مَلِئْتُ جَوْزًا». ولَمَّا نَفَحَهُ حِمَارٌ بِرِجْلِهِ، فَأَصَابَ جَبْهَتَهُ، وَأَثَرَ فِيهَا، قِيلَ: «هَذَا أَشخُّ بَنِي أُمَيَّةٍ، يَمْلِكُ وَيَمَلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا»، فملك بعد سليمان بن عبد المَلِكِ سَنَةً سِتًّا وتسعين، وكانت ولايته سنتين وتسعة أشهر.

والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد المَلِكِ بن مروان، وليَّ الخِلافةِ سَنَةً أشهر، أو أَقْلَ، وليَّ سَنَةً سِتًّا وعشرين ومائة، وكان عادلاً، مُنْكَرًا لِلْمُنْكَرِ، وهو الذي قتل ابنَ عمِّه الوليدَ، إذ كان مُسْرِفًا على نفسه، وكان يقال له: «الناقص»، لأنه نقص من أرزاقِ الجُندِ، وحرطَ منها. يقال: «نقصته فأنا ناقصه»، ونقص الشيء فهو ناقصٌ. يكون متعديًا وغير متعدٍّ.

فالنوع الأول: منهما لا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يُؤنث؛ لأنه مقدَّرُ بالفعل والمصدر، فإذا قلت: «زيدٌ أفضلُ القومِ»، كان معناه يزيد فضله عليهم، فكلُّ واحد من الفعل والمصدر لا يصحُّ تثنيته، ولا جمعه، ولا تأنيته، فكذا ما كان في معناهما، ولذلك لا يدخله ألفٌ ولا ميمٌ، قال الله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُنَّ عَلَى حَبِيبٍ﴾^(١) فوحد، وإن كانوا جماعةً.

وقال بعضهم: إنما لم يُثنَّ «أفعلٌ» ولم يُجمع، ولم يُؤنث؛ لأنه مضارعٌ لـ«بغض» الذي يقع للتذكير، والتأنيث، والواحد، والاثنين، والجمع، إذ كان بعضًا إما أضيف إليه، ولا يكون إلا نكرةً، كما أن الفعل كذلك، إذ حلَّ محلُّه.

وقال الكوفيون: إذا أضيف على معنى «مِنْ»، فهو نكرةٌ، وهو رأيُ أبي عليٍّ، وإذا أضيف على معنى اللام، فهو معرفةٌ. وقال البصريون هو معرفةٌ بالإضافة على كلِّ حال إلا أن يضاف إلى نكرة.

وأما النوع الثاني: فإنك تُنتيه، وتجمعه، وتؤنثه، وتُدخل فيه الألف واللام، فتقول: «زيدُ الأفضَلُ أبًا، والأكرمُ خالاً». وتقول في التثنية: «هما الأفضلان»، وفي الجمع: «هم الأفضلون، والأفاضِلُ». قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(١)، ويكون بناء المؤنث على غير بناء المذكر، فتقول: «هندُ الفضلى»، وفي التثنية: «الفضليان»، وفي الجمع: «الفضليات»، و«الفضلُ»، كما تقول: «الفاضلُ»، و«الفاضلةُ»، و«الفاضلان»، ولا يصح دخول «من» فيه، لا تقول: «الأفضلُ منك»؛ لأنَّ «من» إنما يُؤتى بها إذا كان «أفضلُ» بمعنى الفضل، فتدخل لابتداء الغاية التي منها ابتداء الفضل، فإذا نقلته إلى الذات، بطل ذلك المعنى. فأما قوله [من السريع]:

٣٦٤- وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِسُكَاثِرِ
فَإِنْ مِنْهُمْ لَا يَتَعَلَّقُ بِ«الأكثر» الملفوظ بها، ويحتمل أمرين:
أحدهما: أن يتعلّق بـ«أكثر» محذوفة، دلّ عليها قوله: «بالأكثر» كأنه قال: «ولست
بالأكثر بأكثر منهم» لأنه إذا جاز أن تقول: «زيدُ الأفضَلُ أبًا»، جاز أن تقول: «زيدُ أفضَلُ
أبًا» لأنَّ كلَّ واحد يدلُّ على الآخر.

(١) الكهف: ١٠٣.

٣٦٤- التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣؛ والاشتقاق ص ٦٥؛ وخزانة الأدب ١/١٨٥، ٣/٤٠٠، ٨/٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤؛ والخصائص ١/١٨٥، ٣/٢٣٦؛ وشرح التصريح ٢/١٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٠٢؛ ومغني اللبيب ٢/٥٧٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٨؛ ونوادير أبي زيد ص ٢٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢٢؛ وخزانة الأدب ١١/٢.

اللغة: الحصى (هنا): العدد والأنصار. العزّة: الغلبة. الكاثر: الكثير العدد.

المعنى: يقول هاجيًا علقمة بن علاثة: فيم تزعم أنك أعز من عامر، ولست بأكثر منهم عددًا، وإنما العزّة لصاحب الكثرة. لأنّ الجاهليين كانوا يعتبرون أنّ الكثرة العددية هي مقياس للتفاخر لما تثير في نفوس الأعداء من خوف ورعب، وفي نفوس أصحابها الشعور بالقوة والمنعة.

الإعراب: «ولست»: الواو: بحسب ما قبلها، و«لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «ليس». «بالأكثر»: الباء: حرف جرّ زائد، و«الأكثر»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». «منهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أكثر» محذوفة دلّ عليها قوله: «بالأكثر» والتقدير «ولست بالأكثر بأكثر منهم». «حصى»: تمييز منصوب. «وإنما»: الواو: حرف عطف، و«إنما»: كافة ومكفوفة. «العزّة»: مبتدأ مرفوع. «للكاثر»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف.

وجملة «لست بالأكثر...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنما العزّة للكاثر»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

والثاني: أن يكون معناه التبيين، فيتعلق بمحذوف، كأنه قال: «أعني منهم»، ويكون المعنى: ولست بالأكثر من قبيلتك، أي: فيهم من هو أكثر منك.

قال صاحب الكتاب: وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: «ألا أخبركم بأحبكم إلي، وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً الموطؤون أكنافاً الذين يألفون، ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إلي، وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة، أسوأكم أخلاقاً الثرثارون المتفهبون»^(١).

قال الشارح: هذا الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، يبحث فيه على حسن الخلق، ولين الجانب، فالموطؤون: اللينون، من قولهم: «وطأت الفراش» أي: لينته، ومهدته. والأكناف: جمع كنف، وهو الجانب، ومنه كنف الطائر: جناحه، وقوله: «الذين يألفون ويؤلفون» أي: يصحبون الناس بالمعروف، فيرغب في صحبتهم للينهم، ويرفقيهم، من قوله: «المؤمنون هينون لينون» أي منقادون. وقوله: «الثرثارون المتفهبون» يريد الذين يكثرون الكلام، ويتكلمون فيه، فيخرجون عن القصد والحق. يقال: «رجل ثرثار»، وهو المكثار في الكلام، ومنه «عين ثرة»، و«ثرارة» إذا كانت واسعة الماء، ويقال: «الثرثار: نهر بعينه»، كأنه سمي بذلك لكثرة مائه، وليس الثرثار من لفظ الثرة، إنما هو من معناه، وإن وافقه في بعض حروفه، إنما هو كسبب وسبب، ودمي ودمي، ف«ثرة»، من باب «حب»، و«ذر»، و«ثرارة»: من باب «زلزل»، و«قلقل»، والمتفهب: هو الذي يتوسع في كلامه ويضيق به فمه.

وقد جاء تفسير للحديث فيه: قيل: ما المتفهبون؟ قال: المتكثرون، وكأنه يؤول إلى الأول، لأنه يكون من التكثر.

والشاهد فيه أنه وخذ «أحبكم»، و«أقربكم» لأنه أراد المعنى الأول، وهو «أفعل» الذي بمعنى التفضيل، لأنه يكون في جميع الأحوال بلفظ واحد، لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث. وجمع «أحاسنكم» وهو جمع «أحسن» لأنه لم يرد به التفضيل، وإنما المراد به الذات نحو «الحسن». وكذلك «أبغضكم» و«أقربكم» و«أبغضكم»، لأن المراد بهما التفضيل، وجمع «أسوأكم» وهو جمع «أسوأ» لأنه بمعنى السيء.

قال صاحب الكتاب: وعلى الوجه الأول لا يجوز أن تقول: «يوسف أحسن»

(١) ورد الحديث في غريب الحديث والأثر ٢٠١/٦٥ (وطأ)؛ وكنز المال الرقم ٥٢٢٣؛ ومسند أحمد بن حنبل ١٨٥/٢. وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٦٤/٤.

إِخْوَتِهِ»؛ لَأَنَّكَ لَمَّا أَضَفْتَ «الإِخْوَةَ» إِلَى ضَمِيرِهِ، فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ مِنْ قِبَلِ أَنْ الْمِضَافَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «هَؤُلَاءِ إِخْوَةُ زَيْدٍ»، لَمْ يَكُنْ «زَيْدٌ» فِي عِدَادِ الْمِضَافِينَ إِلَيْهِ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ جُمْلَتِهِمْ، لَمْ يَجْزِ إِضَافَةُ «أَفْعَلٍ» الَّذِي هُوَ إِلَيْهِمْ، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ إِضَافَتُهُ إِلَى جُمْلَةٍ، هُوَ بَعْضُهَا.

وعلى الوجه الثاني لا يمتنع، ومنه قول من قال لثُصَيْبٍ: «أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ»، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ شَاعِرُهُمْ.

قال الشارح: قد تقدم قولنا: إن أفعل على ضربين، أحدهما: أن يكون بمعنى الفعل، نحو: «زيد أفضل القوم»، أي: يفضلهم. والثاني: أن يكون من صفات الذات بمعنى الفاضل فيهم، فإذا قلت: «زيد أفضل القوم»، وأردت تفضيله عليهم، فلا بد من تقدير «من» فيه، وإن لم تكن ملفوظًا بها، لأن التفضيل لا بد أن يذكر فيه ابتداء الغاية التي منها بدء الفضل راقياً، وذلك إنما يكون بـ«من»، فإن أظهرتها، فهو حق الكلام، وإن حذفتها، فلعلّم المخاطب أن التفضيل لا يقع إلا بها، إلا أنك إذا أظهرتها، فقد فضلتها على غيره، وإذا أضفتها، ولم تأت بـ«من»، كنت قد فضلتها على جنسه الذي هو بعضه، وإذا قد علم أن «أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعضه، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول: «يوسف أحسن إخوته» وذلك أنك إذا أضفت «الإخوة» إلى «ضميره» خرج من جملتهم، وإذا كان خارجاً منهم؛ صار غيرهم، وإذا صار غيرهم، لم يجوز أن تقول: «يوسف أحسن إخوته» كما لا يجوز أن تقول: «الياقوت أفضل الزجاج»؛ لأنه ليس من الزجاج، فحينئذ يلزم من المسألة أحد أمرين، كل واحد منهما ممتنع، أحدهما ما ذكرناه من إضافة «أفعل» إلى غيره، إذ إخوة زيد غير زيد، والأمر الثاني إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك أنا إذا قلنا: إن زيدا من جملة الأخوة نظراً إلى مقتضى إضافة «أفعل»، ثم أضفت «الأخوة» إلى ضمير «زيد»، وهو من جملتهم، كنت قد أضفته إلى نفسه بإضافتك إياه إلى ضميره، وذلك فاسد.

فأما على النوع الثاني، وهو أن يكون «أفعل» فيه للذات بمعنى «فاعل»، فإنه يجوز أن تقول: «يوسف أحسن إخوته»، ولا يمتنع فيه كإمتناعه من القسم الأول، إذ المراد أنه فاضل فيهم، لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون «أفعل» بعض ما أضيف إليه، وعليه جاء قولهم لثُصَيْبٍ: «أَنْتَ أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِكَ»؛ لأن أهل جلده غيره، وإذا كانوا غيره، لم تسخ إضافة «أفعل» إذا كان هو إياه إليهم، لما ذكرته. ويجوز على الوجه الثاني، لأنه بمعنى الشاعر فيهم، أو شاعرهم فاعرفه.

[إضافة الاسم إلى غيره بأدنى مناسبة]

قال صاحب الكتاب: ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى مُلابسةٍ بينهما، كقول أحد حاملي الخشبية لصاحبه: «خُذْ طَرْفَكَ»، وقال [من الطويل]:

٣٦٥- إذا كَوَّكِبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ [سُهَيْلٌ أَدَاعَتْ غَزْلَهَا فِي الْقِرَائِبِ] أضاف «الكوكب» إليها لجدّها في عملها إذا طلع، وقال [من الطويل]:

٣٦٦- إذا قال قَدْنِي قال بالله حَلْفَةٌ لَشَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا لُمْلَابِسْتَهُ لَه فِي شُرْبِهِ، وهو لساقِي اللَّبَنِ.

٣٦٥- التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٩٣؛ وخزانة الأدب ٣/١١٢، ٩/١٢٨؛ ولسان العرب ١/٦٣٩ (غرب)؛ والمحتسب ٢/٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٥٩؛ والمقرب ١/٢١٣.

اللغة: الخرقاء: الحمقاء التي لا تحسن عملاً. لاح: ظهر، بدا. السحرة: آخر الليل قبيل الفجر. أذاعت: نشرت. الغزل: النسيج. القرائب: ج قرية.

المعنى: إن الحمقاء من تترك عملها صيفاً وتجتهد إذا ما أقبل الشتاء، فتراها تجدّ في نسج غزلها وتحاول نشره بين قريباتها طالبة منهن المساعدة في نسجه.

الإعراب: «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون، متعلق بالجواب. «كوكب»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «الخرقاء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «لاح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بسحرة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «لاح». «سهيل»: بدل من «كوكب»، أو عطف بيان منه مرفوع بالضمّة الظاهرة. «أذاعت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «غزلها»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «في القرائب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أذاعت».

وجملة «إذا كوكب الخرقاء... أذاعت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لاح كوكب...»: في محل جر بالإضافة. وجملة «لاح بسحرة»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أذاعت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كوكب الخرقاء» حيث أضاف «كوكب» إلى «الخرقاء» لأدنى ملابسّة بينهما، وهي أنها كانت تجتهد في العمل عند طلوعه.

٣٦٦- التخرّيج: البيت لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣؛ والدرر ٤/٢١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٦٠٦؛ والمقاصد النحوية ١/٣٥٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٩، ٨٣٠؛ والمقرب ٢/٧٧؛ وجمع الهوامع ٢/٤١.

اللغة: قدني: اسم بمعنى حسي، أو اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني. حلقة: المرة من الحلف أي القسم واليمين. تغني عني: تصرف وتكف. ذا إنائك: صاحب وعائك، وهو الشراب أو اللبن. =

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ الإضافة المحضة على ضربين: إضافة اسم إلى اسم هو بعضه لبيان جنس المضاف لا لتعريف شخصه، ويقدر لذلك بـ «مِنْ» نحو قولك: «ثوبٌ خزٌّ وبابٌ ساجٌ»، والثاني: إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام، لتعريف شخص المضاف وتخصيصه بالتعريف، نحو: «غلامٌ زيدٌ»، عزفت «الغلام» بإضافتك إياه إلى معرفة، والتخصيصُ نحو قولك: «راكبٌ فرسٌ» فإضافته ههنا إلى نكرة، لا تفيد التعريف، وإنما تفيد ضرباً من التخصيص، وإخراج المضاف من نوع إلى نوعٍ أخص منه. ألا ترى أنّ «راكبٌ فرسٌ» أخصُّ من «راكبٌ».

فالمراد بالإضافة الأولى التبعض، وأنّ الثاني أعمُّ من الأول، وأنّ له اسمه. والمرادُ بالإضافة الثانية المِلْكُ، أو الاختصاص، فالملكُ نحو: «غلامٌ زيدٌ»، ومعناه أنّه يملكه، والاختصاصُ نحو: «سيّدُ الغلام»، أي: يختصُّ به بما بينهما من المِلابسة والاختلاط. ومنه «جُلُّ الدابة»، و«سُرْجُ الفرس».

ويضاف الشيء إلى الشيء بأدنى مِلابسة، نحو قولك: «لَقِيْتَهُ في طريقي»، أضفت «الطريق» إليك لمجرد مُرورك فيه، ومثله قولُ أحدِ حاملي، الحَشْبِيّة: «خُذْ طَرَفَكَ»، أضاف «الطرف» إليه، لملابسته إياه في حالِ الحَمْلِ، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

إذا كَوَّكِبُ الحَرْقَاءِ لآخِ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ أذَاعَتْ عَزَلَهَا في القَرَائِبِ

= المعنى: إذا قال ضيفه: يكفيني ما شربت، حلف عليه بالله مرّة: لا بدّ أن تصرف عني كل ما في وعائك، أي أن تشربه جميعاً.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط متعلق بالجواب. «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «قدني»: «قد»: اسم فعل مضارع بمعنى «يكفيني»، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى المضيف. «بالله»: الباء: حرف جر، و«الله»: لفظ الجلالة، اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، ويمكن تعليقهما بـ «قال» مع تضمينه معنى «حلف»، وتكون «حلفة» مفعولاً مطلقاً. «حلفة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، بتقدير: «حلف بالله حلفة». «لتغني»: اللام: حرف جرّ وتعليل، و«تغني»: فعل مضارع منصوب بـ «أنّ» مضمرة بعد لام التعليل، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أنّ» والفعل بعدها مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تشرب» المقدر. «عني»: جار ومجرور متعلقان بـ «تغني». «ذا»: مفعول به منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة. «إنائك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «أجمعاً»: توكيد «ذا» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «إذا قال... قال...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قال» الأولى: في محل جر بالإضافة. وجملة «قال» الثانية: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «قدني»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه قوله: «إنائك» حيث أضاف الإناء إلى الضيف لأدنى ملابسة، وهي الشرب.

فالشاهد فيه أنه أضاف «الكوكب» إليها لجدها في عملها عند طلوعه، وذلك أن الكيسة من النساء تستعد صيفا، فتنام وقت طلوع سهيل، وهو وقت البرد، والخرقاء ذات الغفلة تكسل عن الاستعداد، فإذا طلع سهيل، وبردت تجد في العمل، وتفرق قطنها في قبيلتها تستعين بهن، فخصصها لذلك.

وكذلك قول الآخر [من الطويل]:

إذا قال قذني... إلخ

كذا أنشده أبو الحسن باللام للقسم، وفتح آخر الفعل على إرادة نون التأكيد، وحذفها ضرورة، وأنشد أحمد بن يحيى: «لَتُغْنِي عَنِّي» بنون التأكيد الشديدة.

والبيت الشاهد فيه أنه أضاف «الإناء» إلى المخاطب لملايسته إياه وقت أكله منه، أو شربه ما فيه من لبن، أو مأكول. والعرب تقول: «أَغْنِي عَنِّي وَجْهَكَ»، أي: اجعله بحيث يكون غنيا عني، لا يحتاج إلى رؤيتي.

يقول له الضيف: «قذني»، أي: حسي ما أكلت، أو شربت، فيقول المضيف: «لَتُغْنِي عَنِّي جميع ما في الإناء، ولا تَرُدُّهُ عَلَيَّ بل اشربه كله». يصف رجلا مضيافا.

فصل

[موانع الإضافة]

قال صاحب الكتاب: والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين، أو معنى واحد، كاللئث، والأسد، وزيد، وأبي عبد الله، والحبس والمنع، ونظائرهن، فنضيف أحدهما إلى الآخر، فذاك بمكان من الإحالة، فأما نحو قولك: «جميع القوم»، و«كل الدراهم»، و«عين الشيء»، و«نفسه»، فليس من ذلك.

قال الشارح: إضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصح، وذلك من قبل أن الغرض من الإضافة التعريف، والتخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه، لأنه إن كان معرفة، كان مستغنيا عن الإضافة بما فيه من التعريف، لأن نفسه موجودة، غير مفقودة، وليس في الإضافة إلا ما فيه، وإن كان عاريا منه، كان أذهب في الإحالة، والامتناع، لأن الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر، ويحدث بذلك تخصيص، كما يحدث من إضافة الأسماء المتباينة، نحو: «غلام زيد»، و«راكب فرس»، مع أن التضايف إنما يقع بين شيئين، كل واحد منهما غير الآخر، كما أن التفارقة تكون أيضا فيما كان كذلك؛ فلذلك لا تضيف اسما إلى اسم آخر مرادف له على حقيقته، ولا إلى كنيته سواء كان ذلك الاسم معلقا على عين، أو معنى، فالعين نحو قولك: «اللئث والأسد»، لا تقول: «ليث

الأسد»، ولا «أسامة أبي الحارث»، ولا «زيد أبي عبد الله»، وأبو عبد الله زيد. والمعنى نحو: «الحبس»، و«المنع»، فلا تقول: «حَبَسُ مَنْعٌ» إذ الحبس والمنع واحد.

فأما إضافة الاسم إلى اللقب نحو: «سَعِيدُ كُرْزِي»، و«قَيْسُ بَطَّة»، فذلك جائزٌ غير ممتنع، وإن كانا لَعَيْنٍ واحدة، وذلك من قِبَلِ أَنَّهُ لَمَّا اشْتَهَرَ بِاللَّيْبِ، حَتَّى صَارَ هُوَ الْأَعْرَفُ، وَصَارَ الْأِسْمُ مَجْهُولًا، كَأَنَّهُ غَيْرُ الْمَسْمُومِ بِانْفِرَادِهِ؛ اعْتَقَدَ فِيهِ التَّنْكِيرُ، وَأَضِيفَ إِلَى اللَّيْبِ لِلتَّعْرِيفِ، وَجَعَلُوا الْأِسْمَ مَعَ اللَّيْبِ بِمَنْزِلَةِ مَا أُضِيفَ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ، نَحْوُ: «عبد الله» و«عبد الدار»، وكان اللَّيْبُ أَوْلَى أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ صَارَ أَعْرَفَ.

فأما قولهم: «جَمِيعُ الْقَوْمِ»، و«كُلُّ الدَّرَاهِمِ»، و«عَيْنُ الشَّيْءِ»، و«نَفْسُهُ»؛ فعلى تنزيل الأول من الثاني منزلة الأجنبي، وإضافته راجعة إلى معنى اللام و«من»، ف«جميع» و«كل» اسمان لأجزاء الشيء، و«نفسه» و«عينه» منزلان عندهم منزلة الأجنبي بمعنى خالص الشيء وحقيقته، فيقولون: «نفس الشيء»، و«عينه»، فتكون منزلته من الشيء منزلة البعض من الكل، والثاني منه ليس بالأول، ألا ترى أنه يقال: «لَهُ نَفْسٌ، وَلَهُ حَقِيقَةٌ» كما يقال: «لَهُ عِلْمٌ، وَلَهُ مَالٌ» ونحوهما، ولذلك يُخَاطَبُونَ أَنْفُسَهُمْ وَيُرَاجِعُونَهَا مُرَاجَعَةَ الْأَجْنَبِيِّ، فيقال: «يَا نَفْسُ لَا تَفْعَلِي»، كذا قال الشاعر [من الواقفي]:

٣٦٧- وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

٣٦٧- التخریج: البيت لعمران بن حطان في تذكرة النحاة ص ٤٤٠؛ وخزانة الأدب ٣٣٧/٥، ٣٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٢٤/١؛ وشرح التصريح ٢١٣/١؛ والكتاب ٣٧٥/٢؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٢٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٩٥؛ والجني الداني ص ٤٦٦؛ والخزانة ٣٦٣/٥؛ والخصائص ٥/٣؛ وروصف المباني ص ٢٤٩؛ والمقتضب ٧٢/٣؛ والمقرب ١٠١/١.

اللغة: تنازعتني: تخاصمني، أو تزيّن لي الدنيا ومحبتها، والخوف من الموت. لعلّي أو عساني: أي لعلّي أبلغ الهدف، أو أموت فأنال الشهادة في الحرب.

الإعراب: «ولي»: الواو بحسب ما قبلها، و«لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «نفس»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «أقول»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أقول». «إذا»: ظرف زمان مبني متعلق بالفعل «أقول». «ما»: زائدة. «تنازعتني»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «لعلّي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «لعل»، وخبره محذوف، والتقدير: «لعلّي أتورط في...» مثلاً. «أو»: حرف عطف. «عساني»: حرف بمعنى «لعل»، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «عسى»، وخبره محذوف والتقدير: «عساني أن أموت في...».

وجملة «لي نفس»: بحسب ما قبلها. وجملة «أقول»: في محل رفع نعت «نفس». وجملة «تنازعتني»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «لعلّي»: في محل نصب مفعول به. وجملة «عساني»: معطوفة على جملة «لعلّي».

وقال الآخر [من البسيط]:

٣٦٨- أقول للنفس تأساءً وتغزيرةً إحدى يدي أصابثني ولم تُريد
ويؤيد ذلك أنك لا تقول: «ضربثني» بضم التاء، ولا «ضربتك» بفتحها، لاتحاد
الفاعل والمفعول، وتقول: «ضربت نفسي» كما تقول: «ضربت غلامي»، فأعرفه.

فصل

[ما لا يجوز إضافته]

قال صاحب الكتاب: ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، ولا الصفة إلى
موصوفها، وقالوا: «دارُ الآخرة»، و«صلاةُ الأولى»، و«مسجدُ الجامع»، و«جانبُ
الغربي»، و«بقلةُ الحمقاء»، على تأويل «دارُ الحياة الآخرة»، و«صلاةُ الساعةِ الأولى»،
و«مسجدُ الوقتِ الجامع»، و«جانبُ المكانِ الغربي»، و«بقلةُ الحجةِ الحمقاء».

وقالوا: «عليه سَحَقُ عِمَامَةٍ وَجَزْدُ قُطَيْفَةٍ، وَأَخْلَاقُ نِيَابٍ»، و«هل عندك جَائِثَةٌ خَيْرٌ،
وَمُغْرَبَةٌ خَيْرٌ» على الذاهب بهذه الأوصاف مذهب «خاتم»، و«سوار»، و«باب» و«مئة»
لكونها محتملةٌ مثلها ليلخص أمرها بالإضافة، كفعل النابغة في إجراء الطير على العائذات
بيانا، وتلخيصا، لا تقديما للصفة على الموصوف حيث قال [من البسيط]:

٣٦٩- والمؤمن العائذات الطير [تمسحها] رُكبانُ مكةَ بين الغيل والسند

= والشاهد فيه قوله: «العلي أو عساني» حيث جعل نفسه مخاطبة، فعاملها معاملة الأجنبي المخاطب .
٣٦٨ - التخريج: البيت لأعرابي في خزنة الأدب ٣١٢/٤، ٣٦١/٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢٥/٣.
الإعراب: «أقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا. «لنفس»: حرف
جازٍ ومجرور متعلقان بـ«أقول». «تأساء»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «وتغزيرة»: الواو: حرف
عطف «تغزيرة» اسم معطوف على «تأساء» منصوب بالفتحة. «إحدى»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على
الألف للتعذر، وهو مضاف. «يدي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مشئى، وهو مضاف، والياء
الثانية: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «أصابثني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء
للتانيث، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر
جوازا تقديره: هي. «ولم»: الواو: حالية، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «ترد»: فعل مضارع
مجزوم بالسكون، وحرك بالكسرة لضرورة القافية.

وجملة «أقول»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إحدى يدي أصابثني»: في محل نصب
مفعول به مقول القول. وجملة «أصابثني»: في محل رفع خبر «إحدى».

والشاهد فيه قوله: «أقول للنفس» حيث جعل نفسه مخاطبة يعزّيها ويواسيها... أي: عامل نفسه
معاملة الأجنبي المخاطب.

٣٦٩ - التخريج: البيت للناطقة الذيباني في ديوانه ص ٢٥؛ وخزنة الأدب ٧١/٥، ٧٣، ١٨٣، ٤٥٠/٨، =

قال الشارح: الصفة والموصوف شيء واحد، لأنهما لعين واحدة، فإذا قلت: «جاءني زيد العاقل»، فال«عاقل» هو زيد، و«زيد» هو العاقل، ألا ترى أنك إذا سُئِلت عن كل واحد منهما، جاز أن تُفسره بالآخر، فتقول في جواب «مَنْ العاقل»: «زيد»، وفي جواب «مَنْ زيد»: «العاقل». فإذا كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً، لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: «هذا زيد العاقل»، و«هذا عاقل زيد» بالإضافة، وأحدهما هو الآخر.

وقد ورد عنهم ألفاظ، ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها، والتأويل فيها على غير ذلك. فمن ذلك قولهم: «صلاة الأولى»، و«مسجد الجامع»، و«جانب الغزبي»، و«بقلة الحمقاء»، فهذه الأشياء حقها أن تكون صفة للأول، إذ الصلاة هي الأولى، والمسجد هو الجامع، وإنما أُزيل عن الصفة، وأضيف الاسم إليه على تأويل أنه صفة لموصوف محذوف، والتقدير: صلاة الساعة الأولى، يعني من الزوال، ومسجد الوقت الجامع، أو اليوم الجامع، وجانب المكان الغزبي، وبقلة الحبة الحمقاء، سُميت حمقاء لأنها تنبت في مجاري السيل، فتجرؤها السيول.

فإن قلت: «الصلاة الأولى»، و«المسجد الجامع»، فأجريتته وصفاً له، فهو الجيد والأكثر، وإن أضفت، فوجهه ما ذكرناه. وهو قبيح لإقامتك فيه الصفة مقام الموصوف، وليس ذلك بالسهل.

= ٤٥١؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٣٨٦/٩.

اللغة: المؤمن: الذي يحمي حمام مكة من الذبح، لأنها لما لجأت إلى مكة حرم قتلها. والعائذات: ما عاذ، أي: التجأ إلى البيت الحرام من الطير. الركبان: جمع ركب وهم الحجاج. السند: ما قابلك من الجبل وعلا من السّفح. الغيل: ماء بعينه.

المعنى: والله الذي يؤمن الطير التي تعوذ بالحرم حتى إنّ الحجاج تمسحها، فلا تفرغ منها. الإعراب: «والمؤمن»: الواو: حرف عطف، و«المؤمن»: معطوف على اسم مجرور بالإضافة، فهو مجرور مثله. «العائذات»: مفعول به لاسم الفاعل «مؤمن» منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «الطير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تمسحها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «ركبان»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «مكة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يمسحها» أو بحال من الضمير المتصل في «يمسحها»، وهو مضاف. «الغيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والسند»: الواو: حرف عطف، و«السند»: معطوف على «الغيل» مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «يمسحها ركبان مكة»: حال من «العائذات» محلها نصب.

والشاهد فيه قوله: «العائذات الطير» حيث أجرى الشاعر «الطير» على «العائذات» بياناً وتلخيصاً لا تقديماً للصفة على الموصوف.

ومثله «دَارُ الْآخِرَةِ»، و«حَقُّ الْيَقِينِ» و«حَبُّ الْحَصِيدِ»، وتأويله: دَارُ السَّاعَةِ الْآخِرَةِ، ولذلك تُسَمَّى الْقِيَامَةُ السَّاعَةُ، وَحَقُّ الْأَمْرِ الْيَقِينِ، وَحَبُّ النَّبْتِ الْحَصِيدِ، وكذلك كُلُّ مَا جَاءَ مِنْهُ.

وقالوا: «عَلَيْهِ سَخَقُ عِمَامَةٍ، وَجَزْدُ قَطِيفَةٍ، وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ، وَهَلْ عِنْدَكَ جَائِبَةٌ خَبِيرٌ، وَمُعْرَبَةٌ خَبِيرٌ»، فهذا ظاهره عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ، لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ إِضَافَةُ الْمُوصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، وَهَذَا فِيهِ إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى مُوصُوفِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: عَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَخَقٌ، وَهِيَ الْبَالِيَةُ، وَقَطِيفَةٌ جَزْدٌ، وَهِيَ الْحَلَقُ، وَثِيَابٌ أَخْلَاقٌ، أَي: بِالِيَّةٌ، فَتَقَدَّمَ هَذِهِ الصِّفَاتُ، وَأَزَالَهَا عَنِ الْوَصْفِيَّةِ، وَأَضَافَهَا إِلَى الْأَسْمِ إِضَافَةَ الْبَعْضِ إِلَى الْكُلِّ عَلَى مَذْهَبِ «خَاتَمُ ذَهَبٍ»، وَالْمُرَادُ: مِنْ ذَهَبٍ، وَ«سِوَاؤُ فَضَّةٍ»، أَي: مِنْ فَضَّةٍ، كَأَنَّهُ سَخَقٌ مِنْ عِمَامَةٍ، جَعَلَ السَّحَقَ بَعْضَ الْعِمَامَةِ. وَكَذَلِكَ «جَزْدُ قَطِيفَةٍ» أَي: مِنْ قَطِيفَةٍ، وَأَخْلَاقٌ مِنْ ثِيَابٍ.

ومنه قولهم: «جَائِبَةٌ خَبِيرٌ»، ومعناه خَبِيرٌ يَجُوبُ الْأَرْضَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، أَي: يَقَطِّعُهَا. يُقَالُ: جُبْتُ الْبِلَادَ أَجُوبُهَا، إِذَا قَطَعْتَهَا، فَلَمَّا قَدَّمَهَا، وَأَزَالَهَا عَنِ الْوَصْفِيَّةِ، احْتَمَلَتْ أَشْيَاءَ، وَتَرَدَّدَتْ فِيهَا، فَأَضَافَهَا إِلَى الْخَبِيرِ إِضَافَةَ بَيَانٍ، كَقَوْلِكَ: «مِائَةٌ دَرَاهِمٍ» لَمَّا احْتَمَلَتْ «الْمِائَةُ» مَعْدُودَاتٍ، أَضَافَهَا إِلَى نَوْعٍ مِنْهَا لِلْبَيَانِ.

ومثله «مُعْرَبَةٌ خَبِيرٌ». يُقَالُ: «هَلْ جَاءَكُمْ مُعْرَبَةٌ خَبِيرٌ» يَعْنِي خَبِيرًا طَرَأَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَلَدٍ سِوَى بَلَدِكُمْ، فَهُوَ لِذَلِكَ غَرِيبٌ، فَلَمَّا قَدَّمَهَا، احْتَمَلَتْ الْخَبِيرَ، وَغَيْرَهُ، فَأَضَافَهَا إِلَى الْخَبِيرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لِتَلْخِيصِ أَمْرِهَا، وَتَبْيِينِهِ. وَالْهَاءُ فِي «جَائِبَةٌ»، وَ«مُعْرَبَةٌ» لِلْمُبَالَغَةِ كـ«عِلَامَةٌ» وَ«نَسَابَةٌ»؛ فَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنَ الْبَسِيطِ]:

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ تَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ^(١)

فَالْبَيْتُ لِلنَّبَاغَةِ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضَافَةُ «الْعَائِذَاتِ» إِلَى «الطَّيْرِ»، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ «سَخَقُ عِمَامَةٍ»؛ لِأَنَّ «الْعَائِذَاتِ» مِنْ صِفَةِ الطَّيْرِ. وَجَمَلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ «الْمُؤْمِنِ» اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ «أَمَّنَ»، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَءَامَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾^(٢)، فَالْمُؤْمِنُ، هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، أَي: أَمَّنَهُمْ مِنَ الْخَوْفِ لِكُونِهِمْ فِي الْحَرَمِ، وَحُلُولِهِمْ فِيهِ.

و«الْعَائِذَاتِ» يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، فَمَنْ جَعَلَهُ مَجْرُورًا؛ كَانَتْ الْكُسْرَةُ عِنْدَهُ عِلَامَةً الْجَزْرِ عَلَى حَدِّ «الْحَسَنِ الْوَجْهِ»، وَ«الضَّارِبِ الرَّجُلِ»، وَجَرَّ «الطَّيْرِ» بِإِضَافَةِ «الْعَائِذَاتِ» إِلَيْهِ عَلَى حَدِّ «هَذَا الضَّارِبِ الرَّجُلِ»، وَ«الْحَسَنُ الْوَجْهِ». وَذَلِكَ أَنَّكَ لَمَّا أَوْقَعْتَ اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْعَائِذَاتِ، وَأَضَفْتَهُ إِلَيْهِ تَخْفِيفًا عَلَى إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ الْمُوصُوفِ؛ احْتَمَلْ أَشْيَاءَ مِنْ أَنْاسِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ، فَبَيَّنَ ذَلِكَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الطَّيْرِ.

(١) تقدم بالرقم ٣٦٩.

(٢) قريش: ٤.

ومن نصبه، كانت الكسرة عنده علامة النصب على حد قولك: «الضارب الرجل» بالنصب، ويجوز مع ذلك خفض «الطير»، ونصبه. فالخفض على الإضافة على ما سبق على حد «رأيت الضارب الرجل». ومن نصبه، فعلى البدل من «العائدات»، أو عطف البيان، أو على التشبيه بالمفعول.

فصل

[إضافة المسمى إلى اسمه]

قال صاحب الكتاب: وقد أضيف المسمى إلى اسمه في نحو قولهم: «لَقِيْتَهُ ذَاتَ مَرَّةٍ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ»، و«مررتُ به ذاتَ يومٍ»، و«دَارَهُ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشَّمَالِ»، و«سِرْنَا ذَا صَبَاحٍ». قال أَسُّ بْنُ مُدْرِكَةَ الْخَثْعَمِيُّ [من الوافر]:

٣٧٠- عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسْوَدُ مَنْ يَسْوَدُ
وقال الكُمَيْتُ [من الطويل]:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَعْتُ نَوَازِعُ مِنْ قَلْبِي ظِمَاءٌ وَأَلْبُبٌ^(١)

قال الشارح: اعلم أنهم قد أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان؛ لأن الجمع بينهما أكد من أفراد أحدهما بالذكر، وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير

٣٧٠- التخریج: البيت لأنس بن مدركة في الحيوان ٣/ ٨١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٧، ٨٩؛ والدرر ١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥؛ ولأنس بن نهيك في لسان العرب ٢/ ٥٠٣ (صبح)؛ وللرجل من خثعم في شرح أبيات سيويه ١/ ٣٨٨؛ وبلا نسية في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٥٨؛ والجنى الداني ص ٣٣٤، ٣٤٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١١٩؛ والخصائص ٣/ ٣٢؛ والكتاب ١/ ٢٢٧؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٥؛ والمقرب ١/ ١٥٠؛ وجمع الهوامع ١/ ١٩٧.

اللغة: عزمْتُ: قرَّضْتُ.

المعنى: قررت أن أقيم إلى وقت الصباح، لأنني وجدت الرأي والحزم قد أوجبا ذلك، والحقيقة أن المرء لا يسودُه قومه إلا لما فيه من الخصال الحميدة والجميلة.

الإعراب: «عزمتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «على إقامة»: جار ومجرور متعلقان بـ «عزمت». «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة (في لغة خثعم). «صباح»: مضاف إليه. «الأمر»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يسود». «ما»: زائدة للتوكيد. «يسودُ»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. «يسودُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «عزمتُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يسودُ من»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يسودُ»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ذي صباح» حيث أضاف «ذي» إلى «صباح» وهو اسمه.

المسمى، إذ لو كان إياه لَمَا جاز إضافته إليه، وكان من إضافة الشيء إلى نفسه، فلاسُم هو اللفظ المعلق على الحقيقة، عينا كانت تلك الحقيقة أو معنى، تمييزا لها باللقب ممن يشاركها في النوع، والمسمى تلك الحقيقة، وهي ذات ذلك اللقب، أي: صاحبه. فمن ذلك قولهم: «لَقِيْتَهُ ذَاتَ مَرَّةٍ»، والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو مرّة. ومثله «ذَاتَ لَيْلَةٍ»، و«مَرَرْتُ بِهِ ذَاتَ يَوْمٍ»، و«دَارَهُ ذَاتَ الشَّمَالِ»، و«سِرْنَا ذَا صَبَاحٍ». كلُّ هذا معناه وتقديره: دَارَهُ شَمَالًا، وَسِرْنَا صَبَاحًا بِالطَّرِيقِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، إِلَّا أَنَّ فِي قَوْلِنَا: «ذَا صَبَاحٍ»، و«ذَاتَ مَرَّةٍ» تَفْخِيمًا لِلأَمْرِ. ومن ذلك قول الشاعر [من الوافر]:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ . . . إلخ

المراد: على إقامة صاحب هذا الاسم، وصاحبه هو صباح، فكأنه قال: على إقامة صباح.

و«مَا» مجرورة الموضع؛ لأنها وصف لأمر، أي: عَيِّدْ وَمُؤَثِّرٌ، يسود من يسود. ومثله قول الكُمَيْت [من الطويل]:

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ . . . إلخ

المراد إليكم يا آل النبي، أي: يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي. ولو قال: «يا آل النبي»، لم يكن فيه ما في قوله: «يا ذَوِي آلِ النَّبِيِّ» من المدح، والتعظيم. وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة، لأنه لما قال: «يا ذَوِي آلِ النَّبِيِّ»، فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم، وهو آل النبي، ومن كان صاحب هذا الاسم؛ كان ممدوحا معظما لا محالة. وكان قياس البيت «أَلْبُ» بالاذغام، وإنما فكّه لضرورة الشعر على حدّ قوله [من البسيط]:

٣٧١- [مهلاً أعاذلُ قد جَرَنْتِ مِنْ خُلُقِي] أَلْسِي أَجْوَدُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَمِنُوا

٣٧١ - التخريج: البيت لقعن بن أم صاحب في الخصائص ١/١٦٠، ٢٥٧؛ وسط اللاكبي ص ٥٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣١٨؛ ولسان العرب ١١/٤٢٠ (ظلل)، ١٣/٢٦٦ (ضنن)؛ والمنصف ١/٣٣٩، ٢/٣٠٣؛ ونوادير أبي زيد ص ٤٤؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ١/١٥٠، ٣٤٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/٣٤١؛ ولسان العرب ١٢/١٥٧ (حمم)؛ والمقتضب ١/١٤٢، ٢٥٣، ٣/٣٥٤؛ والمنصف ٢/٦٩.

المعنى: يريد الشاعر: إنك تلوميني مع أنك تعلمين أنك أكرم الناس في كل الأحوال حتى في الأوقات التي يشكو فيها الناس فيبخلوا.

الإعراب: «مهلاً»: مفعول مطلق منصوب. «أعاذل»: الهمزة: حرف نداء. «عاذل»: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم المقدر على التاء المحذوفة، في محل نصب على النداء. «قد جريت»: «قد»: حرف تحقيق، «جريت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «من»: حرف جر. «خلقي»: «خلق»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على =

ومنه قول الأَعشى [من البسيط]:

٣٧٢- فَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهُمْ ذُو آلِ حَسَّانٍ يُزْجِي المَوْتَ وَالشَّرْعَا
أَي: صَبَّحَهُم الجَيْشُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: «أَلُّ حَسَّانٍ»، ومثله قول الآخر [من الوافر]:

٣٧٣- إِذَا مَا كُنْتُ مِثْلَ دَوِّي عَدِيٍّ وَدِينَارٍ فَقَامَ عَلَيَّ نَاعِي

ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (جريت). «أني»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «أجود»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «لأقوام»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أجود». «وإن»: الواو: حالية، «إن»: وصلية زائدة. «ضننوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق.

وجملة «تمهل مهلاً»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جريت»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أجود»: في محل رفع خبر أن. وجملة «جئت»: المحذوفة جواب شرط غير مقترن بالفاء لا محل له من الإعراب. وجملة «ضننوا»: حالية محلها النصب، عند من يقول بأن «إن» وصلية زائدة كما قلنا، أما من يقل بشرطيتها فالواو عنده عاطفة عطف هذا التركيب الشرطي على تركيب آخر واقع حالاً، والتقدير: إن لم يفوا وإن ضنوا. وجملة «أعاذل»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «ضننوا» حيث فك إدغام الفعل للضرورة والأصل فيه «ضنوا».

٣٧٢ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٥٣؛ وخزانة الأدب ٤/٣٠٨؛ والخصائص ٣/٢٧؛ والمحتسب ١/٣٤٧؛ وتاج العروس (أول).

اللغة والمعنى: يزجي: يسوق. الشرع: جمع شريعة، وهي الحيلة التي يصيد بها الصائد. يقول: صَبَّحَهُم حَسَانٌ بِجَيْشِهِ يسوق الهلاك وحبائل الموت.

الإعراب: «فكذَّبُوهَا»: الفاء: استثنائية، «كذَّب»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بما»: جارٌ ومجرور متعلقان بالفعل «كذَّبُوهَا». «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «فصَبَّحَهُم»: الفاء: حرف عطف، «صبح»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «ذو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «آل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «حسان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «يزجي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الموت»: مفعول به منصوب بالفتحة. «والشرعا»: حرف عطف، واسم معطوف على «الموت» منصوب مثله بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «كذَّبُوهَا»: استثنائية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «صَبَّحَهُم ذُو...». وجملة «يزجي»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «فصَبَّحَهُم ذُو آلِ حَسَّانٍ» يريد: صَبَّحَهُم الجَيْشُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ آلِ حَسَّانٍ.

٣٧٣ - التخريج: البيت بلا نسبة في الخصائص ٣/٣١؛ ولسان العرب ١٥/٤٦١ (١٥).

الإعراب: «إِذَا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط، متعلقٌ بجوابه. «مَا»: زائدة. «كُنْتُ»: فعل ماضٍ =

أي: مثل كل واحد من الرجلين المسمَّين: عديًا، ودينارًا، وعليه قراءة ابن مسعود: «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالِمٍ عَلِيمٌ»^(١)، أي: وفوق كل شخص يُسمى عالمًا عليمًا. ويحتمل أن يكون «العالم» هنا مصدرًا، بمعنى العِلْم، كالفالج، والباطل، فيكون كقراءة الجماعة، أي: وفوق كل ذي عِلْمٍ عليمٌ. وحُكي عن العرب: «هذا ذو زيد»، ومعناه هذا صاحب هذا الاسم. وقد كثر ذلك عندهم. وربما لطف هذا المعنى على قوم، فحملوه على زيادة «ذي» و«ذات»، والصواب ما ذكرناه.

فصل

[إقحام المضاف]

قال صاحب الكتاب: وقالوا في نحو قول لبيد [من الطويل]:

٣٧٤- إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا [وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ]

= ناقص واسمه. «مثل»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «ذوي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. «عدي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ودينار»: الواو للعطف، «دينار»: معطوف على «عدي» مجرور بالكسرة. «فقام»: الفاء: رابطة لجواب الشرط. «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «هلي»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«قام». «ناعي»: فاعل «قام» مرفوع بالضمّة. وجملة «كنت مثل»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «فقام ناعي»: لا محلّ لها من الإعراب (جواب شرط غير جازم). والجملة الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «ذوي عدي» حيث ثنى «ذو» على إرادة تشبّه العَلَمين: عدي ودينار.

(١) يوسف: ٧٦. وانظر: البحر المحيط ٣٣٣/٥؛ والمحاسب ٣٤٦/١.

٣٧٤ - التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٤؛ والأشياء والنظائر ٩٦/٧؛ والأغاني ١٣/٤٠؛ ويغية الرواة ٤٢٩/١؛ وخزانة الأدب ٣٣٧/٤، ٣٤٠، ٣٤٢؛ والخصائص ٢٩/٣؛ والدرر ١٥/٥؛ والعقد الفريد ٧٨/٢، ٥٧/٣؛ ولسان العرب ٥٤٥/٤ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٧٥؛ والمنصف ١٣٥/٣؛ وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ٦٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٧؛ والمقرب ٢١٣/١؛ وهج الهوامع ٤٩/٢، ١٥٨.

الإعراب: «إلى الحَوْلِ»: جارٍ ومجرور متعلقان بالفعل «فوما» في بيت سابق. «ثم»: حرف استئناف. «اسم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «السلام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عليكما»: جارٍ ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. «ومن»: الواو: حالية، و«من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. «يبك»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «حولًا»: ظرف زمان متعلق بـ«يبك». «كاملاً»: نعت «حولًا» منصوب. «فقد»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قد»: حرف تحقيق. «اعتذر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح وسكّن مراعاة للروي، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. وجملة «اسم السلام عليكما»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من يبك»: جالية محلها النصب. وجملة «قد اعتذر»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه: في محلّ رفع خبر «من».

وفي قول ذي الرمة [من البسيط]:

٣٧٥- [لا يَنْعَشُ الطَّرْفُ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ] دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْنُومٌ

و[من الطويل]:

٣٧٦- تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَمَلِّمٍ [جَوَانِبُهُ مِنْ بَضْرَةٍ وَسِلَامٍ]

= والشاهد فيه قوله: «اسم السلام» حيث أقحم اللفظ «اسم» بحيث إذا سقط لا يختل المعنى.
٣٧٥ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٣٩٠؛ وخزانة الأدب ٤/٣٤٤؛ والخصائص ٣/٢٩؛ ومراتب النحويين ص ٣٨.

اللغة: لا يَنْعَشُ الطرف: لا يرفع طرفه أو جفنه من كثرة النوم والنعاس. تَخَوَّنَهُ: تعهد به. أو تَنَقَّصَهُ شيئاً ما. ماء: اسم صوت أم الغزال. مَبْنُومٌ: غير مفهوم.

المعنى: أن هذا الغزال ناعس الطرف شديد النوم، فهو لا يرفع جفنه إلا عندما تدعوه أمه بصوتها عندما تتعهد بالرعاية.

الإعراب: «لا»: نافية. «يَنْعَشُ»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على الغزال الذي يصفه الشاعر. «الطرف»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إلا»: حرف حصر.

«ما»: مصدرية زمانية. «تَخَوَّنَهُ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «داعٍ»: فاعل «تَخَوَّنَ» مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة.

«يناديه»: فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء للثقل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «باسم»: جار ومجرور متعلقان

بالفعل «يناديه»، وهو مضاف. «الماء»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مبغوم»: صفة لـ «داعٍ» مرفوعة مثله، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «دعاءً هذا الداعي مبغوم». والمصدر المؤول من «ما» والفعل «تخونه» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «ينعش».

وجملة «لا يَنْعَشُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يناديه»: صفة لـ «داعٍ» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «اسم الماء» حيث جاءت كلمة «اسم» فيه زائدة مقحمة.

٣٧٦ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٧٠، وإصلاح المنطق ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ١/١٠٤، ٤/٣٤٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٧؛ ولسان العرب ١/٥٤ (شيب)، ٤/٦٧ (بصر)؛

وبلا نسية في الاشتقاق ص ٣٥؛ وجمهرة اللغة ص ٣١٢، ٨٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/٣٨٨، ٤٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/٤٩٤؛ ولسان العرب ١٢/٢٩٧ (سلم).

اللغة: النون في «تداعين» ضمير الإبل. الشيب: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب. المتملِّم: المتكسر والمتهدِّم، وأراد هنا الحوض المتهدِّم. البَصْرَة: حجارة رخوة فيها بياض. السُّلام: الحجارة.

المعنى: يريد أن هذه الإبل دعا بعضها بعضاً إلى الماء بما أثارته مشافرها من أصوات وهي تشرب من ذلك الحوض المتهدِّم.

الإعراب: «تَدَاعَيْنِ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة: فاعل. «باسم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تداعين»، وهو مضاف «الشيب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في متلِّم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تداعي». «جوانبه»: مبتدأ مرفوع بالضممة. والهاء: ضمير متصل مبني في =

إِنَّ المِضَافَ، يَنْتَوِنُ الاسمَ، مُفَحِّمٌ: خُرُوجُهُ ودخولُهُ سِوَا، وَحَكْوَا: «هَذَا حَيٌّ زَيْدٌ»، وَ«أَتَيْتُكَ وَحَيٌّ فُلَانٌ قَائِمٌ، وَحَيٌّ فُلَانَةٌ شَاهِدٌ»، وَأَنْشَدُوا [مِنَ الكَامِلِ]:

٣٧٧- يَا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خُوَيْلِدٌ قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الإِحْمَاقِ
وعن الأَخْفَشِ أَنَّهُ سَمِعَ أَغْرَابِيًّا يَقُولُ فِي آيَاتٍ: «قَالَهُنَّ حَيٌّ رَبَّاحٌ» بِإِقْحَامِ «حَيٌّ»
والمعنى: هَذَا زَيْدٌ، وَإِنَّ أَبَاكَ خُوَيْلِدًا، وَقَالَهُنَّ رَبَّاحٌ. وَمِنهُ قَوْلُ الشَّمَاخِ [مِنَ الوَافِرِ]:

٣٧٨- [ذَعَرْتُ بِهِ القِطَا] وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذُّئْبِ [كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ]
أَي: الذُّئْبِ.

= محلّ جرّ مضاف إليه. «من بصره»: جار ومجرور متعلقان بالخبر، «وسلام»: الواو: حرف عطف، و«سلام»: معطوف على «بصره» مجرور مثله.

وجملة «تداعين»: جواب شرط غير جازم (في البيت السابق) لا محل لها من الإعراب. وجملة «جوانبه من بصره»: صفة لـ «مثلتم» محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «اسم الشيب» حيث جاءت كلمة «اسم» فيه زائدة مقحمة.

٣٧٧ - التخریج: البيت لجَبَّار بن سلمى في خزّانة الأدب ٤/٣٣٤؛ وذيل سمط اللّالي ص ٥٤؛ ونوادير أبي زيد ص ١٦٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٤٣؛ والخصائص ٣/٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٥٣؛ والمقرب ١/٢١٣.

اللغة: قُرَّ: ترخيم قُرَّة. الإحماق: مصدر أحمق الرجل: إذا ولد له ولد أخمق، وكذا: أحمقت المرأة.

المعنى: أني كنت أرى من أبك معالماً تدل على أنه سيلد ولداً إحمق، وقد تحققت نبوءتي بولادته إياك يا قرة.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «قُرَّ»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدّر على الناء المحذوفة للترخيم، والتقدير: يا قُرَّة. فالترخيم على لغة من ينتظر. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «أباك»: اسم «إن» منصوب بالأنف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «حي»: بدل من «أباك» منصوب بالفتحة. «خويلد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

«قد»: حرف تحقيق. «كنت»: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والفاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «خائفه»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «على الإحماق»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «خائف».

وجملة «يا قُرَّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن أباك... كنت خائفه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت خائفه»: خبر «إن» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أباك حيّ خويلد» حيث أقحم اسم «حيّ» بحيث إنه إذا سقط لا يختل المعنى.

٣٧٨ - التخریج: البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص ٣٢١؛ وجمهرة اللغة ص ٩٤٩؛ وخزّانة الأدب ٤/٣٤٧، ٣٤٨؛ ولسان العرب ١٣/٣٨٨ (لعن)؛ والمعاني الكبير ١/١٩٤؛ والمنصف ١/١٠٩؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٢/٥٤٣؛ والمحتسب ١/٣٢٧.

اللغة: ذَعَرْتُ: حَوَّفْتُ، وَنَقَرْتُ: نَقَيْتُ، طَرَدْتُ: اللعين: المطرود.

المعنى: يوضح الشاعر مشقة الرحلة التي قام بها، فيقول: ربما مررت في طريقي بماء لا يومه بشر، =

قال الشارح: هذا الفصل يُخَالِف ما قبله؛ لأن هذا فيه إضافة الاسم إلى المسمّى، والذي قبله فيه إضافة المسمّى إلى الاسم، فقولٌ لبيد [من الطويل]:

إلى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكَمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدِ اعْتَدَرَ

فإن المراد: ثم اسم معنى السلام عليكما، فحذف المضاف. واسم معنى السلام هو السلام، فكأنه قال: ثم السلام عليكما، فكذا قولنا: «باسم الله» المراد باسم معنى الله، أو اسم معناه الله، فكأنه قال: «بالله» ومثله قول ذي الرمة [من البسيط]:

لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَحَوَّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ

المراد: باسم معنى الماء، فحذف المضاف، واسم معنى الماء هو الماء. و«ماء» حكاية صوت الشاة. قال الشاعر [من الطويل]:

٣٧٩- وَنَادَى بِهَا مَاءٌ إِذَا نَارَ نَوْرَةً أَصْبِيحُ نَوَامٌ إِذَا قَامَ يَخْرَقُ

= فأنظر ما عليه من الطيور والحيوانات شأني في ذلك شأن الرجل الطريد الذي هام على وجهه لا يدري إلى أين ستفضي به رحلته.

الإعراب: «ذعرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ذعرت»، أو بحال من «القطا». «القطا»: مفعول به منصوب يفتحه مقدرة على الألف للتعذر. «وثقيت»: الواو: حرف عطف، و«ثقيت»: ثمرب كإعراب «ذعرت». «عنه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ثقيت». «مقام»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الذئب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كالرجل»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل «ثقيت»، وهو مضاف. و«الرجل»: مضاف إليه، والتقدير: ثقيت مقام الذئب مشبهاً الرجل اللعين في ذلك. «اللعين»: صفة لـ «الرجل» مجرورة مثله.

وجملة «ذعرت»: ابتدائية لا محل لها، من الإعراب. وعطف عليها جملة «ثقيت».

والشاهد فيه قوله: «مقام الذئب» حيث جاءت كلمة «مقام» زائدة مفحمة.

٣٧٩ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٨٢؛ والمخصص ٢٧/٨.

اللغة: يخرق: يعجز عن النهوض.

الإعراب: «ونادى»: الواو: بحسب ما قبلها، «نادى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ«نادى». «ماء»: اسم صوت مبني في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«نادى». «نار»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «ثورة»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «أصبيح»: فاعل «نار» مرفوع بالضمة. «نوام»: نعت «أصبيح» مرفوع بالضمة. «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«يخرق». «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «يخرق»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «نادى»: بحسب الواو. وجملة «الصوت ماء» المقدرة: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «نار»: في محل جر مضاف إليه. وجملة «قام»: في محل جر مضاف إليه. وجملة =

وإذا كان أصل الصوت ماء، فالألف واللام فيه زائدة، لأنها لا تلحق بهذا القبيل، ألا ترى أنهم لم يُلحِقوا بها «عَاقٍ»، و«صَة» ونحوه من «قَب»، و«طَق». قال سيبويه في «لَوْ» و«لَيْتَ» إذا جُعِلَا اسْمَيْنِ، جعلوه بمنزلة «ابن عَرَسٍ»، وقال في الحاء والجيم جعلوه بمنزلة «العَبَّاس». ويجوز أن يُشَبَّه أحدهما بالآخر، فيدخل عليه الألف واللام؛ لأنه أكثر دخولها فيه. ومنه قول الآخر [من الرجز]:

٣٨٠- يَدْغُوتَنِي بِالمَاءِ ماءً أَسْوَدًا

يعني: يدعونني الغنم بالماء، أي: يَفْلَنَ لي بهذا الصوت الذي هو ماء: «أَصَبَتَ ماءً أَسْوَدًا»، وأما قول ذي الرمة [من الطويل]:

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَمَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَضْرَةٍ وَسِلَامٍ^(١)
فَإِنَّ «شَيْبًا» حكاية صوت جَذِبَهَا الماءَ، وَرَشَفَهَا عِنْدَ الشُّرْبِ، قال الشاعر [من الطويل]:

٣٨١- فَلَمَّا دَعَتْ شَيْبًا بِجَنَبِي عُنْتِيرَةَ مَشَافِرُهَا فِي مَاءٍ مُزْنٍ وَبِاقِلٍ

= «يخرق»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ماء»، وهو حكاية لصوت الخروف أو الشاة.

٣٨٠- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «يدعونني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون الثانية للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «بالماء»: جازر ومجرور متعلقان بـ«يدعونني». «ماء»: مفعول به لفعل محذوف. «أسوداء»: صفة «ماء» منصوبة بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «يدعونني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ماء أسوداء» مع فعلها المقدر: في محل نصب مفعول به مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «بالماء» على أن الماء هو حكاية صوت الغنم.

(١) تقدم بالرقم ٣٧٦.

٣٨١- التخريج: البيت للراعي النُميري في ديوانه ص ٢٠٨؛ ولسان العرب ٦٧/٤ (بصر).

الإعراب: «فلما»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لما»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني في محل نصب مفعول فيه. «دعت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والتاء للتأنيث، «شيبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بجنتي»: جازر ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلقان بـ«دعت». «عنيرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مشافرها»: فاعل «دعت» مرفوع بالضم، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «في ماء»: جازر ومجرور متعلقان بحال محذوف. «مزن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وباقل»: الواو: حرف عطف. «باقل»: اسم معطوف على «مزن» مجرور بالكسرة.

وجملة «دعت»: في محل جر مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «شيبًا» حيث جاءت حكاية صوت شرب الماء مفعولاً به.

وأبو عُيْبِدَةَ يَحْمِلُ الْمُضَافَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَالَّذِي قَبْلَهُ،
فَالْمَرَادُ عِنْدَهُ بِقَوْلِهِ:

تُسَمَّى اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

أي: السَّلَامُ عَلَيْكُمَا، فَالْمُضَافُ الَّذِي هُوَ «اسْمٌ» زَائِدٌ مُقَحَّمٌ، وَكَذَلِكَ «اسْمٌ» مِنْ
«بِاسْمِ اللَّهِ»، الْمَرَادُ: بِاللَّهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «إِلَيْكُمْ دَوِي آلِ النَّبِيِّ»^(١)، الْمَرَادُ: آلِ النَّبِيِّ،
وَ«دَوِي» زَائِدَةٌ عِنْدَهُ. وَلَعَمْرِي أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرَ، إِلَّا أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ مُخْتَلِفَانِ، فَهُوَ يَعْتَقِدُ
فِي اللَّفْظِ زِيَادَةَ مُضَافٍ، وَنَحْنُ نَعْتَقِدُ فِيهِ حَذْفَ مُضَافٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَصَاحِبُ الْكِتَابِ،
قَدْ اعْتَقَدَ زِيَادَةَ الْمُضَافِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ هُنَا، وَلَمْ يَعْتَقِدْهُ فِي الَّذِي قَبْلَهُ، فَكَأَنَّهُ مَذْهَبٌ
ثَلَاثٌ، وَالْحَقُّ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «حَيٌّ زَيْدٌ» وَ«أَتَيْتُكَ وَحَيٌّ فَلَانٍ قَائِمٌ»، وَحَيٌّ فَلَانَةٌ شَاهِدٌ، فَهُوَ مِنْ
قَبِيلِ إِضَافَةِ الْمَسْمُومِ إِلَى الْاسْمِ كَالْفَصْلِ الْمَتَقَدِّمِ، فَالْحَيُّ هُنَا لَيْسَ بِالْقَبِيلَةِ مِنْ قَوْلِكَ:
«حَيٌّ تَمِيمٌ»، وَ«قَبِيلَةُ كَلْبٍ»، إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِكَ: «هَذَا رَجُلٌ حَيٌّ»، وَامْرَأَةٌ حَيَّةٌ.
وَتَلْخِيصُهُ: الشَّخْصُ الْحَيُّ الَّذِي اسْمُهُ زَيْدٌ، وَأَتَيْتُكَ وَالشَّخْصُ الْحَيُّ الَّذِي اسْمُهُ فَلَانٌ
قَائِمٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خَوْلِيدٌ... إلخ

كَأَنَّهُ قَالَ: أَبَاكَ الشَّخْصَ الْحَيَّ خَوْلِيدًا مِنْ أَمْرِهِ كَذَا وَكَذَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ [مَنْ الْوَافِرُ]:

٣٨٢- أَلَا قَبِيحَ الْإِلَهَ بَنِي زِيَادٍ وَحَيِّ أَبِيهِمْ قَبِيحَ الْجِمَارِ

(١) تقدم بالرقم ٥٣.

٣٨٢ - التخریج: البيت ليزيد بن مفرغ في ديوانه ص ١٤٣؛ وخزانة الأدب ٤/٣٢٠، ٣٢١؛ وذيل الأمالي
ص ٥٤؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٠؛ ولسان العرب ١٤/٢١٣ (حيا)؛ والمحتسب
٣٤٧/١.

اللغة: قَبِيحُ اللَّهِ فَلَانًا يَقْبِيحُهُ: نَحَاهُ عَنْ فِعْلِ الْخَيْرِ. وَيُنَوِّدُ زِيَادًا: هُمُ أَبْنَاءُ زِيَادِ بْنِ أَبِيهِ، وَهُوَ زِيَادُ بْنُ
سُمَيَّةَ.

المعنى: يدعو الشاعر على هؤلاء القوم أن يبعدهم الله عن فعل المكرمات.

الإعراب: «ألا»: حرف لوم وتوبيخ. «قَبِيحٌ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الإله»: فاعل مرفوع
بالضمة. «بني»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو
مضاف. «زياد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وحي»: الواو: حرف عطف، «حَيٌّ»: معطوف على
«بني» منصوب مثله، ولكن بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. «أبيهم»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره
الياء لأنه من الأسماء الستة؛ و«هم»: مضاف إليه محله الجر. «قَبِيحٌ»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة
وهو مضاف. «الجمار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «قَبِيحَ الْإِلَهَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

يريد: وأباهم الشخصَ الحيَّ. وأبو عُبَيْدَةَ يَحْمِلُ ذلكَ كُلَّهُ على الزيادة والإقحام، فأعرفه.

فصل

[إضافة أسماء الزمان]

قال صاحب الكتاب: وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل، قال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ وَيُدْفِعُ^(١)﴾. وتقول: «جئتُك إذ جاء زيد»، و«آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ»، و«ما رأيتُك مُنْذُ دَخَلَ الشِّتَاءُ، وَمُنْذُ قَدِمَ فُلَانٌ». وقال [من الكامل]:

٣٨٣- حَتَّتْ نَوَارٌ وَلَاتٌ هَتَّا حَتَّتِ [وبدا الذي كانت نوارٌ أجتت] وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضًا، كقولك: «آتيك زمانَ الحجاجِ أميرٍ، وإذ الخليفةُ عبدُ الملكِ». وقد أضيف المكانُ إليهما في قولهم: «إجلس حيثُ جلس زيدٌ وحيثُ زيدٌ جالسٌ».

= والشاهد فيه قوله: أن كلمة «حيّ» من نحو «حيّ زيد» يريد: وأباهم الشخص الحيّ.
(١) المائدة: ١١٩.

٣٨٣ - التخريج: البيت لشبيب بن جعيل في الدرر ١/٢٤٤، ٢/١١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٩١٩؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ والمقاصد النحوية ١/٤١٨؛ ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء ص ١٠٢؛ ولهما معًا في خزنة الأدب ٤/١٩٥؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٣٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٣٤؛ والجنى الداني ص ٤٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٤٩؛ وخزنة الأدب ٥/٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/٦٦، ١٢٦؛ وجمع الهوامع ١/٧٨، ١٢٦.

المعنى: لقد اعتمل الشوق في روح نوار إلى أهلها فأعلنته، وليس هذا هو الزمن المناسب لذلك. الإعراب: «حنت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. «نوار»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «ولات»: الواو: حالية، و«لات»: حرف نفي يعمل عمل «ليس». «هتّا»: اسم إشارة في محل نصب خبر «لات»، واسمها محذوف. «حنت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «وبدا»: الواو: حرف عطف، و«بدا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «الذي»: اسم موصول مبني في محل رفع فاعل. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. «نوار»: اسم «كان» مرفوع بالضممة الظاهرة. «أجتت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

وجملة «حنت نوار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لات هنا حنت»: في محل نصب حال. وجملة «حنت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «بدا...»: معطوفة على جملة «حنت» لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت نوار...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أجتت»: في محل نصب خبر «كان».

والشاهد فيه قوله: «لات هنا حنت» حيث أضاف اسم الزمان «هتّا» إلى الفعل «حنت».

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ الإضافة إلى الأفعال ممّا لا يصح؛ لأنّ الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف، وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلا نكرات، ولا يكون شيء منها أخص من شيء، فامتنتع الإضافة إليها لعدم جذواها، إلا أنّهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال، فقالوا: «هذا يوم يقوم زيد»، و«ساعة يذهب عمرو»، وقال الله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(١). وقال: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ﴾^(٢). وقال الشاعر [من الطويل]:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألمّا أضح والشيب وازع^(٣)

فأضاف «الحين» إلى الفعل الماضي، فقال قوم: الإضافة إنّما وقعت إلى الفعل نفسه تنزيلاً له منزلة الفعل المسمى مصدرًا. وقد يقع الفعل موقع المصدر في مواضع، نحو قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٤)، وكقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(٥). والمراد: الإنذار وعدم الإنذار، ومنه قول الشاعر [من الوافر]:

فقالوا ما تشاء فقلنت ألهو [إلى الإضباح آثر ذي أثير]^(٦)

قالوا: واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملائسة بين الفعل وبينه، وذلك أنّ الزمان حركة الفلك، والفعل حركة الفاعل، ولاقتران الزمان بالحدث، فلما كان بينهما هذه المتناسبة؛ اختص بالإضافة، ولما كان الفعل لا ينفك من الفاعل؛ صارت الإضافة في اللفظ إلى الجملة، والمراد الفعل نفسه.

وقال قوم: إنّما أضيف الزمان إلى الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان، فالزمان أحد مدلولي الفعل، فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل. وذهب قوم إلى أنّ الإضافة إنّما هي إلى الجملة نفسها، لا إلى الفعل وحده، فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل، كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر، فقالوا: «هذا يوم يقوم زيد»، كما قالوا: «رأيت يوم زيد أمير، وزمن أبوك غائب». وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة، والمراد المصدر. فإذا قلت: «هذا يوم يقوم زيد، أو يوم زيد قائم»،

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) المطففين: ٦. وفي الطبعين: «ويوم».

(٣) تقدم بالرقم ٣٨.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥٥؛ وتمثال الأمثال ١/٣٩٥؛ وجمهرة

الأمثال ١/٣١٦؛ وفصل المقال ص ١٣٥، ١٣٦؛ والفاخر ص ٦٥؛ ومجمع الأمثال ١/١٢٩؛

والوسيط في الأمثال ص ٨٣.

والمعيدي: تصغير معديّ على غير قياس. يضرب لمن خبّره خير من مزاآه.

(٥) البقرة: ٦.

(٦) تقدم بالرقم ٣١٦.

فإنما تريد: يوم قيام زيد، فكأنه أضاف إلى مدلولات الجمل، ومدلولاتها معانٍ، وإن كانت تتركب من الأعيان والمعاني. والأزمنة تكون ظروفًا للمعاني دون الأعيان، نحو قولك: «القتال اليوم»، ولو قلت «زيد اليوم»، لم يصح، فالملابسة إذاً بين الزمان والمعنى ظاهرة.

والإضافة تصح بأدنى ملابسة، فإذا قلت: «أتيتك زمن الحجاج أمير، وعبد الملك خليفة»، والمعنى: زمنًا كان ظرفًا لإمارة الحجاج، وخلافه عبد الملك، فالإضافة في الحقيقة إنما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة، لا إلى الجملة، إذ الإضافة لا تجوز إلا إلى ما تجوز إضافته.

وقد رد ابن دُرستوييه القول الأول، وقال: الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها، لا إلى الفعل وحده، ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل؛ لكان مخفوضًا، أو كان مفتوحًا في موضع الخفض، فالإضافة إلى الجملة، والمراد مدلولها الذي هو الحدث.

فأما قول صاحب الكتاب: «وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل»، فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل، ولم يذكر الفاعل للعلم بأن الفعل لا بد له من فاعل، لا أنه أراد أن الزمان مضاف إلى الفعل مفردًا من الفاعل، والذي يدل على ذلك قوله فيما بعد: وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضًا، فقوله: «أيضًا» دليل على ما قلناه.

فأما: «إذ» و«إذا»، فظرفان من ظروف الزمان أيضًا، ويضافان إلى الجمل كسائر أسماء الزمان، إلا أن غيرهما من أسماء الزمان، الباب فيه إضافته إلى المفرد، نحو: «صُمت يوم الجمعة»، و«صليت يوم الخميس». وإضافتها إلى الجملة على طريق الجواز والتأويل، و«إذ» و«إذا» لا تضافان إلا إلى الجمل، ف«إذ» تضاف إلى الجملتين الفعلية والاسمية، نحو: «جئتك إذ زيد قائم، وإذ قام زيد». و«إذا» لا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: «أتيتك إذا احمر البُسْر، وإذا طلعت الشمس». وسيأتي الكلام عليهما مستقصى إن شاء الله تعالى.

فأما «منذ» فهي في نفسها لا تضاف البتة، لأنها تكون على ضربين: حرف، واسم، فإذا كانت حرفًا كانت بمعنى الحاضر، وكانت الإضافة فيها أبعد، وكان ما بعدها مخفوضًا بمعنى «في»، نحو قولك: «ما رأيته منذ الليلة»، أي: في الليلة. وإذا كانت اسمًا، كانت بمعنى «الأمَد»، وكانت مرفوعة بالابتداء، وما بعدها خبرها. فهي لا تكون مضافة البتة، فإذا قلت: «ما رأيته منذ دخل الشتاء، ومنذ قام زيد»، فالتقدير: ما رأيته منذ زمن قام زيد، أو وقت قام زيد. فالزمن والوقت مضاف إلى الفعل، ثم حذف المضاف للعلم بمكانه. فمثل به لأنه موضع يضاف فيه الزمان إلى الفعل، لا أن «منذ» في نفسها هي المضافة. فالزمن والوقت

مضاف إلى الفعل. فأما قولُ سيبويه^(١) في باب الإضافة إلى الفعل^(٢) ومما أضيف إلى الفعل قولهم: «مُدَّ كان كذا»؛ فليس يريد أن «مدَّ» مضافة إلى الفعل، وإنما المراد أن المضاف إلى الفعل الزمن المحذوف. والذي يقع بعد «مُدَّ» خبرٌ للمبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «ما رأيته مذ كان كذا وكذا»، فتقديره: مذ زمنٌ كان كذا وكذا، فحذف الزمن، وأقيم الفعل مقامه. فالفعل في موضع خبر المبتدأ، ولا يجوز أن تكون «مُدَّ» نفسها مضافة، لأنه كان يلزم، لو أضفتها إلى الفعل، أن تكون ظرفاً، و«مُدَّ» لا تُستعمل إلا مبتدأةً، ولذلك منعوا جوازَ الإخبار عنها. وأما قوله [من الكامل]:

... وَلَاتٌ هَئِئَا حَئِئَاتٍ

فالشاهد فيه أنه أضاف «هَئِئَا» إلى «حَئِئَاتٍ». و«هَئِئَا» أصلها المكان، وفيها ثلاث لغات: «هَئِئَا»، و«هَئِئَا»، و«هَئِئَا»، وقد أُجْرِيت مُجْرَى الزمان مجازًا، قال الأعشى [من الخفيف]:

٣٨٤- لَاتٌ هَئِئَا ذُكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْ مَن جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

أي: ليس هذا أوانَ ذُكْرَى جبيرة، وهي امرأة، وكذلك قوله [من الرجز]:

حَئِئَتْ نَوَارُ وَلَاتٌ هَئِئَا حَئِئَاتٍ

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١١٧ - ١١٩.

(٢) اسم الباب في الكتاب «هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء». ولم أجد في الكتاب عبارة «مذ كان كذا». وفيه «مُدَّ جاءني»، ولعلَّ الشارح استند إلى نسخة من الكتاب غير النسخة التي حقَّقها عبد السلام هارون.

٣٨٤ - التخریج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٩٦، ١٩٨؛ والخصائص ٢/ ٤٧٤؛ والدرر ٢/ ١١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٤ (هنا)؛ والمحتسب ٢/ ٣٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٦، ١٩٨؛ وبلان نسبة في الإنصاف ١/ ٢٨٩؛ ووصف المباني ص ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ١٨٤، ١٨٥ (هنا)؛ والمقرب ١/ ١٢٦.

اللغة: هَئِئَا: اسم إشارة للبعيد. جبيرة: اسم امرأة. الطائِف: المتجول ليلاً. الأهوال: ج الهول، وهو الأمر المخيف.

المعنى: يقول: ليس هذا المكان مكان تذكر جبيرة، أو تذكر خيالها الذي يبعث الخوف والرعب. الإعراب: «لَاتٌ»: حرف نفي. «هَئِئَا»: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر «لَاتٌ». «ذُكْرَى»: اسم «لَاتٌ» مؤخر مرفوع بالضمّة المقدّرة، وهو مضاف. «جبيرة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث. «أَوْ»: حرف عطف. «مَن»: اسم موصول معطوف على «جبيرة». «جاء»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «منها»: جار ومجرور متعلقان بـ«جاء». «بطائِف»: جار ومجرور متعلقان بـ«جاء»، وهو مضاف. «الأهوال»: مضاف إليه مجرور. وجملة: «لَاتٌ هَئِئَا...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جاء»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لَاتٌ هَئِئَا» حيث أُجْرِيت مُجْرَى الزمان مجازًا.

أي: ليس هذا أو أن حَيْنِينَ، و«نَوَارُ» اسمُ امرأة.

وقد أضيف «حَيْثُ» من الأمكنة إلى الجملة، وذلك على التشبيه بـ«إِذْ» و«إِذَا» في الزمان من جهة إبهامها. وذلك أن «حَيْثُ» ظرفٌ من ظروف الأمكنة، يقع على الجهات الست، وغيرها من الأمكنة، فناسب «إِذْ» و«إِذَا» في وقوعهما على جميع الزمان الماضي والمستقبل.

فأما «إِذْ» فمُبْهَمَةٌ في جميع الزمان الماضي، لا اختصاص لها بزمانٍ منه دون آخر، بل هي مبهمة في الجميع. و«إِذَا» كذلك مبهمة في جميع الأزمنة المستقبلية كلها، فاحتاجت إلى جملةٍ بعدها تُوضحها وتبينها، كما كانت «إِذْ» و«إِذَا» كذلك. وسيأتي الكلام عليها مستقصى في موضعها من الظروف المبهمة.

[مِمَّا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ]

قال صاحب الكتاب: ومِمَّا يُضَافُ إِلَى الْفِعْلِ «آيَةٌ» لِقُرْبِ مَعْنَاهَا مِنْ مَعْنَى الْوَقْتِ.

قال [من الوافر]:

٣٨٥- بِآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُغْنَا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

وقال [من الوافر]:

٣٨٦- أَلَمْ نُبَلِّغْ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُجِبُّونَ الطَّمَامًا

٣٨٥- التخریج: البيت للأعشى في خزانة الأدب ٦/٥١٢، ٥١٥؛ ولسان العرب ١٢/٢٩٢ (سلم)؛

وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٢٥٠؛ والدرر ٥/٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨١١؛

والكتاب ٣/١١٨؛ ولسان العرب ١٤/٦٢ (أيا)؛ وهمع الهوامع ٢/٥١.

اللغة: آية: علامة. أشعث: مبعثر الشعر ملبده. السنبك: مقدمة الحافر. المدام: الخمر.

المعنى: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء العدو شعنا متخيرة من السفر والجهد.

الإهراب: «بآية»: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف. «يقدمون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون

لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الخيال»: مفعول به

منصوب بالفتحة الظاهرة. «شعنا»: حال منصوبة بالفتحة. «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «على

سنايكها»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر

بالإضافة. «مدامًا»: اسم «كأن» مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «يقدمون الخيل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كأن على سنايكها مدامًا»: حال ثانية

لـ «الخيال» محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «بآية يقدمون» حيث أضيفت «آية» إلى الفعل «يقدمون».

٣٨٦- التخریج: البيت ليزيد بن عمرو بن صعق في خزانة الأدب ٦/٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨،

٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦؛ والدرر ١/٩٢؛ وشرح أبيات سيويه ٢/١٨٦؛ وشرح شواهد المغني =

و«ذُو» في قولهم: «أَذْهَبَ بِيْذِي تَسْلَمٌ»، و«أَذْهَبَا بِيْذِي تَسْلَمَانِ»، و«أَذْهَبُوا بِيْذِي تَسْلَمُونَ» أي: بِيْذِي سَلَامَتِكَ، والمعنى: بالأمر الذي يُسَلِّمُكَ.

قال الشارح: قد أضيف إلى الفعل غيرُ الزمانِ ممَّا هو جارٍ مجراه، ومُشَبَّهٌ له. قالوا: «أَتَيْتَنِي بِأَيَّةٍ قَامَ زَيْدٌ»، فأضافوا «أَيَّةً» إلى الجملة من الفعل والفاعل؛ لأنها بمنزلة الوقت. وذلك أن «الآية» العلامة، والأوقاتُ علاماتٌ لمَعْرِفَةِ الحوادث، وترتيبها في كونها ما يتقدَّم منها وما يتأخَّر، وما يقترن وجوده بوجود غيره، والمقدار الذي بين وجود المتقدم منها والمتأخَّر، فصار ذكرُ الوقتِ عَلَمًا له. ألا ترى أنها تكون علاماتٍ لحلولِ الدُّيون وغيرها؟ فصَحَّ إضافةُ «الآية» إلى الفعل كما تُضيفُ الوقت؛ لأنَّهما في التحصيل يؤوِّلان إلى شيء واحد، فأما قول الشاعر [من الوافر]:

بِأَيَّةٍ يُقَدِّمُونَ الحَيْلَ شُعْنًا... إلخ

فالشاهد فيه إضافةُ «الآية» إلى الفعل الذي هو «يقدمون». يقول: أُبْلِغُهُمْ كَذَا بِعَلَامَةٍ إِقْدَامِهِمُ الحَيْلَ شُعْنًا مَتَغَيِّرَةً مِنَ الجَهْدِ، وَشَبَّهَ مَا يَتَصَبَّبُ مِنْ عَرَقِهَا وَدَمِهَا بِالمُدَامِ الحُمْرَةِ. والسَّنَابِكُ: جَمْعُ سُنْبُكٍ، وَهُوَ مُقَدَّمُ الحَوَافِرِ، يَرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا صَارَ ذَلِكَ عَادَةً لَهُمْ، وَأَمْرًا لَزَمًا؛ صَارَ عِلْمًا، وَكَذَلِكَ قَالَ الأخر [من الوافر]:

أَلَا مَن مَبْلُغٌ... إلخ

البيت ليزيد^(١) بن عمرو بن الصَّعِقِ، والشاهدُ فيه أيضًا إضافةُ «الآية» إلى «يُجِبُونَ». والمعنى: إِذَا رَأَيْتَ تَمِيمًا، فَبَلِّغْهُمْ عَنِّي الرُّسَالَهَ. فَكَأَنَّ قَائِلًا قَالَ: «بِأَيِّ عِلْمَةٍ تُعْرِفُ تَمِيمًا؟» فَقَالَ: «بِعِلْمَةٍ مَا يُجِبُونَ الطَّعَامَ». وَإِنَّمَا ذَكَرَ حُبَّ تَمِيمِ الطَّعَامِ، وَجَعَلَ

= ٨٣٦/٢؛ والشعر والشعراء ٦٤٠/٢؛ والكتاب ١١٨/٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ وجمع الهوامع ٥١/٢.

المعنى: من يبلغ بني تميم عني ما أقول فيهم، وعلامتهم أنهم يجيبون الطعام. الإعراب: «الآية»: استفتاحية. «من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «مبلغ»: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة. «عني»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «مبلغ». «تميمًا»: مفعول به لاسم الفاعل «مبلغ»، منصوب بالفتحة الظاهرة. «بأية»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «مبلغ». «ما»: زائدة. «يجبون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الطعاما»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهر على آخره، والألف: للإطلاق. وجملة «من مبلغ تميمًا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يجبون»: في محل جر بالإضافة. والشاهد فيه إضافةُ «آية» إلى الفعل «يجبون». ويرى بعضهم أن «ما» مصدرية، وأن «آية» مضافة إلى المصدر الموزول من «ما» والفعل بعدها.

(١) في الطبعتين «لزيد»، وهذا تحريف.

ذلك آية لهم يُعْرِفُونَ بها، لِمَا كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هندٍ لهم، ووفود البرُجمي عليه، ثم شَمَّ رائحة المُحْرِقِينَ فظَلَّهم طَعَامًا يُصْنَع، ففُذِفَ به إلى النار. والبراجِمُ حَيٌّ من تميم، وخَيْرُهُم مشهورٌ، وذلك أن عمرو بن هندٍ كان نَدَرَ أن يُحرق مائة رجل من بني دارمٍ، بسببِ قَتْلِهِم أَخاهُ له، فأحرق تسعةً وتسعين رجلاً من بني دارم، وأراد أن يكْمُلَ مائةً، فلم يَجِدْ، فوفدَ عليه رجلٌ، فقال له عمرو: ما جاء بك؟ فقال: حُبُّ الطعام، قد أقويتُ الآن ثلاثاً، لم أدقُ طعاماً، ولَمَّا سطع الدُخَانُ ظننتُها نارَ طعامٍ. فقال له عمرو: مِمَّن أنت؟ فقال: من البراجِم. فقال [من الرجز]:

إِنَّ الشَّقِيَّ وَاْفِدُ الْبَرَاجِمِ^(١)

فذهبت مثلاً، ورُمي به إلى النار. قال أبو عبيدة: خمسة من أولادِ حَنْظَلَةَ بن مالك بن عمرو بن تميم يقال لهم: البراجِمُ، ودارِمٌ من أولادِ حَنْظَلَةَ.

وأما قولهم: «أذهب بذي تسلم»، فمعناه: بذي سلامتك، فهو من إضافة المسمى إلى الاسم، فكأنه قال: «أذهب بسلامتك»، فنزل الفعل منزلة المصدر على حدِّ قوله [من الوافر]:

فقالوا ما تشاء فقلتُ ألُهو [إلى الإضباحِ آثرَ ذي أشيرٍ]^(٢)

وقد ذكر بعضُ العلماء أن «ذي» هنا بمعنى «الذي»، كأنه قال: «أذهب بالذي تسلم»، والهاء محذوفةٌ، وهو مصدرٌ، كأنه قال: بالسلامة الذي تسلمه، وذكر لأنه أراد السلام، وإن لم يستعمل فاعرفه.

فصل

[الفصل بين المضاف والمضاف إليه]

قال صاحب الكتاب: ويجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر، من ذلك قول عمرو بن قميئة [من السريع]:

[لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ] لِيْلَهُ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٣)

وقول دُرْنًا [من الطويل]:

٣٨٧- هُما أَخوا في الحزبِ مَنْ لا أَخاهُ [إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما]

(١) ورد هذا المثل في جمهرة الأمثال ١/١٢١؛ والدرّة الفاخرة ١/٢٦٠؛ وزهر الأكم ١/١١٤؛ وفصل المقال ص ٤٥٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٢٨؛ والمستقصى ١/٤٠٥؛ ومجمع الأمثال ١/٩، ٣٨٨، ٣٩٥.

(٢) تقدم بالرقم ٣١٦.

(٣) تقدم بالرقم ١٤٣.

٣٨٧ - التخریج: البيت لعمره الخنعمية في الدرر ٥/٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٣؛ ولسان العرب ١٤/١٠ (أبي)؛ ولها أو لدرنا بنت ععبعة في الدرر ٥/٤٥؛ والمقاصد النحوية =

وأما قول الفرزدق [من المنسرح]:

٣٨٨- [يا مَنْ رأى عارضاً أسْرُبَه] بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ الْأَسَدِ

= ٤٧٢/٣؛ والكتاب ١/١٨٠؛ ولدنا بنت ععبة أو لدنا بنت سيار في شرح أبيات سيويه ١/٢١٨؛ ولا امرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص ١١٥؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٢٩٥، ٢/٤٠٥؛ وكتاب الصناعتين ص ١٦٥؛ وهمع الهوامع ٢/٥٢.

اللغة: الثبوة: أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضربة.

المعنى: لقد كانا أخوين لمن ليس له أخ في الحرب ولا ناصر يأخذ بيده، ينصرانه إذا دهمه العدو، ويأخذان بيده إذا غشيه الهول، فخاف ألا يستطيع دفع الهلاك عن نفسه.

الإعراب: «هما»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «أخوا»: خبر مرفوع بالأنف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «في الحرب»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير «هما».

«من»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». «أخا»: اسم «لا» مبني على الفتح لإجرائه مجرى الاسم المقصور، في محل نصب. «له»:

جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالخبر «أخوا». «خاف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً

تقديره: هو. «يومًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «خاف». «نبوة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «فدعاهما»: الفاء: حرف عطف، و«دعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على

الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «هما أخوا من...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «لا أخا له»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «خاف»: في محل جرٍ بالإضافة. وجملة «دعاهما»: معطوفة على جملة «خاف».

والشاهد فيه قوله: «أخوا في الحرب من لا أخا له» حيث فصل بين المضاف «أخوا» والمضاف إليه «من» بالجار والمجرور «في الحرب».

٣٨٨ - التخریج: البيت للفرزدق في خزنة الأدب ٢/٣١٩، ٤/٤٠٤، ٥/٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٩؛ والكتاب ١/١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٥١؛ والمقتضب ٤/٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/١٠٠، ٢/٢٦٤، ٣٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٨٧؛ وخزنة الأدب ١٠/١٨٧؛ والخصائص ٢/٤٠٧؛ ووصف المباني ص ٣٤١؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/٣٣٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٢؛ ولسان العرب ٣/٩٢ (بعد)، ١٥/٤٩٢ (با).

اللغة: العارض: السحاب يعترض الأفق، ذراعاً الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جبهة الأسد: كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد، فهي له بموقع الجبهة من الرأس.

المعنى: أيها القوم، من يبشرنني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فأفرح وتفرحوا لأن هذا يعني المطر والخصب.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «من»: اسم موصول بمعنى «الذي» مبني في محل نصب على النداء. «رأى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره:

هو. «عارضاً»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «أسْرُبَه»: فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول، =

وقول الأَعشى [من مجزوء الكامل]:

٣٨٩- إَلْأُعْلَالَةُ أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ [نَهْدِ الْجَزَارِهِ]

فعلى حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، وما يقع في بعض نُسَخِ الكتاب من قوله [من مجزوء الكامل]:

٣٩٠- فَرَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ رَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَرَادَةَ
فسبويه بريء من عَهْدَتِهِ.

= ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أسر». «بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «رأى»، وهو مضاف. «ذراعي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة. «وجبهة»: الواو: عاطفة. «جبهة»: اسم معطوف على «ذراعي» مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف. «الأسد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. وجملة «يا من رأى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسر به»: في محل نصب صفة له «عارضاً». والشاهد فيه قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد» حيث حذف المضاف إليه الأول مع قرينة دالة على المحذوف وهي المضاف إليه الثاني، وقد جاز هذا مع أن المضافين مختلفان، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبته.

٣٨٩ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩؛ وخزانة الأدب ١/١٧٢، ١٧٣، ٤٠٤/٤، ٦/٥٠٠؛ والخصائص ٢/٤٠٧؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٩٨؛ وشرح أبيات سبويه ١/١١٤؛ والشعر والشعراء ١/١٦٣؛ والكتاب ١/١٧٩، ٢/١٦٦؛ ولسان العرب ٤/١٣٥ (جزر)، ١٣/٤٧٥ (بده)؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/٦٢٦؛ ووصف المباني ص ٣٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٨؛ والمقتضب ٤/٢٢٨؛ والمقرب ١/١٨٠.

اللغة: العَلالة بضم العين: البقية. والبُداهة: أول جري الفرس. السابح: الفرس السريع. نَهْد: مرتفع. الجَزارة: الرأس واليدان والرجلان، وهذه الأمور يأخذها الجزار لقاء ذبحة الناقة.

المعنى: يريد أنه إذا واجه عدوه، فليس لهذا العدو منه ومن قومه إلا صولة فرس هذه صفاته.

الإعراب: «إلأ»: حرف استثناء. «عَلالة»: مستثنى بـ «إلأ» منصوب بالفتحة. «أو»: حرف عطف. «بدهة»: اسم معطوف على «عَلالة»، وهو مضاف. «سابح»: مضاف إليه مجرورة بالكسرة. «نَهْد»: صفة له «سابح» مجرورة مثله، وهو مضاف. «الجَزارة»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على التاء المقلوبة هاء ساكنة للناقية.

والشاهد فيه: أن المضاف إليه الأول يحذف استغناء عنه بالثاني، فـ «عَلالة» مضاف إلى المجرور الظاهر، و«بدهة» في الأصل مضاف إلى ضميره، والتقدير: إلا علاله سابح أو بُداهته، ثم حذف الضمير، وجعل «بُداهة» بين المتضامنين.

٣٩٠ - التخريج: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/٤١٥، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢؛ والخصائص ٢/٤٠٦؛ وشرح الأشموني ٢/٣٢٧؛ والكتاب ١/١٧٦؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٦٨؛ والمقرب ١/٥٤.

قال الشارح: الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ، لأنهما كالشيء الواحد. فالمضافُ إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين، ويُعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوّن، كذلك لا يحسن الفصل بينهما. وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورةً، فمما جاء في الشعر من ذلك قول عمرو بن قبيصة [من السريع]:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِلهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(١)

سَاتِيْدَمًا: جَبَلٌ بَعِيْنُهُ، قيل: لا يَمُرُّ عَلَيْهِ يَوْمٌ مِنَ الزَّمَانِ، لا يُسْفَكَ فِيهِ دَمٌ، فَسَمِي: سَاتِيْدَمًا. يصف امرأة أنها مرّت بهذا الجبل، فذكرت بلادها لقرّبه من بلادها، فبَكَتْ، فقال: «الله دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا عَلَى بُكَايْهَا وَسَوْقِهَا». فـ«مَنْ» في موضع حَفْضٍ بِإِضَافَةِ «دَرُّ» إِلَيْهِ، وَ«الْيَوْمِ» نَصَبٌ عَلَى الظرف، وَقَدْ فُصِّلَ بِهِ بَيْنَهُمَا، وَلا يَجُوزُ إِضَافَةُ «دَرُّ» إِلَى «الْيَوْمِ» عَلَى سَبِيلِ الاتِّسَاعِ فِي الظرف، وَجَعَلُهُ مَفْعُولًا بِهِ، لِأَنَّكَ لَوْ خَفَضْتَ «الْيَوْمِ» بِالْإِضَافَةِ، لَمْ يَكُنْ لـ«مَنْ» مَا يَعْمَلُ فِيهِ، بِخِلَافِ قَوْلِ الْآخِرِ [مِن الرجز]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسَلِيْمِي مُشْمَعِلٌ طَبَاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْلِ^(٢)

فهذا يُنْشَدُ بِنَصْبِ «الزاد»، وَإِضَافَةِ «طَبَاخُ» إِلَى «سَاعَاتِ». وَسَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا أَضْفَتِ «طَبَاخُ» إِلَى «سَاعَاتِ»، صَارَ بِمَنْزِلَةِ المنوّن، وَكَانَ مِمَّا يَنْصَبُ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الفِعْلِ، فَنَصَبَ «الزاد». وَليسَ كَذَلِكَ «دَرُّ» مِنْ قَوْلِهِ: «الله دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا»؛ لِأَنَّكَ لَوْ نَوَّتَ «دَرًّا»، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَنْصَبَ، فَلِذَلِكَ لَزِمَ نَصْبُ «الْيَوْمِ» عَلَى الظرف، وَالحَكْمُ عَلَى «مَنْ» بِالْحَفْضِ... وَيَجُوزُ فِي «طَبَاخُ سَاعَاتِ الْكَرَى» حَفْضُ «الزاد»، وَيَكُونُ «سَاعَاتِ الْكَرَى» مَنْصُوبًا عَلَى الظرف، وَقَدْ فَصَلْتَ بِهِ مُضْطَرًا.

= اللغة: زججتها: طعنتها بالزُج، والزُج: الحديدية التي تتركب في أسفل الرّمح. المزجة: الرمح

القصير. القلوص: الناقة الشابة. أبو مزادة: كنية رجل.

المعنى: فطعنتها بأسفل الرّمح مثلما يطعن أبو مزادة القلوص.

الإعراب: «زججتها»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«زججتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء:

ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

«بمزجة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «زجج». «زجج»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو

مضاف. «القلوص»: مفعول به للمصدر «زجج» المضاف إلى «أبي»، منصوب بالفتحة. «أبي»: مضاف

إليه مجرور بالكسرة، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «مزاده»: مضاف إليه

مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، ووقف عليه بالسكون لضرورة الشعر.

وجملة «زججتها»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «زجج القلوص أبي مزادة» حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله: «زجج»،

والمضاف إليه الذي هو قوله: «أبي مزادة» بمفعول المضاف الذي هو قوله: «القلوص».

(١) تقدم بالرقم ١٤٣.

(٢) تقدم بالرقم ٢٦٠.

ومما جاء الفصل فيه أيضًا قولُ دُرْنَا بنتِ عَبَبَةَ، من بني قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ [من الطويل]:

هما أَخَوَا في الحَرْبِ من لا أَخَا له إذا خَافَ يومًا نَبْوَ فَدَعَاهُمَا

الشاهد فيه إضافة «الأخوين» إلى «مَنْ» مع الفصل بالجار والمجرور، وهو كالذي تقدم، تَرْثِي أَخَوَيْهَا. تقول: كانا لِمَنْ لا أَخَ له في الحرب، ولا ناصرَ كالأخوين ينصرانه. وأما قول الفرزدق [من المنسرح]:

يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرَقْتُ له بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

فأنشده سيبويه^(١) على أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه، وأن المعنى بين ذراعَي الأسد، والجبَّهَةُ مُفْحَمَةٌ على نيَّة التأخير. وقد ردَّ ذلك عليه محمد بن يزيد^(٢)، وقال: لو كان كما ظنَّ؛ لقال: «وَجَبْهَتِهِ»، لكنَّه من بابِ العطف، والتقدير: بين ذراعَي الأسد، وجبهة الأسد. ومثله في حذفِ المضاف إليه من الأوَّل لدلالة الثاني عليه قوله [من البسيط]:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ [لا أبا لَكُمْ لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سَوَاةِ عُمَرَ]^(٣)

والمراد: يا تيم عديَّ تيمَّ عديَّ، فهو من قبيل «مررت بخير وأفضل من ثم». والمراد: بخير من ثم، وأفضل من ثم، وقد اختار صاحبُ هذا الكتاب هذا الوجه. وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه يجوز أن يكون المراد ما ذكره، ويكون الفصل صحيحًا بالجبَّهَة، ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس، ولا يخرج عن الفصل، وإن كان المضاف إليه مقدرًا؛ لأنَّ المضاف إليه، لما حذف من اللفظ؛ وَلِي المضاف شيئًا غير المضاف إليه. وهذه صورةُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ألا ترى أنَّه استقبح «علمتُ أنَّ يقومَ زيدٌ»، وإن كانت الهاء مقدرَّة، لأنَّها، لما لم تخرج إلى اللفظ؛ وَلِي الحرفُ الفعل، فقبح عندهم، حتَّى تَعَوَّضُوا السَيْنَ، أو «سَوْفَ»، أو «قَدْ». فكما أن هذا المحذوف لما لم يخرج إلى اللفظ؛ لم يُعتدَّ به، كذلك المضاف إليه إذا حذف، لم يقع به اعتدادٌ، فحصل الفصل بين المضاف، والمضاف إليه.

وأما قوله: كان يلزم أن يقول^(٤): «وجبَّهتِهِ»؛ فنقول: وعلى ما ذهب إليه أبو العباس يلزمه أن يقول: «وجبَّهتِهِ» أيضًا، فعُدُّهُ عن ذلك عُذْرٌ سيبويه.

وأما معنى البيت؛ فإنَّه وصفُ عارضِ سحاب، اعترض بين نوءِ الذراع، ونوءِ الجبهة، وهما من أنواء الأسد. وأنوؤه من أحمد الأنواء، ودَكَرَ الذراعين، والنوؤُ للذراع المقبوضةِ منهما، لاشتراكهما في أعضاء الأسد والتسمية، ونظيره قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا

(١) الكتاب ١/١٨٠.

(٣) تقدم بالرقم ٢٠٧.

(٢) انظر: المقتضب ٤/٢٢٩.

(٤) في الطبعتين: «تقول»، وهذا تحريف.

الَّلؤلؤُ وَالْمَرْجَانُ^(١)، يريد: من البحرَيْن، وإنما يخرج اللؤلؤُ والمرجان من أحدهما، وأما قول الأعشى [من الكامل]:

ولا نُقَاتِلُ بِالْعِصِيَّةِ ولا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ
إِلَّا عُجَلَالَةً أَوْ بُدَا هَتَّةً سَابِحَ نَهْدِ الْجُزَارَةِ^(٢)

فالشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، مثل الذي قبله، والخلاف فيه كالذي قبله. والتقدير فيه: إِلَّا عُجَلَالَةً سَابِحَ، أو بُدَاهَتَهُ.

فأما الفصل بغير الظرف؛ فلم يَرِدْ به بيتٌ، والقياسُ يَدْفَعُهُ، فأما قوله [من مجزوء الكامل]:

فَرَجَّحْتُهَا بِمِرْجَجَةٍ... إلخ

فإنه أنشده الأخصرُ في هذا الباب، والشاهدُ فيه أنه أضاف المصدرَ إلى الفاعل، وفصل بينهما بالمفعول. وذلك ضعيفٌ جدًّا، لم يصح ثقله عن سيبويه، على أن ابن كيسانَ قد نقل عن بعض النحويين أنه يجوز أن يُفْرَقَ بين المضاف والمضاف إليه، إذا جاز أن يُسَكَّتَ على الأولِ منهما، لأنه يصير ما فرق بينهما كالمسكنة التي تقع بينهما، وقد قرأ ابنُ عامرٍ: «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ»^(٣) بنصبِ «الأولاد»، و«خَفَضَ» «الشركاء»، فهذا فصلٌ بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول. وحكى الكسائيُّ: «أَخَذْتُهُ بِأَدَى أَلْفِ دَرَاهِمٍ». وهذا أفحشٌ ممَّا تقدَّم، لأنه أدخلَ حرفَ الجرِّ على الفعل، وفصل به بين الجارِّ والمجرور. ولا يُقاس على شيءٍ من ذلك. وإنما جاز بالظرف، لأنَّ الأحداثَ وغيرها لا تكون إلا في زمانٍ أو مكانٍ، فكانت كالموجودة، وإن لم تُذكَرْ، فكانَ ذِكْرُهَا وَعَدَمُهَا سَيَّانًا، فلذلك جاز إقحامها فاعرفه.

فصل

[حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه]

قال صاحب الكتاب: وإذا أمِنوا الإلباسَ، حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه، وأعرَبوه بإعرابه. والعَلَمُ فيه قوله عزَّ وجلَّ: «وَسَتَّلِ الْقُرْيَةَ»^(٤)؛ لأنه لا يلبسُ أنَّ المسؤولَ أهلها، لا هي، ولا يقال: «رَأَيْتُ هِنْدًا»، يعنون غلامَ هِنْدٍ. وقد جاء الملبسُ في الشعر. قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٣٩١- عَشِيَّةَ فَرِّ الْحَارِثِيِّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوَيْرُ

(٢) تقدم بالرقم ٣٨٩.

(١) الرحمن: ٢٢.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٣) الأنعام: ١٣٧.

وقال [من الطويل]:

٣٩٢- أَفَهَلْ لَكُمْ فِيهَا إِلَيَّ فَإِنِّي بَصِيرًا بِمَا أَعْيَا النَّطَاسِيَّ حَذِيمًا
أي: ابن هُوَيْرٍ وابن حَذِيمٍ.

= العرب ٢٤٨/٥ (هبر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٢٧، والمقرب ٢١٤/١، ٢٠٥/٢؛ وهمع الهوامع ٥١/٢.

اللغة: قضى نجبه: مات. ملتقى القوم: مكان التقائهم. هوير: يزيد بن هوير الحارثي.
الإعراب: «عشية»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق ببيت سابق. «فز»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. «الحارثيون»: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «بعدهما»: «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «فز»، و«ما»: مصدرية. «قضى»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «قضى» في محل جر بالإضافة. «نجبه»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «في»: حرف جر. «ملتقى»: اسم مجرور بالكسرة المقدر على الألف للتعذر، وهو مضاف. والجار والمجرور متعلقان بـ «قضى» «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «هوير»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «فز الحارثيون»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه: حذف المضاف «ابن» وإقامة المضاف إليه «هوير» مقامه. وهذا من الملبس؛ لأنه من المحتمل أن السامع لا يعرف ابن هوير هذا، وليس هناك قرينة تشير إلى ذلك.

٣٩٢- التخریج: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١١؛ وخزانة الأدب ٤/٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٦، ١١٧؛ ولسان العرب ٦/٢٣٢ (نطس)، ١١٩/١٢ (حدم)، ٤٣٦/١٥ (إلى)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٣٨، ١٣٢٧؛ والخصائص ٢/٤٥٣.

اللغة والمعنى: حذيم: المراد به ابن حذيم، وهو رجل من تيم الرباب كان أطب العرب. النطاسي: الخبير. الضمير في «فيها» لمعزى الشاعر التي كان قد غنمها من بني الحارث بن سدوس بن شيبان الذين يطالبهم الشاعر بردها مهدداً إياهم بمقدرته على أن يتقم منهم، وعلى رد معزاه.

الإعراب: «فهل»: الفاء: استئنافية، و«هل»: حرف استفهام. «لكم»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هل لكم رغبة في رد المعزى إليّ». «فيها»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «رغبة» وهو المبتدأ المقدر المحذوف، وفي «فيها» حذف وإقامة المضاف إليه مقام المضاف والتقدير: «هل لكم رغبة في ردّها إليّ» فحذف المضاف «ردّ» وأبقى المضاف إليه، وهو «ها». «إليّ»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «ردّ» المحذوف والمقدر. «فإنني»: الفاء: استئنافية، و«إنني»: حرف شبه بالفعل، والنون: للوقاية، و«يا» المتكلم: اسم «إن» محله النصب. «بصير»: خبر «إن» مرفوع. «بما»: الباء: حرف جر، و«ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالصفة المشبهة «بصير». «أعيا»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على «ما». «النطاسي»: مفعول به منصوب. «حذيمًا»: بدل من «النطاسي» منصوب مثله.

= وجملة «هل لكم فيها إليّ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وكذلك جملة «إنني بصير».

قال الشارح: اعلم أن المضاف قد حُذِفَ كثيراً من الكلام، وهو سائغٌ في سعة الكلام، وحال الاختيار، إذا لم يُشكَل. وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال، أو لفظ آخر، استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً. وإذا حُذِفَ المضاف، أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، والشاهد المشهور في ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(١). والمراد: أهل القرية، لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مدْرٌ وحَجْرٌ، لا تُسأل؛ لأن الغرض من السؤال رَدُّ الجواب، وليس الحجْرُ والمدْرُ ممَّا يُجيب واحدٌ منهما.

وقوله: «والعلم فيه» يريد أن الآية قد اشتهر أمرها بذلك، حتى صارت علماً على جواز حذف المضاف، إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آتَى﴾^(٣). تقديره: برٌّ من، وإن شئت؛ كان تقديره: ولكن ذا البرِّ من آتَى، فلا بد من حذف المضاف؛ لأن البرَّ حدَثٌ، و«من آتَى» جُئَةٌ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه؛ لأن الخبر إذا كان مفرداً، كان هو الأول، أو منزلاً منزلة؛ فلذلك حُمِلَ على حذف المضاف. والأول أشبه، لأن حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بالاتساع من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصُدور، ومن ذلك قولهم: «الليلة الهلال»، لا بد من حذف المضاف، رفعت «الليلة» أو نصبتها، فإن رفعت، كان التقدير: الليلة ليلة الهلال، وإن نصبت، كان التقدير: الليلة حدوث الهلال، أو طلوعه، ومن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٣٩٣- المأل يُزري بأقوامٍ ذوي حَسَبٍ وقد يسوّد غير السيّد المأل

= والشاهد فيه قوله: «حذيم» على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه مع اللبس، إذ إن اسم هذا الطبيب هو ابن حذيم. وهذا الحذف للضرورة. وقيل: إن اسمه حذيم كما أورده الشاعر، فلا ضرورة ولا شاهد في البيت.

(١) يوسف: ٨٢. (٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) البقرة: ١٨٩.

٣٩٣ - التخريج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٣٥ (مول)؛ وتاج العروس (مول)؛ وللائنصاري في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٤١؛ ولحيتة بن خلف الطائي في لسان العرب ٣٧/ ٣ (طبخ).

الإعراب: «المأل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «يزري»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «بأقوام»: جاز ومجرور متعلقان بـ«يزري». «ذوي»: صفة للأقوام مجرورة بالياء لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم، وهي مضاف. «حسب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وقد»: الواو: للاستثناف، «قد»: حرف تحقيق. «يسود»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «غير»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «السيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «المأل»: فاعل «يسود» مرفوعة بالضمّة.

أي: فَقَدَ المال يُزْرِي. وهو كثيرٌ واسعٌ، وكان أبو الحسن، مع كثرته، لا يقيسه، بل يَقْصِرُه على المسموع منه.

فأما ما يُلبَس فلا يجوز لنا استعماله، ولا القياس عليه. لو قلت: «رأيتُ هذا»، وأنت تريد غلامَ هند، لم يجز؛ لأنَّ الرُّويَّة يجوز أن تقع على هند، كما تقع على الغلام. وقد جاء من ذلك شيءٌ يسيرٌ للثقة بدلالة الحال عليه، وإخبار القائل أو معرفة المخاطب، قال الشاعر [من الطويل]:

عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ... إلخ

قال ابن الكلبي: الهَوْبَرُ هو يزيد بن هوبر، كان قُتِلَ في المَعْرَكَةِ، فحذف المضاف، لأنَّ المخاطب مُشَاهِدٌ لذلك في الحرب، فلا يُشْكَلُ عليه المقتول. يُؤَيِّدُ صَحَّةَ ما قلناه قولُ عمر بن لَجَأٍ [من الطويل]:

٣٩٤- وَنَحْنُ ضَرْبُنَا بِالْكَلَابِ ابْنَ هَوْبَرٍ وَجَمَعَ بَنِي الدِّيَانِ حَتَّى تَبَدَّدُوا
فَصَرَخَ بَابِنِ هَوْبَرٍ. ومثله قوله [من الطويل]:

كَمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حَذِيْمًا

هكذا يقع في نُسْخِ المِفْصَلِ: «كَمَا» بالكاف، وإنما هو بالباء. وَصَدْرُهُ:

فَهَلْ لَكُمْ فِيمَا إِلَيَّ فَإِنِّي بَصِيرٌ بِمَا أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حَذِيْمًا

= وجملة «المال يزري»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يزري»: في محل رفع خير «المال». وجملة «يسود المال»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «المال يزري» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وأصل الجملة «قله المال تزري» أو «فقد المال يزري» كما أشار.

٣٩٤ - التخريج: لم أقع عليه في ديوان عمر بن لجأ.

الإعراب: «ونحن»: الواو: بحسب ما قبلها، «نحن» ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «ضربنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بالكلاب»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«ضربنا». «ابن»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «هوبر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وجمع»: الواو: حرف عطف «جمع»: معطوف على «ابن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «الديان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حتى»: حرف جر. «تبددوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف فارقة.

وجملة «نحن ضربنا»: بحسب الواو. وجملة «ضربنا»: في محل رفع خير «نحن». وجملة «تبددوا»: في محل جر بـ«حتى»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «ضربنا». والشاهد فيه قوله: «ابن هوبر» حيث أكد كلامه عن البيت السابق من أن الشاعر قد حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

والنُّطَاسِي: الطَّيِّبُ، يقال: «يُطَيِّسُ» مثلُ فَيْسِقِي، ونِطَاسِيٌّ، بكسر النون. وقال أبو عبيدة: هو بفتح النون. والمراد: ابنُ جَذِيمٍ، فحذف المضاف. ومن ذلك قول كثير [من الخفيف]:

٣٩٥- حُزَيْتٌ لِي بِحَزْمٍ فَيَدَّةٌ تُسْحَدِي كَالْيَهُودِيِّ مِنْ نَطَاةِ الرَّقَالِ
فَيَدَّةٌ: موضعٌ. ونَطَاةٌ: قَصَبَةٌ حَبِيْبَةٌ. والمراد: كَنَخْلِ الْيَهُودِيِّ. والرقُل: طَوَالُ
النخْلِ. وحُزَيْتٌ: قُدْرَتٌ. يقال: «حَزَيْتُ النخْلَ أَخْزَيْهَا»، إذا قَدَرْتَ ما عليها.

وقد جاء من ذلك في الشعر أبياتٌ مع ما فيه من الإلباس، كأن ذلك لثقة الشاعر بعلم المخاطب، أو نظرًا إلى كثرة حذف المضاف الذي لا بُسَّ فيه، فلم يُعَبَّأ بالإلباس، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وكما أعطوا هذا الثابتَ حَقَّ المحذوفِ في الإعراب؛ فقد أعطوه حَقَّهُ في غيره. قال حَسَانُ [من الكامل]:

٣٩٦- يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ
بَرْدِي يُصَفِّقُ بِالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ

٣٩٥ - التخریج: البيت لكثير عزة ص ٣٩٦؛ ولسان العرب ٤١٩/١ (رضب)، ٢٩٣/١١ (رقل)، ١٥/٣٣٢ (نطا).

الإعراب: «حزيت»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «لي»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«حزيت». «بحزم»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«حزيت». «فيدة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «تحدي»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعدّر، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «كاليهودي»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«تحدي». «من نطاة»: جازٍ ومجرور متعلقان بـ«تحدي». مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «حزيت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تحدي»: في محل نصب حال (صاحبه نائب الفاعل في «حزيت»).

والشاهد فيه قوله: «كاليهودي» حيث حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والأصل كما أشار «كنخْل اليهودي».

٣٩٦ - التخریج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٢؛ وجمهرة اللغة ص ٣١٢؛ وخرزاة الأدب ٤/٣٨١، ٣٨٤، ١١/١٨٨؛ والدرر ٣٨/٥؛ ولسان العرب ٨٨/٣ (برد)، ٦/٧ (برص)، ١٠/٢٠٢ (صفق)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٤٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٥١؛ ولسان العرب ١١/٣٤٥ (سلسل)، ١٤/٤٧٨ (ضحا)؛ وهمع الهوامع ٥١/٢.

اللغة: ورد: جاء. البريص: اسم موضع، وقيل اسم نهر. بردي: اسم نهر. يصفق: يُخْلَطُ. الرحيق: الخمرة البيضاء، وقيل: هي أجود أنواع الخمر. السلسل: السائغ الشارب.

المعنى: أنهم كرام يقدّمون للوافدين عليهم أجود أنواع الخمر أو الشراب الممزوج بالماء العذب.

الإعراب: «يسقون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع =

فذكر الضمير في «يصفق» حيث أراد ماء بردى. وقد جاء قوله عز وجل: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا، فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيْتًا، أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(١) على ما للثابت والمحذوف جميعًا.

قال الشارح: قد أعربوا المضاف إليه بإعراب المضاف؛ لوقوعه موقعه، ومباشرة العامل، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَكَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٢). فالأصل: فاسأل أهل القرية، «فالقريّة» مخفوضة، كما ترى، بإضافة «الأهل» إليها. فلما حُذِفَ المضاف، أُقيم المضاف إليه مقامه، فباشره العامل، فانتصب انتصاب المفعول به، وإن لم يكن إياه في الحقيقة. كذلك أعطوه حُكْمَه في غير الإعراب من التأنيث والتذكير، فمن ذلك قول حسان بن ثابت [من الكامل]:

يَسْقُونَ مَن وَرَدَ الْبَرِيصَ . . . إلخ

الشاهد فيه تذكير الضمير الراجع إلى «بردى»، وهو مؤنث. ألا ترى أن ألفه كالف «خمرًا»، و«بشكى»^(٣). وهذا البناء لا تكون ألفه إلا للتأنيث، هذا ظاهر اللفظ، ويجوز أن يكون المضمّر عائداً إلى المحذوف، وهو الماء، فيكون المحذوف مراداً من وجه، وغير مراد من وجه. فمن جهة عود الضمير إليه كان ملحوظاً مراداً، ومن جهة الإعراب غير مراد. والبريص هاهنا: موضع يدمشق بالصاد المهملة. وبردى: نهر بها. وتصفيق الشراب: تحويله من إناء إلى إناء. والرحيق: صفة الخمر. والسلسل الطيب. يقال: «ماء سلسل»، أي: سهل المشرب عذب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا بِأَسْنَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾^(٤) فالمراد: وكم من أهل قرية، ثم حُذِفَ المضاف، وعاد الضمير على الأمرين، فأتت في قوله: «فجاءها بأسنا»

= فاعل. «من»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به أول. «ورد»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «البريص»: مفعول به منصوب. «عليهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «ورد». «بردى»: مفعول به ثانٍ منصوب. «يصفق»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الرحيق»: جار ومجرور متعلقان بـ «يصفق». «السلسل»: نعت «الرحيق» مجرور.

وجملة «يسقون . . .»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ورد . . .»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «يصفق»: في محل نصب حال من «ماء بردى». والشاهد فيه قوله: «بردى يصفق» حيث حُذِفَ المضاف وهو «ماء»، وأبقى المضاف إليه «بردى» وأقامه مقام المضاف من حيث التذكير، بدليل الضمير المذكور في «يصفق».

(٢) يوسف: ٨٢.

(١) الأعراف: ٤.

(٣) بشكى: سريعة. (لسان العرب ٤٠١/١٠) (بشكى).

(٤) الأعراف: ٤.

نظراً إلى التأنيث في اللفظ، وهو القرية، ودُكر في قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ ملاحظةً للمحذوف.

فصل

[حذف المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه]

قال صاحب الكتاب: وقد حُذف المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه في قولهم: «ما كُلُّ سَوْدَاءِ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءِ شُخْمَةٍ»^(١). قال سيبويه: «كَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ «كُلُّ»، فَقُلْتَ: «وَلَا كُلُّ بَيْضَاءٍ»^(٢). وقال أبو دُوَادٍ [من المتقارب]:

٣٩٧- أَكُلُّ أَمْرِي تَخْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
ويقولون: «ما مثلُ عبد الله يقول ذلك، ولا أخيه». ومثله: «ما مثلُ أخيك، ولا أبيك يقولان ذلك». وهو في الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجاز.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الفاخر ص ١٩٥؛ ولسان العرب ٥٩١/١١ (كلل)؛ ومجمع الأمثال ٢/٢٨١؛ والمستقصى ٢/٣٢٨؛ والوسيط في الأمثال ص ١٦٦. يُضْرَبُ فِي اخْتِلَافِ أَخْلَاقِ النَّاسِ وَطَبَاعِهِمْ. وَقِيلَ: يُضْرَبُ فِي مَوْضِعِ التُّهْمَةِ.

(٢) الكتاب ١/٦٦.

٣٩٧- التخریج: البيت لأبي دُوَادٍ في ديوانه ص ٣٥٣؛ والأصمعيات ص ١٩١؛ وأمالى ابن الحاجب ١/١٣٤، ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/٥٩٢، ١٠/٤٨١؛ والدرر ٥/٣٩؛ وشرح التصريح ٢/٥٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠؛ والكتاب ١/٦٦؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٤٥؛ ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٩؛ وخزانة الأدب ٤/٤١٧، ٧/١٨٠؛ ورسف المباني ص ٣٤٨؛ والمحتسب ١/٢٨١؛ والمقرب ١/٢٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/٥٢.

اللفظة: تحسبين: تظنين. توقد: تتوقد، أي: تشتعل.
المعنى: لا تحسبي أنّ كل من كان على هيئة رجل هو رجل، ولا كل نار هي نار، وإنما الرجل هو من تحلى بالصفات الحقيقية للرجل، والنار هي التي توقد للقرى.

الإعراب: «أكلُّ»: الهمزة: للاستفهام، و«كلُّ»: مفعول به أول مقدم منصوب، وهو مضاف. «أمرىء»: مضاف إليه مجرور. «تحسبين»: فعل مضارع مرفوع بشبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أمرأ»: مفعول به ثانٍ منصوب. «ونار»: الواو: حرف عطف، و«نار»: معطوف على «أمرىء» مجرور. «توقد»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بالليل»: جار ومجرور متعلقان بـ «توقد». «ناراً»: مفعول به منصوب.

وجملة «تحسبين»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «توقد»: في محل جر نعت «نار». والشاهد فيه قوله: «ونار» حيث حذف المضاف «كلُّ»، وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأنّ المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو: «كلُّ».

قال الشارح: اعلم أنّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيفٌ في القياس، قليلٌ في الاستعمال. أمّا ضَعْفُه في القياس؛ فلوجهين:

أحدهما: أنّ المضاف نائبٌ عن حرف الجرّ، وحلّف عنه، فإذا قلت: «غلامٌ زيدٌ»، فأصله: غلامٌ لزيد. وإذا قلت: «تَوْبٌ حَزٌّ»، فأصله: تَوْبٌ من حَزٍّ، فحذفت حرفَ الجرّ، وبقي المضافُ نائبًا عنه، ودليلاً عليه. فإذا أخذتَ تحذفه؛ فقد أجمعتَ بحذفِ النائبِ، والمنوبِ عنه، وليس كذلك في الفصلِ قبله، نحو: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾؛ لأنك أقمّتَ المضافَ إليه مُقَامَه، وأعرَبته بإعرابه، فصار المضافُ المحذوفُ كالمطرَحِ المُنْسِي، وصارت المعاملةُ مع التأنيثِ المملووظِ به.

والوجه الثاني: أنّ المضافَ عاملٌ في المضافِ إليه الجرّ، ولا يحسُن حذفُ الجارِ، وتَبْقِيَةُ عَمَلِه. فمن ذلك قولهم في المثل «ما كلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٌ، ولا بَيْضَاءُ شَحْمَةٌ». موضعُ الشاهد أن ترفع «كُلًّا» بـ«ما» وتخفِضُ «سوداء» بالإضافة. والفتحةُ علامةُ الخفضِ، لأنّه لا ينصرف. و«تَمْرَةٌ» منصوبٌ، لأنّه خيرٌ «ما»، و«بَيْضَاءُ» مخفوضٌ أيضًا على تقديرِ «كُلِّ»، كأنك لفظتَ بها، فقلت: «ولا كلُّ بَيْضَاءٍ». و«شَحْمَةٌ» منصوبٌ عَطْفًا على «تَمْرَةٌ». وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ، وجماعةٌ من البصريين يحولون ذلك وما كان مثله على العطفِ على عاملَيْنِ، وهو رأيُ الكوفيين^(١). وذلك أنّ «بَيْضَاءَ» جرٌّ عطفًا على «سوداء»، والعامل فيها «وَمَا كُلُّ». وقوله: «شَحْمَةٌ» منصوبٌ عطفًا على خيرٍ «ما».

ومثله عندهم «ما زيدٌ بقائِمٌ، ولا قاعدٌ عمروٌ». وتخفِضُ «قاعداً» بالعطفِ على «قائمٍ» المخفوضِ بالباءِ، وترفعُ «عمراً» بالعطفِ على اسمِ «ما»، فهما عاملان: الباءُ، وما، كما كان في المثلِ عاملان: «كُلُّ»، و«مَا». قالوا: وقد عطفتَ شيئين على شيئين، والعاملُ فيهما شيان مختلفان. وسيبويه والخليلُ لا يريان ذلك، ولا يُجيزانه. والحجّةُ لهما في ذلك أنّ حرفَ العطفِ حَلَفَ عن العاملِ، ونائبٌ عنه، وما قام مقامَ غيره، فهو أضعفُ منه في سائرِ أبوابِ العربيةِ، فلا يجوز أن يتسلّطَ على عمَلِ الإعرابِ بما لا يتسلّطُ ما أقيم مُقَامَه. فإذا أقيم مقامُ الفعلِ؛ لم يجز أن يتسلّطَ على عمَلِ الجرّ، فلهذه العِلَّةُ، لم يجز العطفُ عندهما على عاملَيْنِ، فلذلك حملوه على حذفِ المضافِ.

فإن قيل: حذفُ المضافِ وإبقاءُ عمله على خلافِ الأصلِ، وهو ضعيفٌ، والعطفُ على عاملَيْنِ ضعيفٌ أيضًا، فلمَ كان حَمَلُه على الجارِ أولى من حَمَلِه على العطفِ على عاملَيْنِ؟ قيل: لأنّ حذفَ الجارِ قد جاء في كلامهم، وله وَجْهٌ من القياسِ، فأما مَجِيئُه، فنحوُ قوله [من الرجز]:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ لَهَا أُنَيْسٌ^(٢)

(٢) تقدم بالرقم ٣٠٠.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ٤٧٢.

والمراد: ورُبُّ بلدةٍ. وقولهم في القَسَمِ: «اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»، ويُحكى عن رُؤْبَةِ أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ لَهُ: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟» فيقول: «خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ»، يريد: بِخَيْرٍ. وقد حمل أصحابنا قِرَاءَةَ حَمْرَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) عَلَى حَذْفِ الْجَارِ، وَأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ: وَبِالْأَرْحَامِ، وَالْأَمْرُ فِيهَا لَيْسَ بِالْبَعِيدِ ذَلِكَ الْبُعْدُ، فَقَدْ ثَبِتَ بِهَذَا جَوَازُ حَذْفِ الْجَارِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا، وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الِاسْتِعْمَالِ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ، فَكَانَ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَهُ نَظِيرٌ أَوْلَى. وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ أَحْسَنِ الْقَبِيحَيْنِ.

وأما من جهة القياس؛ فلأنَّ الفعل لما كان يكثر فيه الحذف، وشارَكَهُ الحرف في كَوْنِهِ عَامِلًا، جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النَّدْرَةِ، وقد كثر التَّقْلُبُ بِهَذَا المَثَلِ، وَأَجَازُوا فِيهِ وَجُوهًا مِنَ الإِعْرَابِ. وَجُمِلَتْهَا خَمْسَةٌ أَوْجِهًا: أَحَدُهَا مَا تَقَدَّمَ. وَالْآخَرُ أَنْ تَقُولَ: مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٍ، وَلَا بِيضَاءٍ شَحْمَةً، تَرْفَعُ، وَلَا تُعْمِلُ «مَا»، وَتَعَطِفُ جَمَلَةً عَلَى جَمَلَةٍ. الثَّلَاثُ: «مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٍ، وَلَا بِيضَاءٍ شَحْمَةً» تَنْصِبُ الْأَوَّلَ عَلَى إِعْمَالِ «مَا» وَتَرْفَعُ «بِيضَاءً»، وَ«شَحْمَةً» عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ، كَأَنَّكَ عَطَفْتَ جَمَلَةً عَلَى جَمَلَةٍ. الرَّابِعُ: «مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٍ وَلَا بِيضَاءٍ شَحْمَةً»، لَا تُعْمِلُ «مَا» وَلَكِنْ تَحْذِفُ «كَلًّا»، وَتُبْقِي أُنْزَاهَا. الْخَامِسُ: «مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةٍ، وَلَا بِيضَاءٍ شَحْمَةً»، وَهُوَ أَحْسَنُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ.

فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي دُوَادٍ [مِنَ الْمُتَقَارِبِ]:

أَكُلُّ أَمْرِيءِ تَخْسِيبِينَ أَمْرًا... إلخ

فَسَيَبِيهِ^(٢) يَحْمِلُهُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: وَ«كُلُّ نَارٍ»، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ، وَيُقَدَّرُهَا: مَوْجُودَةٌ. وَأَبُو الْحَسَنِ يَحْمِلُهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ، فَيُخْفِضُ «نَارًا» بِالْعَطْفِ عَلَى «أَمْرِيءِ» الْمَخْفُوضِ بِ«كُلِّ»، وَيَنْصِبُ «نَارًا» بِالْعَطْفِ عَلَى الْخَبْرِ. وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ أَوْكَدِ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ أَبُو الْحَسَنِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ، وَلَا أَخِيهِ»، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَقْدَرُ «مِثْلُ»، بَلْ يَكُونُ «الْأَخُ» مَعْطُوفًا عَلَى «عَبْدِ اللَّهِ» وَالْعَامِلُ فِيهِمَا «مِثْلُ» الْأَوَّلُ، وَدَلَّ عَلَى مَعْنَى خَبْرِهِ خَبْرُ الْأَوَّلِ فَاسْتَغْنَى عَنْهُ. فَلَوْ أَظْهَرَ خَبْرَ الثَّانِي، وَقَالَ: «مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ، وَلَا أَخِيهِ يَكْرَهُهُ»، لَمْ يَكُنْ بَدًّا مِنْ تَقْدِيرِ «مِثْلُ» أَوْ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ، إِذْ كَانَ «الْأَخُ» مَجْرُورًا بِعَامِلٍ، وَ«يَكْرَهُهُ» فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِعَامِلٍ آخَرَ، وَإِذْ كَانَ لَا بَدًّا فِيهِ مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَأَحَدُهُمَا لَا يَصِحُّ، وَجَبَّ حَمْلُهُ

(١) النساء: ١. وهي قراءة قتادة والأعمش وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٣/١٥٧؛ وتفسير الطبري ٧/٥١٧؛ وتفسير القرطبي ٥/٢؛ والكشاف ١/

٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/١٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/٦٦.

على الوجه الآخر، وهو على تقدير مضاف محذوف، وهو «مِثْلٌ». وكان أبو العباس يَمْنَعُ جوازَ هذه المسألة ونظائرها؛ لأنه كان لا يرى حذفَ الجازِ، ولا يرى العطفَ على عاملين، ولا مَحْمِلَ لها سوى هَذَيْنِ الوجهَيْنِ.

فأما قولك: «ما مثلُ أخيك، ولا أبوك يقولان ذلك»، فهذا لا بدَّ فيه من تقدير «مِثْلٌ» أيضًا، وليس من جهةِ العطف على عاملين، لكن من جهةٍ أخرى، وذلك أنك إذا عطفْتَ «الأب» على «الأخ»؛ لم يجز تثنيةُ الخبر لوجهين:

أحدهما: أنه يلزم من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان، وهو «مثل»، و«ما» النافية الحجازية، إذا جعلتَ موضعَ «يَقُولَانِ» نصبًا؛ لأنَّ العامل في الخبر هو العامل في المُخْبِر عنه. وإن لم تُعْمِلها، كان العاملُ في الخبر أيضًا شيئين: الابتداء، و«مثل»، وذلك لا يجوز.

والوجه الثاني: أن «ما» لا تعمل في خبرٍ ما لا تعمل فيه، ولا عَمَلُ لـ«ما» في «الأب»، فلم يجز أن تعمل في خبره، فلذلك وجب تقديرُك «مِثْلُ» مع «الأب»، وساغ حذفُها لتقدُّمِ ذِكْرِها. ويكون التقديرُ: ما مثلُ أخيك، ولا مثلُ أبوك يقولان ذلك. لأنَّ «ما» قد عملتَ في «مثل» الأوَّلِ و«مثل» الثاني، لأنَّ حرفَ العطفِ يُشْرِكُ بين المعطوف عليه والمعطوف في عَمَلِ العامل، وقوله: «وهو في الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجازِ» يعني حذفَ المضاف، وإبقاءَ عَمَلِهِ، نحو قوله [من الخفيف]:

٣٩٨- رَسِمِ دَارٍ وَقَسْفَتْ فِي طَلَلِهِ كِذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ

٣٩٨ - التخرُّج: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ٨/ ٩٤؛ وأمثالي القالي ١/ ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠؛ والدرر ٤/ ٤٨، ١٩٩؛ وسمط اللآلي ص ٥٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٥، ٤٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٠ (جلل)؛ ومغني اللبيب ص ١٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٨؛ والجنى الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥؛ والخصائص ١/ ٣٨٥، ٣/ ١٥٠؛ ووصف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨؛ وسرِّ صناعة الإعراب ص ١/ ١٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٤؛ ومغني اللبيب ص ١٣٦؛ وجمع الهوامع ٢/ ٣٧.

اللغة: الرسم: بقية الدار أو غيرها بعد رحيل أهلها. الطلل: ما شخص من آثار الدار كالترتد والأثافي. أقضي: أموت. الجلل: الخطب العظيم.

المعنى: رب آثار دار غادرها أهلها، وقفت أتأمل أطلالها فكدت ممًا أصابها من بلاء أموت حزناً عليها.

الإعراب: «رسم»: اسم مجرور لفظًا بـ«رب» المحذوفة مرفوع محللاً على أنه مبتدأ، وهو مضاف. «دار»: مضاف إليه مجرور. «وقفت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «في طلله»: جار ومجرور متعلقان بـ«وقفت»، وهو مضاف، والتاء: ضمير متصل مبني في محل جز بالإضافة. «كدت»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير في محل رفع اسم «كاد».

ونحو قولِ رُؤْبَةَ: «خَيْرَ عَافَاكَ اللَّهُ» يريد: بِخَيْرٍ. وكلاهما قليلٌ في الاستعمال والقياس معاً، والجامعُ بينهما أنَّهما جميعاً من عواملِ الخفض.

فصل

[حذفُ المضاف إليه وحذفُ المضاف والمضاف إليه معاً]

قال صاحب الكتاب: وقد حُذِفَ المضاف إليه في قولهم: «كان ذلك إذٍ وحِينِيذٍ»، و«مررتُ بكلِّ قائمًا». قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّأْنَا بَنَاتَنَا حَكْمًا وَعِلْمًا﴾^(١). وقال: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾^(٢). وقال: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(٣)، و«فعلته أولٌ» يريدون: إذٍ كان كذا، وكلهم، وبعضهم، وقبل كلِّ شيء، وبعده، وأول كلِّ شيء. وقد جاءا محذوفين معاً في قول أبي ذؤادٍ يصفُ البرقَ [من الطويل]:

٣٩٩- [أيا مَنْ رأى لي رأيَ برقٍ شريقٍ] أسألُ البحارَ فانتحى للعقيقِ

= «أقضي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «الحياة»: مفعول به منصوب. «من جلله»: جارٌّ ومجرور متعلقان بـ«أقضي»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «رسم دار وقتت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وقفت في طلله»: في محل رفع نعت «رسم». وجملة «كدت...»: في محلِّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «أقضي»: في محلِّ نصب خبر «كاد».

والشاهد فيه قوله: «رسم دار» حيث جرَّ «رسم» بـ«رب» المحذوفة. وهذا شاذٌ في الشعر.

(١) الأنبياء: ٧٩.

(٢) الزخرف: ٣٢.

(٣) الروم: ٤.

٣٩٩ - التخريج: البيت لأبي ذؤاد الإيادي في ديوانه ص ٣٢٧.

اللغة: رأى: لمع. شريق: مشرق. البحار: (هنا) الوديان. العقيق: اسم واو. انتحى: قصد إليه. الإعراب: «أيا»: حرف نداء. «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب على النداء. «رأى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «لي»: جارٌّ ومجرور متعلقان بالفعل «رأى». «رأى»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. «برق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «شريق»: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. «أسأل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «البحار»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «فانتحى»: الفاء: عاطفة، و«انتحى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «للعقيق»: جارٌّ ومجرور متعلقان بالفعل «انتحى».

وجملة النداء «أيا من»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسأل»: في محل جر صفة لـ «برق»، وعطف عليها جملة «انتحى». والشاهد فيه قوله: «أسأل البحار» حيث حذف المضاف والمضاف إليه، والتقدير: «أسأل ماؤه، أو أسأل سقيا سحابه البحار».

وقول الأُسود [من الطويل]:

٤٠٠- [فأدرك إبقاء العرادة ظلمها] وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِضْبَعًا
قال الفسوي: أي: أسأل سقياً سحابه، وذا مسافة إضبع.

* * *

قال الشارح: اعلم أنه قد جاء عنهم حذف المضاف إليه، وهو أقل من حذف المضاف، وأبعد قياساً. وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف، والتخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف، كان نقضاً للغرض، وتراجعاً عن المقصود. فمن ذلك قولهم: «إذ»، و«جيتيذ». وأصله أن «إذ» تكون مضافة إلى جملة، إما ابتدائية، وإما فعلية، نحو: «جئتكَ إذ الحجاج أمير»، وإذ قام زيد». و«إذ» كانت إنما تضاف إلى جملة لتوضيحها، وتزيل إبهامها، فإذا تقدمتها جملة، إما فعلية، وإما اسمية، ربما حذفوا الجملة المضاف إليها «إذ» لدلالة الجملة المتقدمة عليها، فجاءوا بالتثوين بعد «إذ» عوضاً من المحذوف، وذلك نحو قولهم: «إذ» من قول الشاعر [من الوافر]:

٤٠١- نَهَيْتُكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةِ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحُ

٤٠٠ - التخريج: البيت للكلمة البيروعي في خزنة الأدب ٤/٤٠١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٦؛ ولسان العرب ١٢/١٢٧ (حرم)، ١٤/٨١ (بقي)؛ وللأسود بن يعفر في ملحق ديوانه ص ٦٨؛ وللأسود أو للكلمة في المقاصد النحوية ٣/٤٤٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٢٥. اللغة: الإبقاء: ما تدخره الخيل من النشاط. العرادة: اسم فرسه. الظلع: العرج الخفيف. حزيمة: اسم رجل.

المعنى: أن فرسي أصيبت بالعرج فلم أستطع أسر حزيمة، فقد بقي بيني وبينه مسافة إضبع، وإلا كنت أسرته.

الإعراب: «فأدرك»: الفاء: حسب ما قبلها، و«أدرك»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة الظاهرة. «إبقاء»: مفعول به منصوب بالفتححة الظاهرة، وهو مضاف. «العرادة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «ظلمها»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «وقد»: الواو: حالية، و«قد»: حرف تحقيق. «جعلتني»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «من حزيمة»: «من»: حرف جر، «حزيمة»: اسم مجرور بالفتححة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «جعلتني». «إضبعاً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتححة، والألف: للإطلاق.

وجملة «فأدرك... ظلمها»: بحسب الفاء. وجملة «جعلتني»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «إضبعاً» فقد حذف المضاف والمضاف إليه، والتقدير: «ذا مسافة إضبع».

٤٠١ - التخريج: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزنة الأدب ٦/٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/١٧١؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٦٠؛ ولسان العرب ٣/٤٧٦ (أذذ)، ١١/٣٦٣ =

وأصله: وأنت إذ نهيتك، فحذف الجملة، وعوض منها التنوين. ومثله «حِينَئِذٍ»، و«سَاعَتَيْدٍ» و«يَوْمَيْدٍ»، والمراد: حين إذ كان كذا وكذا، وساعة إذ كان كذا وكذا، ويوم إذ كان كذا وكذا. قال الله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُخْرِجُ أَخْبَارَهَا﴾^(١)، والتقدير: يوم إذ تزلزلت الأرض، وإذ أخرجت الأرض أثقالها، وإذ قال الإنسان. فحذفت هذه الجمل بأسرها لدلالة ما تقدم من الجمل، وعوض منها التنوين، فدخل وهو ساكن، وكانت الذال قبله ساكنة، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، فقبل: «يَوْمَيْدٍ».

وليست الكسرة في الذال بإعراب، وإن كانت «إذ» هاهنا في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها، والذي يدل أن الكسرة لالتقاء الساكنين، لا للإعراب قوله: «وأنت إذ صحيح». ألا ترى أن «إذ» في هذا البيت ليس قبلها شيء مضاف إليها، فتكون مجرورة به، فثبت بما ذكرناه أنها حركة بناء، لا إعراب. على أنه قد حكي عن أبي الحسن أن «إذ» هاهنا مجرورة بمضاف محذوف، كأنه أراد: حينئذ، ثم حذف «حين» وهو يريد بها، فهي مجرورة بالمضاف المقدّر على حدّ قوله [من المتقارب]:

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٢)

وما أبعد اعتقاد مثل هذا من فضل ذاك السيد، ومخيمه إن صحّ على التقريب، أو أنه يريد مجرورة الموضع، لا اللفظ، ألا ترى أن «إذ» مبنية في حال إضافتها إلى الجملة،

= (شلل)، ٤٦٢/١٥ (أذ)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٠١/٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ١٨٧، ٤٩٠؛ وجواهر الأدب ص ١٣٨؛ والخصائص ٤٧٦/٢؛ ووصف المباني ص ٣٤٧؛ ورسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥؛ والمقاصد النحوية ٦١/٢.

اللغة: بعاقبة: بأخر ما وصيتك به. ويروي، كما في طبعه لبيزغ، «بعافية».

المعنى: لقد حذرتك من هوى أم عمرو، آخر ما وصيتك به، وها أنت الآن تفاسي ما كنت قد حذرتك منه وأنت صحيح القلب.

الإعراب: «نهيتك»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «هن طلابك»: جار ومجرور متعلقان بـ«نهيتك»، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «أم»: مفعول به لـ«طلاب» منصوب بالفتحة. «عمرو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بعاقبة»: جار ومجرور متعلقان بـ«نهيتك». «وأنت»: الواو: حالية، «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «إذ»: ظرف للزمان الماضي في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«صحيح»، والتنوين في «إذ» عوض عن جملة. «صحيح»: خبر «أنت» مرفوع بالضمّة.

وجملة «نهيتك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أنت صحيح»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «إذ» حيث إن التنوين اللاحق لـ«إذ» عوض عن الجملة، والأصل: وأنت، إذ نهيتك صحيح.

نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ﴾^(١)، ونحو: ﴿إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(٢)، فـ«إِذْ» هذه مبنية على السكون، وموضعها نصب بفعل مقدر تقديره: واذكروا إذ قلتم، ونحوه. وإذا كانت مبنية في حال الإضافة؛ فهي إذا لم تُضف بالبناء أُجدر، لأنَّ حذف المضاف إليه اقتطاعَ جُزءٍ من الاسم.

فإن قيل: فلم كانت النونُ أولى بالعوض من غيرها؟ قيل: كان الأولى أن يكون حرفاً من حروف المدِّ واللين لخِفَّتْها، وكثرة زيادتها، لكنهم لما كانت معتلة لا تثبت على حال؛ لم تُؤدَّ أخيراً، إذ الذالُّ قبلها ساكنٌ.

وإذا زيد حرفُ المدِّ، وكان ساكناً؛ وجب تحريكُ الذالِّ لالتقاء الساكنين، فإن كُسرت الذال، وكان حرفُ المدِّ ألفاً، أو واواً؛ انقلبت ياءً، وإن كانت ياءً من أوّل مرّة؛ لم يؤمّن حذفها إذا لقيها ساكنٌ بعدها، فلما كان زيادةُ حرف المدِّ تُؤدِّي إلى تغييره، أو حذفه؛ تأبوا زيادته، وعدلوا إلى النون، لأنّه يُجامع حروف اللين في الزيادة، ويُناسبها من حيث إنّه عُنَّةٌ تمتدّ في الحينسوم، فكان كالألف التي تمتدّ في الحلق، ولا مُعتمد لها فيه مع أنّها قد جاءت عوضاً من الحركة في «يَفْعَلانِ»، و«تَفْعَلانِ»، و«يَفْعَلونَ»، و«تَفْعَلونَ»، و«تَفْعَلينَ».

وزادوها في التنية والجمع عوضاً من الحركة، والتنوين، نحو قولك: «جاءني الزيدان، والزيدون»، و«رأيت الزيدَينَ، والزيدَينَ»، و«مررت بالزيدَينَ، والزيدَينَ». فالنونُ هنا عوض من الحركة والتنوين، فلما كانت النونُ قد زيدت عوضاً فيما ذكرناه، واحتيج إلى حرف يكون عوضاً في «يومئذٍ» و«حينئذٍ»، كانت النونُ أولى؛ لأنّها مانوس بزيادتها عوضاً.

وأما «كُلُّ»، و«بَعْضٌ»، فمحذوفٌ منهما المضافُ إليه، وهو مرادٌ. يدلّ على ذلك أنّهما معرفتان، ولولا إرادةُ المضاف إليه فيهما؛ لكانا نكرتين، نحو قولك: «غلامٌ زيدٌ» إذا أردت المعرفة، و«غلامٌ» إذا أردت النكرة. والذي يدلّ على تعريفهما وقوع الحال منهما، نحو قولك: «مررت بكُلِّ قائمًا، وبيعضِ جالسًا»، والحالُ إنّما تكون من المعرفة، ولا تكون الحال من النكرة إلا على ضَعْفٍ وضرورة. وإنّما يُحذف المضاف إليه إذا جرى ذكر قوم، فتقول: «مررت بكُلِّ»، أي: بكُلّهم، و«مررت ببيعضِ»، أي: ببيعضهم، وتستغني بما جرى من الكلام، ومعرفة المخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه.

فذهب بعضهم إلى أنّ التنوين عوض من المضاف إليه كالذي في «يومئذٍ»، و«حينئذٍ». قال: وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ هذا لا يدخله تنوين التمكين من حيث كان في نية الإضافة، كما لا يدخله الألف واللام. فلما نُؤن مع إرادة الإضافة؛ عُلِم أنّ التنوين عوض من المحذوف. وأمّا مذهب الجماعة، فإنّه التنوين الذي كان يستحقّه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين. فلما زال المانع، وهو الإضافة؛ عاد إليه ما

كان له من التنوين . وتقديرُ الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين ؛ لأنَّ المُعامَلةَ مع اللفظ ، وأما امتناع الألف واللام من الدخول عليه ؛ فإنَّما كان لأجلِ أَنَّهُ معرفةٌ ، والألفُ واللام لا يدخلان المعارفَ ، هذا هو الأصلُ ، وامتناعُ الألف واللام من الإضافة غيرِ المَحْضَةِ إنما كان بالحَمَلِ على المحضة المُعَرَّفَةِ ، وليس كذلك التنوينُ ، فإنه يكون مع المعرفة ، نحو : «زيد» و«عمرو» ، ونحوهما .

وأما «قَبْلُ» و«بَعْدُ» ونحوهما من الظروف ؛ فمحذوفٌ منها المضافُ إليه ، فإذا قلت : «جئتُ قَبْلُ ، وبعْدُ» ، فالمرادُ : قبل كذا ، وبعْدُ كذا ، ممَّا قد عَرَفَهُ المخاطبُ . قال الله تعالى : ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾^(١) ، والمراد - واللَّهُ أعلمُ - من قبل الأشياء ، ومن بعْدِها ، فحذف ذلك ، وهو مرادٌ ، فذهب لفظه ، وبقي حُكْمُه ، وهو التعريفُ ، وبني الاسم ؛ لأنَّ المضاف إليه من تمام المضاف . فإذا قُطِعَ عنه ، فكأنه قد بقي بعضُ الاسم ، وبعضه لا يستحقُّ الإعرابَ ، فقام البناءُ فيه مقامَ العوض ، إذ لو عوضوا النونَ كما في «يومئذٍ» ، و«حينئذٍ» ونظائرهما ؛ لم يُؤْمَنَ التباسُه بالمنكور المعرب ، وسنستقصي الكلامَ عليه في موضعه إن شاء الله .

وقوله : «وقد حذفنا معاً» يريد المضافَ والمضافَ إليه ، وذلك إذا تكررَت الإضافةُ ، فمن ذلك مسألةُ الكتاب^(٢) : «أنت مني فَرَسَخَان» ، والمرادُ «ذُو مَسَافَةٍ فَرَسَخَيْن» فحذف المضاف ، والمضاف إليه ، وأقيم المضافُ إليه الثاني مقامَ المضاف للعلم به . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿فَقَقَصْتُمْ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾^(٣) ، أي : من تُرابِ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرسول . ومنه قولُ أبي ذؤادٍ [من الطويل] :

أَيَا مَنْ رَأَى لِي رَأْيِي بَرَقِي شَرِيقِي أَسَالَ الْبِحَارَ فَانْتَحَى لِلْمَعْقِيَتِي^(٤)

يصف بَرَقًا ، والمرادُ : سُقْيَا سَحَابِهِ ، أي : سحابِ البرق . والضميرُ ، إذا كان مفردًا منصوبًا ، أو مجرورًا ؛ فإنه يكون بارزًا ، وإذا كان مرفوعًا ، يكون مستترًا ، ف«سُقْيَا» فاعلُ «أَسَالَ» لا «البرق» ، فإنَّ البرق لا يُسِيلُ . فلَمَّا حُذِفَ المضاف والمضاف إليه معًا ، أقيم الضميرُ المجرور مقامَ المضاف ، وصار مرفوعًا ، فاستكنَّ في الفعل حين أسند إليه الفعل . والبيحارُ : جمعُ بَحْرٍ ، وهو المكان المتسع ، ومنه سُمِّيَ الْبَحْرُ بَحْرًا لِاتِّسَاعِهِ ، وأما قول الأَسْوَدِ بنِ يَعْفَرَ [من الطويل] :

فَأَذْرَكَ إِيقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِضْبَعًا^(٥)

فالمراد : ذَا مَسَافَةٍ إِضْبَعٍ ، فحذف المضاف والمضاف إليه لما تكرر ، وأقام

(٢) الكتاب ١/٤١٥ .

(١) الروم : ٤ .

(٤) تقدم بالرقم ٣٩٩ .

(٣) طه : ٩٦ .

(٥) تقدم بالرقم ٤٠٠ .

المضاف إليه الثاني مُقام المضاف الأول، وأعرابه بإعرابه، وهو النصب. وحزيمَةُ هذه بالزاي المعجمة: بَطْنٌ من باهِلَةَ بن عمرو بن ثَعْلَبَةَ، ويقال الحَزِيمَتَانِ، والزَّيْبَتَانِ، وهما حَزِيمَةُ وزَيْبَةُ.

فصل

[حَكْمُ مَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ]

قال صاحب الكتاب: وما أُضِيفَ إلى ياءِ المتكَلِّمِ، فحكْمُه الكسْرُ، نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه: «غلامي»، و«دُلُوي»، إلا إذا كان آخِرُهُ ألفًا، أو ياءً متحرِّكًا ما قبلها، أو واوًا. أمَّا الألفُ، فلا تتغيَّرُ إلا في لغة هُذَيْلٍ في نحو قوله [من الكامل]:

٤٠٢- سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْتَقُوا لَهَوَاهُمْ [فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ]

٤٠٢ - التخرُّج: البيت لأبي ذؤيب في إنباء الرواة ٥٢/١؛ والذرر ٥١/٥؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠؛ وشرح أشعار الهذليين ٧/١؛ وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١؛ وكتاب اللآمات ص ٩٨؛ ولسان العرب ٣٧٢/١٥ (هوا)؛ والمحاسب ٧٦/١؛ والمقاصد النحويَّة ٤٩٣/٣؛ وجمع الهوامع ٢/٥٣؛ وبيلا نسبة في أوضح المسالك ١٩٩/٣؛ وجواهر الأدب ص ١٧٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٢؛ والمقرب ٢١٧/١.

اللغة: هَوِيٌّ: أصلها «هواي»، قلب الألف ياء، على لغة هذيل، وأدغمها في الياء الثانية، وهي بمعنى: ما تهواه النفس. أعتقوا: أسرعوا. تحرّموا: أخذهم الموت. لكل جنب مصرع: أي: لكل إنسان مكان يموت فيه.

الإعراب: «سبقوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «هوي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المقلوبة ياء، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «وأعتقوا»: الواو: حرف عطف، و«أعتقوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «لهواهم»: اللام: حرف جرّ، و«هواهم»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أعتقوا». «فتحرّموا»: الفاء: حرف عطف، و«تحرّموا»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «ولكلّ»: الواو: حالية، و«لكلّ»: اللام: حرف جرّ، و«كلّ»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ، وهو مضاف. «جنب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «مصرع»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

وجملة «سبقوا هويّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعتقوا»: معطوفة على جملة «سبقوا». وجملة «تحرّموا»: معطوفة على جملة «أعتقوا». وجملة «لكل جنب مصرع»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «هويّ»، وأصله «هواي»، فقلب الألف ياء على لغة هذيل، وأدغمها بالياء الثانية، وهي ياء المتكَلِّمِ.

وفي حديثٍ طَلَحَهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «فَوَضَعُوا اللَّجَّ عَلَى قَفِيٍّ»، يجعلونها إذا لم تكن للثنائية ياءً، وَيَدْغِمُونَهَا. وقالوا جميعاً: «لَدَيٍّْ»، و«لَدَيْنِهِ» و«لَدَيْكَ»، كما قالوا: «عَلِيٍّ»، و«عَلَيْهِ»، و«عَلَيْكَ». وياء الإضافة مفتوحة إلا ما جاء عن نافع ﴿وَمَخْيَايَ وَمَمَاتِي﴾^(١)، وهو غريب.

قال الشارح: اعلم أن ياء المتكلم حكماً أن يُكسَر ما قبلها نحو قولك: «غَلَامِي»، و«صَاحِبِي» و«دَلْوِي». وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم، ليسلم الياء من التغيير والانقلاب، وذلك أن ياء المتكلم تكون ساكنةً، ومفتوحةً. فلو لم يكن يُكسَر ما قبلها، لكانت تنقلب في الرفع أوًا في لغة من أسكنها، وكان اللفظ في الرفع: «هذا غَلَامُو»، فيذهب صيغة الإضافة، وكانت تنقلب في النصب ألفًا في لغة من فتحها، فكنت تقول: «رَأَيْتُ غَلَامًا». فلما كان إعراب ما قبلها يُؤدِّي إلى تغييرها وانقلابها إلى لفظٍ غيرها، رفضوا ذلك، وعدلوا إلى كسر ما قبلها البتة.

فإن قيل: فأنتم قد قلبتموها ألفًا في النداء، نحو: «يا غَلَامًا»، قيل: ذلك شيء اختص به النداء، كما اختص بالعدل، نحو: «يا عَدَارًا»، و«يا فَسَاقِي»، و«يا عَدْرًا»، و«يا فَسَقًا»، و«يا هَنَاءًا». ولا يُستعمل ذلك في غير النداء، وليس كسر ما قبلها لثقل الضمة، ألا ترى أن الفتحة أخف الحركات، ومع ذلك كسرت، فعلم أن الكسرة فيها لغير الاستئصال، فتقول: «هذا غلامِي، وصاحِبِي»، ونحوهما من الصحيح اللام، أو ما جرى مجرى الصحيح. فالصحيح ما لم يكن حرف إعرابه ألفًا، ولا واوًا، ولا ياءً، نحو: رجل، وفرس. والجاري مجرى الصحيح ما كان آخره ياءً، أو واوًا قبلهما ساكنًا، نحو: ظَبِي، ودَلْوِي؛ لأنه إذا سكن ما قبلهما، بُعدًا عن شبه الألف، وجرتًا مجرى الصحيح في تحمّل حركات الإعراب، فلذلك تقول: «هذا دَلْوِي، وظَبِيي»، فتكسر ما قبل ياء الإضافة، كما تكسر ما قبلها من الصحيح.

واعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة، فذهب قومٌ إلى أنها حركة بناء، وليست إعرابًا؛ لأنها لم تحدث بعامل، وإنما حدوثها عن علّة، وهو وقوع ياء النفس بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل. ألا تراك تقول: «جاء غلامِي»، و«رأيت غلامِي» و«مررت بغلامِي»، فتختلف العوامل في أوله، ولا تختلف حركة حرف الإعراب، بل يلزم الكسر البتة مع إمكان تحركه.

إلا أن هذه الكسرة، وإن كانت بناءً، فهي عارضة في الاسم، لوقوع الياء بعدها،

(١) الأنعام: ١٦٢ (في الطبعين: «مخياي»، بإسقاط الواو). وهذه أيضًا قراءة ورش وقالون وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٤/٢٦٢؛ وتفسير القرطبي ٧/١٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/٣٤٠.

وليست الحركة فيها كالحركة في المبني بمُشابهة الحروف، أو تضمّن معناها، أو التي تحدّث في الاسم بعد وجوب بناءه، وتلزم كالتّي في «أمس»، و«هؤلاء». ألا ترى أنّ البناء فيهما وجب لتضمّن الحرف، ثمّ عرض التحريك، لالتقاء الساكّنين. والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل أحدهما من الآخر، فصار ممّا يُثبِت الكلمة على الحركة، فحركة الآخر كحركة أولها، وما هو حشوٌّ فيها من جهة اللزوم والثبات. وإذا كانت عارضةً، لم تُصِر الكلمة بها مبنيةً.

ونظير ذلك حركة التقاء الساكّنين، نحو «لم يَمُ الرجل»، و«لم تذهب الجارية»، فهذه الكسرة ليست إعراباً، ألا ترى أنّ «لم» لا تعمل الكسرة، وإنّما عملها الجزم الذي هو سكونٌ مع أنّ الحركة لالتقاء الساكّنين بناءً. فالكلمة باقيةً على إعرابها لكونها عارضةً، تزول عند زوال الساكن. فالكسرة هنا كالضمّة في نحو: «لم يضربوا»، والفتحة في نحو «لم يضربا» في كونهما عارضتين للواو والألف.

وقد ذهب قومٌ إلى أنّ هذه الحركة لها حكمٌ بين حكّمين، وليست إعراباً، ولا بناءً. أمّا كونها غير إعراب، فلأنّ الاسم يكون مرفوعاً، ومنصوباً، وهي فيه، فدلّ على أنّها غير إعراب، وأمّا كونها غير بناء، فلأنّ الكلمة لم يُوجد فيها شيءٌ من أسباب البناء. وأسباب البناء مُشابهة الحرف، نحو: «الذي» و«التي»، أو تضمّن معنى الحرف، نحو: «أين»، و«كيف»، أو وقوعه موقع الفعل المبني نحو «نزال»، و«ترأك». فلما لم يُوجد فيها شيءٌ من ذلك، دلّ على أنّها معربةٌ متمكّنة، إذ لم يعرض فيها ما يُخرجها عن التمكّن، ألا ترى أنّه لا فرق بين قولك: «غلامي»، وقولك: «غلامك» و«غلامه» في التمكّن، واستحقاق الإعراب. فكما أنّ «غلامه»، و«غلامك» معربان، فكذلك «غلامي» معربٌ. والأوّل أقيسُ.

فإن كان الاسم المضاف معطلاً، فما كان آخره ألفاً، فإنك إذا أضفتَه إلى ياء المتكلم أثبتت الألف، وفتحت الياء، وذلك نحو قولك: «عصاي»، و«هداي»، و«بُشراي». وإنّما فتحت الياء لسكون الألف قبلها، فلما وجب تحريكها؛ كان تحريكها بحركتها الأصليّة أولى من اجتلاب حركةٍ غريبةٍ.

ومن العرب من يقلب هذه الألف ياءً في الإضافة إلى ياء المتكلم، فيقول: «هوي»، و«عصي»، و«هدّي». وله وجهٌ صالحٌ في القياس، وذلك أنّه لما كانت ياء المتكلم أبداً بكسر الحرف الذي قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: «هذا غلامي»، و«رأيت غلامي»، و«مررت بغلامي»، وكانت الياء وسيلةً الكسرة في نحو: «أخيك»، و«أبيك»، وفي التشبية والجمع من نحو: «الزيدين»، و«الزيدين»؛ وجب أن لا يقولوا: «رأيت عصاي»، بإثبات الألف، كما لم يقولوا: «رأيت غلامي» بفتح الميم، فأبدلوا من

الألف ياء، كما أبدلوا من الفتحة كسرة، فقالوا: «هذه عَصِيٌّ، وهُدْيِيٌّ»، كما قالوا: «صاحبي»، و«غلامي»، وهو كثير. قال أبو ذؤيب الهذلي [من الكامل]:

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَشَحَرُمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ

والشاهد فيه «هَوِيٌّ»، والمراد: هَوَايَ، فأبدل من الألف ياء، لوقوعها موقع كسرة، ولا يُمكن الكسرة فيها. يَزِيهِ أولاده، وكان له عشرة أولاد، فماتوا، فقال: كُنْتُ أَهْوَى حياتهم، فسبقوا هَوِيَّ، أي: انقضوا كلهم.

ومن ذلك حديث طَلْحَةَ، رضي الله عنه، يومَ الجَمَلِ، حين قال له عَلِيٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ: «عرفتني بالحجاز، وأنكرتني بالعراق، فما عدا مِمَّا^(١) بَدَأَ؟» فقال طلحة: بايَعْتُ واللُّجَّ على قَفِيٍّ، أي مُكْرَهًا. واللُّجُّ: السيف. يُشَبِّهُ السيفَ لكثرة مائه وبصيصه باللُّجِّ، وهو الماء الكثير. ويُحكى عن يُونُسَ النخويِّ أنه قال: «لئن مَكَّنِي اللهُ من ثلاثة يومٍ القيامة؛ لأحجَّتهم، منهم آدمُ، أقول: أنتَ خَلَقْتَ اللهُ من تُرابٍ، وأسكنتك الجنةَ بغيرِ عَمَلٍ، ومكَّنك مِمَّا فيها من ثَمَارٍ ونعيمٍ، ونَهَاكَ عن شجرةٍ، فلمَ خالفتَ، حتى أوقعتَ بَنِيكَ في هذا العناء والتَّعب؟ والثاني يوسفُ الصُّديقُ، أقول: أنتَ فارقتَ أباك مُدَّةً، وأنتَ بمِضْرٍ، وهو بأرض كنعانَ، بيئكما مسافةً يسيرةً، هَلَا كتبتَ إليه: إنني في عافيةٍ، وخففتَ ما به. والآخرُ طَلْحَةُ والزُّبَيْرُ، أقول لهما: أنتمَا بايَعتما عَلِيًّا بالمدينة، وخالعتما بالكوفة، أي شيء أحدث لكما؟ وقد قُرئ «يَا بُشَيْرِي هَذَا غَلَامٌ»^(٢). ويروي قُطْرُبُ [من الوافر]:

٤٠٣- يُطَوِّفُ بِي عِكَبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفِيًّا
فَإِنْ لَمْ تَثَارَانِي مِنْ عِكَبٍ فَلَا زَوْنُ مَا أَبَدَا صَدِيًّا

(١) في الطبعين: «عدهما»، وهذا تحريف.

(٢) يوسف: ١٩. وهذه هي قراءة الجحدري وغيره. انظر: البحر المحيط ٥/٢٩٠؛ وتفسير الطبري ١٢/١٠٠؛ وتفسير القرطبي ٩/١٥٣؛ والكشاف ٢/٣٠٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٥٨.

٤٠٣ - التخريج: البيتان للمخَّل الشكري في الأغاني ٨/٢١؛ ولسان العرب ١/٦٢٦ (عكب)، ٤/١٨٤ (حرر)؛ وبلدنا نسبة في الخصائص ١/١٧٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤١ (البيت الثاني).

شرح المفردات: عكب: عكب اللخمي، صاحب سجن النعمان بن المنذر. تثاراني: تثاران لي. الصدي: العطشان.

الإعراب: «يطوف»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «بي»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل «يطوف».

«عكب»: فاعل مرفوع بالضمّة. «في معد»: جاز ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الباء في «بي».

«ويطعن»: حرف عطف، وفعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو.

«بالصملة»: جاز ومجرور متعلقان بالفعل (يطعن). «في قفيا»: حرف جرّ، واسم مجرور بكسرة

مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والألف =

الصُّمْلَةُ: العَصَا. والصُّمْلُ الضَّرْبُ بالعَصَا. ومن قال هذا، لم يقل: «هَذَا غُلَامِي»، فيقْلِبُ أَلْفَ التَّثْنِيَةِ فِي الرَّفْعِ يَاءً، كَمَا قَلِبَهَا فِي «عَصِيٌّ» وَ«هُدْيٌ»، لِثَلَا يَذْهَبُ الدَّلَالَةُ عَلَى الرَّفْعِ.

فإن قيل: فأنتم تقولون في الصحيح: «هَذَا غُلَامِي»، و«رَأَيْتَ غُلَامِي»، و«مَرَرْتُ بِغُلَامِي»، فيزول عِلْمُ الإِعْرَابِ، فَهَلَّا أَجْزَمْتَ ذَلِكَ فِي التَّثْنِيَةِ. قيل: الدَّلِيلُ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الإِعْرَابِ فِي الْجَمِيعِ لِلْبَيَانِ، وَإِنَّمَا خَالَفْنَا فِي الصَّحِيحِ خَوْفًا عَلَى لَفْظَةِ يَاءِ الإِضَافَةِ وَانْقِلَابِهَا. وَمَعَ أَلْفِ التَّثْنِيَةِ فَقَدْ أَمِنَّا تَغْيِيرَ الْيَاءِ وَانْقِلَابِهَا، فَكَانَ لَنَا عَنِ تَغْيِيرِ أَلْفِ التَّثْنِيَةِ وَانْقِلَابِهَا مَنُذَوِّحَةٌ.

قال: «وَقَالُوا جَمِيعًا: لَدَيْ، وَلَدَيْهِ، وَلَدَيْكَ». يعني العَرَبَ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يَقْلِبُ أَلْفَ «عَصَا»، وَ«رَحَى» إِنَّمَا هُوَ بَعْضُ الْعَرَبِ، لَا كُلُّهُمْ. وَكُلُّ الْعَرَبِ تَقْلِبُ أَلْفَ «لَدَى» إِذَا اتَّصَلَ بِالْمُضْمَرِ، سِوَاءَ كَانَ الْمُضْمَرُ مُتَكَلِّمًا، أَوْ مُخَاطَبًا، أَوْ غَائِبًا، نَحْوُ: «لَدَيْ»، وَ«لَدَيْكَ» وَ«لَدَيْهِ». فَعَلُوا ذَلِكَ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْأَدْوَاتِ، نَحْوُ: «عَلَى»، وَ«إِلَى»، فَكَمَا قَالُوا: «عَلَى»، وَ«إِلَى»، وَ«عَلَيْكَ»، وَ«إِلَيْكَ» وَ«عَلَيْهِ»، وَ«إِلَيْهِ»، كَذَلِكَ قَالُوا: «لَدَيْ»، وَ«لَدَيْكَ»، وَ«لَدَيْهِ».

وَإِنَّمَا قَلَبُوا أَلْفَ «عَلَى» وَ«إِلَى» تَشْبِيهًا لَهَا بِالْأَفْعَالِ مِنْ جِهَةِ لُزُومِهَا الْأَسْمَاءِ، وَعَمَلِهَا فِيهَا. فَكَمَا كَانَتِ الْأَفْعَالُ تَقْلِبُ أَلْفَاتِهَا عِنْدَ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ بِهَا مِنْ نَحْوِ: «رَمَيْتَ» وَ«سَعَيْتَ»، كَذَلِكَ قَلَبُوا أَلْفَ «عَلَى»، وَ«إِلَى»، فَقَالُوا: «عَلَيْهِ»، وَ«إِلَيْهِ»؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ يَنْزِلُ مِنَ الْجَارِ مَنْزِلَةَ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ لُزُومِهِ لَهُ وَافْتِقَارِهِ إِلَيْهِ.

وَحُضَّتْ أَلْفُ الْأَدْوَاتِ بِالْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ لَوْجَهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْيَاءَ أَخْفُ مِنَ الْوَاوِ، وَالْغَرَضُ انْقِلَابُ الْأَلْفِ إِلَى أَحَدِهِمَا بِحُكْمِ الشَّبَهِ، فَكَانَ قَلْبُهَا إِلَى الْأَخْفِ أَوْلَى. الثَّانِي:

= للإطلاق، والجارّ والمجرور متعلقان بحال من «الصملة». «فإن»: الفاء للاستئناف، «إن»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف جزم ونفي. «تثاراني»: فعل مضارع مجزوم يحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «من عكب»: جارّ ومجرور متعلقان بـ«تثاران». «فلا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «لا»: نافية. «رويتما»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، و«تما»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أبداً»: ظرف لاستغراق المستقبل، منصوب بالفتحة. «صدنيا»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «يطوّف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يطعن»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تثاراني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رويتما»: جملة جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة فعل الشرط وجوابه استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قفياً» وأصلها قفائى، فأبدل من الألف ياءً، لوقوعها موقع كسرة، ودمج الياء مع ياء المتكلم.

أَنَّ الغالب على الألف، إذا كانت لآما، الياء، والغالب عليها، إذا كانت عينًا، الواو،
فلذلك قُلبت إلى الياء. وربما جاءت هذه الألف مع المضمر غير منقلبة على حدّ مجيئها
مع الظاهر. أنشد أبو زيد [من الرجز]:

٤٠٤- طَارُوا عَلاهُنَّ، فَطَرَزَ عَلاهَا وَأَشْدُذُ بِمَنْشَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا
قال الجرجاني: إنما قلبوها مع الضمير ياء ساكنة، ليدلوا بذلك على أنها أصل،
وليست منقلبة عن غيرها مما أصله الحركة، نحو الأفعال، مثل: «عَزَا» و«سَعَى»،
فاعرفه.

قال: «وياء الإضافة مفتوحة». يعني مع الألف لما ذكرناه من التقاء الساكنين. فأما قراءة
نافع: «مَخْيَانِي وَمَمَاتِي»^(١) بسكون الياء، فهو غريب لخروجه عن القياس، وما عليه
الجُمهور. ووجه هذه القراءة اعتقاد الوقف، فإنه في الوقف يجوز أن يُجمع بين ساكنتين،
فيكون الوقف كالساذ مسد الحركة؛ لأن الوقف على الحرف يزيد في صوته مع أنه استغنى
بأحد الشرطين، وهو المد الذي في الألف، والشرطان المرعيان في الجمع بين ساكنتين، أن
يكون الساكن الأول حرف مدّ ولين، والثاني مدغمًا، كـ«الدابة» و«شابة»، فاعرفه.

٤٠٤ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٨٩/١٥ (علا)؛ وتاج العروس ١٢٠/١٨ (قلص)؛
وخزانة الأدب ١١٣/٧.

اللغة: طاروا علاهن: أي نفروا على التوق مسرعين، وطرز علاها: مثله. الحَقَب: حَبَل يُشَدُّ به
الرحل إلى بطن البعير. المَنْشَى: مصدر ميمي من ثبت الشيء ثبًا ومثى إذا عطفته. حَقْوَاهَا: مشى
حَقْوًا، وهو الخصر ومَشَدُ الإزار.

المعنى: يريد أن القوم نفروا مسرعين على هذه القلاص، ويطلب من مخاطبه أن ينفر عليها هو
أيضًا، كما يطلب إليه أن يشدّ بالحبل خاصرتها.

الإعراب: «طاروا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «علاهن»:
جار ومجرور متعلقان بالفعل «طاروا». «فطرز»: الفاء: استثنائية، «طرز»: فعل أمر مبني على السكون،
وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «علاها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طرز». «واشدذ»: الواو:
عاطفة، «اشدذ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «بمثنى»: جار
ومجرور متعلقان بالفعل «اشدذ». «حَقَبٍ»: مضاف إليه مجرور. «حَقْوَاهَا»: مفعول به منصوب،
وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، والأصل «حَقْوَيْهَا»، ولكن قُلبت الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا على
لغة بني الحارث بن كعب و«ها»: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «طاروا»: صفة لمجرور متقدم محلها الجر. وجملة «طرز»: استثنائية لا محل لها، وعطف
عليها جملة «اشدذ».

والشاهد فيه قوله: «علاهن فطر علاها» حيث بقيت ألف «على»، ولم تقلب ياء، والشائع المعروف:
«عليهن فطر عليها».

قال صاحب الكتاب: وأما الياء فلا تخلو من أن يفتح ما قبلها، كياء التثنية، وياء «الأشقيين»، و«المُصْطَفَيْنِ»، و«المُرامَيْنِ» و«المُعَلِّينِ»، أو ينكسر، كياء الجمع. والواو لا تخلو من أن يفتح ما قبلها، ك«الأشْقَوْنَ» وأخواته، أو ينضمّ ك«المُسْلِمُونَ»، و«المُصْطَفُونَ». فما انفتح ما قبله من ذلك، فمدَّعَمٌ في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحين، وما انكسر ما قبله، أو انضمّ؛ فمدَّعَمٌ فيها ياء ساكنة بين مكسور ومفتوح.

قال الشارح: إذا كان آخر الاسم ياء قبلها مفتوح، كياء التثنية، نحو: «غَلَامَيْنِ»، و«مُسْلِمَيْنِ»، ونحو ياء جمع المقصور، ك«الأشْقَيْنِ» و«المُصْطَفَيْنِ»، و«المُرامَيْنِ»، و«المُعَلِّينِ». فالأشْقَيْنِ: جمع الأشْقَى، والمصْطَفَيْنِ: جمع المصْطَفَى، والمرامَيْنِ: جمع المرامَى، والمُعَلِّينِ: جمع المُعَلَّى. فما كان من ذلك، وأضيف إلى ياء النفس، فإن نونه تُحذف للإضافة، ثم يدَّعَم في ياء الإضافة، فتقول: «رأيتُ غلامِي، وصاحبِي»، وتقول: «هؤلاء مصْطَفَى، وأشْقَى»، فتحصل الياء بين فتحين: فتحة ما قبل الياء، وفتحة ياء النفس.

فإن كان الآخر من المضاف ياء مكسورًا ما قبلها بأن يكون الاسم منقوصًا، نحو: «قاضٍ»، و«داعٍ»، أو ياء جمع السلامة، نحو: «مسلمين» و«صالحين»، فإن المنقوص تدغم ياؤه في ياء الإضافة مفتوحة، نحو: «قاضيي»، و«داعيي». تُشدّد الياء لأجل الإدغام، وتفتح ياء النفس لسكون الياء المدغمة، فتحصل الياء المدغمة بين كسرة ما قبل الياء، وفتحة ياء النفس.

فإن كان المضاف جمعًا؛ فإن ياء الجمع تدغم في ياء النفس بعد حذف النون، ولا تكون ياء الإضافة إلا مفتوحة، نحو: «رأيتُ مسلوبي وصالحيي».

فإن كان آخر الاسم المضاف واوًا، فإنك تقلب الواو ياءً، وتدغمها في ياء الإضافة، سواء كان ما قبلها مفتوحًا، ك«الأشْقَوْنَ» وأخواته مما هو جمع سلامة المقصور، نحو «المُعَلَّونَ»، و«الأعلونَ»، أو مضمومًا، نحو: «المسلمونَ»، و«المُصْطَفُونَ» في جمع «مُصْطَفٍ»، وهو اسم فاعل من «اضْطَفَى يَضْطَفِي» فالفاعل مُصْطَفٍ، وجمعه مُصْطَفُونَ، بضم الفاء. والأصل: مُصْطَفِيُونَ، استثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبلها، فحذفت ثم حذفت الياء لسكونها، وسكون واو الجمع بعدها، ثم ضموا الفاء ليصح الواو، كما قالوا: «عَازُونَ»، و«قَاضُونَ».

وتقول في الإضافة: «هؤلاء أشْقَى، ومُعَلَّى، ومصْطَفَى»، فتقلب الواو ياءً، وتدغمها في ياء النفس، فتصير الياء المنقلبة عن الواو بين فتحين. وكذلك تقول في الواو المضموم ما قبلها: «هؤلاء مسلوبي، ومصْطَفِيي». وأصله: مسلموي ومصْطَفوي، فحذفت النون للإضافة، وقُلبت الواو ياءً لاجتماعها مع ياء النفس ساكنة على حدّ «شَوَيْتُ

شَيًّا، وَلَوَيْتُ لَيْثًا»، وأدغمت في ياء الإضافة، فحصلت الياء المنقلبة هنا بين الكسرة المُبدلة من الضمة، وفتحة ياء النفس.

وإنما أبدل من الضمة هنا كسرة، لأن الواو هنا جعلت مدة حركة ما قبلها من جنسها، وكان القياس في ياء التشية أن تكون كذلك، إلا أنهم فتحوا ما قبلها للفرق بينها وبين ياء الجمع. فلما وجب قلب الواو ياء؛ أبدل أيضًا من الضمة كسرة، لتناسيها، ولتلا يُخرج عن المد. وإن شئت أن تقول: إن الواو هنا في موضع كسرة لمكان ياء النفس بعدها، إذ ياء النفس لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، والياء وسيلة الكسرة على ما تقدم، فقلبت الواو ياء، كما تُقلب الضمة كسرة في «هذا غلامي».

فإن قيل: يلزم من ذلك قلب الألف ياء في التشية، إذا أضفتها إلى ياء النفس، ولا مبالاة بالإعراب كما أبدلتم من الواو ياء، ولم تُبالوا بالإعراب في قولك: «هذان غلاماي»؛ لأنها في موضع كسرة. قيل: الواو أقرب إلى الياء من الألف إلى الياء، ألا ترى أنهما تتفقان في الرذف، وتنفرد الألف بالتأسيس، فلقرّب ما بين الواو والياء اجتذبتها الياء مع كونها في موضع كسرة، ولبعُد ما بين الألف والياء، لم يَقوَ السبب على قلبها مع وجود المانع، وهو زوال الدلالة على الإعراب.

فإن قيل: إذا زعمتم أن ياء الجمع، أو واو الجمع، إذا أضيف إلى ياء النفس، فإن الياء لا تكون إلا مفتوحة، فما وجه القراءة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُضْرِحِي﴾^(١)، قيل: هذه قراءة حمزة والأعمش^(٢)، وهي قليلة النظير جدًا، على أنها ليست في البعد من القياس بالمكان الذي تُعزى إليه، وذلك أن الإسكان في ياء النفس لما كثر، صار كالأصل. فلما تقدم ساكن؛ حرّكوها بالكسرة لالتقاء الساكنين، ليدلوا بذلك أن الحركة لالتقاء الساكنين، لا للبناء، فلم يُراعوا أصل حرف اللين فاعرفه.

فصل

[إضافة الأسماء الستة]

قال صاحب الكتاب: والأسماء الستة متى أضيفت إلى ظاهر، أو مضمير ما خلا الياء، فحكمها ما ذكر، فأما إذا أضيفت إلى الياء، فحكمها حكمها غير مضافة، أي: تُحذف الأواخر، إلا «دُو»، فإنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة، وفي شعر كعب [من الوافر]:

صَبَحْنَا الْحَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ دَوِي أُرُومَتِهَا دُؤُوهَا^(٣)

(١) الأنعام: ١٦٢.

(٢) وقراءة غيرهما. انظر: البحر المحيط ٤١٩/٥؛ وتفسير القرطبي ٣٥٧/٩؛ والكشاف ٣٧٤/٢؛

والنشر في القراءات العشر ٢/٢٩٨، ٢٩٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/٢٣.

(٣) تقدم بالرقم ٩٥.

وهو شاذٌ، ولـ«الْقَم» مجزبان: أحدهما مجزى أخواته، وهو أن يقال فَمِي، والفصيخ «فمي» في الأحوال الثلاث، وقد أجاز المبردُ «أبي» و«أخي»، وأنشد [من الكامل]:

٤٠٥- [قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى] وَأَبِي مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ
وَصِحَّةٌ مَخْمَلُهُ عَلَى الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ [مِنِ الْمُتَقَارِبِ]:

٤٠٦- [فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بِكَيْنٍ] وَقَدَيْتُنَا بِالْأَبِينَا
تَدْفَعُ ذَلِكَ.

٤٠٥ - التخريج: البيت للمؤرج السلمي في خزانة الأدب ٤/٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢؛ ومعجم ما استمع ص ٦٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/٦٠٢؛ وإنباه الرواة ٢/٢٦٩، ٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٢؛ ولسان العرب ١١/٦٥٣ (نخل)؛ ومجالس ثعلب ص ٥٤٤.

اللغة: ذو المجاز: سوق للعرب مثل عكاظ. المعنى: أنه قدرك الذي أوصلك إلى ذي المجاز، وقد حصل رغم كرهك له ومحاولتك الابتعاد منه. الإعراب: «قدر»: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة. «أحلك»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة الظاهرة، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «ذا المجاز»: «ذا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالالف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، و«المجاز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وقد»: الواو: حالية، و«قد»: حرف للتحقيق. «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «وأبي»: الواو: واو القسم، و«أبي»: اسم مجرور وعلامة جره الياء الأولى؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم. «ما»: حرف نفي من أخوات «ليس». «لك»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «دار». «ذو»: اسم «ما» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «المجاز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «بدار»: الباء: زائدة، و«دار»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر «ما».

وجملة «قدر أحلك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أحلك»: في محل رفع خبر. وجملة «قد أرى»: في محل نصب حال. وجملة «أقسم وأبي»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما ذو المجاز بدار»: في محل نصب سدّ مسدّ مفعولي «أرى». والشاهد فيه قوله: «وأبي» حيث ردّ لام «أبو» في حالة الجر إلى الواو، ثم قلبها إلى الياء، ثم أدهمها في ياء المتكلم. وهذا جائز عند المبرد.

٤٠٦ - التخريج: البيت لزباد بن واصل السلمي في خزانة الأدب ٤/٤٧٤، ٤٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٨٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٢٨٦؛ وخزانة الأدب ٤/١٠٨، ٤٦٧؛ والخصائص ١/٣٤٦؛ ولسان العرب ١٤/٦ (أبي)؛ والمحتسب ١/١١٢؛ والمقتضب ٢/١٧٤.

اللغة: تبيّن: تعرّفن، وبه روي أيضاً. قَدَيْتُنَا: أي قُلُنَا: جعل الله آباءنا فداءً لكم. المعنى: البيت من أبيات يفخر فيها الشاعر بآباء قومه وأمهاتهم، وأنهم قد أبلوا في الحرب بلاء حسناً، فلما عادوا إلى نساءهم، وعرّفن أصواتهم، قَدَيْتُنهم، لأنهم أبلوا في الحرب.

قال الشارح: قد تقدّم في أوّل هذا الكتاب الكلام على أحكام هذه الأسماء الستة إذا أضيفت إلى ظاهر، أو مضمّر ليس بمتكلّم، بما أغنى عن إعادته. والذي يختصّ بهذا المكان بيان حُكْمها إذا أضيفت إلى ياء النفس. وحكْمها إذا أضيفت إلى ياء النفس أن لا يعاد المحذوف، بل تُبْقَى على حالها محذوفة اللام كما لو لم تُضْفَها، فتقول: «هذا أخي، وأبي، وحمي»، و«رأيت أخي، وأبي، وحمي»، و«مررت بأخي، وأبي، وحمي»، كما تقول: «هذا أخ، وأب، وحمّ»، و«رأيت أختاً، وأباً، وحمّاً» و«مررت بأخ، وأب، وحمّ». تحذف لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس كما تحذفها في الأفراد. وإنّما لم تُعَدّ لاماتها في الإضافة إلى ياء النفس، كما تُعِيدها إذا أضفتموها إلى غير ياء النفس في قولك: «أخو زيد» و«أخوك»؛ لأنّ حذف لامات هذه الأسماء في حال الأفراد، إنّما كان لضرب من التخفيف على غير قياس، وإنّما أُعيدت حين أريد إعرابها بالحروف للمعنى الذي ذكرناه، فكان إعادة ما هو منها أولى من اجتلاب حرف غريب أجني.

وأما إذا أضيفت إلى ياء النفس، فلا يظهر فيها الإعراب، لأنّه موضع يلزمه الإعلال بالقلب، وقد استمرّ فيه الحذف، فأمضي ذلك فيه، ولم يُردّ إليه ما كان يلزمه من الإعلال.

وقد أجاز المبرّد ردّ اللام إذا أضيفت إلى ياء النفس، كإعادتها إذا أضيفت إلى غيرها، فيقول: «هذا أخي، وأبي»، وأنشد [من الكامل]:

قَدَرُ أَحَلِّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبِي مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ

والشاهد فيه قوله: «وأبي» بياء مدغمّة على إعادة اللام المحذوفة. ولا حُجّة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة؛ لأنّهم يقولون: «أب»، و«أبُون»، و«أخ»،

= الإعراب: «فلما»: الفاء بحسب ما قبلها، و«لما»: اسم زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «بكين». «تبيّن»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «أصواتنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «بكين»: تعرب كإعراب «تبيّن». «وقدئنا»: الواو: حرف عطف، و«قدئنا»: تعرب كإعراب «تبيّن» أيضاً، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «بالأبينا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قدئنا»، والاسم المجرور ههنا مجرور بالياء لأنه حمل على جمع المذكر السالم، والنون عوض من التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

وجملة «بكين لما تبيّن»: بحسب الفاء. وجملة «تبيّن»: مضاف إليها محلّها الجر. وجملة «قدئنا»: معطوفة على جملة «بكين».

والشاهد فيه جمع «أب» جمع مذكر سالم، وهو جمع غريب، لأن جمع السلامة إنّما يكون في الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل كـ «مسلمين» و«مسلمات». وعليه فقد حمل «أبي» على لفظ الجمع إذ ليس من قرينة تخلّصه للأفراد، وبذلك يسقط الاحتجاج به فيكون أصله على هذا «أبين» سقطت النون للإضافة وأدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم.

و«أخون»، كما قال [من المتقارب]:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَضْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَقَدَّيْتَنَا بِالْأَيْنَا

وقال الآخر [من الوافر]:

٤٠٧- [يَدْعَنَ نِسَاءَكُمْ فِي الدَّارِ نُوحًا] يُدْفَنُ الْبُعُولَةَ وَالْأَيْنَا

ثم أضاف هذا الجمع الذي هو أبين، فقال: «أبي»، كما تقول «مسلمي»، و«عشري». ومثله قوله [من الوافر]:

٤٠٨- وقد سُئِنَتْ بِهَا الْأَقْوَامُ قَبْلِي فَمَا سُئِنْتُ أَبِي وَلَا سُئِنْتُ^(١)

فعلى هذا تكون الياء المدغمة ياء الجمع دون أن تكون منقلبة عن الواو التي هي

٤٠٧- التخريج: البيت لغيلان بن سلمى الثقفي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥١١؛ ولسان العرب ١٤/

٧ (أبي)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٦/٤ وفي الطبعين «يُدْفَنُ»، وهذا خطأ.

الإعراب: «يَدْعَنُ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «نساءكم»: مفعول به منصوب، و«كم»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة: «في الدار»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال أول من «نساءكم». «نوحًا»: حالة ثانية منصوبة بالفتحة الظاهرة. «يدفن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «البعولة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «والأينا»: حرف عطف، واسم معطوف على سابقه منصوب بالفتحة. وجملة «يدعن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «يدفن»: في محل نصب حال ثالثة من «نساءكم».

والشاهد فيه قوله: «والأينا» حيث جمع «أب» جمع مذكر سالمًا، ونصبه بالياء.

٤٠٨- التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

شرح المفردات: سُئِنْتُ: أُبْعِضْتُ بُعْضًا شَدِيدًا.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها. «قد»: حرف تحقيق. «سئنت»: فعل ماضٍ للمجهول

مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ(سئنت). «الأقوام»: نائب فاعل

مرفوع بالضمّة. «قبلي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو

متعلق بـ «سئنت». والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «فما»: الفاء حرف عطف،

«ما»: نافية. «سئنت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «أبي»: نائب

فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المدغمة بياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر

مضاف إليه. «ولا»: الواو للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي «سئنت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول

مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل.

وجملة «قد سئنت»: بحسب ما قبلها. وجملة «سئنت أبي»: معطوفة لا محل لها من الإعراب.

وجملة: «سئنت»: معطوفة على سابقتها لا محل لها كذلك.

والشاهد فيه قوله: «أبي» حيث ردّ لام «أب» المحذوفة، ودمجها بياء المتكلم (ياء النفس).

(١) في الطبعين «ولا سئنت»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحوق بطبعة لبيغ ص ٩٠٧.

لَمْ فِي قَوْلِكَ «أَبَوَان»؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ، لَمَّا كَانَ يَلْزِمُهُ الْإِعْلَالُ بِالْقَلْبِ، وَاسْتَمَرَّ فِيهِ الْحَذْفُ، أَمْضِي ذَلِكَ فِيهِ، وَلَمْ يُرَدِّ فِيهِ مَا كَانَ يَلْزِمُهُ الْإِعْلَالُ لَهُ.

وَذُو الْمَجَازِ مَوْضِعٌ بَوْنَى كَانَ بِهِ سُوقٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ [مَنْ الْخَفِيفُ]:

٤٠٩- وَادْكُرُوا حِلْفَ ذِي الْمَجَازِ وَقَدْ قُدَّ دِمٌّ فِيهِ الْعُهُودُ وَالْكُفْلَاءُ
فَاعْرِفْهُ.

وَأَمَّا «ذُو» فَإِنَّهَا لَا تَصَافُ إِلَى مَضْمَرٍ، وَلَا تَصَافُ إِلَّا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ، فَأَمَّا قَوْلُ الْكُمَيْتِ وَقِيلَ لَكَنْعِبِ [مَنْ الْوَافِرُ]:

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ... إلخ

فَهُوَ غَرِيبٌ، وَحَسَنَةٌ قَلِيلًا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى الْمَرْهَفَاتِ، وَهِيَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ صِفَةً؛ فَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا الْمَوْصُوفُ، وَهُوَ السِّيُوفُ، وَالسِّيُوفُ جِنْسٌ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ [مَنْ مَجْزُوءُ الرَّمْلِ]:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقَضِ — لِي مِنَ النَّاسِ ذُوَّةٌ^(١)

وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَسْهَلُ أَمْرًا لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْفَضْلِ، وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ.

وَأَمَّا «الْقَمُّ» إِذَا أُضِيفَ إِلَى يَاءِ النَّفْسِ، فِيهِ وَجْهَانُ: أَحَدُهُمَا أَنْ تُجْرِيَهُ عَلَى لَفْظِ إِفْرَادِهِ، كَمَا فَعَلَتْ فِي أَخْوَاتِهِ، فَتَقُولُ: «هَذَا فَمِي» و«فَتَحْتُ فَمِي»، و«وَضَعْتُهُ فِي فَمِي»، كَمَا تَقُولُ: «أَخِي»، و«أَبِي». وَالْوَجْهُ الشَّانِي أَنْ تَرُدَّ الْمَحْذُوفَ، فَتَقُولُ: «هَذَا فَمِي»، و«فَتَحْتُ فَمِي»، و«وَضَعْتُهُ فِي فَمِي»، فَيَكُونُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ. وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: «هَذَا فُوكَ»، و«رَأَيْتَ فَاكَ»، و«مَرَرْتُ بِفَيْكَ»،

٤٠٩- التخریج: البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٣٦؛ ولسان العرب ٣٣٠/٥ (جوز)؛ والبيان والتبيين ٧/٣؛ والحيوان ٦٩/١؛ وشرح القوائد السبع ص ٤٧٨؛ وشرح القوائد العشر ص ٣٩٢؛ وشرح المعلقات السبع ص ٢٣٢؛ وشرح المعلقات العشر ص ١٢٤.

الإعراب: «واذكروا»: الواو للاستئناف، وفعل أمر مبني على حذف النون؛ لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف فارقة. «حلف»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «المجاز»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وقد»: الواو للاستئناف، «قد»: حرف تحقيق. «قدم»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «فيه»: جاز ومجرور متعلقان بـ(قدم). «العهود»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «واذكروا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «قدم».

والشاهد فيه قوله: «ذي المجاز» على أنه سوق كان بـ«بوني».

فتكون حركة الفاء تابعةً لحركة ما بعدها من الحروف. فإن كان واوًا، كان مضمومًا؛ وإن كان ألفًا، كان مفتوحًا؛ وإن كان ياء، كان مكسورًا. وقد تقدم أن هذه الحروف وسيلة الحركات، وجارية مجراها، فكما يلزم أن يكون ما قبل ياء الإضافة مكسورًا في قولك: «غلامي»، كذلك يجب أن تأتي بالياء هنا. وإذا جاءت الياء، لزم أن تكسر الفاء، لأن حركة الفاء تابعة لما بعدها، نحو قولك: «ابنُّم»، و«امرؤُ»، ثم تدغم في ياء النفس، فصار اللفظ في الأحوال الثلاث واحدًا، وهذا الوجه هو القياسيُّ الأكثرُ، والأوَّلُ قليل.

فإن قيل: لِمَ قلبتم الألفَ هنا ياءً مع أنها دالةٌ على الإعراب، وامتنعتم من قلب ألف التثنية؟ وما الفرقُ بينهما؟ فالجوابُ أن في ألف التثنية وجد سببٌ واحدٌ يقتضي قلبها ياءً، وعارضه الإخلالُ بالإعراب، وهاهنا وجد سببان لقلبها ياءً، وهو وقوعها موقع مكسورٍ، وانكسارُ ما قبلها في التقدير من حيث إنَّ الفاء في قولك: «هذا فوكُ»، و«رأيت فاكُ»، و«مررت بفيكُ» يكون تابعًا لما بعده، فقوي سببُ قلبه، ولم يُعْتَدَ بالمُعَارِضِ فاعرفه.

ذكر التوابع

فصل

[تعريفها]

قال صاحب الكتاب: هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التَّبَعِ لغيرها، وهي خمسةٌ أُضرب: تأكيدٌ، وصِفَةٌ، وبَدَلٌ، وعَطْفٌ بيان، وعَطْفٌ بحَرْفٍ.

قال الشارح: التَّوابع هي التَّوَانِي المُساوِيَةُ للأوّل في الإعراب بمُشارَكِتها له في العوامل، ومعنى قولنا: تَوَانٍ، أي: فُرُوعٌ في استحقاق الإعراب، لأنّهم لم تكن المقصود، وإنّما هي من لَوَازِمِ الأوّل كالتَّكْمِيلَةِ له، وذلك نحو قولك: «قام زيدُ العاقلُ»، فـ«زيدُ» ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه. و«العاقلُ» ارتفع بما قبله أيضًا من حيث كان تابعًا لزيد كالتَّكْمِيلَةِ له، إذ الإسنادُ إنّما كان إلى الاسم في حالٍ وصفه، فكانا لذلك اسمًا واحدًا في الحكم، ألا ترى أنّ الوصف، لو كان مقصودًا، لكان الفعلُ مسندًا إلى اسمين، وذلك مُحالٌ. ونظيرُ ذلك أنّ الرجلَ ذا العبيدِ والأتباعِ يُدعى إلى وِليمةٍ، فينالُ العبيدُ من الكرامةِ مثلُ ما نال السيّدُ، لكن ذلك بحُكْمِ التَّبَعِيَّةِ. والمقصودُ بذلك السيّدُ، كأنّهم ليسوا غيره، لأنّهم من لَوَازِمِهِ، كذلك هاهنا الإعرابُ يدخلُ التابعُ والمتبوعُ، لكن المتبوعُ بحُكْمِ أنّه أصلٌ ومقصودٌ، والتابعُ بحكم الفرعيةِ وأنّه تَكْمِيلَةُ الأوّلِ.

والتوابع خمسةٌ: تأكيدٌ، وصِفَةٌ، وعَطْفٌ بيان، وبَدَلٌ، وعَطْفٌ بحرفٍ. وإنّما رتّبناها هذا الترتيبَ، فقَدّمَ التأكيدَ، لأنّ التأكيدَ هو الأوّلُ في معناه، والنَّعْتُ هو الأوّلُ على خلاف معناه، لأنّ النعتَ يتضمّن حقيقة الأوّل، وحالًا من أحواله، والتأكيدُ يتضمّن حقيقته لا غيرُ، فكان مُخالِفًا له في الدلالة. وقد يكون النعتُ بالجملة، وليس كذلك التأكيدُ. وقُدّمَ النَّعْتُ على عطف البيان، لأنّ عطف البيان ضربٌ من النعتِ، وقُدّمَ عطف البيان على البَدَلِ، لأنّ البَدَلِ قد يكون غير الأوّل، وأخر العطف بالحرف، لأنّه يتبع بواسطة، وما قبله يتبع بلا واسطة.

التأكيد

قال صاحب الكتاب: هو على وجهين: تَكريرٌ صريحٌ، وغيرُ صريحٌ، فالصريحُ

نحو قولك: «رأيتُ زيدًا زيدًا»، وقال أغشى همدان [من الخفيف]:

٤١٠- مُرٌّ إِنِّي قَدْ امْتَدَخْتُكَ مُرًّا وَاثِقًا أَنْ تُثَيِّبَنِي وَتَسُورًا
مُرًّا يَا مُرُّ مُرَّةَ بِنِّ تُلَيْدِ مَا وَجَدْنَاكَ فِي الْحَوَادِثِ غُرًّا
وغير الصريح، نحو قولك: «فَعَلَ زيدٌ نفسه، وعينه، والقوم أنفسهم، وأعيانهم،
والرجالن كلاهما» و«لَقِيتُ قومَكَ كلهم، والرجال أجمعين، والنساء جَمَع».

* * *

قال الشارح: اعلم أنه يقال: تَأَكِيدُ وتَوَكِّدُ بالهمزة والواو الخالصة، وهما لغتان،
وليس أحدُ الحرفَيْنِ بَدَلًا من الآخر، لأنهما يَتَصَرَّفَانِ تَصَرُّفًا واحِدًا، ألا تَرَكَ تقول: «أَكَّدُ
يُوكِّدُ تَأَكِيدًا»، و«وَكَّدَ يُوَكِّدُ تَوَكِّدًا»، ولم يكن أحدُ الاستعمالَيْنِ أَغْلَبَ، فَيُجَعَلُ أصلًا،
فلذلك قلنا: إِنَّهُمَا لغتان.

والتأكيد على ضربين: لفظيٌّ ومَعْنَوِيٌّ، فاللفظيُّ يكون بتكرير اللفظ، وذلك نحو قولك:

٤١٠ - التخريج: البيتان للأعشى الهمداني في ديوان الأعشى ص ٣٢٦.

اللغة: مُرٌّ: مرخَم «مُرَّة»، اسم الممدوح. تثييني: تكافئني. غُرٌّ: قليل الخبرة والتجربة.
المعنى: إِنِّي متيقنٌ، يا مُرَّة، أنك ستكافئني على مدحي إِيَّاكَ بعد أن تُسُرُّ بذلك. وما ذاك إلا بعد أن
اخْتَبِرْتِ في المصائب والشدائد فَوَجَدْتِ خَيْرًا بها غير جاهل بالخروج منها.
الإعراب: «مُرٌّ»: منادى بحرف نداء محذوف، مفرد علم مرخَم مبني على الفتح في محل نصب.
«إِنِّي»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إِنِّ». «قد»: حرف
تحقيق. «امتدحتك»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل،
والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «مُرًّا»: تأكيد لفظي لـ «مُرٌّ» الأولى،
والألِف: للإطلاق. «واثقًا»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. «أن»: حرف مصدرِيّ ونصب.
«تثييني»: فعل مضارع منصوب بـ «أن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه
وجوبًا تقديره: أنت، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من
«أن» والفعل في محل جرّ بحرف جرّ مقدر، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «واثق»،
والتقدير: «واثقًا من إِيَابَتِكَ إِيَّاي». «وتسرا»: الواو: عاطفة، «تسرا»: فعل مضارع منصوب لأنه
معطوف على فعل منصوب، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول معطوف على المصدر السابق.
«مُرٌّ»: منادى مفرد علم مرخَم مبني على الفتح في محل نصب. «يا مُرٌّ»: تأكيد لفظي. «مُرَّة»: تأكيد
أو عطف بيان منصوب. «ابن»: صفة منصوبة بالفتحة الظاهرة. «تليد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة. «ما»: نافية. «وجدناك»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في
محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أول. «في الحوادث»: جار
ومجرور متعلقان بـ«غُرًّا». «غُرًّا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة النداء «مُرٌّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد امتدحتك»: استئنافية لا محل لها
من الإعراب. «ما وجدناك غُرًّا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيهما: تأكيد «مُرٌّ»، تأكيدًا لفظيًا صريحًا.

«ضربتُ زيدًا زيدًا»، فهذا تأكيدٌ لـ«زيد» وحده بإعادة لفظه، و«ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا»، فهذا تأكيدُ الجملة بأسرها، كما أكدت المفردة. ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

٤١١- ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي ثلاث تحيات وإن لم تكلمي
أكد الجملة الأمرية بتكريرها.

ومنه قوله ﷺ: «فهي خِداجٌ فهي خِداجٌ»^(١)، فأما قوله [من الخفيف]:

مُرَّ إِنْسِي قَدْ امْتَدَّخْتُكَ مُرًّا

البيتين، الشعرُ لأعشى همدانَ يمدحُ مرةً بنَ تليدٍ، والشاهدُ فيه تأكيدُ «مرة» بتكرير لفظي، وهو مرخَّمٌ بإسقاط التأنيث.

وأما التأكيد المعنوي، فيكون بتكرير المعنى دون لفظه، نحو قولك: «رأيتُ زيدًا نفسه»، و«رأيتكم أنفسكم»، و«مررتُ بكم كلكم».

وجملة الألفاظ التي يؤكدُ بها في المعنى تسعة ألفاظ: «نفسه»، «عينه»، «أجمع»، «أجمعون»، «جمعاء»، «جمع»، «كلهم»، «كلاهما»، «كِلْتَاهُمَا».

فأما «أكتعون أبصعون»، «كتعاء بضعاء»، «كتع بضع»، فكلها توابع لأجمع، لا تستعمل إلا بعده، ولا تستعمل منفردة، فهي شبيهة بقولهم: «شيطانٌ ليطانٌ»، وقيل: إن معناها كمعنى «أجمعين»، وهو الإحاطة والعموم، فـ«أجمعون» من معنى الجَمْع ولفظه، و«أكتعون» من قولهم: «أتى عليه حَوْلٌ كَتيعٌ»، أي: تأم، ومنه قولهم: «ما بالدار كتيعٌ»، أي: أخذ.

٤١١ - التخريج: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٣.

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبية. «يا»: حرف نداء، والنادى محذوف؛ أو حرف تنبيه فقط. «اسلمي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ثم»: حرف عطف. «اسلمي»: كسابتها. «ثمث»: حرف عطف. «اسلمي»: كسابتها. «ثلاث»: مفعول به منصوب بالفتحة لفعل محذوف، بتقدير: أرسل لك ثلاث؛ ويجوز رفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي. «تحيات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وان»: الواو حالية، «إن»: حرف وصل زائد لا محل له من الإعراب. «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «تكلمي»: فعل مضارع مجرور بحذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنثة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

وجملة «اسلمي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب؛ «ثم اسلمي» و«ثمث اسلمي». وجملة «أرسل ثلاث» المقدرة: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وإن لم تكلمي» في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي» حيث كرر جملة الأمر تأكيداً للأولى.

(١) في الحديث: «كلُّ صلاةٍ ليست فيها قراءةٌ فهي خِداجٌ» (النهاية في غريب الحديث والأثر ١٢/٢). والخِداج: التُّفْصَانُ..

«أبضعون» من البضع، وهو الجَمْع، وبعضهم يقول: «أبضعون» بالضاد المعجمة، وليست بالفاشية، كأنه من «تبضع العرق»، إذا سأل، إلا أن «أجمع» أظهر في التأكيد، فلذلك كانت مقدّمة. وأما «نفسه» و«عينه»، فيؤكّد بهما ما تُثبّت حقيقته. و«كُلٌّ»، و«أجمَعُ» فمعناهما الإحاطة والعموم، فلا يؤكّد بهما إلا ما يتبعصّ ويتجزأ.

وتقول: «قام زيدٌ نفسه»، و«ذهب عمرو عينه»، فالعينُ هنا بمعنى نفس الشيء.

فأما قول صاحب الكتاب: «فَعَلَ زيدٌ نفسه، وعينه، والقومُ أنفسهم وأعيانهم»، فالمراد أن هذه الأشياء من ألفاظ التأكيد، وتؤكد بأيتها شئت، لا أنك تجمع بينهما بحرف العطف، لأن أسماء التأكيد لا يُعطف بعضها على بعض، وتقول: «جاءني القومُ كلهم أجمعون»، فتفيد بذلك استيفاء عِدّة القوم. ولو قلت: «جاءني زيدٌ كلُّه، أو أجمع»، لم يجز؛ لأن «زيداً» ليس ممّا يتجزأ ويتبعصّ، فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء والأجزاء، جاز. وتقول: «أكلتُ الرّغيفَ كلُّه»؛ لأن الرغيف ممّا يتجزأ، فيجوز أن يكون أكل الأكثر منه. ف«نفسه» و«عينه» يؤكّد بهما ما يتبعصّ وما لا يتبعصّ؛ لأنهما لإثبات حقيقة الشيء. و«كُلٌّ» و«أجمع» لا يؤكّد بهما إلا ما يتبعصّ، فاعرفه.

فصل

[فائدة التوكيد]

قال صاحب الكتاب: وجدوى التأكيد أنك إذا كررت؛ فقد قررت المؤكّد، وما علّق به في نفس السامع، ومكّته في قلبه، وأمطت شُبُهة، ربّما خالجه، أو توهمت غفلةً ودُهَابًا عمّا أنت بصدده، فأزلته. وكذلك إذا جئت بـ«النفس» و«العين»، فإنّ لظان أن يظن حين قلت: «فعل زيدٌ» أن إسناد الفعل إليه تجوُّز، أو سهو، أو نسيان. و«كُلٌّ» و«أجمَعُونَ» يُجديان الشمول والإحاطة.

قال الشارح: فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الغلط في التأويل، وذلك من قبل أن المجاز في كلامهم كثير شائع، يُعبرون بأكثر الشيء عن جميعه، وبالمسبب عن السبب. ويقولون: «قام زيدٌ»، وجاز أن يكون الفاعل غلامه، أو ولده، و«قام القومُ» ويكون القائم أكثرهم، ونحوهم ممّن ينطلق عليه اسم القوم. وإذا كان كذلك، وقلت: «جاء زيدٌ»، ربّما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المُخبر عنه، أو دُهَابًا عن مراده، فيحوّله على المجاز، فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم، فيقال: «جاءني زيدٌ زيدٌ»، وكذلك «النفس»، و«العين» إذا قلت: «جاءني زيدٌ نفسه أو عينه»، فيزيل التأكيد ظنّ المخاطب من إرادة المجاز، ويؤمن غفلة المخاطب.

و«كُلٌّ»، و«أجمع» يُجديان الشمول، والعموم، والتأكيد بهما لإفادة ذلك، فإذا

قلت: «جاءني القومُ كلُّهم أجمعون»؛ جئتُ بالتأكيـد لثلاً يُفهم غيرُ المراد، ولكَ أن تأتي بـ«كُلِّ» وحدها، وبـ«أَجْمَعُ» وحدها، لأنَّ معناهما واحدٌ في التأكيد من جهة الإحاطة والعموم، فإن جمعتَ بينهما، فللمبالغة في التأكيد.

واعلمُ أنه قد ذهب قومٌ إلى أن في «أجمع» فائدةً ليست في «كُلِّ»، وذلك أنك إذا قلت: «جاءني القومُ كلُّهم»، جاز أن يجيئوك مجتمعين، ومفترقين، فإذا قلت: «أجمعون»؛ صارت حالُ القومِ الاجتماعَ، لا غيرَ، وذلك ليس بسديد. والصوابُ أنَّ معناهما واحدٌ من قِبَلِ أنَّ أصلَ التأكيد إعادةُ اللفظ، وتكراره، وإنما كرهوا تواليهما بلفظ واحد، فأبدلوا من الثاني لفظاً يدلُّ على معناه، فجاؤوا بـ«كُلِّ» و«أَجْمَعُ»، ليبدلوا بهما على معنَى الأول، ولو كان في الثاني زيادةُ فائدة، لم يكن تأكيداً؛ لأنَّ التأكيد تمكينٌ معنَى المؤكِّد. ألا تراك إذا قلت: «ضربتُ ضرباً»، كان المصدرُ تأكيداً، ولو قلت: «ضربتُ ضرباً شديداً، أو الضربَ المعروفَ»، لم يكن تأكيداً، لأنه قد دلَّ على ما لم يدلَّ عليه الفعلُ، فكذلك لو دلَّ «أجمع» على ما لم يدلَّ عليه الأولُ، لم يكن تأكيداً. ومع هذا لو أريد بـ«أجمع» معنَى الاجتماع، لوجبَ نصبه، لأنه يكون حالاً، لأنَّ التقدير: فَعَلَّ ذلك في هذه الحال.

فصل

[التأكيد بصريح التكرير]

قال صاحب الكتاب: والتأكيد بصريح التكرير جارٍ في كلِّ شيء في الاسم، والفعل، والحرف، والجملة، والمُظْهَر، والمُضْمَر، تقول: «ضربتُ زيداً زيداً»، و«ضربتُ ضربتُ زيداً»، و«إنَّ إنَّ زيداً منطلقاً»، و«جاءني زيدٌ جاءني زيداً»، و«ما أكرمني إلا أنت».

* * *

قال الشارح: التأكيد بتكرير اللفظ ليس عليه بابٌ يحضره، لأنه يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والجمَل، وكلُّ كلامٍ تريد تأكيدَه. تقول في الاسم: «رأيتُ زيداً زيداً»، و«هذا زيدٌ زيدٌ»، و«مررتُ بزيدٍ زيدٍ»، وفي الفعل «قَامَ قَامَ»، و«قُمَ قُمَ». قال الشاعر [من الطويل]:

ألا يا اسلَمِي قُمَّ اسلَمِي قُمَّتْ اسلَمِي [ثلاثٌ تَحِيَّاتٍ وإنَّ لَم تَكَلِّمِي]^(١)

وتقول: «ضربتُ زيداً، ضربتُ زيداً»، و«جاءني محمَّدٌ، جاءني محمَّدٌ»، و«اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ»، فتؤكد الجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر. وكذلك كلُّ كلامٍ

تريد تأكيدَه، نحو: «إِنَّ إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا»، فثبُوكَد الحرفِ المؤكِّدِ، وتقول: «زَيْدٌ قَائِمٌ فِي الدَّارِ قَائِمٌ فِيهَا»، فثبُوعِيد فِيهَا توكِيدًا، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَبِئْسَ الْجَنَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾^(١)، إِلَّا أَنَّ الحرفِ إِنَّمَا يَكْرُرُ مَعَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ عَامِلًا.

وتقول: «مَا أَكْرَمَنِي إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ»، فثبُوكَد الاسمِ المضمَرِ، لِأَنَّ التَّأْكِيدَ بِصَرِيحٍ يَرْجِعُ إِلَى لَفْظِ المؤكِّدِ كائِنَمَا كَانَ.

فصل

[تأكيد الاسم الظاهر والضمير]

قال صاحب الكتاب: ويؤكد المظهرُ بمثله، لا بالمضمَرِ، والمضمَرُ بمثله وبالمظهرِ جميعًا. ولا يخلو المضمَران من أن يكونا منفصلين، كقولك: «ما ضربني إلا هو هو»، أو متصلًا أحدهما، والآخرُ منفصلًا، كقولك: «زيدٌ قام هو»، و«انطلقت أنت»، وكذلك «مررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن»، و«رأيتني أنا»، و«رأيتنا نحن».

ولا يخلو المضمَر، إذا أكد بالمظهر، أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فالمرفوعُ لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد بالمضمَر، وذلك قولك: «زيدٌ ذهب هو نفسه، وعينه»، و«القومُ حضروا هم أنفسهم، وأعيانهم»، و«النساءُ حضرن هن أنفسهن، وأعيانهن»، سواءً في ذلك المستكبرُ، والبارزُ. وأما المنصوب والمجرور، فيؤكدان بغير شريطة، تقول: «رأيتُه نفسه»، و«مررتُ به نفسه».

قال الشارح: الاسم على ضربين مُظْهَرٌ، ومُضْمَرٌ، فالمُظْهَرُ لا يؤكد إلا بظاهرِ مثله، ولا يؤكد بمضمَرٍ، فلا تقول: «جاءني زيدٌ هو»، ولا «مررت بزيدٍ هو». وذلك من قِبَلِ أَنَّ التَّأْكِيدَ بِـ«النفس» و«العين» من التواكيد الظاهرة جارٍ مجرى النعت في الإيضاح والبيان، ولذلك اشتركا في اشتراك الموصوف والمؤكد في الإعراب والتعريف، فلما كان بين التوكيد والصفة من المناسبة والمقارنة ما ذكر، وكان من شرط النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت، امتنع ذلك من التوكيد أيضًا. والمضمَرُ أعرف من المظهر، فلم يجز أن يكون توكيدًا له؛ لأنَّ التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة، وأيضًا فإنَّ الغرض من التوكيد الإيضاح والبيان، وإزالة اللبس، والمضمَرُ أخفى من الظاهر، فلا يصلح أن يكون مُبَيَّنًا له.

وأما المضمَرُ، فيؤكد بالظاهر، وبمثله من المضممرات أيضًا، فأما تأكيدُه بالظاهر؛ فيكون بـ«النفس» و«العين» و«كُلِّ»، و«أَجْمَعُ»، وتوابعهما، وذلك لأنَّ المظهر أبين من المضمَر، فيصلح أن يكون توكيدًا له ومُبيَّنًا.

(١) هود: ١٠٨. وفي الطبعين «فأما»، وهذا تحريف.

ولا يخلو المضممر من أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. فإن أكدت المضممر المرفوع بالنفس، والعين، لم يحسن حتى تؤكدهُ أولاً بالمضممر، ثم تأتي بالنفس، أو العين، فتقول: «قمت أنت نفسك». ولو قلت: «قمت نفسك، أو عينك»؛ لكان ضعيفاً غير حسن، لأن النفس والعين يليان العوامل. ومعنى قولنا: «يليان العوامل» أن العوامل تعمل فيهما لا بحكم التبعية، بل يكونان فاعلين، ومفعولين، ومضافين، وذلك أنها لم يتمكنا في التأكيد، بل الغالب عليهما الاسمية. ألا تراك تقول: «طابت نفسه»، و«صحت عينه»، و«نزلت بنفس الجبل»، و«أخرج الله نفسه»؟ فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً، فكان الغالب عليهما الاسمية، لم يحسن تأكيد المضممر المرفوع بهما، لأنه يصير لعدم ظهور التأكيد فيهما كالنعت، وعطف البيان، فقبح لذلك، كما قبح العطف عليه من غير تأكيد.

فأما «كُلُّ»، وإن كانت تلي العوامل، فتقول: «جاءني كلُّ القوم»، و«رأيت كلُّ القوم»، و«مررت بكلُّ القوم»، فإن التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم، فكانت مشابهة لـ«أجمعين»، فلذلك جاز تأكيد المضممر المرفوع بها من غير تقدم تأكيد آخر بضمير.

ووجه ثانٍ أن التأكيد بالنفس والعين من غير تقدم تأكيد آخر ربما أوقع لبساً في كثير من الأمر، ألا ترى أنك لو قلت: «هند ضربت نفسها»، لم يعلم: أرقت نفسها بالفعل وأخليت الفعل من الضمير، أم جعلت في الفعل ضميراً لهند، وأكدته بالنفس، فإذا قلت: «هند ضربت هي نفسها» حسن من غير قبح؛ لأنك لما جئت بالمضممر المنفصل؛ علم أن الفعل غير خالٍ من المضممر، لأنه لا يخلو إما أن يكون هو الفاعل، أو تأكيداً، فلا يجوز أن يكون فاعلاً، لأنك لا تأتي بالمنفصل مع القدرة على المتصل. ألا ترى أنك لا تقول: «ضربت أنا»؛ لأنك قادرٌ على أن تقول: «ضربت». وإذا لم يجز أن يكون فاعلاً، نعين أن يكون تأكيداً، وإذا كان في الفعل ضميرٌ مؤكداً بالضمير المنفصل، أمين اللبس، وجاز توكيده بالنفس والعين، فاعرفه.

فأما إذا كان الضمير المؤكد منصوباً، أو مجروراً؛ جاز توكيده بالنفس والعين، من غير حاجة إلى تقدم تأكيد بمضممر، فتقول: «ضربتك نفسك»، و«مررت بك نفسك»، لأنه لم يوجد من اللبس هنا ما وجد في المرفوع، فإن أكدته بالضمير، ثم جئت بالنفس، فقلت: «ضربتك أنت نفسك»، و«مررت بك أنت نفسك»؛ كان أبلغ في التأكيد، وإن لم تأت به، فعنه مندوحة، ومنه بد.

وأما تأكيد المضممر بمثله من المضممرات، فنحو قولك: «قمت أنت»، و«رأيتك أنت»، و«مررت بك أنت»، فيكون تأكيد المرفوع والمنصوب والمجرور، بلفظ واحد، وهو ضمير المرفوع، وإنما كان كذلك من قبل أن أصل الضمير أن يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، كما كانت الأسماء الظاهرة على صيغة واحدة، والإعراب في آخرها يبين

أحوالها، وكما كانت الأسماء المُبَهَمَة المبنية على صيغة واحدة، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها، نحو: «جاءني هذا»، و«رأيت هذا»، و«مررت بهذا».

وقد فصلوا بين ضمير المرفوع، والمنصوب، والمجرور في بعض المواضع، فقالوا: «ضربت زيداً»، و«ضربك زيداً»، و«مررت بغلامي». فالتاء ضمير المرفوع، والكاف ضمير المنصوب، والياء ضمير المجرور. ولفظ كل واحد منها غير لفظ الآخر، وقد ساووا بين المرفوع، والمنصوب، والمجرور في بعض المواضع. وذلك نحو: «قُمْنَا»، و«ذهَبْنَا»، النون والألف في موضع رفع، و«أكرمنا زيداً»، و«أعطانا عمرو»، النون والألف في موضع نصب، ولذلك وقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الفاعل، وتقول: «نزل علينا»، و«غلامنا»، فيكون النون والألف في موضع جرّ.

وأصل الضمير المنفصل المرفوع؛ لأنّ أوّل أحواله الابتداء، وعاملُ الابتداء ليس بلفظ، فإذا أضمر، فلا بدّ أن يكون ضميره منفصلاً، والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلا لفظاً، فإذا أضمر، اتصلا به، فصار المرفوع مختصاً بالانفصال، فإذا أكد المضمّر لتحقيق الفعل له دون من يقوم مقامه، احتجنا إلى ضمير منفصل. وأصل الضمير المنفصل المرفوع. ولم يكن للمجرور ضمير منفصل، وكان المجرور والمنصوب من وإد واحد، فحُملا عليه مع أنهم أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد، فإذا قالوا: «رأيتك إياك»، كان بدلاً، وإذا قالوا: «رأيتك أنت»، كان تأكيداً. فلذلك استعمل ضمير المرفوع في المنصوب والمجرور، واشترك الجميع فيه، كما اشتركن في «نا». وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد كما ذكرنا. فإذا قلت: «قمت أنت»، فـ«أنت» في موضع رفع؛ لأنه تأكيد لمرفوع، والتأكيد تابع للمؤكد. يدلّ على ذلك أنّك لو أتيت بالنفس والعين؛ لكان مرفوعاً، نحو قولك: «قمت أنت نفسك»، وإذا قلت: «رأيتك أنت»، فـ«أنت» في موضع نصب، لأنه تأكيد لمنصوب، وإذا قلت: «مررت بك أنت»، فـ«أنت» في موضع مجرور.

فإن قيل: فهل هذا التأكيد من قبيل التأكيد اللفظي، أو من قبيل التأكيد المعنوي؟ قيل: لا بل هو بالتأكيد اللفظي أشبه؛ لأنّ التأكيد المعنوي له ألفاظ مخصوصة وشروط، وسيوضح أمرها بعد، فاعرفه.

[اختصاص «النفس» و«العين» بالتفصيلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه]

قال صاحب الكتاب: والنفس والعين مُخْتَصَمَتَانِ بهذه التّفصيلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه^(١)، وفيما سواهما لا فضل في الجواز بين ثلاثتها، تقول: «الكتاب قرىء كله»، «وجاؤوني كلهم»، و«خرجوا أجمعون».

(١) أي: الضمير المنصوب والضمير المجرور.

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنَّ تأكيدَ المضمَرِ المرفوعِ بالنفسِ والعينِ من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمَرِ منفصلِ قبيحٍ، وهو جائزٌ مع قُبْحِهِ. وهو مع بعضِ المضمَراتِ أقبحُ، فقولك: «زيدٌ جاءَ نفسه» أقبحُ من قولك: «جئتُ نفسي»؛ لأنَّه في المسألةِ الأولى ربّما أوقع لبسًا. وقولك: «قمتُ نفسي» أقبحُ من قولك «قُمْنَا أنفسنا»؛ لأنَّ في هذه المسألةِ الضميرَ بارزًا، وهو على حرفينِ كالأسماءِ الظاهرةِ من نحوِ «يَدٍ»، و«أَبٍ»، وفي المسألةِ الأولى على حرف واحدٍ، فكان بعيدًا من المتمكّنة.

وأما الضميرُ المنصوبُ والمجرورُ، فيجوزُ تأكيدُهُما بالنفسِ والعينِ، وإن لم يتقدّمهما تأكيدٌ، لأنَّه لا لبسَ فيهما، وليس من الفعلِ كالجُزءِ منه، كما كان ضميرُ الفاعلِ.

فالتأكيدُ بالنفسِ والعينِ مختصٌّ بهذه التّفصّلِ، أي بين تأكيدِ ضميرِ المرفوعِ بالنفسِ والعينِ، وبين تأكيدِ ضميرِ المنصوبِ والمجرورِ بهما، للفرقِ الذي ذكرناه.

وليس بين تأكيدِهِنَّ بغيرِ النفسِ والعينِ فصلٌ، بل ذلك سائغٌ جائزٌ، فلذلك قال: «وفيما سواهما» يعني: النفسَ، والعينَ، لا فضلَ في جوازِ ثلاثتها، فلذلك تقول: «الكتابُ قرىءَ كلُّه»، فتؤكدُ الضميرَ المستكبرَ من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمَرٍ؛ لما ذكرناه من غلبَةِ التأكيدِ على «كُلِّ»، فكانت كـ«أجمعين» فاعرفه.

فصل

[التأكيد بـ«كلّ» و«أجمع»]

قال صاحب الكتاب: ومتى أكّدت بـ«كلّ» و«أجمع» غير جمع، فلا مذهب لصحته حتى تقصّد أجزاءه، كقولك: «قرأت الكتاب، وبرزت النهار كلّه، وأجمع»، و«تبحرث الأرض وسرّت الليلة كلّها، وجمّعا».

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنَّ «كلًّا» و«أجمع» معناهما الإحاطةُ والعمومُ، فلا يؤكدُ بهما إلا ما يتبعضُ، ويصحُّ تجزئته، فتقول: «قرأت الكتاب كلّه»؛ لأنَّه يُمكنُ قراءةً بعضه، و«سرّت النهار أجمع»، لإمكانِ سيرِ جزءٍ منه، و«تبحرث الأرض»، أي: توسّعت فيها، و«سرّت الليلة جمّعا». كلُّ هذه الأشياءِ يجوزُ تأكيدُها بـ«كلّ» و«أجمع»؛ لإمكانِ تجزئتها وتبعّضها.

وقوله: «لا مذهب لصحته حتى تقصّد أجزاءه»، يريد: إذا كان العاملُ ممّا يقبلُ التجزئةَ، نحو: «رأيتُ زيدًا»، و«ضربتُ عمرًا»، لأنَّ الرؤيةَ والضربَ يجوزُ أن يقعا ببعضه، وأن يقعا بكُلِّه، فجاز تأكيدُهُ بـ«كلّ»، و«أجمع»، إذا أريد جميعُ أجزائه. ولو قلت: «جاء زيدٌ أو أقبلَ محمّدٌ كلّه أو أجمع»، لم يصح؛ لأنَّ المَجْيءَ والإقبالَ لا يصحُّ من أجزائهما، فإن أردتَ أنّه جاء سالمَ الأعضاء لم يُفقد منها شيءٌ نحو اليدينِ والرّجلينِ، لم يبعد جوازُه.

فصل

[تأكيد النكرة بـ«كلّ» و«أجمعون»]

قال صاحب الكتاب: ولا يقع «كلّ» و«أجمعون» تأكيدين للنكرات، لا تقول: «رأيتُ قوماً كلّهم»، ولا «أجمعين»، وقد أجاز ذلك الكوفيون^(١) فيما كان محدوداً كقوله [من الرجز]:

٤١٢- قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً

قال الشارح: اعلم أنّ النكرات لا تُؤكّد بالتأكيد المعنوي، وإنما تُؤكّد بالتأكيد اللفظي لا غير، لو قلت: «أكلتُ رغيفاً كلّه»، أو «قرأتُ كتاباً أجمع»، لم يجز، وإنما تقول: «أكلتُ رغيفاً رغيفاً»، أو «قرأتُ كتاباً كتاباً». وإنما لم تُؤكّد النكرات بالتأكيد المعنوي؛ لأنّ النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنّما هو لتمكين معنى الاسم، وتقرير حقيقته. وتمكين ما لم يثبت في النفس مُحال. فأما التوكيد اللفظي، فهو أمرُ راجعٌ إلى اللفظ، وتمكينه من ذهنِ المخاطب، وسَمْعِه خوفاً من توهم المجاز، أو توهم غفلة عن استماعه. فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي، فأما المعنوي، فإنما المراد منه الحقيقة، ولذلك أُعيد المعنى في غير ذلك اللفظ.

وأمرٌ آخرُ أنّ الألفاظ التي يُؤكّد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات توكيداً لها، لأنّ التوكيد كالصفة.

وذهب الكوفيون إلى جواز تأكيد النكرة بالتأكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة، أي: معلومة المقدار، نحو: «يوم»، و«شهر» و«فَرَسَخ» و«ميل» و«صُرْبَة»

(١) انظر المسألة الثالثة والستين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٤٥١ - ٤٥٦.

٤١٢ - التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩١؛ والإنصاف ٤٥٥/٢؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ١٦٩/٥؛ والدرر ٣٩/٦؛ وشرح الأشموني ٤٠٧/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٦٥؛ والمقاصد النحوية ٩٥/٤؛ والمقرب ٢٤٠/١؛ وهمع الهوامع ١٢٤/٢.

اللغة: صرّت: صوتت. البكرة: ما يستقى عليها من البثر.
الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «صرّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «البكرة»: فاعل مرفوع. «يوماً»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «صرّت». «أجمعاً»: توكيد معنوي لـ «يوماً» منصوب، والألف: للإطلاق. وجملة «صرّت» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب والشاهد فيه قوله: «يوماً أجمعاً» حيث أكّد النكرة المحدودة بـ «أجمعاً»، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفية، والمدرسة البصرية تأباه.

و«أَكَلَّة»، ونحو ذلك، واستدلوا على جوازه بقوله [من البسيط]:

٤١٣- [لكنه شاقه أن قيل ذا رجب] يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ

فَجَرَّ «كُلَّهُ» على التأكيد لـ«حَوْلٍ»، وهو نكرة. وأنشدوا أيضاً [من الرجز]:

٤١٤- إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مُطَرَّدًا

٤١٣ - التخريج: البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢ (من قصيدة مفتوحة الروي)؛ ومجالس ثعلب ٤٠٧/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٠؛ والإنصاف ص ٤٥؛ وأوضح المسالك ٣٣٢/٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٤٠؛ وجمهرة اللغة ص ٥٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/١٧٠؛ وشرح الأشموني ٤٠٧/٢؛ وشرح التصريح ١٢٥/٢؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٦؛ والمقاصد النحوية ٩٦/٤.

اللغة والمعنى: شاقه: هيج شوقه. الحول: السنة.

يقول: إنه في شهر رجب قد اشتد شوقه وهاج، فيا ليت جميع أشهر السنة رجب.

الإعراب: «لكنه»: حرف مشبّه بالفعل. والهاء: ضمير في محل نصب اسم «لكن». «شاقه»: فعل ماضٍ، والهاء: في محل نصب مفعول به. أن: حرف مصدري. «قيل»: فعل ماضٍ للمجهول. والمصدر المؤول من «أن قيل» في محل رفع فاعل «شاقه». «ذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ. «رجب»: خبر المبتدأ مرفوع. «يا»: حرف تنبيه. «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. ويجوز أن تكون «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف تقديره: «يا قوم». «عدة»: اسم «ليت» منصوب، وهو مضاف. «حول»: مضاف إليه مجرور. «كله»: توكيد معنوي لـ«حول» مجرور، وهو مضاف، والهاء: في محل جز بالإضافة. «رجب»: خبر «ليت» مرفوع.

وجملة «لكنه شاقه» الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «شاقه» الفعلية: في محل رفع خبر «لكن». وجملة «ذا رجب» الاسمية: في محل رفع نائب فاعل. وجملة «يا ليت» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة «ليت عدة...» الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «حول كله» حيث أكد النكرة التي هي قوله: «حول» لما كانت النكرة محدودة؛ لأن «العام» معلوم الأول والآخر، وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وهو قوله: «كله»، وتجوز ذلك هو مذهب الكوفيين.

٤١٤ - التخريج: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٠؛ وخزانة الأدب ٥/١٧٠.

اللغة: القعود: البكر من الإبل حين يركب، أي يمكن ظهره من الركوب، وأدنى ذلك أن يأتي عليه سنان. حَفَّدَ: حَفَّ في العمل وأسرع. اليوم المطرد: الطويل، الكامل التام.

المعنى: إذا كرّ القعود فيها أسرع في السير والجري طيلة يوم جديد تام.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية في محل نصب مفعول فيه، متعلقة بجوابها. «القعود»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «كرّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «فيها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «كرّ». «حفداً»: فعل ماضٍ مبني على الفتح والألف للإطلاق، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «يوماً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «حفداً». «جديداً»: صفة «يوماً» منصوبة بالفتحة. «كله»: =

وقال الآخر [من الرجز]:

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا^(١)

فأكد «يوماً» وهو نكرة. ولا حجة في هذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس، مع أنّ الرواية [من البسيط]:

يا ليت عدّة حول كلّ رجب

بالإضافة، وإذا أضيف كان معرفة، والرواية في قوله [من الرجز]:

يوماً جديداً كلّهُ مطّردا

برفع «كُلّ» على تأكيد المضمّر في «جديد»، والمضمّرات كلّها معارف. وأما قوله [من الرجز]:

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا

فلا يُعرّف قائله مع شذوذه.

فإن قيل: «ومن أين زعمتم أنّ هذه الأسماء التي يؤكّد بها معارف؟ فالجواب: أما ما أضيف منها إلى المضمّر، فلا إشكال في تعريفه، نحو قوله: «كُلُّهُ»، و«نفسه»، و«عينه». وأما «أجمع»، و«أجمعون»، وتوابعهما، فقد اختلف الناس في تعريفها، من أيّ وجه وقع لها التعريف، فذهب قومٌ إلى أنّها في معنى المضاف إلى المضمّر؛ لأنك إذا قلت: «رأيت الجيش أجمع»، كان في تقدير: «رأيت الجيش جميعه»، وكذلك إذا قلت: «رأيت القوم أجمعين»، كان في تقدير «رأيت القوم جميعهم»، وكان يجب أن تقول: «جاءني القوم كلّهم، أجمعهم، أكتّمهم، أبصّعهم»، فحذفوا المضاف إليه، وعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف، والمضاف إليه، ولهذا لم يجرّين على نكرة، وصار ذلك كجمعهم «أرض» على «أرضين» عوضاً من تاء التانيث.

فإن قيل: إنّ تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه، ولذلك كانت حرف الإعراب منه، فقالوا: «قائمة»، و«قاعدة»، عوضوا منها كما عوضوا ممّا حذف من نفس

= توكيد معنوي منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «مطرّدا»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة.

وجملة «إذا القعود كز»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «القعود وفعلها المحذوف»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كز»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حفّد فيها»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «يوماً جديداً كله» حيث أكد قوله «يوماً» - وهو نكرة محدودة - بقوله «كله» فذلك يدل على جواز تأكيد النكرة المحدودة بالفاظ لتوكيد المعارف.

(١) تقدم بالرقم ٤١٢.

الكلمة، نحو: «مِائَةٌ» و«مِئِينَ»، و«قَلَّةٌ» و«قَلِيلِينَ»، و«ثُبَّةٌ» و«ثُبَيْنَ»، والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها، وحرف الإعراب ما قبلها، فالجوابُ أَنَّ المضاف إليه أيضًا يتنزلُ من المضاف منزلةً ما هو من نفس الاسم، ولذلك لا يُفصل بينهما.

وإذا صغرت نحو «عبد الله» و«امرؤ القيس»، ونحوهما من الأعلام المضافة، إنما تُصغَر الاسمُ المضافُ دون المضاف إليه، فتقول: «هذا عُبَيْدُ اللهِ»، و«مُرَيْئُ القيس»، كما تفعل ذلك في علم التانيث، ألا ترى أنك تقول في تصغير «طَلْحَةَ» ونحوه: «طَلْحَةُ»، وفي تصغير «حَمْرَاءَ»: «حَمِيرَاءَ»، فتصغَر الصدر، وتُبَيِّ علمُ التانيث بحاله، فلما تنزلُ المضافُ إليه من المضاف منزلةً الجزء من الكلمة؛ جاز أن يُعوضَ منه إذا حُذف، وأريد معناه.

وذهب قومٌ من المُحَقِّقِينَ إلى أَنَّ تعريفَ هذه الأسماء بالوَضْع، وهو من قبيل تعريفِ الأعلام، نحو: «زيد»، و«عمرو». ويدلُّ على صحَّة ذلك أَنَّ «أجمع»، و«جَمَعٌ» لا ينصرفان، فأما «أجمع»، فلا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وأما «جَمَعٌ» فلا ينصرف للتعريف والعدُل، فذهب قومٌ إلى أَنَّهُ معدولٌ عن «جَمَعٌ» لأنَّ «فَعْلَاءَ» ممَّا مُذَكَّرُهُ على «أَفْعَلٌ» تُجمع على «فُعُلٍ» نحو «حَمْرَاءَ» و«حُمِرٍ»، و«صَفْرَاءَ» و«صُفْرٍ»، وهو رأيُ أبي عثمان المازنِيِّ، وكان يعتقد في التأكيد أَنَّهُ ضربٌ من الصفة. وذهب آخرون إلى أَنَّهُ معدولٌ عن «جَمَاعِي» لأنَّ «فَعْلَاءَ» إِنَّمَا تُجمع على «فُعُلٍ» إذا كانت صفةً، نحو: «حَمْرَاءَ» و«حُمِرٍ»، و«صَفْرَاءَ» و«صُفْرٍ»، وأما إذا كانت اسمًا، فبإبها أَن تُجمع على «فَعَالِي»، نحو: «صَحْرَاءَ» و«صَحَارِي»، و«أَجْمَعٌ، وَجَمَعٌ» اسمان غيرُ صفتين.

ويُنْقَلُ عن صاحب هذا الكتاب أَنَّهُ كان يذهب إلى أَنَّ «أجمع» و«أجمعين»، وما بعدهما معارفٌ لآنها معدولةٌ عن الألف واللام، والمرادُ «الأجمع»، و«الأجمعون»، كما أَنَّ «أَمْسِي» معدولٌ عن «الأَمْسِي»، وقد تكرر العدلُ في «جَمَعٌ» كأنَّهُ معدولٌ عن شَيْئَيْنِ: الألف واللام، وعن «جَمَاعِي» كـ«صَحَارِي»، فاعرفه.

فصل

[التأكيد بـ«أكتعون» و«أبتعون» و«أبصعون»]

قال صاحب الكتاب: و«أَكْتَعُونَ»، و«أَبْتَعُونَ»، و«أَبْصَعُونَ» إنباعات لـ«أجمعون» لا يَبْجُنُّ إِلَّا على إثره، وعن ابن كيسانَ تَبْدَأُ بِأَبْتَيْهَرٍ شَتَّتَ بَعْدَهَا. وَسَمِعُ: «أَجْمَعُ أَبْصَعُ»، و«جَمَعُ كَنَعُ»، و«جَمَعُ بَنَعُ»، وعن بعضهم: «جاءني القومُ أكتعون».

قال الشارح: الأسماء التي يُؤكَّدُ بها مُرْتَبَةً، فبعضُها مقدَّم، فد«نفسه» و«عينه»، مقدَّمان على «كُلِّ»؛ لِأَنَّهُمَا أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي الاسميَّةِ مِنْ «كُلِّ» على ما تقدَّم، و«كُلِّ» مقدَّمةٌ على «أجمع»؛ لِأَنَّ «كَلًّا» تكونُ تَأَكِيدًا وَغَيْرَ تَأَكِيدٍ، و«أجمع» لا تكونُ إِلَّا تَأَكِيدًا، تقول:

«إِنَّ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ فِي الدَّارِ»، فيجوز رفع «كُلِّ» ونصبها، فالنصبُ على التأكيد، والجارُّ والمجرور الخبرُ، وأمَّا الرفعُ، فعلى الابتداء، وخبرُه الجارُّ والمجرور بعده، والجملةُ من الابتداء والخبرِ خبرٌ «إِنَّ». قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾^(١)، رُوي بنصبِ «كُلِّ» ورفعها، فالنصبُ على التأكيد، والرفعُ على الابتداء.

وأما ما بعد «أجمع»، فتوابعُ لا تقع إلا بعدها، فـ«أكتعُ» تابعٌ لـ«أجمع»، يقع بعده كقولنا: «حَسَنٌ بَسَنٌ»، و«أبصعُ» تابعٌ لـ«أكتعُ» يقع بعده هذا ترتيبها.

وحكى ابن كَيْسَانَ أَنَّكَ تَبْدَأُ بِأَيْتِهِنَّ شِئْتَ بَعْدَ «أَجْمَعُ»، كَأَنَّهُ يَجْعَلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ إِتْبَاعَاتٍ لـ«أَجْمَعُ»، فَلَا يُقَدِّمَنَّ عَلَيْهَا بَلْ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِأَيْتِهِنَّ شِئْتَ بَعْدَ «أَجْمَعُ»، وَتُوَخَّرَ الْبَاقِي. وقد جاء عن العرب: «أَجْمَعُ أَبْصَعُ»، و«جَمَعُ كُتِعُ»، و«جَمَعُ بُتِعُ»، فَيُقَدِّمُونَ «أَجْمَعُ»، ثُمَّ يُتْبِعُونَهَا مَا شَاؤُوا مِنْ هَذِهِ التَّوَابِعِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وأجاز بعضهم: «جاء القوم أكتعون»، فيجعلونها كـ«أجمعين»، وليست تابعةً، وقد تقدّم أنّ بعضهم يجعل هذه الأشياء كلها توكيداً، ومعناها كمعنى «أجمع»، فأيتها شئت قدّمت، وبأيتها شئت أكّدت، فاعرفه.

الصفة

فصل

[تعريفها]

قال صاحب الكتاب: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: «طويل»، و«قصير»، و«عاقِل»، و«أخْمَق»، و«قائم»، و«قاعد»، و«سقيم»، و«صحيح»، و«فقير»، و«غني»، و«شريف»، و«وضيع»، و«مكرم»، و«مهان»، والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال إنها للتخصيص في النكرات، وللتوضيح في المعارف.

قال الشارح: الصفة والتغث واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أن النعت يكون بالجلية، نحو: «طويل»، و«قصير»، والصفة تكون بالأفعال، نحو: «ضارب» و«خارج». فعلى هذا يقال للباري سبحانه: موصوف، ولا يقال له منعوت، وعلى الأول هو موصوف ومنعوت.

والصفة لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عرّض للذات لازم له.

وقوله: «الاسم الدال على بعض أحوال الذات» فتقرّب، وليس بخد على الحقيقة، لأن الاسم ليس بجنس لها، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف، نحو «مررت برجل قام»، و«مررت برجل أبوه قائم»، وبرجل في الدار، ومن الكرام». فقولنا: «لفظ» أسد؛ لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف.

وقوله: «الدال على بعض أحوال الذات»، لا يكفي فضلاً. ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو «زيد قائم»، و«إن زيداً قائم»، و«كان زيداً قائماً». فإن أضاف إلى ذلك الجاري عليه في إعرابه، أو التابع له في إعرابه، استقام خدًا، وفصله من الخبر، إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه.

والغرض بالنعت تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، فمثال صفة النكرة قولك: «هذا رجل عالم»، و«رأيت رجلاً عالماً»، و«مررت برجل عالم، أو من بني تميم»، ف«رجل عالم» أو «من بني تميم» أخص من «رجل». ومثال صفة المعرفة قولك: «جاءني زيد العاقل»، و«رأيت زيداً العاقل»، و«مررت بزيد العاقل». فالصفة هنا

فصلته من زيد آخر ليس بعاقل، وأزالت عنه هذه الشركة العارضة، أي أنها اتفقت من غير قصد من الواضع، إذ الأصل في الأعلام أن يكون كل اسم بإزاء مسمى، فينفصل المسميات بالألقاب، إلا أنه ربما ازدحمت المسميات بكثرتها، فحصل ثم اشتراك عارض، فأني بالصفة لإزالة تلك الشركة، ونفي اللبس. فصفة المعرفة للتوضيح والبيان، وصفة النكرة للتخصيص، وهو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه.

وقوله: «الذي تُساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم»، يريد: أن الصفة تُزيل الاشتراك الجنسي، نحو: «رجل»، و«فرس»، والاشتراك العارض في المعارف، وقيل: إنها للتخصيص في النكرات، وللتوضيح في المعارف على ما ذكرناه. ولما كان الغرض بالنعمة ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة، وجب أن يجعل للمنعوت حال نعرى منها مُشاركه في الاسم، لتمييز به، وذلك يكون على وجوه: إما بخلقه، نحو: «طويل»، و«قصير»، و«أبيض»، و«أسود»، ونحوها من صفات الجلية، وإما بفعلٍ اشتهر به، «صار لازماً له. وذلك على ضربين: آلي، وهو ما كان علاجاً، نحو: «قائم»، و«قاعد»، و«ضارب» و«أكل» ونحوها، ونفساني، نحو: «عاقل»، و«أحمق»، و«سقيم»، و«صحيح»، و«فقير»، و«غني»، و«شريف»، و«ظريف»، و«وضيع»، و«مكرم»، و«مهان» إذا اشتهر بوقوع ذلك به. وإما بحزفة، أو أمر مُكتسب، نحو «بزاز»، و«عطار»، و«كاتب»، ونحو ذلك. وإما بنسب إلى بلد، أو أب، نحو: «قرشي»، و«بغدادي»، و«عربي»، و«عجمي»، ونحو ذلك من الخاصة التي لا توجد في مُشاركه فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وقد تجيء مَسْوُوقَةٌ لمجرد الثناء والتعظيم، كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه، أو لما يصاد ذلك من الذم والتحقير، كقولك: «فعل فلان الفاعل الصانع كذا»، وللتأكيد، كقولهم: «أمنس انداير»، وقوله عز وجل: ﴿تَفَحَّهٖ وَجَدَّةً﴾^(١).

قال الشارح: وقد يجيء النعت لمجرد الثناء والمدح، لا يراد به إزالة اشتراك، ولا تخصيص نكرة، بل لمجرد الثناء والمدح، أو ضدهما من ذم أو تحقير، وتعريف المخاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، وذلك نحو قولك: «جاءني زيد العاقل الكريم الفاضل»، تريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة.

ومن ذلك صفات الباري سبحانه. نحو: «الحي العالم، القادر» لا تريد بذلك فضله من شريك الله، تعالى عن ذلك، وإنما المراد الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهة الإخبار عن نفسه بما فيه، لمعرفة ذلك والذب إليه.

وتقول في الذم: «رأيتُ زيدًا الجاهلَ الخبيثَ» ذمته بذلك، لا أنك أردت أن تفصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأوصاف، وقد تجيء الصفة للتأكيد، نحو قولهم: «أمنس الدابرُ»، و«أمنس» لا يكون إلا دابراً، و«الميتُ العابرُ»، والميتُ لا يكون إلا عابراً، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدَهُ﴾^(١)، ﴿إِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْثَةً وَجَدَهُ﴾^(٢). ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف، فصار ذكره في الصفة كالتكرار، إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك: «رجلٌ ظريفٌ» ألا ترى أن الظرف لم يفهم من قولك: «رجلٌ»، فافهم.

فصل

[مجيء الصفة اسماً مشتقاً]

قال صاحب الكتاب: وهي في الأمر العام. إما أن تكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة. وقولهم: «تميمي»، و«بصري» على تأويل منسوب، و«مغزو»، و«ذو مال»، وذات سوارٍ متأولٌ بمتمول، و«متسورة»، أو بصاحب مال، وصاحبة سوار، وتقول: «مررتُ برجلٍ أي رجلٍ، وأيما رجلٍ» على معنى كامل في الرجولية. وكذلك «أنت الرجلُ كُلُّ الرجلِ» و«هذا العالمُ وحقُّ العالمِ» يُراد به: البليغُ الكاملُ في شأنه، و«مررتُ برجلٍ رجلٍ صديقٍ، ورجلٍ رجلٍ سوءٍ». كأنك قلت: «صالح، وفاسد» والصدقُ ههنا بمعنى الصلاح، والجودة، والسوءُ بمعنى الفساد والرداءة، وقد استضعف سيبويه^(٣) أن يقال: «مررتُ برجلٍ أسدٍ» على تأويل جريء.

قال الشارح: ولا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل، أو راجعاً إلى معنى الفعل، وذلك كاسم الفاعل، نحو: «ضارب» و«آكل»، و«شارب»، و«مكرم» و«مُحسِن»، وكاسم المفعول، نحو: «مضروب»، و«مأكول»، و«مشروب»، و«مُحسِن إليه»، أو صفةً مشبهةً باسم الفاعل، نحو: «حَسَن»، و«شديد»، و«بطل»، و«أبيض»، و«أسود». وذلك ليدلُّ باشتقاقه على الحال التي اشتقَّ منها مما لا يوجد في مُشاركه في الاسم، فيتميز بذلك.

وقد وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق، قالوا «رجلٌ تميمي»، و«بصري»، ونحوهما من النسب، فهذا ونحوه ليس بمشتق؛ لأنه لم يؤخذ من فعل، كما أخذ «ضارب» من «ضرب»، وإثما هو متأولٌ ب«منسوب» و«مغزو»، فهو في معنى اسم

(٢) الحاقة: ١٣. وفي الطبعين «وإذا»، تحريف.

(١) النساء: ١٧١.

(٣) الكتاب ١/٤٣٤.

المفعول، إذ «منسوب»، و«معزوّ» من أسماء المفعولين. تقول: «نسبته فهو منسوب»، و«عزوّته فهو معزوّ».

وقالوا: «هذا رجلٌ ذو مالٍ»، و«امرأةٌ ذاتُ مالٍ»، فهذا أيضًا ليس مأخوذًا من فعلٍ، وإنما هو واقعٌ موقع اسم الفاعل، وفي معناه؛ لأنّ قولك: «ذو مالٍ» بمعنى: صاحب مال، أو مُتَمَوِّلٍ؛ لأنّه إذا كان ذا مال كان متمولًا. «وذاتُ سوارٍ» بمعنى صاحبة سوار، أو مُتَسَوِّرَةٍ، فهو في تأويل اسم الفاعل، كما كان الذي قبله في تأويل اسم المفعول.

وقالوا: «مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، وأيما رجلٍ، وبرجلين أيّ رجلين وأيما رجلين، وبرجالٍ أيّ رجالٍ وأيما رجالٍ»، أرادوا بذلك المبالغة، ف«أيّ» هنا ليس بمشتقٍ من معنَى يُعرَف، وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه، ممّا يُوجِبُه ذلك الاسم، فكأنك قلت: «كاملٌ في الرجولية».

وقالوا: «أنت الرجلُ كُلُّ الرجلِ»، و«هذا العالمُ جِدُّ العالمِ، وحقُّ العالمِ» جاؤوا بهذه الألفاظ في صفات المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمّنه لفظ الموصوف، فإذا قالوا: «الرجلُ كُلُّ الرجلِ»، فمعناه: الكاملُ في الرجال. قال الشاعر [من السريع]:

٤١٥- هو الفتى كُلُّ الفتى فاعلموا لا يُفسدُ اللحمَ لذنه الضُّلُونُ
أي: هو الكاملُ في الفتيان، وإذا قالوا: «هو العالمُ جِدُّ العالمِ، وحقُّ العالمِ»، فمعناه: البالغُ الكاملُ في العلم. وكذلك لو قال: «اللَّيْمُ جِدُّ اللَّيْمِ، أو حقُّ اللَّيْمِ»، لكان معناه المبالغة في اللؤم والجِدُّ. والحقُّ هنا واحدٌ. يقال: «جأدهُ في الأمرِ» أي: حاقه، ولا يحسن: «هذا عبدُ الله كُلُّ الرجلِ»؛ لأنّه ليس في لفظ «عبد الله» معنى يكون

٤١٥ - التخريج: البيت للحطيئة في ديوانه ص ١٧٦؛ ولسان العرب ٣٨٣/١١ (صلل)؛ وبلا نسبة في المحتسب ١٧٤/٢.

شرح المفردات: صَلَّ اللحمُ: أُنْتَنَ. يصف ممدوحه بالكرم.
الإعراب: «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «الفتى»: خبر مرفوع بالضمّة. «كُلُّ»: صفة (الفتى) مرفوعة بالضمّة وهو مضاف. «الفتى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذر. «فاعلموا»: الفاء للاستئناف، وفعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف فارقة. «لا»: حرف نفي. «يفسد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «اللحم»: مفعول به منصوب بالفتحة. «لديه»: ظرف مكان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بحال من «اللحم»، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «الصلول»: فاعل «يفسد» مرفوع بالضمّة، وسُكِّنَ لضرورة القافية.
وجملة «هو الفتى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فاعلموا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يفسد»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «هو الفتى كلّ» حيث لم تأت «كلّ» للتوكيد، بل صفة للمدح بمعنى: الكامل في الفتيان.

«كُلُّ الرجل» مبالغة فيه. وهو، مع قُبْحِه، جائز؛ لأنه لو لم يذكر عبد الله، وقال: «هذا كلُّ الرجل»، جاز ودل على معنى المبالغة والكمال، ولأن «عبد الله» رجل، فكأنك قلت: «هذا الرجل المدعو عبد الله كلُّ الرجل».

ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح، تقول: «مررت برجل كلُّ رجل»، و«هذا عالم حقُّ عالم»، كما لا فرق بين أن تقول: «مررت بالعالم الكامل في علمه»، وبين «مررت برجل كامل في علمه».

وتقول: «مررت برجل رجل صدق، وبرجل رجل سوء»، كأنك قلت: «مررت برجل صالح»، و«مررت برجل فاسد»؛ لأنَّ الصِّدْقَ صلاح، والسُّوءُ فساد، وليس الصدقُ هاهنا صدقُ اللسان. ألا تراك تقول: «توبُّ صدق»، و«حمازُ صدق»؟ إنما الصدقُ في معنى الجُودَةِ والصلاح، فكأنك قلت: «مررت برجل ذي صلاح». وكذلك السُّوءُ ليس من «سائني يسؤني»، إنما السُّوءُ هاهنا بمعنى الفساد، فكأنه قال: «برجل صاحب فساد، وبحمار ذي رداة».

وقولهم: «مررت برجل أسد» ضعيف عند سيبويه أن يكون نعتاً؛ لأنَّ الأسد اسمُ جنس جَوْهَر، ولا يُوصَفُ بالجواهر. لو قلت: «هذا خاتمٌ حديد، أو فضة»، لم يحسن. إنما طريقُ الوصفِ التَّخْلِيَةُ بالفعل، نحو: «أَكَل»، و«شارب»، ونحوهما. ومُجَاوِزُهُ على حذفٍ مضاف، تقديره: مثل أسد. و«مثل» بمعنى «مماثل»، فهو مأخوذٌ من الفعل، وإنه واقعٌ موقعٌ «جريء»، أو «شديد».

وقد أجاز أن يكون حالاً، فتقول: «هذا زيدٌ أسدٌ شدة» من غير نُبْحٍ. واحتجَّ بأنَّ الحال مجراها مجرى الخبر، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً. ألا تراك تقول: «هذا مالكٌ درهمان»، و«هذا خاتمك حديدان»؟ ولا يحسن أن يكون وصفاً. وفي الفرق بينهما نَظَرٌ، وذلك أنه ليس المرادُ من الأسد شخصه، وإنما المرادُ أنه في الشدة مثله. والصفةُ والحالُ في ذلك سواء، وليس كذلك الحديدُ والدرهمُ، فإنَّ المرادَ جَوْهَرُهُما، فاعرفه.

فصل

[الوصف بالمصدر]

قال صاحب الكتاب: ويوصف بالمصادر، كقولهم: «رجلٌ عدلٌ، وصومٌ، وفطرٌ، ورؤوفٌ، ورضى»، و«ضربٌ هبّورٌ»، و«طعنٌ نثرٌ»، و«رَمِي سَغَرٌ»، و«مررت برجل حَسْبِكَ، وسَرْعِكَ، وهَدِّكَ، وكَفِّكَ، وهَمَّكَ، ونَحْوِكَ»، بمعنى: مُحْسِبِكَ، وكَافِكَ، ومُهَمِّكَ، ومِثْلِكَ.

قال الشارح: قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات، فيقال: «رجلٌ فضِّلٌ»، و«رجلٌ عدلٌ»، كما يقال: «رجلٌ فاضلٌ وعادلٌ». وذلك على ضربين: مفردٌ، ومضافٌ.

فالمفرد، نحو: «عَدَل»، و«صَوِّم»، و«فَطَّر»، و«زَوَّر» بمعنى الزيرة، ولا يكون هنا جمع «زائر»، كصاحب وصخب، وشارب وشرب؛ لأن الجمع لا يوصف به الواحد، وإذ كان مصدرًا، وُصف به الواحد والجمع.

وقالوا: «رجلٌ رَضِي»، إذا كثر الرضى عنه. وقالوا: «ضربَ هَبْرًا»، وهو القَطْع، يقال: «هبرث اللحم» أي: قطعته، والهَبْرَةُ: القِطْعَةُ منه. وقالوا: «طَعَنَ نَتْرًا»، وهو كالخَلْس، يقال: «طَعَنَهُ فَأَنْتَرَهُ»، أي: أزعفه بمعنى قتلَه سريعًا. وقالوا: «زَمِي سَعْرًا»، أي: مُيَضُّ مُحْرِقٌ، من قولهم: «سعرث النار والحزب»: أي: ألهبها. فهذه المصادر كلها مما وُصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه.

وقالوا: «رجلٌ عَدَلٌ، وِرَضِي، وَقَضَلٌ»، كأنه لكثرة عدله، والرضى عنه، وقضله، جعلوه نفس العدل، والرضى، والفضل. ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعًا، فعَدَلٌ بمعنى عادلٍ، وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائرٍ، ورجلٌ صَوِّمٌ وِفَطَّرٌ بمعنى صائم ومُفَطِّرٍ، كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر في قولهم: «قَمٌ قائمًا»، أي: قيامًا، و«أفعدُ قاعدًا»، أي: قعودًا.

وأما المصادر التي يُنعت بها، وهي مضافة، فقولهم: «مررت برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ، وبرجلٍ شَرَعِكَ من رجلٍ، وبرجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ، وبرجلٍ كَفَيْكَ من رجلٍ، وبرجلٍ هَمَّكَ من رجلٍ، ونَحْوِكَ من رجلٍ». فهذه كلها على معنى واحد، ف«حَسْبُكَ» مصدرٌ في موضع «مُحْسِبٍ»، يقال: «أَحْسَبِي الشَّيْءَ»، أي: كفاني.

و«هَمَّكَ»، و«شَرَعَكَ»، و«هَدَّكَ» في معنى ذلك. فقولهم: «هَمَّكَ من رجلٍ» بمعنى: حَسْبِكَ، وهو الهِمَّةُ واحدة الهِمَمِ، أي: هو مَمَّنْ يُهَمُّكَ طَلْبُهُ. وكذلك «شَرَعَكَ» بمعنى «حسبك»، من «شرعت في الأمر» إذا خُضَّتْ فيه، أي: هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه، وفي المثل: «شَرَعُكَ ما بَلَّغَكَ المَحَلَّ»^(١)، يضرب في التبليغ باليسير.

وأما «هَدَّكَ»، فهو من معنى القُوَّة، يقال: «فلانٌ يَهْدُ» على ما لم يُسمَّ فاعله، إذا نُسب إلى الجَلادة والكِفاية، فالهَدُّ بالفتح للرجل القوي، وإذا أريد الذمُّ والوصفُ بالضعف، كُسر، وقيل: هَدَّكَ.

وقال الأزهري^(٢): «وأما نَحْوِكَ، فهو من «نَحَوْتُ» أي: قصدت، أي: هو مَمَّنْ يُقصد وَيُطلب. فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جارية على ما قبلها جزئي الصفة. والأصل أنها مصادر لا تُثنى، ولا تُجمع، ولا تُؤنث، وإن جرت على مُثْنِي، أو مجموع،

(١) ورد المثل في زهر الأكم ٣/٢٣١؛ وفصل المقال ص ٢٥٠؛ ولسان العرب ٨/١٧٩ (شرع)؛ والمستقصى ٢/١٣٢؛ ومجمع الأمثال ١/٣٦٢. ومعناه: حَسْبُكَ ما أوصلك إلى الغرض المطلوب.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٥/٢٥٢ (نحا).

أو مؤنث. تقول: «هذا رجلٌ عدلٌ»، و«رأيت رجلاً عدلاً»، و«مررت برجل عدلٍ، وبامرأةٍ عدلٍ»، و«هذان رجلان عدلٌ»، و«رأيت رجلين عدلاً»، و«مررت برجلين عدلٍ». وتقول: «هذا رجلٌ حسبك من رجلٍ، وهذكَ من رجلٍ»، و«هذان رجلان حسبك بهما من رجلين»، و«هؤلاء رجالٌ حسبك من رجالٍ»، فيكون موخّداً على كلّ حال؛ لأنّ المصدر موخّذٌ لا يُثنى، ولا يُجمع؛ لأنّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير، فاستغني عن تثنيته وجمعه، إلا أن يكثر الوصفُ بالمصدر، فيصير من حَيَز الصفات، لَعَلَبَةِ الوصف به، فيسوغ حيثنّذ تثنيته وجمعه، نحو قوله [من الطويل]:

شُهُودِي عَلَى لَيْلَى عُدُولُ مَقَانِعِ^(١)

فإن قيل: فهذه مصادرٌ مضافةٌ إلى معارفٍ، وإضافةُ المصدر صحيحةٌ تُعرّف، فما بالكم ووصفتم بها النكرة، فقلت: «مررت برجلٍ حسبك من رجلٍ، وشُرْعِك من رجلٍ، وهذكَ»، وكذلك سائرُها؟ قيل: هذه، وإن كانت مصادرٌ، فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال، وإضافةُ أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال، لا تُفيد التعريف، نحو: «هذا رجلٌ صارُبك الآن أو غداً». قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالَوا هَذَا عَارِضٌ مُّطِرًا^(٢)﴾، فوصف «عارضاً»، وهو نكرةٌ، بـ«مطرنا» مع أنّه مضافٌ، فلو لم يكن نكرةً، لَمَّا جاز ذلك منه، ومثله قول الشاعر [من البسيط]:

٤١٦- يا رَبُّ غَايِبُنَا لو كان يَطْلُبُكُمْ [لاقي مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا]

(١) تقدم بالرقم ١٨.

(٢) الأحقاف: ٢٤.

٤١٦ - التخرّيج: البيت لجبرير في ديوانه ص ١٦٣؛ والدرر ٩/٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٥٧/٢؛ وشرح أبيات سيويه ٥٤٠/١؛ وشرح التصريح ٢٨/٢؛ وشرح شواهد المغني ٧١٢/٢، ٨٨٠؛ والكتاب ٤٢٧/١؛ ولسان العرب ١٧٤/٧ (عرض)؛ ومغني اللبيب ٥١١/١، والمقاصد النحويّة ٣/٣٦٤؛ والمقتضب ١٥٠/٤؛ وجمع الهوامع ٤٧/٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٠٥/٢؛ والمقتضب ٢٢٧/٣، ٢٨٩/١.

شرح المقررات: الغابظ: هو من يتمنى مثل ما عند غيره لنفسه، وقيل: المسرور.

المعنى: يقول: إن من يغبطنا لا يعلم ما في محبّتنا لكم وتعلّقنا بكم من العذاب واللوعة، ولو طلبكم للاقى ما لقيناه من عذاب وحرمان.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «غايبنا»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «لو»: حرف شرط غير جازم. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو». «يطلبكم»: فعل مضارع مرفوع. و«كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «لاقي»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». «مباعدة»: مفعول به منصوب. «منكم»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مباعدة». «وحرماننا»: الواو حرف عطف، «حرماننا»: =

ألا ترى كيف أدخل «رُبَّ»، وهي من خواص النكرات، على قوله: «غابطنا»، وهو مضاف إلى معرفة، وهو كثير. وكذلك هذه المصادر، لما كانت في معنى اسم الفاعل، لم تتعرف بالإضافة. ونحوه قول امرئ القيس [من الطويل]:

وقد أعتدي والطير في وكناتها بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيْكَلٍ^(١)

ألا ترى كيف وصف «منجرداً» بـ«قيد الأوابد»، وهو مضاف إلى معرفة، إذ المراد: مقيّد الأوابد. والأوابد: الوحشي. أي: يُدركها لشدة جزيه، فيمنعها من الانبعاث، فكأنه قيد لها. وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي، قالوا: «مررت برجلٍ هَدَك من رجلٍ». قال القتال الكلابي [من الطويل]:

٤١٧- ولي صاحب في الغار هَدَك صاحباً أخو الجون إلا أنه لا يُعَلَّل

= معطوف على «مباعدة» منصوب.

وجملة «يا رب...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لو كان يطلبكم...» الشرطية: في محل رفع خبر المبتدأ وجملة: «كان يطلبكم»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يطلبكم»: في محل نصب خبر «كان». وجملة «لاقي»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «يا رب غابطنا» حيث جرّ اسم الفاعل «غابطنا» المضاف إلى ضمير المتكلم بـ«رب» التي لا تدخل إلا على النكرة. فدُل على أن اسم الفاعل «غابط» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه «رب».

(١) تقدم بالرقم ٢٨٦.

٤١٧ - التخريج: البيت للقتال الكلابي في ديوانه ص ٧٧؛ ولسان العرب ١٠٤/١٣ (جون)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤٣٣/٣ (هدد).

شرح المفردات: أخو الجون: كان للقتال أخ اسمه الجون، فسبّه التميمي به، ويروي: أبو الجون، وهو كنية التميمي.

الإعراب: «ولي»: الواو بحسب ما قبلها، «لي»: جاز ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «صاحب»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة. «في الغار»: جاز ومجرور متعلقان بنعت محذوف من «صاحب». «هَدَك»: مصدر لإنشاء المدح، نعت «صاحب» مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «صاحباً»: مفعول به للمصدر، منصوب بالفتحة. «أخو»: نعت «صاحب» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. «الجون»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إلا»: حرف استثناء. «أنه»: حرف شبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. «لا»: حرف نفي. «يعلل»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو والمصدر المؤول من «أن» ومعمولها في محلّ نصب مستثنى.

وجملة «ولي صاحب موجود في الغار»: بحسب الواو. وجملة «يُعَلَّل»: في محلّ رفع خبر «أن». والشاهد فيه قوله: «هَدَك» حيث يجوز فيه الرفع والنصب. فمن رفعه جعله مصدرًا نُعت به، ومن نصبه جعله فعلاً ماضياً فيه ضمير.

يُروى برفع «هَدَّكَ» ونصبه، فمن رفع جعله مصدرًا نُعِتَ به، ومن فتح، جعله فعلاً ماضياً فيه ضميرٌ. فعلى هذا تقول: «مررت برجلين هَدَّكَ من رجلين، وبرجال هَدُّوك من رجال، وبامرأة هَدَّتْكَ من امرأة، وبامرأتين هَدَّتَاكَ من امرأتين، وبنسوة هَدَّدَتْكَ من نساء». وكذلك تقول: «مررت برجل كَفَّكَ من رجل، وبرجلين كَفَّيَاكَ من رجلين، وبرجال كَفُّوك من رجال، وبامرأة كَفَّتْكَ من امرأة، وبامرأتين كَفَّتَاكَ من امرأتين، وبنسوة كَفَّيْنَاكَ من نسوة». فما كان منها مصدرًا معربًا، يتبع الموصوف في إعرابه: إن كان الموصوفُ مرفوعًا، فالمصدرُ الذي هو نعتُه مرفوعٌ. وإن كان منصوبًا، فهو منصوبٌ. وإن كان مجرورًا، فهو مجرورٌ. وإن كان فعلاً، فهو بلفظِ الفعل الماضي، لا يدخله شيء من الإعراب، فاعرفه.

فصل

[الوصف بالجملة]

قال صاحب الكتاب: ويوصف بالجملة التي يدخلها الصدق والكذب، وأما قوله [من الرجز]:

٤١٨ - [حتى إذا جنَّ الظلامُ واختَلَطَ] جاؤوا بَمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَطَّ

٤١٨ - التخريج: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٣٠٤/٢؛ وخزانة الأدب ١٠٩/٢؛ والدرر ١٠/٦؛ وشرح التصريح ١١٢/٢؛ والمقاصد النحوية ٦١/٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١١٥/١؛ وخزانة الأدب ٣٠/٣، ٢٤/٥، ٤٦٨، ١٣٨/٦؛ وشرح الأشموني ٤٩٩/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤١؛ ولسان العرب ٢٤٨/٤ (خضر)، ٣٤٠/١٠ (مذق)؛ والمحاسب ٢/١٦٥؛ ومغني اللبيب ٢٤٦/١، ٥٨٥/٢؛ وهمع الهوامع ١١٧/٢.

اللغة: جنَّ الظلام: اشتدَّ سواده. اختلط: اعتكر. المذق: اللبن المخلوط بالماء. المعنى: يقول هاجيًا قومًا بخلاء: لَمَّا حلَّ الظلام، قَدَّموا لنا لبنا ممزوجًا بالماء، فصار شبيهاً بلون الذئب في كدرته.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء. «إذا»: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلقٌ بجوابه. «جنَّ»: فعل ماضٍ. «الظلام»: فاعل مرفوع. «واختلط»: الواو: حرف عطف، و«اختلط»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «جاؤوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل. «بمذق»: جار ومجرور متعلقان بـ «جاؤوا». «هل»: حرف استفهام. «رأيت»: فعل ماضٍ، والثاء: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل. «الذئب»: مفعول به منصوب. «قط»: ظرف زمان مبني في محلِّ نصب، متعلقٌ بـ «رأيت».

وجملة «إذا جنَّ... جاؤوا» الشرطية: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جنَّ الظلام»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «اختلط»: معطوفة على جملة «جنَّ». وجملة «جاؤوا...»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة «هل رأيت»: في محلِّ نصب مفعول به لفعل القول المحذوف، والتقدير: «بمذق مقول فيه هل رأيت...».

فبمعنى: مَقُولٌ عنده هذا القولُ لَوَزَقْتِهِ؛ لَأَنَّهُ سَمَارٌ. ونظيره قولُ أبي الدرداءِ: «وجدتُ النَّاسَ اخْبِرُ تَقْلِيهِ»^(١)، أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقالُ، ولا يوصف بالجميل إلا النكراتُ.

قال الشارح: وقد تقع الجُمْلُ صِفاتٍ للنكراتِ، وتلك الجُمْلُ هي الخَبَرِيَّةُ المَحْتَمِلَةُ للصدق والكذبِ، وهي التي تكون أخباراً للمبتدأ، وصلاتٍ للموصولات. وهي أربعةٌ أضرِبُ:

الأوَّلُ أن تكون جملةً مركَّبةً من فعلٍ وفاعلٍ.

والثاني أن تكون مركَّبةً من مبتدأ وخبرٍ.

والثالث أن تكون شرطاً، وجزءاً.

والرابع أن تكون ظرفاً.

فالأوَّلُ قولُك: «هذا رجلٌ قام، وقام أبوه»، فـ«هذا» مبتدأ، و«رجلٌ» الخبرُ، و«قام» في موضع رفعٍ بأنَّه صفةٌ. قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾^(٢). فقوله: «أنزلناه» في موضع رفعٍ على الصفة لـ«كتاب». يدلُّ على ذلك رفعُ «مبارك» بعده، وفيه ذكرُ مرتفعٍ بأنَّه الفاعلُ. وهذا الذكرُ يعود إلى الموصوف الذي هو «رجلٌ»، ولولا هذا الذكرُ، لَمَّا جاز أن تكون هذه الجملةُ صفةً، لأنَّ الصفة كالخبر، فكما لا بدُّ من عائدٍ إلى المبتدأ إذا وقعت خبراً، كذلك لا بدُّ منه في الجملة إذا وقعت صفةً.

والثاني كقولك: «هذا رجلٌ أبوه منطلقٌ»، فـ«أبوه» مبتدأ، و«منطلقٌ» خبرُه، والجملةُ من المبتدأ والخبر في موضع رفعٍ بأنَّها صفةٌ لـ«رجلٍ». والهاءُ في «أبوه» عائدةٌ إلى الموصوف.

والثالث أن تكون الجملةُ الصفةُ جملةً من شرطٍ وجزءٍ. وذلك نحو: «مررت برجلٍ إن تُكْرِمَهُ يُكْرِمُكَ»، فقولك: «إن تكرمه يكرمك» في موضع الصفة لـ«رجلٍ»، وقد عاد الذكرُ منهما إلى الموصوف، ولو عاد من أحدهما، لكان كافياً، نحو: «مررت برجلٍ إن تُضْرِبَهُ تُكْرِمُ خَالِدًا». فالذكرُ هاهنا إنما عاد من الشرط وحده، ولو قلت: «مررت برجلٍ

= والشاهد فيه قوله: «بمذق هل رأيت الذئب» حيث جاء ظاهر الجملة الاستفهامية وكأنه نعت للذئبة «مذق»، وفي الحقيقة هي مقول قول محذوف، والتقدير: «جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط».

(١) «اخبر تَقْلِيهِ» من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ١/١٠٥؛ ولسان العرب ١٥/١٩٨ (قلا)؛ ومجمع الأمثال ١/١٦٢؛ والمستقصى ١/٩٣.

والمعنى: إذا خبرت الناس قلوبهم، أي: بغضتهم. يضرب في قلة توقُّع الخير عند الناس.

(٢) الأنعام: ٩٢، ١٥٥

إن تضرب زيدا يضربك»، لجاز أيضًا؛ لأنه قد عاد الذكر إلى الموصوف من الجزاء، وإن عاد منهما، فأجود شيء.

والرابع الظرف ونحوه من الجاز والمجرور، فهذا في حكم الجملة من حيث كان الأصل في الجاز والمجرور أن يتعلق بفعل؛ لأن حرف الجر إنما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، ويدل على أنه في حكم الجملة أنه يقع صلة، نحو: «جاءني الذي في الدار، ومن الكرام»، والصلة لا تكون إلا جملة. ومما يدل على ذلك أن الظرف إذا وقع صلة، أو صفة لنكرة، جاز دخول الفاء في الخبر، نحو: «الذي في الدار فله درهم»، و«كل رجل في الدار فمكرم»، كما تقول: «الذي يأتيني فله درهم»، و«كل رجل يأتيني فله درهم». ولو قلت: «كل رجل قائم فله درهم» لم يجز.

واعلم أن الظرف إذا وقع صفة، كان حكمه كحكمه، إذا وقع خبرًا إن كان الموصوف شخصًا لم تصفه إلا بالمكان، نحو: «هذا رجل عندك»، ولا تصفه بالزمان. لا تقول: «هذا رجل اليوم، ولا غدا»؛ لأن الغرض من الوصف تحلية الموصوف بحال تختص به دون مشاركته في اسمه ليُفصل منه، والزمان لا يختص بشخص دون شخص، فلا يحصل به فصل.

وسرطنا في الجملة التي تقع صفة أن تكون محتملة للصدق والكذب تحريزًا من الأمر، والنهي، والاستفهام، نحو: «قُم»، و«اقعد»، و«لا تقم»، و«لا تقعد»، و«هل يقوم زيد؟» فإن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخبارًا، ولا صلات؛ لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له، ليست لمشاركته في اسمه. والأمر، والنهي، والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها، إنما هو طلب واستعلام، لا اختصاص له بشخص دون شخص.

فأما قول الشاعر، أنشده الأصمعي [من الرجز]:

حَسْبِي إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتِ الذُّبَّ قَطْ

ويروى: «بضبح»، و«الضبح» بالفتح: اللبن الرقيق الممزوج، يقال: «ضبيحت اللبن»، أي: مزجته، والمذق والمذيق مثله. وإنما وُصف به، وهو استفهام على الحكاية، وإضمار القول، كأنه قال: «جاؤوا بمذق مقول فيه ذلك». شبه لونه بلون الذئب لوزقته، والورقة لون كلون الرماد، ولذلك قال: «لأنه سمار»، والسمار: اللبن الرقيق.

ومثله قول أبي الدرداء: «وجدت الناس أخبر ثقيلة». وذلك أن «وجدت» كـ«علمت»

يدخل على المبتدأ والخبر، فينصبهما، والمفعول الثاني خبر لا يقع فيه من الجمل إلا الخبرية. وقوله: «أخبر ثقيلة» أمر لا يقع خبرًا للمبتدأ، وكذلك لا يقع مفعولًا ثانيًا لـ«وجدت». وإنما ذلك على معنى «وجدت الناس مقولًا فيهم ذلك».

وُروى: ثَقْلَةٌ، وثَقْلَةٌ، بفتح اللام، وكسرها؛ لأنه يقال: «قَلَى، يَقْلَى وَيَقْلِي». فمن قال: «يَقْلِي» بالكسر، قال: «ثَقْلَةٌ» مكسورًا، والأصل: ثَقْلِيهِ، فلما جُزِمَ بالأمر، حُذِفَت الياء للجزم، ثم دخلت هاء السُّكُت، فقلت: «ثَقْلَةٌ» بكسر اللام، وسكون الهاء. ومن فتح، وقال: «يَقْلَى»، وهو قليل، جزم بحذف اللام، وبقي ما قبلها مفتوحًا، ثم دخلت هاء السكت.

واعلم أن كل جملة وقعت صفةً، فهي واقعة موقع المفرد، ولها موضع ذلك المفرد من الإعراب، فإذا قلت: «مررت برجل يضرب»، فقولك: «يضرب» في موضع «ضارب»، فأبداً تُقدَّر ما أصبت مكانه فعلاً باسم فاعل إن كان المنعوت كذلك، وباسم مفعول، إن كان المنعوت كذلك. وكذلك الجار والمجرور، وتقديره بما يلائم معناه، تقول في قولك: «هذا رجل من بني تميم»، تقديره: تميمي، و«تميمي» بمعنى منسوب، وفي قولك: «هذا رجل من الكرام»، تقديره: كريم، فاعرف ذلك.

فإن قيل: فلمَ زعمتم أن المفرد أصل، والجملة واقعة موقعه، فالجواب أن البسيط أول، والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقع موقعه الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه. ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل. واعلم أنه لا يُنعت بالجملة معرفة، لو قلت: «هذا زيد أبوه قائم» على أن تجعله صفةً، لم يجوز، فإن جعلته حالاً، جاز. وإنما لم توصف المعرفة بالجملة، لأن الجملة نكرة، فلا تقع صفة للمعرفة؛ لأنها حديث. ألا ترى أنها تقع خبراً، نحو: «زيد أبوه قائم»، و«محمد قام أخوه». وإنما تُحدث بما لا يُعرف، فتفيد السامع ما لم يكن عنده. فإن أردت وصف المعرفة بجملة، أتيت بـ«الذي»، وجعلت الجملة في صلته، فقلت: «مررت بزيد الذي أبوه منطلق»، فتوصلت بـ«الذي» إلى وصف المعرفة بالجملة، كما توصلت بـ«أي» إلى نداء ما فيه الألف واللام، نحو: «يا أيها الرجل».

فصل

[الوصف السببي]

قال صاحب الكتاب: وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعت بحاله هو، نحو قولك: «مررت برجل كثير عدوه، وقليل من لا سبب بينه وبينه».

قال الشارح: اعلم أنهم يصفون الاسم بفعل ما هو من سببه كما يصفونه بفعله، والغرض بالسبب هاهنا الاتصال، أي: بفعل ما له به اتصال. وذلك نحو قولك: «هذا رجل ضارب أخوه زيدا، وشاكر أبوه عمرا». لَمَّا وصفته بـ«ضارب»، ورفعت به «الأخ»، وأضفته إلى ضمير الموصوف، صار من سببه، وحصل بذلك من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعله. ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت برجل قائم أبوه، أو غلامه»، فقد تخصص

وَتَمَيَّزُ من رجلٍ ليس بهذه الصفة، كما إذا قلت: «مررت برجلٍ قائمٍ؟» ولو قلت: «مررت برجلٍ قائمٍ عمرو أو ضاربٍ زيد»، لم يحصل بذلك تخصيصٌ، ولأَ تَمَيَّزَ به من غيره، إذ ذلك ليس شيئاً يَخُصُّه. فإذا قلت: «مررت برجلٍ كثيرٍ عدوّه»، فقد اتَّصل المضمَرُ بالفاعل، وإذا قلت: «قليلٍ مَنْ لا سَبَبَ بينه وبينه»، فقد اتَّصل الضميرُ بالفاعل. وإذا قلت: «مررت برجلٍ ضاربٍ أخاه»، فقد اتَّصل الضميرُ بالمفعول، فكان من سببه، لذلك فاعرفه.

فصل

[مطابقة الصفة للموصوف]

قال صاحب الكتاب: وكما كانت الصفة وَفَّقَ الموصوف في إعرابه، فهي وَفَّقَهُ في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، إلا إذا كانت فِعْلٌ ما هو من سَبَبِهِ، فإنها تُوافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سِوَاهَا، أو كانت صفةً يَسْتَوِي فيها المذكَرُ والمؤنثُ، نحو: «فَعُولٌ»، و«فَعِيلٌ» بمعنى «مَفْعُولٌ»، أو مؤنثةً تجري على المذكَرِ، نحو: علامةٌ، وهلباجةٌ، ورَبْعَةٌ، وَيَقَعَةٌ.

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنَّ الصفة تابعةٌ للموصوف في أحواله. وجملتها عشرة أشياء: رفعه، ونصبه، وخفضه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتنكيره، وتعريفه، وتذكيره، وتأنيثه. إن كان الاسمُ الأوَّلُ الموصوف مرفوعاً، فنعتُه مرفوعٌ. وإن كان منصوباً، فنعتُه منصوبٌ. وإن كان مخفوضاً، فنعتُه مخفوضٌ. وكذلك سائرُ الأحوال. تقول: «هذا رجلٌ عاقلٌ»، و«رأيت رجلاً عاقلاً»، و«مررت برجلٍ عاقلٍ». فقد ترى كيف تبعَتِ الصفةُ الموصوف في إعرابه، وإفراده، وتذكيره، وتنكيره. ولو قلت: «هذا رجلٌ الظريف»، أو «هذا زيدٌ ظريفٌ» على أن تجعل «ظريفاً» نعتاً لِمَا قبله؛ لم يجز، لمخالفته إِيَّاه في التعريف، فإن جعلته بَدَلًا، جاز.

وإنما وجب للنعت أن يكون تابعاً للمنعوت فيما ذكرناه من قِبَلِ أن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فصار ما يلحق الاسم يلحق النعت. وإنما قلنا: إنهما كالشيء الواحد من قِبَلِ أن النعت يُخْرِجُ المنعوتَ من نوع إلى نوعٍ أخصَّ منه، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلةِ نوعٍ أخصَّ من نوع المنعوت وحده، فالنعتُ والمنعوتُ بمنزلةِ إنسان، والمنعوتُ وحده بمنزلةِ حيوان، فكما أن إنساناً أخصَّ من حيوان، كذلك النعتُ والمنعوتُ أخصَّ من المنعوت وحده، ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت برجلٍ»، فهو من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ، وإذا قلت: «مررت برجلٍ ظريفٍ»، فهو من الرجال الظرفاء الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ، فالرجالُ الظرفاءُ جملةٌ لرجلٍ ظريفٍ، كما أن الرجالَ جملةٌ

لرجل، فرجلٌ ظريفٌ جُزءٌ للرجال الظرفاء، وهو أخصُّ من رجل، ألا ترى أن كلَّ رجلٍ ظريفٍ رجلٌ، وليس كلُّ رجلٍ رجلاً ظريفاً. وقد تقدّم الكلام على شدة اتّصالِ الصفة بالموصوف في مواضع من هذا الكتاب.

وقوله: «إلا إذا كان فِعْلٌ ما هو من سَبَبِهِ» يعني أن الصفة إذا رفعتِ الظاهر، وكان الظاهر، من سببِ الموصوف؛ فإنَّ الصفة تكون موحّدة على كلِّ حال، وإن كان موصوفها مثني أو مجموعاً، نحو قولك: «هذا رجلٌ قائمٌ أخوه»، و«رجلان قائمٌ أخوهما، ورجالٌ قائمٌ أخوهم»؛ لأنها هنا جارية مجرى الفعل إذا تقدّم، نحو قولك: «قام زيدٌ»، و«قام الزيدان». و«قام الزيدون». لما رفع الظاهر، خلا من الضمير. والتثنية إنما هي للضمير، لا للفعل نفسه، فكذلك اسمُ الفاعل واسمُ المفعول إنما يُثنى كلُّ واحدٍ منهما، ويُجمع، إذا كان فيهما ضميرٌ؛ وأما إذا خَلُوا من الضمير، فيكونان موحّدين، وكذلك لا يُؤنثان إلا أن يكون المرفوعُ بهما مؤنثاً، نحو: «مررت بامرأةٍ ضاربةٍ جاريتها»، فإن كان الفاعل مذكراً، ذكّرت الفعل، نحو قولك: «هذه امرأةٌ ضاربتُ غلامها»، لأنَّ الفعل للغلام، لا لامرأة، والفعلُ إنما يتأثت بتأنيثِ فاعله.

فأما الصفة التي يَسْتَوِي فيها المذكرُ والمؤنثُ، وذلك على ضربين: منه ما يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ في سقوط علامة التانيث، ومنه ما يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ في لزوم تاء التانيث. فالأول، نحو: «فَعُولٌ» بمعنى «فاعلٌ»، نحو رجلٌ صَبُورٌ، وشَكُورٌ، وضروب، وامرأةٌ صَبُورٌ، وشكُورٌ، وضروبٌ بمعنى صابِرٌ، وصابرةٌ، وشاكِرٌ، وشاكِرةٌ، وضاربٌ، وضاربةٌ. كأنهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث هاهنا الفرقَ بين «فَعُولٍ» بمعنى «فاعلٍ»، وبينه إذا كان بمعنى «مَفْعُولٍ»، نحو: حَلَوِيَّةٌ، وحَمَوِيَّةٌ. قال الشاعر [من الكامل]:

٤١٩- فيها اثنتان وأزبعون حَلَوِيَّةٌ سوداً كخافيةِ الغرابِ الأشحمِ

٤١٩ - التخرّيج: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩٣؛ والحيوان ٤٢٥/٣؛ وخزانة الأدب ٧/٣٩٠؛

والمقاصد النحوية ٤٨٧/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأسموني ٦٢٥/٣.

اللغة: الحلوية: أي المحلوبة؛ ويقال: ناقة حلوب وحلوية. الخافية: جمعها الخوافي، وهي ريشات إذا ضَمَّ الطائر جناحيه خفيت. الأشحم: الأسود.

المعنى: في حملتها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، سوداً كخوافي الغراب الشديد السواد. وقد ذكر سوادها دون سائر الألوان لأنها أعز النوق وأنفسها.

الإعراب: «فيها»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «اثنتان»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالالف

لأنه ملحق بالمتنى. «وأربعون»: الواو: حرف عطف، «أربعون»: اسم معطوف على «اثنتان» مرفوع

بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «حلوية»: تمييز منصوب. «سوداً»: نعت «حلوية»، أو حال

من العدد «اثنتان وأربعون»، أو حال من «حلوية». «كخافية»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة

لـ«سوداً»، وهو مضاف. «الغراب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «الأشحم»: صفة «الغراب» =

أثبت التاء لأنها بمعنى محلوبة، ومثل ذلك «فَعِيلٌ» إذا كان بمعنى مفعولٍ، نحو: «كَفَّ حَضِيْبٌ»، و«لِحْيَةٌ ذَهِيْبٌ»، المراد: مخضوبةٌ ومدهونةٌ، حُذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنى «فَاعِلٍ»، نحو: «عَلِيْمٌ»، و«سَمِيْعٌ». وذلك إنما يكون فيهما عند ذكر الموصوف، وفَهْم المعنى بذكره، أو ما يقوم مقام ذكره، فأما مع حذف الموصوف، فلا. لو قلت: «رَأَيْت حَضِيْبِيًّا»، وأنت تريد «كُفًّا»، لم يجز للالتباس.

وأما الثاني، فقولهم: «عَلَامَةٌ»، و«نَسَابَةٌ»، لمن يكثر علمه، ومعرفته بالنسب، وقالوا: «هَلْبَاجَةٌ» للأخفق، وقالوا «زَيْعَةٌ» للمتوسط في الطول، ليس طويلًا ولا قصيرًا، وقالوا: «غَلَامٌ» بفتح الغاء بمعنى اليافع، وهو المرتفع، يقال: «غَلَامٌ»، و«غَلْمَانٌ بَعْدَةٌ»، فهذا ونحوه لا يتبع الموصوف في تذكيره، بل يثبت فيه التاء، وإن كان الموصوف مذكرًا؛ لأن التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف. ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى، وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث، ولا يحسن إطلاقه على البارئ؛ لأنها مبالغة بعلامة نقص.

فصل

[ما يُوصَف ويوصَف به]

قال صاحب الكتاب: والمضمر لا يقع موصوفًا، ولا صفةً، والعلم مثله في أنه لا يوصف به، ويوصف بثلاثة: بالمعرف باللام، وبالمضاف إلى المعرفة، وبالمُبْتَهَم، كقولك: «مررتُ بزيدِ الكريم، وبزيدِ صاحبِ عمرو، وصديقك، وراكبِ الأدهم، وبزيدِ هذا». والمضاف إلى المعرفة مثل العلم يوصف بما وُصف به. والمعرف باللام يوصف بمثله، وبالمضاف إلى مثله، كقولك: «مررت بالرجلِ الكريم، وصاحبِ القوم»، والمُبْتَهَم يوصف بالمعرف باللام اسمًا، أو صفةً، واتصافه باسم الجنس ما هو مستبدُّ به عن سائر الأسماء، وذلك قولك: «أَبْصُرْ ذاك الرجلَ، وأولئك القومَ»، و«يا أيُّها الرجلُ»، و«يا هذا الرجلَ».

قال الشارح: اعلم أنَّ المعارف خمسٌ: المضمراث، نحو: أنا، وأنت، وهُو، ونحو ذلك ممَّا سيأتي وصفه. والأعلام، نحو: زيد، وعمرو، وقد تقدَّم بيانها. والمبهمات، وهي أسماء الإشارة، نحو: هذا، وذلك، وذاك، وهؤلاء، ونحوها ممَّا سيأتي بيانها. وما عرَّف بالألف واللام، نحو: الرجل، والغلام، وما أُضيف إلى واحد منها، نحو: غلامك، وغلامُ زيد، وصاحبُ هذا، وبابُ الدار، ونحو ذلك.

واعلم أنَّ المعارف مرتبةٌ في التعريف والترتيب المذكور. فأعرَّفها وأخصَّها

= مجرورة بالكسرة مثلها. جملة «فيها اثنتان...»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. والشاهد فيه قوله: «اثنتان وأربعون حلوبة» حيث أثبت التاء في «حلوبة» لأنها بمعنى: محلوبة.

المضمرات، وذلك لأنك لا تُضمِّر الاسم إلا بعد تقدُّم ذكره، ومعرفة المخاطب على من يعود، ومَنْ يُعْنَى، أو تفسيرٍ يقوم مقام الذكر، ولذلك استغنى عن الوصف، ثم العَلَمُ، ثم المبهم، وما أضيف إلى معرفة من المعارف، فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف؛ لأنه يسري إليه ما فيه من التعريف. ثم ما فيه الألف واللام. هذا مذهب سيبويه^(١). وذهب قومٌ إلى أن المبهم أعرف المعارف؛ لأنه يتعرَّف بالقلب والعين، وغيره يتعرَّف بالقلب لا غير، فكان ما يتعرَّف بشيئين أعرف ممَّا يتعرَّف بشيء واحد، ثم العَلَمُ، ثم المضمُر، ثم ما فيه الألف واللام، وهو قول أبي بكر بن السراج. وذهب آخرون إلى أن أعرف المعارف العلم، لأنه في أول وضعه لا يكون له مشارِك، إذ كان علامة تُوضَع على المسمَّى يُعرَّف بها دون غيره، ويُميِّز من سائر الأشخاص، ثم المضمُر، ثم المبهم، ثم ما عرَّف بالألف واللام، وهو قول أبي سعيد السيرافي. فأما ما عرَّف بالإضافة، فتعريفه على حسب ما يضاف إليه من المضمُر، والعلم، والمبهم، وما فيه الألف واللام على اختلاف الأقوال.

فأما المضمرات فلا توصف، وذلك لوضوح معناها، ومعرفة المخاطب بالمقصود بها، إذ كنت لا تُضمِّر الاسم إلا وقد عرف المخاطب إلى من يعود، ومَنْ تُعْنَى، فاستغنى لذلك عن الوصف، ولا يوصف بها، لأن الصفة تحلِّيَّة بحالٍ من أحوال الموصوف، والمضمرات لا اشتقاق لها، فلا تكون تحلِّيَّة.

وأما العَلَمُ الخالص، فلا يوصف به؛ لعدم الاشتقاق فيه. وذلك أنه لم يُسمَّ به لمعنى استحقق به ذلك الاسم دون غيره، ويوصف لما ذكرناه من إزالة الاشتراك في اللفظ. ووصفه بثلاثة أشياء: بما فيه الألف واللام، نحو: «جاءني زيد العاقل»، والفاضل، والعالم، ونحوها ممَّا فيه الألف واللام، وبما أضيف إلى معرفة من المعارف الأربع، نحو: «غلامك»، و«غلام هذا»، و«غلام زيد»، و«غلام الرجل». تقول: «جاءني زيد غلامك» ف«زيد» مرفوعٌ بآته فاعلٌ، و«غلامك» نعتٌ له. وتقول: «جاءني محمد عبد خالد، وغلام هذا، وصاحب الأمير» وما أشبه ذلك.

وربما وقع في عبارة بعض النحويين في وصف العلم أنه يوصف بكذا، وبالمضاف إلى مثله، وهي من عبارات سيبويه^(٢). والمراد: إلى مثله في التعريف، لا في العَلَمِيَّة. ويوصف بالمبهم، نحو: مررت بزيد هذا، لأن اسم الإشارة، وإن لم يكن مشتقًا، فهو في تأويل المشتق، والتقدير: يزيد المشار إليه، أو القريب. هذا مذهب سيبويه، فإنه كان يرى أن العلم أحصن من المبهم.

وشرط الصفة أن تكون أعم من الموصوف، ومن قال: إن اسم الإشارة أعرف من

(١) الكتاب ٥/٢.

(٢) الكتاب ٦/٢.

العلم، لم يجز عنده أن يكون نعتاً له، إنَّما يكون بدلاً، أو عطف بيان.

وأما أسماء الإشارة، فتوصف ويوصف بها، فتوصف لما فيها من الإبهام. ألا ترى أنك إذا قلت: «هَذَا»، وأشرت إلى حاضر، وكان هناك أنواع من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارة إلى كل واحد منها، فيبهم على المخاطب إلى أي الأنواع وقعت الإشارة، فتفتقر حينئذٍ إلى الصفة للبيان. ويوصف بها؛ لأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات، نحو: الحاضر، والشاهد، والقريب، والبعيد، فإذا قلت: «ذَلِكَ»، فتقديره: البعيد، أو المُتَنَحِّي، ونحو ذلك، ولا توصف إلا باسم جنس؛ لأن الغرض من وصفها بيان نوع المشار إليه لا فصل المشار إليه من مشارِك له بحالٍ من أحواله؛ لأن اسم الإشارة ثابت لما وقع عليه، ثم شازكه في ذلك الاسم غيره، فاحتاج إلى فصلٍ بينهما بالصفة.

وإنَّما أتى به وُصلةً إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشارة. مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان، فتريد الإخبار عن أحدهما، ولا بد من تعريفه، وليس بينك وبين المخاطب فيه عهدٌ، فيدخل فيه الألف واللام، فأُتِيَ باسم الإشارة وُصلةً إلى تعريفه ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور، فتقول: «هذا الرجلُ فَعَلَّ، أو يفعل».

ونظيره دخول «أَيِّ» في النداء وُصلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، ويجوز أن تتوصل بـ«هذا» إلى نداء ما فيه الألف واللام، فتقول: «يا هذا الرجلُ»، كما تقول: «يا أيُّها الرجلُ». وقد يجوز أن لا تجعله وُصلةً، فتقول: «يا هَذَا». فإذا جعلته وُصلةً، لزمته الصفة. وإذا لم تجعله وُصلةً، لم تلزمه؛ فلذلك تقول: «هذا الرجلُ، والغلامُ»، ولا تقول: «الظريفُ»، ولا «العالمُ» إلا على إرادة حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، فيكون المراد الاسم لا الصفة.

ولا يجوز أن يُنعت المبهم بمضاف، لأنك إذا قلت: «هذا الرجلُ»؛ فالرجلُ وما قبله اسمٌ واحدٌ للزوم الصفة له؛ لأنك إذا أومأت إلى شيء، لزمك البيان عن نوع الذي تقصده، فالبيان كاللازم له. فلما كانت «هي» لا تضاف لأنها معرفة بالإشارة، والمضاف يُقدَّر بالنكرة، والمبهم ممَّا لا يصح تنكيهه، لأن تعريف الإشارة لا يفارقه، فكما لا يصح إضافة الأول كذلك لا يصح إضافة الثاني؛ لأنهما اسمٌ واحدٌ، ولذلك من المعنى لا يصح أن تفرق الصفة، وتجمع الموصوف، فتقول: «مررت بهذين الرجل والفرس»؛ لفصلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف، بخلاف غيره من الصفات، فإنك تقول: «مررت برجلين كريم، وفاضل». ولا بد فيه من أن يكون على عدّة المجموع.

فأما ما عُرِف بالألف واللام، فيوصف بشيئين: بمثله ممَّا فيه الألف واللام، وبالمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو قولك: «مررت بالرجل العاقل»، و«هذا الرجلُ

الفاضل». وتقول في الصفة بالمضاف: «هذا الرجل صاحب المال»، و«رأيت الأمير ذا العَدْل»، و«مررت بالغلام ذي الفضل». ولا يوصف ما فيه الألف واللام بغير ذنك؛ لأنه أقرب إلى الإبهام من سائر المعارف. ألا تراك تصفه بما تصف به النكرات، فتقول: «مررت بالرجل مثلك»، و«إني لأمرُّ بالغلام غيرك، فيكرمني؟»

فأما المضاف إلى المعرفة، فإنه يوصف بالمضاف إلى مثله في التعريف، وبالمضاف إلى ما هو أبهم منه على حسب الفائدة المذكورة، وبما فيه الألف واللام، وبالأسماء المبهمة، نحو: «مررت بصاحبك أخي زيد، وصاحب هذا، والكريم». ولا تقول: «مررت بغلام زيد أخيك»؛ لأنه أخص من الموصوف، فاعرفه.

فصل

[حكم الموصوف بالنسبة إلى الصفة في الخصوصية]

قال صاحب الكتاب: ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الصفة، أو مساويًا لها، ولذلك امتنع وصف المعرف باللام بالمبهم، وبالمضاف إلى ما ليس معرفًا باللام، لكونهما أخص منه.

* * *

قال الشارح: قد تقدم قولنا: إن الصفة ينبغي أن تكون وفق الموصوف، فإن كان الموصوف نكرة، فصفتُه نكرة. وإن كان معرفة، فصفتُه معرفة. ولا تكون الصفة أخص من الموصوف، إنما يوصف الاسم بما هو دونه في التعريف، أو بما يساويه. وذلك لوجهين: أحدهما أن الصفة تيممة للموصوف، وزيادة في بيانه. والزيادة تكون دون المزيد عليه، وأما أن تفوقه، فلا، فإذا وجه الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كفى، وإلا أتبعته ما يزيد بياثًا.

وأما الوجه الثاني، فإن الصفة خبر في الحقيقة، ألا ترى أنه يحسن أن يقال لمن قال: «جاءني زيد الفاضل»: كذبت فيما وصفته به، أو صدقت، كما يحسن ذلك في الخير، وإذا كانت خبرًا، فكما أن الخبر لا يكون إلا أعم من المخبر عنه، أو مساويًا له، فالأول نحو: «زيد قائم»، والثاني نحو: «الإنسان بشر»، إلا أن الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالًا من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفًا له عند توهم الجهالة بالموصوف، وعدم الاكتفاء بمعرفته، وفي الخبر إنما تذكر لمن يجهلها، فتكون هي محل الفائدة، فلذلك تقول: «مررت بزيد الطويل»، والطويل نعت لزيد، وهو أعم منه وحده، إذ الأشياء الطوال كثيرة، وزيد أخص من الطويل وحده.

فإن قيل: فكيف تكون الصفة بياثًا للموصوف، وهي أعم منه؟ قيل: البياث منه إنما حصل من مجموع الصفة والموصوف؛ لأن مجموعهما أخص من كل واحد منهما منفردًا، ف«زيد الطويل» أخص من «زيد» وحده، ومن «الطويل» وحده، ولذلك كانت

الصفة والموصوف كالشيء الواحد. فعلى هذا تقول: «مررت بزيت هذا»، فيكون «هذا» نعتاً لزيد. هذا على مذهب من يرى أن «هذا» أنقص من العَلم، ومَن جعل «هذا» أخصَّ من العلم جعله بدلاً، لا نعتاً، وتقول: «جاءني هذا الرجل»، فتصفت «هذا» بما فيه الألف واللام؛ لأن ما فيه الألف واللام أنقص تعريفاً من أسماء الإشارة. ولو قلت: «مررت بالرجل هذا»، فتصفت ما فيه الألف واللام باسم الإشارة، لم يجز؛ لأن الاسم لا يوصف بما هو أتم تعريفاً منه، فإن جعلته بدلاً أو عطف بيان، جاز، فاعرفه.

فصل

[حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه]

قال صاحب الكتاب: وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يُستغنى معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه، وإقامة الصفة مقامه، كقوله [من الكامل]:

٤٢٠- وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَعُّ
وقوله [من البسيط]:

٤٢١- رَبَاءُ شَمَاءُ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأَوْبُ وَالسَّبَلُ

٤٢٠ - التخریج: البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ١/٣٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧٦٠؛ ولسان العرب ٨/٣١ (تبع)، ٨/٢٠٩ (صنع)، ١٥/١٨٦ (قضى)؛ والمعاني الكبير ص ١٠٣٩.

اللغة: المسرودة: الدرع المنسوجة. قضاهما: صنعهما. داود: النبي داود عليه السلام، عرف عنه إحكامه نسج الدروع. السوابغ: جمع السابغة، وهي الدرع الضافية الواسعة. تبع: لقب ملك اليمن. الصنع: الذي يحسن الصنع بيديه.

المعنى: يصف بطلين عليهما درعان محكمتا محكمتي النسج كأن داود نسجهما، فاخرتا النوع كأن ملك اليمن تفضل بصنعهما.

الإعراب: «وعليهما»: الواو: بحسب ما قبلها، و«عليهما»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «مسرودتان»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى. «قضاهما»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «داود»: فاعل مرفوع بالضم الظاهرة. «أو»: حرف عطف. «صنع»: معطوف على «داود» مرفوع بالضم الظاهرة. وهو مضاف «السوابغ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «تبع»: بدل من «صنع» مرفوع بالضم الظاهرة. وجملة «عليهما مسرودتان»: بحسب الواو. وجملة «قضاهما داود»: في محل رفع صفة لـ «مسرودتان».

والشاهد فيه قوله: «عليهما مسرودتان» حيث حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والتقدير: «عليهما درعان مسرودتان». وكذلك «صنع السوابغ». وهذا الحذف لا يكون إلا مع قرينة تدل على الموصوف، كأن تغلب الصفة على الموصوف حتى يُعرف بها وإن لم يُذكر معها.

٤٢١ - التخریج: البيت للمنتحل الهذلي في خزائن الأدب ٥/٣، ٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨٥ =

وقوله عز وجل: ﴿وَعِنْدَكُمْ قَصِيرَاتٌ الْظَّرْفِ عِينٌ﴾^(١) وهذا باب واسع. ومنه قول النابغة [من الوافر]:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقْفَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشْنُ^(٢)
أي: جَمَلٌ مِنْ جِمَالِهِمْ. قال [من الرجز]:

٤٢٢- لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْشِمِ بِفَضْلِهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمِ

= وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٥؛ وللهذلي في لسان العرب ١/ ٢٢٠ (أوب).
اللغة: رِيَاءٌ: صيغة مبالغة من «ربأ قومَه يربؤهم» إذا كان طليعة لهم فوق موضع مرتفع. شَمَاءٌ: مرتفعة. أي: معناه هنا يصل إلى قُلَّتْهَا. وَقُلَّةُ الشَّيْءِ وَقُتُّهُ: رأسه. الأوب: النحل، وقيل: هو الريح، وقيل: المطر. السَّيْلُ: المطر.
المعنى: إن ابنه الذي يرثيه بأبيات منها هذا الشاهد كان طليعة قومه يرقب لهم الأعداء على ظهر قلة عالية لا يبلغها إلا النحل والسحاب والمطر.
الإعراب: «رِيَاءٌ»: خير لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو رِيَاءٌ، وهو مضاف. «شَمَاءٌ»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «لا»: نافية. «يأوي»: فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء للثقل. «لقلتها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يأوي»، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «إلا»: حرف حصر. «السحاب»: فاعل مرفوع بالضممة. «وإلا»: الواو: حرف عطف، «إلا»: زائدة لتوكيد الاستثناء والحصر. «الأوب»: معطوف على السحاب مرفوع مثله، وكذلك «السبل».
وجملة «هو رِيَاءٌ شَمَاءٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يأوي... إلا السحاب»: صفة لـ «شَمَاءٌ» محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «رِيَاءٌ شَمَاءٌ» حيث حذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، والتقدير: «هو رجلٌ رِيَاءٌ هَضْبَةٌ شَمَاءٌ».

(١) الصفات: ٤٨.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٣.

٤٢٢ - التخريج: الرجز لحكيم بن معية في خزنة الأدب ٥/ ٦٢، ٦٣؛ وله أول حميد الأرقط في الدرر ١٩/ ٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٧١؛ ولأبي الأسود الجمالي (وهذا تصحيف «الحماني») في شرح التصريح ٢/ ١١٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٧؛ والكتاب ٢/ ٣٤٥؛ وجمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

اللغة: لم تيشم: أي لم تقع في الإثم أي الخطأ والكذب. يفضلها: يزيد بها بالفضل. الحسب: الشرف. الميسم: الجمال.

المعنى: لو قلت إنها تفوق بنات قومها في الحسن والجمال لم تخطيء، فهي تفوقهن حسباً وجمالاً.
الإعراب: «لو»: حرف شرط غير جازم. «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ما»: حرف نفي. «في قومها»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خير لمبتدأ محذوف، والتقدير: «ما في قومها أحد...»، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «لم»: حرف جزم. «تيشم»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر =

أي: ما في قومها أحد. ومنه [من الوافر]:

أنا ابنُ جَلالٍ [وطلاعُ الثَّنابا] متى أضعِ العمامةَ تعرفوني^(١)

أي: رَجُلٍ جَلالٍ، وقوله [من الرجز]:

٤٢٣- [جادات] بكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرِ

أي: بكَفِّي رَجُلٍ. وسمع سيبويه^(٢) بعضَ العرب الموثوقِ بهم يقول: «ما منهما

= للضرورة الشعرية. «يفضلها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «في حسب»: جار ومجرور متعلقان بـ «يفضلها». «وميسم»: الواو: حرف عطف، و«ميسم»: معطوف على «حسب» مجرور بالكسرة. وجملة «لو قلت...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت...» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب وجملة «ما في قومها»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «يفضلها»: في محلّ رفع صفة المبتدأ المحذوف. وجملة «لم تيشم»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما في قومها يفضلها» حيث حذف الموصوف، وأبقى الصفة وهي جملة «يفضلها»، وأصل الكلام: «لو قلت ما في قومها أحد يفضلها».

(١) تقدم بالرقم ١٠٢.

٤٢٣ - التخرّيج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٦٥/٥؛ والخصائص ٣٦٧/٢؛ والدرر ٢٢/٦؛ وشرح الأشموني ٤٠١/٢؛ وشرح التصريح ١١٩/٢؛ وشرح شواهد المغني ٤٦١/١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٠؛ ولسان العرب ٣٧٠/١٣ (كون)، ٤٢١ (منن)؛ ومجالس ثعلب ٥١٣/٢؛ والمحتسب ٢/٢٢٧؛ ومغني اللبيب ١٦٠/١؛ والمقاصد النحوية ٦٦/٤؛ والمقتضب ١٣٩/٢؛ والمقرب ١/٢٢٧؛ وجمع الهوامع ١٢٠/٢. وقبله:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ
اللغة: الكبداء: القوس الواسعة المقبض. الوتر: مجرى السهم من القوس. أرمى: أفلت تفضيل من رمى يرمي، أي الأشدّ رماية وإصابة.

المعنى: يهدد أحدهم بقوله: ليس لك عندي خير، بل سهم مصيب، وحجر قاتل، وقوس شديدة، تعطي أفضل ما لديها عندما يستخدمها من كان أفضل الرّماة.

الإعراب: «جادات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التانيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «بكفي»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلقان بـ «جادات». «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «من أرمى»: جار ومجرور بالكسرة المقدّرة على الألف، متعلقان بخبر «كان» المحذوف. «البشر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر. وجملة «جادات»: في محلّ جرّ صفة لـ «كبداء». وجملة «كان»: في محلّ جرّ صفة للمضاف إليه المحذوف.

والشاهد فيه قوله: «بكفي كان» حيث حذف الموصوف «رجل» وأبقى صفته، وهي جملة: «كان من أرمى البشر»، والتقدير: «بكفي رجل كان من أرمى البشر».

(٢) الكتاب ٣٤٥/٢.

مات حتى رأيتُه في حالِ كذا وكذا»، يريد: ما منهما واحد مات .

وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرَحونه رأسًا، كقولهم: «الأَجْرَعُ، والأَبْطَحُ، والفارسُ، والصاحبُ، والراكبُ، والأُوزُقُ، والأَطْلَسُ» .

قال الشارح: اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يُحذف واحد منهما؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه. فالموصوف القياس يأتي حذفه؛ إما ذكرناه، ولأنه ربما وقع بحذفه لسُنْ. ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت بطويل»، لم يُعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان، أو زُمخ، أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول؟ إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره، وقويت الدلالة عليه، إما بحال، أو لفظ. وأكثر ما جاء في الشعر، لأنه موضع ضرورة. وكلما استبهم، كان حذفه أبعد في القياس، فمن ذلك قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

وعليها مسرودتان... إلخ

الشاهد فيه قوله: مسرودتان، والمراد: دُرْعان مسرودتان. وكذلك السَّوَابِغُ، المراد: الدُّرُوع السَّوَابِغُ. ومن ذلك قول المَتَنخَل الهذلي، وهو مالك بن عُوَيْمِر، والمتنخل لقب [من البسيط]:

رَبَاءٌ شَمَاءٌ... إلخ

الشاهد فيه قوله: «رَبَاءٌ شَمَاءٌ»، والمراد: رَجُلٌ رَبَاءٌ رَبْوَةٌ، أو رَابِيَةٌ شَمَاءٌ، فهو فعَالٌ من قولك: «رَبَوْتُ الرَّابِيَةَ» إذا عَلَوْتَهَا. وضعف العين للتكثير، والهمزة في آخره بدل من الواو التي هي لام الكلمة، كهزمة «كِسَاءٌ»، و«غِطَاءٌ». ولم يُتَوَّنْ لأنه مضاف إلى «شَمَاءٌ». وشَمَاءٌ من الشَّمَمِ، وهو الارتفاع، يُقال: «جبلٌ أَشَمٌ، ورابيَّةٌ شَمَاءٌ»، أي: مرتفعة، ومنه الشَّمَمُ في الأنف، وهو ارتفاع قَصَبَتِهِ. وهو مخفوض بإضافة «رَبَاءٌ» إليه، والفتحة علامة الخفض، لأنه لا ينصرف، وهمزته للتأنيث.

ومن ذلك قوله تعالى: «وَعِنْدَهُم قَصِيرَاتُ الْإِنْفِ عِينٌ»^(١)، والمراد: حُورٌ قاصرات الطرف.

قال: «وهذا باب واسع»، يعني حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير مُلَبَّسَة، نحو قولك: «مررت بطريف»، و«مررت بعاقل»، وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل. فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل، نحو: «مررت برجلٍ أي

رجل، وأيما رجل»، فإنه يمتنع حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، لأن معناه كامل، وليس لفظه من الفعل. وكذلك لو كانت الصفة جملة، نحو «مررت برجل قام أخوه»، ولقيت غلاما وجهه حسن»، لم يجوز حذف الموصوف فيه أيضا؛ لأنه لا يحسن إقامة الصفة مقام الموصوف فيه. ألا تراك لو قلت: «مررت بقام أخوه»، أو «القيت وجهه حسن»، لم يحسن؟ وربما جاء شيء من ذلك، وما أقله! فمن ذلك قول النابغة [من الوافر]:

كأنتك من جمال بني أقيش... إلخ

وقبله:

أَتَخَذُلُ ناصِرِي وتُعِرُّ عَبَسَا أَيْرُوعَ بِنَ عَظِيظٍ لِمَعَنُ

أراد جملاً من جمال بني أقيش، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه. وإنما قال: «من جمال بني أقيش»، لأنها وخشيته مشهورة بالثور. والشئ: القرية اليابسة. وإذا فعل بها هذا، كان أشد لفورها. وسبب هذا الشعر أن بني عبس قتلوا رجلاً من بني أسد، فقتلت بنو أسد رجلين من عبس، فأراد عيينة بن حصن الفزاري أن يعين بني عبس، وينقض الحلف الذي بين بني ذبيان وبني أسد، وبينهم حلف وتناصر، فقال: كأنتك من جمال بني أقيش، أي: سريع الغضب تنفر مما لا ينبغي لعاقل أن ينفر منه. والذي حسن حذف الموصوف ههنا كونه خيراً، والخبر يكون جملة، وجاراً ومجروراً، نحو قولك: «إن زيدا أبوه قائم»، و«إن زيدا من الكرام»، ف«أبوه قائم» في موضع الخبر، وكذلك الجار والمجرور. ومنه قول أبي الأسود الجهمي [من الرجز]:

لو قلت ما في قومها... إلخ

والمراد: إنسان يفضلها، فحذف الموصوف الذي هو المبتدأ، وأقام الجملة مقامه، يصف امرأة. فالحسب: المأز، والميسم: الجمال، وهو من الواو، وإنما قلبوها ياء للكسرة قبلها، كآته من قولهم: «فلاَنٌ وَسَيْمٌ»، أي: حسن الوجه. وقوله: «لم تيسم» يريد: تأتم، وإنما لما كسر التاء، وجب قلب الهمزة ياء. وإنما كسروا التاء على مذهب من يرى كسر حروف المضارعة ما عدا الياء. وذلك إذا كان الفعل على «فعل»، نحو «تعلّم»، و«تسلّم».

ومثله في حذف الموصوف قوله تعالى: ﴿وَأَنَا مِمَّا الصَّالِحِينَ وَمَا دُونَ ذَلِكَ﴾^(١)، أي: قومٌ دون ذلك، أو ناسٌ. وقد حمل ناسٌ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِيَّةٌ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾^(٢) على هذا قالوا: تقديره: ومن الذين قالوا: إنا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم. ومثله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُنَا إِلَّا لَمَّا مَعَهُمْ مَعْلُومٌ﴾^(٣)، والمراد: إنسانٌ له مقامٌ معلومٌ، وقوله:

(١) الجن: ١١.

(٢) المائدة: ١٤.

(٣) الصافات: ١٦٤.

﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾^(١)، أي: قومٌ يحرفون. والكوفيون يُضمِّرون موصولاً، وتقديره عندهم: إلا من له مقامٌ معلومٌ. والأوّل أسهل؛ لأن حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف.

ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم: «ما منهما مات حتى رأته في حال كذا وكذا»، والمراد: ما منهما أحد مات، فحذف «أحدًا»، وهو الموصوف. وهذا الحذف في المبتدأ أسهل منه مع الفاعل، لو قلت: «جاءني قام أخوه» على إرادة: «جاءني رجلٌ قام أخوه»، لم يحسن حسنه في المبتدأ؛ لأن المبتدأ قد لا يكون اسماً مخضاً، نحو «تسمع بالمُعدي خبيرٌ من أن تراه»^(٢)، والمراد: سماعك بالمعدي خبيرٌ من رؤيته، وليس كذلك الفاعل.

وأما قوله: «أنا ابنُ جَلَا» من قول سُخَيْمِ بنِ وَثِيلِ الرِّيَاحِيِّ [من الوافر]:

أنا ابنُ جَلَا وطلّاعُ السَّنَايَا مَتَى أَضَحَّ العِمَامَةَ تَغْرِفُونِي

فقيل: إنّه من هذا القبيل، والمراد: أنا ابنُ رجلٍ جَلَا، ثم حذف الموصوف، أي: جلا أمره ووضوح، أو كشف الشدائد. وقيل: إنّه اسمٌ عَلَّمٌ. واحتج به عيسى بن عمر شاهداً في منع صرف كل اسم على وزن الفعل سواء كان ذلك البناء ممّا يَغْلِبُ وجوده في الأفعال، أو لا يَغْلِبُ. وأصحابُ سيبويه يتأولونه على أنه سُمِّيَ به وفيه ضميرٌ، فهو جملةٌ، والاسم المنقول من الجملة يُحَكِّي، ولا يُعَرَّبُ، فيكون من قبيل: «بني شَابِ قَرَنَاهَا»، وقد تقدّم شرح ذلك في ما لا ينصرف. وقد قيل في قول الآخر [من الرجز]:

٤٢٤- وَاللَّهُ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

(١) النساء: ٤٦.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

٤٢٤ - التخرّيج: الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢؛ وبلا نسبة في أسرار العريّة ص ٩٩، ١٠٠؛ والإنصاف ١١٢/١؛ وخزانة الأدب ٣٨٨/٩، ٣٨٩؛ والخصائص ٣٦٦/٢؛ والدرر ٧٦/١، ٢٤/٦؛ وشرح الأشموني ٣٧١/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٩؛ ولسان العرب ١٢/١٢ ٥٩٥ (نوم)؛ والمقاصد النحويّة ٣/٤؛ وجمع الهوامع ٦/١، ١٢٠/٢.

اللغة: المخالط: المعاشر. الليان: ضدّ الخشونة.

المعنى: يقسم بأنه لم يعرف النوم في هذه الليلة، وجانبه لم يعرف اللين أيضاً.

الإعراب: «والله»: الواو: واو القسم حرف جرّ، «الله»: اسم الجلالة، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره «أقسم». «ما»: حرف نفي. «ليلي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. وقد تكون «ليلي» اسم «ما» العاملة عمل «ليس» - على رأي الحجازيين - مرفوعاً. «بنام»: الباء: حرف جرّ زائد، مجروره محذوف تقديره: ما ليلى بليل مقول فيه: «نام صاحبه». «نام»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «صاحبه»: فاعل مرفوع =

إِنَّهُ عَلَّمَ اسْمَ رَجُلٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ، كَأَنَّهُ أَرَادَ: مَا لَيْلِي بِرَجُلٍ
 نَامَ صَاحِبُهُ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَوْصُوفَ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ [مِنَ الرَّجْزِ]:
 جَادَتْ بِكَفِّي كَأَنَّ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ

وقبله:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَزٍ وَغَيْرُ كَبْدَاءٍ شَدِيدَةِ الْوَتْرِ
 الشاهد فيه حذف الموصوف، وإقامة الصفة التي هي الجملة مقامه، والتقدير:
 بِكَفِّي رَجُلٌ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ، وَقَدْ رُوِيَ: «بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ»، بفتح ميم
 «مَنْ»، أي: بِكَفِّي مَنْ هُوَ أَرْمَى الْبَشْرِ، و«كَانَ» زائدة. وَكَبْدُ الْقَوْسِ: مَقْبِضُهَا. وَقَوْسٌ
 كِبْدَاءٌ: غَلِيظَةُ الْمَقْبِضِ تَمَلُّ الْكَفَّ. وَجَادَتْ مِنَ الْجُودَةِ لَا مِنَ الْجُودِ. وَلَوْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ
 الْأُولَى، لَمْ يَجْزِ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ لِقَلَّتْهُ وَشُدُوذُهُ فِي الْقِيَاسِ.

وربما ظهر أمر الموصوف، وعرف موضعه، فيستغنى عن ذكره ألبتة، وتقع المعاملة
 مع الصفة، وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف، وذلك نحو قولهم:
 «الْأَجْرَعُ» و«الْأَبْطَحُ»، فالأجرع: مكان سهل مستوي لا يثبت، يقال: «مكان أجرع»،
 و«رَمَلَةٌ جَرَعَاءٌ»، ثم اشتهر المكان بذلك، فعلم مكانه، وإن لم يذكر، فقيل: «الأجرع»،
 إذ لا يوصف بذلك إلا المكان. وأما الأبطح فالمكان المتسع، ومثله البطحاء، وأصله أن
 يقال مكان أبطح، ثم غلبت الصفة، وصارت كاسم الجنس.

ومثله الفارس، والصاحب، والراكب، أصل ذلك كله الصفة، وإنما، غلبت،
 فصارت كاسم الجنس، ولذلك يُجمع جمعه، فيقال: «فارس وفوارس»، وصاحب
 وصواحب، وراكب ورواكب، كما يقال: «كاهل، وكواهل»، فالفارس ركب الفرس
 خاصة، والراكب ركب الجمل خاصة، لا يقال لغيره، والصاحب معروف.

ومثل ذلك الأورق، والأطلس، فالأورق: المُعْبَرُ اللَّوْنُ، كلون الرماد، والحمامة

= بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ولا»: الواو:
 حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «مخالط»: معطوف على المجرور بالياء الظاهرة، وقد تكون نعتاً
 لـ«ليل» المحذوف تبعاً للفظه، وهو مضاف. «الليان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «جانيه»: فاعل
 «مخالط» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.
 وجملة القسم: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما ليلى ليل»: لا محل لها من الإعراب
 لأنها جواب القسم. وجملة «نام صاحبه»: في محل رفع أو نصب صفة «ليل» المحذوف، وقيل: في
 محل نصب مقول القول المحذوف تقديره: «والله ما ليلى ليل مقول فيه نام صاحبه».

والشاهد فيه قوله: «بنام صاحبه» حيث قيل إن «نام صاحبه» علم منقول عن جملة، وقيل: أراد: ما
 ليلى برجل نام صاحبه، ثم حذف الموصوف. وقيل: إن حرف الجر داخل على محذوف، والتقدير:
 بمقول فيه: نام صاحبه.

وَرَقَاءٌ لِلونِهَا، وَالْأَطْلَسُ: أَنْ يَضْرِبَ إِلَى الْعُبْرَةِ، وَالذُّئْبُ أَطْلَسُ لَلْوَنِ، فَأَصْلُهُمَا الصِّفَةُ. ثُمَّ ظَهَرَ أَمْرُهُمَا، فَصَارَ الْمَوْصُوفُ نِسْبًا مَنْسِيًّا، فَصَارَا كَالْجِنْسِ.

وَأَمَّا الصِّفَةُ، فَلَا يَحْسُنُ حَذْفُهَا أَيْضًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الصِّفَةِ، إِمَّا التَّخْصِصَ، وَإِمَّا الثَّنَاءَ وَالْمَدْحَ، وَكِلَاهُمَا مِنْ مَقَامَاتِ الْإِطْنَابِ وَالْإِسْهَابِ، وَالْحَذْفُ مِنْ بَابِ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ لَتَدَافُعِهِمَا. وَقَدْ حُذِفَتِ الصِّفَةُ عَلَى قِلَّةٍ وَتَذَرَّةٍ، وَذَلِكَ عِنْدَ قُوَّةِ دَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ فِيمَا حَكَاهُ سَبِيوِيَهٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: «سَيَّرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ»^(١)، وَهَمْ يَرِيدُونَ: «لَيْلٌ طَوِيلٌ». وَكَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا حُذِفَ فِيهِ الصِّفَةُ لِمَا دَلَّ مِنَ الْحَالِ عَلَى مَوْضِعِهَا، وَذَلِكَ بِأَنْ يَوْجَدَ فِي كَلَامِ الْقَائِلِ مِنَ التَّفْخِيمِ وَالتَّعْظِيمِ مَا يَقُومُ مَقَامَ قَوْلِهِ: «طَوِيلٌ». وَذَلِكَ إِذَا كُنْتَ فِي مَدْحِ إِنْسَانٍ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: «كَانَ وَاللَّهِ رَجُلًا»، وَتَزِيدُ فِي قُوَّةِ اللَّفْظِ بِاللَّهِ، وَتَمْطِيطِ اللَّامِ، وَإِطَالَةِ الصَّوْتِ بِهَا، فَيُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ كَرِيمًا، أَوْ شَجَاعًا، أَوْ كَامِلًا. وَكَذَلِكَ فِي طَرْفِ الدَّمِ إِذَا قُلْتَ: «سَأَلْتُ فَلَانًا، فَرَأَيْتُهُ رَجُلًا»، وَتَزَوَّيَ وَجْهَكَ وَتَقَطَّبَهُ، فَتَغْنَى عَنِ «بِخْيَالًا» أَوْ «لَيْيَمًا». وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «لَا صَلَاةَ لِحَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ»^(٢)، وَالْمَرَادُ: لَا صَلَاةَ كَامِلَةً، أَوْ تَامَةً، وَنَحْوُ ذَلِكَ. فَإِنَّ عَرِيَّتَ الْحَالِ مِنَ الدَّلَالَةِ، لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ، فَاعْرِفْهُ.

(١) الكتاب ١/ ٢٢٠.

(٢) ورد الحديث في السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ٧٥، ١١١؛ والحاوي في الفتاوي للسيوطي ١/ ٥٣٢؛ وإتحاف السادة المتقين ٢/ ٢٩؛ وتنزيه الشريعة ٢/ ٩٩. وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٧/ ٢٦١.

البَدَل

فصل

[أنواعه]

قال صاحب الكتاب: هو على أربعة أضرب: بدل الكل من الكل، كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١). وبدل البعض من الكل، كقولك: «رأيت قومك أكثرهم، وثلاثيهم، وناساً منهم، و«صرفتُ وجوهها أوليها». وبدل الاشتمال، كقولك: «سلب زيد ثوبه»، و«أعجبتني عمرؤ حسنه، وأدبه، وعلمه»، ونحو ذلك مما هو منه، أو بمنزلته في التلبس به. وبدل الغلط، كقولك: «مررتُ برجلٍ حمارٍ»، أردت أن تقول: بـ«حمار»، فسبقت لسانك إلى «رجل»، ثم تداركته، وهذا لا يكون إلا في بدئية الكلام، وما لا يصدر عن روية وفطنة.

قال الشارح: البدل ثانٍ يقدر في موضع الأول، نحو قولك: «مررت بأخيك زيد»، فـ«زيد» ثانٍ من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه. واعتباره بأن يقدر في موضع الأول، حتى كأنك قلت: «مررت بزيد»، فيعمل فيه العامل، كأنه خالٍ من الأول. والغرض من ذلك البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان، أو أسماء، ويشتهر ببعضها عند قوم، وبعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاسمين، خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب، ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدلٍ أحدهما من الآخر للبيان، وإزالة ذلك التوهم. فإذا قلت: «مررت بعبد الله زيد»، فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف عبد الله، ولا يعلم أنه زيد، وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد، ولا يعلم أنه عبد الله، فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب. وكان الأصل أن يكونا خبرين، أي: جملتين، مثل: «مررت بعبد الله، مررت بزيد»، أو يدخل عليه واو العطف، لكنهم لو فعلوا ذلك، لالتبس، ألا ترى أنك لو قلت: «مررت بعبد الله مررت بزيد»، أو قلت: «مررت بعبد الله وزيد»، ربما توهم المخاطب أن الثاني غير الأول، فجاؤوا بالبدل فراراً من اللبس، وطلباً للإيجاز.

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

والبديل إما أن يكون الأول في المعنى، أو بعضه، أو مشتقاً عليه، أو يكون على وجه العَلَط.

فالأول: نحو قولك: «مررت بأخيك زيد»، و«مررت برجل صالح زيد»، ف«زيد» هو الأول، وقد أبدلته منه للبيان. وذلك لجواز أن يكون قد عرف أن له أخاً، ولا يعرف أنه زيد، أو يعرف زيداً، ولا يعلم أنه أخوه. وكذلك يجوز أن يكون يعرف زيداً، ولا يعلم أنه رجل صالح، أو يعرف أنه رجل صالح، ولا يعرف أنه زيد، فجمع بينهما للبيان.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، فالصراط الثاني بدل من الأول، وهو هو؛ لأن الصراط المستقيم هو صراط المُنْعَم عليهم.

وأما الثاني: وهو بدل الشيء من الشيء، وهو بعضه، كقولك: «رأيت زيداً وجهه»، و«رأيت قومك أكثرهم، وثلاثيهم، وناساً منهم»، و«صرفتُ وجوهها أولها». فالثاني من هذه الأشياء بعض الأول، وأبدلته منه ليعلم ما قصدت له، وليتنبه السامع، فتثبت بقولك: «رأيت زيداً وجهه» موضع الرؤية منه، فصار كقولك: «رأيت وجه زيد». وكذلك قولك: «رأيت قومك أكثرهم، وثلاثيهم، وناساً منهم»، بينت من رأيت منهم. ف«أكثرهم»، و«ثلاثهم» بعضهم، وكذلك «ناساً منهم». قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢) ف«من» في موضع خفض؛ لأن المعنى «على من استطاع منهم». وتقول: «بغث طعماك بغضه مكيلاً، وبعضه موزوناً». ويجوز أن ترفع، فتقول: «بعضه مكيلاً، وبعضه موزوناً».

والفرق بينهما أنك إذا نصبت، فقد أوقعت الفعل على البعض منفصلاً من الآخر، فكأنك قلت: «هذا البعض أسلفته بكذا كَيْلاً، وهذا البعض أسلفته بكذا وَزناً». وإذا رفعت، فإنما أوقعت الفعل على جملة الطعام الذي من صفته أن بعضه مكيلاً، وبعضه موزون. قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٣)، فهذا شاهد في الرفع، ومن كلام العرب: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا»، فهذا شاهد في النصب، ولو قال: «يذاها أطول من رجليها»، لجاز. ولا بد فيه من ضمير يُعَلِّقُه بالأول. فأما قولهم: «ضربتُ زيداً اليَدَ والرَّجْلَ»، فالمراد: اليَدَ والرجل منه، فحذف الضمير للعلم به.

وأما الثالث: فهو بدل الاشتمال، نحو قولك: «سلب زيد ثوبه»، و«أعجبني عمرو

(١) الفاتحة: ٦، ٧.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) الزمر: ٦٠.

عَلَمُهُ، وَحَسَنُهُ، وَأَدَبُهُ»، وَنَحْوُهَا مِنَ الْمَعَانِي. فَالثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ إِيَّاهُ، وَلَا بَعْضَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ اشْتَمَلَ عَلَيْهِ. وَالْمَرَادُ بِالِاشْتِمَالِ أَنْ يَتَضَمَّنَ الْأَوَّلُ الثَّانِي، فَيُفْهَمُ مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ أَنَّ الْمَرَادَ غَيْرَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ. وَذَلِكَ أَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ»، فَهُمْ أَنَّ الْمُعْجَبَ لَيْسَ زَيْدًا مِنْ حَيْثُ هُوَ لَخْمٌ وَدَمٌ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَعْنَى فِيهِ.

وَعَبِيرَةُ الْإِشْتِمَالِ أَنْ تَصْخَّ الْعِبَارَةُ بِلَفْظِهِ عَنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «سَلَبَ زَيْدٌ»، وَأَنْتَ تَرِيدُ ثَوْبَهُ، وَ«أَعْجَبَنِي زَيْدٌ»، وَأَنْتَ تَرِيدُ عِلْمَهُ وَأَدَبَهُ وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْمَعَانِي. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَمَحَبَبُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾^(١)، فَ«النَّارُ» بَدَلٌ لِأَنَّ الْأُخْدُودَ مُشْتَمَلٌ عَلَيْهَا. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فَقَالَ فِيهِ﴾^(٢)، فَ«الْقِتَالُ» بَدَلٌ مِنَ «الشَّهْرِ الْحَرَامِ»، وَهُوَ مَعْنَى اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الشَّهْرُ، وَسُؤَالُهُمْ عَنِ الشَّهْرِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْقِتَالِ فِيهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدَةَ بْنِ الطَّيِّبِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٤٢٥- فَمَا كَانَ قَبِيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكُ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانٌ قَوْمٍ تَهْدَمًا
فهذا يُنشد على وجهين: بالرفع في «هلك واحد»، والنصب. فأما الرفع فعلى أن تكون الجملة خبرًا لـ«كَانَ». وأما النصب فعلى أن يكون المفرد خبرًا لـ«كَانَ»، ويكون «هُلْكُهُ» بدلًا من اسم «كَانَ». فأما قول الآخر [من الوافر]:

٤٢٦- دَرِيْسِي إِنْ أَمْرِكُ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْقَيْتَنِي جِلْمِي مُضَاعَا

(١) البروج: ٤ - ٥.

(٢) البقرة: ٢١٧.

٤٢٥ - التخریج: البيت لعبدَةَ بن الطَّيِّبِ في ديوانه ص ٨٨؛ والأغاني ٧٨/١٤، ٢٩/٢١؛ وخزانة الأدب ٢٠٤/٥؛ وديوان المعاني ١٧٥/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩٢؛ والشعر والشعراء ٧٣٢/٢؛ ولمرداس بن عبدة في الأغاني ٨٦/١٤.

اللغة: قيس: هو قيس بن عاصم. هلكه: موته.

المعنى: إن موت قيس بن عاصم ليس موتًا لشخص، بل هدمًا لشمل قبيلة، وتقويضًا لبنانها. الإعراب: «فَمَا»: الفاء: استئنافية، ما: نافية. «كَانَ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «قيس»: اسم «كَانَ» مرفوع بالضمّة. «هَلْكُهُ»: «هَلْكُ»: بدل من «قيس» مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «هَلْكُ»: خبر «كَانَ» منصوب بالفتحة وهو مضاف. «وَاحِدٌ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وَلَكِنَّهُ»: الواو: للاستئناف، لكن: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم «لكن». «بُنْيَانٌ»: خبر «لكن» مرفوع بالضمّة وهو مضاف. «قَوْمٌ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «تَهْدَمًا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

وجملة «فَمَا كَانَ قَبِيْسٌ هَلْكُ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لَكِنَّهُ بُنْيَانٌ»: استئنافية أيضًا لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تَهْدَمُ»: في محلّ رفع صفة لـ«بُنْيَانٌ».

والشاهد فيه: سببُهُ الشارح.

٤٢٦ - التخریج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ١٩١/٥، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤؛ =

فهذا لا يكون إلا على البدل لأجل القافية .

ولا بدّ في بدل الاشتمال من عائِدٍ أيضًا يربطه بالأوّل، فأما قوله [من الطويل]:

٤٢٧- لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيْتُهُ نَقَضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

= والدرر ٦/٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٨٧؛ ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/١٥٦؛ ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ٤/١٩٢؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٥٠٩؛ وجمع الهوامع ٢/١٢٧.

اللغة: ذرني: دعيني. ألفتني: وجدتني. حلمي: عقلي، أو تعقّلي.

المعنى: دعيني وشأنني فإني لن أطيعك، ولن أخضع لأوامرك، لأنّ عقلي لم يُفقد بعد.

الإعراب: «ذرني»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء:

فاعل، والنون: للوقاية. والياء الثانية: في محلّ نصب مفعول به. «إن»: حرف مشبّه بالفعل.

«أمرك»: اسم «إن» منصوب، وهو مضاف، الكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «لن»: حرف نصب.

«يطاعا»: فعل مضارع للمجهول منصوب، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل: هو.

«وما»: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف نفي. «ألفتني»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والنون:

للوفاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به. «حلمي»: بدل من «ياه» المتكلم في «ألفتني»، وهو

مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. «مضاعا»: مفعول به ثانٍ لـ«ألفتني».

وجملة (ذرني...) الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (إن أمرك...) الاسمية:

لا محلّ لها من الإعراب لأنها استئنافية. وجملة (لن يطاعا) الفعلية: في محلّ رفع خبر

«إن». وجملة (ما ألفتني...) الفعلية: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وما ألفتني حلمي مضاعا» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من الضمير، وهو

الياء في «ألفتني» بدل اشتمال.

٤٢٧- التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٧؛ والأغاني ٢/٢٠٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٩؛

وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٩؛ والكتاب ٣/٣٨؛ والمقتضب ١/٢٧، ٢/٢٦، ٤/٢٩٧؛ وبلا نسبة

في أسرار العربية ص ٢٩٩؛ ووصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٩٠.

اللغة: الحول: العام. قضى طلبه: ناله. لبانات: حاجات. ثواء: مقام.

المعنى: لقد مر عام أقمّت بينهم فيه، حصلت فيه على حاجات وأمور كثيرة.

الإعراب: «لقد»: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف، «قد»: حرف تحقيق. «كان»: فعل ماضٍ

ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره هو. «في حول»: جار ومجرور

متعلقان بخبر محذوف. «ثواء»: بدل مجرور بالكسرة الظاهرة. «ثويته»: فعل ماضٍ مبني على

السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير متصل

في محلّ نصب مفعول به. «نقضني»: خبر «كان» مرفوع بضمّة مقدرة على الياء للثقل وهو مضاف.

«لبانات»: مضاف إليه مجرور. «ويسام»: الواو: عاطفة، «يسام»: فعل مضارع. «سائم»: فاعل

مرفوع بالضمّة الظاهرة.

وجملة «لقد كان»: جواب قسم لا محلّ لها. وجملة «ثويته»: في محلّ جرّ صفة. وجملة «ويسام

سائم»: معطوفة في محلّ رفع.

والشاهد فيه قوله: «في حول ثواء ثويته» حيث حذف رابط البدل، إذ التقدير ثويته فيه، لأن الهاء من =

فالمراد «ثواء فيه»، إلا أنه حُذِفَ للعلم به. والثواء: الإقامة، والمراد في ثواء حَوْلٍ. وأما الرابع: وهو بدلُ العَلَطِ والنسيانِ، ومثلُ ذلك لا يكون في القرآن، ولا في شعرٍ. أما القرآن، فهو مُنَزَّهٌ عن الغلط، وكذلك الشعرُ الفصيحُ، لأنَّ الظاهر من حال الشاعر مُعَاوَدَةٌ ما نَظَمَهُ، فإذا وجد غلطاً أصلحَه.

وإنما يكون مثله في بَدَأَةِ الكلام، وما يجيء على سبيلِ سَبَقِ اللسان إلى ما لا يريدُه، فيُلَغِيه، حتَّى كأنه لم يذكره، وذلك نحو: «مررت برجلِ جِمارٍ»، كأنك أردت أن تقول: «مررت بحمارٍ»، فسبق لسانك إلى ذكرِ «الرجل»، فتداركت، وأبدلت منه ما تريده. والأولى أن تأتي بـ«بل» للإضراب عن الأول.

فصل

[فائدته]

قال صاحب الكتاب: وهو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التَّوْبِطَةِ، ولينفاد بمجموعهما فَضْلُ تأكيدٍ وتبيين، لا يكون في الأفراد. قال سيبويه^(١) عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَمْثَلَةُ البَدَلِ: «أراد: رأيت أكثرَ قومِك، وثُلثي قومِك»، و«صرفت وجوهَ أولِها»، ولكنه ثنى الاسم توكيداً. وقولهم: «إنه في حكم تَنَحِيَةِ الأول» إيدانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تَيَمَّتَيْنِ لِمَا يَتَّبَعَانِهِ، لا أن يعنوا إهدارَ الأولِ وإطراحَه. ألا تراك تقول: «زيدٌ رأيت غلامه، رجلاً صالحاً»، فلو ذهبت تُهْدِرُ الأولَ، لم يسدَّ كلامك.

قال الشارح: الذي عليه الاعتماد من الاسمين أعني البدل والمُبدَل منه هو الاسم الثاني، وذكر الأول تَوْبِطَةً لبيان الثاني. يدل على ذلك ظهورُ هذا المعنى في بدلِ البعض، وبدلِ الاشتمال. ألا ترى أنك إذا قلت: «ضربتُ زيداً رأسه»، فالضرب إنما وقع برأسه دون سائرِه، وكذلك قولك: «سُرِقَ زيدٌ ماله»، إنما المسروقُ المالُ دون زيدٍ.

ولذلك قدَّر سيبويه هذا المعنى بقوله عَقِيبَ ذِكْرِهِ أَمْثَلَةُ البَدَلِ: «أراد رأيت أكثرَ قومِك، وثُلثي قومِك، وصرفت وجوهَ أولِها»، كأنه أراد أن المعنى متعلِّقٌ بالثاني حتَّى لو تركته، ولم تذكره، لألبس. ألا ترى أنك لو قلت: «ضربتُ زيداً»، وسَكَتَ، لَظَنَّ المخاطبُ أَنَّ الضرب وقع بجُمْلَتِهِ، ولم يختصَّ عُضْواً منه؟ فعلمت بذلك أنَّ المعتمد بالحديث هو الاسم الثاني، والأول بيانٌ، فالبيانُ في البدل مقدَّمٌ، وفي النعت والتأكيد مؤخَّرٌ.

واعلم أنَّه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد، لأنَّ فيه إيضاحاً

= «ثوبته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء، لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر رابط للبدل، وهو ثواء، بالمبدل منه وهو حول.

للمُبدَل، ورفَع لِبَسٍ كما كان ذلك في الصفة. وفيه رفعُ المَجَازِ، وإبطالُ التوسُّعِ الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنَّك إذا قلتِ جاءني أخوك، جاز أن تريد كتابه، أو رسوله، فإذا قلت: «زَيْدٌ»، زال ذلك الاحتمالُ، كما لو قلت: «نفسه»، أو «عينه»؟

فلذلك قال صاحبُ الكتاب: «وليُفادَ بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ وتبيينٍ، لا يكون في الأفراد»، يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس، والعين، ومن البيان ما يحصل بالنعته. ولو انفرد كلُّ واحد من البدل، والمبدل منه، لم يحصل ما حصل باجتماعهما، كما لو انفرد التأكيد والمؤكد، أو النعت والمنعوت، لم يحصل ما حصل باجتماعهما.

وقول النحويين: إنه في حكم تَنْحِيَةِ الأَوَّلِ الذي هو المبدلُ منه ووضَع البدل مكانه، ليس ذلك على معنى إلغائه، وإزالة فائدته، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه، وأنه معتمد الحديث، وليس مُبَيَّنًا للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت. والدليل على أن المبدل منه ليس بمُلغَى، ولا مَطْرَحًا، أنك تقول: «زيد رأيتُ أباه عمراً»، فتجعل «عمراً» بدلاً من «أباه». فلو كان المبدلُ مَطْرَحًا، لكان تقديرُ الكلام: «زيد رأيتُ عمراً»، فبقي الجملة التي هي خبرٌ بلا عائدٍ، وذلك ممتنع. ومما يدلُّ أيضًا على أنه ليس مُلغَى قولُ الشاعر [من الكامل]:

٤٢٨- فكأنه لهق السراة كأنه ما حاجبته مَعِينٌ بسواد

فصل

[الدلالة على استقلالته]

قال صاحب الكتاب: والذي يدلُّ على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل، بدليلٍ مَجِيءٍ ذلك صريحاً في قوله عز وجل: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَشْفَعُوا لِمَنْ آمَنَ

٤٢٨- التخریج: البيت للأعشى في الدرر ٦/٢٥٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٥/

١٩٧، ١٩٨؛ ولسان العرب ٣/٣٠٢ (عين)؛ وجمع الهوامع ٢/١٥٨.

اللقية: لهق السراة: ثور أبيض أعلى الظهر أسود الخدين.

المعنى: يصف ثوراً وحشياً بأنه أبيض أعلى الظهر، أسود الخدين، كأن حاجبيه معيان بهذا السواد.

الإعراب: «فكأنه»: الفاء: حسب ما قبلها، «كأن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل

نصب اسم «كأن». «لهق»: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة وهو مضاف. «السراة»: مضاف إليه مجرور

بالكسرة. «كأنه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسمها. «ما حاجبيه»: «ما»: زائدة، «حاجبيه»: بدل من

الهاء في «كأنه» منصوب بالياء لأنه مشئ وخذفت النون للإضافة، والهاء: ضمير متصل في محل جر

بالإضافة. «معين»: خبر «كأن» مرفوع بالضمّة. «بسواد»: جار ومجرور متعلقان بـ«معين».

وجملة «كأنه لهق»: بحسب ما قبلها. وجملة «كأنه معين»: في محل رفع صفة لـ«لهق السراة».

والشاهد فيه: أن اعتبار المبدل منه في اللفظ دون البدل، فإن قوله «حاجبيه» بدل من ضمير «كأنه».

مِنْهُمْ»^(١)، وقوله: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ﴾^(٢). وهذا من بدل الاشتمال.

قال الشارح: وقد أكد صاحب الكتاب كونَ البدل مستقلاً بنفسه، وأنه ليس من تِمِّمَةِ الأول كالنعت، بكونه في حكم تكريرِ العامل.

وذلك أنك إذا قلت: «مررت بأخيك زيد»، تقديره: مررت بأخيك بزيد. وإذا قلت: رأيتُ أخاك زيداً»، فتقديره: رأيتُ أخاك رأيتُ زيداً. فذلك المقدّر هو العاملُ في البدل، إلا أنه حُذف لدلالة الأول عليه، فالبدلُ من غير جملة المبدل منه. هذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجماعةٍ من مُحَقِّقِي المتأخرين، كأبي عليّ، والرّمانيّ، وغيرهم.

والحُجَّةُ لهم في ذلك أنه قد ظهر في بعض المواضع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾^(٣)، فقوله: «لمن آمن منهم» بدلٌ من «الذين استضعفوا»، وهو بدلُ البعض؛ لأن المؤمنين بعضُ المستضعفين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِصَّةٍ﴾^(٤)، فقوله: «ليوتيتهم» بدلٌ من «لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ»، وهو بدلُ الاشتمال، وقد أظهر العاملُ. قالوا: فلو كان العاملُ في البدل هو العاملُ في المبدل منه، لأدّى ذلك إلى مُحال، وهو أن يكون قد عمل في الاسم عاملان، وهما اللامُ الأولى، واللامُ الثانية، إذ حروفُ الخفض لا تُعلّق عن العمل. وقيل لأبي عليّ: كيف يكون البدلُ أيضاً للمبدل منه، وهو من غير جملته؟ فقال: لما لم يظهر العاملُ في البدل، وإنما دلّ عليه العاملُ في المبدل منه، واتّصل البدلُ بالمبدل منه في اللفظ، جاز أن يوضحه.

وذهب سيبويه، وأبو العباس محمد بن يزيد، والسيرافي من المتأخرين إلى أنّ العامل في البدل هو العاملُ في المبدل منه، كالنعت، والتأكيد، وذلك لتعلّقهما به من طريق واحد؛ وأما ظهورُ العامل في بعض المواضع، فقد يكون توكيداً كما يتكرّر العاملُ في الشيء الواحد، كقوله [من البسيط]:

٤٢٩- [قالت بنو عامرٍ: خالوا بني أسيدٍ] يا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَّازًا لاقوامِ

(١) الأعراف: ٧٥. (٢) الزخرف: ٣٣.

(٣) الأعراف: ٧٥. (٤) الزخرف: ٣٣.

٤٢٩ - التخرّيج: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠ - ١٣٢، ١١/ ٣٣، ٣٥؛ والدرر ٣/ ١٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١١٥، ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٦؛ ووصف المبانى ص ١٦٨، ٢٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي =

فاللام زائدة مؤكدة للإضافة. ولولا إرادة الإضافة، لكان «يا يوسا» منونًا. ومن تكرار العامل للتأكيد قوله تعالى: ﴿أَيُّدُّكُمْ أَكْثَرُ إِنَّا نَبِّئُكُمْ وَأَكْثَرُ تَرَابًا وَعِظْمًا أَكْثَرُ تُخْرَجُونَ﴾^(١)، فموضع «أَنَّ» الثانية موضع «أَنَّ» الأولى، وإنما كُررت للتأكيد. وقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ مَنْ يُحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَبْدَأَ لَهُمْ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٢)، فـ«أَنَّ» الثانية مكررة تأكيدًا، فكذاك ههنا يجوز أن يكون تكرير الحرف تأكيدًا، ولو كان العامل مقدّرًا، لكثُر ظهوره، وقَسًا استعماله. وفي عدم ذلك دليل على ما ذكرناه. والمذهب الأول، وعليه الأكثر، ويؤيده قولك: «يا أخانا زيدًا» بالضم لا غير. ولو^(٣) كان العامل الأول، لوجب نصبه كالنعت، وعطف البيان، فاعرفه.

فصل

[عدم اشتراط المطابقة بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير]

قال صاحب الكتاب: وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا، بل لك أن تُبدل أي النوعين شئت من الآخر. قال الله عز وجل: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٤)، وقال: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِيبَةٍ﴾^(٥)، خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كـ«ناصية».

قال الشارح: ليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت، فيلزم تطابقهما

= ص ١٤٨٣؛ واللامات ص ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١٧٣/١.

اللغة: خالوا: قاطعوا واركبوا.

المعنى: قالت قبيلة عامر: قاطعوا بني أسد، فما أجهلهم، والجهل يضرب الناس كثيرًا.

الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «بنو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت النون للإضافة. «عامر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «خالوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف للتفريق: «بني»: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «أسد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يا»: حرف نداء للتعجب. «يوس»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «للجهل»: اللام: زائدة، الجهل: مضاف إليه مجرور. «ضرازا»: تمييز منصوب بالفتحة. «لأقوام»: جار ومجرور متعلقان بـ«ضرازا».

وجملة «قالت بنو عامر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «خالوا»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «يا يوس...»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «يا يوس للجهل ضرازا» حيث زاد اللام بين المضاف (يوس) والمضاف إليه (الجهل)، فكانت قلت «يا يوس للجهل».

(١) المؤمنون: ٣٥. (٢) التوبة: ٦٣.

(٣) في الطبعين: «ولولا»، وهذا تحريف.

(٥) العلق: ١٥، ١٦.

(٤) الشورى: ٥٢ - ٥٣.

في التعريف والتذكير، كما كان ذلك في النعت؛ لأن النعت من تمام المنعوت، وتخليّة له، والبدل منقطع من المبدل منه، يقدر في موضع الأوّل على ما ذكرنا. فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة.

فمثال الأوّل: - وهو بدل المعرفة من المعرفة - قولك: «مررت بأخيك زيد»، ف«زيد» بدل من «الأخ»، وكلاهما معرفة. ومثله قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، فالصراط الأوّل معرفة باللام، والثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدل منه لتأكيد البيان.

ومثال الثاني: - وهو بدل النكرة من المعرفة - قولك: «مررت بأخيك رجل صالح»، ف«رجل صالح» نكرة، وهو بدل من «الأخ».

قال الله تعالى: ﴿لَسْنَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٌ كَذِيٍّ عَاطِلَةٍ﴾^(٢)، ف«ناصية» نكرة، وقد أبدلت من الناصية الأولى، وهي معرفة.

ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف، نحو الآية، لأنّ البيان مرتبّ بهما جميعاً.

ومثال الثالث: - وهو بدل النكرة من النكرة - قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾^(٣)، فقوله: «مفازًا» نكرة، وقد أبدل من النكرة وهو «حدائق»، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

٤٣٠ - وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

(١) الفاتحة: ٦، ٧. (٢) العلق: ١٥، ١٦.

(٣) النبأ: ٣١ - ٣٢.

٤٣٠ - التخرّيج: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٩٩؛ وأما الميرتضى ٤٦/١؛ وخزانة الأدب ٢١١/٥، ٢١٨؛ وشرح أبيات سيويه ٥٤٢/١؛ والكتاب ٤٣٣/١؛ والمقاصد النحوية ٢٠٤/٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٣٨/٢؛ والمقتضب ٢٩٠/٤.

المعنى: كنت كصاحب رجلين تمنت لو شلت إحداهما حتى لا أبتعد عنها وأبقى ملازمًا لها. الإعراب: «وكننت»: الواو: حسب ما قبلها، «كننت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. «كذي»: الكاف اسم مبني في محل نصب خبر «كان»، «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «رجلين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والتون: عوض عن التثنية في الاسم المفرد. «رجل»: بدل مجرور بالكسرة. «صحيحه»: صفة مجرورة بالكسرة. «ورجل»: الواو: عاطفة، «رجل»: اسم معطوف على «رجل» مجرور بالكسرة. «رمى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف. «فيها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (رمى). «الزمان»: فاعل مرفوع بالضم. «فشلت»: الفاء: عاطفة، «شلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

فأبدل قوله: «رجلٌ صحيحة» من قوله: «رجلين»، وكلاهما نكرة.

ومثال الرابع: - وهو بدل المعرفة من النكرة - قولك: «مررت برجل زيد». قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(١)، فالثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدله من الأول، وهو نكرة فاعرفه.

فصل

[إبدال الاسم الظاهر من المضمير]

قال صاحب الكتاب: ويبدل المظهر من المضمير الغائب دون المتكلم والمخاطب، تقول: «رأيتُه زيداً»، و«مررتُ به زيداً»، و«صرفتُ وجوهها أولها»: ولا تقول: «بيّ المسكين كان الأمر»، ولا «عليك الكريم المعول». والمضمير من المظهر، نحو قولك: «رأيتُ زيداً إياه»، و«مررتُ بزيد به»، والمضمير من المضمير، كقولك: «رأيتُك إيتك»، و«مررتُ بك بك».

قال الشارح: اعلم أنّ البدل يتجاذبه شبهان: شبه بالنعته وشبهه بالتأكيد، فكما أنّ المضميرات تؤكّد، فكذلك يُبدل منها، فهو في ذلك كالمظهر، وليس الأمر فيه كالنعته على ما تقدّم. وهو في ذلك على ثلاثة أضرب: بدلُ مُظهِرٍ من مضمير، ومضميرٍ من مظهر، ومضميرٍ من مضمير.

فمثال الأول: - وهو بدل المظهر من المضمير - قولك: «رأيتُه زيداً». وإذا جرى ذكر قوم، قلت: «أكرموني إخوانك». ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٢) في أحد الوجوه^(٣). ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَكَثِيرٍ مِّنْهُمْ﴾^(٤)، ف«الذين ظلموا» بدل من المضمير، وكذلك «كثير». وهذا من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة.

= وجملة «كنت...»: بحسب الواو. وجملة «رمى الزمان»: في محل جر صفة (رجل). وجملة «فشلت»: معطوفة في محل جر.

والشاهد فيه قوله: «رجلٌ صحيحة» و«رجل رمي» حيث أبدلهما من قوله: «رجلين»، وكلاهما نكرة.

(١) الشورى: ٥٢ - ٥٣. (٢) الأنبياء: ٣.

(٣) هذه الوجوه أُوصلها ابن هشام إلى أحد عشر وجهًا، فقال: «جوز» «الذين ظلموا» أن يكون بدلاً من الواو في «وأسروا»، أو مبتدأ خبره إما «وأسروا» أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام، أي: يقولون هل هذا، وأن يكون خبرًا لمحذوف: أي هم الذين، أو فاعلاً بـ«أسروا» والواو علامة، أو بـ«يقول» محذوفًا، أو بدلاً من واو «استمعوه»، وأن يكون منصوبًا على البذل من مفعول «يأتيهم» أو على إضمار «أذم» أو «أعني»، وأن يكون مجرورًا على البدل من «الناس» في «اقترَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ»، أو من الهاء والميم في «لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ». فهذه أحد عشر وجهًا. (معني اللبيب ٢/٣٦٦).

(٤) المائدة: ٧١.

وتقول: «صرفتُ وجوهها أوليها»، فـ«أولها» بدلٌ من المضمَر المجرور الذي أضفتُ «الوجوه» إليه، وهذا من بدلِ البعض من الكل؛ لأنَّ الأولَ بعضُ وجوه الإبل. ومما جاء في التنزيل من ذلك: «وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ»^(١)، أي: ذكُرُهُ، وهو بدلٌ من الهاء في «أسانيه». والمعنى: وما أساني ذكُرَه إلا الشيطانُ. ومن ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٤٣١- على حَالَةٍ لو أنْ في القَوْمِ حَاتِمًا على جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمِ
جَرَ «حَاتِمًا» لَمَا جعله بدلًا من الهاء في «جوده».

وأما الثاني، وهو بدلُ المضمَر من المظهر، فقولك: «رأيتُ زيدًا إِيَّاه»، فـ«إِيَّاه» مضمَر «زيد» ظاهرٌ، وقد أبدل منه للبيان. ومن ذلك «مررتُ بزَيْدِ به»، الهاءُ ضميرٌ مجرورٌ، وقد أبدله من «زيد» وأعاد الجارَّ، لأنَّه لا منفصلٌ للمجرور، والمتصلٌ لا يقوم بنفسه.

وأما الثالث، وهو بدلُ المضمَر من المضمَر، فنحوُ ذلك: «رأيتُهُ إِيَّاه»، فـ«إِيَّاه» ضميرٌ منفصلٌ، وهو بدلٌ من الهاء في «رأيتُهُ»، وهو ضميرٌ متصلٌ. وساغ ذلك، لأنَّ الضميرَ المنفصلَ يجري عندهم مجرى الأجنبيِّ، ألا ترى أنَّهم لا يُجيزون «ضربتُني»، ويجيزون «ما ضربتُ إلا إِيَّاي»، و«إِيَّاي ضربتُ»؟

وتقول: «مررتُ به به»، فالضمير الثاني بدلٌ من الأول، وأعدتُ حرفَ الجرِّ، لِمَا ذكرنا من أنَّ المجرور لا منفصلٌ له. والأقربُ في هذا أن يكون تأكيدًا، لا بدلًا، لأنَّك إذا أبدلتَ اسمًا من اسم، وهما لعينٍ واحدةٍ، كان الثاني مُرادفًا للأول، ليعلم السامعُ بمجموعهما. فأما إعادة اللفظ بعينه، فمن قبيل التأكيد.

(١) الكهف: ٦٣.

٤٣١ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٧/٢. ورواية العجز فيه:

* على جوده ضنت به نفس حاتم *

وجمهرة اللغة ص ١١٦٠؛ ولسان العرب ١١٥/١٢ (حتم)؛ والمخصص ١٤/١٧.

الإعراب: «على حالة»: جازٌ ومجرور متعلقان بما قبلهما. «لو»: حرف شرط وتمنٍ. «أن»: حرف مشبّه بالفعل. «في القوم»: جازٌ ومجرور متعلقان بخبر «أن» المقدم المحذوف، أو هما الخبر المقدم على رأي البعض. «حَاتِمًا»: اسم «أن» منصوب بالفتحة. والمصدر المؤول من «أن» ومعولها في محلِّ رفع فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو بُثِّت وجود حاتم في القوم. «هلى جوده»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«ضنَّ»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلِّ جرِّ مضاف إليه. «الضنَّ»: اللام: حرف جواب وربط، «ضنَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوارًا تقديره: هو. «بالماء»: جازٌ ومجرور متعلقان بـ«ضنَّ». «حاتم»: بدل من الهاء في «جوده» مجرور بالكسرة.

وجملة «ثبت» لا محلَّ لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفي، وجملة فعل الشرط وجوابه ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «الضنَّ»: جواب شرط غير جازم لا محلَّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «حاتم» حيث جرَّها على البدل من الضمير في (جوده).

واعلم أن المضمرات كلها لك أن تُبدل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب، فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين، لو قلت: «مررت بك زيد»، أو «مررت بي زيد» أو «بي المسكين»، كان الأمر لم يجر شيء من ذلك؛ لأن الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، فلم يحتج إلى بيان. وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش، واحتج بقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾^(١)، فقوله «الذين خسروا أنفسهم» عنده بدل من الكاف والميم، وهو ضمير المخاطبين. ولا دليل قاطع في ذلك، لأنه يحتمل أن يكون «الذين خسروا أنفسهم» مبتدأ مستأنفاً، وخبره «فهم لا يؤمنون»، وقد أجمعوا في جواز ذلك في بدل الاشتمال، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي جِلْمِي مُضَاعَا^(٢)
وربما جاء أيضاً في بدل البعض، نحو قوله [من الرجز]:

٤٣٢ - أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي رِجْلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

(١) الأنعام: ١٢.

(٢) تقدم بالرقم ٤٢٦.

٤٣٢ - التخريج: الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ٥/١٨٨، ١٨٩، ١٩٠؛ والدرر ٦/٦٢؛ والمقاصد النحوية ٤/١٩٠؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤؛ وشرح أبيات سيويه ١/١٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/٤٣٩؛ وشرح التصريح ٢/١٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٠؛ ولسان العرب ٣/٤٦٣ (وعد)، ١٢/٢١٠ (وهم)؛ ومجالس نعلب ص ٢٧٤؛ وجمع الهوامع ٢/١٢٧.

اللفظة: أوعدني: هذني. الأدهم: ج الأدهم، وهو القيد. الشتنة: الغليظة. المناسم: ج المنسم، وهو خف البعير.

المعنى: هذني بالسجن والقيود، ولكن رجلي قويتان تشبهان خف البعير (أي أنهما قادرتان على تحمّل المكروه).

الإعراب: «أوعدني»: فعل ماضٍ والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. «بالسجن»: جار ومجرور متعلقان بـ«أوعدني». «والأدهم»: الواو: حرف عطف، «الأدهم»: معطوف على السجن. «رجلي»: بدل من «ياء» المتكلم في «أوعدني»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. «فرجلي»: الفاء: حرف استئناف، «رجلي»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر بالإضافة. «شتنة»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «المناسم»: مضاف إليه مجرور.

وجملة (أوعدني) الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة (رجلي شتنة المناسم) الاسمية: لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «أوعدني... رجلي» حيث أبدل الاسم الظاهر «رجلي» من ضمير المتكلم، وهو الياء في «أوعدني» بدل بعض من كل.

فقوله: «جِلْمِي» بدلٌ من الياء في «ألفيتني»، وهو منصوبٌ من قبيلِ بدلِ الاشتمال، وكذلك «رِجْلِي» بدلٌ من «الياء» في «أوعدني»، والضميران للمتكلم. وساغ ذلك هنا لأن فيه إيضاحًا، إذ كان الثاني ممّا يشتمل عليه الأوّل، أو بعضًا منه، وهو المرادُ بالكلام، ولا تعلمُ كلُّ واحدٍ منهما إلّا ببيان. فأما تمثيله بقوله: «رَأَيْتُكَ أَيَّاكَ»، و«مررت بك بك»، فمن قبيلِ إبدالِ الشيء من الشيء، وهو هو، إلّا أنّه أعاد حرفَ الجزّ؛ لأنّ المجرور لا منفصلَ له، فأعرفه.

عَطْفُ الْبَيَانِ

فصل

[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: هو اسمٌ غيرُ صفةٍ يكشف عن المراد كَشَفَهَا، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغربية إذا تَرَجَمَتْ بها. وذلك نحو قوله [من الرجز]:

٤٣٣- أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرَ [مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرًا]
أراد عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رضي الله عنه، فهو كما ترى جارٍ مجرَى التَّرْجَمَةِ حيث كَشَفَ عن الكُنْيَةِ، لقيامه بالشُّهْرَةِ دونها.

قال الشارح: عطْفُ البَيَانِ مجراه مجرَى النعت، يُؤْتَى به لإيضاح ما يجري عليه،

٤٣٣- التخریج: الرجز سينسبه الشارح لرؤية؛ وليس في ديوانه، ولا يمكن أن يكون رؤية هو قائله، ذلك أن رؤية غير معدود في التابعين، وليس هو من هذه الطبقة، وقد مات سنة ١٤٥هـ. وهو لعبد الله بن كيسة أو لأعرابي في خزائن الأدب ١٥٤/٥، ١٥٦؛ ولأعرابي في شرح التصريح ١/١٢١؛ والمقاصد النحوية ٤/١١٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٢٨؛ وشرح الأشموني ١/٥٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٨٩؛ ولسان العرب ١/٧٦٦ (نقب)، ٥/٤٨ (فجر)؛ ومعاهد التنصيص ١/٢٧٩.

اللغة: أبو حفص: هو عمر بن الخطاب. النقب: رقة خف البعير. الدبر: جرح الدابة. الإعراب: «أقسم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «بالله»: جارٍ ومجرور متعلقان بـ «أقسم». «أبو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «حفص»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عمر»: عطف بيان مرفوع، وسكن للضرورة الشعرية. «ما»: حرف نفي. «إن»: حرف زائد. «بها»: جارٍ ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «من»: حرف جرٍ زائد. «نقب»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر. «ولا»: الواو حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. «دبر»: اسم معطوف على «نقب» مجرور لفظًا مرفوع محلاً، وقد سكن للضرورة الشعرية. وجملة «أقسم...»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «ما إن بها من نقب...»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم.

والشاهد فيه قوله: «أبو حفص عمر» حيث أراد بقوله: «عمر» عمر بن الخطاب، فقد جاء البديل «عمر» ترجمةً للكنية، كاشفًا عنها لقيامه بالشهرة دونها.

وإزالة الاشتراك الكائني فيه، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت، نحو قولك: «مررت بأخيكَ زيد»، بيّنت «الأخ» بقولك «زيد»، وفصلته من أخٍ آخر ليس بزيد، كما تفعل الصفة في قولك: «مررت بأخيكَ الطويل»، تفصله من أخٍ آخر ليس بطويل. ولذلك قالوا: إن كان له إخوة، فهو عطف بيان، وإن لم يكن له أخٌ غيره، فهو بدل.

وهو جارٍ على ما قبله في إعرابه كالنعت: إن كان مرفوعاً، رفعت، وإن كان منصوباً، نصبت، وإن كان مجروراً، خفضت، إلا أن النعت إنما يكون بما هو مأخوذ من فعل، أو جلية، نحو: «ضارب» و«مضروب»، و«عالم»، و«معلوم»، و«طويل»، و«قصير»، ونحوها من الصفات. وعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام، نحو قولك: «ضربتُ أبا محمّد زيدا»، و«أكرمتُ خالدًا أبا الوليد»، بيّنت الكنية بالعلم، والعلم بالكنية، قال الراجز:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمَرَ

البيت لرؤيته وبعده:

ما إن بها من نَقَبٍ ولا دَبْرٍ إِغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

يريد عمر بن الخطّاب، رضي الله عنه. والشاهد أنه بيّن الكنية حين توثم فيها الاشتراك بقوله: «عمر»، إذ كان العلم فيه أشهر من الكنية.

وهذا معنى قوله: «لقيامه بالشهرة دونها»، يريد: لقيام الثاني إن علماً وإن كنية، فالصفة تتضمن حالاً من أحوال الموصوف يميّز بها، وعطف البيان ليس كذلك، إنما هو تفسير الأوّل باسم آخر مرادف له، يكون أشهر منه في العرف والاستعمال، من غير أن يتضمن شيئاً من أحوال الذات.

وهذا معنى قوله: «ينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا تُرجمت بها»، أي: إذا فُسرَت بها. وجملة الأمر أن عطف البيان يُشبه الصفة من أربعة أوجه:

أحدها: أن فيه بياناً للاسم المتبوع كما في الصفة.

الثاني: أن العامل فيه هو العامل في الأوّل المتبوع، بدليل قولك: «يا زيدُ زيدُ وزيدًا» بالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، كما تقول: «يا زيدُ الظريفُ، والظريفُ»، و«يا عبدَ الله زيدًا» بالنصب، كما تقول: «يا عبدَ الله الظريفُ».

الثالث: أنّه جارٍ عليه في تعريفه كالصفة.

الرابع: امتناعه أن يجري على المضمّر كما يمتنع من الصفة. ويُفارقها من أربعة أوجه:

أحدها: أن النعت بالمشتق أو ما ينزل منزلة المشتق على ما تقدّم، ولا يلزم ذلك في عطف البيان؛ لأنّه يكون بالجوامد.

الثاني: أن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف، والصفة تكون في المعرفة والنكرة.

الثالث: أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت، ولا يكون أخص منه، ولا يلزم ذلك في عطف البيان. ألا ترى أنك تقول: «مررت بأخيك زيد» و«زيد» أخص من أخيك؟
الرابع: أن النعت يجوز فيه القطع، فينتصب بإضمار فعل، أو يرتفع بإضمار مبتدأ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان، فاعرفه.

فصل

[الفرق بين عطف البيان والبدل]

قال صاحب الكتاب: والذي يفصله لك من البدل شيان: أحدهما قول المَرَار [من الوافر]:

٤٣٤- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا

لأن «بشراً»، لو جعل بدلاً من «البكري»، والبدل في حكم تكرير العامل، لكان «التارك» في التقدير داخلاً على «بشراً». والثاني أن الأول ههنا هو ما يعتمد عليه الحديث، وورود الثاني من أجل أن يوضح أمره، والبدل على خلاف ذلك، إذ هو كما ذكرت المعتمد بالحديث، والأول كالبساط لذكره.

٤٣٤ - التخریج: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/٢٨٤، ٥/١٨٣، ٢٢٥؛ والدرر ٦/٢٧؛ وشرح أبيات سيويه ٦/١؛ وشرح التصريح ٢/١٣٣؛ والكتاب ١/١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/١٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٤١؛ وأوضح المسالك ٣/٣٥١؛ وشرح الأشموني ٢/٤١٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٩١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٤، ٥٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ٢٩٩؛ والمقرب ١/٢٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٢.

اللغة: بشر: هو بشر بن عمرو بن مرثد. البكري: نسبة إلى بكر بن وائل. ترقبه: تنتظر خروج الروح لتقع عليه، لأن الطيور لا تقع إلا على الموتى.

الإعراب: «أنا»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «التارك»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «البكري»: مضاف إليه مجرور. «بشراً»: عطف بيان على «البكري» مجرور. «عليه»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «الطير»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «ترقبه»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «وقوعاً»: حال منصوبة من الضمير في «ترقبه».

وجملة «أنا ابن...»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «عليه الطير»: في محل نصب مفعول به ثانٍ لاسم الفاعل «التارك». وجملة «ترقبه وقوعاً»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «بشراً» حيث جاء عطف بيان على «البكري» لا بدلاً منه، لأنه لو كان بدلاً منه والمبتدل منه في حكم الطرح، لكان «التارك» داخلاً على «بشراً» وذلك غير جائز.

قال الشارح: عطفُ البيان له شَبَهٌ ببدلِ الشيء من الشيء، وهو هو من حيث أن كل واحد منهما تابع، وأن الثاني هو الأول في الحقيقة. فلذلك تعرّض للفصل بينهما. وجملته الأمر أن عطف البيان يُشبه البدل من أربعة أوجه:

أحدها: أن فيه بياناً كما في البدل.

الثاني: أنه يكون بالأسماء الجوايد كالبدل.

الثالث الرابع: أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد كما كان في البدل كذلك، كقولك: «يا زيدُ زيدُ زيداً»، كما تقول «يا زيدُ زيدُ». وعلى ذلك قولُ رُوْبِيَّةَ [من الرجز]:

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرَئَنَ سَطْرًا لِقَائِلِ يَانَضْرُ نَصْرَ نَصْرًا^(١)
وَيُقَارِقُهُ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَوْجُو:

أحدها: أن عطف البيان في التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم: «يا أخانا زيداً»، والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم: «يا أخانا زيداً».

الثاني: أن عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه، وليس كذلك البدل، لأنه يجوز أن تُبدل النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الثالث: أن البدل يكون بالمظهر والمضمر، وكذلك المبدل منه، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الرابع: أن البدل قد يكون غير الأول، كقولك: «سُلب زيدٌ ثوبُهُ»، وعطفُ البيان لا يكون غير الأول. وتبين الفرقُ بينهما بياناً شافياً في موضعين:

أحدهما: النداء، نحو قولك: «يا أخانا زيداً»، ولو كان بدلاً، لقلت «يا أخانا زيداً» بالضم، ولم يجز نصبه، ولا تنوينه؛ لأنه من جملة أخرى غير الأول، كأنك قلت: «يا أخانا يا زيداً»، فالعاملُ الذي هو «يا» في حكم التكرير. وكذلك تبين الفرقُ بينهما في قولك: «أنا الضارب الرجل زيداً»، إن جعلت «زيداً» عطفَ بيانٍ، جازت المسألة، وإن جعلته بدلاً، لم تجز؛ لأن حدَّ عطف البيان أن تجرى الأسماء الصريحة مجرى الصفات، فيعمل فيه العامل، وهو في موضعه، بواسطة المتبوع، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تَحْيِيَةِ الأول، ووضعه موضعه مباشرة للعامل.

فأما قولُ المَرَارِ الأَسَدِيِّ [من الوافر]:

أنا ابنُ التارِكِ البَكْرِيِّ بِشِيرٍ . . . إلخ

فإنَّ الشاهد فيه أنَّه أضاف «التارك» إلى «البكري» على حدِّ «الضارب الرجل»، تشبيهاً بـ«الحسن الوجه»، وخصَّص «بشراً» عطفَ بيانٍ على «البكري»، وأجراه عليه جَزَي الصفة على الموصوف.

هذا مذهبُ سيبويه^(١)، ولو كان بدلاً، لم يجز «التارك بشر»؛ لأنَّ حكمَ البديل أن يُقدَّر في موضعِ الأوَّل. وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جوازَ الجر في «بشر» عطفَ بيانٍ كان، أو بدلاً، وكان يُنشد البيت:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشراً

بالنصب. والقول ما قاله سيبويه، للسمع والقياس. فأما السماع، فإنَّ سيبويه رواه مجروراً. قال: سمعناه ممن يُوثق به عن العرب^(٢). ولا سبيلَ إلى زُد روايةِ الثقة. وأما القياس، فإنَّ عطفَ البيان تابعٌ كالنعت، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، ألا ترى أنَّك تقول: «يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمَّة»، فتجعل «ذو الجُمَّة نعتاً» للرجل، ولا يجوز أن يقع موقعه؟ وكذلك تقول: «يا زيدُ الطويلُ»، ولا يجوز: «يا الطويلُ». وأما معنى البيت، فإنه وصف أباه بأنه صرع رجلاً من بكرٍ، فوقعت عليه الطيرُ، وبه زَمَقٌ، فجعلتُ ترقبُ موته لتتناولَ منه. و«الوقوفُ» جمعُ «واقع» كـ«جالس»، و«جلوس»، وهو ضدُّ الطائر. ونصبه على الحال، إما من المضمر المستكن في «عليه»، وإما من المضمر المرفوع في «ترقبه».

ومن الفصل بين البديل وعطف البيان أنَّ المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأوَّل، والثاني بيانٌ كالنعت المستغنى عنه، والمقصود بالحديث في البديل: هو الثاني؛ لأنَّ البديل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمي مترادفان عليه. والثاني منهما أشهر عند المخاطب، فوقع الاعتمادُ عليه، وصار الأوَّل كالتَّوطئة والبساط لذكر الثاني، وعلى هذا لو قلت: «زوّجتُك بِنْتِي فاطمة»، وكانت عائشة، فإنَّ أردتَ عطفَ البيان، صحَّ النكاحُ؛ لأنَّ الغلط وقع في البيان، وهو الثاني، وإنَّ أردتَ البديلَ لم يصحَّ النكاحُ؛ لأنَّ الغلط وقع فيما هو معتمدُ الحديث، وهو الثاني فاعرفه.

(١) الكتاب ١/١٨٢.

(٢) الكتاب ١/١٨٢.

العطف بالحرف

فصل

قال صاحب الكتاب: هو نحو قولك: «جاءني زيد وعمرو»، وكذلك إذا نصبت، أو جررت. يتوسط الحرف بين الاسمين، فيشركهما في إعراب واحد، والحروف العاطفة تُذكر في مكانها إن شاء الله.

قال الشارح: هذا الضرب هو الخامس من التوابع، ويُسمى عطفًا بحرف، ويسمى نسقًا، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين. ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل. وأصله الممثل، كأنه أميل به إلى حيز الأول، وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب. يقال: نُغِرُّ نَسَقًا، إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق، إذا كان على نظام واحد. ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسيطه حرف، نحو: «جاءني زيد وعمرو»، فعمرو تابع لزيد في الإعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو.

وكذلك النصب والجر، نحو قولك: «رأيت زيدًا وعمرا»، و«مررت بزيد وعمرو»، وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الأول، فلم يتصل إلا بحرف، إذ كان يأتي بعد أن يستوفي العامل عمله، وهو غير الأول، فلم يتصل إلا بحرف. وأما ما كان الثاني فيه الأول، فيتصل بغير حرف كالنعت، وعطف البيان، والتأكيد، والبدل، وإن كان يأتي في البديل ما الثاني فيه ليس الأول، إلا أنه بعضه، أو معنى يشتمل عليه، وهو ضمير يُعلِّقه بالأول، فلذلك لم يحتج إلى حرف، فأما الغلط، فليس بقياس مع أن البديل مستقل بالحديث، ليس في حكم التبع، وإن كان ظاهر لفظه يُشعر بالتبعية.

فأما أدوات العطف، فتذكر في قسم الحروف وفاء بترتيب الكتاب، فاعرفه.

فصل

[عطف الضمير والعطف عليه]

قال صاحب الكتاب: والمضمرة منفصلة بمنزلة المظهر: يُعطف ويُعطف عليه، تقول: «جاءني زيد وأنت»، و«دعوتُ عمرا وإياك»، و«ما جاءني إلا أنت وزيد»، و«ما رأيت إلا إياك وعمرا». وأما متصله، فلا يتأتى أن يُعطف ويُعطف عليه، خلا أنه يُشترط

في مرفوعه أن يؤكد بالمنفصل. تقول: «ذهبت أنت وزيد»، و«ذهبوا هم وقومك»، و«خرجنا نحن وبنو تميم». قال الله عز وجل: ﴿فَأَذَهَبَ آتَ وَرَبِّكَ﴾^(١). وقول عمر بن أبي ربيعة [من الخفيف]:

٤٣٥- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى [كنعاج الفلا تَعَسَّفَنَ زَمَلًا]
من ضرورات الشعر، وتقول في المنصوب: «ضربتك وزيداً» ولا يقال: «مررت به وزيد»، ولكن يُعاد الجار، وقراءة حَمَزَةٌ: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾^(٢) ليست بتلك القويّة.

قال الشارح: الأسماء في عطفها والعطف عليها على أربعة أضرب: عطف ظاهر على ظاهرٍ مثله، وعطف ظاهر على مضمر، وعطف مضمر على مضمر، وعطف مضمر على ظاهر.

فأما عطف الظاهر على الظاهر، فعلى ضربين: أحدهما: أن تعطف مفرداً على مفرد، نحو: «جاءني زيد وعمرو»، و«رأيت زيداً وعمراً»، و«مررت بزيد وعمرو». عطف «عمراً» على «زيد»، وكلاهما مفرد. والغرض من ذلك اختصار العامل، واشتراك

(١) المائة: ٢٤.

٤٣٥ - التخریج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١١١/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٨؛ واللمع ص ١٨٤؛ والمقاصد النحوية ١٦١/٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣٨٦/٢؛ وشرح الأشموني ٤٢٩/٢؛ والكتاب ٣٧٩/٢.

الإعراب: «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إذ»: ظرف زمان متعلق بـ «قلت». «أقبلت»: فعل ماضٍ، مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «وزهر»: الواو حرف عطف، و«زهر»: معطوف على الضمير المستتر في «أقبلت» مرفوع. «تهادي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «كنعاج»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الضمير في «أقبلت»، وهو مضاف. «الفلا»: مضاف إليه مجرور. «تعسفن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «وملاً»: مفعول به منصوب.

وجملة «قلت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقبلت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تهادي»: في محل رفع صفة لـ «زهر». وجملة «تعسفن»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» من غير فصل، والوجه فيه أن يقال: «أقبلت هي وزهر»، لتأكيد الضمير المستتر وهذا من ضرورات الشعر.

(٢) النساء: ١. وقراءة الجر هي قراءة حمزة، وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش. انظر: البحر المحیط ١٥٧/٣؛ وتفسير الطبري ٥١٧/٧؛ وتفسير القرطبي ٢/٥؛ والكشاف ٢٤١/١؛ وتفسير الرازي ٣/١٣١؛ والنشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٠٤/٢.

الثاني في تأثير العامل الأول. فإذا قلت: «قام زيدٌ وعمرو»، فأصله: قام زيدٌ قام عمرو، فحذفت «قام» الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه. هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين، وكان غيره يزعم أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور. والعامل في المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف، وهو رأي أبي علي. فإذا قلت: «قام زيدٌ وعمرو»، فالعامل في «زيد» العامل الأول، والعامل في «عمرو» حرف العطف. وقال آخرون: العامل في المعطوف المحذوف، فإذا قلت: «ضربتُ زيداً وعمراً»، فالمراد: وضربتُ عمراً، فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليه، وبقي عمله في «عمراً» على ما كان، كما قلت: «زيدٌ عندك» وأصله: استقرَّ عندك، ثم حذفت «استقرَّ» لدلالة الظرف عليه، وبقي عمله فيه على ما كان، كذلك ههنا.

والآخر عطفُ جملة على جملة، نحو: «قام زيدٌ، وقعد عمرو»، و«زيدٌ منطلقٌ، وبكرٌ قائمٌ»، ونحوها من الجُمَل. والغرض من عطف الجمل رنْبُ بعضها ببعض، واتصالها، والإيدان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء. وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبيّة من الأولى غير ملتبسة بها، وأريد اتصالها بها، فلم يكن بد من الواو لرنْبها بها؛ فأما إذا كانت ملتبسة بالأولى بأن تكون صفة، نحو: «مررت برجلٍ يقوم»، أو حالاً، نحو: «مررت بزيدٍ يكتب»، ونحوها، لم تحتج إلى الواو، فاعرفه.

وأما المضمَر فعلى ضربين: منفصلٌ ومتصلٌ. فالمنفصل بمنزلة الظاهر. والمراد بالمنفصل عدم اتصاله بالعامل فيه، نحو: «أنا»، و«أنت»، و«هو»، وستذكر في موضعها، وإنما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتصالها بما يعمل فيها، واستقلالها بأنفسها كما كانت الظاهرة كذلك. والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول: «إياك ضربت»، و«إيائي ضربت»، كما تقول: «ضربت نفسي»، و«ضربت نفسي»، ولا تقول: «ضربتني»، ولا «ضربتك» لاتحادِ الفاعل والمفعول بالكليّة، وإذ كان الضمير المنفصل عندهم جارياً مجرى الظاهر، ومنتزلاً منزلته، كان حكمه كحكمه، فلذلك تعطفه، وتعطف عليه كما تفعل بالأسماء الظاهرة، فتقول في عطف الظاهر على المضمَر: «أنت وزيدٌ قائمان»، و«إياك أكرمتُ وعمراً»، وتقول في عطف المضمَر على الظاهر: «زيدٌ وأنت قائمان»، و«ضربتُ زيداً وإياك». قال الشاعر [من البسيط]:

٤٣٦ - مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَاللَّسْهُ يَزْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَانَا

عطف «إيانا» على الظاهر الذي هو «أبا حرب».

وتقول في عطف المضمَر على المضمَر «أنتَ وهو قائمان»، و«إياك وإياه ضربت». قال الشاعر [من مجزوء الرمل]:

٤٣٧- لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَسْرَى فِيهِ عَرِيْبًا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيْبًا

وأما المضمَر المتَّصل، فلا يصحَّ عطفه؛ لاتِّصاله بما يعمل فيه. والعطفُ إنّما هو اشتراكٌ في تأثير العامل، ومحالٌ أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد.

= الإعراب: «مُبْرَأٌ»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو مُبْرَأٌ. «من عيوب»: جار ومجرور متعلقان بـ«مُبْرَأٌ». «الناس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كلّهم»: توكيد معنوي لـ«الناس» مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «فالله»: الفاء: استئنافية، «الله»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «يرعى»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «أبا»: مفعول به منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستة. «حرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وإيانا»: الواو: حرف عطف، «إيانا»: معطوف على «أبا»، وهو ضمير نصب منفصل، و«نا»: حرف يدل على الجماعة المتكلمة، أي أن ضمير النصب هو «إيا» وحده على خلافهم في ذلك. وجملة «هو مُبْرَأٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «الله يرعى»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يرعى» خبر المبتدأ (الله) محلّها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أبا حرب وإيانا» حيث عطف «إيانا» على الاسم الظاهر.

٤٣٧ - التخريج: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣٩؛ وله أو للعرجي في خزائن الأدب ٥/ ٣٢٢؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣٥٨/٢؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٢ (ليس)؛ والمقتضب ٩٨/٣؛ والمنصف ٦٢/٣.

اللغة: لا نرى عريباً: أي لا نرى أحداً. الرقيب: العذول.

المعنى: يتمنى الشاعر لو طال عليه وعلى محبّه الليل، حتّى يبلغ شهراً، دون إزعاج من أحد، أو خوف من عدول.

الإعراب: «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «هذا»: اسم إشارة في محلّ نصب اسم ليت. «الليل»: بدل من «هذا» منصوب بالفتحة. «شهر»: خبر «ليت» مرفوع بالضمّة. «لا»: حرف نفي. «نرى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله: نحن. «فيه»: جار ومجرور متعلقان بـ«نرى». «عريباً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ليس»: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره، هو يعود على «عريب». «إيائي»: ضمير نصب منفصل في محلّ نصب خبر «ليس». «وإياك»: الواو: حرف عطف، «إياك»: معطوف على «إيائي». «ولا»: الواو: حرف استئناف، «لا»: نافية. «نخشى»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، وفاعله: نحن. «رقيباً»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «ليت هذا الليل شهر»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا نرى»: في محلّ رفع صفة لـ«شهر». وجملة «ليس إيائي»: في محلّ رفع خبر ثانٍ لـ«ليت». وجملة «لا نخشى رقيباً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ليس إيائي وإياك» حيث عطف المُضَمَّر على المُضَمَّر.

وأما العطفُ عليه، فإنه لا يخلو من أن يكون مرفوعَ الموضع، أو منصوبَ الموضع، أو مجرورَ الموضع.

فإن كان مرفوعَ الموضع، لم يجز العطفُ عليه إلا بعد تأكيده، نحو: «زيدٌ قام هو وعمرو»، و«قمتُ أنا وزيد». قال الله تعالى: ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ رَزْوَجَكَ أَجَنَّةً﴾^(١)، لما أراد العطفُ على الضمير في «اسكن»؛ أكده بالضمير المنفصل، ثم أتى بالمعطوف. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرْزُقُكُمْ هُوَ وَيَبْلُغُهُ﴾^(٢). أكد الضميرَ المرفوعَ في «يراكم»، ثم عطف عليه.

ولو قلت: «زيدٌ قام وعمرو» بعطف «عمرو» على المضمرة المستكنة في الفعل، لم يجز، ولكان قبيحاً، إلا أن يطول الكلام، ويقع فصل، فيحتملُ يجوز العطف، ويكون طولُ الكلام، والفاصلُ ساداً مسدّاً التأكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءِكُمْ﴾^(٣) بالرفع في قراءة بعضهم، فإنه عطف «الشركاء» على المضمرة المرفوعة في «أجمعوا» حين طال الكلام بالمفعول. ونحوه قوله: ﴿مَّا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٤)، عطف «الآباء» على المضمرة المرفوعة حين وقع فصلٌ بين حرف العطف، والمعطوف بحرف النفي وهو «لا»؛ فأما قوله [من الخفيف]:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْمَلَا تَعَسَّفُنْ زَمَلَا
قَدْ تَنَقَّبْتِ بِالْحَرِيرِ وَأَبْدِي نَ عَيْوُنَا حُورَ الْمَدَامِعِ نُجَلَا

فإن الشعر لعمر بن أبي ربيعة، والشاهدُ فيه عطفُ «زهر» على المضمرة المستكنة في الفعل ضرورةً. وكان الوجهُ أن يقول: «إذ أقبلت هي وزهر»، فيؤكد الضميرَ المستكنَ ليقوى، ثم يعطف عليه. والزهرُ: جمعُ زهراء، وهي البيضاء المشرقة. وتهادى أي يمشين مشياً زويداً بسكون. والنعاج: بقَرُ الوَحش، شبه النساءَ بها في سكون المشي فيه. وتعسفن: ركب. وإذا مشت في الرمل كان أسكنَ لمشيها لصعوبة المشي فيه. والملا: الفلاة الواسعة. ومع ذلك فإنه يتفاوت قبحه، فقولك: «زيدٌ ذهب وعمرو»، أو «قمتُ وعمرو» أقبح من قولك: «قمتُ وعمرو»؛ لأن الضمير في «قمتُ» له صورة، ولفظ، وليس له في قولك: «قمتُ وعمرو» صورة. وقولك: «قمتُ وزيدٌ» أقبح من قولك: «قمتنا وزيدٌ»؛ لأن الضمير في «قمتُ» على حرف واحد، فهو بعيدٌ من لفظ الأسماء، والضمير في «قمتنا» على حرفين، فهو أقرب إلى الأسماء. وعلى هذا، كلما قوي لفظ الضمير، وطال، كان العطفُ عليه أقل قبحاً.

(١) البقرة: ٣٥.

(٢) الأعراف: ٢٧.

(٣) يونس: ٧١. وهي قراءة أبي عمرو. والحسن وعيسى بن عمر وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٥/ ١٧٩؛ وتفسير الطبري ١١/ ٩٩؛ وتفسير القرطبي ٨/ ٣٦٢؛ والكشاف ٢/ ٢٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٥.

(٤) الأنعام: ١٤٨.

فإن قيل : ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحاً؟ قيل : لأن هذا الضمير فاعلٌ، وهو متصلٌ بالفعل، فصار كحرفٍ من حروف الفعل؛ لأنَّ الفاعل لازمٌ للفعل، لا بدَّ له منه، ولذلك تُغَيَّرُ له الفعلُ، فتقول: «ضربتُ وضربنا»، فتسكنُ الباء، وقد كانت مفتوحةً. وكونه متصلاً غير مستقبَلٍ بنفسه يُؤكِّد ما ذكرنا من شدَّة اتِّصاله بالفعل. وربَّما كان مستتراً مستكنّاً في الفعل، نحو: «قُم»، و«أضرب» و«زيد قام، وضرب»، ونحو ذلك. وإذا كان بمنزلةٍ جزءٍ منه وحرفٍ من حروفه، فبُحِجَّ العطفُ عليه، لأنَّه يصير كالعطف على لفظ الفعل. وعطفُ الاسم على الفعل ممتنعٌ. وإنما كان ممتنعاً من قبَل أن المراد من العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل، وعواملُ الأفعال لا تعمل في الأسماء، لا بل ربَّما كان الفعلُ مبنياً إما ماضياً، وإما أمراً، فلا يكون له عاملٌ، فلذلك قُبِحَ أن تقول: «قمتُ وزيدٌ» حتى تقول: «قمتُ أنا وزيدٌ»، فتؤكِّده، فيكون التأكيدُ مُنبَهاً على الاسم، ويصير العطفُ كأنَّه على لفظِ الاسم المؤكِّد، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفاً عليه. إذ لو كان معطوفاً عليه، لكان تأكيداً مثله. وليس الأمر كذلك، لأنَّ المراد إشراكه في عملِ الفعل، لا في التأكيد.

وإن كان المضمَر المتصل منصوبَ الموضع، نحو الهاء في «ضربته»، والكاف في «ضربك»، جاز العطفُ عليه من غير تأكيد. فإن أكَّدته كان أحسنَ شيء. فإن لم تؤكِّده، لم يمتنع العطفُ عليه، فتقول: «ضربته وزيداً»، و«أكرمته وعمراً». قال الشاعر [من الوافر]:

فإنَّ اللَّهَّ يَعلِّمُنِي وَوَهَّبَا [وَيَعلِّمُ أَنْ سَيَلْقَاهُ كِلَانَا]^(١)

عطف «وهباً» على الياء في «يعلمني» من غير تأكيد، وذلك من قبَل أن الضمير المنصوب فضلةٌ في الكلام يقع كالمستغنى عنه، ولذلك يجوز حذفه وإسقاطه، نحو قولك: «ضربت»، و«قتلت»، ولا تذكر مفعولاً، وإنما اتصل بالفعل من جهة اللفظ. والتقديرُ فيه الانفصالُ، ولذلك لا تُغَيَّرُ له الفعلُ من جهة اللفظ، فتقول: «ضربك»، و«ضربته»، فيكون آخرُ الفعل مفتوحاً، كما كان قبل اتِّصالِ الضمير به.

وأما إذا كان الضميرُ مخفوضاً، لم يجز العطفُ عليه إلا بإعادة الخافض، لو قلت: «مررت بك وزيد»، «أو به وخالد» لم يجز حتى تُعيدَ الخافضَ، فتقول «مررت بك وبزيد، وبه وبخالد»؛ من قبَل أن الضمير صار عَوْضاً من التنوين. والدليلُ على استوائهما قولهم: «يا غلام»، فيحذفون الياء التي هي ضميرٌ كما يحذفون التنوين. وإنما استويا؛ لأنَّهما يجتمعان في أنَّهما على حرف واحد، وأنَّهما يكملان الاسم الأوَّل، ولا يُفصل بينهما، ولا يصح الوقفُ على ما اتصل به دونهما. وليس كذلك الظاهرُ المجرورُ، لأنَّه قد يُفصل بالظرف بينهما، نحو قوله [من السريع]:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيَدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلسَّوْدِ دُرِّ الْيَوْمِ مَن لَأَمَهَا^(٢)

والمراد: لله دُرٌّ من لامها اليوم، ومثله قول الآخر [من البسيط]:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِيهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتِ الْقَرَارِيحِ^(١)

والمراد: أصوات أواخر الميس، ففصل بينهما بالجازر والمجرور ضرورة، ولو كان مكان الياء ظاهرًا في نحو: «يا عباد»، لَمَا حُذِف. وقال أبو عثمان: لَمَا صَحَّ «مَرَّ زَيْدٌ وَأَنْتَ»، صَحَّ «مَرَرْتُ أَنْتَ وَزَيْدٌ»، وَلَمَا صَحَّ «كَلَّمْتُ زَيْدًا وَإِيَّاكَ»، صَحَّ «كَلَّمْتُكَ وَزَيْدًا». وَلَمَا امْتَنَعَ «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ»؛ امْتَنَعَ «مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ»؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ شَرِيكَانَ، لَا يَصْحَحُ فِي أَحَدِهِمَا إِلَّا مَا صَحَّ فِي الْآخَرِ. فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْمَخْفُوضِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ يَصْحَحُ عَطْفَهُ عَلَى الظَّاهِرِ، لَمْ يَصْحَحْ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ، فَلَمَّا لَمْ يَصْحَحْ، وَأُرِيدَ ذَلِكَ، أُعِيدَ الْخَافِضُ، وَصَارَ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ، إِذْ كَانَ عَامِلًا وَمَعْمُولًا، وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، نَحْوَ قَوْلِهِ [من البسيط]:

٤٣٨ - فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ
عطف «الأيام» على المضمرة المتصلة بالباء. وذلك قبيح، إنما يجوز في ضرورة الشعر دون حال الاختيار، وسعة الكلام.

(١) تقدم بالرقم ١٤٤.

٤٣٨ - التخریج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤؛ وخزانة الأدب ٥/١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١؛ وشرح الأشموني ٢/٤٣٠؛ والدرر ٢/٨١، ٦/١٥١؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٢٠٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢؛ والكتاب ٢/٣٩٢؛ واللمع في العربية ص ١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/١٦٣؛ والمقرب ١/٢٣٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٩. المعنى: ها أنت اليوم تشتمنا وتسبنا بعدما نلت خيرائنا، فلن نستغرب أو نعجب من تصرفاتك، ولا من الزمن العجيب بتغيره.

الإعراب: «فاليوم»: الفاء: بحسب ما قبلها، «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «قرب». «قربت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «تهجوننا»: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، و«نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وكذلك إعراب «تشتمننا»، والواو: للمعطف. «فأذهب»: الفاء: استئنافية، «أذهب»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «فما»: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية تعمل عمل ليس. «بك»: جار ومجرور متعلقان بخير «ما» المحذوف. «والأيام»: الواو: حرف عطف، «الأيام»: اسم معطوف على كاف الخطاب في «بك» مجرور. «من»: حرف جر زائد. «عجب»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلًا على أنه اسم «ما» المؤخر، بتقدير: «فما عجب موجودًا بك وبالأيام». وجملة «قربت»: بحسب ما قبلها. وجملة «تهجوننا»: في محل نصب حال، وكذلك جملة «تشتمننا» المعطوفة عليها. وجملة «فأذهب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فما بك...»: استئنافية أيضًا لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فما بك والأيام» حيث جرّ الأيام بدون إعادة الجازر قبلها، وهذه ضرورة تبلغ حد الشذوذ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(١) بجزر «الأرحام» في قراءة حَمْزَةً، فَإِنَّ أَكْثَرَ النُّحَوِيِّينَ قَدْ ضَعَفَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ نَظْرًا إِلَى الْعُطْفِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَخْفُوضِ. وقد ردَّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تَجِلُّ الْقِرَاءَةُ بِهَا. وهذا القول غيرُ مَرْضِيٍّ مِنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، لِأَنَّهُ قَدْ رَوَاهَا إِمَامٌ ثِقَةٌ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّ نَقْلِ الثِّقَةِ مَعَ أَنَّهُ قَدْ قَرَأَتْهَا جَمَاعَةٌ مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ كَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْقَاسِمِ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالْأَعْمَشَ، وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ، وَقَتَادَةَ، وَمُجَاهِدًا. وَإِذَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ، لَمْ يَكُنْ سَبِيلًا إِلَى رَدِّهَا. وَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ غَيْرَ الْعُطْفِ عَلَى الْمَكْنِيِّ الْمَخْفُوضِ. أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ وَوَاوُ قَسَمٍ، وَهَمَّ يُقْسِمُونَ بِالْأَرْحَامِ وَيُعْظَمُونَهَا، وَجَاءَ التَّنْزِيلُ عَلَى مَقْتَضَى اسْتِعْمَالِهِمْ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢) جَوَابَ الْقَسَمِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ اعْتَقَدَ أَنْ قَبْلَهُ بَاءٌ ثَانِيَةٌ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: «وَبِالْأَرْحَامِ»، ثُمَّ حَذَفَ الْبَاءَ، لِتَقْدُّمِ ذِكْرِهَا كَمَا حَذَفْتَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «بِمَنْ تَمُرُّ أُمْرًا»، وَ«عَلَى مَنْ تَنْزِلُ أَنْزِلَ»، وَلَمْ تَقُلْ: «أَمْرًا بِهِ»، وَ«لَا أَنْزِلُ عَلَيْهِ»؛ لِأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَقَدْ كَثُرَ عَنْهُمْ حَذْفُ حَرْفِ الْجَزْرِ، وَأُنْشِدَ [مِنَ الْخَفِيفِ]:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَبَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^(٣)

والمراد: رَبُّ رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ. وَكَانَ رُؤْيُهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ يَقُولُ: «خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ»، أَيْ: بِخَيْرٍ فَيَحْذِفُ الْبَاءَ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ. وَحَذَفَ حَرْفَ الْجَزْرِ هَهُنَا، وَتَبْقِيَةُ عَمَلِهِ مِنْ قَبِيلِ حَذْفِ الْمِضَافِ فِي قَوْلِهِ [مِنَ الْمُتَقَارِبِ]:

أَكُلُّ أَمْرِي؛ تَخْسِيبِينَ أَمْرًا وَنَارِي تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(٤)

والمراد: وَكُلُّ نَارٍ، إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ «كُلًّا» الثَّانِيَةَ لِتَقْدُّمِ ذِكْرِهَا، وَبَقِيَ عَمَلُهَا. وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ [مِنَ الطَّوِيلِ]:

٤٣٩- تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السُّوَارِي سُوُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ تَفَانِفُ

(١) النساء: ١.

(٢) تقدم بالرقم ٣٩٨.

(٣) تقدم بالرقم ٣٩٧.

٤٣٩ - التخریج: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٥٣ (وفيه «تفانف» مكان «نغانف»); والحيوان ٦/ ٤٩٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٣؛ ولسان العرب ٧/ ٣٦٥ (غوط).

اللغة: السواري: ج سارية، وهي الأسطوانة (العمود). الغوط: ج غائط: وهو الممطمئن من الأرض. ونغانف: ج نغنف وهو الهواء بين الشيتين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نغنف، والمعنى هنا: واسعة.

المعنى: إن قومي قوم طوال، والسيف على الفارس منا كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل مسافة طويلة.

والمراد: وما بينها وبين الكعب، إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره، وبقي عمله. إلا أن حذف المضاف أسهل أمراً، وأقرب متناً؛ لأن حرف الجر ينزل منزلة الجزء مما جرّه، ولا يجوز الفصل بينهما بظرف، ولا غيره، ويحكم عليهما بإعراب واحد. وليس كذلك المضاف والمضاف إليه. ونظير الآية قول الشاعر، أنشده المبرّد في الكامل [من البسيط]:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ^(١)
والقول فيه كالأية فاعرفه إن شاء الله تعالى.

= الإعراب: «تعلّق»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة . . «في مثل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعلق. «السوّاري»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «سيوفنا»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «وما»: الواو: استثنائية، و«ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «بينها»: ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بفعل الصلة المحذوف المقدر بـ«استقرّ»، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «والكعب»: الواو: عاطفة، «الكعب»: اسم معطوف على الضمير «ها» مجرور بالكسرة. «غوط»: خبر مرفوع بالضمّة. «نقائف»: صفة لـ(غوط) مرفوع بالضمّة. وجملة «تعلّق» . . سيوفنا: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما بينها غوط»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة الصلة المحذوفة: «استقرّ» صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «فما بينها والكعب» حيث حذف الظرف لتقدم ذكره، وبقي علمه، والمراد: وما بينها وبين الكعب.

ومن أصناف الاسم

المبني

فصل

[تعريفه وسبب بنائه]

قال صاحب الكتاب: وهو الذي سكن آخره وحركته لا يعامل. وسبب بنائه مناسبتة ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد، بتضمين معناه، نحو: «أين»، و«أمنس»؛ أو شبيهه كالمبهمات؛ أو وقوعه موقعه كـ«نزال»؛ أو مُشاكلته للواقع موقعه كـ«فجار»، و«فساق»؛ أو وقوعه موقع ما أشبهه، كالمنادي المضموم؛ أو إضافته إليه، كقوله عز وعلا: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِئِذٍ﴾^(١) و«هذا يوم لا ينطقون»^(٢) فيمن قرأهما بالفتح. وقول أبي قيس بن رفاعَةَ [من البسيط]:

٤٤٠ - لم يمتنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال

(١) المعارج: ١١. وهي قراءة نافع والكسائي وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٣٣٤/٨؛ والكشاف ٤/١٥٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٨٩.

(٢) المرسلات: ٣٥. وهي قراءة عاصم، والأعمش، والأعرج، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/٤٠٧؛ وتفسير القرطبي ١٩/١٦٦؛ والكشاف ٤/٢٠٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/٤٠.

٤٤٠ - التخريج: البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٦؛ وخزانة الأدب ٣/٤٠٦؛ والدرر ٣/١٥٠؛ ولأبي قيس بن رفاعَةَ في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٥٨؛ وبلان نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٦٥، ٢١٤، ٥/٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٦/٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٥١٧؛ وشرح التصريح ١/١٥؛ والكتاب ٢/٣٢٩؛ ولسان العرب ١٠/٣٥٤ (نطق)، ١١/٧٣٤ (وقل)؛ ومغني اللبيب ١/١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/٢١٩.

اللغة: الأوقال: جمع الوقل وهو شجر المقل.

المعنى: لم يمتنع الشاربين من ورود الماء سوى حمامة صرّت على غصون الشجر، فأهاجت الحنين والذكريات.

الإعراب: «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يمنتع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر متعاً من التقاء الساكنين. «الشرب»: مفعول به منصوب بالفتحة. «منها»: جار ومجرور متعلقان بـ«يمنتع». «غير»: اسم مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «أن»: حرف مصدرى. «نطقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة. «حمامة»: فاعل مرفوع بالضمة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «في غصون»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف =

وقول النابغة [من الطويل]:

على حين عانتُ المَشِيبَ على الصُّبا [وقلتُ: ألما أضحُ والشَّيبُ وازعُ]^(١)

قال الشارح: البناء يُخَالِفُ الإعرابَ، ويُضَادُهُ من حيث كان البناء لزومَ آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون، أو الحركة، لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل، فحركة آخره كحركة أوله في اللزوم والثبات بخلاف الإعراب. وإنما سُمِّيَ بناءً؛ لأنه لما لزم ضرباً واحداً، ولم يتغيَّرَ تغيُّرَ الإعراب. سُمِّيَ بناءً. مأخوذاً من بناء الطين والآجر، لأنَّ البناء من الطين والآجر لازمٌ موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره. وليس كذلك ما ليس ببناء من نحو الخَيْمَةِ، وبيتِ الشَّعرِ، فإنها أشياء منقولةٌ من مكان إلى مكان.

والقياس في الأسماء أن تكون معرّبةً كلّها من قِبَلِ أَنَّهَا سِمَاتٌ على مسمّياتٍ، وتلك المسمّياتُ قد يُسندُ إليها فعلٌ، فتكون فاعلةً، وقد يقع بها فعلٌ، فتكون مفعولةً، وقد يضاف إليها غيرها على سبيلِ التعريفِ، فاستحقَّتْ الإعرابَ للدلالة على هذه المعاني المختلفة. وما بُني منها، فبالحمْلِ على ما لا تمكَّنُ له من الحروف والأفعالِ، لضربٍ من المناسِبةِ. فالمبنيُّ من الأسماء هو الخارجُ من التمكنِ إلى شَبهِ الحروف، أو الأفعالِ. والمرادُ بالتمكنِ في الأسماء تعاقبُ التعريفِ والتنكيرِ بالعلامةِ عليه، وأما ما لا تمكَّنُ له، فلا يتعرَّفُ نكرته، ولا يتنكَّرُ معرفته. فـ«رَجَلٌ»، و«فَرَسٌ» متمكَّنانِ لتعاقبِ التنكيرِ والتعريفِ عليهما، نحو قولك: «رجلٌ، وفرسٌ، والرجل، والفرس»؛ وأما «زيدٌ» و«عمرٌ» ونحوهما من الأعلامِ، فمتمكَّنانِ، لأنَّهما قد يتنكَّرانِ، إذا تُنِّيا، فيقال: «الزيدان»، و«العمران» إذا أُريدَ تعريفُهما، وأما «هذا» ونحوه، فإنه غيرُ متمكَّنٍ؛ لأنَّك لا تقول: «الهدان»؛ وأما «كَمْ»، و«كَيْفَ»، ونحوهما، فإنَّهما غيرُ متمكَّنينِ؛ لأنَّهما نكرتانِ لا تتعرَّفانِ.

والأسبابُ المَوْجِبَةُ لِبِنَاءِ الاسمِ ثلاثةٌ: تضمُّنُ معنى الحرفِ، ومشابهةُ الحرفِ، والوقوعُ موقعَ الفعلِ المبنيِّ، فكلُّ مبنيٍّ من الأسماءِ فإنَّما سببُ بنائه ما ذُكر، أو راجعٌ إلى ما ذُكر، فـ«أَيْنَ» و«كَيْفَ» ونظائرُهما بُنِيَا لتضمُّنِهما معنى الحرفِ. والأسماءُ المضمرة، والموصولة، ونظائرُها مبنيةٌ لمضارعةِ الحرفِ. والفرقُ بين ما تضمُّنُ معنى الحرفِ، وما مضارَعَهُ أنَّ مضارعةَ الحرفِ إنّما هي مشابهةٌ بينهما في خاصَّةٍ من خواصِّ

= صفة لـ «حمامة». «ذات»: صفة «غصون» مجرورة بالكسرة، وهو مضاف. «أوقال»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «لم يمنع...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «غير» حيث جاء بها مبنية على الفتح في محل رفع فاعل لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع.

(١) تقدم بالرقم ٣٨.

الحرف. والمراد بالحرف جنس الحروف، لا حرف مخصوص على ما سيذكر في موضعه. وتضمنه معنى الحرف أن يُنَوَى مع الكلمة حرف مخصوص، فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتى كأنه موجود فيه، وكأن الاسم وعاء لذلك الحرف. ولذلك قيل: تضمن معناه، إذ كل شيء اشتمل على شيء، فقد صار متضمناً له. ألا ترى أن «أَيْنَ»، و«كَيْفَ» يفيدان الاستفهام، كما تفيد الهمزة في قولك: «أفي الدار زيد؟» و«نزال»، و«ترالك»، ونحوهما من أسماء الأفعال بُنِيَ لآتهما وقعا موقع «انزل»، و«اترك». فهذه أصول علل البناء.

فقوله: و«سبب بنائه مناسبته ما لا تمكّن له بوجه قريب، أو بعيد» يريد مناسبة الحرف، أو فعل الأمر، فإنه لا تمكّن لهما بوجه، بخلاف الأسماء المبنية، فإن لها تمكناً في الأصل. وبعضها أقرب إلى المتمكنة من بعض. فأقربها من المتمكنة ما كان مبنياً على حركة، نحو: «يا زيد»، و«يا حكّم». وأبعدها منها ما كان مبنياً على السكون، إذ الأسماء المتمكنة متحركة متصرفة، فأراد أنها في البناء محمولة على ما لا حظ له في التمكّن بوجه قريب، نحو الأسماء المبنية على حركة، ولا بوجه بعيد، نحو الأسماء المبنية على السكون، وما عدا ذلك فمحمول عليها، أو راجع إليها، نحو: «فجار»، و«فساق» فإنهما، وإن لم يكونا واقعين موقع الفعل، فإنهما مضارعان لِمَا وقع موقعه، وهو «نزال»، و«ترالك»، فبنيا كبنائه، ونحو المناذى في «يا زيد»، ونحوه ممّا هو مفرد، فإنه، وإن لم يكن مشابهاً للحرف، فهو واقع موقع «أنت» من حيث كان مخاطباً. وأسماء الخطاب مبنية، وستذكر مستوفى.

فأما «يومئذ»، و«حينئذ»، و«ساعتئذ»، ففيه وجهان: البناء والإعراب. فالإعراب على الأصل، والبناء لأنه ظرف مبهم أضيف إلى غير متمكن من الأسماء، فاكتمى منه البناء؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه كثيراً من أحكامه، وقد أجروا «غيراً»، و«مثلاً» مجرى الظرف في ذلك؛ لإبهامهما، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ بِنْتِ لِمَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(١)، فإن «مثلاً» مبنية لإضافتها إلى غير متمكن، وهو أمثل وجوها.

فأما قوله [من البسيط]:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت . . . إلخ

فالببيت لأبي قيس بن رفاعة، وقيل: لرجل من كنانة. والشاهد فيه أنه بنى «غيراً» على الفتح؛ لإضافتها إلى غير متمكن، وإن كان في موضع رفع.

فإن قيل: ف«أن» والفعل في تأويل المصدر، وكذلك «أن» المشددة مع ما بعدها، والمصدر اسم متمكن، فحينئذ «غير»، و«مثل» قد أضيفتا إلى متمكن، فلم يجب البناء؟

قيل: كَوْنُ «أَنْ» مع الفعل في تقدير المصدر شيءٌ تقديريٌّ، والاسمُ غير ملفوظٍ به، وإنما الملفوظُ به فعلٌ وحرفٌ، فلَمَّا أُضيفنا إلى ما ذكرنا، مع لزومهما الإضافة، بُنيتا معها؛ لأنَّ الإضافة بأبها أن تقع على الأسماء المفردة. فلَمَّا خرجت ههنا عن بابها، بُني الاسم، وسيوضحُ بأكثرَ من ذلك. يقول: لم يمنعنا من التعرّيج على الماء إلا صوتُ حمامةٍ ذكرتْنا من نُحِب، فَهَيَّجْنَا، وَحَثَّنَا على السَّير. والأوْقال: الأعالي، ومنه التَّوقُّلُ وهو الصُّعود فيه. ونحو ذلك قول النابغة [من الطويل]:

على جِينٍ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصُّبا وقلْتُ: أَلَمَّا أَضْحُ والشَّيبُ وازعُ^(١)

الشاهد فيه إضافة «جِينٍ» إلى الفعل الماضي، وبنائه لذلك على الفتح، والإعراب جائزٌ على الأصل، غيرَ أنَّ البناء ههنا أوجهٌ منه في قوله: «غَيْرَ أنْ نَطَقْتُ»؛ لأنَّ الظرف ههنا مضافٌ إلى فعلٍ محضٍ، وفي قوله: «غَيْرَ أنْ نَطَقْتُ» مضافٌ إلى اسمٍ متأوَّلٍ، فكان الإعرابُ فيه أظهرَ. وصفَ أَنَّهُ بَكَى على الديارِ زَمَنَ مَشِيبِهِ، وَمُعَاتَبَتِهِ لِنَفْسِهِ على صِبَاهِ وَطَرِيهِ. والوازعُ: الناهي. وأوقَعَ الفعلَ على المشيبِ اتساعًا. والمعنى: عاتبتُ نفسي على الصُّبا لمكانِ شَيْبِي، فأعرفه.

[علامة البناء]

قال صاحب الكتاب: والبناء على السكون هو القياسُ، والعدول عنه إلى الحركة، لأحدٍ ثلاثة أسباب: للهِرَبِ من التقاء الساكنين في نحو «هؤلاء»، ولتلا بُتْدَا ساكنٍ لفظًا، أو حُكْمًا كالكافين: التي بمعنى «مِثْل»، والتي هي ضميرٌ، ولعروض البناء، وذلك في نحو «يا حَكَمُ»، و«لا رجلٌ في الدار»، و«مِن قَبْلُ ومن بَعْدُ» و«خَمْسَةَ عَشَرَ»^(٢).

* * *

قال الشارح: القياس في كلِّ مبنيٍّ أن يكون ساكنًا، وما حُرِّك من ذلك، فلعلِّه. فإذا وجدت مبنيًا ساكنًا، فليس لك أن تسأل عن سببِ سُكونه؛ لأنَّ ذلك مقتضى القياس فيه. فإن كان متحرِّكًا، فلك أن تسأل عن سببِ الحركة، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات. وإنما كان القياس في كلِّ مبنيٍّ السكونَ لوجهين: أحدهما أنَّ البناء ضدُّ الإعراب، وأصلُ الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة، فوجب أن يكون البناء الذي هو ضده بالسكون. والوجه الثاني أن الحركة زيادةٌ مستتقلةٌ بالنسبة إلى السكون، فلا يُؤْتَى بها إلا لضرورةٍ تدعو إلى ذلك.

والأسبابُ المُوجِبة لتحرّيكِ المبنيِّ أحدُ ثلاثة أشياء: الفرارُ من التقاء الساكنين، والبداءةُ بالحرف الساكن لفظًا أو حكمًا، وأن يكون المبنيُّ له حالةٌ تمكِّن. فالأوَّلُ نحو

«أَيْنَ»، و«هؤُلَاءِ»، و«حَيْثُ». أصل حركة التقاء الساكنين الكسرة، وإنما يُعَدَّل عنها لضرب من الاستحسان من قِبَلِ آتَا رأينا الكسرة لا تكون إعرابًا إلا باقتران التنوين بها، أو ما يقوم مقامه، وقد تكون الضمَّة والفتحة إعرابيين من غير تنوين يصحُّبهما، ولا شيء يقوم مقام التنوين، نحو ما لا ينصرف، والأفعال المضارعة، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن، حرَّكناه بحركة لا تُوهَم فيه الإعراب، وهي الكسرة.

وأما تحريك الحرف لثلاثا يُبتدأ بساكن، فنحو همزة الاستفهام، وواو العطف، وفائيه. والقياس في هذه الحروف أن تكون سواكن، وإنما الحركة فيها لأجل وقوعها أولاً. وهذا حكم كل حرف في أول كل كلمة يُبتدأ بها من اسم، أو فعل، أو حرف لا يكون إلا متحرِّكًا.

وقوله: «لفظًا أو حكمًا»، فالمراد باللفظ ما ذكرناه من نحو: واو العطف، وألف الاستفهام، وكاف التشبيه في نحو: «زيد كالأسد»، فهذه الحروف ونظائرها لا تكون أبدًا إلا مفتوحة؛ لوقوعها أولاً لفظًا. وأما كونها أولاً في الحكم، فنحو كاف ضمير المفعول من نحو «ضربك»، و«أكرمك» فهذه الكاف منفصلة في الحكم، يُبتدأ بها في التقدير. والمفعول فضلة غير لازم للفعل، ولذلك لا تُسكَّن له الفعل إذا اتصل بضميره، كما سكتته للمفاعل.

واعلم أن أصحابنا يقولون إنَّ الابتداء بالساكن لا يكون في كلام العرب. وقد أحاله بعضهم ومنع من تصوُّره، ولا شُبُهَة في الإمكان. ألا ترى أنه يجوز الابتداء بالساكن إذا كان مدغمًا، نحو: «تأقَلْتُمْ»، «تَحَدَّثْتُمْ»، في «تأقَلْتُمْ»، و«اتَّخَذْتُمْ؟» ويُؤيد ذلك وأنه من لغة العرب أنهم لم يُخَفِّفوا الهمزة إذا وقعت أولاً بأي حركة تحرَّكت، نحو: «أَحْمَد» و«إبراهيم»، ونحو قوله [من البسيط]:

٤٤١- أأن رأت رجلاً أعشى [أضرب به زيب المنون ودهر مُفْنِدُ خَبِل]

٤٤١ - التخرُّج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٥؛ ومقاييس اللغة ١/٣٦٣؛ ومجمل اللغة ١/٣٤٤؛ وبلا نسبة في كتاب العين ٨/١٢٤.

شرح المفردات: الأعشى: الذي لا يبصر بالليل ريب المنون: حوادث الدهر ومصائبه. مُفْنِد: فاسد. خبل: فاسد.

الإعراب: «أن»: الهمزة: حرف استفهام، «أن»: حرف مصدرى. «رأت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء ساكنين، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر جوارًا تقديره: هي، والمصدر المؤول من «أن رأت» في محل رفع مبتدأ، خبره آب. «رجلاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أعشى»: نعت منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «أضرب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «به»: جاز ومجرور متعلقان بـ(أضرب). «ريب»: فاعل «أضرب» مرفوع بالضم، وهو مضاف. «المنون»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ودهر»: حرف عطف، واسم معطوف على «ريب» =

لأن في تخفيفها تضعيفاً للصوت، وتقريباً له من الساكن، فامتناعهم من تخفيف الهمزة مع إمكان تخفيفها والنطق بها دليل على أن ذلك من لغة العرب. وذلك من قبيل أن المبتدئ بالنطق مستجهم مستريح، فيعظم صوته، والواقف تعب حسي يقف للاستراحة، فيضعف صوته.

وأما عروض البناء، فإن المبنى من الأسماء يكون على ضربين: ضرب له حالة يكون معرباً فيها، وإنما يعرض له البناء في بعض الأحوال، نحو: «يا زيد» في النداء. وما كان مثله، فإنه يكون في غير النداء معرباً، وإنما عرض البناء في النداء، ومثله: «لا رجل» في النفي، فإن البناء عرض له في حال النفي، وفي غير النفي يكون معرباً، نحو: «هذا رجل»، و«أريت رجلاً»، و«مررت برجل». وكذلك «لِلَّهِ الْأَسْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»^(١) ونحوهما من الغايات، وكالأعداد المركبة من نحو «خمسة عشر» إلى «تسعة عشر»، فإنه قبل التركيب كان معرباً.

وضرب آخر لم يكن له حالة تمكن البتة، بل لا يكون قط إلا مبنياً، فجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة الآخر. ولما كان السكون أنقص من الحركة، بتنا عليه ما لم يكن له حظ في التمكن، وبنينا على حركة ما كان له حظ في التمكن، ليكون له بذلك فضيلة على المبنى الآخر فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وسكون البناء يسمى وقفاً، وحركته ضماً وفتحاً وكسراً، وأنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الأسماء، إلا ما عسى يشذ منها، أو قد ذكرناه في هذه المقدمة، في سبعة أبواب، وهي: المضممرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال، والأضوات، وبعض الظروف، والمركبات، والكنايات.

قال الشارح: اعلم أن سيبويه وجماعته من البصريين قد فصلوا بين ألقاب حركات الإعراب وسكونه، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً، فجعلوا الفتح المطلق لقباً للمبنى على الفتح، والضم لقباً للمبنى على الضم، وكذلك الكسر، والوقف. وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل، وكذلك الرفع والجر والجزم. ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً. لا بد من تقييد لثلاً يدخل في

= مرفوع بالضمّة. «مُفِيد»: نعت أول للدهر مرفوع بالضمّة. «خبل»: نعت ثان مرفوع بالضمّة.

وجملة «أضرب ريب المنون به»: في محل نصب صفة ثانية لـ«رجلاً».

والشاهد فيه قوله: «أن» حيث لم يخفف الهمزة رغم وقوعها أولاً، ورغم أنها مفتوحة كالهمزة بعدها.

حَيِّزِ المَبْنِيَّاتِ، أَرَادُوا بِالمَخَالَفَةِ بَيْنَ ألقَابِهَا إِبَانَةَ الفِرْقِ بَيْنَهُمَا، فإِذَا قَالَ: هَذَا الِاسْمُ مَرْفُوعٌ، عُلِمَ أَنَّهُ بِعَامِلٍ يَجُوزُ زَوَالُهُ، وَحُدُوثُ عَامِلٍ آخَرَ يُحْدِثُ خِلَافَ عَمَلِهِ، فَكَانَ فِي ذَلِكَ فَائِدَةٌ وَإِجَازٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «مَرْفُوعٌ» يَكْفِي عَنِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: مَضْمُومٌ ضَمَّةٌ تَزُولُ أَوْ ضَمَّةٌ بِعَامِلٍ. وَرَبَّمَا خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ، وَسَمَّى ضَمَّةَ البِنَاءِ رَفَعًا، وَكَذَلِكَ الفَتْحَ، وَالكَسْرَ، وَالوَقْفَ. وَالوَجْهُ الأَوَّلُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ القِيَاسِ، وَوَجْهَ الحِكْمَةِ.

وَتَنحَصِرُ المَبْنِيَّاتُ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ: اسْمٌ كُنِيَ بِهِ عَنِ اسْمٍ وَهُوَ المَضْمُرُ، نَحْوُ: «أَنَا»، وَ«أَنْتَ»، وَ«هُوَ» وَنَحْوِهَا؛ وَاسْمٌ أُشِيرَ بِهِ إِلَى مَسْمُومٍ فِيهِ مَعْنَى فِعْلِ نَحْوِ «هَذَا»، وَ«هَذَانِ»، وَ«هَؤُلَاءِ»؛ وَاسْمٌ قَامَ مَقَامَ حَرْفٍ، وَهُوَ المَوْصُولُ نَحْوِ «الَّذِي»، وَ«الَّتِي»، وَنَحْوِهِمَا؛ وَاسْمٌ سُمِّيَ بِهِ فِعْلٌ، نَحْوُ: «صَةَ»، وَ«مَةَ» وَشِبْهِهِمَا؛ وَالأَصْوَاتِ المَخَكِّيَّةُ؛ وَالظُرُوفِ لَمْ تَتِمَّكُنْ؛ وَاسْمٌ رُكِبَ مَعَ اسْمٍ مِثْلِهِ. وَسَتَرِدُّ عَلَيْكَ مُفْصَلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

المضمرات

فصل

[أنواع الضمير]

قال صاحب الكتاب: هي على ضربين: متصل، ومنفصل. فالمتصل ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة، كقولك: «أخوك»، و«ضربك»، و«مربك». وهو على ضربين: بارز، ومستتر. فالبارز ما لفظ به، كالكاف في «أخوك». والمستتر ما نوي كالذي في «زيد ضرب». والمنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده، كقولك: «هو»، و«أنت».

قال الشارح: لا فرق بين المضمرة والمكنية عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناها واحد، وإن اختلفا من جهة اللفظ. وأما البصريون، فيقولون: المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمرة مكنية، وليس كل مكنية مضمرة. فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة، نحو: «فلان»، و«الفلان»، و«كيت»، و«كيت»، و«كذا»، و«كذا». ففلان كناية عن أعلام الأناسي، والفلان كناية عن أعلام البهائم، و«كيت وكيت» كناية عن الحديث المدمج. و«كذا وكذا» كناية عن العدد المبهم.

وإذ كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة، كانت المضمرات نوعاً من الكنایات. وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازاً من الإلباس. فأما الإيجاز فظاهر، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت: «زيد فعل زيد»، جاز أن يتوهم في «زيد» الثاني أنه غير الأول. وليس للأسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذا التبتست. وإنما يُزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات، كقولك: «مرت بزید الطویل، والرجل البزاز». والمضمرات لا تلبس فيها، فاستغنت عن الصفات؛ لأن الأحوال المقترنة بها قد تغني عن الصفات. والأحوال المقترنة بها حضور المتكلم والمخاطب، والمشاهدة لهما، وتقدم ذكر الغائب الذي يصير به بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم. فأعرف المضمرات المتكلم؛ لأنه لا يؤهمك غيره، ثم المخاطب، والمخاطب تلو المتكلم في الحضور والمشاهدة. وأضعفها

تعريفًا كنايةً الغائب، لأنه يكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ حتى قال بعضُ النحويين: كنايةُ النكرة نكرةٌ.

والمضمرات كلها مبنيةٌ، وإنما بُنيت لوجهين: أحدهما: شَبَّهَها بالحروف، ووجهُ الشَّبهِ أنها لا تستبدُّ بأنفسها، وتفتقر إلى تقدُّم ظاهرٍ ترجع إليه، فصارت كالحروف التي لا تستبدُّ بنفسها، ولا تُفيد معنىً إلا في غيرها، فبُنيت كبنائها. والوجهُ الثاني: أنَّ المضمرة كالجزم من الاسم المظهر، إذ كان قولك: «زيدٌ ضربته» إنما أتيتُ بالهاء لتكون كالجزم من اسمه دالًّا عليه، إلا أنك ذكرتِ الهاء، ولم تذكرِ الجزم من اسمه لتكون في كلِّ ما تريد أن تُضمره ممَّا تقدَّم ذكره، فكان لذلك كجزءٍ من الاسم، وجزءُ الاسم لا يستحقُّ الإعراب.

والمضمرة على ضربين: متصلٌ ومنفصلٌ. فالمتصلُ: ما كان متصلًا بعامله. وإنما قال: «ما لا ينفك عن اتصاله بكلمةٍ»، ولم يقل: بعاملٍ، تحرُّرًا من المضاف في نحو: «أخوك» و«شبيبك»، فإنه على رأيِ جماعةٍ من المحققين العاملُ فيه حرفُ الجرِّ المقدَّرُ، لا نفسُ الاسمِ المضافِ، فلذلك لم يُقَيَّد اتصاله بالعامل فيه.

والمنفصل: ما لم يتصل بالعامل فيه، وذلك بأن يكون مُعَرِّى من عاملٍ لفظيٍّ، أو مقدَّمًا على عامله، أو مفصلاً بينه وبينه بحرف الاستثناء، أو حرف عطف، أو شيءٍ يفصل بينهما فصلًا لازمًا.

فإن قيل: ولم كانت المضمرات متصلةً ومنفصلةً، وهلا كانت كلها متصلةً، أو منفصلةً؟ قيل: القياسُ فيها أن تكون كلها متصلةً؛ لأنها أَوْجَزُ لفظًا، وأبلغُ في التعريف. وإنما أتى بالمنفصل لاختلاف مواقع الأسماء التي تُضمَّر، فبعضُها يكون مبتدأً، نحو: «زيدٌ قائمٌ». فإذا كُنيت عنه، قلتُ: «هو قائمٌ»، أو «أنت قائمٌ»، إن كان مخاطبًا؛ لأنَّ الابتداء ليس له لفظٌ يتصل به الضميرُ، فلذلك وجب أن يكون ضميرُه منفصلًا.

وبعضُها يتقدَّم على عامله، نحو: «زيدًا ضربتُ». فإذا كُنيت عنه مع تقديمه، لم يكن إلا منفصلًا، لتعذر الإتيان به متصلًا مع تقديمه، فلذلك تقول: «إياه ضربتُ»، أو «إياك». قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١)، أتى بالضمير المنفصل لما كان المفعول مقدَّمًا.

وقد يُفصل بين المعمول وعامله، فإذا كُنيت عنه لا يكون ضميرُه إلا مفصلاً، نحو: «ما ضربتُ زيدًا إلا أنتَ»، و«ما ضربتُ إلا إياك»، و«علَّمتُ زيدًا إياه»، فلذلك كانت متصلةً ومنفصلةً، والذي يؤيدُ عندك ذلك أن الاسمَ المجرور، لما كان عامله لفظيًا، ولا يجوز تقديمه عليه، ولا فصله عنه، لم يكن له ضميرٌ إلا متصلٌ، والمتصلُ أوغُلُ في شَبِّهِ

الحرف لعدم استبداده بنفسه، وأُعرف من المنفصل على ما ذكرنا، والمنفصل جارٍ مجرى الأسماء الظاهرة في استبداده بنفسه، وعدم افتقاره إلى ما يتصل به، فأعرفه.

فصل

[تصريف الضمائر]

قال صاحب الكتاب: ولكل من المتكلم، والمخاطب، والغائب، مذكره، ومؤنثه، ومُفْرَدَه، ومُثَنَّاه، ومجموعه، ضمير متصل، ومنفصل في أحوال الإعراب، ما خلا حال الجز، فإنه لا منفصل لها، تقول في مرفوع المتصل: «ضَرَبْتُ»، ضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ»، إلى «ضَرَبْتُمْ»، و«زَيْدٌ ضَرَبَ» إلى «ضَرَبْتُمْ»، وفي منصوبه: «ضَرَبْتَنِي»، ضَرَبْنَا، وضَرَبَكَ» إلى «ضَرَبَكُمُ»، و«ضَرَبْتَهُ» إلى «ضَرَبْتَهُمْ»، وفي مجروره: «غَلَامِي»، غَلَامُنَا، و«غَلَامِكَ» إلى «غَلَامِكُمْ»، و«غَلَامَهُ» إلى «غَلَامَهُمْ»، وتقول في مرفوع المنفصل: «أَنَا، نَحْنُ، وَأَنْتَ»، إلى «أَنْتُمْ»، و«هُوَ» إلى «هُمْ»، وفي منصوبه: «إِنِّي»، إِنَّا، وَإِنَّا»، إلى «إِنَّا»، و«إِنَّا» إلى «إِنَّا».

قال الشارح: المضمرات ثلاثة أقسام: متكلم، ومخاطب، وغائب. وتختلف ألفاظها بحسب اختلاف محلها من الإعراب، فضمير المرفوع غير ضمير المنصوب والمجرور.

فإن قيل: كيف اختلفت صيغ المضمرات، والأسماء لا تختلف صيغها؟ قيل: لما كانت الأسماء المضمرة واقعة موقع الأسماء الظاهرة المعربة، وليس فيها إعراب يدل على المعاني المختلفة فيها، جعلوا تغيير صيغها عوضاً من الإعراب، إذ كانت مبنية. ولكل واحد من المضمرات ضميران: متصل، ومنفصل، ما خلا حال الجز، فإنه لا منفصل له، فلا يكون إلا متصلاً. فتقول في ضمير المرفوع المتصل: «ضَرَبْتُ»، إذا كان المتكلم وحده بقاء مضمومة يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لأن الفصل بين المذكر والمؤنث إنما يُحتاج إليه لئلا يتوهم غير المقصود في موضع المقصود. والمتكلم لا يُشارِكه غيره في لفظه، وعبارته عن نفسه وغيره، إذ لا يجوز أن يكون كلام واحد من متكلمين.

فإن قيل: ولم كانت هذه التاء متحركة؟ وهلا كانت ساكنة، ولم خُصت حيث حُرِّكت بهذه الحركة التي هي الضم دون غيره؟ فالجواب: أما تحريكها؛ فلأن التاء هنا اسم قد بلغ الغاية في القلة، فلم يكن بد من تقويته بالبناء على حركة، لتكون الحركة فيه كحرف ثانٍ. والذي يدل أن التاء اسم ههنا أنك تُؤكدها كما تُؤكده الأسماء، فتقول: «فَعَلْتُ أَنَا نَفْسِي». ولو كانت حرفاً كالتاء في «فَعَلْتُ» إذا أريد المؤنث، لم يجز تأكيدها كما لم يجز تأكيد تاء التأنيث في نحو «قائمة»، و«قاعدة».

وإنما خُص بالضم دون غيره لأمرين: أحدهما: أن المتكلم أول قبل غيره، فأعطي أول الحركات، وهي الضمة. والأمر الآخر: أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم

والمخاطَب، فنزّلوا المتكلمَ منزلةَ الفاعل، ونزّلوا المخاطَبَ منزلةَ المفعول من حيث كان هذا مخاطبًا، وذاك مخاطبًا، فضمّوا تاء المتكلم لتكون حركتها مُجانِسةً لحركة الفاعل، وفتحوا تاء المخاطَب، لتكون حركتها من جنس حركة المفعول. فإذا ثبِتت، أو جمعت المتكلم، كان ضميره «نا»، ويستوي في علامته الاثنان والجماعة، تقول: «ذَهَبْنَا»، و«تَحَدَّثْنَا» ومعك واحدٌ، و«ذَهَبْنَا»، و«تَحَدَّثْنَا»، ومعك اثنان فصاعدًا، وإنما استوى في الضمير لفظ الاثنين والجمع؛ لأنّ تثنية ضمير المتكلم، وجمعه ليس على منهاج تثنية الأسماء الظاهرة وجمعها؛ لأنّ التثنية ضمُّ شيء إلى مثله كزيد وزيد، ورجل ورجل، تقول فيهما: «الزيدان»، و«الرجلان». والجمع ضمُّ شيء إلى أكثر منه من لفظه، كرجل ورجل ورجل، وزيد وزيد وزيد، ونحو ذلك فتقول إذا جمعت: «الزيدون»، و«رجالٌ». وليس الأمرُ في هذا المضمر كذلك؛ لأنّ المتكلم لا يُشاركه متكلم آخر في خطاب واحد، فيكون اللفظُ لهما، لكنّه قد يتكلم الإنسان عن نفسه وحده، ويتكلم عن نفسه وعن غيره، فيجعل اللفظَ المعبرَ به عن نفسه وعن غيره مخاليفًا للفظ المعبر به عن نفسه وحده، واستوى أن يكون المضموم إليه واحدًا أو أكثر، فلذلك تقول: «قُمْنَا ضاحكين»، و«قمنا ضاحكين».

فإن كان مخاطبًا، فصلت بين لفظِ مذكّره، ومؤنّته، ومثناه، ومجموعه، فتقول في المذكّر: «ضربت»، وفي المؤنث «ضربت»، فتفتح التاء مع المذكّر، وتكسرها مع المؤنث للفرق بينهما. وخصّوا المؤنث بالكسر؛ لأنّ الكسرة من الياء، والياء ممّا تُؤنثُ بها في نحو «تُفَعِّلِينَ» وفي «ذي». ولمّا اختصت الضمّة بالمتكلم لما ذكرناه، والكسرة بالمؤنث المخاطَب، لم يبق إلا الفتحة، فخصّ بها المخاطَب المذكّر.

وإنما احتيج إلى الفصل بين المذكّر، والمؤنث، والتثنية، والجمع في المخاطَب؛ لأنّه قد يكون بحضرة المتكلم اثنان: مذكّر، ومؤنث، وهو مُقبِلٌ عليهما، فيخاطب أحدهما، فلا يُعرَف حتى يُبيّنه بعلاميّة، ولذلك من المعنى ثنّى، وجمع حَوْفًا من انصراف الخطاب إلى بعض الجماعة دون بعض، فلذلك تقول: إذا خاطبت مذكّرًا: «ضربت»، و«فعلت»، وفي التثنية: «ضربتما» و«فعلتما»، وفي الجمع: «ضربتم»، و«فعلتم»، وفي المؤنث: «ضربت»، وفي التثنية «ضربتما»، وفي الجمع: «ضربتن». يستوي المذكّر والمؤنث في التثنية، ويفترقان في الجمع. وذلك لأنّ التثنية ضربٌ واحدٌ لا يختلف، فلا تكون تثنية أكثر من تثنية، فلما اتفق معناهما، اتفق لفظهما. ويختلف الجمع في لفظه كما اختلف معناه. وأصل «ضربتم» في جمع المذكّر: «ضربتموا» بواو بعد الميم، كما كانت التثنية بالفاء بعد الميم. فالميم في الجمع لمُجاوزة الواحد، والواو للجمع، كما كانت الميم في التثنية لمجاوزة الواحد، والألف للتثنية.

وقد يُحذف الواو من الجمع لأمن اللبس، إذ الواحد لا ميم فيه، والتثنية يلزمها

الميم والألف، فلا يُلبس بواحدٍ، ولا تثنية، لأن الواحد لا ميم فيه، والتثنية يلزم فيها الألف. وإذا حذفت الواو، سَكَنت الميم؛ لأنه أبلغ في التخفيف، ومع ذلك، فالحركة قبل حرف اللين لَمَا لم يكن بدُّ منها، كانت من لوازمه وأعراضه، كالصِّفير لحروف الصِّفير، والتكرير للراء. فكما إذا حُذفت هذه الحروف، زالت هذه الأعراض معها؛ كذلك إذا حُذف حرفُ اللين، زالت الحركة معه، إذ كانت من لوازمه، وقلت في جمع المؤنث: «ضربتُنَّ» بتشديد النون، لتكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكورين. وذلك أن ضمير المؤنث على حسب ضمير المذكر، فإن كانت علامة المذكر حرفاً واحداً، فعلاية المؤنث حرفٌ واحدٌ، وإن كانت علامة المذكر حرفين، كانت علامة المؤنث حرفين، فقلت: «الهنّداثُ ضَرَبْنِ»، بنون واحدة حيث قلت: «الزيدون قاموا»، وقلت: «ضربتُنَّ» بنونين حيث قالوا: «قُمْتُموا»، و«ضربتُموا» ليكون الزيادتان بإزاء الميم والواو في جمع المذكر.

وتقول في ضمير الغائب المذكر: «زَيْدٌ ضَرَبَ»، وفي التثنية: «الزيدان ضَرَبَا»، وفي الجمع: «الزيدون ضربوا»، فيكون ضمير الواحد بلا لفظ، والتثنية والجمع بعلاية ولفظ. فالألف في «قَامَا» علامة التثنية، وضمير الفاعل. والواو علامة الجمع، وضمير الفاعل. وإنما كان الواحد بلا علامة، والتثنية والجمع بعلاية، من قبيل أنه قد استقر، وعلم أن الفعل لا بدُّ له من فاعل كالكتابة التي لا بدُّ لها من كاتب، والبناء الذي لا بدُّ له من بان، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه، فالفاعل معلوم، لا محالة، إذ لا يخلو منه فعل، وقد يخلو من الاثنين والجماعة، فلما كان الفاعل معلوماً لاستحالة فعل بلا فاعل، لم يُحتج له إلى علامة تدل عليه. ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتج لهما إلى علامة.

وقد اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للمضمرين، ومرة تكونان حرفين دائيين على التثنية والجمع، فإذا قلت: «الزيدان قاما» فالألف اسم، وهي ضميرُ الزيدَيْن، وإذا قلت: «الزيدون قاموا»، فالواو اسم، وهو ضميرُ «الزيدين». وإذا قلت: «قاما الزيدان»، فالألف حرفٌ مؤذّن بأن الفعل لائنين، وكذلك إذا قلت: «قاموا الزيدون» فالواو حرف مؤذّن بأن الفعل لجماعة. وهي لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم: «أكلوني البراغيث» في أحد الوجوه، ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

٤٤٢- يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ السُّدِّ سَخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَغْدُلُ

٤٤٢ - التخريج: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٨؛ والدرر ٢/٢٨٣؛ وشرح التصريح ١/٢٧٦؛

ويلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٦٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٩؛ وشرح الأشموني ١/١٧٠؛ وشرح

شواهد المغني ٢/٧٨٣؛ ومغني اللبيب ٢/٣٦٥؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٦٠؛ وهمغ الهوامع ١/١٦٠. =

وقول الآخر [من السريع]:

٤٤٣- أَلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاعِيَةَ
 وذهب أبو عثمان المازني، وغيره من النحويين إلى أن الألف في «قاما»، والواو في
 «قاموا» حرفان يدلان على الفاعلين، والفاعلين المضمرين، والفاعل في النية، كما أنك
 إذا قلت: «زيد قام»، ففي «قام» ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة. فإذا نُتِي، أو

= الإعراب: «يلومونني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجمع، والنون
 الثانية للوقاية. والياء ضمير في محل نصب مفعول به. «في اشتراء»: جار ومجرور متعلقان
 بـ«يلوم»، وهو مضاف. «التخيل»: مضاف إليه مجرور. «أهلي»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والياء
 ضمير في محل جر بالإضافة. «فكلهم»: الفاء حرف استئناف، «كل» مبتدأ مرفوع، وهو مضاف،
 «هم»: ضمير في محل جر بالإضافة. «يعذل»: فعل مضارع مرفوع بالضم، وفاعله ضمير مستتر فيه
 جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «يلومونني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كلهم يعذل»: استئنافية لا محل لها
 من الإعراب. وجملة «يعذل»: في محل رفع خبر المبتدأ «كلهم».
 والشاهد فيه قوله: «يلومونني... أهلي» حيث ألحق وار الجماعة بالفعل المسند إلى الفاعل الظاهر
 على لغة بني الحارث بن كعب. والقياس «يلومني أهلي».

٤٤٣- التخريج: البيت لعمر بن ملقط في تخلص الشواهد ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٢١/٩؛ وشرح
 التصريح ١/٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٥٨؛ ونوادير أبي زيد
 ص ٦٢؛ ويلا نسبة في رصف المباني ص ١٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٧١٨؛ والصاحبي في فقه
 اللغة ص ١٧٧.

شرح المفردات: ألقى الشيء: وجده. القفا: مؤخره العنق. أولى لك: دعاء بالشر والتهديد.
 ويروى: «واقية» مكان «واعية».

المعنى: يقول هاجياً رجلاً جباناً: لقد وجدت عينك وكأنهما على ففك لكثرة تلفتك إلى الورا،
 فكن حذراً، فالوقاية خير ملاذ وخير وسيلة للنجاة.

الإعراب: «ألفيتا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، والألف حرف للمثني. «هيناك»:
 نائب فاعل مرفوع بالألف، وهو مضاف، والكاف في محل جر بالإضافة. «هند»: ظرف مكان
 منصوب متعلق بـ«ألفيتا»، وهو مضاف. «القفا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «أولى»:
 مبتدأ مرفوع. «فأولى»: الفاء حرف عطف، «أولى»: معطوف على «أولى» السابقة. «لك»: جار
 ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، أو بـ«أولى»، ويكون الخبر عندئذ محذوفاً. وقيل: «أولى»
 اسم فعل بمعنى «قارب» أي المكروه. «ذا»: حال من الكاف في «لك» منصوب بالألف لأنه من
 الأسماء الستة، وهو مضاف. «واعية»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «ألفينا عينك»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أولى...»: استئنافية لا محل لها
 من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ألفيتا عينك» حيث اتصلت ألف الاثنين بالفعل المسند إلى فاعل الاسم الظاهر،
 وذلك على لغة بني الحارث بن كعب وهي لغة: «أكلوني البراغيث».

جُمع، فالضميرُ أيضًا في النية، غيرَ أن له علامة. والمذهب الأول؛ لأنك إذا قلت: «الزيدان قاما»، فالألف قد حلت محلَّ «أبوهما»، إذا قلت: «الزيدان قام أبوهما». فلمَّا حلت محلَّ ما لا يكون إلا اسمًا، وجب أن يكون اسمًا.

وتقول في المؤنث: «هندٌ صرَبَتْ»، فالفاعلُ في النية، والتاء مؤذنةٌ بأنَّ الفعل مؤنثٌ. والذي يدلُّ أنها ليست اسمًا أشياء، منها: أنك تقول: «هندٌ صرَبَتْ جاريتها»، فترفع «الجارية» بأنها فاعلةٌ، ولو كانت التاء اسمًا، لم يجر رفع الاسم الظاهر؛ لأنَّ الفعل لا يرفع فاعليْن، أحدهما مضمَّر، والآخرُ ظاهرٌ. ومنها أنها لو كانت اسمًا، لكنت إذا قلت: «قامت هندٌ»، فقد قدَّمت المضمَّر على المظهر، وذلك لا يجوز. ومنها أنك تقول في الثنية: «قامتا»، فتجمع بين التاء، وضمير الثنية، فيلزم من ذلك أن يكون الفعلُ خيرًا عن ثلاثة من غير اشتراك، فإذا لا فَرَّقَ بين قولك: «قامت هندٌ»، و«هندٌ قامت» في كون التاء حرفًا. فإذا ثنيت قلت: «الهندان قامتا»، فيكون كلفظِ المذكَّر لما ذكرناه من أنَّ الثنية ضربٌ واحدٌ.

فإن جمعت المؤنث، قلت: «الهندات قُمنَ»، فتكون النونُ اسمًا ضميرًا لهندات. فإن قدَّمت، وقلت: «ضربن الهندات»، كانت حرفًا مؤذنةً بأنَّ الفعل لجماعةِ المؤنث، كما قلنا في التاء إذا قلت: «قامت هندٌ». ومنه بيتُ الفَرَزْدَقِ [من الطويل]:

٤٤٤- وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بَحْوَرَانِ يَعْصِرُونَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

٤٤٤ - التخریج: البيت للفَرَزْدَقِ في ديوانه ٤٦/١؛ والاشتقاق ص ٢٤٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١٦٣/٥، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٣٤٦/٧؛ والدرر ٢/٢٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٦، ٦٢٦؛ ولسان العرب ٧/٣٢١ (سلط)، ١٠٨/٩ (دوف)؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ١٥٠؛ وخزانة الأدب ٧/٤٤٦، ١١/٣٧٣؛ والخصائص ٢/١٩٤؛ ووصف المباني ص ١٩، ٣٣٢؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٤٦؛ ولسان العرب ١/٦٧ (خطأ)؛ وهمع الهوامع ١/١٦٠.

اللغة: ديافي: نسبة إلى قرية بالشام وهي (دياف). السليط: الزيت.

المعنى: هجا رجلاً فجعله من أهل القرى العاملين لإقامة عيشهم، ونفاه عمًا عليه العرب من الانتجاع والحرب.

الإعراب: «ولكن»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك، حُخِّفَ فأهمل. «ديافي»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ديافي. «أبوه»: فاعل لـ«ديافي» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «وأُمُّه»: الواو: حرف عطف، و«أُمُّه»: معطوف على «أبوه» مرفوع بالضمّة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «بحوران»: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بـ«يعصرن». «يعصرن»: فعل مضارع مبني على السكون، والنون: علامة تانيث الجماعة، وقيل: فاعل محله الرفع على خلافهم في ذلك. «السليط»: مفعول به منصوب بالفتحة. «أقاربه»: فاعل لـ«يعصرن» على رأي من جعل نون «يعصرن» علامة جمع الإناث، ومبتدأ مؤخر على رأي من جعل جملة «يعصرن» هي الخبر، وبدل من النون على رأي آخر.

فالنون في «يعصرن» حرفٌ، وليست اسماً، فأمرُ النون كأمر الألف والواو في «قاما أخواك»، و«قاموا إخوتك».

فإن قلت: فهلاً كان الاختيارُ «قاما أخواك»، و«قاموا إخوتك»، و«قُمنَ الهندات»، إذ كُنَّ حروفاً مؤنَّدةً بعددِ الفاعلين، كما كان الاختيارُ: «قامت هنداً». قيل: الفرقُ بينهما أن التانيثَ معنَى لازمٍ، لا يفارقُ الاسمَ، والتثنيةُ غيرُ لازمة، لأنك قد تزيد عليها، فتصير جمعاً، وقد تنقُصُ منها، فيبقى واحدٌ، فليلزوم معنى التانيث؛ لزمت علامته، ولزوال معنى التثنية؛ لم تلزم علامتها. ووجهُ ثانٍ أنهم لم يختاروا «قاما أخواك»، ولا «قاموا إخوتك»، لثلاً يتوهم أنه خبرٌ مقدَّمٌ، فيلتبسُ الفاعلُ بالمبتدأ، فاعرفه.

وأما الضمير المنصوب المتصل، فهو يوافق ضميرَ المجرور في اللفظ، ويُشارِكه في الصورة. وإنما استوت علامةُ ضمير المنصوب والمجرور لتوخيها في الإتيان على معنى المفعول، أعني أنهما يأتيان فضلةً في الكلام. وهو على ثلاثة أضرب: متكلِّمٌ، ومخاطبٌ، وغائبٌ. فتقول في ضمير المتكلِّم «ضربني»، فتكون العلامةُ الياء كما تكون في المجرور كذلك، نحو «غلامي»، و«صاحبِي»، إلا أنك أتيتَ بنونٍ قبل الياء، ليقع الكسرُ عليها، ويسلَمَ الفعلُ من الكسر، كأنهم حرسوا أو آخرَ الأفعال من دخولِ الكسر عليها لتباعدِ الأفعال من الجرِّ، والكسرُ لفظه لفظُ الجرِّ. وذلك أن ياء المتكلِّم تكسِر ما قبلها إذا كان ممَّا يُحرِّك، والذي يدلُّ على أن النون زيادةٌ، والضميرُ هو الاسمُ وحده، أنه متى اتصل ضميرُ المتكلِّم المنصوب، أو المجرورُ بالاسم، كان ياءً لا نون معها، وكسرتِ الياء ما قبلها؛ فأما المنصوب، فنحو: «الضاربي»، و«المُكْرِمِي»، فالياءُ منهما في موضعٍ منصوب. والذي يدلُّ على ذلك أنك إذا أوقعت موقعه ظاهراً، لم يكن إلا منصوباً، نحو: «الضاربُ زيداً»، و«المُكْرِمُ خالداً». فأما المجرورُ، فنحو: «معي»، و«غلامي»، فعلمتَ بذلك أن النون في «ضربني» ليست من الضمير في شيءٍ، وإنما أتت بها لأمرٍ راجعٍ إلى الفعل، وهو ما ذكرناه من جِراسةِ الأفعال من الكسر. ومما يؤيدُ عندك زيادتها، وأنها ليست من الاسم أنك قد تحذفها في نحو: «أني» و«إنِّي». قال الله تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾^(١)، فأتى بنون الوقاية على الأصل، وقال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾^(٢)، فحذف نون الوقاية. والذي يدلُّ على أن المحذوف منها نونُ الوقاية أنها قد حُذفت في أُخْتَيْهَا. قالوا: «لعلِّي»، و«لئبِّي». قال الله

= وجملة «هو ديافي»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعصرن»: خبر ثانٍ له «هو» محلها الرفع، أو خبر «أقاربه» كما ذكرنا.

والشاهد فيه قوله: «يعصرن» فالنون هنا حرف، وليست اسماً، على لغة «أكلوني البراغيث»، والشائع في الكلام إفراد الفعل في مثل هذه الحالة.

تعالى: ﴿لَعَلِّي أَطْلِعَ إِلَيْكَ إِلَهَ مُوسَى﴾^(١) وقال الشاعر [من الوافر]:

٤٤٥ - كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَالِحُهُ وَأَفْقِدُ بَغْضَ مَالِي
فالمحذوف هنا نون الوقاية غير ذي شك، فثبت أن المحذوف في «إني»، و«أني»
نون الوقاية.

وقد اختلفوا في علّة حذف هذه النون، فقال سيبويه^(٢): إنّما حُذفت لكثرة الاستعمال، واجتماع النونات، وهم يستثقلون التضعيف. فإن قيل: فإذا كانوا إنّما حذفوا نون الوقاية لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ، واجتماع النونات، فما بالهم حذفوها في «لعلّي»، و«لئيتي»، ولم يجتمع في آخرهما نونات؟ قيل: أمّا «لعلّ»، فإنّها وإن لم يكن في آخرها نون، فإنّ في آخرها لامًا مضاعفةً، واللام قريبة من النون، ولذلك تُدغم فيها، نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي﴾^(٣). ولا يُدغم في النون غير اللام. وأمّا «لئيت» فلم يكن في آخرها نون، ولا ما يُضارع النون، ويقرب منها، فيلزّمها النون.

(١) القصص: ٣٨.

٤٤٥ - التخرّيج: البيت لزبد الخيل في ديوانه ص ٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥، ٣٧٧؛ والدرر ١/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٧؛ والكتاب ٢/ ٣٧٠؛ ولسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٦؛ ونوادير أبي زيد ص ٦٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٣؛ ورصف الميباني ص ٣٠٠، ٣٦١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٦؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٩؛ والمقتضب ١/ ٢٥٠؛ وجمع الهوامع ١/ ٦٤.

اللغة: المنية: ما يتمناه المرء. جابر: رجل من غطفان كان يتمنى لقاء زيد، ولما لقبه قهره زيد. ويروى: جُلّ مالي، وجُلّ: معظم.

الإعراب: «كمنية»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لمنعوت محذوف، والتقدير: «تمنى تمنياً مشابهاً لمنية جابر»، وهو مضاف. «جابر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إذ»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بـ «منية». «قال»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «لئيتي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «ليت». «أصالحه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «وأفقد»: الواو: حالية، و«أفقد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «بعض»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «مالي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «قال...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لئيتي أصالحه»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أصادفه»: في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة «أفقد»: في محلّ رفع خبر المبتدأ المحذوف، والتقدير: «أنا أفقد». وجملة «أنا أفقد»: في محلّ نصب حال. والشاهد فيه قوله: «لئيتي» حيث حذف نون الوقاية.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٣) النساء: ٤٠؛ والكهف: ٢.

وقالوا: «لَيْتِي»، وَقَلَّ فِي كَلَامِهِمْ: «لَيْتِي»، وَكَانَ مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا حُرُوفٌ أُجْرِيَتْ مُجْرَى الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ، وَلَيْسَتْ أفعالاً، فَهِيَ بِحَكْمِ الشَّبَهِ تَلْزِمُهَا نُونُ الْوَقَايَةِ كَالْفِعْلِ. وَمَنْ حَيْثُ هِيَ حُرُوفٌ يَجُوزُ إِسْقَاطُ النُّونِ مِنْهَا، لِأَنَّ الْحُرُوفَ فِي ذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَأْتِي بِالنُّونِ وَالْيَاءِ، وَبِالْيَاءِ وَحَدَّهَا، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ: «مِئْتِي»، وَ«عَيْتِي»، فَهَذِهِ قَدْ لَزِمَتْهَا النُّونُ عَلَى مَا تَرَى.

وقالوا: «إِلْيَّ»، وَ«بِي» مِنْ غَيْرِ نُونٍ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا يُكْرَهُ فِيهَا الْكَسْرُ كَمَا كُرِهَ فِي الْأَفْعَالِ، مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوا هَذِهِ النُّونَ مَعَ الْفِعْلِ نَفْسِهِ، نَحْوَ قَوْلِهِ [مَنْ الْوَافِرُ]:

٤٤٦- تَرَاهُ كَالشُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا قَلَيْنِي
وإذا أجازوا حذفها مع الفعل؛ كان مع الحرف أسوَجَ. فأما الفراء، فإنه احتج لسقوط النون في «إِنَّ»، و«كَأَنَّ»، و«لَعَلَّ» بأنها بعدت عن الفعل، إذ ليست على لفظه، فصعفت لزوم النون لها، و«لَيْتَ» على لفظ الفعل، فقوي فيها إثبات النون. ألا ترى أن أولها مفتوح، وثانيها حرف علة ساكن، وثالثها مفتوح، فهو كـ «قَامَ»، و«بَاعَ»؟ وهو قول حسن، إلا أنه يلزمه أن يقل حذفها مع «أَنَّ» المفتوحة؛ لأنها على وزان الأفعال

٤٤٦ - التخریج: البيت لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٣٧١/٥، ٣٧٢، ٣٧٣؛ والدرر ٢١٣/١؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٤/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٣؛ والكتاب ٣/٥٢٠؛ ولسان العرب ١٦٣/١٥ (فلا)؛ والمقاصد النحوية ٣٧٩/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ٤٥٩؛ ولسان العرب ٢٤٦/٢ (حجج)؛ والمنصف ٣٣٧/٢؛ وجمع الهوامع ١/٦٥.

اللغة: الشغام: نبت إذا يبس ابيض لونه. يعل: يشرب بعد الشربة الأولى. يفلي: يفتش في الشعر عن القمل.

المعنى: ترى شعري أصبح مختلطاً أسوده بأبيضه، نعم وهذا ما يسوء الفاليات فيبتعدن عني.
الإعراب: «تراه»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. «كالشغام»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. «يعل»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضممة الظاهرة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «مسكاً»: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. «يسوء»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «الفاليات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «إذا»: ظرف مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بالفعل «يسوء». «فليتي»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون الوقاية: محذوفة، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

جملة «تراه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يعل مسكاً»: في محل نصب حال. وجملة «يسوء»: في محل نصب حال. وجملة «فليتي»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «فليتي» فحذفت نون الوقاية للضرورة والأصل فيه «فليتي»، وبقيت نون النسوة؛ لأنها فاعل.

المضاعفة، نحو: «رَدَّ»، و«شَدَّ»، و«مَدَّ»، فإذا ثنيت، أو جمعت، قلت: «ضَرَبْنَا»، فيستوي لفظ التثنية والجمع. وقد تقدمت علّة ذلك في ضميرِ الفاعل، إلا أنك هنا لا تُسكّن آخرَ الفعل، كما فعلت به حين اتصل به ضميرُ الفاعل، نحو: «ضَرَبْنَا»، و«حَدَّثْنَا». فإذا سكنت آخرَ الفعل، فالضميرُ فاعلٌ، وإذا حرّكت، فالضميرُ مفعولٌ.

وأما المخاطب المنصوب إذا كان مذكراً، فضميره كافٌ مفتوحةٌ، نحو: «ضربتكَ»، والمؤنث كافٌ مكسورةٌ، نحو: «ضربتِكِ»، قال الله تعالى في قصة زكرياءَ: ﴿يَبْتَئِرُكَ﴾^(١) وقال في قصة مريمَ: ﴿يَبْتَئِرُكِ﴾^(٢)، فتحوا الكاف مع المذكر، وكسروا مع المؤنث للفرق بينهما. وخصّ المؤنث بالكسرة؛ لأنّ الكسرة من الياء، والياء ممّا يؤنث به، نحو: «قومي»، و«تذهيبين». فهذه الكاف اسمٌ، وتفيد الخطاب. والذي يدلّ على أنها اسمٌ أنها وقعت موقع ما لا يكون إلا اسماً، وهو المفعول، ألا ترى أنك لو وضعت مكانها ظاهراً؛ لكان منصوباً بحقّ المفعول، نحو: «ضرب زيداً عمرو».

وقد تكون هذه الكاف لمجرّد الخطاب عريّة من معنى الاسميّة، نحو قولهم: «النجاءك»، فالكاف حرفٌ لمجرّد الخطاب. ولا يجوز أن يكون اسماً؛ لأنّه لو كان اسماً، لكان له موضعٌ من الإعراب، وليس له موضعٌ من الإعراب؛ لأنّه لو كان له موضعٌ من الإعراب، لم يخلُ إما أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً. لا يجوز أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه لا رافع هناك. ولا يجوز أن يكون منصوباً؛ لعدم الناصب أيضاً. ولا يجوز أن يكون مخفوضاً؛ لأنّ ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف إلا في باب «الحسن الوجه»، وليس ذلك منه. ومنه الكافُ في «ذلك»، و«أولئك» ونحوهما؛ لعدم جواز الإضافة فيهما. فإذا ثنيت، قلت: «ضربتُكما». ويستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، وقد تقدمت علّة ذلك.

وتقول في جمع المذكر: «ضربتُكم»، وأصله: «ضربتُكموا» بواو، وإنما حذفَت الواو تخفيفاً، وأسكنت الميم لما ذكرناه. وتقول في المؤنث: «ضربتُكنَّ»، فتفصل بين ضميرِ المذكر، والمؤنث، والتثنية، والجمع لما ذكرناه في ضميرِ المرفوع. وأما ضميرُ الغائب، فإنك تُشبهه، وتجمعه، وتفرّق بين مذكّره ومؤنثه كما فعلت مع المخاطب، وهو هنا أولى لأنّه ضميرٌ ظاهرٌ قد جرى ذكره. والظاهرُ يثنى، ويجمع، ويذكر، ويؤنث، فتقول في المذكر: «ضربتُه»، فالضميرُ الهاء، إلا أنك تزيد معها حرفاً آخرَ، وهو الواو، وذلك لحفاء الهاء.

وكان القياسُ أن يكون حرفاً واحداً؛ لأنّ المضمراتِ وضعت نائبةً عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضربٍ من الإيجاز والاختصار، كما جيء بحروفِ المعاني نائبةً عن

غيرها من الأفعال، فـ«مَا» نائبة عن «أَنْفِي»، والهمزة نائبة عن «أَسْتَفْهِمُ»، والواو في العطف، ونحوها من الفاء، و«نَمْ»، نائبة عن «أَجْمَعُ» و«أَغْطِفُ»، فلذلك قَلَّتْ حروفُها كما قَلَّتْ حروفُ المعاني، فجعل ما كان منها متصلاً على حرف واحد كالتاء في «قُمْتَ»، والكاف في «ضَرَبْتَكَ»، وجعل بعض المتصل في النية كالضمير في «أَفْعَلُ»، و«يَفْعَلُ»، و«تَفْعَلُ»، وفي «زَيْدٌ قَامَ» و«يَقُومُ» مبالغة في الإيجاز عند أَمْنِ اللَّبْسِ، بدلالة حروف المضارعة على المضمرين. ألا ترى أنك إذا قلت: «أَفْعَلُ»، فالهمزة دلت على أن الفعل للمتكلم وحده، والتون دلت على أن المتكلم معه غيره، والتاء دلت على أن الفعل للمخاطب، أو الغائبة؟

وتقدّم الظاهر في قولك «زَيْدٌ قَامَ» دلّ على أن الضمير له. واحتمل أن يكون على حرف واحد؛ لأنه متصل بما قبله من حروف الكلمة، ولو كان منفصلاً، لكان على حرفين، أو أكثر؛ لأنه لم يُمكن إفراد كلمة على حرف واحد. والمنفصل منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة. وتقول في المؤنث: «ضَرَبْتُهَا»، وفي التثنية: «ضَرَبْتُهُمَا» الذَّكْرُ والأنثى فيه سواء. وتقول في جمع المذكر: «ضَرَبْتُهُمْ»، والأصل: «ضَرَبْتُهُمُوا» بواو بعد الميم، وتحذف الواو وتُسكَن ما قبلها تخفيفاً. وتقول في جمع المؤنث: «ضَرَبْتُهُنَّ» بنون مشددة، ليكون نونان بإزاء الميم والواو في المذكر.

وأما ضمير المجرور، فهو في اللفظ والصورة كلفظ المنصوب على ما تقدّم، نحو قولك إذا كتبت عن نفسك وحدك: «مَرَّ بِي»، و«غَلَامِي»، فالضمير الياء كما كانت في المنصوب، إلا أنك لا تأتي ههنا بنون الوقاية لأنه اسم، والاسم لا يُصان عن الكسر، وهذه الياء تُفْتَح وتُسكَن، فمن فتحها، فلأنها اسم على حرف واحد، فقوي بالحركة، كالكاف في «غَلَامِكُ». ومَنْ أُسكِن، فحجته أنه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها مع إرادة التخفيف فيها. فإذا ثنيت، قلت: «مَرَّ بِنَا»، و«غَلَامُنَا»، يستوي في ذلك التثنية والجمع، والمذكر والمؤنث استغناءً بقريضة المشاهدة والحضور عن علامة تدلّ على كل واحد من هذه المعاني.

فإذا خاطبت، قلت: «بِكِ»، و«غَلَامِكُ» في المذكر بكاف مفتوحة، كما كان المنصوب كذلك، وتقول في المؤنث: «بِكِ»، و«غَلَامِكِ»، بكاف مكسورة كما فعلت في المنصوب كذلك. وتقول في التثنية: «بِكُمَا»، و«غَلَامِكُمَا» مذكراً كان، أو مؤنثاً، كما كان في المنصوب كذلك. وتقول في الجمع: «بِكُمْ»، و«غَلَامِكُمْ»، وفي جمع المؤنث «بِكُنَّ»، و«غَلَامِكُنَّ» فثنيتي، وتجمع، وتؤنث، والعلة فيه ما تقدّم.

فأما المضمّر المنفصل، فإنما قد بيّنا أنه الذي لا يلي العامل، ولا يتصل به، وذلك بأن يكون مُعْرَى من عامل لفظي، كالمبتدأ والخبر في نحو قولك: «بَخُنْ ذَاهِبُونَ»، و«كيف أنت؟»، و«أين هو؟»؛ أو يكون مقدّماً على عامله، كقولك: «إِيَّاكَ أَخَاطِبُ». قال

الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١)؛ أو مفصلاً بينه وبينه بشيء، كاستثناء والعطف، نحو: «ما قام إلا أنت»، و«ما ضربت إلا إياك»، ونحو: «ضربت زيداً وإياه».

ولا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع، أو منصوب الموضع، ولا يكون مخفوض الموضع؛ لأن المجرور لا يكون إلا بعامل لفظي، كحروف الجر والإضافة. ولا يجوز أن يتقدم المجرور على الجاز، ولا يفصل بينهما فصلاً لازماً، وقولنا: «لازماً» احتراز مما قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، فإن ذلك لا يقع لازماً؛ لأن الظرف ليس بلازم ذكره.

فأما ضمير المرفوع، فيكون متكلاً ومخاطباً وغائباً، فالتكلم «أنا» إذا كان وحده، فالألف والنون هو الاسم عند البصريين، والألف الأخيرة أي بها في الوقف لبيان الحركة، فهي كالهاء في «اغزوة» و«ازمة». وإذا وصلت، حذفتها كما تحذف الهاء في الوصل. وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها هو الاسم، واحتجوا لذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

٤٤٧- أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاغْرِفُونِي حَمِيدٌ قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

وجه الشاهد أنه أثبت الألف في حال الوصل. ومنه قراءة نافع: ﴿أَنَا أَيُّ﴾^(٢) قالوا: فإثباتها في الوصل دليل على ما قلناه، ولا حجة في ذلك لقلته؛ ولأن الأعم

(١) الفاتحة: ٥.

٤٤٧ - التخریج: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٣؛ وأساس البلاغة ص ١٤٣ (ذري)؛ وشرح شواهد الشافية ٢٢٣؛ ولسان العرب ٣٧/١٣ (أنن)؛ ولحميد بن بحدل في خزنة الأدب ٢٤٢/٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٤، ٤٠٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٥؛ والمقرب ١/٢٤٦؛ والمنصف ١/١٠.

اللغة: تذریت السنام: علوت الذروة منه.

المعنى: يفخر الشاعر بأنه البطل، والسيف الذي تقاثل به عشيرته، وأنه تسّم ذروة المجد والشرف. الإعراب: «أنا»: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «سيف»: خبره مرفوع وهو مضاف. «العشيرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فاغرفوني»: الفاء: استئنافية، «اعرفوني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم مفعول به محله النصب. «حميد»: بدل من «سيف» مرفوع. «قد»: حرف تحقيق. «تذریت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «السناما»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «أنا سيف العشيرة»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اعرفوني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تذریت»: حال من «حميد» على الالتفات محلها النصب. والشاهد فيه: ثبوت ألف «أنا» في الوصل.

(٢) البقرة: ٢٥٨. وانظر: البحر المحيط ٢/٢٨٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٣١؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٩٧.

الأغلب سقوؤها. ومُجَازُ البيت والقراءة على إجراء الوصل مُجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه، كقوله [من الرجز]:

٤٤٨- [كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اسْلَحَبًا] مِثْلُ الْحَرِيْقِ صَادَفَ الْقَصْبًا
وقد قالوا: «أَنَّهُ»، فوقفوا بالهاء، حُكي عن بعض العرب، وقد عَزَقَبَ ناقته
لضَيْفٍ، فقليل له: «هَلَّا فَصَدَّتْهَا وَأَطْعَمَتْهُ دَمَهَا مَشْوِيًّا». فقال: «هَذَا فَضْدِي أَنَّهُ». وقال
الشاعر [من الرجز]:

٤٤٩- إِنْ كُنْتُ أَذْرِي فَعَسَلِي بَسَدَنَةً مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيْطِ فِي مَنْ أَنَّهُ

٤٤٨ - التخريج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣١٨/٢، ٣٢٠؛
ولربيعه بن صبح في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٤؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٣٤٦/٢؛
والمقاصد النحوية ٥٤٩/٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٣٨/٦؛ وشرح الأشموني ٧٦١/٣؛
وشرح ابن عقيل ص ٦٧٣.

شرح المفردات: اسلحَبَ الطريق: كان ممتدًا. وهنا بمعنى امتلأ. القصبه: نوع من النبات.
المعنى: يصف الراجز الجراد الذي يخشى أن يراه، وقد أخصبت الأرض، أن يهجم على الأرض
كالسيل الجارف، وكالحريق الذي يلتهم القصب.

الإعراب: «كَأَنَّهُ»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء ضمير في محل نصب اسم «كَأَنَّهُ». «السَّيْلُ»: خبر
«كَأَنَّهُ» مرفوع. «إِذَا»: ظرف زمان، متعلق بحال محذوفة من «السَّيْلُ». «اسْلَحَبًا»: فعل ماضٍ،
وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، والألف للإطلاق. «مِثْلُ»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو خبر
لـ «كَأَنَّهُ» المحذوفة، وهو مضاف. «الْحَرِيْقِ»: مضاف إليه مجرور. «صَادَفَ»: فعل ماضٍ، وفاعله
ضمير مستتر تقديره: هو. «الْقَصْبَا»: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

وجملة «كَأَنَّهُ السَّيْلُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اسْلَحَبَ»: في محل جر بالإضافة.
وجملة «هو مثل الحريق»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «صَادَفَ الْقَصْبَا»: في محل
نصب حال من «الْحَرِيْقِ».

والشاهد فيه قوله: «الْقَصْبَا» حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وقف باجتلاب ألف
الوصل، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف.

٤٤٩ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٤١/٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٢.
اللغة: البَدَنَةُ: ناقة أو بقرة. التخليط في الأمر: فساد فيه.

المعنى: إن الأمور اختلطت عليه كثيرًا، حتى إنه لم يسهه أن يعرف نفسه.

الإعراب: «إِنْ»: حرف شرط جازم. «كُنْتُ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم
«كَانَ» محله الرفع. «أَذْرِي»: فعل مضارع مرفوع بضمزة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوبًا
تقديره. أنا. «عَسَلِي»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «عَلِي»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «بَدَنَةً»:
مبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة على التاء المقلوبة هاء ساكنة للقفافية. «مِنْ كَثْرَةِ»: جار ومجرور متعلقان
بالفعل «أَذْرِي» المنفي ضمناً. «التَّخْلِيْطِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فِي»: جار ومجرور متعلقان
بالمصدر «التَّخْلِيْطِ». «مَنْ»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «أَنَّهُ»: ضمير
رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وأبدلت الألف هاءً للسكت.

ومنهم من يُسَكِّن النون في الوصل والوقف، فيقول: «أَنْ فعلتُ». وهذا مما يؤيد مذهب البصريين، وأن الألف زائدة لبيان الحركة، لوقوعها موقع ما لا شُبْهَةٌ في زيادتها، وهي الهاء، وسقوطها في هذه اللغة. وقد حكى الفراء: «أَنَّ فعلتُ»، بقلب الألف إلى موضع العين، فإن صحّت هذه الرواية كان فيها تَقْوِيَةٌ لمذهبهم، فهو عند الكوفيين مبني على السكون وهي الألف، وعند البصريين مبني على الفتح، ويحتمل أنهم إنما فتحوه لئلا يُشْبِه الأدوات.

وأما «نَحْنُ» فللمتكلّم إذا كان معه غيره، يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ والتثنيةُ والجمع، فتقول: «نحن خارجان»، و«نحن خارجون». وإنما استوي فيه لفظُ التثنية والجمع لما تقدّم من أن التثنية والجمع ههنا ليس على منهاج غيرها من الأسماء الظاهرة؛ لأنه لم يزد ضمّ متكلّم إلى متكلّم كما كان التثنية ضمّ اسم إلى اسم. وإنما المتكلّم يتكلّم عن نفسه وغيره، ولم يكن المتكلّم ممّا يُلْبَسُ بغيره لإدراكه بالحاسة، فلم يحتج إلى الفصل بين التثنية والجمع، والتأنيث والتذكير.

وحركة النون لالتقاء الساكنين، وحُضِتْ بالضمّ لوجوه: منها أن الصيغة للجمع، والواو من علامات الجمع، نحو: «قاموا»، و«الزيدون»، والضمّة من جنس الواو، فلما وجب تحريكها، حُرِّكت بأقرب الحركات إلى معنى الجمع. وهذا قول أبي إسحاق الزُّجَاج. ومنها قول أبي العباس المبرّد إنها شُبّهت بـ «قَبْلُ»، و«بَعْدُ»، في الغايات، وذلك من حيث صلحت لاثنتين فصاعدًا كما صلحت «قَبْلُ» و«بَعْدُ» للشيء والشئين فما فوقهما، فصارت لذلك غايةً كـ «قَبْلُ» و«بَعْدُ». ومنها أن هذا الضمير مرفوع الموضع، فحُرِّك بحركة المرفوع، وهو قول أبي الحسن الأخفش الصغير، وقال قَطْرَبُ: بُنيت على الضمّ؛ لأن أصلها «نَحْنُ» بضمّ العين، ثم نُقلت الضمّة إلى اللام التي هي النون. وكان الذي دعاه إلى هذه المقالة أنه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمّة إلى الساكن قبله، فيقولون: «نَحْنُ»، كما يقولون: «هذا بَكْرٌ»، فادعى أن أصلها ذلك، ثم أسكنها تخفيفًا، كما يقولون في «عَضُدٌ»: «عَضُدٌ»، وكره الساكنين، فنقل حركته إلى الساكن قبله الثاني، كما قالوا: «يَزُدُّ»، و«يَفْرُغُ»، و«يَعْضُضُ»، لما أسكنوا للدغام، نقلوا حركته إلى الساكن قبله، وهذا لا يستقيم لأن النقل من عوارض الوقف، فلا يُجَعَلُ أصلاً يَبْنِي عليه حُكْمٌ.

وأما المخاطب؛ فإنك تفصل بين مذكّره ومؤنثه وتثنيته وجمعه بالعلامات؛ لأن

= جملة «إن كنت أدري فعليّ بدنه»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت أدري»: جملة الشرط غير الطرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أدري»: خبر «كان» محلها النصب. وجملة «عليّ بدنه»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «من أنه»: في محلّ شدت مسد مفعولي الفعل «أدري». والشاهد فيه قوله: أنه قد يبيّن فتح «أنا» في الوقف بهاء السكت كما في آخر قافية هذا البيت.

تعريفه دون تعريف المتكلم، لأنه قد يُلبس بأن تُخاطب واحداً، ويكون بحضرة غيره، فيتوهم انصراف الخطاب إلى غير المقصود. وليس كذلك المتكلم؛ لأنه إذا تكلم، لا يشته به غيره، فلذلك تقول: «أنت» إذا خاطبت واحداً. فالاسم منه الألف والنون عندنا، وهي التي كانت للمتكلم، زيدت عليها التاء للخطاب، وهي حرفٌ معنًى مجردة من معنى الاسمية، إذ لو كان اسماً، لكان له موضعٌ من الإعراب. ولو اعتقد له موضعٌ من الإعراب، لكان إما رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً، فلا يجوز أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً؛ لأنه لا رافع ولا ناصب، ولا يجوز أن يكون مخفوضاً، لأنه مضمّر، والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة. وإذا بطل أن يكون له موضعٌ من الإعراب، بطل أن يكون اسماً، فليست التاء في «أنت» كالتاء في «ضربت»، كما أن الكاف في «ذلك» و«الرجاء» ليست كالكاف في «غلامك»، و«صاحبك».

وإذا ثبت أنها حرفٌ، كان حقه السكون، وإنما حُرِّك لأجل الساكن قبله، وحُصِّص بالفتحة لخفتها كواو العطف وفائه، وهمزة الاستفهام، ونحوهن من حروف المعاني، ولتكون حركتها كالتاء في «ضربت»، و«قتلت»، حيث كانا جميعاً للخطاب، وإن اختلف حالهما. وقد ذهب الكوفيون إلى أن التاء من نفس الكلمة، والكلمة بكاملها اسمٌ عملاً بالظاهر، والصواب ما ذكرناه.

فإن خاطبت المؤنث، كسرتها، فقلت: «أنت». وذلك لأن الفتح لما استبد به المذكر، عدل إلى الكسر، لأنه أخف من الضم، ولأن الكسرة من الياء، وهي مما يؤنث بها على ما تقدم قبل. فإن خاطبت اثنين، قلت: «أنتم»، فالميم لمجاورة الواحد، وكانت الميم أولى لشبهها بحروف المد. وهي من مخرج الواو، والواو تكون للجمع في «قاموا»، والألف للدلالة على التثنية، كما كانت كذلك في «قاما»، فإذا الاسم منه الهمزة والنون، وباقى الحروف زوائد لما ذكرناه.

وقيل: إن الكلمة بكاملها الاسم من غير تفصيل، وهو الصواب؛ لأن هذه الصيغة دالة على التثنية، وليست تثنية صناعية؛ لأن حد المثني ما تتكرر معرفته، والمضمر لا يتكرر بحال، فكان صيغته لذلك. ويستوي فيه المذكر والمؤنث كما يستوي في الظاهر، نحو: «الزيدان»، و«العمران» و«الهندان»؛ لأن العدة واحدة.

فإن خاطبت جماعة، قلت: «أنتم»، وإن شئت، قلت: «أنتم». وثبوت الواو هو الأصل؛ لأن الواو تكون علامة ضمير الجمع في الفعل، نحو: «قاموا»؛ ولأنه في مقابلة جمع المؤنث، نحو: قولك: «ضربتن». فكما أن علامة المؤنث حرفان، فكذلك علامة الجمع حرفان، ويؤكد ذلك عندك أن الواو تظهر بعد الميم مع الضمير في «أعطينكموه»، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها في أكثر الأمر. وحذف الواو تخفيفاً لثقلها عند أمن

اللبس، وزوال الإشكال لأنه لا يُلبس بالواحد لوجود الميم، ولا يُلبس بالثنائية؛ لأنّ المثني يلزمه ثبوت الألف، وقد تقدّم نحو ذلك في المتّصل. والصواب أنّ الكلمة بكّمالها اسم، كما ذكرنا في الثنية، وهي صيغة موضوعة للجمع.

فإن خاطبت جماعة مؤنثات، قلت: «أنتن» بنون مشددة. والكلمة بكمالها الاسم على ما قدّمناه في الثنية والجمع المذكّر.

فأمّا ضمير الغائب، فإنه يُثنى، ويُجمع، ويبيّن بعلامة المؤنث، وهو أولى بذلك، لما ذكرناه من أنّه ضمير ظاهر قد جرى ذكره، والظاهر يُثنى، ويجمع، ويؤنث. فكذلك ما ناب منابه، فإذا كنيت عن الواحد المذكّر، قلت: «هو قائم»، فال«هو» مرفوع الموضع؛ لأنّه مبتدأ، والمبتدأ مرفوع، ولأنك لو وضعت مكانه اسمًا ظاهرًا، لكان مرفوعًا، نحو: «زيد قائم». والاسم هو بكّماله عند البصريين، وقال الكوفيون: الاسم الهاء وحدها، والواو مزيدة، واحتجوا لذلك بقول الشاعر [من الطويل]:

فبينا يشرى رخله قال قائل: لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبٌ^(١)

فحذف الواو. وحذفها يدلّ على زيادتها. والصواب مذهب البصريين؛ لأنّه ضمير منفصل مستقلّ بنفسه يجري مجرى الظاهر، فلا يكون على حرف واحد؛ ولأنّ المضمّر إنّما أتى به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة ولا سيّما الواو وثقلها. ولا دليل في البيت؛ لقلته، فهو من قبيل الضرورة.

وبُنيت على الفتح تقويةً بالحركة، ولم تضمّها إبتاعًا لضمة الهاء، لثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها، وكانت الفتحة أخفّ الحركات. وربّما جاء في الشعر سكونها وتضعيفها، قال الشاعر [من الطويل]:

٤٥٠- وإنّ لسانِي شهدةٌ يُشْتَفَى بها وهوّ على من صبّه اللّه علقم

(١) تقدم بالرقم ١١٩.

٤٥٠ - التخريج: البيت لرجل من همدان في شرح التصريح ١/١٤٨؛ والمقاصد النحوية ١/٤٥١؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٦٥؛ والجنى الداني ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٥/٢٦٦؛ والدرر ١/١٩٣، ٦/٢٣٩؛ وشرح الأشموني ١/٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٢؛ ولسان العرب ١٥/٤٧٨ (ها)؛ ومغني اللبيب ٢/٤٣٤؛ ومعجم الهوامع ١/٦١، ٢/١٥٧.

اللغة: الشهدة: المسل في شمعته. الحلقم: الشديد المرارة.

المعنى: إنّ لسانه كالشهد حين يمدح، وكالعلقم إذا غضب الله على امرئ وسلطه عليه.

الإعراب: «وإنّ»: الواو: بحسب ما قبلها، و«إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «لساني»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. «شهدة»: خبر «إنّ» مرفوع. «يشتفى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ«يشتفى» على أنّهما نائب فاعل. «وهو»: الواو: حرف عطف، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «على من»: جار ومجرور متعلّقان =

والإسكان تخفيفٌ. والتضعيفُ لكراهيةٍ وقوعِ الواوِ طَرَفًا، وقبلها ضَمَّةٌ. وتقول في التثنية: «هُمَا»، والكلام عليها على نحو من الكلامِ على «أَنْتُمَا» إِلَّا أَنْ «أَنْتُمَا»، ليس فيه حذفٌ. وقيل: إِنَّ أَصْلَ «هُمَا»: «هُومَا»، فحُذِفَت الواو، قالوا: لأنها لو بقيت، لوجب ضمُّها؛ لأنَّ هذه الميمَ يُضَمُّ ما قبلها، والضمَّةُ تُسْتَثْقَلُ على الواوِ المضمومِ ما قبلها، فحُذِفَت الضمَّةُ للثقل. ولَمَّا سَكَنَت الواوُ، تَطَرَّقَ إليها الحذفُ لضعفها، وذلك لئلا يُتَوَهَّم أنَّهما كلمتان منفصلتان أعني «ما» و«هُوَ». وثبتت الألفُ في «هما» كما ثبتت في «أَنْتُمَا».

وتقول في جمع المذكر: «هُمُوا»، تزيد «ميمًا» و«واوًا» علامةً للجمع، كما زادوهما لذلك في «قاموا» و«أَنْتَمُوا». هذا هو الأصلُ، أعني إثبات الواو، وقد تُحذفُ الواوُ فِرَارًا من ثِقَلِها ولأنَّ اللبسَ مرتفعٌ؛ لأنه لا يُلبَسُ بالواحد؛ لأنَّ الواحد لا ميمَ فيه، والتثنية يلزمها الألفُ بعد الميم. ولَمَّا حُذِفَت الواو، أُسكنت الميم؛ لأنَّ قِيَّ إبقاء الضمَّةِ إيدانًا بإعادة الواوِ المحذوفةِ، إذ كانت من أعراضها.

وتقول في الواحدة المؤنثة: «هي»، بفتح الياء، كأنهم قوَّوها بالحركة، إذ كان الضميرُ المنفصل عندهم يجري مجرى الظاهر. وأقلُّ ما يكون عليه الظاهرُ ثلاثةُ أحرف، ولَمَّا كان «هُوَ»، و«هي» على حرفين، قوَّيا بالحركة، وكانت الفتحة أولى لحقتها. وذهب الكوفيون إلى أن الاسم الهاء وحدها، كما ذكرنا في «هُوَ» الذي للمذكر، واحتجوا لذلك بحذفِ الياء في نحو قوله [من الرجز]:

٤٥١ - ديارٌ سُغْدَى إذو من هَواكَا

= بـ«علقم»، أو بمحذوف نعت «علقم». «صبه»: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «الله»: اسم الجلالة فاعل مرفوع. «علقم»: خبر المبتدأ مرفوع. وجملة «إِنَّ لساني شهدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «يشتفى بها»: في محل رفع نعت «شهدة». وجملة «هو علقم»: معطوفة على جملة «إِنَّ لساني...». وجملة «صبه الله»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «وهو» بتشديد الواو.

٤٥١ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/٢، ١٣٨/٨، والخصائص ٨٩/١؛ والدرر ١/١٨٨؛ ووصف المباني ص ١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣٤٧/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٠؛ والكتاب ٢٧/١؛ ولسان العرب ٣٧٦/١٥ (هيا)؛ وهمع الهوامع ٦١/١.

المعنى: هلا عرفت دار سعدى القائمة في منطقة تبرك، هي دار الحبيبة التي لم يقم لها قائم إلا بفضل عشقك لها.

الإعراب: «ديار»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي، مرفوع بالضمّة الظاهرة. «سعدى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «إذو»: «إذا»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بمحذوف صفة لـ«دار»، والهاء: ضمير «هي»: في محل رفع مبتدأ. «من هواكا»: جار ومجرور =

وليس في ذلك حجة، لأن ذلك من ضرورات الشعر. وفيها ثلاث لغات: «هي» بتخفيف الياء وفتحها إما ذكرناه من إرادة تقوية الاسم، و«هي» بتشديد الياء مبالغة في التقوية، ولتصير على أبنية الظاهر و«هي» بالإسكان تخفيفاً، وهي أضعف لغاتها. وينبغي أن يكون الحذف في قوله: «إذه من هواكا» على لغة من أسكن لضعفها، إذ المفتوحة قد قويت بالحركة، فإن دخلت على كل واحدة منهما أو العطف، أو فأوه، أو لام الابتداء، كنت مخيراً: إن شئت أسكنت الهاء، وإن شئت بقيت الحركة، فمن بقى الحركة؛ فعلى الأصل، ومن أسكن؛ فلأن الحرف الذي قبلها، لما كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه، صار بمنزلة جزء منه، فشبّه «فهي» بـ«كتف»، و«فهو» بـ«عضد»، فكما يقال في «كتف»، و«عضد»: «كتف»، و«عضد»، كذلك قالوا في: «فهي»: «فهي»، وفي «فهو»: «فهو»، قال الله تعالى: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾^(١)، وقال الله تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ، وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾^(٣).

ولا يفعلون ذلك مع «ثم» ونحوها مما هو على أكثر من حرف واحد، إلا على نذرة، نحو قوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾^(٤) قرئ بإسكان اللام وكسرها، فالكسر على الأصل لما ذكرناه. ومن أسكن، شبّه الميم من «ثم» مع ما بعدها بـ«كتف»، فأسكن لذلك، وهو قليل.

وتقول في التثنية: «هما» للمذكر. واستوى المذكر والمؤنث ههنا كما استويا في المخاطب والمتصل، نحو: «أنتما فعلاًتما».

وتقول في جمع المؤنث: «هن»، بتشديد النون، ليكون حرفين، فيقابل الميم والواو في جمع المذكر، نحو: «هُمُوا فعلاًوا».

وأما الضمير المنصوب المنفصل، فائناً عشر لفظاً. تقول: «إياي أكرمت»، إذا أخبرت عن نفسك، وفي التثنية والجمع: «إيانا»، يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع؛ لأن حال المتكلم واضحة، فلم يحتاج إلى علامة فاصلة.

فإن خاطبت مذكراً، قلت: «إياك أكرمت»، بفتح الكاف، كما تفتحها مع المتصل،

= متعلقان بالخبر المحذوف، والكاف: في محل جر بالإضافة، والألف: للإطلاق. جملة «هي ديار سعدى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هي من هواكا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إذه»، وفيه دليل للكوفيين على أن ضمير الهاء وحدها، ولا حجة في ذلك لأن ذلك من ضرورات الشعر.

(١) الحج: ٣٠. (٢) الزمر: ٦٢.

(٣) النحل: ١٢٦.

(٤) الحج: ١٥. وقراءة تسكين اللام هي القراءة المثبتة في النص المصحفي. وقرأ أبو عمرو ابن عامر وورش وغيرهم بكسر اللام. انظر: النشر في القراءات العشر ٢/٣٢٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/١٦٩.

نحو: «أكرمْتُكَ». وتقول في التثنية: «إِيَاكُمَا»، وفي الجمع: «إِيَاكُمُومَا»، وإن شئت حذفَت الواو، وسكَّنت الميم، كما فعلت في المتصل، نحو: «أكرمْتُكُمْ».

وتقول للمؤنث المخاطب: «إِيَاكِ»، بكسر الكاف، كما فعلت مع المتصل، نحو: «أكرمْتُكِ»، والتثنية: «إِيَاكُمَا» كالمذكر، والجمع: «إِيَاكُنَّ»، شددت النون في المؤنث، ليكون حرفين بإزاء الميم والواو في المذكر. وتقول في الغائب: «إِيَاهُ لَقِيْتُ»، وفي التثنية «إِيَاهُمَا»، وفي الجمع «إِيَاهُمُومَا». فإن شئت، أقررت الواو، وإن شئت، حذفتها، وأسكنت الميم. وتقول في المؤنث: «إِيَاهَا»، وفي التثنية: «إِيَاهُمَا» كالمذكر، وفي الجمع: «إِيَاهُنَّ»، شددت النون لتكون بإزاء الميم والواو على ما ذكرناه، فاعرفه.

فصل

[اتصال بعض الأحرف بالضمائر]

قال صاحب الكتاب: والحروف التي تتصل بـ«إِيَا» من الكاف ونحوها لَوَاحِقٌ للدلالة على أحوال المرجوع إليه، وكذلك التاء في «أنت» ونحوها في أخواته، ولا محلٌ لهذه اللواحق من الإعراب، إنما هي علاماتٌ كالتنوين، وتاء التانيث، وياء النسب. وما حكاها الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجلُ السَّتينَ فإِيَاهُ وإِيَا الشَّوَابِ» ممَّا لا يُعْمَلُ عليه.

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكالٌ، ولذلك كثر اختلافُ العلماء فيه. وأسدُّ الأقوال، إذا أُنْعِنَ النَّظْرُ فيها، ما ذهب إليه أبو الحسن الأَخْفَشُ، وهو أنَّ «إِيَا» اسمٌ مضمرٌ، وما بعده من الكاف في «إِيَاكَ» والياء في «إِيَايَ»، والهاء في «إِيَاهُ» حروفٌ مجردةٌ من مذهب الاسمية، للدلالة على أعداد المضمرين وأحوالهم، لا حَظَّ لها في الإعراب. وإنَّما قلنا: إنَّ «إِيَا» اسمٌ مضمرٌ ليس بظاهرٍ؛ لأنَّه في جميع الأحوال منصوبٌ الموضع، وليس في الأسماء الظاهرة اسمٌ يلزمه النصبُ، فلا يرتفع إلا ما كان ظرفًا غيرَ متمكِّن، نحو: «ذاتِ مَرَّةٍ»، و«بُعَيْدَاتِ بَيْنِ»، و«وَدَا صَبَاحٍ»، وما جرى مجراهنَّ، وشيءٌ من المصادر، نحو: «سُبْحَانَ»، و«مَعَادُ»، و«لَبَّيْكَ». وليس «إِيَا» واحدًا منها، فلَمَّا لزم النصبُ كلزوم «أنت»، وأخواته الرفع؛ دلَّ على أنَّه مضمرٌ مثله، فـ«إِيَاكَ» في المنصوب كـ«أنت» في المرفوع.

وممَّا يدلُّ أيضًا على أنَّه ليس بظاهرٍ تغيُّرُ ذاته في حالِ الرفع والجرِّ. وليس كذلك الأسماءُ الظاهرة، فإنَّ الأسماءَ الظاهرةَ يعتقِب على آخرها حركاتُ الإعراب، ويحكم لها بها في موضعها إذا لم تظهر في لفظها من غير تغيُّرها أنفسها، فلَمَّا خالفَ هذا الاسمُ فيما ذكرناه الأسماءَ الظاهرة، ووافقَ المضمرات، دلَّ على أنَّه مضمرٌ، وليس بظاهرٍ. وإذ ثبت أنَّه اسمٌ مضمرٌ، كانت الكافُ اللاحقةُ له حرفًا مجردًا من معنى الاسمية للخطاب. وإنَّما

قلنا ذلك؛ لأنه لو كان اسمًا، لكان له موضعٌ من الإعراب. ولو كان له موضعٌ من الإعراب، لكان إما رفعًا، وإما نصبًا، وإما جرًّا. فلا يجوز أن يكون في موضع مرفوع؛ لأن الكاف ليست من ضمائر المرفوع. ولا يجوز أن يكون منصوبًا، لأنه لا ناصب له. إلا ترى أنك إذا قلت: «إِيَّاكَ أَخاطِبُ»، كانت «إِيَّا» هي الاسم بما ذكرناه من الدليل، وإذا كانت الاسم، كانت مفعولة لهذا الفعل، وإذا كان كذلك، فبقي الكاف بلا ناصب، إذ هذا الفعل لا يتعدى إلى أكثر من مفعول.

ولا يجوز أيضًا أن يكون مجرورًا؛ لأن الجر في كلامهم إنما هو من وجهين: إما بحرف جر، وإما بإضافة اسم، ولا حرف جر ههنا يكون مجرورًا به. ولا يجوز أن يكون مخفوضًا بإضافة «إِيَّا» إليه؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم مضمّر، والمضمّر لا يضاف، لأن الإضافة للتخصيص، والمضمرات أشد المعارف تخصيصًا، فلم تحتج إلى الإضافة. وإذا ثبت أنه ليس باسم؛ كان حرفًا بمعنى الخطاب مجردًا من مذهب الاسمية، كالكاف في «الْتَجاءُكَ» بمعنى «انْجُ». فالكاف هنا حرف خطاب؛ لأن الألف واللام والإضافة لا تجتمعان. ومثله قولهم: «انظُرْكَ زَيْدًا»، فالكاف حرف خطاب؛ لأن الفعل قد تعدى إلى مفعوله، فلم يتعد إلى آخر، ولأن هذا الضرب من الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور، لا تقول: «اضْرِبْكَ»، ولا «اقْتُلْكَ» إذا أمرته بضرب نفسه وقتله إِيَّاها.

وقالوا: «عنده رجلٌ لَيْسَكَ زَيْدًا»، فالكاف هنا ليست اسمًا؛ لأنك قد نصبت «زَيْدًا» بأنه خبرٌ «ليس». ولو كانت الكاف اسمًا، لكانت منصوبة، ولو كانت منصوبة، لَمَا نصبت اسمًا آخر، وإذا كانت الكاف قد وردت مرةً اسمًا دالًّا على الخطاب، نحو: «رَأَيْتُكَ»، و«مَرَرْتُ بِكَ» ومرةً حرفًا دالًّا على الخطاب مجردًا من معنى الاسمية، كانت الكاف في «إِيَّاكَ» من القبيل الثاني، لقيام الدليل عليه.

فإن قيل: إذا زعمت أن الكاف في «إِيَّاكَ» حرف خطاب كحالها في «ذَلِكَ»، وما ذكرته من النظر، فما تصنع بقولهم «إِيَّاهُ» و«إِيَّايَ»، ولا كاف هناك، وإنما هنا «هَاءُ»، و«يَاءُ»، ولا نعلمهم جرّوا الهاء والياء في نحو هذا من مذهب الاسمية، كما فعلوا ذلك في الكاف التي في «ذَلِكَ» و«أَوْلَيْتُكَ»؟ قيل: قد ثبت ذلك في الكاف، ولم نجد أمرًا سوغ ذلك في الكاف، وانكف عن الهاء والياء، مع أنه قد جاء عنهم: «قاما الزيدان»، و«قاموا الزيدون»، و«قُمْنَ الهندات». وأنت إذا قلت: «الزيدان قاما»، فالألف اسم، وضميرُ الفاعل. وإذا قلت: «الزيدون قاموا»، فالواو اسم. وإذا قلت: «قاموا الزيدون»، فهي حرف. وكذلك النون في قولك: «الهندات قُمْنَ» اسم، وفي قولك: «قُمْنَ الهندات» حرف.

وإذا جاز في هذه الأشياء أن تكون في حالٍ دالّة على معنى الاسمية، ومعنى الحرفية، ثم يُخلع عنها معنى الاسمية في حالٍ أخرى، جاز أن تكون الهاء في «ضَرْبَتْهُ»، و«الياء» في «ضَرْبَيْتِي»، اسمين دالّين على معنى الاسمية والحرفية. وإذا قلت: «إِيَّايَ»

و«إِيَاهُ»، تَجَرَّدتا من معنى الاسمية، وخلصتا لدلالة الحرفية. وَيُوكَّد عندك كونها حروفًا غير أسماء أنه لم يُسَمَّ عنهم تأكيدًا. لم يقولوا: «إِيَاكَ نَفْسَكَ»، ولا «إِيَاكُمْ كُلَّكُمْ»، ولا «إِيَايَ نَفْسِي»، ولا «إِيَاهُمْ كُلَّهُمْ». ولو كانت أسماء، لساغ فيها ذلك. وقد ذهب الخليل^(١) إلى أن «إِيَا» في «إِيَاكَ» اسمٌ مضمَّرٌ مضافٌ إلى الكاف. وحكى عن المازني مثله أنه مضمَّرٌ أُضِيفُ إلى ما بعده، واعتمد على ما حكاه عن العرب. قال سيبويه^(٢): حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتِيهِمْ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَاَهُ وَإِيَا الشَّوَابَّ». قال: وَقَوْعُ الظَّاهِرِ مَوْقِعُ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَخْفُوضًا بِالْإِضَافَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ. وحكى عن أبي عثمان أنه قال: لولا قولهم: «وإيَا الشَّوَابَّ»، لكانت الكافُ للمخاطب.

وحكى سيبويه^(٣) عن الخليل أن قائلًا لو قال: «إِيَاكَ نَفْسَكَ»، لم أعْتَفِه. يريد: لو أكدها بمؤكد لم يكن مُخَطِّئًا. وهو قولٌ فاسدٌ؛ لأنه إذا سُلِّمَ أنه مضمَّرٌ، لم يكن سبيلٌ إلى إضافته، لما ذكرناه من أن الغرض من الإضافة التخصيصُ، والمضمراتُ أشدُّ المعارفِ تخصيصًا، وما أُضِيفَ من المعارفِ، نحو: «زيدكم»، «وعمركم»، فعلى تأويل التنكير كأنه توهم أن جماعةً مسمَّينَ بهذين الاسمين، فأضافهما. ولولا ذلك لم تسغ إضافتهما. والمضمراتُ لا يتصوَّرُ تنكيرها بحالٍ، فلا يمكن إضافتها. وأمَّا قولهم: «وإيَا الشَّوَابَّ» فمحمولٌ على الشذوذ، وذلك أسهلُّ من القول بإضافة المضمَّر. وأمَّا قوله: لو أن قائلًا قال: «إِيَاكَ نَفْسَكَ»، لم أعْتَفِه، فليس ذلك بروايةٍ رواها عن العرب، ولا مَخْضُ إجازةٍ، بل هو قياسٌ على ما رواه من قولهم: «وإيَا الشَّوَابَّ». وأبو الحسن استقلَّ هذه الحكاية، ولم تكثُر، ولم يجز القياسُ عليها، فلم يجز «إِيَاكَ وَإِيَا الْبَاطِلِ». ولم يستحسِن الجميعُ إضافةَ هذا الاسمِ إلى الظاهر.

وذهب أبو إسحاق الزجاجُ إلى أن «إِيَا» اسمٌ ظاهرٌ يضاف إلى سائر المضمرات، نحو قولك: «إِيَاكَ ضَرِبْتُ»، و«إِيَاهُ حَدَّثْتُ»، ولو قلت: «إِيَا زَيْدٍ حَدَّثْتُ»، كان قبيحًا؛ لأنه خَصَّ به المضمَّر. قال: والهاءُ في «إِيَاهُ» مجراها كالتي في «عصاه». وهذا القولُ يفسدُ بما ذكرناه من الدلالة بأنَّه اسمٌ مضمَّرٌ، ولو كان اسمًا ظاهرًا، وألفُه كألفِ «عصاه»، و«مَغْزَى» وما أشبههما ممَّا يُحَكَّمُ في حروفِ العلةِ منه بالنصب، لثبتت الألفُ في «إِيَا» في حالِ الرفعِ والجرِّ كما كانت في «عصاه» كذلك. وليس كذلك، بل ثبتت في موضع النصب دون الموضعين، فَبَانَ أَنَّ «إِيَا» ليس كـ«عصاه» و«مَغْزَى»، لكنَّه نفسُه في موضع نصب، كما أنَّ الكافَ في «رَأَيْتُكَ» في موضع نصب، و«أَنْتَ»، و«هُوَ» في موضع رفع. وذهب بعضهم إلى أن «إِيَاكَ» بكمالها اسمٌ، حكى ذلك ابن كيسان. وفيه ضعفٌ

(١) الكتاب ١/٢٧٩؛ ولسان العرب ١/٤٨٠ (شيب). والشوَابَّ: جمع شَابَّة.

(٢) الكتاب ١/٢٧٩.

(٣) الكتاب ١/٢٧٩.

من قِبَل أنه ليس في الأسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخره، فيكون تارة كافًا، وتارة ياءً، وتارة هاءً، نحو: قولك: «إِيَاكَ»، و«إِيَايَ»، و«إِيَاءَهُ»، فيكون هذا مثله، بل لما كانت الكاف مفتوحة مع خطابِ المذكور، مكسورة مع خطابِ المؤنث، فكذلك «إِيَا» الاسم، والكاف بعدها حرفُ خطاب. ولذلك تقول: «إِيَاكَ»، و«إِيَاكُمَا»، و«إِيَاكُم»، كما تقول: «أَنْتَ» و«أَنْتُمَا»، و«أَنْتُمْ».

وقال بعضهم: الياء والكاف والهاء هي الأسماء، و«إِيَا» عمادٌ لها، وذلك لأنها هي الضمائرُ في «أكرمْتَنِي»، و«أكرمْتَك»، و«أكرمْتَهُ». فلما أُريد ذلك، فَضَّلَهَا عن العامل، إمَّا بالتقديم، وإمَّا بتأخيرها عنه، ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها وقيلتها، فدُعِمَتْ بـ«إِيَا»، وجُعِلَتْ وُصْلَةٌ إلى اللفظ بها. فـ«إِيَا» عندهم اسمٌ ظاهرٌ يتوصَّل به إلى المضمرة، كما أن «كِلا» اسمٌ ظاهرٌ يتوصَّل به إلى المضمرة في قولك: «كِلاهما».

وهذا القولُ واهٍ، وذلك لأنَّ «إِيَا» اسمٌ مضمَّرٌ منفصلٌ بمنزلةِ «أَنَا»، و«أَنْتَ»، و«نَحْنُ»، و«هُوَ» في أنها مضمرةٌ منفصلةٌ، فكما أن «أَنَا» و«نَحْنُ» و«أَنْتَ» مخالِفٌ لفظُ المرفوعِ المتصل، نحو التاء في «قَمْتٌ»، والنون والأليف في «قَمْنَا»، وهي ألفاظٌ أُخِرَ غيرُ ألفاظِ المضمرة المتصلة، وليس شيءٌ منها معمودًا، بل هو قائمٌ بنفسه، فكذلك «إِيَا» اسمٌ مضمَّرٌ منفصلٌ ليس معمودًا به غيره.

وكما أن التاء في «أَنْتَ»، وإن كان لفظُها لفظُ التاء في «قَمْتٌ»، ليست إِيَاها معمودةٌ بما قبلها، وإمَّا الاسمُ ما قبلها، وهي حرفٌ معنَى، وافقَ لفظُ الاسم، كذلك ما قبل الكاف في «إِيَاكَ» هو الاسمُ، وهي حرفُ خطاب.

وأما تشبيهُهم «إِيَا» بـ«كِلا» فليس بصحيح. والفرقُ بينهما ظاهرٌ، وذلك أن «كِلا» اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرفٌ، يدلُّ على الاثنين كما أن «كُلًّا» اسمٌ مفردٌ ظاهرٌ يدلُّ على الجمع، و«كِلا» ليس بُوصلَةٍ إلى المضمرة؛ لأنه قد اطردتْ إضافتهُ إلى الظاهرِ اطرادها إلى المضمرة، نحو قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَانِ أَتَتْ أَكْهَبًا﴾^(١) ونحو قول الشاعر [من الوافر]:

٤٥٢- كِلا يَوْمَني طُوالةٌ وَضَلُّ أَرْوَى ظَنُونٌ، أَنْ مُطَّرِحُ الظَّنُونِ]

(١) الكهف: ٣٣.

٤٥٢ - التخریج: البيت للشماخ بن ضرار في ديوانه ص ٣١٩؛ وسمط اللاكبي ص ٦٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٩؛ ولسان العرب ١١/٤١٥ (طول)؛ والمحتسب ١/٣٢١؛ ومعجم ما استعجم ص ٨٩٧.

اللغة: طوالة: موضع. أروى: اسم امرأة (هنا)؛ وهو جمع أروية وهي أنثى الوعول. ظنون: مظنون. مطرح: مصدر ميمي من طرح، بمعنى الاطراح.

المعنى: إن لقاء «أروى» أمر غير مؤكد خلال يومي «طوالة»، وقد حان لي أن أطرح الظنون جانبًا. الإهراب: «كلا»: ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على الألف، متعلق بالخبر «ظنون». =

ولو كانت «كلا» وصلةً إلى الضمير، لم تُضَفْ إلى غيره. وقال سيبويه: «إيّا» اسمٌ لا ظاهرٌ، ولا مضمرٌ، بل هو مبهمٌ كُنِيَ به عن المنصوب، وجُعِلت الكافُ والياءُ والهاءُ بيانًا عن المقصود، وليُعلِّمَ المخاطبَ من الغائب، ولا موضعَ لها من الإعراب. ويُعزَى هذا القولُ إلى أبي الحسن الأخفش، إلا أنه أشكلٌ عليه أمرُ «إيّا»، فقال: هي مبهمةٌ بين الظاهر والمضمر. وقد قامت الدلالةُ على أنه اسمٌ مضمرٌ بما فيه مَفْتَعٌ، وشبهها بالتونين، وتاء التأنيث، وبإي النسبة من حيث كانت حروفًا دالةً على أحوالٍ في الاسم، كما دلّت الحروفُ الواقعةُ بعد «إيّا» على أعدادِ المضمرين، والحضورِ، والغيبَةِ، والمتكلمِ، فهي مثلها من هذه الجهة، وحُلُوها من معنى الاسمِية، فاعرفه.

فصل

[استعمال الضمير المنفصل والضمير المتصل]

قال صاحب الكتاب: ولأنَّ المتصلَ أَخْصَرُ لم يُسَوِّغُوا تَرَكَه إلى المنفصل إلا عند تعذُّرِ الوصل، فلا تقول: «ضَرَبَ أنت، ولا هو»، ولا «ضَرَبْتُ إيَّاكَ»، إلا ما شذَّ من قولِ حَمِيدِ الأَرْقَطِ [من الرجز]:

٤٥٣- [أنتك عَنَسٌ تَقْطَعُ الأَرَاكَ] إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغْتُ إِيَّاكَ

= «يومي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «طوالة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «وصل»: مبتدأ مرفوع بالضممة. «أروى»: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «ظنون»: خبر مرفوع بالضممة. «أن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «مطرح»: فاعل مرفوع بالضممة وهو مضاف. «الظنون»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «وصل أروى...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أن مطرح...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كلا يومي طوالة...» حيث أُضِيفت «كلا» إلى الاسم الظاهر.

٤٥٣ - التخريج: الرجز لحميد الأرقط في تخلص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠، ٢٨١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٩؛ وتخلص الشواهد ص ٨٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٤؛ ورسف المباني ص ١٣٨؛ والكتاب ٢/ ٣٦٢؛ واللمع في العربية ص ١٨٩.

المعنى: لقد جاهدت هذه الناقة في مسيرها حتى وصلت إليك وتغنمت بقربك.

الإعراب: «أنتك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «عنس»: فاعل مرفوع بالضممة. «تقطع»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «الأراكا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «إليك»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير في «تقطع». «حتى»: حرف جر وغاية. «بلغت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «إياكا»: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول به، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» =

وقول بعض اللصوص [من الهزج]:

٤٥٤- كَأَنَا يَوْمَ قُرَىٰ إِنْ — مَائِنْتُ لِي أَنَا

وتقول: «هو صَرَبٌ» و«الكريمُ أنت»، و«إنَّ الذاهِبِينَ نحن» و«قال» [من السريع]:

٤٥٥- [قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا] مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

= المضمرة والفعل «بلغت» في محلِّ جرِّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تقطع». وجملة «أنتك»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «تقطع»: في محلِّ رفع نعت «عنس». والشاهد فيه قوله: «بلغت إِيَّاكَ» حيث وضع الضمير المنفصل «إِيَّاكَ» موضع الضمير المتصل «الكاف»، وهذا من الشاذِّ.

٤٥٤ - التخريج: البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٧٨؛ وخزانة الأدب ٥/٢٨٠، ٢٨٢؛ والخصائص ٢/١٧٩؛ ولسان العرب ١٣/١١٥ (حسن)، ١٥/٤٣٩ (أيا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/١٩٤؛ والكتاب ٢/١١١، ٣٦٢.

اللغة: قُرَى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب. (معجم البلدان ٤/٣٤٠).

المعنى: كأن أعداءنا الذين أوقفنا فيهم القتل هم نحن في السيادة والحسن.

الإعراب: «كَأَنَّا»: حرف مشبه بالفعل، و«نَا»: ضمير متصل مبني على السكون في محلِّ نصب اسم «كَأَن». «يَوْمَ»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «نقتل». «قُرَى»: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف، للتعذر نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «إِنَّمَا»: كافة ومكفوفة. «نقتل»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «إِيَّاَنَا»: ضمير نصب منفصل في محلِّ نصب مفعول له.

وجملة «كَأَنَا إِنَّمَا نقتل إِيَّاَنَا»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «نقتل إِيَّاَنَا»: في محلِّ رفع خبر «كَأَن».

والشاهد فيه قوله: «نقتل إِيَّاَنَا» حيث جاء الضمير المنفصل في المكان الذي يكون فيه الضمير المتصل. والقياس: «نقتلنا».

٤٥٥ - التخريج: البيت لعمر بن معديكرب في ديوانه ص ١٦٧؛ والأغاني ١٥/١٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١١؛ والكتاب ٢/٣٥٣؛ وله أو للفرزدق في شرح شواهد المغني ٢/٧١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/٢٤٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٨٤؛ ولسان العرب ٥/١٠٦ (قطر).

اللغة: قطره: قتله.

المعنى: قد علمت سلمى وصويحاتها أنني قاتل الفارس ومجندله.

الإعراب: «قَدْ»: حرف تحقيق. «علمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «سلمى»: فاعل مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر. «وجاراتها»: الواو: عاطفة، «جارات»: اسم معطوف على «سلمى» مرفوع بالضممة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلِّ جرِّ بالإضافة. «ما»: نافية. «قطر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهرة. «الفارس»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «إِلَّا»: حرف حصر. «أَنَا»: ضمير رفع منفصل مبني في محلِّ رفع فاعل.

وجملة «قد علمت سلمى»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «ما قطر الفارس إلا أنا»: في محلِّ نصب سدّت مسد مفعولي «علمت».

«جاء عبد الله، وأنت»، و«إناك أكرم»، إلا ما أشده تُعَلَّبُ [من البسيط]:

٤٥٦- وما نُبالي إذا ما كُنْتِ جارتنا أَلْأَيْجَاوِرْنَا إِلَّا كِ دِيَارُ

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن الضمير ضميران: متصل ومنفصل. فما كان متصلاً، كان أقلّ حروفاً من المنفصل، فمنه ما كان على حرف واحد، كالتاء في «قمت»، والكاف في «ضربك» طلباً للإيجاز والاختصار، حتى إنهم جعلوا بعض المتصلة في النية كالضمير في «أفعل»، و«يفعل»، و«تفعل»، وفي «زيد قام». وجاز أن يكون على حرف واحد لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة المتقدمة.

فأما المنفصل، فلا يكون إلا على حرفين، أو أكثر؛ لأنه منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة، ولا يمكن إفراد كلمة على حرف واحد. وإذا ثبت أن المتصل أقلّ حروفاً من المنفصل وأوجز، كان التثني بالمتصل أخف، فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل؛ لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف، والمعنى واحد إلا لضرورة. فلذلك لا تقول: «ضرب أنت»، ولا «هو»؛ لأنه يجوز أن يقع هنا المتصل، فتقول: «ضربت» و«ضرب»، فتكون التاء الفاعلة، ولا حاجة إلى «أنت».

= والشاهد فيه قوله: «ما فطر الفارس إلا أنا» حيث فصلت «إلا» الضمير الذي كان يجب أن يكون متصلاً.

٤٥٦ - التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٢٩؛ وأمالى ابن الحاجب ص ٣٨٥؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/٢٧٨، ٣٢٥؛ والخصائص ١/٣٠٧، ١٩٥/٢؛ والدرر ١/١٧٦؛ وشرح الأشموني ١/٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢؛ ومغني اللبيب ٢/٤٤١؛ والمقاصد النحوية ١/٢٥٣؛ وهمع الهوامع ١/٥٧.

اللغة: ما نبالي: لا نهتم ولا نكثر. ديار: أحد.

المعنى: لا يهتأنا ألا يجاورنا أحد سواك، لأن جوارك يغنيننا عن جميع الناس.

الإهراء: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. «نبالي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني في محل نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «جارتنا»: خبر «كان» منصوب، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ألا»: «أن»: حرف نصب، و«لا»: حرف نفي. «يجاورنا»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «إلا»: «إلا»: حرف استثناء، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب على الاستثناء. «ديار»: فاعل مرفوع بالضمّة. والمصدر المنسبك من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به. «نبالي»، وجوز بعضهم أن يكون منصوباً على نزع الخافض، والتقدير: «ما علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا ضرر».

وجملة «ما نبالي»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت جارتنا»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد «إلا» شذوذاً للضرورة الشعرية، والقياس: «إلا أنت».

وكذلك يكون الفاعل مستترًا في «ضربَ»، ولا حاجة إلى «هو»، لأنَّ الأوَّل أوجزُ. وكذلك لا تقول: «ضرب زيدُ إِيَّاكَ»، وإن كان فَصَلَ بينهما الفاعلُ الظاهرُ؛ لأنَّ الفصل ليس بلازم، إذ ليس تقدُّمُ الفاعلِ على المفعول حتمًا لازمًا؛ لأنَّه يجوز أن تقول: «ضربَكَ زيدًا»، فتقدِّم المفعولَ من غيرِ قُبْح.

وأما قول حَمِيدِ الأَرْقَطِ [من الرجز]:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

فإنَّه وضع «إِيَّاكَ» موضع الكاف ضرورةً، والقياسُ «بلغتكَ». وكان أبو إسحاق الرزجائِيُّ يقول: تقديره: حتى بلغتكَ إِيَّاكَ. وهذا التقديرُ لا يُخْرِجه عن الضرورة سواء أَرَادَ به التأكيدَ، أو البدلَ؛ لأنَّ حذفَ المؤكِّد، أو المُبدَل منه ضرورةً؛ والمرادُ: سارت هذه الناقَةُ حتى بلغتكَ. ومثله قولُ بعض اللُّصوص [من الهزج]:

كَأَنَّ يَوْمَ قُرَىٰ إِنْ — نَمَانَقُتُلُ إِيَّانَا

البيت الذي الإصْبَعُ الغدواني، وقبله:

لَقَيْسِنَا مِنْهُمْ جَمْعًا فَأَوْقَى الْجَمْعَ مَا كَانَا

وبعده:

قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ فَتَىٰ أَبْيَضَ حُسَانَا

الشاهد فيه وضع «إِيَّانَا» موضع الضمير المتصل، إلا أنه أسهلُّ ممَّا قبله. وذلك لأنَّه لا يُمكنه أن يأتي بالمتصل، فيقول: «نقتلنا»؛ لأنَّه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل، فكان حقه أن يقول: «نقتل أنفسنا» لأنَّ المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال، ويقعان بمعنى، نحو قولك: «ما أكرمت إلا نفسك»، و«ما أكرمت إلا إِيَّاكَ»، فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه ههنا لما ذكرناه، وكان النفسُ والمنفصلُ مترادفين، استعمل أحدهما موضع الآخر. و«قُرَىٰ» بضمِّ الأوَّل: موضع، والمعنى أن قتلنا إِيَّاهم بمنزلة قتلنا أنفسنا؛ لأننا عشيرة واحدة.

قال: وتقول: «هو ضربَ»، و«الكريمُ أنتَ» إلخ، يشير إلى أن المضمرة إذا وقع في هذه المواقع، لا يكون إلا منفصلاً، ولا حظٌ للمتصل فيها.

وجملة الأمر أن المضمرات المنفصلة تكون مرفوعةً الموضع، ومنصوبةً الموضع. والمراد بالمنفصل الذي لا يلي العامل، ولا يتصل به بأن يكون معرًى من عاملٍ لفظيٍّ، أو مقدِّمًا على عامله اللفظيٍّ، أو مفصلاً بينه وبين عامله.

فأما المرفوع، فخمسة مواضع: المبتدأ وخبره، وخبرُ «إنَّ» وأخواتها، وبعد حروف الاستثناء، وحروف العطف. فقولنا: «هو ضربَ» ف«هو» مبتدأ، و«ضربَ» جملةٌ في

موضع الخبر. وقولنا: «الكرِيمُ أَنْتَ» «الكرِيمُ» مبتدأ، و«أنتَ» الخبر، والمبتدأ وخبره العاملُ فيهما الابتداء، وهو عاملٌ معنويٌّ، فلا يمكن وصلُ معموله به، فلذلك وجب أن يكون ضميرُهُما منفصلاً. ومثُلُ ذلك «كَيْفَ أَنْتَ؟» و«أَيْنَ هُوَ؟» ف«كَيْفَ» و«أَيْنَ» خبران مقدَّمان، و«أنتَ» و«هُوَ» مبتدآن، فلذلك وجب أن يكون ضميرُهُما منفصلاً أيضاً.

وقوله: «إِنَّ الذَاهِبِينَ نَحْنُ»، ف«نحن» خبرٌ «إِنَّ»، ولا يكون ضميرُهُ إلا منفصلاً، لأنَّهُ لا يصح اتِّصاله بالعامل فيه، لأنَّ مرفوعٌ «إِنَّ» وأخواتها لا يتقدَّم على منصوبها. وقوله [من السريع]:

مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

لَمَّا وَقَعَتِ الْكِنَايَةُ بَعْدَ حَرْفِ الْاسْتِثْنَاءِ، لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَنفَصَلَةً.

وقوله: «جاء عبدُ الله وأنتَ»، «أنتَ» عطفٌ على «عبد الله»، فانفصل؛ لأنَّهُ وقع بعد حرف العطف، فلم يلتصق بالعامل فيه.

وأما المنصوب المنفصل، فيقع في خمسة مواضع أيضاً، إذا تقدَّم على عامله، نحو: «إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ»؛ لأنَّهُ لا يمكن اتِّصاله بالعامل مع تقدُّمه، أو كان مفعولاً ثانياً، أو ثالثاً، نحو: «عِلْمَتُهُ إِيَّاهُ»، و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا إِيَّاهُ»، أو كان إغراءً المخاطب، نحو: «إِيَّاكَ وَالطَّرِيقَ». وقد تقدَّم شرح ذلك.

وربما اضطرَّ الشاعر، فوضع المتَّصلَ موضعَ المنفصل، نحو ما أنشده أحمدُ بن يحيى [من البسيط]:

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا... إلخ

فأتى بالكاف موضعَ «إِيَّاكَ» وهو ههنا أسهلُّ من قوله [من الرجز]:

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ^(١)

لأنَّ فيه عدولاً إلى الأَخْفِ الأَوْجِزِ، و«إِلَّا» في معنى العامل، إذ كانت مُقْوِيَةً له، كيف، وقد ذهب بعضهم إلى أنها هي العاملة؟ وإنما أتى بالضمير المنصوب بعد «إِلَّا» هنا؛ لأنَّهُ استثناءٌ مقدَّمٌ، والمرادُ أن لا يُجاوِرنا دِيَارًا إِلَّا أَنْتِ، أي: أنتِ المطلوبة، فإذا خلصت، فلا التفاتَ إلى غيرك.

فصل

[توالي ضميرين]

قال صاحب الكتاب: فإذا التقي ضميران في نحو قولهم: «الدرهمُ أعطيتكهُ»،

«الدرهم أعطيتكموه» و«الدرهم زيد مغطيكه»، و«عجبت من ضربك»، جاز أن يتصلا كما ترى، وأن يتفصل الثاني، كقولك: «أعطيتك إياه»، وكذلك البواقي. وينبغي، إذا اتصل، أن تقدم منهما ما للمتكلم على غيره، وما للمخاطب على الغائب، فتقول: «أعطانيك»، و«أعطانيه زيد»، و«الدرهم أعطاكه زيد»، وقال الله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾^(١).

قال الشارح: المضمران إذا اتصلا بعامل، فلا يخلو اتصالهما إما أن يكون بفعل، وإما باسم فيه معنى الفعل. فإن اتصلا بفعل، فإن كان أحد المضمرين فاعلاً، والآخر مفعولاً، لزم تقديم الفاعل على كل حال من غير اعتبار الأقرب، وذلك نحو «ضربتك»، و«ضربته»، و«ضربتني»، و«ضربته»، و«ضربتني»، و«ضربك»، و«ضربته».

وإنما لزم تقديم الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات، لأنه كجزء منه، إذ كان يُغَيَّرُ بناءه حتى يختلط به، كأنه من صيغته، كقولك: «ذهبت»، و«ذهبتما»، و«ذهبتن»، و«ذهبتن»، فُسِّكُنَ آخِرَ الفعل، وقد كان مفتوحاً قبل اتصاله به. وربما اختلط به الضمير حتى يصير مقدراً في الفعل بغير علامة ظاهرة، كقولك: «زيد قام»، و«أنت تقوم»، و«أنا أقوم»، و«نحن نقوم».

ولا يوجد ضمير مرفوع متصل بغير فعل، ولذلك استحكمت علامة الإضمار في الفعل. فإن كان المتصل به الضميران مصدرًا، نحو: «عجبت من ضربتي إياك»، ومن ضربيك»، فلك في الثاني وجهان: أن تأتي بالمتصل، نحو: «عجبت من ضربيك»، وأن تأتي بالمنفصل، نحو: «عجبت من ضربتي إياك». والثاني هو الأجود المختار. وإنما كان المنفصل هنا هو المختار بخلاف الفعل، لوجهين:

أحدهما أن «ضربًا» اسم، ولا يستحکم فيه علامات الإضمار استحكامها في الأفعال، إذ كانت علامة ضمير المرفوع، لا تتصل به، ولا بما اتصل به، وإنما يتصل به علامة ضمير المجرور، والذي يُشَارِكُهُ في ذلك الأسماء التي ليس فيها معنى فعل، نحو: «غلامي»، و«غلامك»، و«غلامه». ولا يتصل بالضمير المضاف إليه «الغلام» ضمير آخر متصل، فكان المصدر الذي هو نظيره كذلك.

والوجه الثاني: أن الضمير المضاف إليه المصدر مجرور حال محل التنوين، ونحن لو نَوَّنا المصدر، لَمَا وَلِيَهُ ضمير متصل، وإنما يليه المنفصل، نحو قولك: «عجبت من ضرب إياك»، ومن ضرب إياه، ومن ضرب إياي». ولذلك كان الأجود المختار أن تأتي بالمنفصل مع المصدر. ويجوز أن تأتي بالمتصل معه جوازًا حسنًا، وليس بالمختار.

وإنما جاز اتصال الضميرين به من نحو: «عجبتُ من ضَرْبِكَ»، وإن كان القياسُ يقتضي انفصالَ الثاني من حيث كان اسمًا كغيره من الأسماء غير المشتقة، نحو: «غلامك»، و«صاحبك»، لشبَّهه بالفعل من حيث كان الفعل مأخوذًا منه، ويعمل عملَه. فشبَّه ما اتصل بالمصدر بما اتصل بالفعل، فقولك: «عجبتُ من ضَرْبِي إِيَّاكَ» هو الوجه والقياسُ. وقولك: «عجبتُ من ضَرْبِكَ» جائزٌ حسنٌ على التشبيه بالفعل، نحو: «ضربتك»، فالياء في «ضَرْبِكَ» بمنزلة التاء في «ضربتك».

وإذا اتصل الضميران بالمصدر، فالأول هو الفاعل، والثاني هو المفعول على الترتيب الذي ذكره من تقديم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب من نحو: «عجبتُ من ضَرْبِكَ، وضَرْبِيه، ومن ضَرْبِكُهُ» على الترتيب الذي رتبَه صاحب الكتاب. فإن كان الفاعل المخاطب، وأضفت المصدر إليه، والمفعول به المتكلم، لم يحسن إلا المنفصل، نحو: «عجبتُ من ضَرْبِكَ إِيَّاي»، و«عجبتُ من ضَرْبِهِ إِيَّاي».

فإن كان الضميران مفعولين، لزم اتصال ضمير المفعول الأول بالفعل؛ لأنه يليه. ولا فَرْقُ في ذلك بين أن يكون قد اتصل بالفعل ضميرُ فاعلٍ، وأن لا يكون اتصل به؛ لأنَّ ضمير الفاعل يصير كحرفٍ من حروف الفعل، فيتصل به ضميرُ المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل، كما يتصل به خاليًا من الضمير، فتقول: «ضربتك»، و«ضربتني»، كما تقول: «ضربتك»، و«ضربتني». فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثانٍ، جاز اتصاله وانفصاله، نحو: «الدرهم أعطيتكُهُ، وأعطيتك إِيَّاه»، فاتصاله لقوة الفعل، وأنه الأصل في اتصال المنصوب.

ولما كان المتصل أخصر من المنفصل، ومعناه كمعنى المنفصل، اختاروه على المنفصل. وأما جواز الإتيان بالمنفصل، فلأنَّ ضمير المفعول الثاني لا يلاقي ذات الفعل، إنما يلاقي ضمير المفعول الأول، وليس كذلك ضمير المفعول الأول، لأنه يلاقي ذات الفعل حقيقةً في نحو: «ضربتك»، أو ما هو منزلٌ منزلةً ما هو حرفٌ من حروف الفعل، نحو: «ضربتك». ألا ترى أنه يلاقي الفاعل، والفاعل يتنزلُ منزلةً الجزء من الفعل؟ قال الله تعالى: ﴿أَنْتَ أَكْرَمُكُمْ هَا﴾^(١)، فقدّم ضمير المخاطب على الغائب؛ لأنه أقرب إلى المتكلم.

وقد اشترط صاحب الكتاب أنه إذا التقى ضميران متصلان، بُدئ بالأقرب إلى المتكلم من غير تفضيل. والصواب ما ذكرته، وهذا الترتيب رأيُ سيبويه^(٢)، وحكايته عن العرب. والعلة في ذلك أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه؛ لأنها أعرَفُ وأهمُّ عنده. وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه، كان المختار تقديم المخاطب على الغائب؛ لأنه أقرب إلى

المتكلم. وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضمير الأبعد على الأقرب قياساً، وهو رأي أبي العباس محمد بن يزيد، وكان يُسوي بين الغائب والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير، ويُجيز «أعطاهُوك»، و«أعطاهُوني». و«أعطاكَني». ويستجيده، ولم يرض سيبويه مقالتهم وقال^(١): هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب، فاعرفه.

[توالي ضميرين ثانيهما منفصل]

قال صاحب الكتاب: وإذا انفصل الثاني، لم تراخ هذا الترتيب، فقلت: «أعطاهُ إياك»، و«أعطاكَ إِيَّاي»، وقد جاء في الغائبين: «أعطاها»، و«أعطاهُوا». ومنه قوله [من الطويل]:

٤٥٧- وقد جعلت نفسي تطيب لضممة لضميهاها يقرع العظم نأبها
وهو قليل، والكثير: «أعطاها إياه»، و«أعطاها إياها». والاختيار في ضمير خبر
«كان» وأخواتها الانفصال، كقوله [من الطويل]:

٤٥٨- لئن كان إياه لقد حال بغدنا [عن العهد والإنسان قد يتغير]

(١) الكتاب ٢/٣٦٤.

٤٥٧- التخريج: البيت لمغلس بن لقيط في تخلص الشواهد ص ٩٤؛ وخزانة الأدب ٣٠١/٥، ٣٠٣، ٣٠٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٥؛ والمقاصد النحوية ٣٣٣/١؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٨١؛ ولسان العرب ١٢/٣٥٧ (ضمنم).

اللغة: جعلت (هنا): بمعنى شرعت، والضممة: العضة، والمقصود هنا الشدة.

المعنى: طابت نفسي في مصيبة هذين الرجلين، بسبب شدة ألمت بهما بلغت عظمهما بفتكها.
الإعراب: «وقد»: الواو: استئنافية، و«قد»: حرف تحقيق. «جعلت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. «نفسى»: اسم «جعلت» مرفوع بالضممة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «تطيب»: فعل مضارع مرفوع بالضممة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «لضممة»: جار ومجرور متعلقان بـ «تطيب». «لضميهاها»: جار ومجرور متعلقان بـ «يقرع»، و«هما»: مضاف إليه لفظاً محله الجر، ومفعول به معنى، وذلك من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل محذوف، والمعنى: «لضميهاها إياها» وعلى ذلك فإن «ها» في «لضميهاها»: في محل نصب على المفعولية المطلقة كالياء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [الأعراف: ١٢٣]. «يقرع»: فعل مضارع مرفوع بالضممة. «العظم»: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. «نأبها»: فاعل مؤخر مرفوع بالضممة، و«ها»: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «جعلت نفسي تطيب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تطيب»: خبر «جعلت» محلها نصب. وجملة «يقرع العظم نأبها»: صفة لـ «ضممة» محلها الجر.

والشاهد فيه: أن الضمير الثاني إذا كان مساوياً للأول شد وصله كما هنا، فإنه جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال، وكان القياس: لضميهاها إياها.

٤٥٨- التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤؛ وتخلص الشواهد ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ٣١٢/٥، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١٠٨/١؛ والمقاصد النحوية ٣١٤/١؛ وبلا نسبة في شرح =

وقوله [من مجزوء الرمل]:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَسْخَشِي رَقِيبًا^(١)

وعن بعض العرب: «عليه رجلاً لَيْسَنِي». وقال [من الرجز]:

٤٥٩- [عَدَدَتْ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ] إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامَ لَيْسِي

= الأشموني ٥٣/١؛ والمقرب ٩٥/١.

اللغة: حال: تغير. عن العهد: عمّا كنا عليه سابقاً.

المعنى: لئن كان هو الشخص الذي كنا نعرفه! لقد تغير، والدهر قد يغيّر الإنسان، ويبدّل أحواله.

الإعراب: «لئن»: اللام: الموطئة لجواب القسم، و«إن»: حرف شرط جازم. «كان»: فعل ماضٍ

ناقص، وهو فعل الشرط، واسم «كان» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «إياه»: ضمير منفصل

مبني في محلّ نصب خبر «كان». «لقد»: اللام: رابطة لجواب القسم، و«قد»: حرف تحقيق. «حال»:

فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بعدنا»: ظرف زمان منصوب

متعلق بـ «حال»، وهو مضاف و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «عن العهد»: جار

ومجرور متعلقان بـ «حال». «والإنسان»: الواو: حالية، و«الإنسان»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «قد»:

حرف توكُّع. «يتغيّر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «أقسم» المحذوفة: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حال...»: لا محلّ لها من

الإعراب لأنها جواب القسم. والجملة الشرطية «إن كان...» مع الجواب المحذوف: اعتراضية بين

القسم وجوابه، لا محلّ لها من الإعراب وجملة: «كان إياه»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها

من الإعراب. وجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم. وجملة «الإنسان قد يتغيّر»: في محلّ

نصب حال. وجملة «يتغيّر»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «لئن كان إياه» حيث جاء خبر «كان» ضميراً منفصلاً، وهو الاختيار كما أشار المصنّف.

(١) تقدم بالرقم ٤٣٧.

٤٥٩ - التخرّيج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٥؛ وخزانة الأدب ٣٢٤/٥، ٣٢٥؛ والدرر ١/

٢٠٤؛ وشرح التصريح ١/١١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٤٨٨، ٧٦٩؛ ولسان العرب ٦/١٢٨

(طيس)؛ والمقاصد النحوية ١/٣٤٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٩٩؛ والجنتي الداني

ص ١٥٠؛ وجواهر الأدب ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٥/٣٩٦، ٩/٢٦٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/

٣٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٠؛ ولسان العرب ٦/٢١١ (ليس)؛ وهمع الهوامع ١/٦٤، ٢٣٣.

اللغة: عددت قومي: أحصيتهم. الطيس: العدد الكثير. ليسي: غيري.

المعنى: أحصيت قومي فوجدتهم كثيري العدد غير آتي لم أجد فيهم كريماً، إذ ذهب الكرام، ولم

يبق سواي.

الإعراب: «عددت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «قومي»: مفعول به

منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «كعديد»: جار ومجرور

متعلقان بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: «عددت قومي عدداً مماثلاً لعديدي...» أو

الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محلّ نصب مفعول مطلق نائب عن المصدر، وهو مضاف،

«عديدي»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «الطيس»: مضاف إليه مجرور. «إذ»: حرف تعليل، أو =

قال الشارح: ومتى انفصل الضمير الثاني عن الأول، لم يلزم فيه هذا الترتيب، بل يجوز لك أن تبدأ بأيهما شئت، فتقول: «أعطاها إِيَّاي»، و«أعطاك إِيَّاي»، فتكون مخيَّرًا: أيهما شئت قَدَمْتَ. وإنما كان كذلك من قِبَلِ أَنَّ الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه، وعدم افتقاره إلى غيره، فكما أَنَّ الأسماء الظاهرة لا يُرَاعَى فيها الترتيبُ، بل تُقَدَّمُ أيُّها شئت، فكذلك الضميرُ المنفصل.

فإذا كان الضميران غائبين، جاز لك الجمعُ بينهما متصلين، فتقول: «أعطاهُوها»، و«أعطاهاهُ»، وكنْتَ مخيَّرًا في أيهما بدأت به. وذلك من قِبَلِ أَنَّهما كلاهما غائبٌ، وليس فيهما تقديمٌ بعيدٌ على قريبٍ. قال سيبويه^(١): وهو عربيٌّ جيّدٌ، وليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثرُ في كلامهم: «أعطاها إِيَّاهَا»، و«أعطاها إِيَّاهُ»، فتأتي بضميرِ المفعول الثاني منفصلاً. وإِنَّمَا قُلَّ في كلامهم؛ لأنَّه ليس فيه تقديمُ الأقرب على الأبعد لتساويهما في المرتبة.

فأما قولُ مُعَلِّسِ بنِ لَقِيظِ الأَسَدِيِّ [من الطويل]:

وقد جعلت نفسي... إلخ

فالشاهد فيه أَنَّهُ جمع بين ضميرين بلفظ الغيبة، الأولُ مجرورٌ بإضافة المصدر إليه، والثاني في محلِّ نصب بالمصدر. والجيدُ الكثيرُ: «لَضَغَمِهما إِيَّاهَا»، فيأتي به منفصلاً. واتصالُ الضميرين في البيت أقبَحُ؛ لأنَّهما اتصلا بالمصدر، وهو اسمٌ، ولم يستحكم في اتصال الضمير به استحكامَ الفعل. يصف حاله مع بني أخيه مُدْرِكٍ ومُرَّةً، وهو من أبيات أولها:

وَأَبَقْتُ لِي الأَيَّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا ومُرَّةً وَالذُّنْيَا كَرِيَةً عِتَابُهَا
قَرِينَيْنِ كَالذُّبْتَيْنِ يَفْتَسِمَانِنِي وشَرُّ صَحَابَاتِ الرِّجَالِ ذُنَابُهَا

الضُّغْمُ: العَضُّ. والضمير الأولُ المثنى يعود إلى «قرينين»، والضمير الثاني يعود إلى النفس. وقوله: «يقرعُ العظمَ نَابُهَا»، يصف شدة العَضِّ بحيث يصل نَابُه إلى العظم.

= ظرف زمان مبني في محلِّ نصب متعلِّق بـ «عددت». «ذهب»: فعل ماضٍ. «القوم»: فاعل مرفوع. «الكرام»: نعت «القوم» مرفوع. «ليسي»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والمعنى: ليس الذاهبُ إِيَّاي، والياء: ضمير متصل مبني في محلِّ نصب خبر «ليس». وجملة «عددت...»: ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب. وجملة «ذهب...»: تعليلية لا محلَّ لها من الإعراب، أو في محلِّ جر بإضافة باعتبار «إذ» ظرف زمان وجملة «ليسي»: استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ليسي»، حيث حذف النون تشبيهاً لها بالحرف، لقلَّةِ تمكنها، وعدم تصرُّفها. وهذا شاذٌ. ومن الشاذِ أيضاً حذف نون الوقاية فيه.

(١) الكتاب ٢/٣٦٥، وفيه «وهو عربيٌّ»، بدون كلمة «جيّد».

فأما ضميرُ خبرِ «كَانَ» وأخواتها، ففيه وجهان: أحدهما: الاتِّصالُ، نحو قولك: «كَانَتْ»، و«كَانَتِي». قال أبو الأسود [من الطويل]:

٤٦٠- [دع الخمرَ يَشْرَبُهَا العُورَةُ فإِنِّي رأيتُ أخواها مُجْزِئاً لمكانِها]
فإنَّ لم يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإِنَّه أَخوها عَدَتْهُ أمُّه بلبانِها

٤٦٠- التخريج: البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦؛ والبيت الثاني مع نسبه في أدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ وتخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٣٢٧/٥، ٣٣١؛ والرد على النحاة ص ١٠٠، والكتاب ٤٦/١؛ ولسان العرب ٣٧١/١٣ (كنن)، ٣٧٤ (لبن)؛ والمقاصد النحوية ٣١٠/١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٣/١؛ والمقتضب ٩٨/٣؛ والمقرب ٩٦/١.

اللغة: العورة: جمع غارٍ وهو الضال. فإن لا يكنها: أي: فلا يكن أخو الخمر هو الخمر. أو تكنه: أي: أو تكن الخمر هي أخواها. فاسم «يكن» الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها.

المعنى: دعك من هذا الإنم يرتكبه السفهاء من الناس؛ فإني وجدت أخوا الخمر، أي العنب أو الزبيب، مغتياً عنها صالحاً لأن يحل محلها، فإن لم يكونا شيئاً واحداً فهما أخوان رضعاً من ثدي أم واحدة.

الإعراب: «دع»: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «الخمر»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «يشربها»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب وعلامة جزمة السكون، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «العورة»: فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة. «فإنني»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «رأيت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: في محل رفع فاعل. «أخواها»: مفعول به أول منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «مُجْزِئاً»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «لمكانها»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «مُجْزِئاً». «فإن»: الفاء استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. «لم يكنها»: «لا»: نافية لا عمل لها، «يكنها»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب خبر «كان»، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو، يعود إلى (أخواها). «أو»: حرف عطف، «تكنه»: فعل مضارع ناقص مجزوم عطفاً على «يكنها» وعلامة جزمه السكون، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب خبر «كان»، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي، يعود إلى «الخمر». «فإنه»: الفاء رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «أخواها»: خبر «إن» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: مضاف إليه. «عذته»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «أمه»: فاعل مرفوع بالضممة، والهاء: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «بليانها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (عذته).

وجملة «دع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشربها»: جواب شرط جازم لأداة شرط مقدر غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب، والتقدير: «دع الخمر إن تدعها يشربها». وجملة «إنني رأيت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأيت»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «إن لا يكنها فإنه أخواها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يكنها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكنه»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب فهي مثلها. وجملة «فإنه أخواها»: في محل جزم جواب شرط مقترن بالفاء. وجملة «عذته أمه»: في محل نصب حال. والشاهد فيه قوله: «يكنها أو تكنه» حيث جاء بخبر تكن ضميراً متصلاً، والقياس أن يكون خبرها ضميراً منفصلاً.

والثاني: أن يأتي منفصلاً، نحو: «كان زيداً إياه»، و«كان إياي». قال الشاعر [من مجزوء الرمل]:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا تَرَى فِيهِ عَرِيبًا
لَيْسَ إِيَّايَ، وَإِيَّا لِكُ وَلَا نُخْشَى رَقِيبًا^(١)

وقال عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

لَيْتُنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانِ قَدْ يَتَغَيَّرُ^(٢)

وهذا هو الوجه الجيد؛ لأن «كَانَ» وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ، كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه. فأما الاسم المُخْبِرُ عنه، فإن ضميره متصل؛ لأنه بمنزلة فاعل هذه الأفعال، ولا يكون إلا اسماً، فصار مع الفعل كشيء واحد، ولذلك تتغيرُ بنية الفعل له. ولما كان الخبر قد يكون جملةً، و ظرفاً غير متمكن، وهذه الأشياء لا يجوز إضمارها، ولا تكون إلا منفصلة من الفعل، اختير في الخبر الذي يمكن إضماره إذا أضمر أن يكون على منهاج ما لا يصح إضماره من الأخبار في الانفصال من الفعل.

ووجه ثانٍ أنا لو وصلنا ضمير الخبر بضمير الاسم، نحو: «كُنْتُكَ»، و«كَانَهُ»، و«كَانِي»، فالفاعل في هذا الباب والمفعول لشيء واحد، وفعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً، فلا يجوز «ضربتي»، ولا «ضربتكَ»، ويجوز «إِيَّايَ ضربتُ»، و«إِيَّاكَ ضربتُ». فأما وجه جواز «كُنْتُهُ»، و«كَانِي»، فعلى التشبيه بالفعل الحقيقي حين جعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول.

فأما قولهم: «عليه رجلاً لَيْسِي»، فهو حكاية عن بعض العرب، قال ذلك لرجل ذُكر له أنه يريد به بسوء، فوصل الضمير بنون الوقاية على ما ذكرنا من التشبيه بالأفعال الحقيقية. فأما قول الشاعر [من الرجز]:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّنِيسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامَ لَيْسِي^(٣)

فوصله بغير نون تشبيهاً لها بالحرف، لقلّة تمكّنها، وعدم تصرفها.

فصل

[الضمير المستتر]

قال صاحب الكتاب: والضمير المستتر يكون لازماً، وغير لازم. فاللازم في أربعة أفعال: «أفعل»، و«تفعل» للمخاطب، و«أفعل»، و«نفعَل». وغير اللازم في فعل الواحد

(٣) تقدم بالرقم ٤٥٩.

(٢) تقدم بالرقم ٤٥٨.

(١) تقدم بالرقم ٤٣٧.

الغائب، وفي الصفات. ومعنى اللزوم فيه أنّ إسناده هذه الأفعال إليه خاصة لا تُسند البتة إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارز. ونحو «فَعَلَ»، و«يَفْعَلُ» يُسند إليه وإليهما في قولك: «عمرو قام»، و«قام غلامه»، و«ما قام إلا هو»، ومن غير اللازم ما يستكن في الصفة، نحو قولك: «زيد ضارب»؛ لأنك تُسند إلى المظهر أيضًا في قولك: «زيد ضارب غلامه»، وإلى المضمر البارز في قولك: «هذو زيد ضاربه هي»، و«الهندان الزيدان ضاربتهما هما»، ونحو ذلك مما أجريتها فيه على غير ما هي له.

قال الشارح: لما كانت المضمرات إنما جيء بها للإيجاز والاختصار، قلت حروفها، فجعل ما كان متصلًا منها على حرف واحد، كالتاء في «قمت»، والكاف في «ضربك» إلا أن يكون هاء، فإنه يُردف بحرف لين لخفائه، واحتمل أن يكون على حرف واحد، لاتصاله بما قبله من حروف الكلمة.

فأما المنفصل فيكون على أكثر من حرف واحد، لانفصاله مما يعمل فيه، واستقلاله بنفسه، فهو جارٍ لذلك مجرى الظاهر. وجعل بعض المضمرات مستترًا في الفعل منويًا فيه، علوًا في الإيجاز، وذلك عند ظهور المعنى، وأمن الإلباس، وذلك في أفعال مخصوصة، فمن ذلك الفعل الماضي إذا أسند إلى واحدٍ غائب، نحو: «زيد قام»، و«عمرو ضرب»، لا يظهر له علامة في اللفظ، فإن ثني وجمع، ظهرت علامته، نحو: «الزيدان قاما»، و«الزيدون قاموا».

فإن قيل: ولم كان لا يظهر له علامة مع الواحد، وتظهر مع التثنية والجمع، قيل: قد علم أنّ كل فعل لا بد له من فاعل، إذ لا يحدث شيء من ذلك من تلقاء نفسه، فقد علم فاعل لا محالة، فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل، لم يحتج له إلى علامة.

فإن قيل: ولم الفاعل الغائب إذا أسند إلى الماضي، لا يظهر له علامة، ومع المتكلم والمخاطب يظهر له علامة، نحو: «قمت»، و«قمت»؟ قيل: مع دلالة الفعل على فاعل، وقد تقدم ظاهر يعود إليه ذلك المضمر، أغني عن علامة له، وليس كذلك مع المتكلم والمخاطب، فإنه لا يتقدم لهما ذكر، فاحتج إلى علامة لهما لذلك، فاعرفه.

ومن ذلك الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول، نحو: «ضارب»، و«مضروب»، ونحوهما من الصفات، فإنها إذا جرت صفةً لواحد، كان فيها مضمر من الموصوف لهما فيها من معنى الفعلية، إلا أنه لا يظهر له علامة في اللفظ لهما ذكرناه، نحو قولك: «هذا رجل ضارب ومضروب»، فإن وصفت بها اثنين أو جماعة، ثبتت الصفة، أو جمعتها، فنقول: «هذان رجلان ضاربان، وغلامان مضروبان». وقامت علامة التثنية والجمع مقام علامة المضمر، وإن لم تكن إياها. والذي يدل على أنّ التثنية ههنا قائمة مقام علامة الضمير، وإن لم تكن إياها، أنه إذا خلت الصفة من المضمر، لم تحسن تثنيها، ولا

جمعها، وذلك إذا أسندت إلى ظاهر، نحو قولك: «هذا رجلٌ ضاربٌ غلامه»، لم تُثَّه، ولم تجمعها، نحو قولك: «هذان رجلان ضاربٌ غلامهما، ومضروبٌ أخوهما». ومن ذلك الأفعال المضارعة، نحو: «أقوم»، و«نقوم»، و«يقوم»، و«تقوم» يستوي فيها ضمير المخاطب، والمتكلم، والغائب في الاستتار، وعدم ظهور علامة؛ لأنَّ تصريف الفعل، وما في أوَّله من حروف المضارعة يدلُّ على المعنى، ويُغني عن ذكر علامة له.

وهذا الضمير المستتر على ضربين: لازم وغير لازم، والمراد بقولنا: «لازم» أن لا يُسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة والمضمرات دوات العلامة، وذلك نحو: «أقوم»، إذا أُخبرت عن نفسك وحدها، و«نقوم» إذا أُخبرت عن نفسك وعن غيرك، فإنه لا يكون الفاعلُ فيهما إلا مستكينًا مستترًا، وإنما لم يُسند إلى ظاهر؛ لأنَّ الظاهر موضعٌ للغيبة، والمتكلم حاضرٌ، فاستحال الجمعُ بينهما، ولم يظهر فيه علامةُ تثنيةٍ، ولا جمع، لامتناع حقيقة التثنية والجمع منه، إذ المتكلم لا يُشاركه متكلم آخر في خطابٍ واحدٍ، فيكون اللفظُ لهما، لكنّه قد يتكلم عن نفسه وعن غيره، فجعل اللفظ الذي يتكلم به عنه وعن غيره مخالفَ اللفظ الذي له وحدَه، واستوى أن يكون غيره المضموم إليه واحدًا واثنين وجماعةً، وقد تقدّم نحو ذلك.

فأما قولُ صاحب الكتاب: فاللازم في أربعة أفعال: «أفعل» للأمر فالفاعل فيه مستكنٌ لا يمكن إبرازه. و«تفعل» للمخاطب. و«أفعل» للمتكلم وحدَه. و«تفعل» للمتكلم إذا كان معه غيره. ومعنى اللزوم أن إسناده هذه الأفعال إليه خاصة لا تُسند إلى مظهر، ولا إلى مضمّر بارز. والمراد بالبارز أن يكون له علامةٌ لفظيةٌ، وذلك أن «أفعل» في الأمر للواحد لا يظهر ضميره، ويظهر في التثنية والجمع، نحو: «افعلوا»، و«افعلوا»، وكذلك «تفعل» إذا خاطبت واحدًا لا يظهر له صورة. وتظهر العلامة في التثنية والجمع، نحو: «تفعلان»، و«تفعلون». فأما «أفعل» إذا أُخبر عن نفسه، و«تفعل» إذا أُخبر عن نفسه وعن غيره، فلا يظهر له صورة فاعلٍ ألبتة استغناءً عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل، نحو الهمزة في «أفعل»، والنون في «تفعل»، وما عدا ما ذكر من الأفعال لا يلزم استتار الضمير فيه، فاعرفه.

فصل

[ضمير الفصل أو العماد]

قال صاحب الكتاب: ويتوسّط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده، إذا كان الخبر معرفةً، أو مضارعًا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه، كـ«أفعل من كذا» أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذّن من أوّل أمره بأنه خبر لا نعتٌ، وليفيد ضميرًا من التوكيد. ويسميه البصريون فضلًا، والكوفيون عمادًا، وذلك في قولك: «زيدٌ هو المنطلق»، و«زيدٌ هو أفضل من عمرو». وقال الله تعالى: ﴿إِنْ

كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ^(١)، وقال: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ^(٢)﴾، وقال: ﴿وَلَا يَحْصَيْنَ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ^(٣)﴾، وقسما: ﴿إِنْ تَرَيْنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا^(٤)﴾. ويدخل عليه لامُ الابتداء، تقول: «إن كان زيداً فهو الظريف»، وإن كنا لننحن الصالحين». وكثيرٌ من العرب يجعلونه مبتدأً، وما بعده مبنياً عليه، عن رُوَيْبَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ»، ويقولون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَا هُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ^(٥)﴾ و﴿أَنَا أَقْلُ^(٦)﴾.

قال الشارح: اعلم أن الضمير الذي يقع فضلاً له ثلاثُ شرائط: أحدها: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى.

الثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخلٌ على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: «إن» وأخواتها، و«كان» وأخواتها، و«ظننت» وأخواتها.

الثالث: أن يكون بين معرفتين أو معرفةٍ وما قاربها من النكرات. ويُقال له: فَضْلٌ، وِعِمَادٌ. فالفصل من عباراتِ البصريين، كأنه فصل الاسمِ الأولِ عما بعده، وأذن بتمامه، وأن لم يبق منه بقيةٌ من نعتٍ، ولا بدلٍ إلا الخبر لا غيرُ. والعمادُ من عباراتِ الكوفيين، كأنه عمد الاسمِ الأولِ، وقوَاهُ بتحقيق الخبر بعده.

والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبرٌ، وليس بنعتٍ، وقيل: أتى به ليؤذن بأن الخبر معرفةٌ، أو ما قاربها من النكرات.

وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، لأن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل، نحو: «قمتُ أنا»، و﴿أَنْتَ كُنْتَ أَنْتَ وَرَوَّجَكَ الْجِنَّةَ^(٧)﴾، ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمَرُ هو الأول في المعنى؛ لأن التأكيد هو المؤكِّد في المعنى. ولهذا المعنى يُسميه سيبويه وَضْعًا كما يسمي التأكيد المحض.

(١) الأنفال: ٣٢. (٢) المائدة: ١١٧.

(٣) آل عمران: ١٨٠. (٤) الكهف: ٣٩.

(٥) الزخرف ٧٦. وقراءة الرفع هي قراءة عبد الله بن مسعود وأبي زيد (عبد الله بن أبي إسحاق). انظر البحر المحيط ٢٧/٨؛ وتفسير الطبري ٥٨/٢٥؛ والكشاف ٤٩٦/٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٢٦/٦.

(٦) من الآية: ﴿إِنْ تَرَيْنَا أَقْلَ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]، وقراءة الرفع هي قراءة عيسى بن عمر.

انظر: البحر المحيط ١٢٩/٦؛ والكشاف ٤٨٥/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣٦٧/٣٢.

(٧) الأعراف: ١٩.

ولو قلت على هذا: «كَانَ زَيْدٌ أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ»، أو «ظَنَنْتُ زَيْدًا أَنْتَ خَيْرًا مِنْهُ»، لم يجز؛ لأنَّ الفصل هنا ليس الأوَّل، فلا يكون فيه تأكيدًا له، فأما قول الشاعر [من الوافر]:

٤٦١- وَكَائِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِي يَرَانِي لَوْ أَصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا
فإنَّكَ لو حملته على ظاهره، لم يجز أن يكون «هُوَ» فصلًا، لأنَّ «هُوَ» ضميرُ
غائب، و«يَرَانِي» ضميرُ متكلِّم، فلا يصحُّ أن يكون تأكيدًا له، فإن حملته على حذف
مضاف، كأنه قال: «يرى مُصَابِي هو المصَابَا»، جاز؛ لأنَّ الثاني هو الأوَّل. وإنما اشترط
أن يكون بين المبتدأ والخبر، أو ما دخل عليهما ممَّا يقتضي الخبر. وذلك من قبيل أنَّ
الغرض به إزالة اللبس بين النعت والخبر، إذ الخبرُ نعتٌ في المعنى. وذلك نحو قولك:
«زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ»، لأنَّ الذي بعده معرفة، يمكن أن يكون نعتًا لما قبله، فلمَّا جئت بـ«هُوَ»
فاصلةً بَيَّنَّ أَنَّكَ أَرَدْتَ الْخَيْرَ، وَأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ بِهِ لِفَضْلِكَ بَيْنَهُمَا، إِذِ الْفَصْلُ بَيْنَ النَّعْتِ
وَالْمَنْعُوتِ قَبِيحٌ.

فإن قيل: إذا كان الغرض بالفصل إتمام الفرق بين النعت والخبر، فما باله جاء
فيما لا يُنسب فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾^(١)، و﴿إِنْ تَرَيْنَا أَقْلًا مِنْكَ مَالًا
وَوَلَدًا﴾^(٢). ولا يُنسب في ذلك؛ لأنَّ المضمرات لا تُوصَفُ؟ فالجواب أنَّ هذا هو الأصل:

٤٦١ - التخريج: البيت لجريير في خزانة الأدب ٣٩٧/٥، ٤٠١؛ والدرر ٢٢٤/١؛ وشرح شواهد
الإيضاح ص ٢٠٠؛ وشرح شواهد المعني ص ٨٧٥؛ ولم أجده في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في أمالي
ابن الحاجب ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٥٣/٤، ١٣٩/٥؛ ووصف المباني ص ١٣٠؛ وشرح
الأشموني ٦٣٩/٣؛ وهمع الهوامع ٦٨/١، ٢٤٦، ٧٦/٢.
اللغة: الأباطح: ج أبطح، وهو السيل كثير الرمل والحصى.

المعنى: كثيرون على هذه الأرض يرون في مصابي مصابًا لهم، فالذين يعرفونني كثير.
الإعراب: «وكائِنٌ»: الواو: حسب ما قبلها، «كائِنٌ»: اسم تكثر بمعنى «كم» مبني على السكون في
محل رفع مبتدأ. «بالأباطح»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة مقدمة من «صديق». «من
صديق»: «من»: حرف جر زائد، «صديق»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز
لـ«كائِنٌ». «يراني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والنون: للوقاية،
والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.
«لو»: حرف امتناع لامتناع. «أصبت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء:
ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. «هو»: حرف فصل لا محل له من الإعراب.
«المصابا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «كائِنٌ بالأباطح... يراني»: بحسب ما قبلها. وجملة «يراني»: في محل رفع خبر. وجملة
«لو أصبت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أصبت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من
الإعراب.

والشاهد فيه: سيوضحه الشارح.

(٢) الكهف: ٣٩.

(١) القصص: ٥٨.

أن لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يُوصَف، فلما ثبت هذا الحكم للظاهر، أُجري المضمر مُجراه، وإن كانت المضمرات لا تُنَعَت، إذ كان أصله المبتدأ والخبر، كما ذكرنا في «يَعُدُّ»، و«تَعُدُّ» و«نَعُدُّ»: أصل الحذف في «يَعُدُّ» لوقوع الواو بين ياء وكسرة، وباقي أخواته محمولةً عليه، كذلك هنا. فلذلك تقول: «كان زيدٌ هو القائم»، و«كنتُ أنا القائم».

قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(١). وتقول: «ظننتُ زيدًا هو القائم»، و«حسبتُ زيدًا هو الجالس». قال الله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِينَ الَّذِينَ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٢). وقال: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنْأَ أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾^(٣) من رؤية القلب.

واعلم أن قوله تعالى: ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٤)، و﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾^(٥) و﴿إِنْ تَرَنِ أَنْأَ أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾^(٦)، يجوز أن يكون المضمر فيه فصلاً، ويجوز أن يكون تأكيداً؛ لأنه بعد مضمر، والمضمر يُؤكِّد بالمضمر المرفوع إذ كانه، سواء كان الأول مرفوعاً الموضوع، أو منصوبه، أو مجروره.

واعلم أن الفصل لا يظهر له حكمٌ في باب «إن» وأخواتها، وباب المبتدأ والخبر، لأن أخبارها مرفوعة، فإذا قلت: «زيدٌ هو القائم»، و«إن زيدًا هو القائم»، لم يُعلم أن المضمر فصلٌ أو مبتدأ، إلا بالإرادة والنية. ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ، ويظهر مع الفعل، لأن أخباره منصوبة، نحو قولك: «كان زيدٌ هو القائم»، و«ظننتُ زيدًا هو العاقل». فُعلم أن «هو» فصلٌ بنصبٍ ما بعده.

وإنما وجب أن يكون بعد معرفة؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد، ولفظه لفظُ المعرفة، فوجب أن يكون الاسمُ الجاري عليه معرفة، كما أن التأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفةً أيضاً؛ لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله، ونعتُ المعرفة معرفةً. فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين.

وقولنا: «أو ما قَارَبَ المعرفة» إشارةٌ إلى باب «أفعلٌ من كذا»؛ لأنه يقع بعد الفصل، وإن لم يكن معرفة، وذلك لأنه مُشابهٌ للمعرفة من أجل أنه غير مضاف.

ويمتنع دخولُ الألف واللام عليه؛ لأن الألف واللام تُعاقِب «من»، فلا تُجامِعها، فجرى مجرى العَلَم، نحو: «زيد» و«عمرو» في امتناعه من الألف واللام، وليس بمضافٍ مع أن «من» تُخصِّصه؛ لأنها من صلته، فطال الاسمُ بها، فصارت كالصلة للموصول، وذلك نحو قولك: «كان زيدٌ هو خيراً منك»، و«حسبتني أنا خيراً منك».

(٤) المائة: ١١٧.

(١) المائة: ١١٧.

(٥) القصص: ٥٨.

(٢) سبأ: ٦.

(٦) الكهف: ٣٩.

(٣) الكهف: ٣٩.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾^(١)، يُقْرَأ: «تحسين» في الآية بالتاء والياء^(٢)، فَمَنْ قرأ بالتاء، فتقديره: لا تحسبنَّ بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله، ثم حذف المضاف. ومَنْ قرأ بالياء، فـ«الذين» في موضع الفاعل، والمفعول الأول محذوف، والتقدير: البخل هو خيرًا لهم. وحسُنَ إضماره لما في «يبخلون» من الدلالة عليه، وصار كقولهم: «مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له»، أي: كان الكذب شرًّا له. ولو قلت على هذا: «ما ظننتُ أحدًا هو خيرًا منك»، لم يجز؛ لأنه لم يأت بعد معرفة، وكذلك لو قلت: «ما ظننتُ زيدًا هو قائمًا»، لم يجز؛ لأن الذي بعده ليس معرفة، ولا مقارنًا للمعرفة.

ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات سواء كان قبلها معرفة، أو بعدها، أو لم تكن، وذلك نحو قولك: «ما ظننتُ أحدًا هو خيرٌ منك»، فـ«أحدًا» مفعول أول، وقولك: «هو خيرٌ منك» مبتدأ وخبرٌ في موضع المفعول الثاني. وكذلك لو قلت: «ما ظننتُ زيدًا هو قائمٌ». كلُّ ذلك جائز. وكذلك تقول: «زيدٌ هو القائمُ»، و«إنَّ زيدًا هو العالمُ»، و«ظننتُ محمدًا هو الشاخصُ»، و«كنتُ أنا الراكبُ»، وهو استعمالٌ ناس كثير من العرب حكاه سيبويه^(٣).

وعن رُوَيْبَةَ أنه كان يقول: «أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك» بالرفع، وحكى عيسى بن عمر أن ناسًا كثيرًا من العرب يقولون: «وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون»^(٤)، وقال قيس بن ذريح [من الطويل]:

٤٦٢ - تُبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ

(١) آل عمران: ١٨٠.

(٢) القراءة بالياء هي المثبتة في النص المصحفي. وقراءة التاء هي قراءة حمزة.

انظر: البحر المحيط ١٢٧/٣؛ وتفسير الطبري ٤٢٨/٧؛ وتفسير القرطبي ٢٩٠/٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٤) الزخرف: ٧٦. وقد تقدمت منذ قليل.

٤٦٢ - التخریج: البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص ٤٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٤٤/١؛ ولسان العرب ٢٩٢/١٥ (ملا)؛ والمقتضب ١٠٥/٤.

اللغة: الملا: ما اتسع من الأرض.

المعنى: يصف تتبّع نفسه للبنى بعد أن طلقها، فيعنف نفسه على ما كان، فيقول: لقد كنت أقدر عليها وأنت مقيم معها بالملا قبل تطلقها.

الإعراب: «تُبْكِي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره أنت. «على لبنى»: جار ومجرور متعلقان بـ«تُبْكِي» وعلامة جرّ «لبنى» الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «وأنت»: الواو: حالية، «أنت»: مبتدأ محلّه الرفع. «تركتها»: فعل ماضٍ مبني على =

جاء مرفوعاً، لأن القافية مرفوعة. والذي يُفارق به المبتدأ الفصل ههنا أن الضمير إذا كان مبتدأ، فإنه يُغَيَّرُ إعراباً ما بعده، فيرفعه ألبتة بأنه خبر المبتدأ، وإذا كان فصلاً، لا يُغَيَّرُ الإعرابَ عما كان عليه، بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجوداً. فتقول في المبتدأ: «كان زيدٌ هو القائمُ»، ترفع «القائمَ» بعد أن كان منصوباً، وتكون الجملة في موضع الخبر. وكذلك تقول: «ظننتُ زيداً هو القائمُ»، ترفعه أيضاً، وتكون الجملة في موضع المفعول الثاني لِـ«ظننتُ».

فأما إذا كان الفصل بين المبتدأ وخبره، أو بين اسم «إن» وخبرها، فإنه لا يظهر الفرق بينهما من جهة اللفظ؛ لأن ما بعد المضمر فيه مرفوعٌ في كلا الحالتين، لأن خبر المبتدأ مرفوعٌ، وخبر «إن» مرفوعٌ. وإنما يقع الفصل بينهما من جهة الحكم والتقدير. فإذا جعلته مبتدأً، كان اسماً، فله موضعٌ من الإعراب وهو الرفع، بأنه مبتدأ، والمبتدأ يكون مرفوعاً. ويدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعه اسماً ظاهراً، لكان مرفوعاً، نحو قولك: «كان زيدٌ غلامه القائمُ». وإذا جعلته فصلاً، فقد سلبته معنى الاسمية، وابتزته إياه، وأصرته إلى حيزِ الحروف، وألغيتَه كما تلغى الحروف، نحو إلقاء «ما» في قوله: ﴿فِيمَا رَحَمْتُمْ مِنَ اللَّهِ﴾^(١)، فلا يكون له موضعٌ من الإعراب، لا رفع، ولا نصب، ولا خفض، وليس ذلك بأبعد من إعمالِ «ما» عملاً «ليس» لشبهها بها، والقياس أن لا تعمل. ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب الكاف في «ذَلِكَ»، و«أَوْلَيْكَ» و«رُوَيْدُكَ»، و«التَّجَاعُكَ»، ونحو ذلك.

وربما التبس الفصل بالتأكيد والبدل في مواضع، والذي يفصل بينهما. أما الفرق بين الفصل والتأكيد، فإنه إذا كان التأكيد ضميراً، فلا يُؤكِّد به إلا مضمرٌ، نحو: «قمت أنت»، و«رأيتك أنت»، و«مررت بك أنت». والفصل ليس كذلك، بل يقع بعد الظاهر

= السكون، والتاء: فاعل محلها الرفع، وها: مفعول به محلّه النصب. «وكننت»: الواو: حالية، وتجاوز الاستنافية على ما سيتضح بعد قليل، «كننت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، التاء: اسم «كان» محلّه الرفع. «عليها»: جار ومجرور متعلقان بـ«أقدر» بـ«بالملا»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير في «عليها». «أنت»: مبتدأ محلّه الرفع. «أقدر»: خبر مرفوع بالضمّة. وجملة «تبكي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت تركتها»: حالية محلّها النصب. وجملة «تركتها»: خبر للمبتدأ «أنت» محلّها الرفع. وجملة «كنت أنت أقدر»: استنافية على جعل الواو استنافية، ويقوي ذلك أن الجملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت غير مسبق بـ«قد»، وحالية محلّها النصب على تقدير «قد» عند الجمهور، ويؤيد ذلك أن المعنى يوحي بالحالية. وجملة «أنت أقدر»: خبر «كان» محلّها النصب. والشاهد فيه جعل «أنت» مبتدأ، ورفع «أقدر» على الخبر، ولولا القافية لكان جعل «أنت» فصلاً، ونصب «أقدر» على أنه خبر لِـ«كان» أوجه.

والمضمر، فإذا قلت: «كان زيدٌ هو القائم»، لم يكن «هُوَ» ههنا إلا فصلاً لوقوعه بعد ظاهر، ولو قلت: «كنت أنت القائم»، جاز أن يكون فصلاً ههنا، وتأكيداً. ومن الفصل بينهما أنك إذا جعلت الضمير تأكيداً، فهو باقٍ على اسميته، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله، وليس كذلك إذا كان فصلاً على ما بينا.

وأما الفصلُ بينه وبين البديل، فإن البديل تابعٌ للمبدل منه في إعرابه كالتأكيد، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب، أتيب بضمير المنصوب، فتقول: «ظننتك إيتاك خيراً من زيد»، و«حسبته إيتاه خيراً من عمرو». وإذا أكدت، أو فصلت، لا يكون إلا بضمير المرفوع.

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبديل أن لام التأكيد تدخل على الفصل، ولا تدخل على التأكيد والبديل، فتقول في الفصل: «إن كان زيدٌ لهُوَ العاقل»، و«إن كنا لننحُن الصالحين»، ولا يجوز ذلك في التأكيد والبديل؛ لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد، والبديل والمبدل منه، وهما من تمام الأزل في البيان. وقد ذهب قومٌ إلى أن «هُوَ» ونحوها من المضمرات لا تكون فصلاً، وإنما هي في هذه المواضع وصفٌ وتأكيدٌ، وهي باقية على اسميتها. وقد بيننا فساد ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر، ولا يؤكّد به الظاهر، وبدخول لام التأكيد عليه، فاعرفه.

فصل

[ضمير الشأن أو القصة]

قال صاحب الكتاب: ويُقدّمون قبل الجملة ضميراً، يسمّى ضمير الشأن والقصة، وهو المجهول عند الكوفيين، وذلك نحو قولك: «هو زيدٌ منطلق»، أي: الشأن والحديث زيدٌ منطلق. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) ويتصل بارزاً في قولك: «ظننته زيدٌ قائمٌ»، و«حسبته قام أخوك»، و«إنه أمة الله ذاهبة»، و«إنه من يأتينا نأته»، وفي التنزيل: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٢) ومستكناً في قولهم: «ليس خلق الله مثله»، و«كان زيدٌ ذاهبٌ»، و«كان أنت خيراً منه»، وقوله تعالى: ﴿كَأَدَّ تَزْيِغِ قُلُوبِ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾^(٣)، ويجيء مؤنثاً إذا كان في الكلام مؤنث، نحو قوله عز وجل:

(١) الإخلاص: ١.

(٢) الجن: ١٩.

(٣) التوبة: ١١٧. والقراءة: «تزيغ» هي قراءة الكسائي وابن عامر، ونافع، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ١٠٥/٥؛ والكشاف ٢١٨/٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢٨١/٢؛ ومعجم

القراءات القرآنية ٤٩/٣.

﴿فَإِنَّهَا لَا تَمَى الْأَبْصَرَ﴾^(١)، وقوله: ﴿أَوَّلُ تَكُنْ لَمْ يَأَيَّ أَنْ يَعْلَمَهُ عَلِمَتْوَا بِنِي إِسْمَاعِيلَ﴾^(٢)، وقال [من الطويل]:

٤٦٣- على أنها تغفو الكلوم [وإنما] نُوكَلُ بالأذنى وإن جَلَّ ما يَمْضِي

قال الشارح: اعلم أنهم إذا أرادوا ذَكَرَ جملة من الجُمَلِ الاسميّة، أو الفعلية، فقد يقدّمون قبلها ضميرًا يكون كنايةً عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير، وتفسيرًا له. ويُوخِّدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة شأنٌ وحديثٌ، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفضيم والتعظيم، وذلك قولك: «هو زيد قائم»، ف«هو» ضميرٌ لم يتقدّمه ظاهرٌ. إنّما هو ضميرُ الشأن والحديث، وقسره ما بعده من الخبر، وهو «زيد قائم»، ولم تأت في هذه الجملة

(١) الحج: ٤٦.

(٢) الشعراء: ١٩٧. و«تكن» قراءة ابن عامر والجحدري.

انظر: البحر المحيط ٤١/٧؛ والكشاف ١٢٨/٣؛ والنشر في القراءات العشر ٣٣٦/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣٢٨/٤.

٤٦٣- التخريج: البيت لأبي خراش الهذلي في أمالي المرتضى ١٩٨/١؛ وخزانة الأدب ٤٠٥/٥، ٤١٥؛ وسمط اللآلي ص ٦٠١؛ وشرح أشعار الهذليين ١٢٣٠/٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٤٢١/١؛ والشعر والشعراء ٦٦٨/٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣؛ والخصائص ١٧٠/٢؛ والمحتسب ٢٠٩/٢.

الإعراب: «على أنها»: «على»: حرف جر، و«أن»: حرف مشبّه بالفعل، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أن». والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها في محلّ جرّ بـ «على»، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لابتداء محذوف، والتقدير: القصة كائنة. «تعفو»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو. «الكلوم»: فاعل مرفوع بالضمّة. «وإنما»: الواو: استثنائية، و«إنما»: كافة ومكفوفة. «نوكل»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «بالأذنى»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلقان بـ «نوكل». «وإن»: الواو: حالية، و«إن»: حرف شرط جازم. «جل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محلّ جزم فعل الشرط. «ما»: اسم موصول مبني في محلّ رفع فاعل. «يمضي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة المبتدأ والخبر: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعفو»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «نوكل»: استثنائية لا محلّ لها من الإعراب وجملة «جل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط محذوفة. وجملة «يمضي...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن جلّ ما يمضي»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «على أنها» على تأنيث «الفضة»، أي: على أن القصة تعفو الكلوم.

بعائدٍ إلى المبتدأ، لأنها هو في المعنى، ولذلك كانت مُفسَّرةً له، ويُسمِّيهِ الكوفيون الضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدَّمه ما يعود إليه.

فأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين: إنَّ «هُوَ» ضميرُ الشأن والحديث، أُضمر ولم يتقدَّمه مذكورٌ، وفسَّره ما بعده من الجملة. وقال الفراء: هو ضميرُ اسم الله تعالى، وجاز ذلك وإن لم يَجْر له ذكرٌ لما في النفوس من ذكره، وكان يجيز: «كان قائماً زيداً»، و«كان قائماً الزيدان والزيدون»، فيكون «قائماً» خبراً لذلك الضمير وما بعده مرتفعٌ به، والبصريون لا يُجيزون أن يكون خبرٌ ذلك الضمير اسماً مفرداً؛ لأنَّ ذلك الضمير هو ضميرُ الجملة، فينبغي أن يكون الخبر جملةً، كما تقول: «كان زيدٌ أخاك»، فتجعل «الأخ» خبراً له، إذ كان هو إياه، غير أنَّ الخبر إذا كان مفرداً، كان مُعرَّباً، وظهر الإعرابُ في لفظه، وإذا كان جملةً، كان الإعرابُ مقدَّراً في موضعه دون لفظه. ويجيء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: «إنَّ» وأخواتها، و«ظننتُ» وأخواتها، و«كَانَ» وأخواتها، وتعمل فيه هذه العوامل.

فإذا كان منصوباً، برزت علامته متصلةً، نحو قولهم: «ظننته زيداً قائماً»، و«حسبته قام أخوك»، فالهاء ضميرُ الشأن والحديث، وهي في موضع المفعول الأوَّل، والجملة بعدها في موضع المفعول الثاني، وهي مُفسَّرةٌ لذلك المضمَر. وتقول: «إنَّه زيدٌ ذاهبٌ»، فالهاء ضميرُ الأمر، و«زيدٌ ذاهبٌ» مبتدأ وخبرٌ في موضع خبرِ الأمر.

ومثله: «إنَّه أمةٌ لله ذاهبةٌ»، و«إنَّه من يأتينا نأته»، الهاء في ذلك كلِّه ضميرُ الحديث، وما بعده من الجملة تفسيرٌ له في موضع الخبر، ولا يُحتاج فيها إلى عائدٍ في الجملة، لأنها هي الضميرُ في المعنى.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾^(٢)، ولا يجوز حذفُ هذه الهاء إلا في الشعر. لا يجوز في حال الاختيار «إنَّ زيدٌ ذاهبٌ» على معنى «إنَّه زيدٌ ذاهبٌ»، وقد جاء في الشعر. قال [من الخفيف]:

٤٦٤ - إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَثِّ حَسَا نِ أَلْمَهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

(١) الإخلاص: ١.

(٢) الجن: ١٩.

٤٦٤ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٥/٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٥٠/١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٨٦/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤؛ والكتاب ٧٢/٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/٧٥، ١٣٩، ٤٣٠/١٠، ٤٤٨، ٢٣٠/١١.

وقال [من الخفيف]:

٤٦٥- إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظِبَاءً

= اللغة: بنت حسان: بنت أحد ملوك اليمن (تبايعتهم). ألمه (ألومه): أناله باللوم والتقريع. الخطوب: جمع خطب وهو الشأن صَغُرَ أو عَظُمَ.

المعنى: من يلمني في بنت التُّعَيْح حسان فسألومه وأعصيه في حوادث الدهر وكروبه.

الإعراب: «إِنَّ»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها محذوف تقديره ضمير الشأن (إنه). «مَنْ»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «لام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «في بني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، متعلقان بـ«لام». «بنت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حسان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «ألمه»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب شرط جازم، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «وأعصيه»: الواو: حرف عطف، «أعصيه»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة لأنه معطوف على الفعل المجزوم (ألمه)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «في الخطوب»: جار ومجرور متعلقان بـ«أعصيه».

وجملة «إنه من لام...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «من لام ألمه» الشرطية: في محل رفع خبر «إِنَّ» وجملة «لام»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فعل الشرط وجوابه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (من) وجملة «ألمه»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعصيه»: معطوفة على جملة «ألمه» لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «إن من» حيث إن اسم «إِنَّ» هو ضمير الشأن المحذوف.

٤٦٥- التخريج: البيت للأخطل في خزانة الأدب ١/٤٥٧؛ والدرر ٢/١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩١٨؛ وليس في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/١٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/٤٢٠، ٩/١٥٥، ١٠/٤٤٨؛ ووصف الميباني ص ١١٩؛ ومغني اللبيب ١/٣٧؛ وهمع الهوامع ١/١٣٦.

اللغة: الجاذِر: ج جُوذِر، وهو ولد البقرة الوحشية. وهي هنا كناية عن الأولاد. الظباء: ج ظبية وهي الغزالة. وهي هنا كناية عن النساء.

المعنى: من يدخل الكنيسة يلقى فيها أولاد النصراري الذين هم كالجاذِر في دعوتها، ويلق نساء النصراري اللواتي هن كالغزلان في جمالها ورشاقتهن.

الإعراب: «إِنَّ»: حرف مشبّه بالفعل، واسم «إِنَّ» ضمير الشأن المحذوف. «مَنْ»: اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يدخل»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وحركه بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «الكنيسة»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «يومًا»: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يدخل». «يلق»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «فيها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يلق». «جاذِرًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وظبَاءً»: الواو: حرف عطف، «ظبَاءً»: اسم معطوف على «جاذِرًا» منصوب مثله بالفتحة.

وجملة «إِنَّ من يدخل... يلقى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مَنْ يدخل... يلقى» الاسمية: في محل رفع خبر «إِنَّ». وجملة «يدخل» الفعلية: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها =

الهاء مرادة، والتقدير: إنّه، وذلك لأنّ «مَنْ» ههنا شرط، ولا يعمل في الشرط ما قبله من العوامل اللفظية، فلذلك قلنا: إنّ الهاء مرادة، وكذلك باقي أخواتها.

وإذا كان مرفوعاً متصلاً، استكنّ في الفعل، واستتر فيه، لأنّ ضمير الفاعل، إذا كان واحداً غائباً، استكنّ في الفعل، نحو: «زيدٌ قام»، فلذلك قالوا: «ليس خَلَقَ اللَّهُ مثله»، ففي «لَيْسَ» ضميرٌ منويٌّ مستكنٌّ، لأنّ «لَيْسَ»، و«خَلَقَ» فعلان، والفعل لا يعمل في الفعل، فلا بدّ من اسم يرتفع به، فلذلك قيل: فيه ضميرٌ.

وتقول: «كان زيدٌ قائمٌ»، و«كان أنتَ خيرٌ منه»، ففي «كَانَ» ضميرُ الأمرِ مستكنٌّ فيها، والجملة بعده في موضع الخبر، وهو تفسيرٌ لذلك المضمر، وكذلك باقي أخواتها. قال الشاعر [من الطويل]:

إذا مُتُّ كان الناسُ صنفانِ شامِتٌ وأخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أضنَعُ^(١)

أضمر في «كَانَ» ضميرُ الشأنِ والحديث، وأوقع الجملة بعده تفسيره. ومنه قول الآخر [من البسيط]:

٤٦٦- هي الشفاءُ لِدَاءٍ لو ظفِرتُ بها وليس منها شفاءُ الداءِ مَبْدُولُ

= من الإعراب. وجملة «يلقَى» الفعلية: لا محل لها من الإعراب، لأنها جملة جواب الشرط الجازم ولم تقترن بالفاء أو «إذا». وجملة فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر «مَنْ»، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر «إِنَّ».

والشاهد فيه قوله: «إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكِنِيسَةَ... يَلْقَى» حيث حذف اسم «إِنَّ»، وهو ضمير الشأن. ولا يجوز اعتبار «مَنْ» اسمها، لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله. وضمير الشأن يُحذف في الشعر كثيراً.

(١) تقدم بالرقم ١٢٣.

٤٦٦ - التخريج: البيت لهشام بن عتبة في الأزهية ص ١٩١؛ والأشباه والنظائر ٨٥/٥، ٧٨/٦؛ وتذكرة النحاة ص ١٤١، ١٦٦؛ والدرر ٤٢/٢؛ ولذي الرمة في شرح أبيات سيبويه ٤٢١/١؛ ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني ٧٠٤/٢؛ والكتاب ٧١/١، ١٤٧؛ وبلدنا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٨٦٨/٢؛ ووصف المباني ص ٣٠٢؛ والمقتضب ١٠١/٤؛ وجمع الهوامع ١١١/١.

اللغة: الداء: المرض. مبذول: اسم فاعل من بذل أي أعطى وجاد.

المعنى: وما مرضي إلا البين منها، وما تجود علي بوصالها فأشفي.

الإعراب: «هي»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «الشفاء»: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة. «لداء»: اللام: حرف جر، و«داء»: اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر «شفاء» وهو مصدر، «لو»: حرف تمن. «ظفرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «بها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل ظفرت. «وليس»: الواو: استئنافية، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح واسمها محذوف. «منها»: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول مبذول. «شفاء»: مبتدأ مرفوع بالضممة وهو مضاف. «النفس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «مبذول»: خبر مرفوع بالضممة الظاهرة.

جعل في «لَيْسَ» ضميراً، لم يتقدمه ظاهر، ثم فسرهُ بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره.

فأما قوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ قَرِيْقٍ مِّنْهُمْ﴾^(١)، فقد قرأ حمزة وحفص: «كاد يزيغ» بالياء، وقرأ الباقون بالتاء. وفي رفع «قلوب» وجهان: أحدهما: أنها مرتفعة بـ«تزيغ»، وفي «كاد» ضمير الأمر؛ لأن «كاد» فعل، و«تزيغ» فعل، والفعل لا يعمل في الفعل، فلم يكن بدُّ من مرتفع به. الثاني: أنها مرتفعة بـ«كاد»، والخبر مقدم، وهو «تزيغ»، والأول أجود؛ لأنك جعلت ما يعمل فيه الأول يلي الآخر، وهذا لا يحسن.

قال: «وربما أنثوا ذلك الضمير على إرادة القصة». وأكثر ما يجيء إضمارُ القصة مع المؤنث، وإضمارها مع المذكر جائز في القياس؛ لأن التذكير على إضمار المذكر، وهو الأمر والحديث، فجائز إضمارُ القصة والتأنيث لذلك.

وأما قوله تعالى: ﴿أَو لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٢)، فإن ابن عامر وحده قرأ بالتاء، ورفع «آية»، وقرأ سائر السبعة بالياء، ونصب «آية»، فالنصب على خبر «كان» و«أن يعلمه» الاسم. ومن قرأ بالتاء والرفع، فعلى إضمارِ القصة، والتقدير: أو لم تكن القصة أن يعلمه علماء بني إسرائيل آية. كأنك قلت: «علم بني إسرائيل آية»، كما تقول: «لم تكن هند منطلقاً»، وأنت تريد لم تكن القصة، و«أن يعلمه» مبتدأ، و«آية» الخبر، وقد تقدم عليه، كقولهم: «تَمِيحِي أَنَا»، و«مَشْنُوَةٌ مِّنْ يَشْنَأُكَ». ولا يحسن أن يكون «آية» اسم «تَكُنْ»؛ لأنها نكرة، و«أن يعلمه» معرفة، فإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالاسم هو المعرفة، والخبر النكرة، فلذلك عدل المحققون عن هذا الظاهر إلى إضمارِ القصة. وقد ذهب بعضهم إلى أن «آية» اسم «تكن» وتأنيث الفعل لذلك، و«أن يعلمه» الخبر. قال: لأن الاسم والخبر شيء واحد مع أنها قد خصت بقوله: لهُنَّ. وهذا ضعيف لا يكون مثله إلا في الشعر، وموضع الضرورة. ويقوي الوجه الأول قراءة الجماعة، فأما قول الشاعر [من الطويل]:

على أنها تغفو الكلوم وإنما نوكل بالأذنى وإن جل ما يمضي^(٣)

= وجملة «هي الشفاء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ظفرت بها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وليس... إلخ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شفاء النفس مبدول»: في محل نصب خبر ليس.

والشاهد فيه قوله: «ليس منها شفاء النفس مبدول» فقد جعل في «ليس» ضميراً، لم يتقدمه ظاهر، ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي هو خبره.

(١) التوبة: ١١٧. وقد تقدمت منذ قليل. (٢) الشعراء: ١٩٧. وقد تقدمت منذ قليل.

(٣) تقدم بالرقم ٤٦٣.

البيت من الحماسة لأبي خراش الهذلي، وهو من قِطْعَةٍ أَوْلَهَا:

حَمَدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عَزْوَةٍ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَى مِنْ بَعْضِ

والشاهد فيه قوله: «على أتها» على تأنيث القصة، أي: على أن القصة تعفو الكلوم. الكلوم: جمع كلم، وهي الجراح. تعفو أي: تذرُس، من قولهم: «عَفَتِ الرِّيحُ المنزل»، أي: درسته. والمراد: أن الكلوم والمصائب قد تُنسى، وإنما تُؤكَل منها بما يقربُ حدوثه، وإن كان ما مضى منه جليلاً، فاعرفه.

فصل

[تمييز الضمير]

قال صاحب الكتاب: والضمير في قولهم: «رُبُّهُ رَجُلًا» نكرةٌ مُبْهَمٌ يُزْمَى به من غير قصد إلى مضمير له، ثم يُفسَّر كما يفسَّر العَدْدُ المَبْهَمُ في قولك: «عشرون درهمًا». ونحوه في الإبهام والتفسير الضمير في «نعم رجلاً».

قال الشارح: هذا الضمير كالضمير المتقدم في احتياجه إلى ما يُفسَّره، إلا أن ذلك الضمير يُفسَّر بجملته، والضمير في «رُبُّ» يفسَّر بمفرد، وإنما دخلت «رُبُّ» على هذا المضمير، و«رُبُّ» مختصة بالنكرات من حيث كان ضميرًا لم يتقدمه ذكر، فكان مبهمًا مجهولًا يحتاج إلى ما يُفسَّره ويبيِّنه، فأثبت النكرات، فسأغ دخولها عليه لذلك.

وصار كالعدد إذا قلت: «عشرون»، أو «ثلاثون» مثلاً، فإنه يُفيد مقدارًا معلومًا من غير أن يدل على نوع المعدود، فهو مبهم، ولذلك فُسِّر بالواحد، ليدل على نوع المعدود.

ونظيرُ هذا المضمير المضمير في «نعم»، و«بئس» في أحد ضربَي فاعلها، فإنه يكون مضميرًا لم يتقدمه ذكر، ثم يُفسَّر بالواحد المنكور، نحو: «نعم رجلاً زيدًا»، و«بئس غلامًا عمرو»، وسنذكر حكمهما في موضعهما إن شاء الله تعالى.

فصل

[الضمير بعد «لولا»]

قال صاحب الكتاب: وإذا كُنِيَ عن الاسم الواقع بعد «لولا»، و«عسى»، فالشائع الكثير أن يقال: «لولا أنت»، و«لولا أنا»، و«عسيت»، و«عسيت». قال الله تعالى: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ»^(١)، وقال: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ»^(٢). وقد روى الثقات عن العرب: «لولاك»،

و«لولاي»، و«عساك»، و«عساني». قال يزيد بن أم الحَكَم [من الطويل]:

٤٦٧- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايِ طِخَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي
وقال [من السريع]:

٤٦٨- [أَوَمْتُ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودِجِ] لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَخْجِجْ

٤٦٧ - التخریج: البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ٥/٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢؛ والدرر ٤/١٧٥؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٢؛ والكتاب ٢/٣٧٤؛ ولسان العرب ١٢/٩٢ (جرم) ١٥/٣٧٠ (هوا)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٩١؛ والجنى الداني ص ٦٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٣٣؛ ورفض المياني ص ٢٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٥؛ ولسان العرب ١٥/٤٧٠ (إمًا لا)؛ والممتع في التصريف ١/١٩١؛ والمنصف ١/٧٢.

اللغة: طخت: هلكت. هوى: سقط. الأجرام: ج الجرم، وهو الجسد. القلة. الرأس. النيق: أعلى موضع في الجبل. المنهوي: الساقط.

المعنى: يعاتب الشاعر أحد أنسابه بقوله: كم معركة كنت فيها منتصرًا بفضل جهودي، حيث كانت الأجساد تتساقط فيها كتساقط المنهوي.

الإعراب: «وكم»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كم»: خبرية تكثيرية، اسم مبني في محل رفع مبتدأ، وهو مضاف. «موطن»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والخبر محذوف، والتقدير: «كم موطن كنت فيه». «لولاي»: حرف جرّ أو حرف شرط غير جازم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بحرف الجز (بحسب رأي سيبويه)، وفي محل رفع مبتدأ (بحسب رأي الأخفش) وخبره محذوف وجوبًا. «طخت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «كما»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق، و«ما»: مصدرية. «هوى»: فعل ماضٍ. «بأجرامه»: جار ومجرور متعلقان بـ «هوى»، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «من قلة»: جار ومجرور متعلقان بـ «هوى». «النيق»: مضاف إليه مجرور. «منهوي»: فاعل «هوى» مرفوع، والياء: للإشباع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «كم موطن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «طخت»: في محل جرّ نعت «موطن».

والشاهد فيه قوله: «لولاي» حيث اتصل الضمير (الياء) بـ «لولا»، والقياس: «لولا أنا».

٤٦٨ - التخریج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٥/٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢؛ وكتاب الصناعيتين ص ١١٤؛ وللعرجي في الدرر ٤/١٧٦؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/٢٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/٣٣.

اللغة: أومت: أومات أي أشارت. الهودج: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير.

المعنى: أشارت إليّ بعينيها من الهودج، تدعوني إلى لقائها، مدعية بأنها لولا هذا اللقاء لما خرجت إلى الحجّ.

الإعراب: «أومت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «بعينها»: الياء: حرف جرّ، و«عينها»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أومت». «من»: حرف جرّ. «الهودج»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أومت».

وقال [من الرجز]:

يَا أَبَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ^(١)

وقال [من الوافر]:

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي^(٢)

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن الاسم الواقع بعد «لَوْلَا» الظاهر يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريين، فإذا كُنِّي عنه، فينبغي أن لا يختلف إعرابه؛ لأن العامل في الحالين شيء واحد. فكما أنه إذا كان ظاهراً يكون مرفوعاً بالابتداء، فكذلك إذا كُنِّي عنه، يكون في محل رفع بالابتداء، ويكون لفظه من الضمائر المرفوعة المنفصلة. هذا هو القياس، وعليه أكثر الاستعمال فعلى ذلك تقول: «لولا أنت»، و«لولا أنثما»، و«لولا أنتم». قال الله تعالى: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ»^(٣). وقال عامر بن الأكوخ، وهو يخذو برسول الله ﷺ [من الرجز]:

٤٦٩- لَا هُمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

= «لولاك»: حرف جرّ شبيه بالزائد، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ بحرف الجرّ، وقيل: في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف. «هذا»: «ها»: للتنبيه، و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «أحجج». «العام»: بدل من «ذا» منصوب بالفتحة. «لم»: حرف جزم. «أحجج»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرك بالكسر مراعاة للروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. وجملة «أومت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لولاك... لم أحجج»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «لولاك» حيث اتصل ب «لولا» الامتناعية ضمير متصل هو الكاف، والقياس يقتضي قوله: «لولا أنت».

(١) تقدم بالرقم ٢١٣.

(٢) تقدم بالرقم ٣٦٧.

(٣) سبأ: ٣١.

٤٦٩ - التخريج: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٨؛ ولعامر بن الأكوخ في المقاصد النحوية ٤/٤٥١؛ وله أو لعبد الله في الدرر ٤/٢٣٦؛ وشرح شواهد المعني ١/٢٨٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٧؛ وجمع الهوامع ٢/٤٣.

الإعراب: «لا هُمْ»: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء المحذوف، والميم عوض من حرف النداء المحذوف. «لولا»: حرف امتناع لوجود. «أنت»: مبتدأ في محلّ رفع. وخبره محذوف تقديره: «لولا أنت موجود». «ها»: نافية. «اهتدينا»: فعل ماضٍ و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «ولا»: الواو: حرف عطف. «لا» زائدة لتأكيد النفي. «تصدقنا»: فعل ماضٍ و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. ولا صلينا: معطوفة على «لا تصدقنا» وتعرب إعرابها.

وأما الكِسَائِي، فكان يرى ارتفاع الاسم بعد «لولا» بفعل مضمر معناه: لو لم يكن، فعلى هذا ينبغي إذا كُنِّي عنه أن تقول: «لولا أنا»، و«لولا أنت»؛ لأن الفعل لم يظهر، فيتصل به كنيته، فوجب أن يكون الضمير منفصلاً. وأما «عسى»، فهو فعلٌ من أفعال المقاربة، وهو محمولٌ في العمل على «كَانَ»، لاقتضائه اسماً وخبراً، واسمها مشبّه بالفاعل يرتفع ارتفاعه، كما أن «كَانَ» كذلك، فإذا كُنِّي عن اسم «عسى»، فينبغي أن يكون كالكناية عن اسم «كَانَ»، ضميراً متصلاً مرفوعاً الموضع، وعليه الاستعمال، نحو: «عَسَيْتُ»، و«عَسَيْتَ»، و«عَسَيْتُمَا»، و«عَسَيْنَا»، و«عَسَيْتُمْ».

قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ^(١) فُرَىءَ بفتح السين وكسرها^(٢)، وهما لغتان، والفتح أشهر، إلا أنه قد ورد عن العرب: «لولاك»، و«لولاي». قال الثَّقَفِيُّ [من الطويل]:

وكم موطن لولاي... إلخ

وقبله:

عَدُوْكَ يَخْشَى صَوْلَاتِي إِنْ لَقِيْتَهُ وَأَنْتَ عَدُوِّي لَيْسَ ذَاكَ بِمُسْتَوِي

الشاهد فيه إتيانه بضمير المجرور بعد «لَوْلَا»، وهي من حروف الابتداء، ومعنى طَحَتْ: هُلِكَتْ، والأجرام: جمع جِزْم، وهو الجَسَدُ، والثِيْقُ: أعلى الجبل، ومُنْهَوٍ: سَنَاقِطٌ، وهو شاذٌ لأنَّ نونَ المطاوعة إنما تدخل فعلاً متعدياً، نحو: «كسرتُه فأنكسرت»، و«حسرتُه فأنحسرت»، و«هَوَ» كما ترى لازماً. ومنه قول الآخر [من السريع]:

لولاك هذا العام لم أخرج

البيت لعمر بن أبي ربيعة، وصدرة:

أَوَمَتْ بِكَفْنِهَا مِنَ الْهُودِجِ

وكان أبو العباس يُنكر هذا الاستعمال، ويقول: إنه خطأ. والذي استغواهم بيت الثَّقَفِيِّ، وفي قصيدته اضطراب، وإنكارٌ مثل هذا لا يحسن، إذ الثَّقَفِيُّ من أعيان شعراء

= وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لولا أنت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة «أنت موجودة» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما اهتدينا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تصدقنا»: معطوفة على سابقتها. وجملة «لا صلينا»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «لولا أنت» حيث جاء ضمير الرفع المنفصل «أنت» بعد «لولا»، وهو في محل رفع بالابتداء.

(١) محمد: ٢٢.

(٢) قراءة الفتح هي المثبتة في النص المصحفي، وقد قرأ نافع والحسن وغيرهما بالكسر.

انظر: تفسير الطبري ٢٦/٣٦؛ وتفسير القرطبي ١٦/٢٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٣٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/١٩٢.

العرب، وقد روى شِعْرَه الثَّقَاتُ، فلا سبيلَ إلى مَنعِ الأَخْذِ به مع أنه قد جاء من غير جهة الثَّقَفِي نحو بيت عمر، وهو قوله:

لولاك هذا العام لم أخرج

الكاف في «لولاك» مفتوحة، والخطاب لعمر، يشير إلى أنها أومأت إليه، وقالت ذلك. ومنه قول الآخر [من الطويل]:

٤٧٠- أَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا ولولاك لم يَغْرِضْ لأخسائنا حَسَنُ
ورود عنهم أيضًا «عساك»، و«عساني»، قال الشاعر [من الوافر]:

ولي نفس أقول لها... إلخ

البيت لعمران بن حطان^(١) الخارجي، والشاهد فيه اتصال ضمير النصب بـ«عسى»، والقياس: «عسيت»، فتأتي بضمير الرفع كما أن الظاهر كذلك. ودخول نون الوقاية في «عساني» دليل على أن الضمير في موضع نصب. يقول: إذا نازعتني نفسي في أمر الدنيا، خالفتها، وقلت: لعلي أتوزط فيها، فأكف عمًا تدعوني إليه. وقيل: المراد إذا نازعتها لأحبلها على الأصلاح لها، ثم سوفنتي، قلت لها: لعلي أقبل هذا، وأصبر على ما تدعوني إليه، وقبل هذا البيت:

ومن يقصد لأهل الحق منهم فإني أتقيه بما أتقاني

٤٧٠ - التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٩٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/٢٨٥؛ ولسان العرب ١٥/٤٧٠ (إما لا).

اللغة: أراق: أسال، سفك. الحسب: الشرف.

الإعراب: «أطمع»: الهمزة للاستفهام، «تطمع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنت». «فينا»: جار ومجرور متعلقان بـ«تطمع». «من»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «أراق»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «دماءنا»: مفعول به، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «ولولاك»: الواو: حرف استئناف، «لولا»: حرف شرط غير جازم، والكاف في محل جر بحرف الجر (حسب رأي سيبويه)، وفي محل رفع مبتدأ (حسب رأي الأخفش) وخبره محذوف وجوبًا. «لم»: حرف جزم. «يعرض»: فعل مضارع مجزوم بالسكون. «لأخسائنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«يعرض»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير في محل جر بالإضافة. «حسن»: فاعل مرفوع بالضمّة وسكّن للضرورة.

وجملة «أطمع...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «أراق...» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «لولاك لم يعرض» الشرطية: استئنافية. وجملة «لم يعرض»: جواب شرط غير جازم، إذا اعتبرنا «لولا» شرطية، أو استئنافية لا محل لها من الإعراب إذا اعتبرنا «لولا» جارة.

والشاهد فيه قوله: «لولاك» حيث اتصلت الكاف بـ«لولا».

(١) في الطبعين: «خطاب»، وهذا تحريف.

يُرِيدُ أَنْ مِنْ يَقْصِدُ الْخَوَارِجَ وَيُخَالِفُهَا، أَدَافِعُهُ، وَأُحَارِبُهُ، وَأَتَّقِيهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ رُوَيْبَةَ [مِنَ الرَّجْزِ]:

يَا أَبْتَاعَكَ أَوْ عَسَاكَ

وقبله:

تَقُولُ بِئْسَيَّ: قَدْ أَتَى أَسَاكَ

الشاهد فيه «عساكا»، ووضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع. والمعنى: إنه قد حان وقت رحيلك في طلب الرزق، وقوله: «عَلَّكَ»، أي: لَعَلَّكَ إن سافرت أصبت ملتَمَسَكَ.

قال صاحب الكتاب: واختلف في ذلك. فمذهب سيبويه^(١)، وقد حكاه عن الخليل ويونس أن الكاف والياء بعد «لولا» في موضع الجز، وأن لـ«لولا» مع المكتى حالاً ليس له مع المظهر، كما أن لـ«لذن» مع «غذوة» حالاً ليس له مع غيرها. وهما بعد «عسى» في محل النصب بمنزلتها في قولك: «لَعَلَّكَ»، و«لَعَلِّي». ومذهب الأخفش أنهما في الموضعين في محل الرفع، وأن الرفع في «لولا» محمول على الجز، وفي «عسى» على النصب، كما حمل الجز على الرفع في قولهم: «ما أنا كَأَنَّ»، والنصب على الجز في مواضع.

قال الشارح: لما ورد عنهم «لَوْلَايَ»، و«لَوْلَاكَ»، و«عَسَاكَ»، و«عَسَانِي»، وليست هذه الكنايات من ضمائر المرفوع، والموضع موضع رفع، تشعب فيه أراء الجماعة. فذهب سيبويه إلى أن موضع الضمير في «لَوْلَايَ»، و«لَوْلَاكَ»، و«لَوْلَايَ» خفص، وحكاه عن الخليل ويونس، واحتج بأن الياء والكاف لا يكونان علامة مضمير مرفوع، وأن «لَوْلَا» في عملها الخفض مع المكتى، وإن كانت لا تعمل مع الظاهر بمنزلة «عَسَى» في عملها النصب مع المكتى، نحو: «عَسَاكَ»، و«عَسَانِي»، وإن كان عملها مع الظاهر الرفع، فليد «عَسَى»، وليد «لَوْلَا» مع المضمير حال تخالف الظاهر. كما أن لـ«لذن» مع «غذوة» حالاً ليست مع غيرها. ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرها. والمراد أنه غير مستنكر أن يكون للحرف عمل في حال، لا يكون له في حال أخرى. وحاصله إبراز نظير ليقع الاستثناس به. ومن ذلك «لَات» من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِبْ مَنَاصٍ﴾^(٢)، فإنها تعمل في الأحيان عمل «لَيْسَ»، ومع غيرها لا يكون لها عمل.

فإن قيل: إذا جعلتم «لَوْلَا» خافضة، وحروف الخفض جيء بها لإبصال^(٣) الأفعال

(١) الكتاب ٢/٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) في الطبعين: «لاتصال»، وهذا تحريف.

(٣) ص: ٣.

إلى الأسماء، فـ«لَوْلَا» وُصَلَةٌ لِمَاذَا؟ فالجوابُ أَنَّ حروفَ الجَزِّ قد تقعُ زوائدُ في موضعِ ابتداءٍ، وذلكَ نحوُ قولهم: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، والمرادُ: حسبُك زَيْدٌ، وقولهم: «هل من أحدٍ عندك؟» والمرادُ: هل أحدٌ عندك؟ فموضعُ الحرفَيْنِ رَفَعٌ بالابتداءِ وإن كانا عملاً الخفضِ، فكذلكَ «لَوْلَا» إذا عملتَ الجَزَّ، صارتَ بمنزلةِ الباءِ في «بحسبك زَيْدٌ». و«مِنْ» في «هل من أحدٍ عندك» غيرُ متعلِّقةِ بشيءٍ، وموضعُها رَفَعٌ بالابتداءِ، والخبرُ مقدَّرٌ محذوفٌ كما كان مع الرفعِ.

وقال الأَخْفَشُ - وهو قولُ الفَرَّاءِ -: إنَّ الكافَ والياءَ في «لولاك» و«لولاي» في موضعِ رَفَعٍ، واحتجَّ بأنَّ الظاهرَ الذي وقعتَ هذه الكناياتُ موقعه مرفوعٌ.

قال: وإنَّما علامةُ الجَزِّ دخلتَ على الرفعِ ههنا، كما دخلتَ علامةُ الرفعِ على الجَزِّ في قولهم: «ما أنا كَأَنْتَ». و«أَنْتَ» من علاماتِ المرفوعِ، وهو ههنا في موضعِ مجرورٍ، وكذلك الكافُ والياءُ من علاماتِ المجرورِ، وهما في «لولاي»، و«لولاك» من علاماتِ المرفوعِ، ويُؤيِّدُ ذلكَ أَنَّك تجدُ المكثَّى يستوي لفظُه في الخفضِ والنصبِ، فتقول: «ضربتُك»، و«مررتُ بك»، ويستوي أيضًا في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، فتقول: «ضَرَبْتَنَا»، و«مَرَّ بَنَا»، و«قُمْنَا» فتكونُ النونُ والألفُ علامةً المنصوبِ والمجرورِ والمرفوعِ. وإذا كان كذلكَ، جاز أن تكونَ الكافُ في موضعِ «أَنْتَ»، و«أَنْتَ» في موضعِ الكافِ، ويُفَرِّقُ بين إعرابهما بالقَرائنِ، ودلالاتِ الأحوالِ، وقد ردَّ سببويه هذه المقالةَ، فقال: لو كان موضعُ الياءِ والكافِ في «لولاي»، و«لولاك» رفعا، وأنَّ كنايةَ الرفعِ وافقتَ الجَزَّ كما وافقه النصبُ إذا قلتَ: «معك»، و«ضَرَبْتُكَ»؛ لِقُصَلِ بَيْنَهُمَا فِي الْمُتَكَلِّمِ، فَكُنْتَ تَقُولُ فِي الرَّفْعِ: «لَوْلَايَ»، وَفِي الْجَزِّ: «لَوْلَايَ»، كما تقولُ في النصبِ: «ضَرَبْتَنِي»، وَفِي الْجَزِّ: «مَعِي»، فأعرفه.

وأما «عساک»، و«عسانی»، ففيه ثلاثةُ أقوال:

أحدها: قولُ سببويه^(١)، وهو أنَّ «عَسَى» بمنزلةِ «لَعَلَّ» ينتصبُ بعدها الاسمُ، والخبرُ محذوفٌ مرفوعٌ في التقديرِ، كما أنَّ «عَلَّكَ» خبرُها محذوفٌ مرفوعٌ في التقديرِ، والكافُ اسمُها، وهي منصوبةٌ. والذي يدلُّ على أنَّ الكافَ في «عساک» منصوبةٌ أنَّها ليست من ضمائرِ الرفعِ، ويدخلُ عليها نونُ الوقايةِ في قولِ عِمْرانَ:

لِعَسَلِيَّ أَوْ عَسَانِي^(٢)

والنونُ والياءُ فيما آخره ألفٌ لا تكونُ إلَّا للنصبِ.

والثاني: وهو قولُ الأَخْفَشِ، أنَّ الكافَ والنونَ والياءَ في موضعِ رَفَعٍ، وأنَّ لفظَ النصبِ استعيرَ للرفعِ كما استعيرَ له لفظُ الجَزِّ في «لولاي» و«لولاك».

والثالث: قول أبي العباس المبرد، وهو أن الكاف والنون والياء في موضع نصب بأنها خبر «عسى»، وأن اسمها مضمّر فيها مرفوع. وجعله كقولهم: «عسى الغوير أبو ساء»^(١)، إلا أنه قدّم الخبر؛ لأنها فعل، وتوحي الاسم للعلم به، كما قالوا: «ليس إلا»، فاعرفه.

فصل

[نون الوقاية]

قال صاحب الكتاب: وتعمد ياء المتكلم إذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صوتاً له من أخي الجرّ. وتحمّل عليه الأحرف الخمسة لشبهها به، فيقال: «إنّني»، وكذلك الباقية، كما قيل «ضربني»، و«يضرّبني». وللتضعيف مع كثرة الاستعمال جاز حذفها من أربعة منها في كل كلام، وجاء في الشعر «ليتي»؛ لأنها منها قال زيد الخيل [من الوافر]:
كُنْئبة جابِرٍ إذ قال لِيَتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَغْضَ مَالِي^(٢)

قال الشارح: اعلم أن ضمير المنصوب إذا كان للمتكلم، واتصل بالفعل، نحو: «ضربني»، و«خاطبني»، و«حدّثني»، فالاسم إنّما هو الياء وحدها، والنون زيادة. ألا تراها مفقودة في الجرّ من نحو «غلامي»، و«صاحبي»، والمنصوب والمجرور يستويان. وإنّما زادوا النون في المنصوب إذا اتصل بالفعل وقايةً للفعل من أن تدخله كسرة لازمة. وذلك أن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: «غلامي»، و«صاحبي». والأفعال لا يدخلها جرّ، والكسر أخو الجرّ؛ لأنّ مَعْدِنَهُما واحد، وهو المَخْرُجُ، فلما لم يدخل الأفعال جرّ، آثروا أن لا يدخلها ما هو بلفظه ومن معدنه خوفاً وجراحةً من أن يتطرق إليها الجرّ، فجاؤوا بالنون مزيدةً قبل الياء، ليقع الكسر عليها، وتكون وقايةً للفعل من الكسر. وخصّوا النون بذلك، لقربها من حروف المدّ واللين، ولذلك تُجامعها في حروف الزيادة، وتكون إعراباً في «يفعلان»، و«تفعلان»، و«يفعلون»، و«تفعلون»، و«تفعلين»، كما تكون حروف المدّ واللين إعراباً في الأسماء الستة المعتلة من نحو قولك: «أخوك»، و«أبوك»، وأخواتهما، وفي التثنية والجمع؛ ولأنّ هذه النون قد

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨٦/٨، ٣٨٦/٩، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/٥٢ (جياً)، ٣٨/٥ (غور)، ٢٣/٦ (بأس)، ٥٥/١٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/١٧.

والغوير: تصغير غار. والأبوس: جمع بؤس، وهو الشدة. والمثل قالته الرّثاء عندما علمت بروجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، ويات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعلّ الشرّ يأتكم من قبّل الغار. يضرب مثلاً للرجل يُخبر بالشرّ فيتّهم به.

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٥.

تكون علامة إضمار، فكهروا أن يأتوا بحرف غير النون، فيخرج عن علامات الإضمار.
 فإن قيل: فلم زدتموها فيما آخره ألف من الأفعال، نحو: «أعطاني»، و«كساني»،
 والكسر لا يكون في الألف؟ قيل: لما لزم النون والياء في جميع الأفعال الصحيحة لما
 ذكرناه، صارت كأنها من جملة الضمير، فلم تُفارقها لذلك، مع أن الحكم يُدار على المَظَنَّة
 لا على نفس الحكمة، والياء مظهره كسر ما قبلها، والذي يدل على أن النون مزيدة لما
 ذكرناه أن هذا الضمير إذا اتصل باسم، لم تأت فيه بنون الوقاية، نحو: «الضاربي»،
 و«الشامي»، فالياء ههنا في محل نصب، كما تقول: «الضارب زيداً»، ولم تأت معه بنون
 الوقاية؛ لأنه اسم يدخله الجر، فلما كان الجر مما يدخله، لم يمتنع مما هو مقارب له.

فإن قيل: فهلا حُرست الأفعال من الكسر في مثل «اضرب الرجل». قيل: الكسرة
 ههنا عارضة للقاء الساكنين، فلا يُعتد بها موجودة، ألا ترى أنك لا تُعيد المحذوف
 للقاء الساكنين في مثل: «زنت المرأة»، و«بعت الأمة»، وإن كان أحد الساكنين قد
 تحرك، إذ الحركة عارضة للقاء الساكنين.

وقد أدخلوا هذه النون مع «إن» وأخواتها، فقالوا: «إني»، و«أني»، و«كأنني»،
 و«لكيئي»، و«لعلني» و«ليتني»، لأنها حروف أشبهت الأفعال، وأجريت في العمل
 مجراها، فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل.

وقد جاءت محذوفة، وأكثر ذلك في «إن»، و«أن»، و«لكن»، و«كأن»، فقالوا: «إني»،
 و«أني»، و«لكيئي»، و«كأنني»، وإنما ساق حذف النون منها لأنه قد كثر استعمالها في كلامهم،
 واجتمعت في آخرها نونات، وهم يستثقلون التضعيف، ولم تكن أصلاً في لحاق هذه النون
 لها، وإنما ذلك بالحمل على الأفعال، فلا اجتماع هذه الأسباب سوغوا حذفها. وقد حذفوها من
 «لعل»، فقالوا: «لعلني»؛ لأنه، وإن لم يكن آخره نوناً؛ فإن اللام قريبة من النون، ولذلك تُدغم
 فيها في نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾^(١)، فأجريت في جواز الحذف مجراها.

وأما «ليت»، فلما لم يكن في آخرها نون، ولا ما يُشبه النون؛ لزمها النون، ولم
 يجز حذفها إلا في ضرورة الشعر.

فأما قوله [من الوافر]:

كُمْنِيَّة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي . . . إلخ

البيت لزيد الخليل، وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب الطائي، وكان شاعراً
 مجيداً، قدم على النبي ﷺ في وفد طيء سنة تسع، فأسلم، وسماه النبي ﷺ: زيد
 الخير، وقال: ما وصف لي أحد في الجاهلية إلا رأيتُه دون ما وصف غيرك، وقبله:
 تَمَّيْ مَزْدَ زَيْدًا فَلَأَقَى أَخَا ثِقَةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

ومَزِيدٌ رجلٌ من بني أسد كان يتمنى أن يلقي زيدَ الخيل، فَلَقِيَهُ زيدُ الخيل، فطعنه، فهرب منه. وقوله: «كَمْنِيَّةٌ جَابِرٍ». يريد أن مزيدًا تمنى أن يلقاه كما تمنى جابِرٌ، وكلاهما لقي منه ما يكره. والشاهد في البيت حذفُ النون من «لَيْتِي» ضرورةً، شبهها بأخواتها، يصف أن مزيدًا تمنى لقاءه، فكان تَمْنِيَهُ عليه كمنية جابر.

قال صاحب الكتاب: وقد فعلوا ذلك في «مِنْ»، و«عَنْ» و«لَدُنْ»، و«قَطْ»، و«قَدْ» إبقاءً عليها من أن تُزيل الكسرة سكونها. وأما قوله [من الرجز]:

قَدْنِي من نَضْرِ الحُبَيْبَيْنِ قَدِي^(١)

فقال سيبويه^(٢) لما اضطرَّ شَبَّهه بـ«حَسْبِي»، وعن بعض العرب: «مِنِي» و«عَنِي»، وهو شاذٌ. ولم يفعلوه في «عَلِيٍّ»، و«إِلَيٍّ»، و«لَدَيٍّْ»، لأنهم الكسرة فيها.

قال الشارح: اعلم أن «مِنْ»، و«عَنْ»، من الحروف المبنية على السكون، و«لَدُنْ»، و«قَطْ»، و«قَدْ» بمعنى «حَسْبٌ» أسماء مبنية أيضًا على السكون، ومن الحروف والأسماء ما هو متحركٌ بحركة بناء، أو إعرابٍ. ويا المتكلم يكون ما قبلها متحركًا مكسورًا، فكرهوا اتصال الياء بهذه الكلم، فتكسر أو آخرها لها، فتلتبس بما هو مبني على حركة، أو بما هو معربٌ من الأسماء التي على حرفين من نحو: «يَدٌ»، و«هَنْ»، فجاءوا بالنون جِراسَةً لسكون هذه الكلم، وإشارةً لبقاء سكونها، لئلا يقعوا في باب «لبس»، فلذلك قالوا: «مِنِي»، و«عَنِي»، و«لَدُنِي»، و«قَطْنِي»، و«قَدْنِي»، فكان لفظ المجرور هنا كلفظ المنصوب.

فأما قوله [من الرجز]:

قَدْنِي من نَضْرِ الحُبَيْبَيْنِ قَدِي

البيت لأبي بَحْدَلَةَ، وبعده:

ليس الإمام بالشَّجِيحِ المُلْجِدِ

والشاهد فيه حذفُ النون من «قَدِي»، تشبيهًا لها بـ«حَسْبِي»، إذ كان معناهما واحدًا، وإثباتها هو المستعمل، لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة «مِنْ»، و«عَنْ»، فالزومها النون قبل الياء، لئلا يُغَيَّرَ آخرها عن السكون. والمراد بأبي حُبَيْبِ عبد الله بن الزُّبَيْرِ، وكان مكئى بابن له اسمه حُبَيْبٌ، وثناه لأنه أرادته ومُضْعَبًا. وغلب أبا حُبَيْبٍ لشهرته كما قيل: «العُمَران». ومن قال الحُبَيْبَيْنِ بلفظ الجمع، فإنه أراد عبد الله وشيعته. يصف رَغْبَتَهُ عن عبد الله وأخيه إلى عبد الملك بن مَرْوَانَ، وقد جاء عن

بعض العرب: «مِني»، و«عَني» بحذف نون الوقاية. أنشد بعضهم [من الرمل]:

٤٧١- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِني
وهو قليل في الاستعمال، وإن كان القياس لا يباه كل الإباء من حيث كانت
حروفاً، والحروف قد تأتي بالنون والياء، نحو: «مِني» و«عَني»، وقد تأتي بالياء وحدها،
نحو: «يبي» و«لي»، فلذلك حذفتها من حذف حملاً لها على غيرها من الحروف.
فأما ما في آخره ألف من الحروف، والأسماء غير المتمكّنة، نحو: «عَلِي»،
و«إِلِي»، و«لَدِي»، فإنهم لم يأتوا فيها بالنون إذا أضافوها إلى ياء النفس، وإن كانت
أواخرها ساكنة، كما أتوا بها مع «مِنْ»، و«عَنْ»، و«قَطُّ»، و«قَدْ» حيث قالوا: «مِني»،
و«عَني»، و«قطني»، و«قدني» من قوله [من الرجز]:

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي^(١)

وذلك من قبل أنهم إنما أتوا بنون الوقاية في «مِني»، و«عَني» جِراسَةً لسكونهما،
وَشَحًّا عليه أن يذهب؛ لأن ياء النفس تكسّر ما قبلها، وههنا ألف تنقلب مع المضمر ياءً،
والألف والياء لا تُكسّران لياء النفس، ولا تزولان عن السكون معها، أما الألف فليتعدّر
تحريكها، وأما الياء فالأدغام يُحصّنها من التحريك، فاستغنوا عن النون التي تكون وقايةً
للكسرة لذلك.

٤٧١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٦؛ والجني الداني
ص ١٥١؛ وجواهر الأدب ص ١٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/٣٨٠، ٣٨١؛ ووصف المباني ص ٣٦١؛
والدرر ١/٢١٠؛ وشرح الأشموني ١/٥٦؛ وشرح التصريح ١/١١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٣؛
والمقاصد النحوية ١/٣٥٢؛ وجمع الهوامع ١/٦٤.

اللغة: قيس: هو قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد.

الإعراب: «أيتها»: «أي»: منادى مبني على الضم في محل نصب. و«ها»: للتنبيه. «السائل»: نعت
«أي» مرفوع بالضمّة. «عنهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ«السائل». و«عني»: الواو: حرف عطف،
«عني»: جار ومجرور معطوفان على «عنهم». «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في
محل رفع اسم «ليس». «من قيس»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليس». «ولا»: الواو:
حرف عطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «قيس»: معطوف على اسم «ليس» مرفوع. «مِني»: جار
ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليس»؛ أو «قيس»: مبتدأ، و«مِني»: جار ومجرور متعلّقان بخبر
المبتدأ (قيس).

وجملة «أيتها السائل...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لست من قيس»: استثنائية لا
محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا قيس مِني» الاسمية: معطوفة على جملة «لست من قيس»، فهي
مثلها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عني» و«مِني» حيث حذف النون للضرورة الشعرية، والقياس «عني» و«مِني».

(١) تقدم بالرقم ٣٥٥.

أسماء الإشارة

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: «ذا» للمذكر، ولمثناه «ذَانِ» في الرفع، و«ذَيْنِ» في النصب والجر، ويجيء «ذَانِ» فيهما في بعض اللغات، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجِرٌ﴾^(١)، و«تَا»، و«تِي»، و«تِيَّة»، و«ذِه» بالوصل، وبالسكون، و«ذِي» للمؤنث، ولمثناه «تَانِ»، و«تَيْنِ». ولم يُشْرَفْ من لغاته إلا «تَا» وحدها. ولجَمْعُهما جميعًا «أولاء» بالقصر، والمَدَّ مستويًا في ذلك أولو العَقْل وغيرهم. قال جرير [من الكامل]:

٤٧٢- دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِيكَ الْأَيَّامِ

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذا الضرب من الأسماء هو الباب الثاني من المبنيات، وهي

(١) طه: ٦٣.

٤٧٢ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٠ (وفيه «الأقوام» مكان «الأيام»؛ وتخليص الشواهد ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٤٣٠/٥؛ وشرح التصريح ١٢٨/١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧؛ ولسان العرب ٤٣٧/١٥ (أولي)؛ والمقاصد النحوية ٤٠٨/١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٢؛ والمقتضب ١/ ١٨٥.

اللغة: ذم: ضد مدح. اللوى: اسم موضع.

المعنى: لا تمدح منزلة بعد منزلة اللوى، ولا عيشًا بعد عيش تلك الأيام التي انقضت في ذلك المكان، أي: لا منازل ترضيه ولا عيش يحلوه إلا في منزلة اللوى ومع أهلها.

الإعراب: «ذم»: فعل أمر مبني على السكون، وقد حُرِّكَ بالفتح منعًا من التقاء ساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «المنازل»: مفعول به منصوب بالفتحة. «بعد»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «ذم»، أو بمحذوف حال من «المنازل»، وهو مضاف. «منزلة»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «اللوى»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «والعيش»: الواو: حرف عطف، و«العيش»: معطوف على «المنازل». «بعد»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «ذم»، أو بمحذوف حال من «العيش»، وهو مضاف. «أولئك»: اسم إشارة مبني في محل جر بالإضافة. «الأيام»: بدل من «أولئك» مجرور.

وجملة «ذم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أولئك الأيام» حيث أشار بـ «أولاء» إلى جمع غير العاقل، وهو «الأيام»، مما يدل على جواز ذلك. والغالب أن يستعمل للعاقل.

الأسماء التي يشار بها إلى المسمى، وفيها من أجل ذلك معنى الفعل، ولذلك كانت عاملة في الأحوال، وهي ضرب من المبهم. وإنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة. وذلك أن الإشارة معنى، والموضوع لإفادته المعاني إنما هي الحروف، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة، علم أن للإشارة حرفاً تضمنه هذا الاسم، وإن لم ينطق به، فبني كما بُني «مَنْ»، و«كَمْ» ونحوهما. وقال قوم: إنما بُني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر، وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرًا، فإذا غاب، زال عنه ذلك الاسم. والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها، ولما كان هذا غير لازم لِمَا وُضع له؛ صار بمنزلة المضمرة الذي يُسمى به إذا تقدّم ظاهرًا، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك، فهو اسم للمسمى في حال دون حال، فلما وجب بناء المضمرة، وجب بناء المبهم كذلك.

ويقال لهذه الأسماء: مبهمات؛ لأنها تشير بها إلى كل ما بحضرتك، وقد يكون بحضرتك أشياء، فتلبس على المخاطب، فلم يدر إلى أيها تشير، فكانت مبهمة لذلك. ولذلك، لزمها البيان بالصفة عند الإلباس.

ومعنى الإشارة الإيماء إلى حاضر بجارحة أو ما يقوم مقام الجارحة، فيتعرّف بذلك، فتعريف الإشارة أن تخصّص للمخاطب شخصًا يعرفه بحاسة البصر، وسائر المعارف هو أن تختصّ شخصًا يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون: إن أسماء الإشارة تتعرّف بشيئين: بالعين وبالقلب.

ف«ذا» إشارة إلى مذكّر، وهو ثلاثي، ووزنه «فَعْلٌ» ساكن العين محذوف اللام، وألفه منقلبة عن ياء، فهو من مضاعف الياء من باب «حَيْيْتُ»، و«عَيْيْتُ». هذا مذهب البصريين، قالوا: أصله: «ذَيٌّ» على لفظ «حَيٌّ»، و«عَيٌّ»، ثم حُذفت اللام لضرب من التخفيف، فبقي «ذَيٌّ» ساكن الياء، فقلبت ياءه ألفًا، لئلا يُشبه الأدوات، نحو: «كَيٌّ»، و«أَيٌّ».

فإن قيل: فمن أين زعمتم أن ألفه منقلبة عن ياء؟ وهلا كانت أصلًا، لبُعدها من التمكن، وعدم اشتقاقها كما قلتم ذلك في ألف «مَتَى» و«لَدَى»، و«إِذَا» ونحوها من الأسماء غير المتمكّنة. فالجواب: أنهم قد قالوا في «ذَا»: «ذَا»، فأمالوها، حكاه سيويه، فدلّ أنها من الياء. وذهب قوم إلى أنها من الواو، قالوا: لأن باب «شَوَيْتُ»، و«لَوَيْتُ» أكثر من باب «حَيْيْتُ» و«عَيْيْتُ». والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها.

فإن قيل: ولم حكمتم عليها بأنها من ذوات الثلاثة؟ وهلا كانت ثنائية كـ«مَنْ»، و«كَمْ». قيل: لأن «ذَا» اسم منفصل قائم بنفسه، قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة، نحو وصفه، والوصف به، وتثنيته، وتحقيره. فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكّنة، حُكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكّنة. وقد جعله بعضهم من الأسماء الظاهرة، وهو القياس، إذ لا يفترق إلى تقدّم ظاهر، فيكون كناية عنه.

فإن قيل: فهلاً كان ممّا أضمر على شريطة التفسير، ويكون ما بعده من النعت بياناً له، كما فسّر المضمّر بالظاهر في قولك: «أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمْتُ زَيْدًا». قيل: لو كان كذلك، لزم نعتُه، ولم يجز أن لا تذكره. ألا تراك تقول: «هذا زيدٌ»، و«رأيتُ هذا»، فلا تأتي له بصفةٍ، إنّما تأتي بها إذا التبس للإيضاح، فلذلك كان القياس أن يكون ظاهرًا.

وقد أشكل أمرُه على قوم، فجعلوه قِسْمًا ثالثًا بين الأسماء الظاهرة والمضمرة؛ لأنّ له شَبَهًا بالظاهرة، وشبهاً بالمضمرة. فمن حيث كانت مبنيةً، ولم يُفارقها تعريفُ الإشارة، كانت كالمضمرة، ومن حيث صُغرت، ووُصفت، ووُصف بها، كانت كالظاهرة.

وذهب الكوفيون^(١) إلى أنّ الاسم إنّما هو الدالُّ وحدها، والألف مزيدةٌ لتكثيرِ الكلمة، قالوا: والدليلُ على ذلك قولهم في التثنية: «ذَانِ»، و«ذَيْنِ»، فحذفوا الألف لقيام حرف التثنية مقامها في التكثير. وهذا فاسدٌ لقولهم في التحقير: «ذِيًا»، فأعادوه إلى أصله، وهذا شأنُ التصغير. وأمّا ذهابُ ألفه في التثنية، فلم يكن لِمَا ذكره من الاستغناء عنه بحرف التثنية، إنّما حذفه لالتقائه مع حرف التثنية، فحذف لالتقاء الساكنين. ولم يقلبوه كما قلبوه في «رَحِيانٍ»، لُبَعْدِهِ مِنَ التَّمَكُّنِ، وعدمِ تصرّفه.

فإن قيل: الزيادة في حال التصغير لا تدلّ على أنّ ذلك أصلٌ فيها، فإنّ لو سَمِينَا بِ«قَدْ» أو «هَلْ» ونحوهما ممّا هو على حرفين، ثمّ صغّرناه، لَرَدْنَا فِيهِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ، فكذلك اسمُ الإشارة لَمَّا كان على حرفين، وصغّرناه، زدنا فيه زيادةً، كَمَلَّتْ لَهُ بِنَاءُ التَّصْغِيرِ. قيل: نحن إذا سَمِينَا بِ«قَدْ» وأشباؤه، فإنّنا ننقله من الحرف إلى الاسم، فإذا صغّرناه، فإنّما نُصغِّره على أنّه اسمٌ، فوجب أن نجتلب له حرفًا، يوجب الاسميّة. وإذا صغّرنا «ذَا» ونحوه من أسماء الإشارة، فإنّما نصغّره، وهو على معناه من الاسميّة الذي وُضِعَ لَهُ، على أنّه لو ذهب ذاهبٌ إلى أنّ «ذَا» ثنائيٌّ، وليس له أصلٌ في الثلاثية، نحو: «مَنْ»، و«كَمْ» في المبهمة، وأنّ ألفه أصلٌ كالألف في «لَدِي» و«إِذَا»، لم أرَ به بأسًا لعدم اشتقاقه، وبُعْدِهِ عَنِ التَّصَرُّفِ.

والذي يُؤيّد ذلك أنّك لو سَمَيْتَ بِ«ذَا»، لقلت: «هذا ذاءٌ»، فتزيدها ألفًا أخرى، ثمّ تقلبها همزةً لاجتماع الألفين، كما تقول: «لاءٌ»، إذا سَمَيْتَ بِ«لا». ولو كان أصلها الثلاثية، ولأمها ياءٌ، لكنت تقول إذا سَمَيْتَ به: «هذا ذايٌّ»، فتأتي بالياء الأصلية، ولا تقلبها لوقوعها بعد ألفٍ أصليةٍ، كما تقول: «زايٌّ»، و«رايٌّ». فأما الإمالة، فإنّما ساغت فيه، لأنّ الألف قد تنقلب ياءً في «ذِي»، فإذا ثبته، قلت: «ذَانِ» في الرفع. وهذه الألفُ علامةُ الرفع، وقد انحذفت ألفُ الأصل لالتقاء الساكنين، دلّ على ذلك انقلابها في النصب والجرّ من نحو: «رأيتُ ذَيْنِ»، و«مررتُ بذَيْنِ».

(١) انظر المسألة الخامسة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص ٦٦٩ - ٦٧٧.

وقد اختلف النحويون في هذه التثنية، فذهب قومٌ إلى أنها تثنيةٌ صناعيةٌ، والنون عوضٌ من الحركة والتنوين، كما كانت في قولك: «الزيدان»، و«العمران» كذلك، وإن كان الواحدُ مبنياً لا حركةً ولا تنوينَ فيه؛ لأنه بالتثنية فارقَ الحرفَ، وعاد إلى حكم التمكن، فقَدَّر فيه في التثنية الحركةَ والتنوينَ، فصارت النونُ عوضاً منهما.

وقال آخرون: إنَّ النونَ في «هذان»، و«هذين» عوضٌ من الألفِ الأصليةِ حين حذفت في التثنية لالتقاء الساكنين.

وذهب آخرون إلى أنها ليست تثنيةٌ صناعيةٌ، وإنما هي صيغةٌ للتثنية، كما صيغت «اللذان»، و«اللئان» للتثنية، وليست النونُ عوضاً من الحركة والتنوين، ولا عوضاً من الحرف المحذوف، وذلك أن أسماء الإشارة لا تصحُّ تثنيةً شيءٍ منها، من قبَل أن التثنية إنما تأتي في النكرات، وأسماء الإشارة لا يصحُّ تنكيرُها بحالٍ، فلا يصحُّ أن يُثنى شيءٌ منها. وهو الصوابُ. ألا ترى أن حال أسماء الإشارة بعد التثنية على حدِّ ما كانت عليه قبل التثنية، وذلك نحو قولك: «هذان الزيدان قائمين»، فتنصب «قائمين» على الحال، بمعنى الفعل الذي دلَّ عليه الإشارة والتثنية، كما كنتَ تنصب في الواحد، نحو: «هذا زيد قائماً»، فتجد الحالَ واحدةً قبل التثنية وبعدها. فإذا طرقتُ «هذان»، و«هاتان» غيرُ طرقتِ «الزيدان»، و«العمران». ألا ترى أن تعريفَ «زيد»، و«عمرو» بالوضع والعلمية، فإذا تثبت واحدًا منهما، تنكرَ حتى صار كأسماء الأجناس الشائعة، فتقول: «هذان زيدان ظريفان»، و«رأيتَ زيدَينَ ظريفَين». فلو لم يكونا نكرتين، لما صحَّ وصفُهما بالنكرة. فإذا أردت بعد ذلك التعريفَ، فبالألف واللام، أو بالإضافة. فتعريفُهما بعد التثنية من غير وجه التعريف قبلها.

وإذا امتنع تثنيةُ الأسماء المشار بها لامتناع تنكيرها، كان قولهم: «هذان»، و«هاتان»، و«هذين»، و«هاتين»، صيغاً موضوعةً للتثنية مخترعةً لها. وليست تُضَمُّ هذا إلى هذا كما ضُمَّت «زيداً» إلى «زيد» حين قلت: «الزيدان»، إلا أنهم جاؤوا بها على منهاج التثنية الحقيقية، فقالوا: «هذان» و«هذين»، لئلا يختلف طرقتُ التثنية. ونظيرُ ذلك الأسماء المضمرة، نحو قولك: «أنت» و«أنتما»، و«هو»، و«هما» في أنها صيغٌ صيغت للتثنية، وأسماءٌ مخترعةٌ لها، وليست تثنيةٌ صناعيةٌ.

فإن قيل: فإذا كان «هذان»، و«هاتان» صيغاً للتثنية كـ«هُمَا» و«أَنْتُمَا» في المضمرات، فهلاً قالوا في «أنت»: «أنتان»، وفي «هو»: «هُوان»، كما قالوا في «هذا»، و«هاتان»: «هذان»، و«هاتان». قيل: أسماء الإشارة أشدُّ شَبَهًا بالمتكئة من المضمرة، ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة، ويصفون بها، فيقولون: «مررت بهذا الرجل»، و«مررت بزيدٍ هذا؟» فلما قاربت أسماء الإشارة المتكئة هذه المقاربة، ودانتها هذه المدانة، صيغت في التثنية على منهاج تثنية الأسماء المتكئة، ولذلك أعربت التثنية، وإن كان

الواحدُ مبنياً، كأنَّ ذلك لثلاً يختلف طريقَهُما. ولما بُدَّت المضمرةُ من المتمكِّنة، وتوغَّلت في شَبِّ الحروف، صاغوا لها أسماءً للثنائية على غير منهاجِ ثنائية المتمكِّنة تمييزاً لما قارب المتمكِّنة على ما لم يُقارِبها، ويُعد عنها.

فأما قول صاحب الكتاب: «ويجيءُ ذانٍ» فيهما في بعض اللغات»، فإنَّ المراد بذلك أنه يكون في حالِ الرفع والنصب والجرِّ بالألف، فتقول: «جاءني ذان»، و«رأيت ذان»، و«مررت بذان». وليس ذلك ممَّا يختصُّ بأسماء الإشارة، بل يكون في جميع الأسماء المثناة، نحو قولك: «جاءني الزيدان»، و«رأيت الزيدان»، و«مررت بالزيدان»، وهي لغةُ لبني الحارث وبُطون من ربيعة، فمن ذلك قوله [من الطويل]:

٤٧٣- تَزوَدَ مِنَّا بَيْنَ أذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الثُّرَابِ عَقِيمٍ
وقال الآخر [من الطويل]:

٤٧٤- فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاعًا لِنَابِأَةِ الشُّجَاعِ لَصَمَّمَا

٤٧٣ - التخريج: البيت لهوهر الحارثي في لسان العرب ٨/ ١٩٧ (صرع)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٣٥١ (هبا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٠٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٣؛ والدرر ١/ ١١٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٠. اللغة والمعنى: هابي التراب: ما ارتفع ودق. العقيم: التي لا تُثني، لأنها نافذة. يصف الشاعر رجلاً قتله قوم الشاعر بطعنة نافذة أصابت منه مقتلاً.

الإعراب: «تزوّد»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. «منا»: جار ومجرور متعلقان بـ«تزوّد». «بين»: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف حال من «طعنة»، وهو مضاف. «أذناه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعدّر. (ويروى: «أذنيه» على الأصل)، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة. «طعنة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «دعته»: فعل ماض، والتاء للثاني، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والهاء ضمير منفصل مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به، «إلى»: حرف جرّ. «هابي»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ«دعته»، و«هابي» مضاف. «التراب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «عقيم»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي وقد جرّها الشاعر مُراعاةً للقافية. وجملة «تزوّد» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب؛ وجملة «دعته» في محلّ نصب صفة لـ«طعنة»، وكذلك جملة «هي عقيم».

والشاهد فيه قوله: «بين أذناه» حيث استعمل المثنى بالألف في حالة الجر، وذلك على لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة، وغيرهم، الذين يستعملون المثنى بالألف في جميع حالاته ويروى «بين أذنيه»، ولا شاهد في هذه الرواية.

٤٧٤ - التخريج: البيت للمتملمس في ديوانه ص ٣٤؛ والحيوان ٤/ ٢٦٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٧؛ والمؤتلف والمختلف ص ٧١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٤. اللغة: أطرق: نكس رأسه وسكت عن الكلام. الشجاع: الحيّة العظيمة. المساع: المكان السهل، وهو اسم مكان من «ساع» إذا دخل ونفذ. صمّم: عض.

المعنى: نكس رأسه إلى الأرض صامتاً كما تفعل الحيّة العظيمة التي تثب على الفارس لتعضه كلما =

وَأُنشِدُوا [من الرجز]:

٤٧٥- إِنْ لِسَلَّمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا أَخْزَى فُلَانَا وَإِبْنَهُ فُلَانَا
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

= سححت لها الظروف ونهيتاً لها الأمر.

الإعراب: «فأطرق»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أطرق»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «إطراق»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الشجاع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ولو»: الواو: حالية، «لو»: حرف شرط غير جازم. «يرى»: فعل مضارع مرفوع. «مساءً»: مفعول به مقدم منصوب بالفتحة. «لناباه»: اللام: حرف جرّ، «ناباه»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «الشجاع»: فاعل «رأى» مرفوع بالضمة. «لصمما»: اللام: واقعة في جواب «لو»، «صمما»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «أطرق...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يرى» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صمما»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم. وجملة فعل الشرط وجوابه استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لناباه» حيث أجرى المثني مجرى الاسم المقصور فجزّه بالكسرة مقدّرة على الألف بدلاً من الياء. والأصل أن يقال: «لنابيه». وهذا دليل على أن بعض العرب يجعلون المثني بالألف في جميع أحواله.

٤٧٥- التخرّيج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ ولرؤية أو رجل من ضبّة في الدرر ١/١٣٩؛ والمقاصد النحوية ١/١٨٤؛ ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٧/٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧؛ ووصف المباني ص ٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٨٩، ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/٣٩؛ وشرح التصريح ١/٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢؛ وجمع الهوامع ١/٤٩.

اللغة: المنخر: ثقب الأنف. ظبيان: قيل اسم رجل، وقيل: مثني «ظبي»، وهو الغزال، وهنا لا معنى له. والمرجح أن يكون اسم علم.

الإعراب: «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «لسلمى»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من «ديوانا». «عندنا»: ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «ديوانا»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «أخزى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «فلاناً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وابنه»: حرف عطف واسم معطوف، والهاء مضاف إليه. «فلاناً»: بدل منصوب بالفتحة. «أعرف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «منها»: جار ومجرور متعلّقان بحال مقدّمة محذوفة من «الأنف». «الأنف»: مفعول به منصوب. «والعينانا»: الواو: حرف عطف، «العينانا»: معطوف على «الأنف» منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق. «ومنخرين»: الواو: حرف عطف، «منخرين»: معطوف على «الأنف» منصوب بالياء لأنه مثني. «أشبهها»: فعل ماضٍ، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «ظبياناً»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «إن» ومعموليها: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أخزى»: في محلّ نصب نعت =

يريد العيئين، ثم جاء بمنخرنين على القياس، وقال آخر [من الرجز]:

طاروا غلاهنَّ فطرزَ علاها واشدُّ بمثنى حَقْبِ حَقْوَاهَا^(١)

إنَّ أباهَا وأبَا أباهَا قد بَلَّغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

وهي لغة فاشية.

فأما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ﴾^(٢)، فقد قرأ ابن كثير وحفص «إن» بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو: «إِنَّ هَٰذَا لِسَاحِرَان» بتشديد النون والياء في «هذين». وقرأ الباقون بتشديد النون والألف. فأما قراءة ابن كثير وحفص، فعلى أن «إن» المخففة من الثقيلة، ودخلت اللامُ قرناً بينها وبين النافية، وأبطل عملها لتقص لفظها وخروجها لذلك عن شبه الفعل، وهو المختار في «إن» المكسورة إذا خُففت، وقال الكوفيون: «إن» ههنا بمعنى النفي، واللامُ بمعنى «إلا»، والتقدير: ما هذان إلا ساحران، وهو حسنٌ على أصلهم، غير أن أصحابنا لا يُثبتون مجيء اللام بمعنى «إلا».

وأما قراءة الجماعة: «إن هذان لساحران»، فأمثل الأقوال فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال، كأنهم أبدلوا من الياء ألفاً لانتفاخ ما قبلها، وإن كانت ساكنة، كقولهم في «يَبَّاسُ»: «يَاءَسُ». وقال أبو إسحاق: الهاء مرادة، والتقدير: إنه هذان لساحران، واللامُ مزيدة فيه للتأكيد، وحسن دخولها في الخبر حيث كانت الجملة مفسرة لذلك المضمرة، فكأنها في الحكم بعد «إن»، فدخلت اللامُ مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها. وقال قومٌ: «إن» ههنا بمعنى «نعم»، والمعنى: نعم هذان لساحران، واللامُ مزيدة للتأكيد، وكان محلها أن تكون في الاسم إلا أنهم أخروها إلى الخبر لوجود لفظ «إن»، و«إن» كانت بمعنى «نعم». وإذا كانوا قد أخروا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر نحو قوله [من الرجز]:

٤٧٦- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللُّحْمِ بَعْضَ الرَّقَبَةِ

= لـ «ديوان». وجملة «أعرف...»: استثنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أشبهها طيبانا»: في محل نصب نعت «منخرين».

والشاهد فيهما: أن لزوم الألف في المثنى «العينان» وفي الأحوال الثلاثة، لغة بني الحارث بن كعب.

(١) تقدم البيت الأول بالرقم ٤٠٤؛ والبيت الثاني بالرقم ٩٤.

(٢) طه: ٦٣.

٤٧٦ - التخريج: الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٤؛ وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣؛ والدرر ٢/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٥٨؛ وجمهرة اللغة ص ١١٢١؛ والجنى الداني ص ١٢٨؛ ووصف المباني ص ٣٣٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥؛ ولسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤.

على توهم «إن» لكثرة دخولها على المبتدأ، فلأن يُؤخّروها مع وجود لفظها أجدز. وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى، ومحمد بن زيد، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش. وقد جاءت «إن» بمعنى «نعم» كثيرًا. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٤٧٧- بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِى الصُّبُو ح يَلْمُنْزِي وَأَلْوْمُهُنَّة
وَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كُ وَقَدْ كَبِرَتْ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ

= اللغة: أم الحليس: الأنان. الحليس: كساء رقيق يوضع تحت بردعة الدابة. شهيرة: عجزو كبيرة. الإعراب: «أم»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الحليس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لعجوز»: اللام: حرف زائد، و«عجوز»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. «شهيرة»: نعت «عجوز» مرفوع، وسكن لللقافية. «ترضى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «من اللحم»: جار مجرور متعلقان بـ«ترضى». «بعظم»: جار مجرور متعلقان بـ«ترضى». «الوقبة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة «أم الحليس لعجوز»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ترضى»: في محل رفع خبر ثانٍ لـ«أم».

والشاهد فيه قوله: «لعجوز» حيث جاء ما ظاهره دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخّر مجرداً من «إن». ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست للابتداء ولكنها زائدة. وقيل: «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به: «أم الحليس لهي عجوز».

٤٧٧- التخريج: البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ١١/٢١٣، ٢١٦؛ وشرح أبيات سيويه ٢/٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/٣١ (أنن)؛ وبلد نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٤؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ والجنى الداني ص ٣٩٩؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٨؛ ووصف المباني ص ١١٩، ١٢٤، ٤٤٤؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٢، ٥١٦؛ ولسان العرب ٣/٩٨ (بيد).

اللغة: العوازل: جمع عاذل وعاذلة، وهم اللوام. الصبوح: شراب الصباح. المعنى: جاءتني اللاتيمات ميكربن، فلمنتني وعتبن علي، وعاتبتهن، فيقلن لي: لقد كبرت وصار شعرك مبيضاً، فأقول لهن: نعم لقد صدقتن.

الإعراب: «بكر»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «العوازل»: فاعل مرفوع بالضمة. «في الصبوح»: جار مجرور متعلقان بـ«بكر». «يلمنتني»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون الأولى: ضمير في محل رفع فاعل، والنون الثانية: نون الوقاية لا محل لها، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «والوهمته»: الواو: حرف عطف، ألوم: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، و«هن»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والهاء: للسكت لا محل لها من الإعراب. «ويقلن»: الواو: للعطف، «يقلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «شيب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «قد»: حرف تحقيق. «علاك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «وقد»: الواو: للعطف، «قد»: حرف تحقيق. «كبرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «فقلت»: الفاء: للعطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في =

أي: نَعَمْ هو كذلك، والهاء لبيان الحركة. وقال الآخر [من الكامل]:

٤٧٨- قالوا: عَدَرْتُ فقلتُ: «إِنَّ» ورُبَّمَا نَالَ الْعُلَى وشِفا الْعَلِيلِ الْغَادِرُ
أي: نعم، فإذا أشرت إلى المؤنث، ففيه خمس لغات، قالوا: «ذِي»، و«ذَةُ»،
و«تَا»، و«تِي»، و«تَيْة». فأما «ذِي»، فهو تأنيث «ذَا»، ووزنه فَعْلٌ، كـ«بِنْتِ»، والياء فيه
أصلٌ، وليس للتأنيث، إنما هي عينُ الكلمة، واللامُ محذوفةٌ كما كانت في «ذا» كذلك.
والتأنيث مستفادٌ من الصيغة، وصحّت الياء لانكسار ما قبلها. وأما «ذَةُ» فهي ذِي، والهاء
فيها بدلٌ من الياء، وليست للتأنيث أيضًا.

فإن قيل: فليَمَ قلتُم: إنَّ الهاء بدلٌ من الياء في «ذِي»؟ وهَلَا كان الأمرُ فيها بالعكس.
قيل: إنما قلنا: إنَّ الياء هي الأصلُ، لقولهم في تصغير «ذَا»: «ذَيًا». و«ذِي» إنما هو تأنيثُ
«ذَا»، فكما أن الهاء ليس لها أصلٌ في المذكر، فكذلك هي في المؤنث؛ لأنّها من لفظه.
فإن قيل: فهَلَا كانت الهاء للتأنيث على حدّها في «قائمة»، و«قاعدة»، فالجواب:

= محلّ رفع فاعل. «إنه»: «إن»: حرف جواب بمعنى نعم، والهاء: للسكت لا محلّ لها، ومنهم من
قال: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسمها، وخبرها: محذوف تقديره: إنه كذلك.
وجملة «بكر العواذل»: بحسب ما قبلها. وجملة «يلمّني»: في محلّ نصب حال، وعطف عليها
جملة «ألمهنته». وجملة «ويقلن»: معطوفة على جملة في البيت السابق في محلّ نصب حال.
وجملة «شيب قد علاك»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «علاك»: في محلّ رفع
خبر (شيب). وجملة «كبرت»: معطوفة على جملة «شيب قد علاك». وجملة «فقلت»: معطوفة على
جملة (ويقلن) في محلّ نصب حال أيضًا.
والشاهد فيه قوله: «إنه» حيث اعتبرها حرف جواب بمعنى «أجل».

٤٧٨ - التخريج: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٨.

الإعراب: «قالوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في
محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «عَدَرْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير
متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «فقلتُ»: الفاء: حرف استئناف، «قلتُ»:
فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع
فاعل. «إن»: حرف جواب لا محلّ له من الإعراب. «وربّما»: الواو للاستئناف، «ربّ»: حرف جرّ
مكفوف عن العمل، و«ما»: حرف زائد. «نال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «العلَى»: مفعول به
منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعدّر. «وشفا»: الواو للعطف، «شفا»: اسم معطوف على
(العلَى) منصوب بفتحة مقدّرة على الألف للتعدّر، وهو مضاف. «الغليل»: مضاف إليه مجرور
بالكسرة. «الغادر»: فاعل (نال) مرفوع بالضمّة.

وجملة «قالوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عَدَرْتُ»: في محلّ نصب مفعول به
(مقول القول). وجملة «قلتُ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نال»: استئنافية لا محلّ
لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فقلتُ: إنَّ» حيث جاءت (إن) حرف جواب بمعنى (نعم).

آتها لو كانت للتأنيث على حذها في «قائمة»، و«قاعدة»، لكانت زائدة، وكان يؤدي إلى أن يكون الاسم على حرف واحد، وقد بينا ضعف مذهب الكوفيين في ذلك. وأمر آخر أنك لا تجد الهاء علامة للتأنيث في موضع من المواضع. والياء قد تكون علامة للتأنيث في قولك: «اضربي»، فأما «قائمة» و«قاعدة»، فأما التأنيث بالتاء. والهاء من تغيير الوقف، ألا تراك تجدها تاء في الوصل، نحو: «طَلْحَتَان»، و«هذه طلحة يا فتى، وقائمة يا رجل»، فإذا وقفت كانت هاء؟ والهاء في «ذة» ثابتة وصلًا ووقفًا، والكلام إنما هو في حقيقته، وما يندرج عليه، ألا ترى أننا نُبدل من التنوين ألفًا في النصب، وهو في الحقيقة تنوين على ما يندرج عليه الكلام؟ ويؤيد ذلك أن قومًا من العرب - وهم طييء - يقفون على هذا بالتاء، فيقولون: «شَجَرَتْ»، و«حَجَفَتْ»، فثبت بما ذكرناه أن الهاء في «ذة» ليست كالهاء في «قائمة»، فلا تُفيد فائدتها من التأنيث.

وقوله: «بالوصل والسكون» يريد أن هذه الهاء يجوز فيها وجهان: أن تكسرها وتصلها بحرف مد كما تفعل بهاء الإضمار. والآخر أن تُسكنها وصلًا ووقفًا. فمن حركها؛ فلا تها هاء في اسم مبهم غير متمكن، فُسبِئت بهاء الإضمار، نحو: «مررت به»، و«نظرت إلى غلامه». ومن سكتها؛ فإنه جرى على القياس، إذ كانت بدلًا من حرف ساكن، وهو الياء، فيقول: «هذه أمة الله»، و«نظرت إلى هذه يا فتى». فإذا لقيها ساكن، لم يكن بد من تحريكها بالكسر، فتقول: «هذه المرأة قائمة»، و«هذه الأمة عاقلة». ويحتمل ذلك أمرين:

أحدهما: أن يكون لما صار إلى موضع يُحتاج فيه إلى حركة الهاء لتلا اجتماع ساكنان، عاد إلى لغة من يكسر، ولم يجعلها في قوله: «هذه أمة الله»، لالتقاء الساكنين. وذلك أقيس من اجتلاب حركة غريبة. وبدل على ذلك أن من قال: «هُم قاموا»، فأسكن الميم من «هُم»، متى احتاج إلى حركتها، رد إليها الضمة التي في لغة من يقول: «هُمُ قاموا». وعلى ذلك من قال: «مُد»، فأسكن الذال لزوال النون الساكنة من قبلها، إذا احتاج إلى حركة الذال، ردها إلى الضم، فقال: «مُد اليوم». وكذلك من أعمل «ما» النافية، إذا عرض ما يبطل الإعمال من اعتراض الاستثناء، أو تقديم الخبر، صار إلى لغة من لا يُعمل.

والأمر الآخر: أن تكون الكسرة لالتقاء الساكنين، وكذلك الضم في «هُم القوم» لالتقاء الساكنين، وإنما عدل إلى الضم للإتباع، وكذلك الضم في «مُد الليلة»، ويؤيد ما قلناه أن بعض ذلك قد جاء مكسورًا. قال الشاعر فيما أنشده قُطْرُب [من الطويل]:

٤٧٩- ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم هم القوم لما أخصبوا وتمولوا

وأُنشد الكوفيون [من الكامل]:

٤٨٠- فَهُمُو بِطَانَتُهُمْ وَهُمْ وَزَرَاؤُهُمْ وَهُمْ الْقُضَاءُ وَمِنْهُمْ الْحُكَّامُ
وهي لغةٌ لبعض بني سُلَيْمٍ. وحكى اللُّخَيَانِيُّ: «مُدِّ اليَوْمَ»، و«مُدِّ اللَّيْلَةَ»، والكسرة
لا محالةٌ لالتقاء الساكنين، فكَذَلِكَ يَكُونُ الضَّمُّ لِالتَّجَانُثِ السَّاكِنِينَ. وعدلوا عن الكسرة
لِلإِتْبَاعِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَالَتْ أَخْرُجْ»^(١)، و«بَنُصِبَ وَعَدَابُ بْنُ أَرْكُضٍ»^(٢)، وَإِذَا
جَازَ الإِتْبَاعُ مَعَ الفَصْلِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، فَجَوَّازُهُ مَعَ غَيْرِ الفَصْلِ أُولَى.

فَإِذَا تُثْبِتَ، قُلْتُ: «تَانٍ» فِي الرَّفْعِ، وَ«تَيْنٍ» فِي النِّصْبِ وَالجَزْرِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي
المَذْكُورِ. وَقَالَ صَاحِبُ الكِتَابِ: وَ«لَمْ يَثُرْ مِنْ لُغَاتِهِ إِلَّا نَا وَحَدَّهَا». وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ «ذِي»،
وَ«ذِيَّةً» لَا يَصِحُّ تَثْنِيَتُهُمَا؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ، لَكُنْتَ تَحْدِفُ البَاءَ مِنْ «ذِي»، لِسُكُونِهَا، وَالبَاءُ
مِنْ «ذِيَّةً»؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ البَاءِ، وَكُنْتَ تَقُولُ: «ذَانٍ»، وَ«ذَيْنٍ»، فَيَلْبَسُ بِالمَذْكُورِ.

= الإعراب: «أَلَا»: حرف استفتاح. «إِنْ»: حرف مشبّه بالفعل. «أصحاب»: اسم «إِنْ» منصوب بالفتحة
وهو مضاف. «الكثيف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وجدتهم»: فعل ماضٍ مبني على السكون
لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل في محلِّ رفع فاعل، و«هم»: ضمير متصل مبني
في محلِّ نصب مفعول به أول. «هم»: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع مبتدأ. «القوم»: خبر مرفوع
بالضمة. «لَمَّا»: ظرف زمان مبني في محلِّ نصب مفعول فيه متعلق بـ«أخصبوا». «أخصبوا»: فعل
ماضٍ مبني على الضمِّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع فاعل،
والألّف فارقة. «وتمولوا»: الواو للعطف، «تمولوا»: تعرب إعراب «أخصبوا».

وجملة «إِنْ أصحاب...»: ابتدائية لا محلِّ لها من الإعراب. وجملة «وجدتهم»: في محلِّ رفع خبر
(إِنْ). وجملة «هم القوم»: في محلِّ نصب مفعول به ثانٍ للفعل «وجدتهم». وجملة «أخصبوا»: في
محلِّ جرٍّ بالإضافة. وعطف عليها جملة «تمولوا».

والشاهد فيه قوله: «هم القوم» حيث كسر ميم الضمير (هم) منعاً لالتقاء الساكنين، والغالب ضمُّ
الميم على الإِتْبَاعِ للهاء.

٤٨٠- التخریج: البيت بلا نسبة في الخصائص ١٣٢/٣؛ وسر صناعة الإعراب ٥٥٨/٢؛ والمحتسب ٤٥/١.
الإعراب: «فهمو»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع مبتدأ، والواو
للمدِّ. «بطانتهم»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلِّ جرٍّ مضاف
إليه. «وهم وزراؤهم»: الواو للعطف، والبقية لها إعراب «هم بطانتهم» نفسه. «وهم»: الواو للعطف،
«هم»: ضمير متصل مبني في محلِّ رفع مبتدأ. «القضاة»: خبر مرفوع بالضمة. «ومنهم»: الواو
للعطف، «منهم»: جازٍ ومجرور متعلقان بخبرٍ مقدّم محذوف. «الحكام»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.
وجملة «هموا بطانتهم»: بحسب الفاء. وجملة «هم وزراؤهم»: معطوفة عليها، وكذلك جملي «هم
القضاة» و«الحكام مختارون منهم».

والشاهد فيه قوله: «وهم القضاة ومنهم الحكام» حيث كسر ميم الجمع في الضمير منعاً لالتقاء الساكنين.

(١) يوسف: ٣١. وهي قراءة ابن كثير ونافع وغيرهما. انظر: معجم القراءات القرآنية ١٦٦/٣.

(٢) ص: ٤١ - ٤٢.

وأما «تَا»، و«تِي»، و«تَيْة»، فلا مانع من تثنيتهما، فإذا قلت: «تَانِ»، جاز أن يكون على لغة من يقول: «تَا»، فحذف الألف لالتقاء الساكنين، وجاز أن يكون على لغة من يقول: «تِي»، فحذف الياء، وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية، ويجوز أن يكون على لغة من يقول: «تَيْة»، فحذف الهاء؛ لأنها عوض من الياء في «تِي»، فأجرها مجرى الياء في الحذف، وفتح التاء لمجاورة ألف التثنية.

فإذا أردت الجمع؛ قلت: «أولَا»، و«أولاء» بالقصر والمد، وهذا اللفظ يُعبر به عن المذكر والمؤنث. وهي صيغة من غير لفظ الواحد، كـ«الإبل» و«الخيل». والقصر هو الأصل، ونظيره: «قُرَى»، و«بُرَى»، ولم يلتق في آخره ساكنان، فيكسر لالتقائهما، فبقي ساكناً على ما يقتضيه القياس في كل مبني. ومن مد، فإنه زاد ألفاً قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد، فاجتمع ألفان: الألف المبدلة من اللام، وألف المد، فوجب حذف أحدهما، أو تحريكه لالتقاء الساكنين، فلم يجز الحذف لئلا يزول المد، وقد بنيت الكلمة على المد، فوجب التحريك، فلم يجز تحريك الأولى؛ لأن تحريكها يؤدي إلى قلبها همزة. ولو قلبت همزة، لفارقت المد، فوجب تحريك الثانية، فانقلبت همزة؛ لأنها أقرب الحروف إليها، وكان القياس أن تكون ساكنة على أصل البناء، وإنما كسرت لالتقاء الساكنين. وهذه الصيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث، لأنها واقعة على جمع، أو جماعة، فكأنه قال: أشير إلى هذه الجماعة، أو إلى هذا الجمع. والجمع والجماعة، كل واحد منهما يقع على المذكر والمؤنث، والحَيَوَانِ والجَمَادِ، فلذلك استوى فيه لفظ المذكر، والمؤنث، ووزنه «فَعَالٌ» على وزن «غَرَابٍ».

فأما قول جرير [من الكامل]:

ذم المَنَازِلِ^(١) ... إلخ

فالشاهد فيه استعمال «أولئك» فيما لا يعقل، وهي الأيتام، على حد ما يستعمل في العُقلاء. ألا ترى أنه قال: «أولئك الأيتام» كما يقولون: «أولئك القوم»؟ ومثله قول الآخر [من البسيط]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانَا شَدَنْ لَنَا مِنْ هُوَيْيَاتِكُنَّ الضَالِّ وَالسُّمْرِ^(٢)

فجاء بـ«أولاء» للضال والسمر كما جاء به جرير للأيتام.

فصل

[لحوق كاف الخطاب بأواخرها]

قال صاحب الكتاب: ويلحق حرف الخطاب بأواخرها، فيقال: «ذاك»، و«ذالك»،

بتخفيف النون وتشديدها. قال الله تعالى: ﴿فَذَلِكُمْ بُرْهَانِكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(١)، و«ذَيْنِكَ»، و«تَاكَ»، و«تَيْكَ»، و«ذِيكَ»، و«تَانِكَ»، و«تَيْنِكَ»، و«أُولَاكَ»، و«أُولَيْكَ». ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع. قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾^(٢)، وقال: ﴿ذَلِكَ مَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾^(٣)، وقال: ﴿ذَلِكَ مِمَّا اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾^(٤) وقال: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتَنِي فِيهِ﴾^(٥).

قال الشارح: اعلم أن كاف الخطاب على ضربين: أحدهما ما يفيد الخطاب والاسمية، والآخر ما يفيد الخطاب مجرداً من معنى الاسمية. فالأول نحو الكاف في «أخيك»، و«أبيك»، و«غلامك»، ونحوها مما له موضع من الإعراب، ألا ترى أن موضع هذه الكاف خفض بإضافة الاسم الأول إليه، وكذلك إذا وضعت مكانه ظاهراً، كان مخفوضاً، نحو: «أخي زيد»، و«أبي خالد»، و«غلام عمرو».

والثاني نحو الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة، نحو: «ذاك»، و«ذاتك»، و«ذَيْنِكَ»، و«تَاكَ»، و«تَانِكَ»، و«تَيْنِكَ»، و«تَيْكَ»، و«ذِيكَ»، و«أُولَاكَ». الكاف في جميع ذلك للخطاب مجرداً من معنى الاسمية. والذي يدل على تجرُّدها من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها، لكان لها موضع من الإعراب، إما رفع، وإما نصب، وإما خفض. وذلك ممتنع ههنا، وقد تقدم بيان ذلك وشرحه في «إيَّاكَ» من المضمورات.

ومما يدل على أن هذه حروف، وليست أسماء، إثبات نون التثنية معها في «ذاتك»، و«تَانِكَ»، ولو كانت أسماء، لوجب حذف النون قبلها، وجرُّها بالإضافة، كما تقول: «غلاماك»، و«صاحبك».

ونظير الكاف في ذلك ونحوه من أسماء الإشارة الكاف في «الْتَّجَاءُكَ» بمعنى «انج»، الكاف فيه حرف خطاب، إذ لو كانت اسماً، لَمَا جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها. وكذلك قولهم: «انْظُرْكَ زَيْدًا»، الكاف حرف خطاب؛ لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل. وقولهم: «لَيْسَكَ زَيْدًا»، «زَيْدًا» هو الخبر، والكاف حرف خطاب، ومثله: «أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما يصنع»، الكاف هنا للخطاب، وليست اسماً. قال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾^(٦)، فإذا قلت: «لك»، أو إليك؛ فقد خاطبته باسمه كنايةً، وإذا قلت: «ذاك»، أو «ذلك»، فقد خاطبته بغير اسمه، ولذلك لا يحسن أن يقال للمُعْظَم من الناس: «هذا لك»، ولا «إليك». ويحسن أن يقال: «قد كان ذلك»، و«هو كذلك».

(٤) الأنعام: ١٠٢.

(٥) يوسف: ٣٢.

(٦) الإسراء: ٦٢.

(١) القصص: ٣٢.

(٢) مريم: ٢١.

(٣) يوسف: ٣٧.

وقوله: «يتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث»، فالمراد أنه تختلف حركات هذه الكاف، ليكون ذلك أمانة على اختلاف أحوال المخاطب من التذكير والتأنيث، وتلحقه علامات تدل على عَدَدِ المخاطبين. ويوضح لك ذلك نعت اسم الإشارة، ونداء المخاطب، فإذا سألت رجلاً عن رجل، قلت: «كيف ذلك الرجل يا رجل»، بفتح الكاف؛ لأنك تُخاطب مذكراً قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَفَى لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾^(١).

وإذا سألت امرأة عن رجل، قلت: «كيف ذلك الرجل يا امرأة»، كسرت الكاف حيث خاطبت مؤنثاً. قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىٰ هَيْئٍ﴾^(٢).

وإذا سألت رجلين عن رجل، قلت: «كيف ذلك الرجل يا رجلان»، ألحقت الكاف علامة التثنية حيث خاطبت رجلين. قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَمَّا يَمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾^(٣).

فإن سألت رجلاً عن رجلين، قلت: «كيف ذاك الرجلان يا رجل»، ثنيت «ذا» حيث كنت تسأل عن رجلين، وفتحت الكاف حيث كنت تخاطب واحداً.

وإذا سألت رجلاً عن رجال، قلت: «كيف أولئك الرجال يا رجال»، جمعت اسم الإشارة؛ لأنَّ المسؤول عنه جمع، وألحقت الكاف علامة الجمع، إذ كنت تخاطب جماعة. قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٤).

فإن سألت رجلاً عن جماعة مذكَّرين؛ قلت: «كيف أولئك الرجال يا رجل» فإن سألت نساء عن نساء، قلت: «كيف أولئك النساء يا نساء». قال الله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾^(٥)، ألحق علامة جمع المؤنث حيث كان الخطاب للنسوة، وهن صواحبنا يوسف. و«كيف ذلك الرجل يا نساء»، إذا سألت نساء عن رجل. وعلى هذا فقيس ما يأتيك من هذا. هذه هي اللغة الفاشية التي يقتضيها القياس، وعليها مُعْظَمُ الاستعمال.

وفيهما لغة أخرى نقلها الثقات، وهي إفراد علامة الخطاب وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكر، فتقول للرجل: «كيف ذلك المرأة يا رجل»^(٦)، بفتح الكاف كخطاب المذكر، وكذا إذا خاطبت اثنين، أو جماعة. وفي التنزيل ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^(٧) وقياس اللغة الأولى: «وكذلكم» لأنَّ الخطاب لجماعة كما في الآية الأخرى ﴿كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(٨) ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن نَّصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾^(٩) إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ يَأْتُهُمْ﴾^(١٠) ولم يقل: «ذلكم»، والمخاطب جماعة.

(٢) مريم: ٢١.

(١) يوسف: ٥٢.

(٤) الأنعام: ١٠٢.

(٣) يوسف: ٣٧.

(٥) يوسف: ٣٢.

(٦) في الطبعين: «كيف ذلك الرجل يا امرأة»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٨) الفتح: ١٥.

(٧) البقرة: ١٤٣.

(١٠) محمد: ٩.

(٩) محمد: ٧.

فصل

[الإشارة إلى القريب والمتوسط والبعيد]

قال صاحب الكتاب: وقولهم: «ذَلِكَ» هو «ذَاكَ»، زيدت فيه اللام، وُفِرَقَ بين «ذَا»، و«ذَاكَ»، و«ذَلِكَ»، فقليل: الأوَّلُ للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد، وعن المبرِّد أنَّ «ذَانِكَ» مشددةٌ تثنيةٌ «ذَلِكَ»، ومثلُ ذلك في المؤنث «تِلْكَ»، و«تَالِكَ»، وهذه قليلةٌ.

* * *

قال الشارح: قولهم «ذَلِكَ»، الاسمُ فيه «ذَا»، والكافُ للخطاب، وزيدت اللامُ لتدلَّ على بُعْدِ المشار إليه، وكُسرت لالتقاء الساكنين، ولم تُفْتَحْ لثلاثِ تُلْسِ بلام المولك، لو قلت: «ذَا لَكَ». ف«ذَا» إشارةٌ إلى القريب بتجرُّدها من قرينةٍ تدلُّ على البُعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأنَّ حقيقةَ الإشارةِ الإيماءُ إلى حاضرٍ. فإذا أرادوا الإشارةَ إلى متنحٍّ متباعِدٍ، زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامةً لتباعدِ المشار إليه، فقالوا: «ذَاكَ»، فإن زاد بُعْدُ المشار إليه، أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: «ذَلِكَ». واستفيد باجتماعهما زيادةً في التباعد، لأنَّ قوَّةَ اللفظ مُشعِرةٌ بقوَّةِ المعنى.

فأما تشديدُ النون في «ذَانٌ»، و«هَذَانٌ»، فعوضٌ من حرف محذوف، فأما في «ذَانٌ» فعوضٌ من أَلِف «ذَا»، وهي في «ذَانِكَ» عوضٌ من لام «ذَلِكَ». قاله المبرِّدُ. فإذا قلت: «ذَاكَ» في الواحد، قلت في التثنية: «ذَانِكَ». وإذا قلت: «ذَلِكَ»، قلت في التثنية «ذَانُكَ» بالتشديد. ويحتمل أن يكون التشديدُ عوضًا من أَلِف «ذَلِكَ»، وإذا كان عوضًا من حرفٍ، صار بمنزلة الميم المشددة في آخِرِ «اللَّهُمَّ» عوضًا من «يَا» فشددت كتشديد الميم. ويجوز أن يكون تشديدُ النون للفرق بين النون التي هي عوضٌ من حرفٍ، وبين النون التي هي عوضٌ من الحركة والتونين، جعلوا لهما هو عوضٌ من الحرف مَرِيَّةً، فشددت.

فإن قيل: فلمَ عوضوا من الحرف الذاهب، وحذفه عارضٌ لالتقاء الساكنين؟ قيل: من قَبْلِ أَنْ التثنية لا يسقط منها شيءٌ لالتقاء الساكنين إلا المبهم، فلما خالف المتمكن، ونقص منه حرفٌ، عوض من ذلك. وبعضهم لا يجعل التشديدُ في «ذَانٌ» عوضًا، بل من قبيل الادغام، وذلك أننا ثنينا «ذَا»، فصار «ذَانٌ»، ثم دخلت اللامُ بعد النون للمعنى الذي أريد منها، وهو بُعْدُ المشار إليه، فصار «ذَانِلٌ»، فاجتمعت النونُ واللامُ، وكلُّ واحدٍ منهما يجوز ادغامه في صاحبه، فقلب الثاني إلى لفظِ الأوَّل، فصارت اللامُ نونًا، وأدغمت فيها النونُ الأولى كما قالوا: «مُدَّكِرٌ». بالذال المعجمة، وأصله «مُدَّتَكِرٌ». ولا يكون ذلك في «هَذَانٌ»؛ لأنَّ هاء التثنية واللام لا يجتمعان، لأنَّ «هَا» للقريب، واللام للبعيد، والبُعدُ والقُربُ معنيان متدافعان.

وقوله: ومثلُ ذلك في المؤنث، «تِلْكَ»، و«تَالِكَ»، يريد أنه كما زادوا اللامَ مع

المذكر لُبْعِدِ المشار إليه، فقالوا: «ذَلِكَ»، كذلك زادوها مع المؤنث، فقالوا «تِلْكَ»، و«تَالِكَ». فأما «تلك» فهي «تي»، وإنما حذفوا الياء لسكونها وسكون اللام بعدها. ولم يكسروا اللام كما فعلوا في «ذَلِكَ»، كأنهم استثقلوا وقوع الياء بين كسرتين لو قالوا: «تِيْلِكَ». وقالوا في «تَا» «تَالِكَ»، فلم يحذفوا الألف كما لم يحذفوها في «ذَلِكَ». وهي قليلة في الاستعمال، والقياس لا يأبأها. ولم يقولوا: «ذِيْكَ»، كأنهم استغنوا عنه بـ«تِيْكَ».

فصل

[دخول «ها» التي للتنبية على أوائلها]

قال صاحب الكتاب: وتدخل «ها» التي للتنبية على أوائلها، فيقال: «هَذَا»، و«هَذَاكَ»، و«هَذَانِ»، و«هَاتَا»، و«هَاتِي»، و«هَذِي»، و«هَاتِيكَ»، و«هُؤُلَاءِ»، و«هُؤُلَاءِ».

قال الشارح: اعلم أن «ها» كلمة تنبيه، وهي على حرفين كـ«لَا»، و«مَا»، فإذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة في إيضاح المقصود، جمعوا بين التنبية والإشارة، وقالوا: «هَذَا»، و«هَذِي»، و«هَاتِي»، و«هَاتَا»، و«هَاتِي». قال الشاعر [من الطويل]:

٤٨١- وَنَبَأْتُمَانِي إِنْ مَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتِي هَضْبَةٌ وَكُثِيبٌ

٤٨١ - التخريج: البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٧؛ والحيوان ٥٦/٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٦٩/٢؛ ولسان العرب ٤٥٤/١٥ (تفسير هذا)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٨٤؛ والمقتضب ٢٨٨/٢، ٢٧٧/٤.

اللغة: الهضبة: الجبل. الكثيب: الرمل المستطيل المحدود، وأراد به القبر.
المعنى: نُصِحَ للشاعر أن يخرج بأخيه المريض من القرى إلى البادية لأن الموت في القرى لكثرة أوبنتها، فخرج، فرأى في البادية قبراً فاستنكر على الناصح نصيحته، وأكد أن الموت لا نجاة منه.
الإعراب: «وَنَبَأْتُمَانِي»: الواو: بحسب ما قبلها، «نَبَأْتُمَانِي» فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تَمَا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والتون: للوقاية والياء: للمتكلم مفعول به محله نصب. «إِنَّمَا»: كافة ومكفوفة. «الْمَوْتُ»: مبتدأ مرفوع. «بِالْقُرَى»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف.
«فَكَيْفَ»: الفاء: حرف استئناف، «كَيْفَ»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بخبر محذوف لمبتدأ محذوف عند سيبويه، كأن يكون التقدير: فكيف ذلك؟ أي كيف قولهم، أو إخبارهم؟ والجواب عند سيبويه: إخبارهم في الضلال أو الخطأ أو ما في معناهما، وغير سيبويه يرى أنها في هذه الحالة هي الخبر، كونت مع المقدر جملة اسمية، وهي حال، أو مفعول مطلق بحسب المقصود إذا كانت متلوة بفعل تام كأن يقال: فكيف خَيْرْتُمَانِي؟ فإن كان السؤال عن حالهما في الإخبار كانت «كَيْفَ» في محل نصب حال، وإن كان المقصود السؤال عن الإخبار ذاته كانت «كَيْفَ» في محل نصب على المفعولية المطلقة. «وَهَاتِي»: الواو: حالية، و«ها»: للتنبية، و«تي»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «هَضْبَةٌ»: خبر للمبتدأ (هاتي).
«وَكُثِيبٌ»: الواو: حرف عطف، «كُثِيبٌ»: اسم معطوف على «هضبة».

وقال الآخر [من الوافر]:

٤٨٢- وَلَيْسَ لَعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بَدَارٍ
فـ«هًا» للتنبية، و«ذًا» للإشارة، والمرادُ تَنبئةُ أيها المخاطبُ لِمَن أُشِيرُ إليه. وتسقطُ
ألفه في الحَظِّ لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظًا.

وقد يكون معهما خطابٌ، فنقول: «هاذاك»، و«هاتاك»، فـ«هًا» تنبيهٌ، و«ذًا»، و«تًا»
إشارةٌ، والكافُ حرفُ خطابٍ.

وفي التثنية «هاذان»، و«هاتان»، وإن جئت بالخطاب، قلت: «هاذانك»،
و«هاتانك»، فـ«هًا» تنبيهٌ، و«ذان» إشارةٌ إلى اثنين، والكافُ حرفُ خطابٍ.

وتقول في الجمع «هُؤلاءِ». وفيه ثلاثُ لغاتٍ أشهرها «هُؤلاءِ» بالمدِّ، و«هاؤلاً»
بالقصر، و«هُؤلاءِ» بحذفِ أَلِفِ «هًا» التي للتنبية، كأنه لكثرة استعماله صار كالكلمة
الواحدة، فحُفِّفوه بحذفِ أَلِفِهِ. قال الشاعر [من الوافر]:

٤٨٣- تَجَلَّدُ لَا يَقُلُّ هُؤْلَاءِ هَذَا بَكَى لِمَا بَكَى أَسْفًا وَعَظِيظًا

= وجملة «نبأتماني»: بحسب الواو. وجملة «الموت بالقرى»: سدّت مسدّ مفعولي «نبأتماني» الثاني والثالث.
وجملة «كيف خيّرتماني»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هاتي هضبة»: حالية محلها نصب.
والشاهد فيه قوله: «هاتي»، ومعناه «هذه»، فإذا صُغِرَت قيل: هاتيا على لفظ «هاتا» كي لا يلتبس بالمذكر.
٤٨٢- التخريج: البيت لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٢١؛ وخزانة
الأدب ٣٦١/٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢٧٠/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٤؛ وشرح شواهد
المغني ٩٢٦/٢؛ والكتاب ٤٨٨/٣؛ ولسان العرب ٥٤٢/١٣ (مهه)؛ والمنتضب ٢٨٨/٢، ٢٧٧/٤.

اللمعة: المهاء: الصفاء والروثق الجميل.
المعنى: ليس لحياة المرء رونق بهي، وليس باقياً فيها، بل لا بد من نهايتها وانتقاله إلى الدار الآخرة.
الإعراب: «وليس»: الواو: عاطفة، و«ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة.
«لعيشنا»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم، وهو مضاف و«نا»: ضمير متصل في محل جر
بالإضافة. «هَذَا»: الهاء: للتنبية، «ذًا»: اسم إشارة في محل جر نعت لـ«عيشنا». «مهاه»: اسم
«ليس» مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة. «وليس»: الواو: عاطفة، و«ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني
على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. «دارنا»: اسمها مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، و«نا»:
ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «هاتا»: «هًا»: للتنبية، و«تا»: اسم إشارة في محل رفع صفة
اسمها. «بدار»: الباء: حرف جر زائد، «دار»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس.
وجملة «ليس لعيشنا مهاه»: بحسب الواو. وجملة «ليست دارنا بدار»: معطوفة على ابتدائية لا محل
لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هاتا بدار» حيث جاءت «هاتا» اسم إشارة للمؤنث بمعنى «هذه».

٤٨٣- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤٣٧/٥؛ وتذكرة النحا ص ٥٠٦.

اللغة: تجلّد: من الجلادة، وهو التحفّظ من الجزع.

الإعراب: «تجلّد»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره. أنت. «لا»: حرف =

وقال الأعشى [من الخفيف]:

٤٨٤- هُوَ لَا تُسَمُّ هُوَ لَأَنَّكَ أَعْطَيْتَ نَبِيَّ نِعْمًا لَمْ تَحْذُورَ بِنِعْمَالِ

فصل

[الإشارة إلى المكان]

قال صاحب الكتاب: ومن ذلك قولهم إذا أشاروا إلى القريب من الأمكنة: «هنا»، وإلى البعيد: «هنا». وقد حكي فيه الكسر، و«ثُمَّ». وتلحق كاف الخطاب، وحرف التنبيه بـ«هنا»، و«هنا». ويقال: «هنا لك»، كما يقال: «ذلك».

قال الشارح: اعلم أن هذه الأسماء من أسماء الإشارة أيضاً، فهي مشاربها كما يشار بـ«هنا» و«هؤلاء»، إلا أن هذه الأسماء لا يشار بها إلا إلى ما حضر من المكان، وتلك يشار بها إلى كل شيء، وهي مبنية كبناء «ذا»، و«ذو» على السكون، والعلّة في بنائها كالعلّة في بناء «ذا»، و«ذو»، وهو تضمّنها معنى حرف الإشارة، أو شبّهها بالمضمرات على ما تقدّم.

= نفي. «يَقُلُّ»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب، وعلامة جزمه السكون. «هؤلاء»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «هذا»: «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «بكى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «لَمَّا»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلّق بالفعل «بكى». «بكى» الثانية: مثل الأولى. «أَسْفًا»: مفعول لأجله منصوب. «وغيظًا»: الواو: حرف عطف. «غِيظًا»: معطوف على «أَسْفًا» منصوب مثله.

جملة «تجلّد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يَقُلُّ هؤلاء»: جواب الطلب لا محل لها من الإعراب. وجملة «هذا بكى أسفًا»: مقول القول محلها نصب. وجملة «بكى» الأولى: خبر للمبتدأ «هذا» محلها الرفع، وأما جملة «بكى» الثانية: مضاف إليها محلها الجر. والشاهد فيه: أن «هؤلاء» بفتح الهاء وضمّ الهمزة، وحذف ألف «ها» هي لغة في «هؤلاء».

٤٨٤ - التخرّيج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦١؛ والمقتضب ٤/٢٧٨،

اللغة: محذّوة: مقطوعة ومُقَدَّرَة بمثال.

المعنى: يشير الأعشى إلى إيقاع الممدوح ببني محارب حين أحى لهم الأحجار، وسيرهم عليها، فيقول على سبيل التهكم: إنّه ألبسهم نعالاً.

الإعراب: «هاؤلاً»: «ها» زائدة للتنبيه، «ألاً»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدّم. «ثم»: حرف عطف. «هاؤلاً لك»: معطوف على «هاؤلاً» الأولى. «أعطيت»: فعل ماضٍ، والتاء فاعل. «نعالاً»: مفعول به ثانٍ لـ«أعطيت». «محذّوة»: صفة لـ«نعالاً». «بنعال» جار ومجرور متعلقان بـ«محذّوة».

جملة «أعطيت» ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هؤلاً ثم هؤلاً لك» حيث جاء بها مرّةً محذّوفة الهمزة، ومرّةً بإضافة الكاف إليها.

وفيها ثلاث لغات: «هَنَا»، و«هَنَا»، و«هِنَا»، فأفصحها «هَنَا» بضم الهاء، وأردؤها «هِنَا» بالكسر. وألف «هَنَا» لَمْ، ووزنه «فَعْلٌ» كـ«صُرِدٌ»^(١) و«نُعْرِي»^(٢). وأما «هِنَا» بتضعيف العين، فينبغي أن لا يكون من لفظ «هَنَا»، بل من معناه، وإن وافقه في بعض حروفه، كـ«سَبِطٍ»، و«سَبَطِرٍ»، و«دَمِثٍ»، و«دِمَثِرٍ». وألفه زائدة، ووزنه «فَعْلًا»، العين واللام من واد واحد، كـ«حَبٌّ»، و«ذُرٌّ»، وذلك لقلّة ما جاء في الأسماء على وزن «فَعْلٍ»، إنّما جاء في أسماء قليلة من المعارف، نحو: «خَصَمٌ»، و«عَثْرٌ».

ويحتمل أن تكون ألفه للإلحاق، نحو: «أزطى» فيمن قال: «أديمٌ مأروطٌ»، و«عَلَقِي»، ولم يُنَوَّن للبناء. ويحتمل أن تكون للتأنيث كـ«سَلَمِي»، و«رَضُوِي»، وأما من كسر الهاء، فقال: «هِنَا»، فهي أزداء اللغات وأقلها، وألفه زائدة أيضًا؛ لأنه قد ثبتت زيادتها في لغة من فتح الهاء، فتكون زائدة في لغة من كسر؛ لأنها لا تكون أصلًا في لغة، زائدة في لغة أخرى. ويحتمل أن تكون ألفه للإلحاق بـ«دِزَهَمٍ»، كـ«مِغزِي». ويحتمل أن تكون للتأنيث كـ«دِفْلِي»، قال ذو الرّمة في التشديد [من البسيط]:

٤٨٥- هُنَا وَهِنَا وَمِنْ هُنَا لَهُنَّ بِهَا ذَاتَ الشَّمَائِلِ وَالْإِيمَانِ هَيْنُومٌ
فَأَمَّا قَوْلِ الرَّاجِزِ:

٤٨٦- قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمِكِنَّةٍ مِنْ هُنَا وَمِنْ هُنَا
إِنَّ لَمْ أَرَوْهَا قَمَمَةً

(١) الصُّرْدُ: طائر أكبر من العصفور، أبيض البطن، ضخم الرأس والمنقار، يصيد صغار الحشرات والعصافير.

(٢) النَّعْرُ: البلبل، وفرخ العصفور.

٤٨٥ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٠٩؛ وتخليص الشواهد ص ١٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٠٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٥؛ وشرح التصريح ١/١٢٩؛ ولسان العرب ١٢/٦٢٣ (هنم)، ١٥/٤٨٤ (هنا)؛ والمقاصد النحوية ١/٤١٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣٨.

اللغة: هنا وهنا: أي هنا وهنا. هينوم: صوت لا يفهم.

المعنى: يقول: يُسمع صوت الجن من هنا ومن هنا، ولا يفهم منه شيئاً.

الإعراب: «هنا»: ظرف مكان مبني في محل نصب متعلق بما سبق. «وهنا»: الواو: حرف عطف، «هنا»: ظرف مكان معطوف على الأول. «ومن هنا»: الواو: حرف عطف، «من هنا»: جار ومجرور

متعلقان بما سبق. «لهن»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «بها»: جار ومجرور متعلقان بما سبق. «ذات»: مفعول فيه متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابقان، وهو مضاف.

«الشمائيل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والإيمان»: الواو: حرف عطف، «الإيمان»: معطوف على «الشمائيل» مجرور بالكسرة. «هينوم»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم.

والشاهد فيه قوله: «هنا وهنا ومن هنا» حيث استعملت «هنا» مُشَدَّدةً مشارًا بها إلى المكان.

٤٨٦ - التخريج: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٥/٤٧٢ (ما)؛ والدرر ١/٢٤٢، ٢/٢١٤؛ ووصف =

فإنه أراد «هنا»، فأبدل من الألف هاء.

ويجوز إدخال «هاء» التنبيه عليها كما تُدخِلُه على «ذا»، فتقول: «هاهنا»^(١)، و«هاهنا»، و«هاهنا». قال الله تعالى: ﴿إِنَّا هَهُنَا قَاعُودُونَ﴾^(٢).

ويدخل عليها كاف الخطاب، فيقال: «هناك»، ف«هنا» إشارة إلى مكان قريب، و«هناك» إشارة إلى مكان متباعد، كما كان في «ذاك» كذلك.

فإن أرادوا زيادة البُعد، جاؤوا باللام، فقالوا: «هنالك»، كما قالوا: «ذُلك». قال الله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾^(٣).

وأما «ثم»، فإشارة إلى المكان البعيد، جعلوا لفظه وصيغته تدل على بُعد، فلم يحتاجوا معه إلى قرينة من كاف خطاب، أو لام، إذ نفس الصيغة تدل على ذلك. فإذا قلت: «هناك»، دلت الكاف على مثل ما يدل عليه «ثم» بمجردها. وهي مبنية لتضمينها حرف الإشارة، أو شبه المضممر على ما ذكرناه في «ذُلك» و«هنالك»، وكان أصلها أن تكون ساكنة، وإنما حُرِكت لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخرها، وفتحت طلبًا للخفة لاستقبال الكسرة مع التضعيف، فإذا وقفت عليها، إن شئت، ألحقتها هاء السكت، فقلت: «ثُمَّ»، وإن شئت، لم تأت بها، وقلت: «ثُمَّ»، فاعرفه.

= المباني ص ١٦٣؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٦٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٩؛ والمحتسب ١/ ٢٧٧؛ والمقرب ٢/٣٢؛ والممتع في التصريف ١/٤٠٠٠؛ والمنصف ٢/١٥٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٨، ٢/١٥٧؛ وتاج العروس (ما).

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «وردت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي». «من أمكنه»: جار ومجرور متعلقان بـ«وردت». «من ها هنا»: «من»: حرف جرٍّ، و«ها»: للتنبيه، و«من أمكنه»: «من»: حرف جرٍّ، و«ها»: حرف شرط جازم. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أروها»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا». «فمه»: الفاء: رابطة جواب الشرط، و«ما»: اسم استفهام في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: «ما أفعل؟» مثلاً، ويجوز أن تكون «مه» اسم فعل أمر بمعنى: «اكفف».

وجملة «قد وردت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم أروها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «فمه»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء في محل جزم. وجملة «إن لم أروها فمه»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هنه» حيث أبدلت الألف بـ«هاء»، والأصل: «هنا»، وكذلك «فمه» قد يجوز أن تكون «فما» حيث أبدلت الألف بـ«هاء»، ويجوز أن تكون «مه» اسم فعل أمر بمعنى «اكفف».

(١) تكتب «هاهنا» بالألف، وبدونها: «ههنا».

(٢) المائدة: ٢٤.

(٣) الكهف: ٤٤.

الموصلات

فصل

[تعدادها]

قال صاحب الكتاب: «الَّذِي» للمذكر، ومن العرب من يُشَدُّ ياءه. و«اللَّذَانِ» لمثناه، ومنهم من يُشَدُّ نونه. و«الَّذِينَ» - وفي بعض اللغات - «اللَّذُون» لجمعهم. و«الأَلَى»، و«اللاؤون» في الرفع، و«اللَّائِينَ» في الجز والنصب. و«الَّتِي» لمؤنثه، و«اللَّتَانِ» لمثناه، و«اللَّتِي»، و«اللَّتَاتِ»، و«اللَّتِي»، و«اللَّاءِ»، و«اللَّائِي»، و«اللَّوَاتِي»، لجمعه.

قال الشارح: معنى الموصول أن لا يَتِمَّ بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصلُّه به لِيَتِمَّ اسمًا، فإذا تَمَّ بما بعده، كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يَجُوزُ أن يقع فاعلاً، ومفعولاً، ومضافاً إليه، ومبتدأ، وخبرًا. فتقول: «قام الذي عندك»، فموضعُ «الَّذِي» رفعٌ بأنه فاعلٌ. وتقول: «ضربتُ الذي قام أبوه» فموضعه نصبٌ بأنه مفعول. وتقول: «جاءني غلامٌ الذي في الدار»، فيكون موضعُ «الَّذِي» خفضًا بإضافة الغلام إليه، وتقول: «الذي في الدار زيدٌ»، فيكون موضعُ «الَّذِي» رفعًا بأنه مبتدأ. وتقول: «زيدٌ الذي أبوه قائمٌ»، فموضعُ «الَّذِي» رفعٌ بأنه خبر المبتدأ.

ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسمًا إلى جملة بعده تَوْضِيحُه، وجب بناؤه؛ لأنه صار كـبعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، أو لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يُقيد بنفسه، ولا بدَّ من كلام بعده، فصار كالحرف الذي لا يدلُّ على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره، ولذلك يقول بعضهم: إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب، وإنما يكون له موضعٌ من الإعراب إذا تَمَّ بصلته. والصوابُ عندي أن الإعراب للاسم الأول الموصول، ومجرى الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف، فكما لا يتوقف إعرابُ الموصوف على تمامه بالصفة، كذلك لا يتوقف إعرابُ الموصول على تمامه بالصلة. ويُوضِّح ذلك لك أن المُعْرَبَ من الموصولات يظهر الإعرابُ فيه، نحو: «أَيُّ»، ألا تراك تقول: «جاءني أيُّهم أبوه قائمٌ»، و«رأيت أيُّهم أبوه قائمٌ»، و«مررت بأيُّهم أبوه قائمٌ»، فكما أن الإعراب هنا ظاهرٌ في «أَيُّ»، كذلك ينبغي أن

يكون في «الذي» وأخواتها، إلا أن الفرق بين الصلة والصفة، أن الجملة إذا كانت صفةً كان لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنها واقعةٌ موقعَ المفرد، إذ كانت الصفةً تكون بالمفرد، والصلة لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقعَ المفرد؛ لأن الصلة لا تكون مفردًا.

واعلم أن الموصلات ضربٌ من المُبهمات، وإنما كانت مبهمةً لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما، كقووع «هذا»، و«هؤلاء» ونحوهما من أسماء الإشارة على كل شيء.

وجملة الأمر أن الموصلات تسعة، وهي «الذي»، و«التي»، وتثنيتهما وجمعهما، و«من»، و«ما» بمعناهما، واللام بمعنى «الذي»، و«أي»، و«ذو» في لغة طييء، و«ذا» إذا كان معها «ما»، و«الألى» في معنى «الذين».

فأما «الذي»، فيقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم، تقول: «جاءني زيدٌ الذي قام أبوه»، و«رأيت الثوب الذي تعرفه»، قال الله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَنَيْنَا حَوْلَهُ﴾^(٢). وفيها أربع لغات. قالوا: «الذي» بياء ساكنة، وهو الأصل فيها.

و«اللَّذي»، بكسر الذال من غير ياء، كأنهم حذفوا الياء تخفيفًا، إذ كانت الكسرة قبلها تدلُّ عليها، فعلوا ذلك كما قالوا: «يا غلام»، و«يا صاحب»، بالكسرة اجتزاءً بها عن الياء.

الثالث: «اللَّذي»، بسكون الذال، ومُجازه أنهم لما حذفوا الياء اجتزاءً بالكسرة منها، أسكنوا الذال للوقف، ثم أجزوا الوصل مُجرى الوقف، كما قالوا [من الرجز]:

مِثْلَ الْحَرِيقِ صَادَفَ الْقَضْبَا^(٣)

وهو من قبيل الضرورة، وعند الكوفيين قياسٌ لكثرتِه.

الرابع: «الَّذِي»، بتشديد الياء للمبالغة في الصفة، كما قالوا: «أخْمَرِي»، و«أضْفَرِي»، وكما قال [من الرجز]:

وَالدُّهُرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي^(٤)

وليس منسوبا.

وأصل «الَّذِي»: «لَّذي»، ك«عم» و«شج»، فاللام فاء الكلمة، والذال عينها، والياء لامها. هذا مذهبُ البصريين، وقال الكوفيون^(٥): الأصل في «الَّذِي» الذال وحدها، وما

(١) الفرقان: ٤١.

(٢) الإسراء: ١.

(٣) تقدم بالرقم ٤٤٨.

(٤) تقدم بالرقم ١٧٩.

(٥) انظر المسألة الخامسة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين

عدها زائدٌ، فأصلُ «الَّذِي» كأصلِ «هَذَا». و«هَذَا» عندهم أصلُه الذال وحدها، فَجَوَّهَرُهَا واحدٌ، وإنما يفترقان بحسبِ ما يلحقهما من الزيادات المختلفة لاختلاف معنييهما. واحتجوا لذلك بأن قالوا: رأينا الياء تسقط في التثنية، نحو قولك: «اللَّذَانِ»، و«اللَّذَيْنِ»، وقالوا في إحدى لغاتهما: «اللَّذُ»، بسكون الذال، قال الشاعر [من الرجز]:

٤٨٧- [فَطَلْتُ فِي شَرِّ مَنْ اللَّذُ كِيدًا] كَاللَّذِ تَرَبَّى زُبِيَّةً فَاصْطِيدًا

وهو فاسدٌ، لأنه لا يجوز أن يكون اسمٌ في كلام العرب على حرف واحد، إلا أن يكون مضمراً متصلًا. ولو كان الأصل الذال وحدها، لما جاز تصغيرها. والتصغيرُ ممَّا يرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولا يدخل إلا على اسم ثلاثي. وقد قالوا في التصغير: «اللَّذِيَّ»، فالياء الأولى للتصغير، والألف كالعروض من ضمِّ أوله، والموجودُ بعد ذلك ثلاثة أحرف: اللام، والذال، والياء. ولا يدقع المسموع وما عليه اللفظُ إلا بدليل، إذ الأصلُ عدمُ الزيادة.

وأما احتجاجهم بحذف الياء في التثنية، نحو قولهم: «اللَّذَانِ»، فإنما كان لالتقاء الساكنين، كما قلنا في «هَذَانِ»، ولم تثبت الياء وتحركت، فيقال: «اللَّذِيَانِ»، كما قالوا:

٤٨٧- التخريج: الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/٤٢٢١؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١؛

وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٦/٣، ٤، ٥؛ ووصف المباني ص ٧٦؛ ولسان العرب ١٤/٣٥٣ (زبي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٣.

اللغة: تزبى: اتخذ زبياً، وهي حفرة بعيدة الغور تصطنع لاصطياد السبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها. كيدٌ: فعل ماضٍ مبني للمجهول من الكيد. المعنى: لقد ظللت في شر من الذي كدت في حقه، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد بها فإذا هو واقع فيها.

الإعراب: «فَطَلْتُ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ظلت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسمها. «في شرٍ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «من اللذ»: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «شرٍ». «كيدا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على آخره، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «كاللذ»: جار ومجرور متعلقان بخبر «ظل» المحذوف. «تزبى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «زبية»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «فاصطياد»: الفاء: عاطفة، «اصطياد»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

وجملة «ظلت في شرٍ»: بحسب ما قبلها. وجملة «كيدا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تزبى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصطياد»: معطوفة على ما قبلها. والشاهد فيه قوله: «كاللذ تَرَبَّى» حيث وردت كلمة «اللذ» في هذا الموضع وفي قوله «في شرٍ من اللذ» محذوفة الياء ساكنة الذال.

«العميان»، لنقص تمكّنها وخروجها إلى شَبِّه الحروف. والحروف جامدة لا تصرّف لها كتصرّف المتمكّنة، وأما حذف الياء وإسكانها؛ فلضرب من التخفيف كحذفهم لها في قوله تعالى: «وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ»^(١) في قراءة كثير من القراء. ومثله [من الكامل]:

٤٨٨- كَنُوحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسْحَتٍ بِاللُّثَّتَيْنِ عَضْفَ الْإِثْمِدِ
وأما الألف واللام في «الذي» و«التي»، وتثنيتهما وجمعهما، فذهب قوم إلى أنها زائدة للتعريف على حدّها في «الرجل»، و«الغلام»؛ لأنّها معارف، والألف واللام مُعرّفان، فكان إفادة التعريف بهما. والذي عليه المحققون أنّهما زائدتان، والمراد بهما لفظُ التعريف لا معناه، والذي يدلّ أنّهما ليستا لمعنى التعريف أمران:

أحدهما: أنّ الألف واللام في الموصلات زيادة لازمة، ولأَمْ التعريف لا نعرّفها جاءت لازمة، بل يجوز إسقاطها، نحو: «الرجل» و«الغلام»، و«رجل»، و«غلام». ولم نجدهم قالوا: «لذي»، كما قالوا: «غلام»، فلمّا خالفت ما عليه نظائرها؛ دلّ على أنّها زائدة لغير معنى التعريف، كما يُزاد غيرها من الحروف.

والأمر الثاني: أنّا نجد كثيراً من الأسماء الموصولة مُعرّاة من الألف واللام، وهي مع ذلك مُعرّفة، وهي «مَنْ»، و«مَا»، و«أَيُّ»، نحو قولك: «ضربت مَنْ عندك»، و«أخذت ما أعطيتني»، و«لأكرمَنْ أيّهم في الدار». فهذه الأشياء كلّها معارف، ولا أَلْف ولا مٌ فيها كما كانتا في «الذي» و«التي». وإنّما تعرّفها بما بعدها من صلاتها، وإذا ثبت أنّ الصلة مُعرّفة، لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصلات مُعرّفة أيضاً؛ لأنّ

(١) الإسراء: ٩٧.

٤٨٨ - التخريج: البيت لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٥٤١؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٢٤؛ والكتاب ١/٢٧؛ ولسان العرب ٥/٣١٦ (تيز)، ١٥/٤٢٠ (يري)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/٧٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤١٦؛ ومغني اللبيب ١/١٠٥؛ والمنصف ٢/٢٢٩.

اللغة: عصف الإثمد: ما سحق منه.

المعنى: وشفنا حبيبتي كنواحي ريش الحمامة في رقتها ولطافتها، ولثاتها تضرب إلى السمرة فكانها مسحت بالإثمد.

الإعراب: «كنواح»: جار ومجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق، وهو مضاف. «ريش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «حمامة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «نجدية»: صفة مجرورة بالكسرة. «ومسحت»: الواو استئنافية، «مسحت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء فاعل. «بالثنتين»: جار ومجرور متعلقان بالفعل مسحت. «عصف»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «الإثمد»: مضاف إليه.

وجملة «مسحت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كنواح» أراد كنواحي، فاجتزأ بالكسرة عن الياء، كما يجتزئون بالضمة عن الواو، وبالفتحة عن الألف.

الاسم لا يَعْرِفُ من جهتين مختلفتين. وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف؛ كان زيادتهما لضربٍ من إصلاح اللفظ. وذلك أن «الذي» وأخواته مما فيه لامٌ إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكراتٌ. ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات، نحو قولك: «مررتُ برجلٍ أبوه زيد»، و«نظرتُ إلى غلامٍ قام أخوه». وصفة النكرة نكرةٌ. ولولا أن الجمل نكراتٌ، لم يكن للمخاطب فيها فائدةٌ؛ لأن ما تعرّف لا يُستفاد، فلما كانت تجري أوصافاً على النكرات لتنكرها؛ أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسع أن تقول: «مررت بزيد أبوه كريم»، وأنت تريد النعت لـ«زيد»؛ لأنه قد ثبت أن الجمل نكراتٌ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة. ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة؛ لأن هذه اللام من خواص الأسماء، والجملة لا تختص بالأسماء، بل تكون جملةً اسميةً، وفعليّةً فجاءوا حينئذ بـ«الذي» متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التي كانت صفةً للنكرة صفةً لـ«الذي»، وهو الصفة في اللفظ، والغرض الجملة، كما جاءوا بـ«أي» متوصلين بها إلى نداءٍ ما فيه الألف واللام، فقالوا: «يا أيها الرجل»، والمقصود نداء الرجل، و«أي» وُصلت، وكما جاءوا بـ«ذي» التي بمعنى «صاحب»، متوصلين إلى وصف الأسماء بالأجناس، إلا أن لفظ «الذي» قبل دخول الألف واللام، لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام، ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه، فيتطابق اللفظ والمعنى.

فإذا ثبت «الذي»، قلت في الرفع: «اللذان»، وفي النصب والجر: «اللذين». واعلم أن جميع هذه الأسماء المبهمة، نحو: «الذي»، و«التي»، وأسماء الإشارة، ونحوها مما لا يُعَارَفُ التعريف لا يصح تثنيته. فالتثنية فيه إنما هي صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية. لأن التثنية إنما تكون في النكرات، نحو قولك: «رجل»، و«رجلان»، و«فرس» و«فرسان». فأما «زيد»، و«عمرو»، و«زيدان»، و«عمران»، فإنك لم تثنه إلا بعد سلبه ما كان فيه من تعريف العلميّة، حتى صار شائعاً كـ«رجل» و«فرس». وإنما كان كذلك من قبل أن المعرفة لا يصح تثنيها؛ لأن حد المعرفة ما خص الواحد من جنسه، ولم يشع في أمته. وإذا تُني، فقد شورك في اسمه، وخرج عن أن يكون معرفةً.

وإذا ثبت أن المعرفة لا تصح تثنيها مع بقاء تعريفها، فما لا يصح تنكيهه، لا تصح تثنيته. ولما كانت هذه الأسماء مما لا يصح اعتقاد التنكير فيها، لم تكن تثنيها تثنية حقيقية، وإنما هي صيغةٌ موضوعةٌ للدلالة على التثنية، إلا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الإعراب، لقربها من الأسماء المتمكنة. ومما يؤيد أنها وضعيةٌ حذف الياء في التثنية. ولو كانت تثنيةً صناعيةً، لثبت فيها الياء، كما ثبت في «عم»، و«عميان».

ومجرى النون فيها مجراها في «هذان». وكانت مكسورة؛ لأنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية، تقول: «رجلان»، و«فرسان»، بكسر النون، كذلك ههنا. ومنهم من

يقول: دخلت النون في «اللذآن»، و«اللذآن» عوضاً من الياء المحذوفة، كما كانت في «لهذان» كذلك. ومنهم من لا يجعلها عوضاً من شيء؛ لأنها صيغة موضوعة للتثنية على ما تقدم.

ومنهم من يُشدّد النون، فيقول: «اللذآن»، وقد قرأ ابن كثير: «اللذآن يأتينها منكم»^(١) بتشديد النون. فمن خفف النون، فقد جرى على منهاج التثنية على حد نون «رَجُلَانِ»، و«فَرَسَانِ». ومن شدّدها، فإنه جعل التشديد قرآناً بين ما يُضاف من المثني، وتسقط نونته للإضافة، نحو: «غلاماً زبيد»، و«صاحباً عمرو»، وبين ما لا يُضاف، نحو: «الذي»، و«التي»، وسائر المبهمات. ومنهم من يقول: التشديد فرق بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين، وبين النون الداخلة عوضاً من حرف ساقط من نفس الكلمة، كأنهم جعلوا لما هو عوض من أصل الكلمة مزيةً على ما هو عوض من شيء زائد ليس من الكلمة.

وتقول في الجمع: «الذيين»، بالياء في الرفع والنصب والجر لا يختلف، لأنه مبني كالواحد، ومنهم من يقول: «اللذؤون» في الرفع، و«الذيين» في النصب والخفض يجعله كالتثنية، إذ كان على منهاجها في الصحة، والأول أكثر.

وأما «الألى» بمعنى «الذين»، فهو جمع «الذي» من غير لفظه، كـ«رَجُلٍ» و«نَفَرٍ»، و«امرأة» و«نِسوة»، وهو بوزن «الحطّم» و«اللبد».

وأما «اللاء»، فهو بمعنى «الذي»، نحو: «جاءني اللاءُ فعَلَ كذا»، أي: الذي فعل، فهو بوزن «رجلٌ مالٌ»، إذا كثر ماله، و«كَبَشٌ صافٌ» إذا كثر صوفه، و«يَوْمٌ راحٌ»، إذا كثرت فيه الرياح. ويُجمع «اللاء» جمع السلامة كما فعلوا ذلك بـ«الذي»، فقالوا: «اللاءؤون» في الرفع، و«اللائين» في النصب والجر.

وأما «التي»، فهي عبارة عن كل مؤنث من حيوان وغيره، تقول: «جاءتني المرأة التي تعرفها»، و«رايتُ الناقة التي عندك»، و«عُنيْتُ بالشجرة التي حَمَلُها طيبٌ»، والكلام فيها كما الكلام في «الذي». والألف واللام فيها زائدة كما كانت في «الذي» لإصلاح لفظها لوصف المعارف. وهي ثلاثية، الاسم: اللام والتاء والياء، لأنه الموجود، والذي عليه اللفظ، وقال الكوفيون: هي منقولة من «تا» في الإشارة، وأصل «تا» عندهم التاء وحدها، والكلام عليها كالكلام في «الذي». وفيها أربع لغات كلغات «الذي». يقولون:

«التي» بإسكان الياء، واللبت بالكسر، واللبت بالسكون، واللتى بالتشديد. والكلام عليها كالكلام على «الذي»، وقد تقدم ما فيه مفتح.

(١) النساء: ١٦. وانظر: البحر المحيط ٣/١٩٧؛ والكشاف ١/٢٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/

وثنيني «التي»، فتقول: «اللّتان» في الرفع، و«اللّتين» في النصب والجرّ، وهو معرب، لأنّ منهاج التثنية لا يختلف، ولا تكون إلا من لفظ الواحد، وليس كذلك الجمع، فإنّه يختلف، فيكون جمع أكثر من جمع، ولا تكون تثنية أكثر من تثنية، ويكون الجمع من غير لفظ واحده، كالشّمر، والشّوسة، والإبل، فلذلك حافظوا على التثنية، وأجروها في الإعراب على منهاج واحد، وتركوا الجمع على حاله من البناء كواحد.

ويقولون في جمع «التي»: «اللّاتي»، على وزن «القاضي»، و«اللّائي»، و«اللّاء» بغير ياء، كما قالوا في «الذي»: «الألي»، فأتوا به على غير لفظ الواحد. قال تعالى: ﴿وَالَّتِي يَلَسَنَّ مِنَ الْمَجِصِّ مِنْ إِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَوَدَّعُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنَّ^(١)﴾. وربما قالوا: «اللّواطي»، و«اللّواي» بغير ياء، كما قالوا: «اللّواطي»، و«اللّوات»، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: واللام بمعنى «الذي» في قولهم: «الضارب أباه زيد»، أي: الذي ضرب أباه، و«ما»، و«من» في قولك: «عرفت ما عرفته، ومن عرفته»، و«أبهم» في قولك: «اضرب أبهم في الدار»، و«ذو» الطائفة الكائنة بمعنى «الذي» في نحو قول عارق [من الطويل]:

٤٨٩ - [لئن لم تغيّر بعض ما قد صنعتم] لأنّ تحيّن لعظم ذو أنا عارقته
«وذا» في قولك: «ما ذا صنعت»، بمعنى: أي شيء الذي صنعته.

(١) الطلاق: ٤.

٤٨٩ - التخريج: البيت لعارق الطائي في شرح ديوان الحماسة للرمزوقي ص ١٧٤٦؛ ولسان العرب ١٠/٢٥٠ (عرق)؛ وله أو لعمرو بن ملقط في نوادر أبي زيد ص ٦١؛ وبلا نسبة في خزنة الأدب ٧/٤٣٨، ١١/٣٣٩؛ ورسف المباني ص ٢٤٣؛ ورسف صناعة الإعراب ١/٣٩٧.

اللغة: أنتحين: أقصد. ذو: الذي. العرق: أخذ اللحم عن العظم بالسكين.

المعنى: إن لم تغير بعض صنعك، لأقصدن كسر العظم الذي صرت أعرقه، وهذا تهديد.

الإعراب: «لئن»: اللام: حرف موطئ لجواب القسم، و«إن»: حرف شرط. «لم»: حرف جزم.

«تغير»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «بعض»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «ما»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «قد»: حرف تحقيق. «صنعتم»: فعل ماض، و«تم»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «لأنّ تحيّن»: اللام: واقعة في جواب القسم، و«لأنّ تحيّن»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «للعظم»: جار ومجرور متعلقان بـ «لأنّ تحيّن». «ذو»: اسم موصول مبني على محلّ جرّ بدل من «العظم». «أنا»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ.

«عارقته»: خبر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة الشرط: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب وجملة «لم تغيّر» جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صنعتم»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة =

قال الشارح: قد ذكرنا عدّة الأسماء الموصولة، وقد تقدّم الكلام على «الَّذِي»، و«الَّتِي»، وتشبيهما، وجمعهما.

فأمّا الألف واللام، فتكون موصولة بمعنى «الَّذِي» في الصفة نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، تقول: «هذا الضاربُ زيدًا»، والمراد: الَّذِي ضرب زيدًا، و«هذا المضروبُ» والمراد الَّذِي ضرب، أو يُضرب. وذلك أنّهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل، فلمّا لم يُمكن ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير، توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنى «الَّذِي»، بأن نَوّوا فيها ذلك، ووصلوها بالجملة، كما وصلوا «الَّذِي» بها، إلّا أنّه لمّا كان من شأنها أن لا تدخل إلّا على اسم، حوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل، أو المفعول، وهم يريدون الفعل. فإذا قلت: «الضَّارِبُ»، فالألف واللام اسمٌ في صورة الحرف، واسمُ الفاعل فعلٌ في صورة الاسم. ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: «هذا ضاربٌ زيدًا أمس»، فتعمّله فيما بعده بل تُضيفه البتّة؟ ويجوز أن تقول: «هذا الضاربُ زيدًا أمس»، فتعمّله، لأنك تنوي بـ«الضارب» الذي ضرب. ومتى لم تنو بالألف واللام «الَّذِي»، لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه، وصار كسائر الأسماء، ويؤيد ما ذكرناه أنّ الشاعر قد يضطرّ، فيدخل الألف واللام على لفظ الفعل من غير أن ينقله إلى اسم الفاعل، وما أقلّه! قال الشاعر [من الطويل]:

فِيَسْتَخْرِجُ الْيَزْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ ذِي الشَّيْخَةِ الْيَتَّقِصُ^(١)

وقال الآخر [من الطويل]:

٤٩٠ - يقول الحنّا وأبغضُ العُجمِ ناطقًا إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدِّعِ

= «أنتحين»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب القسم، وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليه. وجملة «أنا عارقه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: مجيء «ذو» بمعنى «الذي» في لغة طيّبة.

(١) تقدم بالرقم ٣٥.

٤٩٠ - التخرّيج: البيت لذي الخرق الطهوي في تخلص الشواهد ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٣١/١، ٥/٤٨٢؛ والدرر ٢٧٥/١؛ وشرح شواهد المعني ١٦٢/١؛ ولسان العرب ٤١/٨ (جدع)؛ والمقاصد النحويّة ٤٦٧/١؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٠، ووصف المباني ص ٧٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٣٦٨/١؛ وكتاب اللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ٣٨٦/١٢ (عم)، ١٢/٥٦٤ (لوم)؛ ومغني اللبيب ٤٩/١؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٧؛ وجمع الهوامع ٨٥/١.

اللغة: الخنا: الفحش. العجم: جمع أعجم وعجماء وهو من لا ينطق. اليجدع: الذي يجدع: أي: يقطع أنفه أو أذنه أو شفته.

المعنى: يصف رجلاً بأنه يقول الفحش، ثم يذكر بالآيات الكريمة: ﴿إِنْ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتَ لَصَوْتِ الحِمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩] فيقول: إن أبغض أصوات الحيوانات صوت الحمار الذي يقطع أنفه أو أذنه.

الإعراب: «يقول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «الخنا»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. «وأبغض»: الواو: استئنافية. «أبغض»: مبتدأ مرفوع بالضمة وهو =

والمراد: الذي يتقصّع، والذي يُجدّع.

وقد اختلف في هذه اللام، فذهب قومٌ إلى أنها حرف وليست اسمًا، وإن نُوي بها مذهبُ الاسمية، ولذلك أعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ «الذي» بغير صلة. ولو كانت اسمًا، لكان الإعرابُ لها، وحُكِمَ على موضعها بالإعراب الذي يستحقُّه «الذي».

وذهب قومٌ إلى أنها اسم، واحتجوا لذلك بَعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى «الذي» من صلتها. والصوابُ الأولُ أنها حرف، إذ لو كانت اسمًا، لكان لها موضعٌ من الإعراب. ولا خلافٌ أنه لا موضعٌ لها من الإعراب، ألا ترى أنها لو كان لها موضعٌ من الإعراب، لكنت إذا قلت: «جاءني الضاربُ»، يكون موضعُها رفعًا بأنها فاعلٌ، فكان يُوَدِّي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غيرِ تشنية، أو عطفٍ: الألفُ واللام، واسمُ الفاعل. وإذا قلت: «ضربتُ الكاتبَ»، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز، لأنَّ هذا الفعل لا يكون له أكثرُ من مفعول واحد. وإذا قلت: «مررت بالضاربِ»، يكون لحرفِ الجرِّ مجروران، وذلك مُحال. وأمَّا قولهم: إنه يعود إليها الضميرُ من الصفة، فلا تقول إنَّ الضمير يعود إلى نفس الألف واللام، بل تقول إنه يعود إلى الموصوف المحذوف لأنك إذا قلت: «مررت بالضاربِ»، فتقديره: «مررت بالرجل الضاربِ»، فالضميرُ يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنه في حكم المنطوق به، وتارة تقول: إنه يعود إلى مدلول الألف واللام، وهو «الذي»، فاعرفه.

وأما «مَنْ»، فإنها تكون بمعنى «الذي»، وتحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه «الذي»، إلا أنها لا تكون إلا لَدَوَاتٍ مَنْ يَعْقِل، وهي اسمٌ بدليل أنها تكون فاعلةً، نحو قولك: «جاءني من قام»، فموضعُ «مَنْ» رفعٌ بأنه فاعلٌ، ومفعولةً، نحو: «رأيت مَنْ عندك»، فيكون موضعُها نصباً بأنه مفعول به كما تكون الأسماءُ كذلك. ولا بد لها من ضمير يعود إليها، وذلك من خصائص الأسماء.

ويدخل عليها حروفُ الجرِّ، نحو قولك: «مررت بِمَنْ عندك». قال الله تعالى: ﴿فَيَقْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١)، وهي مبنية كما كانت «الذي» كذلك، لأنَّ ما بعدها من الصلة من

= مضاف. «العجم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ناطقًا»: تمييز منصوب بالفتحة. «إلى ربه»: جار ومجرور متعلقان بـ«أبغض». «صوت»: خبر مرفوع بالضمّة وهو مضاف. «الحمار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «البيجدع»: «ال»: اسم موصول بمعنى «الذي»، مبني على السكون في محل جر صفة لـ«الحمار»، يجدّع: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، وتائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره هو. وجملة «يقول الخنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبغض العجم... صوت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يجدّع»: صلة الموصول لا محلّ لها الإعراب. والشاهد فيه قوله: «البيجدع» حيث دخلت «ال» الموصولة بمعنى «الذي» على الفعل المضارع.

تمامها، فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب، وذلك نحو قولك: «جاءني من عندك»، أي: الذي عندك. قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ﴾^(١)، إلا أنها تفارق «الذي» في أنها لا توصف كما توصف «الذي»، ولا يوصف بها كما يوصف بـ«الذي». ألا تراك تقول: «جاءني زيد الذي قام»، و«جاءني الذي قام الظريف»، فتصف «الذي»، وتصف بها، ولا تفعل ذلك في «من»؛ لخروجها عن شبه الأسماء المتمكنة، وشبهها بالمضمرات بنقص لفظها. ألا ترى أنها على حرفين، والأسماء الظاهرة لا تكون على أقل من ثلاثة أحرف. فلما بعدت من الظاهر، لم توصف، ولم يوصف بها. وليس كذلك «الذي» فإنها على ثلاثة أحرف، إذ أصلها «لذ»، مثل: «عم» و«شح».

فإن قيل: إذا زعمت أنها لا تقع إلا على ذوات من يعقل، فما تصنع بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾^(٢)، والذي يمشي على بطنه، والذي يمشي على أربع ليسوا من العقلاء؛ لأن الذي يمشي على بطنه من جنس الحيات، والذي يمشي على أربع من جنس الأنعام والخيل؟ فالجواب أنه لما خلط ما يعقل وما لا يعقل، غلب جانب من يعقل، وذلك أنه قال: «فمِنْهُمْ»، فجمع كناية من يعقل وما لا يعقل بلفظ ما يعقل، فلما كان كناية الجمع الذي فيه ما يعقل وما لا يعقل مثل كناية الجمع الذي ليس فيه ما لا يعقل، كان تفصيله كذلك، وليد «من» مواضع غير ذلك تُذكر فيما بعد.

وأما «ما»، فتكون موصولة بمعنى «الذي»، تحتاج من الصلة إلى مثل ما تحتاج وهي مبنية لما ذكرناه في «من»، من أنها هي وما بعدها اسم واحد، فكانت ك بعض الاسم. وهي تقع على ذوات ما لا يعقل وعلى صفات من يعقل. قال الله تعالى: ﴿يُضَاهِيهِمْ مَا فِي بَطُونِهِمْ وَالْجَلُودُ﴾^(٣)، أي: يُذاب ما في بطونهم وجلودهم وقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾^(٤)، فأوقع «ما» على ما كانوا يعبدون من الأصنام. وقال تعالى: ﴿وَمَا يَكُمُ مِنْ تَعَمُّرِ قَوْمِ اللَّهِ﴾^(٥). وقد ذهب بعضهم إلى أنها تقع لما يعقل بمعنى «من»، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتَهُمْ مَا طَافَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلًا﴾^(٦)، وبقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾^(٧). وحكى أبو زيد من قول العرب: «سبحان ما سخرَكُنْ لنا»، فأجرى «ما» على القديم سبحانه، وهذا ونحوه محمول عندنا على الصفة، وقد ذكرنا أنها تقع على صفات من يعقل، فقوله: ﴿مَا طَافَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، بمعنى:

(١) الأنبياء: ١٩.

(٢) النور: ٤٥.

(٣) الحج: ٢٠.

(٤) النحل: ٧٣.

(٥) النحل: ٥٣.

(٦) النساء: ٣.

(٧) الشمس: ٥.

الطَّيِّبَ مِنْهَوْنَ. وقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَدَهَا﴾، بمعنى: الباني لها في أحد القولين، والقول الآخر أن يكون بمعنى المصدر، أي: وبنائها. وقولهم: «سبحان ما سخرَكُنْ لنا» بمعنى المُسَخَّر، ومهما جاء من ذلك، فمتأوّل على ما يرجعه إلى ما أصلنا، ولها مواضع تُذكر أقسامها فيها فيما بعد، إن شاء الله.

وأما «أَيُّ»، فإنها تكون موصولة أيضاً تحتاج إلى كلام بعدها، تيمّم به اسماً كاحتياج «الَّذِي» و«مَنْ»، و«مَا»، إذا كانا بمعنى «الَّذِي». ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل في «الَّذِي»، فتقول: لأضربنَّ أيُّهم في الدار»، والمعنى «الذي في الدار» منهم، فـ«أَيُّ» بمنزلة «الَّذِي»، إلا أنها تُفيد تبييض ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمها الإضافة. ألا ترى أنك إذا قلت: «لأضربنَّ الذي في الدار»، لم يكن في اللفظ دلالة على أنه واحد من جماعة، كما تُفيد «أَيُّ» ذلك؟

وقد تُفرد ومعناها الإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَدْعُوا اللَّهَ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾^(١)، والمعنى: أيّ الاسمين دعوت الله به، فله الأسماء الحسنى.

ولا بدّ من عائد في الجملة التي هي صلة له. ألا تراك تقول: «جاءني أيُّهم قام أبوه»، والعائد الهاء في «أبوه»، وتقول: «لأضربنَّ أيُّهم قام غلامه، وأيُّهم هو أحسن؟» فإن حذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه في «الَّذِي»، بُني على الضمّ، نحو قولك: «لأضربنَّ أيُّهم أحسن». قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمَّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾^(٢)، والمعنى أيُّهم هو أشدّ.

وإنما بُنيت، لأنّ القياس فيها أن تكون مبنية على حدّ نظيرتها، وهما «مَنْ»، و«مَا»؛ لأنها إذا كانت استفهاماً، فقد تضمّنت معنى همزة الاستفهام؛ وإذا كانت جزاء، فقد تضمّنت معنى حرف الجزاء، وهو «إن»؛ وإذا كانت خبراً بمعنى «الَّذِي» فهي كبعض الاسم على ما أصلنا.

وإنما أعربت لتمكّنها بلزوم الإضافة لها حملاً لها على نقيضها ونظيرها، وهو «بَعْضٌ» و«كُلٌّ»، فلما حُذف العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه مع «الَّذِي»، دخلها نقصٌ بإزالتها عن ترتبها، فعادت إلى أصلها. ومقتضى القياس فيها من البناء كما أن «مَا» الحجازية إذا قدّم خبرها، أو دخلها الاستثناء الناقض لمعنى الجحد، رُدّت إلى قياس نظيرها في الابتداء، نحو: «هَلْ»، و«إِنَّمَا» ونحوهما ممّا يكون بعده المبتدأ والخبر، وإنما بُني على الضمّ على التشبيه بـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ»، و«يَا زَيْدُ»؛ لأنه يكون مُعرّباً في حال، ومبيناً في حال، كما تقول: «جئتُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ»، و«يَا رجلاً»، ثم تقول: «جئتُ من قَبْلٍ

ومن بعدُ»، إذا أردت المعرفة، و«يَا زَيْدٌ». هذا مذهبُ سيبويه، والكوفيون يُخالفونه في هذا الأصل^(١)، وينصبون «أَيًّا» إذا وقع عليها فعلٌ، سواء حذفوا العائد من الصلة، أو لم يحذفوه، ولا فرق عندهم بين قولهم: «لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمُ» و«لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ»، وبين «لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ» ولا يضمون «أَيُّهُمُ» إلا في موضع رفع، فأما قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٢)، فإنهم يقرؤونها بالنصب، حكاه هارونُ القاري عنهم، وقرأ بها أيضًا، وتأولوا الضمَّ على وجوه:

أحدها: أنه معربٌ، وأنه رفعٌ بأنه مبتدأ، و«أَشَدُّ» الخبرُ، ويكون «أَيُّ» هنا استفهامًا، كأنه اكتفى بالجارِّ والمجرور في قوله: ﴿مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾، كما يُقال: «لَأَقْتُلَنَّ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ»، و«لَأَكُلَنَّ مِنْ كُلِّ طَعَامٍ»، ثم ابتدأ «أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا»، وهو رأيُ الكسائيِّ والفراءِ، وعلى هذا، لا يكون للجملة التي هي «أَيُّهُمْ أَشَدُّ» موضعٌ من الإعراب. والوجهُ الثاني: أن يكون «أَيُّهُمْ» أيضًا استفهامًا على ما ذكرنا، وهو رفعٌ بأنه مبتدأ، وما بعده الخبرُ، والجملةُ في موضع المفعول لقوله: ﴿لَنَنْزِعَنَّ﴾، والنزْعُ بمعنى التبيين، فهو قريب من العِلْمِ، فلذلك جاز تعليقه عن العمل.

والوجه الثالث: أن يكون رفعًا على الحكاية، والمعنى: ثم لننزعنَّ من كلِّ فريقٍ تشايَعُوا الذي يُقال فيه: أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا، وهو رأيُ الخليل^(٣)، وشبهه بقول الأخطل [من الكامل]:

٤٩١- [وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفِتَاةِ بِمَنْزِلٍ] فَأَبَيْتُ لَا حَرْجٍ وَلَا مَحْرُومٍ

(١) انظر المسألة الثانية بعد المئة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» ص ٧٠٩ - ٧١٦.

(٢) مريم: ٦٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣٩٩/٢.

٤٩١ - التخریج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٦١٦؛ وتذكرة النحاة ص ٤٤٧؛ وخزانة الأدب ١٣٩/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٥١٠/١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٨٨؛ والكتاب ٨٤/٢، ٣٩٩؛ ولسان العرب ٤٩٢/٤ (ضمراً)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٧١٠/٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠.

اللغة: الحرج: المضيق عليه. المحروم: الممنوع مما يريد.

المعنى: إنني أبيت في المكان الذي لا أجد فيه حرجًا أو منعًا من زيارته.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: للابتداء، «قد»: حرف تقليل. «أبيت»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة. «من الفتاة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أبيت». «بمنزل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أبيت». «فأبيت»: الفاء: عاطفة، «أبيت»: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة. «لا حرج»: «لا»: نافية، «حرج»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أو هذا، مرفوع =

وهذا بابُه الشعر، وفي حال الاختيار عنه مندوحة. ويونس^(١) يجعله من قبيل «أشهد إنك لرسول الله» في تعليق الفعل عن العمل سواء كان من أفعال القلب، أو لا يكون، ويُجيز «لأضربن أيهم هو أفضل»، ويُعلّق الضرب. وهذا ضعيف؛ لأنّ التعليق ضرب من الإلغاء. ولا يجوز أن يُعلّق من الأفعال عن العمل إلّا ما يجوز إلغاؤه، والذي يجوز إلغاؤه أفعال القلب، نحو: «ظننت»، و«علمت»، والكوفيون لا يروون «لأضربن أيهم قائم» بالضم، ولا يقولونه إلّا منصوبًا. ويعضد ما قالوا ما حكاه الجزمي، قال: من حين خرجت من الخندق، يعني خندق البصرة، حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحدًا يقول: «اضرب أيهم أفضل»، أي: كلهم ينصب. وهذه الحكاية لا تمنع أن يكون غيره سمع خلاف ما رواه، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب. وذلك أنّ سيبويه سمع ذلك وحكاه. ويدلّ على ذلك قوله^(٢): «سألت الخليل عن قولهم: «اضرب أيهم أفضل»، يعني العرب، وقال: القياس هو النصب. وتأولُ الرفع على الحكاية، وأنشد أبو عمرو [من المتقارب]:

٤٩٢- إذا ما أتيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل

= بالضم. «ولا»: الراو: عاطفة، «لا»: زادة لتوكيد النفي. «محروم»: اسم معطوف مرفوع بالضم. وجملة «أبيت»: بحسب ما قبلها، (أو جواب قسم محذوف). وجملة «أبيت» الثانية: معطوفة على الأولى. وجملة «هو لا حرج»: في محل نصب مفعول به مقول قول محذوف، والتقدير: «أبيت مقولاً لي: هذا لا حرج ولا محروم».

والشاهد فيه قوله: «لا حرج ولا محروم» على الحكاية، وعند الخليل: حرج: خير لمبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم. وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية بقول محذوف أيضًا، وتقدير الكلام على هذا: فأبيت مقولاً في شأني: هو لا حرج ولا محروم.

(١) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

٤٩٢ - التخريج: البيت لغسان بن ولة في الدرر ٢٧٢/١؛ وشرح التصريح ١٣٥/١؛ والمقاصد النحوية ٤٣٦/١؛ وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ٢٣٦/١؛ ولغسان في الإنصاف ٧١٥/٢؛ ولغسان أو لرجل من غسان في خزائن الأدب ٦١/٦؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٥٨؛ وجواهر الأدب ص ٢١٠؛ ووصف المباني ص ١٩٧؛ وشرح الأشموني ٧٧/١؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٧؛ ولسان العرب ٥٩/١٤ (أيا)؛ ومغني اللبيب ٧٨/١؛ وهمع الهوامع ٨٤/١.

الإعراب: «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني في محل نصب مفعول فيه، متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «أتيت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بني»: مفعول به منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «مالك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فسلم»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«سلم»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا: أنت. «على»: حرف جرّ. «أيهم»: اسم موصول مبني على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجزّ، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان =

وهذا نَصٌّ في محلِّ النزاع، وله «أبي» و«ما» و«من» أقسامٌ تُذكر فيما بعدُ إن شاء الله .
وأما «ذو» فإنَّ طَيِّبًا تقول: «هُذَا ذُو قال ذاك»، يريدون: الَّذِي قال ذاك. وهي «ذو»
التي بمعنَى «صاحب»، نقلوها إلى معنَى «الَّذِي»، ووصلوها بالجُملة من الفعل والفاعل
والمبتدأ والخبر التي توصلُ بها «الَّذِي»، وينوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت
«الَّذِي» مبنيةً، فقالوا: «هذا زيدٌ ذُو قام»، و«رأيت زيدًا ذُو قام»، و«مررت بزيدٍ ذُو قام
أبوه»، فيكون في حال الرفع والنصب والجرِّ بالواو.

وهذه الواوُ عينُ الكلمة، وليست علامةُ الرفع. وتقول «مررت بالمرأة ذُو قامت،
وبالرجلَيْن ذُو قاما، وبالرجال ذُو قاموا»، فيستوي فيه التثنيةُ والجمع والمؤنث. قال
الشاعر [من الوافر]:

٤٩٣- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَجَدِّي وَبِثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ

= بـ «سَلَم». «أفضل»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو أفضل».

وجملة «إذا ما أتيت... فسلم» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتيت...»: في
محلِّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «سَلَم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «هو
أفضل»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «على أيهم» حيث جاء «أبي» اسمًا موصولاً مضافاً وصلته محذوفة، والتقدير:
«أيهم هو أفضل». ولهذا بُني على الضمِّ. ويروى: «أيهم» معربة.

٤٩٣ - التصريح: البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/٣٤، ٣٥؛ والدرر ١/
٢٦٧؛ وشرح التصريح ١/١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١؛ والمقاصد النحوية ١/
٤٣٦؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥؛ وأوضح المسالك ١/١٥٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٣؛
وشرح الأسموني ١/٧٢؛ ولسان العرب ١٥/٤٦٠ (ذو)؛ وهمع الهوامع ١/٨٤.

اللغة: ذو حفرت: أي التي حفرتها. ذو طويت: أي التي طويتها، أي بنيتها بالحجارة. إذن لا
المعنى: إن هذا الماء كان يرده أبي وجدِّي، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وبنيتها بالحجارة، إذن لا
يحقُّ لكم ورودها.

الإعراب: «فإنَّ»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إنَّ» حرف مشبّه بالفعل. «الماء»: اسم «إنَّ» منصوب
بافتحة الظاهرة. «ماء»: خبر «إنَّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «أبي»: مضاف إليه مجرور
بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحلِّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير
متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «وجدِّي»: الواو: حرف عطف، «جدي»: معطوف على «أبي»
ويعرب إعرابه. «وبثري»: الواو: حرف عطف، «بثري»: معطوف على «الماء» منصوب بالفتحة منع
من ظهورها اشتغال المحلِّ بالحركة المناسبة، أو مبتدأ مرفوع... وهو مضاف، والياء: ضمير
متصل مبني في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «ذو»: اسم موصول معطوف على خبر «إنَّ»، أو خبر المبتدأ
مبني في محلِّ رفع. «حفرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلِّ
رفع فاعل. «وذو طويت»: معطوف على «ذو حفرت»، وتعرب إعرابها.

وجملة «إن الماء...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بثري ذو حفرت»: معطوفة على =

وصف البئر بـ«ذو» وهي مؤنثة، ومن أبيات الحماسة لمنظور بن سحيم [من الطويل]:

٤٩٤- فإمّا كراماً مُوسِرُونَ أتَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
أي: من الذي عندهم، وَوَصَلَهُ بِالظرف كما تُصَلُّ «الَّذِي» به في قولك: «جاءني
الذي عندهم»، فأما قوله [من الطويل]:

لِيُنْ لَمْ تُغَيِّرْ بَعْضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمْ لِأَنْتَحِينَ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهُ^(١)

= جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «حفرت»: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.
وجملة «ذو طويت»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» اسماً موصولاً بمعنى «التي»، وأجراه
على غير العاقل، لأن المقصود بها «البئر» وهي مؤنثة.

٤٩٤ - التخرّيج: البيت لمنظور بن سحيم في الدرر ١/٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/٦٣، ١٣٧؛ وشرح
ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٠؛ والمقرب ١/٥٩؛ والمقاصد
النحوية ١/١٢٧؛ وللطائي (٢) في مغني اللبيب ٢/٤١٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥٤،
١٤٤؛ وشرح الأشموني ١/٧٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣١، ٨٢؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ١٢٢؛
وهمع الهوامع ١/٨٤.

شرح المفردات: الموسرون: الأغنياء. حسبي: كفاني. ذي: أي الذي.

المعنى: إن الناس إما أن يكونوا أغنياء وعندهم ما يقدمونه للضيفان، وحسبي ما لقيته عندهم من كرم
الضيافة وحسن استقبال...

الإعراب: «فإمّا»: الفاء بحسب ما قبلها، و«إمّا»: حرف شرط وتفصيل. «كرام»: فاعل لفعل
محذوف يفسره ما بعده تقديره: «إمّا قابلني...». «موسرون»: نعت «كرام» مرفوع بالواو لأنه جمع
مذكر سالم. «أتيتهم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل،
و«هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «فحسبي»: الفاء: رابطة لجواب الشرط،
«حسبي»: خبر مقدم، أو مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير
متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «من ذو»: جار ومجرور متعلقان بـ«حسبي». «عندهم»: ظرف
مكان منصوب متعلق بفعل محذوف تقديره: «استقر» صلة الموصول، أو بخبر محذوف لمبتدأ
محذوف، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «ما»: اسم موصول
مبني في محل رفع مبتدأ أو خبر المبتدأ «حسب». «كفانيا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة،
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو»، والنون للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل
نصب مفعول به، والألف للإطلاق.

وجملة «إمّا كرام...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب وجملة «قابلني كرام» جملة الشرط غير
الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتيتهم» الفعلية: مفسرة لا محل لها من الإعراب. وجملة
«فحسبي...» الاسمية: في محلّ جزم جواب الشرط. والجملة المحذوفة المؤلفة من المبتدأ
والخبر، أو من الفعل «استقر» صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «كفانيا» الفعلية:
صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من ذو» حيث جاءت «ذو» اسماً موصولاً بمعنى «الذي».

(١) تقدم بالرقم ٤٨٩.

وقبله:

حَلَفْتُ بِهَدْيِ مُشْعَرِ بَكَرَاتِهِ تَحُخِبُ بِصَخْرَاءِ الْعَبِيطِ دَرَادِقُهُ

فالبيت لعارق الطائي، وعارق لقب غلب عليه، لُقِبَ بذلك لقوله في آخر البيت: «ذُو أَنَا عَارِقُهُ». واسمه قيس بن جزوة بن سيف بن مالك بن عمرو بن أبان. ويروى: «لئن لم يُغَيَّرْ»، ويروى: «لأنْتَجِيَنَّ الْعَظْمَ». والشاهد فيه جعل «ذُو» بمعنى «الذي» ووصلها بالمبتدأ والخبر. وقوله: «لئن» فيما بين القسم والمقسم عليه تَوْطئةٌ للقسم، وجواب القسم «لأنْتَجِيَنَّ للْعَظْمَ». يقول: أَلَيْتُ إن لم تُغَيَّرْ بعضُ صنيعك، لأقصدن في مُقابلتك كَسَرَ الْعَظْمِ الذي صرث أَعْرَفُهُ، أي: أنتزع اللحم منه. جعل شكواه كالعزق، وجعل ما بعده إن لم يُغَيَّرْ مُعامَلته تأثيرًا في الْعَظْمِ نفسه. وهذا وعيدٌ.

وذهب بعضهم إلى أنك تقول في المؤنث: «ذاتٌ قالت ذاك»، وفي التثنية، والجمع، ويكون مضمومًا في كل حال. وحكي أنه يجوز أن تقول في جماعة المؤنث: «ذواتٌ قلن»، وفي ذلك دلالة أنه منقول من «ذي» التي بمعنى «صاحب». والفرق بين «ذُو» التي بمعنى «الذي» على لغة طيِّ، وبين «ذُو» التي بمعنى صاحب من وجوه:

منها أن «ذُو» في لغة طيِّ توصل بالفعل، ولا يجوز ذلك في «ذُو» التي بمعنى «صاحب». ومنها أن «ذُو» في مذهب طيِّ لا يوصف بها إلا المعرفة، والتي بمعنى «صاحب» يوصف بها المعرفة والنكرة. إن أضفتها إلى نكرة، وصفت بها النكرة، وإن أضفتها إلى معرفة، صارت معرفة، ووصفت بها المعرفة، وليست «ذُو» التي بمعنى «الذي» كذلك؛ لأنها مُعرفةٌ بالصلة على حدِّ تعريف «مَنْ»، و«مَا». ومنها أن التي في لغة طيِّ لا يجوز فيها «ذَا» ولا «ذِي»، ولا تكون إلا بالواو، تقول: «مررت بالرجل ذُو قال»، أي: «الذي قال»، و«رأيت الرجل ذُو قال»، وليس كذلك التي بمعنى «صاحب»، فاعرفه.

فأما «ذَا» من قولك: «مَا ذَا صَنَعْتَ» فهي على وجهين:

أحدهما: أن تكون «مَا» استفهامًا، وهي اسم مرفوعٌ الموضع بالابتداء، و«ذَا» خبره، وهي بمعنى «الذي»، وما بعده من الفعل والفاعل صلته، والعائدُ محذوف، والتقدير: صنعتُه.

والوجه الثاني: أن تجعل «مَا»، و«ذَا» جميعًا بمنزلة «مَا» وحدها، وتكون قد ركبت من كلمتين كلمةً واحدةً، نحو: «إِنَّمَا»، و«حَيْثُمَا» ونحوهما من المركبة، وتكون «مَا» مع «ذَا» في موضع نصب بـ«صَنَعْتَ»، ويكون جوابُ الأول مرفوعًا، وجواب الثاني منصوبًا؛ لأنَّ الجواب بدلٌ من السؤال. قال الله تعالى: ﴿وَسَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفُورُ﴾^(١)، قرئ

يرفع «العفو» ونصبه^(١)، فالرفع على أن يكون «ذَا» بمعنى «الذي»، والمعنى: ما الذي ينفقونه. قال الشاعر [من الطويل]:

٤٩٥- أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْخَبَ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ!
والنصب على تركيب «مَا»، و«ذَا»، وجعلهما معاً كلمة واحدة في موضع منصوب بالفعل بعدهما، قال الله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلْنَا قَالُوا: حَبْرًا﴾^(٢).

فإن قيل: فهلاً كانت «ذَا» في قولك «مَاذَا صنعت؟» زائدة ملغاة. قيل عنه جوابان: أحدهما: أنه لو كانت «ذَا» زائدة، لقلت في الجواب: «عَمَّذَا تَسْأَلُ؟» بحذف ألف «مَا»، كما تقول «عَمَّ تَسْأَلُ؟» لأن «مَا» إذا كانت استفهاماً، ودخل عليها حرف الجزاء، حذفت ألفها، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾^(٣) و﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرهَا﴾^(٤)، فلما ثبتت

(١) قراءة النصب هي المثبتة في النص المصحفي، وقرأ بالرفع أبو عمرو والحسن وابن أبي إسحاق وغيرهم. انظر: البحر المحيط ١٥٩/٢؛ وتفسير الطبري ٣٤٦/٤، ٣٤٧؛ والكشاف ١٣٣/١؛ والنشر في القراءات العشر ٢٢٧/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ١٦٩/١.

٤٩٥- التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٤؛ والأزهية ص ٢٠٦؛ والجنى الداني ص ٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/٢٥٢، ٢٥٣، ٦/١٤٥ - ١٤٧؛ وديوان المعاني ١/١١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠؛ وشرح التصريح ١/١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، ٢/٧١١؛ والكتاب ٢/٤١٧؛ ولسان العرب ١/٧٥١ (نحب)، ١١/١٨٧ (حول)، ١٥/٤٥٩ (ذو)؛ والمعاني الكبير ص ١٢٠١؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨٨؛ وشرح الأشموني ١/٧٣؛ وكتاب اللامات ص ٦٤؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٠.

اللغة: يحاول: يطلب بالحيلة. والنحب: النذر.

المعنى: أسألا المرء عما يسعى إليه في هذه الحياة، أهو نذر يقضيه أم ضلال باطل؟ الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «تسألان»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «المرء»: مفعول به منصوب. «ما»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «ذَا»: اسم موصول مبني في محل رفع خبر. «يحاول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «أنحب»: الهمزة: حرف استفهام، و«نحب»: بدل من «ما» مرفوع. «فيقضى»: الفاء: حرف عطف، و«يقضى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. «أم»: حرف عطف. «ضلال»: معطوف على «نحب» مرفوع. «وباطل»: الواو: حرف عطف، و«باطل»: معطوف على «ضلال» مرفوع. وجملة «ألا تسألان...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ماذا» في محل نصب مفعول به ثان للفعل «سأل» وجملة «يحاول»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه قوله: «ماذا يحاول» حيث إن «ذَا» فيه اسم موصول والجملة بعده صلته، وذلك لأن الاستفهام تقدمه.

(٢) النحل: ٣٠.

(٣) النبأ: ١.

(٤) النازعات: ٤٣.

الألف، وقلت: «عَمَّا ذَا تَسْأَلُ؟»؛ دَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا رُكْبًا تَرْكِيبٌ «إِنَّمَا»، وصارت الألف حَشْوًا.
والثاني: لو كانت مُلغَاةً، لكان التقديرُ في «مَا ذَا تَصْنَعُ؟»: ما تصنع؟ وتكون في
موضع نصب. فلمَّا قال [من الطويل]:

أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

فأبدل المرفوعَ من «مَا» دَلَّ أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ «ذَا»، وَالْفِعْلُ صَلَةٌ عَلَى
مَا ذُكِرَ.

فصل

[صلة الموصول والعائد]

قال صاحب الكتاب: والموصول ما لا يَدُلُّه في تمامه اسمًا من جملة تردِّفه من
الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمى هذه الجملة صِلَةً، ويسمِّيها
سيبويه الحَشْوً^(١). وذلك قولك «الَّذِي أبوه متطلق زيد»، و«جاءني مَنْ عَهْدَهُ عَمْرُو». و
واسمُ الفاعل في «الضارب» في معنى الفعل، وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة للام،
ويرجع الذكرُ منه إليه، كما يرجع إلى «الَّذِي».

قال الشارح: الموصول ما لا يتم حتى تصله بكلام بعده تام، فيصير مع ذلك الكلام
اسمًا تامًا بإزاء مسمًى، فإذا قلت: «جاءني الرجلُ الذي قام»، ف«الَّذِي» وما بعده في
موضع صفة «الرجل» بمعنى: القائم. وإذا قلت: «جاءني مَنْ قام»، ف«مَنْ» وما بعدها في
موضع اسم معروف غير صفة، فمنزلة «الَّذِي»، ونحوه من الموصولات وحده منزلة
حرف من الكلمة، من حيث كان لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه، فصار لذلك من
مقدّماته، ولذلك كان الموصول مبيّنًا، فالموصول وحده اسم ناقص، أي: ناقص الدلالة،
فإذا جئت بالصلة، قيل: مَوْصُولٌ حينئذٍ.

وقوله: «لا يَدُلُّه في تمامه اسمًا من جملة تردِّفه»، أي: تتبعه، وكلُّ شيء يتبع شيئًا
فقد رَدِّفَهُ.

وقوله «من الجمل التي تقع صفات»، يريد من الجمل التي توضح وتبين، وهي
الجمل المتمكنة في باب الخبر، وصلاح فيها أن يقال فيه: صِدْقٌ، أو كِذْبٌ، وجزاز أن
تقع صفة للنكرة. فأما الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به «الَّذِي» وأخواتها، لا يجوز
«جاءني الذي أزيد أبوه قائم»، وكذلك الأمر والنهي، لما ذكرناه من أنها لا تقع صفة
للنكرة، إذ كانت لا تحتمل الصدق والكذب.

وجملة الأمر أنّ الصلة بأربعة أشياء: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والشرط وجوابه، والظرف. ولا بدّ في كلّ جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول، وهو ضميرٌ ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول، ويؤدّن بتعلّقها بالموصول، إذ كانت الجملة عبارة عن كلّ كلام تامّ قائم بنفسه. فإذا أتيت فيها بما يتوقّف فهمه على ما قبله، أدنّ بتعلّقها به. فمثالٌ وُضِعَ بالفعل قولك: «جاءني الذي قام»، ف«الذي» الموصول، و«قام» الصلة، والعائد الفاعل، وهو ضميرُ الموصول، واستتر في الفعل؛ لأنّه له. ولو كان لغيره، لم يستتر، نحو «الذي قام غلامه زيد».

وسواء في الفعل الفعل اللازم والمتعدّي، والحقيقي وغير الحقيقي، نحو «كَانَ» و«لَيْسَ»، فمثالُ اللازم ما تقدّم من قولنا: «جاءني الذي قام»، والذي قام غلامه»، ومثالُ المتعدّي «جاءني الذي ضرب زيداً، والذي أعطى عمراً درهماً، والذي ظنّ زيداً قائماً، والذي أعلم عمراً زيداً خيرَ الناس». ف«الذي» هو الموصول، و«ضرب زيداً» هو الصلة، والعائدُ الفاعل المستتر في «ضرب». وكذلك الباقي، الصلةُ الفعل وما يتبعه من الفاعل والمفعولين.

ومثالٌ وُضِعَ بالفعل غير الحقيقي قولك: «جاءني الذي كان قائماً، والذي ليس قائماً»، ف«كَانَ» واسمها وخبرها الصلة، والعائدُ الاسم المستتر، ولا فرق في ذلك بين أن تكون الجملة إيجاباً، أو سلباً. فمثالُ الإيجاب: «الذي قام زيداً»، ومثالُ السلب: «الذي ما قام زيداً». وتقول في الموصول بالمبتدأ والخبر: «جاءني الذي أبوه قائم»، ف«الذي» اسمٌ موصول، و«أبوه قائم» الصلة، والعائدُ الهاء في «أبوه». ومثله: «جاءني الذي هو قائم»، فقولك: «هو قائم» صلة، و«هو» العائدُ إلى الموصول، ومثالٌ وُضِعَ بالشرط والجزاء قولك: «جاءني الذي إن تأتته يأتك عمرو»، فقولك: «إن تأتته يأتك عمرو» صلة، والعائدُ الهاء في «تأته».

واعلم أنّ كلّ واحد من الشرط والجزاء جملة فعلية تامّة، فلما دخل عليهما حرفُ الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة في افتقار كلّ واحدة من الجملتين إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ، والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر. وإذا كان كذلك، فأنت بالخيار في إلحاق العائد: إن شئت أتيت به في الجملة الأولى، نحو ما تقدّم من قولك: «جاءني الذي إن تأتته يأتك عمرو». فالعائدُ الهاء في «تأته». وإن شئت أتيت به في الجملة الثانية، نحو قولك: «جاءني الذي إن تُكرّم زيداً يشكرك»، فالعائدُ المضمر في «يشكرك». فإن جئت بالضمير فيهما، فأحسن شيء، نحو قولك: «جاءني الذي إن تزّره يُحسِن إليك»، فالعائدُ الأوّل الهاء المنصوبة في «تزّره»، والآخرُ الضمير المرفوع في «يحسن إليك»، كما يكون في المبتدأ والخبر إذا كانا صلةً كذلك، إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدأ وحده، نحو: «جاءني الذي أبوه قائم»،

وإن شئت أتيت به مع الخبر وحده، نحو: «الذي أخوك غلامه زيد»، وإن شئت أتيت به معهما، نحو: «الذي أبوه أخوه زيد»، و«الذي عمه خاله عمرو».

وأما الصلة إذا كانت ظرفاً، أو جازاً ومجروراً؛ فنحو: «الذي عندك زيد»، و«الذي في الدار خالد». واعلم أن الظرف إذا وقع صلةً، فإنه يتعلّق بفعل محذوف، نحو: «استقرّ» أو «حلّ» ونحوه، ولا يتعلّق باسم فاعل؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنما تكون بجمله.

وأكثر النحويين يسمي هذه الجملة صلةً، وسيبويه يسميها حشواً. فالصلة مصدر كالوصل من قولك: «وصلت الشيء وصلًا وصلة». والمراد أن الجملة وصل له، فأما تسمية سيبويه لها حشواً، فمن معنى الزيادة، أي أنها ليست أصلاً، وإنما هي زيادة يُتمم بها الاسم، ويوضح بها معناه. ومنه: «فلان من حشو بني فلان»، أي: من أتباعهم، وليس من صميمهم.

وقوله: «واسم الفاعل في «الضارب» في معنى الفعل»، قد تقدّم القول: إن الألف واللام بمعنى «الذي»، واسم الفاعل بمعنى الفعل. وذلك أنهم أرادوا أن يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصفوا بها النكرة، فلم يُمكنهم ذلك لتنافيهما في التعريف والتنكير، فجاؤوا بالألف واللام، وتوؤهما بمعنى «الذي»، ولم يمكن إدخالهما على لفظ الفعل، لأنهما من خصائص الأسماء، فحولوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، فصار اسماً في اللفظ، وهو فعل في الحكم والتقدير، وفيه ضمير يعود إلى الألف واللام، إذ كانت في تأويل «الذي». والصواب أنه عائد إلى مدلول الألف واللام، وهو الموصوف باسم الفاعل، واسم الفاعل، مع ما فيه من الضمير المرفوع، في تقدير الجملة كسائر الصلات.

قال صاحب الكتاب: وقد يُحذف الراجع كما ذكرنا، وسمع الخليل عربياً يقول: «ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً»^(١)، وقُرئ: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ»^(٢)، بحذف شَطْرِ الجملة. وقد جاءت «التي» في قولهم: «بَعْدَ اللَّتْيَا وَالتِّي»^(٣) محذوفة الصلة بأسرها،

(١) الكتاب ١٠٨/٢. وفيه: «ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً».

(٢) الأنعام: ١٥٤؛ وقراءة «أحسن» بالضم، هي قراءة الحسن، والأعمش، ويحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق.

انظر: البحر المحيط ٢٥٥/٤؛ وتفسير الطبري ٢٣٦/١٢؛ وتفسير القرطبي ١٤٢/٧؛ والكشاف ٢/٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣٣٥/٢.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ٢٢٣/١؛ وزهر الأكم ٢١٢/١؛ وفصل المقال ص ٣٧٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٥٦؛ ولسان العرب ٤٢٠/١٣ (منن)، ٢٤٠/١٥ (لنا)؛ ومعجم الأمثال ٩٢/١. قيل: هما الداھية الكبيرة والصغيرة، وكُنِيَ عن الكبيرة بلفظ التصغير تشبيهاً =

والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كَيْتٌ وَكَيْتٌ. وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغاً تقاصرت العبارة عن كنهه.

قال الشارح: اعلم أنهم قد حذفوا الرّواجم من الصلة، وكثر ذلك عندهم، حتى صار قياساً. وليس حذفها دون إثباتها في الحُسن، وقد جاء الأمران في كتاب الله تعالى، نحو قوله: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(١) والمراد: بَعَثَهُ، وقال في موضع آخر: ﴿الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِينِ﴾^(٢)، فأتى بالعائد، وهو الهاء. وإنما حذفوا العائد من الصلة؛ لأنّ «الَّذِي»، وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعاً كاسم واحد، وكذلك كلّ موصول يكون هو وصلته كاسم واحد، فكأنهم استطالوا الاسم، وأن يكون أربعة أشياء كشيء واحد، فكرهوا طولَه، كما كرهوا طولَ «أشهباب»، و«أخميرار»، فحذفوه بحذف الياء، وقالوا: «أشهباب»، و«أخميرار». كذلك لما استطالوا الاسم بصلته، حذفوا من صلته العائد تخفيفاً.

وإنما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة، إذ لم يكن سبيلٌ إلى حذف الموصول، لأنّه هو الاسم، ولا إلى حذف الفعل، لأنّه هو الصلة، ولا إلى حذف الفاعل، لأنّ الفعل لا يستغني عنه، فحذفوا الراجع.

ولا يُحذف هذا الراجع إلّا بمجموع ثلاث شرائط: أحدها: أن يكون ضميراً منصوباً، لا ضميراً مرفوعاً، ولا مجروراً، لأنّ المفعول كالفضلة في الكلام، والمستغني عنه، وأن يكون الراجع متصلاً، لا منفصلاً لكثرة حروف المنفصل، وأن يكون على حذفه دليل، وذلك أن يكون ضميراً واحداً، لا بدّ للصلة منه، فتقول: «الذي ضربت زيداً»، فتحذف العائد الذي هو الهاء؛ لأنّ الكلام والصلة لا يتمّ إلّا بتقديره. ولو قلت: «الذي ضربته في داره زيداً»، لم يجر حذف الهاء؛ لأنّ الصلة تتمّ بدونه، فلا يكون في اللفظ ما يدلّ عليه.

وقد حذفوا العائد على الموصول، إذا كان مبتدأً، نحو قولك: «جاءني الذي ضاربٌ زيداً»، والمراد: الذي هو ضاربٌ، وحكى صاحبُ الكتاب عن الخليل: «ما أنا

= بالحية التي إذا كثر سمها صغرت، لأنّ السم يأكل جسدها. وقيل: الأصل فيه أن رجلاً من جدیس تزوج امرأة قصيرة، فقاسى منها الشدائد، وكان يُعبر عنها بالتصغير، فتزوج امرأة طويلة، فقاسى منها ضعف ما قاسى من الصغيرة، فطلقها وقال: «بعد اللتيا والتي لا أتزوج أبداً»، فجرى ذلك على الداهية.

يقوله من وصل إلى الأمر بعد الجهد والمشقة.

(١) الفرقان: ٤١.

(٢) البقرة: ٢٧٥. وفي الطبعة المصرية: «الذي يتخبّطه» وهذا تحريف.

بالذي قائلٌ لك شيئاً»، أي: الذي هو قائلٌ، ومن ذلك قراءة بعضهم ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾^(١) برفع «بعوضة» كأنه جعل «ما» موصولةً بمعنى «الذي»، والمراد أن الله لا يستحي أن يَضْرِبَ مَثَلًا الَّذِي هو بعوضةٌ، ومثله قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾^(٢) أي الذي هو أحسنٌ، ومثله قوله [من المنسرح]:

٤٩٦- لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفِثْيَانِ فِي غَيْرِ الْأَيَّامِ يَنْسَوْنَ مَا عَوَّاقِبُهَا
أي: ينسون الذي هو عواقبها. وحذف الضمير من هذا ضعيف جدًا؛ لأن العائد هنا شَطْرُ الجملة، وليس فضلةً كالهاء في قولك: «الذي كلمته». والذي سهله قليلًا العِلْمُ بموضعه إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد.

وقد جاءت الصلة محذوفةً بالكليّة، وذلك شاذًّا في الاستعمال والقياس. أمّا قَلْتُهُ في الاستعمال، فظاهرٌ، وأمّا في القياس؛ فلأنّ الصلة هي الصفة في المعنى. وإنما جيء بـ«الَّذِي» وُضْلَةٌ إلى ذلك، فلا يسوغ حذفها؛ لأنّ فيه تفويت المقصود، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهّم في قولك: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ!»؛ لأنّه هو المقصود بالنداء، و«أَيُّ» وُضْلَةٌ إلى ذلك.

فمن ذلك قولهم في المَثَلِ: «بَعْدَ اللَّتْيَا وَالتِّي»^(٣)، بحذف الصلة من كل واحد

(١) البقرة: ٢٦. وقراءة الرفع هي قراءة قطرب ورؤية بن العجاج وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ١/١٢٣؛ وتفسير القرطبي ١/٢٤٣؛ والمحتسب ١/٦٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/٣٩.

(٢) الأناج: ١٥٤. وقد تقدّم تخريج هذه القراءة منذ قليل.

٤٩٦ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/١٥٧؛ والمعاني الكبير ٣/١٢٧٠. ولعدي بن زيد أو لأحيحة بن الجلاح في خزانة الأدب ٣/٣٥٣؛ وبلا نسبة في تخليص

الشواهد ص ٤٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٨٢؛ والمحتسب ١/٦٤، ٢٣٥، ٢/٢٥٥.

الإعراب: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي. «أر»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة من آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «مثل»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الفتيان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «في غير»: جاز ومجرور متعلقان بـ(أرى). «الأيام»: مضاف إليه مجرور

بالكسرة. «ينسون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «ما»: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به. «عواقبها»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه.

وجملة «لم أر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينسون»: في محل نصب حال من (الفتيان). وجملة «هي عواقبها»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما عواقبها» حيث جاءت «ما» اسمًا موصولًا وحذف الضمير من صلتها، وهذا

ضعيف جدًا كما ذكر.

(٣) تقدم تخريج هذا المثل منذ قليل

منهما؛ لأنَّ الغرض أن هذه الخُطَّة لعِظَمها وفخامة أمرها موصوفةٌ بصغيرِ المكروه وعظيمِهِ. وقيل: «اللَّتِيَّ»، و«الَّتِي» من أسماء الداهية كأنها سُميت بالموصول دون الصلة. وأما قول الشاعر، أنشده أبو عثمان [من الرجز]:

٤٩٧- حَتَّى إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ مِثْلَ الْجَدِيدَيْنِ الْمُحْمَلَجَيْنِ
فإنه شبه اللذي بـ«مَنْ» و«مَا»، فحذف صلتها ووصفها كما يفعل بـ«مَنْ» و«مَا». فأما على أصل الكوفيين، فإنهم يجعلون «الذي» هنا موصولةً على بابها، ويصلونها بـ«مِثْل»؛ لأنهم يجرونها مجرى الظرف.

فصل

[تخفيف الموصول]

قال صاحب الكتاب: وَ «الَّذِي» وَضِعَ وَضْعَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ، وَحَقُّ الْجُمْلَةِ الَّتِي يُوَصَّلُ بِهَا أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْمَخَاطَبِ، كَقَوْلِكَ: «هَذَا الَّذِي قَدِيمٌ مِنَ الْحَضْرَةِ»، لَمَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ.

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنَّ «الَّذِي» إنّما أتى بها توصلًا إلى وصف المعارف بالجمَل حين احتاجوا إلى وصفها بالجمَل كما كانت النكرات كذلك. وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومةً عند المخاطب؛ لأنَّ الغرض بها تعريفُ المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله، ليصحَّ الإخبارُ عنه بعد ذلك، والصلة تُخَالِفُ الخَبَرَ؛ لأنَّ الخبر ينبغي أن يكون مجهولاً عند المخاطب، لأنَّ الغرض من الخبر إفادةَ المخاطب شيئًا من أحوال مَنْ يعرفه. فلو كان ذلك معلومًا عنده، لم يكن مُفيدًا له شيئًا، فلذلك لا تقول: «جاءني الذي قام»، إلا لمن عرف قيامه، وجهل مجيئه؛ لأنَّ «جاء» خبرٌ، و«قام» صلةٌ.

٤٩٧ - التخريج: الرجز بلا نسبة في خزنة الأدب ٨١/٦؛ والدرر ٢٧٩/١؛ وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٥؛ وجمع الهوامع ٨٦/١.

شرح المفردات: الجدِيل: الزَّمام. المُحْمَلَج: المفتول فتلًا شديدًا.

الإعراب: «حتى»: حرف ابتداء. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «كانا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». «هما»: ضمير منفصل مبني في محل رفع توكيد لضمير التثنية. «اللذَيْن»: اسم موصول منصوب بالياء لأنه مثنى على أنه خير «كان». «مثل»: صفة «اللذَيْن» منصوبة بالفتحة، وهي مضاف. «الجديلين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «المحملجين»: نعت مجرور بالياء لأنه مثنى.

وجملة «كانا هما اللذَيْن»: في محل جر مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «اللذَيْن مثل» حيث حذف صلة «اللذَيْن» ووصفها بـ«مثل». والكوفيون يجعلون «مثل» صلةً لأنهم يجرونها مجرى الظرف.

وكذلك لا تقول: «أقبل الذي أبوه منطلق»، إلا لمن عرف انطلاق أبيه، وجهل إقباله، فاعرف ذلك.

قال صاحب الكتاب: ولاستطالتهم إتياء بصلته مع كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه، فقالوا: «اللذذ» بحذف الياء، ثم «اللذذ» بحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزؤوا عنه بالحرف الملتبس به، وهو لام التعريف. وقد فعلوا مثل ذلك بمؤنثه، فقالوا: «اللث»، و«اللث»، و«الضاربتة هذذ» بمعنى «التي ضربته هذذ»، وقد حذفوا النون من مثناه ومجموعه، قال الفَرَزْدَقُ^(١) [من الكامل]:

٤٩٨- أَبْنِي كَلْبِ بْنِ عَمِّي اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ
وقال [من الطويل]:

٤٩٩- وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ [هُم الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ]

(١) كذا في الطبعين، والبيت للأخطل.

٤٩٨ - التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧، والأزهية ص ٢٩٦، والاشتقاق ص ٣٣٨؛ وخرانة الأدب ١٨٥/٣، ١٦/٦؛ والدرر ١٤٥/١؛ وسر صناعة الإعراب ٥٣٦/٢؛ وشرح التصريح ١/١٣٢؛ والكتاب ١٨٦/١؛ ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلج) ٢٣٣/١٤ (حظا) ٢٤٥/١٥ (لذي)؛ والمقتضب ١٤٦/٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٦٢/٢؛ وخرانة الأدب ٢١٠/٨؛ وورصف المياني ص ٣٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤؛ والمحاسب ١٨٥/١؛ والمنصف ٦٧/١.

اللغة: بنو كليب: المقصود قوم جرير. عمي: مثنى «عم» وهو أخو الأب، والمراد بهما: أبو حنشل عضم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، ودوكس بن القدوكس، وقيل عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند. الأغلال: ج الغل، وهو القيد. المعنى: يفتخر الشاعر على جرير بأن عميه من أبطال تغلب، وقد قهرا الملوك، وحرزا الأسرى، وحطما القيود.

الإعراب: «أبني»: الهمزة: حرف نداء، و«بني»: منادى منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «كليب»: مضاف إليه مجرور. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «عمي»: اسم «إن» منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «اللذا»: خبر «إن» مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. «قتلا»: فعل ماضٍ، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الملوك»: مفعول به. «وفككا»: الواو: حرف عطف، «فككا»: فعل ماضٍ، والألف: في محل رفع فاعل. «الأغلالا»: مفعول به منصوب، والألف: للإطلاق. وجملة النداء «أبني كليب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن عمي...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قتلا الملوك»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «فككا الأغلالا»: معطوفة على جملة «قتلا الملوك».

والشاهد فيه قوله: «اللذا» يريد «الندان»، فحذف النون تخفيفاً، لاستطالة الموصول بالصلة.

٤٩٩ - التخريج: البيت للأشهب بن ربيعة في خزانة الأدب ٧/٦، ٢٥ - ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥١٧؛ والكتاب ١٨٧/١؛ ولسان العرب ٣٤٩/٢ (فلج) ٢٤٦/١٥، (لذا)؛ والمؤتلف والمختلف =

وقال الله تعالى: ﴿وَحَضَّمْتُمُ كَالَّذِي خَاصُوا﴾^(١).

قال الشارح: قد تقدّم أنّهم استطالوا الاسم الموصول بصلته، ولاستطالتهم إيّاه تجرّؤوا على تخفيفه من غير جهة واحدة، فتارةً حذفوا الياء منها، واجتزؤوا بالكسرة منها، وقالوا: «اللَّذِي». وتارةً يحذفون الياء والكسرة معاً؛ لأنّه أبلغ في التخفيف، فإذا غالوا في التخفيف، حذفوا «الَّذِي» نفسها، واقتصروا على الألف واللام التي في أولها، وأقاموها مقامَ «الَّذِي»، ونووا ذلك فيها، ولم يمكن إدخالها على نفس الجملة، لأنّها من خصائص الأسماء، فحوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، وأدخلوا عليه اللام، وهم يريدون «الَّذِي»، وقد تقدّم ذلك.

وقد فعلوا في المؤنث مثل ذلك، فقالوا: «اللَّتِي»، بكسر التاء، و«اللَّتْ» بسكونها، كما كان في المذكر كذلك، وقالوا: «الضارِبَةُ هُنْدًا»، والمراد «التي ضربته»، فحذفوا «الَّتِي»، واجتزؤوا بالألف واللام، وحوّلوا لفظ الفعل إلى اسم الفاعل مبالغةً في التخفيف.

وقد حذفوا النون أيضاً تخفيفاً من مثناه ومجموعه، فقالوا: «جاءني اللدّا قاما،

= ص ٣٣؛ والمحتسب ١/١٨٥؛ ومعجم ما استمعج ص ١٠٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/٤٨٢؛ والمقتضب ٤/١٤٦؛ والمنصف ١/٦٧؛ وللأشهب أول لحرث بن مخفض (تصحيح محقق) في الدرر ١/١٤٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/٣١٥، ٦/١٣٣، ٨/٢١٠؛ والدرر ٥/١٣١؛ ورتف المباني ص ٣٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٣٧.

اللغة: فلج: موضع قرب مكة. حانت دماؤهم: ذهبت هدراً.

المعنى: أن الذين ذهبت دماؤهم هدراً في فلج، ليسوا قلة، بل هم القوم جميعاً.

الإعراب: «وإن»: الواو: بحسب ما قبلها، و«إن»: حرف مشبّه بالفعل. «الذي»: اسم موصول مبني في محل نصب اسم «إن»، وأصله «الذين» وحذفت النون تخفيفاً. «حانت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «بفلج»: جار ومجرور متعلقان بـ «حانت». «دماؤهم»: فاعل «حانت» مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «هم»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «القوم»: خبر مرفوع بالضمّة. «كلّ»: صفة «القوم» مرفوعة بالضمّة، وهو مضاف. «القوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «يا»: حرف نداء. «أم»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «خالد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إن الذي...»: بحسب ما قبلها. وجملة «حانت»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «هم القوم»: في محل رفع خبر «إن». وجملة النداء: استثنائية لا محل لها من الإعراب، وحقّها الابتداء.

والشاهد فيه قوله: «الذي» حيث إن أصله «الذين» فحذف النون تخفيفاً.

والَّذِي قاموا»، والمراد: «اللَّذان، والذَّين»، فحذفوا النون تخفيفاً لطولِ الاسم بالصلة، فأما قول الفرزدق [من الكامل]:

أبني كليب إن عمي اللذا . . إلخ

فإن الشاهد فيه حذف النون من «اللَّذان». وقوله: «اللَّذا» يفخر على جرير، وهو من بني كليب بن يربوع، بمن اشتهر من بني تغلب كعمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند الملك، وعصم^(١) بن النعمان بن مالك بن عتاب أبي حنش بن حنش قاتل شريحيل بن عمرو بن حنجر يوم الكلاب الأول، وغيرهما من سادات تغلب. وقيل أراد بعميه هذيل بن هبيرة التغلبي الشاعر، والهذيل بن عمران الأضغر الذي كان أخاً لأمه. وأما قول الآخر [من الطويل]:

إن الذي حانت بقلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

فإن البيت للأشهب بن زميلة، ويروى: زميلة بالزاي. والشاهد فيه حذف النون من «الذَّين» استخفافاً على ما تقدم، والذي يدل أنه أراد الجمع قوله: «دماؤهم»، فعوذ الضمير من الصلة بلفظ الجمع، يدل أنه أراد الجمع. ومثله قوله تعالى: «وَحَضَّمْتُمُ كَالَّذِي خَاضُوا»^(٢) والمراد: «الذَّين»، لقوله: «خاضوا». ويجوز أن يكون «الذي» واحداً، ويؤدِّي عن الجمع. فإن عاد الضمير بلفظ الواحد، فنظراً إلى اللفظ، وإن عاد بلفظ الجمع، فبالحمل على المعنى على حد «مَنْ». ومثله قوله تعالى: «وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ»^(٣). وقال سبحانه: «كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَزَكَهُمْ فِي ظُلْمَتٍ لَّا يَبْصُرُونَ»^(٤)، فعاد الضمير مرة بلفظ الواحد، ومرة بلفظ الجمع حملاً على المعنى. وهو يرثي قوماً قتلوا بقلج، وهو موضع معروف بين البصرة وضريبة، وهو مذكّر مصروف.

فصل

[الإخبار بـ«الذي»]

قال صاحب الكتاب: ومجال «الذي» في باب الإخبار أوسع من مجال اللام التي بمعناه حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعاً، ولم يكن للام مدخل إلا في الفعلية، وذلك قولك إذا أخبرت عن زيد في «قام زيد»، و«زيد منطلق»: «الذي قام زيد»، و«الذي هو منطلق زيد»، و«القائم زيد»، ولا تقول: «الهُوَ منطلق زيد»، والإخبار عن كل اسم في جملة سائغ إلا إذا منع مانع.

قال الشارح: الإخبار ضرب من الابتداء والخبر تُصَدَّر فيه بـ«الذي» أو بالألف

(٣) الزمر: ٣٣.

(١) في الطبعين «عاصم»، وهذا تحريف.

(٤) البقرة: ١٧.

(٢) التوبة: ٦٩.

واللام بمعناها، وقد ذكرنا أنّ «الَّذِي» إذا تَمَّ بصلته، كان اسمًا مفردًا كـ«زيد» و«عمرو» لا يُفيد إلا بضمّ جزء آخر إليه. فإذا قيل لك: أَخْبِرْ عن اسم من الأسماء، فالمراد أَلْحَقِ الكلامَ «الَّذِي» أو الألف واللام، واجعلهما في موضع مبتدأ، وانزع ذلك الاسم من مكانه الذي كان فيه، وضع موضعه ضميرًا يقوم مقامه، يكون راجعًا إلى «الَّذِي»، أو إلى الألف واللام، واجعل ذلك الاسم خبرًا.

مثال ذلك إذا قيل لك: أَخْبِرْ عن زيد من قولك: «قام زيدٌ» بـ«الَّذِي»، قلت: «الذي قام زيدٌ»، فيكون «الَّذِي» مبتدأ، و«قَامَ» صلته، وفيه ضميرٌ قام مقامَ «زيد» في كونه الفاعل، وهو ضميرٌ راجعٌ إلى «الَّذِي»، وبه تَمَّ الكلام، وهو في المعنى زيدٌ؛ لأنه ضميرٌ «الَّذِي»، و«الَّذِي» هو زيدٌ. ولذلك كان خبرًا عنه؛ لأنّ الخبر إذا كان مفردًا هو المبتدأ في المعنى، فإن أخبرت عنه بالألف واللام، قلت: «القائمُ زيدٌ»، فالألف واللام قائم مقامَ «الَّذِي»، واسمُ الفاعل الذي هو «قائمٌ» عوضٌ عن «قَامَ». وفي اسم الفاعل ضميرٌ عائدٌ إلى الألف واللام، والألف واللام هما «زيدٌ»، غير أنّك أعربت الألف واللام بتمامه بإعرابِ «الَّذِي» وحدّها.

فإن أخبرت عن «زيد» من قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، قلت: «الذي هو منطلقُ زيدٌ»، جعلت بدلَ «زيد» ضميره، وهو مبتدأ كما كان «زيدٌ» مبتدأ، و«منطلقٌ» الخبر، وهو منطلقٌ صلةُ «الَّذِي»، وهو راجعٌ إلى «الَّذِي»، و«زيدٌ» خبرُ «الَّذِي»؛ لأنّ «زيدًا» هو «الَّذِي» في المعنى. فلو أخذت تُخبر عنه بالألف واللام، لم يصح؛ لأنك تحتاج أن تنقله إلى اسم الفاعل، واسمُ الفاعل إنّما يكون من الفعل، لا من الاسم. ولذلك قال: «إنّ مجالَ «الَّذِي» في باب الإخبار أوسعٌ من مجال الألف واللام»؛ لأنّ «الَّذِي» يكون مع الجملتين الاسميّة والفعلية، والألف واللام لا تكون إلا مع جملة فعلية، فكلُّ ما يُخبر عنه بالألف واللام يصح أن يُخبر عنه بـ«الَّذِي»، وليس كلُّ ما يخبر عنه بـ«الَّذِي» يجوز أن يخبر عنه بالألف واللام، فكان الإخبار بـ«الَّذِي» أعمّ.

وقوله: «والإخبار عن كلّ اسم في جملةٍ سائغٍ»، يريد الجملة الخبرية التي يحسن في جوابها صدقٌ وكذبٌ، لأن هذه الجمل تقع صلواتٍ وصفاتٍ، كما تقع أخبارًا، والأسماء بحكم أنها أسماءٌ سيمات على مسمياتٍ يجوز الإخبار عنها بأحوالها، إلا إذا منع مانعٌ، وستذكر الموانع فيما بعد.

قال صاحب الكتاب: وطريقة الإخبار أن تُصدّر الجملة بالموصول، وتُرخِّف الاسم إلى عجزها واضعًا مكانه ضميرًا عائدًا إلى الموصول. بيانه أنّك تقول في الإخبار عن زيد في «زيدٌ منطلقٌ»: «الذي هو منطلقُ زيدٌ»، وعن «منطلقٌ»: «الذي زيدٌ هو منطلقٌ»، وعن

«خالد» في «قام غلامُ خالدٍ»: «الذي قام غلامُه خالدٌ»، أو «القائمُ غلامُه خالدٌ»، وعن اسمِكَ في «ضربتُ زيدًا»: «الذي ضرب زيدًا أنا»، أو «الضاربُ زيدًا أنا»، وعن «الذباب» في «يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ»: «الذي يطير فيغضب زيدَ الذبابُ»، أو «الطائرُ فيغضبُ زيدَ الذبابُ»، وعن زيد: «الذي يطير الذبابُ فيغضبُ زيدٌ»، أو «الطائرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ».

قال الشارح: قد ذكرنا أن طريقة الإخبار أن تُصدَّر الجملة بالموصول الذي هو «الذي»، و«التي»، أو الألفُ واللام بمعناهما، وتنزع الاسم الذي تريد الإخبارَ عنه من الجملة، وتضع موضعه ضميرًا يعود إلى الموصول يكونه في المعنى، ثم تأتي بذلك الاسم الذي تُخبر عنه آخرًا، تجعله خبرًا عن الموصول.

وإنما قال النحويون: «أخبرَ عنه»، وهو في اللفظ خبرٌ؛ لأنه في المعنى مُحَدَّثُ عنه، إذ قد يكون خبرٌ، ولا يُخبر عنه، نحو الفعل، فأرادوا التنبيه على أنه خبرٌ ومُحَدَّثُ عنه في المعنى.

فإذا أخبرت عن «زيد» من قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، فإنك تقول: «الذي هو منطلقُ زيدٌ». نزعْتَ «زيدًا» من الجملة، وجعلتَ بدلَه ضميرَه، وهو مبتدأٌ كما كان «زيد» مبتدأً، و«منطلق» خبرُه على ما كان، والجملةُ من المبتدأ والخبر صلةٌ «الذي»، وهو راجعٌ إلى «الذي»، و«الذي» هو «زيدٌ»، ولذلك كان خبرًا عنه؛ لأنَّ الخبر إذا كان مفردًا يكون هو المخبر عنه في المعنى.

فإن أخبرت عن «منطلق» من قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، قلت: «الذي زيدٌ هو منطلقٌ»، فتجعل الضمير موضعَ «منطلق» خبرًا عن «زيد»، كما كان «زيدٌ» كذلك. وجعلتَ الجملة صلةً «الذي»، ثم أتيتَ بـ«منطلق»، وجعلته خبرًا عن الموصول الذي هو «زيدٌ»، ولا يصح الإخبارُ بالألف واللام هنا؛ لأنَّ الألف واللام لا مدخلَ لها في المبتدأ والخبر على ما بيَّنا.

فإن أخبرت عن خالدٍ في قولك: «قام غلامُ خالدٍ»، قلت: «الذي قام غلامُه خالدٌ»، جعلتَ الهاءَ موضعَ «خالد»، وهي مضافٌ إليها الغلامُ، كما كان «خالدٌ» كذلك، وجعلتَ «خالدًا» خبرًا عن الموصول الذي هو الهاءُ في المعنى.

فإن أخبرت بالألف واللام، قلت: «القائمُ غلامُه خالدٌ»، ف«القائم» مبتدأٌ، و«غلامُه» مرتفع ارتفاعَ الفاعل، كأنك قلت: «الذي قام غلامُه»؛ لأنَّ الألف واللام في معنى «الذي»، واسمُ الفاعل في معنى الفعل، وجعلتَ «خالدًا» الخبرَ، كما كان في «الذي» كذلك.

وجملة الأمر أن الإضافة تنقسم قسمين:

أحدهما: أن يدلَّ المضاف إليه على شخصٍ بعينه، والآخَر أن لا يدلَّ على شخص

بعينه. فأما ما دلّ على شخص مفرد، فنحو: «غلامُ زيد»، و«صاحبُ عمرو»، وأما ما لا يدلّ على شخص مفرد، فنحو: «سامُ أبرص»، و«أبي الحُصَيْن».

فأما الثاني: وهو ما لا يدلّ على شخص مفرد، فلا يجوز الإخبارُ عنه؛ لأنّه لا يتخصّص بالإضافة، وأما الأوّل - وهو ما يدلّ على شخص مفرد - فإنّه يجوز الإخبارُ عن المضاف مفردًا، وعن المضاف إليه مفردًا، ولا يجوز الإخبارُ عنهما معًا؛ لأنّ المضمّر لا يدلّ على أكثر من واحد.

ولو قيل لك: أخْبِرْ عن «قام» من قولك: «قام غلامُ خالد»، قلت: هذا لا يجوز؛ لأنّ الفعل لا يُضمّر، وقد بيّنا أنّ معنى الإخبار أن تنزع الاسمَ المخبرَ عنه من الكلام، وتأتي موضعه بضميره، إن كان مبتدأً كان ضميرًا منفصلًا، وإن كان مفعولًا أو مضافًا إليه، كان المضمّر متصلاً.

فإن أخبرت عن اسمك في «ضربتُ زيدًا»، قلت في الإخبار بـ«الذي»: «الذي ضرب زيدًا أنا»، نزعْتَ ضميرَ المتكلم من الفعل، ووضعتْ مكانه ضميرَ الغيبة؛ لأنّه راجعُ إلى «الذي»، و«الذي» موضوعٌ للغيبة، واستترَ الضميرُ في الفعل؛ لأنّ الفعل، إذا كان واحدًا غائبًا، لم تظهر له علامة، ثم جعلت ضميرَ المتكلمَ المنتزَع خبرًا. فلمّا صار خبرًا، وجب أن يكون ضميرًا مرفوعًا منفصلًا للمتكلم، نحو: «أنا». وإنّما كان مرفوعًا؛ لأنّه خبرُ المبتدأ، وخبرُ المبتدأ لا يكون إلا مرفوعًا. وإنّما كان منفصلًا؛ لأنّ خبر المبتدأ ليس عامله لفظًا، فيتصل به. وكان ضميرَ متكلم على حدّ ما كان في «ضربتُ». وتقول في الإخبار بالألف واللام: «الضاربُ زيدًا أنا»، فـ«الضارب» مبتدأ، وفيه ضميرٌ يعود إلى الألف واللام، و«أنا» الخبرُ.

فإن أخبرت عن المفعول الذي هو زيدٌ بـ«الذي»، قلت: «الذي ضربته زيدٌ». فـ«الذي» مبتدأ، و«ضربته» صلته والهاء عائدة إليه، و«زيدٌ» خبر. ويجوز حذف الهاء، فتقول: «الذي ضربت زيدٌ». قال الله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(١). فإن أخبرت بالألف واللام، قلت: «الضاربُ أنا زيدٌ»، فالهاء في «الضارب» ترجع إلى ما دلّ عليه الألف واللام، وهو «الذي»، و«أنا» مرتفعٌ بـ«ضارب»، وأظهرت المضمّر الذي هو «أنا»؛ لأنّ «ضاربًا» لك، وقد جرى على الألف واللام الذي لـ«زيد»، وقد جرى على غير مَنْ هو له. واسمُ الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له، برز ضميره.

وتقول: «يطير الذباب فيغضب زيدٌ»، إن أخبرت عن الذباب، قلت: «الذي يطير فيغضب زيدٌ الذباب»، فيكون «الذي» في موضع رفع؛ لأنّه مبتدأ، و«يطير» صلته، وفيه ضميرٌ يعود إلى «الذي»، وهو الفاعل، استكنّ فيه لكونه واحدًا لغائب. وضميرُ الفاعل

إذا كان بهذه الصفة، كان مستكنًا في الفعل بلا علامة لفظية. وقوله: «فيغضب زيد» جملة معطوفة على «يطير»، والمعطوف والمعطوف عليه داخل في الصلة. و«الذباب» خبر مبتدأ، وقد كان قبل الإخبار فاعل «يطير». فلما أخبرت عنه، وضعت مكانه ضميره، وأخرته، فجعلته خبرًا. فإن أخبرت بالألف واللام، قلت: «الطائر فيغضب زيد الذباب»، فيكون «الطائر» مبتدأ، وفيه ذكر يعود إلى مدلول الألف واللام، وهو مرتفع به. وقوله: «فيغضب زيد» معطوف عليه، لأنه، وإن كان مفردًا، فهو في تأويل الجملة؛ لأن «الطائر» بمعنى «الذي يطير»، فكأنك عطفت جملة على جملة في الحكم. ومثله قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُضَيِّقِينَ وَالْمُضَيِّقَاتِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ قَرَابًا حَسَنًا﴾^(١)، على معنى: إن الذين تصدقوا وأقرضوا، و«الذباب» الخبر، فهو الآن مرفوع، لأنه خبر المبتدأ، وقبل كان مرفوعًا بأنه فاعل.

فإن أخبرت عن «زيد»، قلت: «الذي يطير الذباب، فيغضب زيد»، ف«الذي» مبتدأ، و«يطير الذباب» صلة. وقوله: «فيغضب» معطوف عليه، وفيه ذكر يعود إلى المبتدأ والموصول، وهو «الذي»، و«زيد» الخبر. والفاء ربطت الجملتين، وجعلتهما كالجملة الواحدة؛ لأنها أحدثت فيهما معنى الجزاء، وصار بمعنى «إن طار الذباب يغضب زيد». ولما كان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة، فاقتضى كل واحد من الجملتين الأخرى، كفى عود الضمير إلى الموصول من إحداهما إذا كانتا صلة، نحو قولك: «الذي أبوه قائم زيد». ولو كان مكان الفاء الواو، لم يصح الإخبار عن «الذباب»، ولا عن «زيد»؛ لأن الواو لا تحدث في الكلام معنى الجزاء، فتبقى إحدى الجملتين أجنبية عن الموصول لخلوها من العائد. وتقول في الإخبار بالألف واللام: «الطائر الذباب فيغضب زيد»، ف«الطائر» مبتدأ، و«الذباب» رفع به، وليس فيه ذكر؛ لأنه قد رفع ظاهرًا. و«يغضب» معطوف عليه، وفيه ذكر يعود إلى الموصول، وبه تمت الصلة. و«زيد» خبر المبتدأ.

[ما يمنع فيه الإخبار]

قال صاحب الكتاب: ومما امتنع فيه الإخبار ضمير الشأن؛ لاستحقاقه أول الكلام، والضمير في «منطلق» في «زيد منطلق»، والهاء في «زيد ضربته» و«منه» في «السمن منوان»^(٢) منه بدرهم؛ لأنها إذا عادت إلى الموصول، بقي المبتدأ بلا عائد، والمصدر والحال في نحو «ضربي زيدًا قائمًا»؛ لأنك لو قلت: «الذي هو زيدًا قائمًا ضربي»، أعملت الضمير، ولو قلت: «الذي ضربي زيدًا إياه قائمًا»، أضمرت الحال، والإضمار إنما يسوغ فيما يسوغ تعريفه.

(١) الحديد: ١٨.

(٢) مثني «منان»، وهو مكيال للسمن ونحوه. (لسان العرب ١٥/٢٩٧ (منان)).

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن كل اسم من جملة تامّة خبريّة يجوز الإخبار عنه، إلا أن يمنع منه مانع. فمن المواضع التي يمتنع الإخبار عن الاسم فيها ضمير الشأن والحديث. لو قلت: «كان زيد قائمًا»، فأضمرت في «كأن» ضمير الشأن والحديث، لم يجز الإخبار عن ذلك الضمير. فلا يجوز: «الذي كان زيد قائمًا هو»، ولا «الكائن زيد قائمًا هو»؛ لأن ضمير الشأن والحديث لا يكون إلا أولاً غير عائد على ظاهر، وإنما تُفسر الجملة بعده. وأنت إذا أخبرت عنه، أخرجته عن هذه الصفة بأن يصير متأخرًا يعود على ما قبله من الموصول غير مفسر بجملة، وهذا غير ما وضع عليه.

ومن ذلك الضمير في «منطلق» في قولك: «زيد منطلق»، لا يجوز الإخبار عنه. لو قلت: «الذي زيد منطلق هو»، لم يجز؛ لأن الضمير في «منطلق» كان عائدًا إلى المبتدأ الذي هو «زيد»، وأنت حين أخبرت عنه، نزعته منه ذلك الضمير، وجعلت فيه ضميرًا يعود إلى الموصول، وأخرت الضمير الذي كان مستكنًا فيه إلى موضع الخبر، وجعلته منفصلًا، فبقي المبتدأ الذي هو «زيد» بلا عائد إليه. فإن أعدت الضمير إلى «زيد»، بقي الموصول بلا عائد، فكانت المسألة باطلة من هذا الوجه.

ومثله امتناع الإخبار عن الهاء في «زيد ضربته»؛ لأن هذه الهاء عائدة إلى «زيد». ولو أخبرت عنه، لنزعت هذا المضمرة، وجعلت مكانه ضميرًا آخر يعود إلى الموصول، وأخرت الضمير الذي في «ضربته» إلى موضع الخبر، على القاعدة المذكورة، وكنت تجعله منفصلًا، لتعذر الإتيان بالمتصل، ولو فعلت ذلك، لأخليت المبتدأ الذي هو «زيد» من عائد عليه.

ومثله امتناع الإخبار عن الهاء في «منه» من قولك: «السمن متوان منه بدرهم»، لأنك لو أخبرت عنها، لكنت قائلاً: «الذي السمن متوان منه بدرهم هو»، فتجعل الهاء في «منه» عائدة على الموصول، ويبقى المبتدأ الذي هو «السمن» بلا عائد، وذلك ممتنع. ومن ذلك قولك: «ضربي زيدًا قائمًا». لا يجوز الإخبار عن المصدر ههنا، ولا عن الحال؛ لأنك إن أخبرت عن المصدر، لزمك إضماره، وكنت تقول: «الذي هو زيدًا قائمًا ضربي»، فكنت تنصب «زيدًا قائمًا» بـ«هو»؛ لأنها كناية عن المصدر الناصب. والمصدر إذا أضمر لا يعمل. لو قلت: «مُروري بزيد حسنًا، وهو بعمرو قبيحًا»، لم يجز؛ لأن المصدر إنما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديره بـ«أن» والفعل، وبعد الكناية تزول منه حروف الفعل، ويمتنع تقديره بـ«أن» والفعل. وكذلك لو أخبرت عن الحال، فقلت: «الذي ضربي زيدًا إياه قائمًا»، لم يجز؛ لأن الحال لا يكون إلا نكرة، وأنت إذا كنيته عنه عرفته. وذلك لا يجوز في الحال، فلو أخبرت عن المفعول، وهو «زيد»، لجاز، وكنت تقول: «الذي ضربي إياه قائمًا، أو ضربته قائمًا، زيدًا، فاعرفه».

فصل [أوجه «ما»]

قال صاحب الكتاب: و«ما» إذا كانت اسماً على أربعة أوجه: موصولة كما ذكر، وموصوفة، كقوله [من الخفيف]:

٥٠٠- رَبُّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ حِرْلَه فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

ونكرة في معنى شيء من غير صلة، ولا صفة، كقوله تعالى: ﴿فَبِعَيْنِنَا﴾^(١). وقولهم في التعجب: «ما أحسن زيداً!»، ومضمنة معنى حرف الاستفهام، والجزاء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَا تَقْوَمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ جَدُّهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٣).

٥٠٠ - التخريج: البيت لامية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠؛ والأزهية ص ٨٢، ٩٥؛ وحماسة البحري ص ٢٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/١٠٨، ١١٣، ٩/١٠، والدرر ١/٧٧؛ وشرح أبيات سيويه ٣/٢؛ والكتاب ٢/١٠٩؛ ولسان العرب ٢/٣٤١/فرج؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/٧٠٧، ٧٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/٤٨٤؛ وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/١١٥؛ ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/١٣٤؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٧ (فرج)؛ والأشياء والنظائر ٣/١٨٦؛ وأمالئ المرتضى ١/٤٨٦؛ والبيان والتبيين ٣/٢٦٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ وشرح الأشموني ١/٧٠؛ ومغني اللبيب ٢/٢٩٧؛ والمقتضب ١/٤٢؛ وهمع الهوامع ٨/١.

الإعراب: «رُبَّما»: «رُبَّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد، و«ما»: نكرة بمعنى «شيء» في محلّ رفع مبتدأ، وفي محلّ جرّ يحرف الجرّ لفظاً. «تكره»: فعل مضارع مرفوع. «النفوس»: فاعل مرفوع. «من الأمر»: جار ومجرور متعلقان بـ «تكره». «له»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. «فرجة»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «كحلّ»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «فرجة»، وهو مضاف. «العقال»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «رُبَّما تكره النفوس...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. وجملة «تكره النفوس»: في محلّ رفع نعت لـ «ما». وجملة «له فرجة»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما»، أو في محلّ جرّ صفة لـ «الأمر» لأنه محلّي بـ «أل» الجنسية.

والشاهد فيه قوله: «رُبَّما» حيث دخلت «رُبَّ» على «ما» ممّا يدلّ على أنّ «ما» قابلة للتشكير، لأنّ «رُبَّ» لا تدخل إلا على نكرة، وجملة «تكره النفوس» صفة لـ «ما».

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) طه: ١٧.

(٣) المزمّل: ٢٠.

قال الشارح: لما ذكر الموصلات، وذكر في جملتها «ما»، أتبعها ذكراً أقسامها، وهي على أربعة أضرب:

أحدها: أن تكون موصولة معرفة بمنزلة «الذي». والآخر: أن تكون منكورة غير موصولة. والثالث: أن تكون استفهاماً. والرابع: أن تكون جزاءً.
فأما الأول منها - وهو أن تكون بمعنى «الذي»، وتوصل بما يوصل به «الذي» - فقد تقدم الكلام عليها.

وأما الثاني: وهو أن تكون منكورة، فهي على ضربين: أحدهما: أن تكون غير موصوفة، والآخر: أن تكون موصوفة. فأما الموصوفة، فكقوله تعالى: ﴿هَذَا مَا لَدَيْكَ عَيْدٌ﴾^(١). «عتيد» خبر ثان، أو صفة ثانية. ويجوز أن تكون «ما» بمعنى «الذي»، و«لدي» بعده الصلة، وهو خبر عن «هَذَا»، و«عتيد» خبر ثان على حدّ ﴿وَهَذَا بَعْلٌ شَيْعًا﴾^(٢). والفصل بين الصفة والصلة أن الصلة لا تكون إلا جملة، والصفة قد تكون اسماً مفرداً. فإذا وقعت الجملة صفة للنكرة، فإنما تقع من حيث توصف النكرات بالجملة، لا أن ذلك لازم، بخلاف الصلة. والفرق بين الجملة التي تكون صلة لـ«ما»، وبين الجملة التي تكون صفة لها، أن الجملة التي تكون صفة لها، لها موضع من الإعراب بحسب إعراب موصوفها، والجملة التي تكون صلة لا موضع لها من الإعراب.

ومما جاءت فيه منكورة موصوفة قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾^(٣). أجاز بعضهم أن تكون «ما» نكرة، و«بعوضة» وصف لها على أن تكون «ما» في موضع البدل من «مثلاً». فإن قيل: كيف ساغ وصفها بـ«بعوضة» وهو نوع؟ قيل: لا يبعد ذلك هنا؛ لأن «ما» اسم عام قريب في الإبهام والعموم من «ذا». وحكم هذه الأسماء أن تُبين بأسماء الأنواع، وقد تقدم علّة ذلك. وكذلك «ما» الثانية في قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾^(٤)، يجوز أن تكون نكرة، ويكون «فوقها» صفة، والتقدير: إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً شيئاً بعوضةً شيئاً فوقها.

فأما قول الشاعر [من الخفيف]:

رَبِّ مَا تَكْرَهُ... إلخ

فالبيت لأمية بن أبي الصلت، والشاهد فيه كون «ما» نكرة، وما بعدها صفة لها. والذي يدل أنها نكرة دخول «رُبِّ» عليها، وهي بمعنى «شيء». والعائد من الصفة محذوف. والمعنى: رُبِّ شيءٍ تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة، وله فرجة

(٣) البقرة: ٢٦.

(١) ق: ٢٣.

(٤) البقرة: ٢٦.

(٢) هود: ٧٢.

تعُثِبَ الضيقَ كَحَلِّ عِقَالِ المقيِّدِ . والفَرْجَةُ بالفتح في الأمر، وبالضَمِّ في الحائِطِ ونحوه
مما يُرَى . حكى أبو عُبَيْدَةَ عن أبي عمرو بن العلاء، قال: أخافنا الحجاج، فهرب إلى
نحوِ اليَمَنِ، وهربَتْ معه، فَبَيْنَا نحن نَسِيرُ، وقد دخلنا إلى أرضِ اليَمَنِ، لَحِقْنَا أعرابيُّ
على بَعِيرٍ يُنْشِدُ [من الخفيف]:

لا تَضْمِيقَنَّ بالأُمُورِ فقد يُكْ شَفَ عَسَاوُهَا بِغَيْرِ اِخْتِيَالِ
رُبَّ ما تَكَرَّرَ النُفُوسُ مِنَ الأَمْرِ رَلَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

فقال أبو عمرو: وما الخبر؟ قال: مات الحجاج. قال أبو عمرو: وكنتُ بقوله:
«فَرْجَةٌ»، بفتح الفاء، أَشَدُّ فَرَحًا من قوله: «مات الحجاج».

والضرب الآخر من ضربي النكرة: هو أن تكون نكرة غير موصوفة. وذلك من نحو
قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾^(١)، ف«مَا» ههنا نكرة غير موصوفة، والذي
يدلُّ على ذلك أنها لو كانت موصوفة؛ لكان بعدها صفة، وليس بعدها ما يصلح أن يكون
صفة؛ لأنَّ الصفة إنَّما تكون مفردة أو جملة. وإذا كان الوصف مفردًا، وجب أن يكون
نكرة لإبهام الموصوف، وليس ما بعده نكرة ولا جملة، فيكون صفة. ثبت بما ذكرناه أنها
غير موصوفة، وأنها نكرة لعدم الصلة. وإذا كانت نكرة، فهي في موضع نصب كما لو
كانت النكرة ملفوظًا بها، والتقدير: إن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ، فالصدقاتُ نِعْمٌ شيئًا إبداءها، أي:
نِعْمَ الشيءُ شيئًا، ف«إبداءها» هو المخصوص بالمدح، فحذف المضاف الذي هو «الإبداء»،
وأقيم المضاف إليه، وهو ضميرُ «الصدقات» مقامه للدلالة عليه. وإنَّما قلنا ذلك، لأنَّ
«هي» ضميرُ «الصدقات» غير ذي شك، فلا يخلو إنا أن يكون على تقدير حذف المضاف
الذي هو الإبداء، أو لا على تقديره. فلو لم يكن المضاف مقدَّرًا، لكان المعنى: فَنِعْمَ شيئًا
الصدقاتُ، وتكون «الصدقاتُ» هي الممدوحة، وليس المعنى على ذلك، إنَّما المدحُ راجعُ
إلى إبداء الصدقات لا إليها نفسها، وإخفاؤها وإبتاؤها الفُقرَاءَ خيرٌ.

ومن ذلك «مَا» في التعجب، نحو قولك: «ما أحسن زيدًا!» ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ
الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرُ﴾^(٢)، ف«مَا» نكرة غير موصوفة في موضع رفع بالابتداء، و«أكفراه» الخبرُ،
ومعناه التعجب، أي: هو ممَّن يُعْجَبُ منه، ومثله ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٣)، أي: هم
ممَّن يُقالُ فيهم ذلك، وقيل: إنَّ «مَا» استفهامٌ، وهو ابتداء، و«أكفراه» الخبرُ، أي: أيُّ
شيءٍ حملهم على الكُفْر مع ما يرون من الآيات الدالَّة على التوحيد.

وأما القسم الثالث: وهو كونها استفهامًا، فهي فيه غيرُ موصولة ولا موصوفة، وهي
سؤالٌ عن ذواتٍ غيرِ الأناسي، وعن صفاتِ الأناسي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) البقرة: ١٧٥.

(٣) عبس: ١٧.

بِیْمِیْنِكَ یَمْوَسِیْ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِیلُ الَّتِیْ اُنْتَدِلُوا عَلَيْهَا﴾ (٢)، فـ«مَا» اسمٌ نكرةٌ في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: أي شيء تلك بيمينك.

وهي مبنيةٌ لتضمُّنها همزة الاستفهام، وإنَّما جيء بها لضرب من الاختصار، وذلك أنك إذا قلت: ما بيدك؟ فكأنك قلت: أعصى بيدك، أم سيفٌ، أم خنجرٌ، ونحو ذلك ممَّا يكون بيده، وليس عليه إجابتك عمَّا بيده، إذا لم تأت على المقصود، فجاؤوا بـ«ما»، وهو اسمٌ واقعٌ على جميع ما لا يعقل، مُبْهَمٌ فيه، وضمَّنه همزة الاستفهام، فاقتضى الجواب من أولٍ وهَلَّةٍ، فكان فيه من الإيجاز ما ترى.

وأما كونها جزءاً؛ فنحو قولك: «ما تَصْنَعُ أَصْنَعُ مثله»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدِرُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (٣)، ونحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ (٤). وحكمها في الجزء في حصرها الأسماء، ووقوعها عليها، كحكمها في الاستفهام، فإذا قال: «ما تأكلُ أَكُلُ»، فتقديره: إن تأكلُ خُبْزاً، أو إن تأكلُ لَحْماً، أو غير ذلك ممَّا يُؤكَلُ، فـ«مَا» قامت مقامَ هذه الأشياء، وأغنت عن تعدادها، كما كانت في الاستفهام كذلك.

فأما موضعها من الإعراب، فعلى حسب العامل، كما أنَّها في الاستفهام كذلك. إن كان الشرطُ فعلاً غير متعدٍّ، كان الموضعُ رفعاً بالابتداء، نحو: «مَا تَقُمْ أَقُمْ»، و«مَا تَقُمْ أَضْرِبُ»، كما أنَّها في الاستفهام كذلك. وإن كان متعدِّياً، كانت منصوبةً الموضع به. وإن دخل عليها حرف جرٍّ، أو أضيف إليها اسمٌ، كانت مجرورةً الموضع به، كما أنَّها في الاستفهام كذلك. فأما انجزامُ الفعل بعدها، وبعد غيرها من أسماء الجزء، فينبغي أن يكون بتقدير «إن»، ولا يكون بالاسم؛ لأنَّنا لم نجد اسماً عاملاً في فعلٍ، وإنَّما الأفعال تعمل في الأسماء.

قال صاحب الكتاب: وهي في وجوها مُبْهَمَةٌ، تقع على كل شيء، تقول لشبَّح رُفِعَ لك من بعيد، لا تشعُر به: «ما ذاك؟» فإذا شعرت أنه إنسانٌ، قلت: «مَنْ هو؟»، وقد جاء «سُبْحَانَ ما سَخَرَكُنَّا لَنَا»، و«سبحانَ ما سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ».

قال الشارح: قد تقدَّم القول: إنَّ «ما» في وجوها الأربعة تقع على ذواتٍ غير الأناسي، وعلى صفاتِ الأناسي، فإذا قلت: «ما في الدار؟» فجوابه: «ثوبٌ»، أو

(٣) المزمّل: ٢٠.

(٤) فاطر: ٢.

(١) طه: ١٧.

(٢) الأنبياء: ٥٢.

«فرس»، ونحو ذلك مما لا يعقل. وإذا قلت: «ما زيد؟» فجوابه: «طويل»، أو «أسود»، أو «سمين»، فتقع على صفاته.

وقد تُقام الصفة مُقام الموصوف في الخبر، نحو: «مررت بعاقِلٍ وكاتبٍ»، فكذلك يجوز أن تقوم مقامه في الاستخبار، فإذا قيل: «ما عندك؟» قلت: «زيد» أو «عمرو» ونحوهما من أشخاص الأناسي. وذلك على إقامة «ما»، وهو استخبارٌ عن الأوصاف، مقام «مَنْ» في الاستخبار عن المعارف، كما أقيمت «الكاتب» مقام «زيد»، وكما أقيمت مقامه في الاستخبار.

كذلك يجوز أن تُقيمه مقامه في الخبر، وعليه قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(١). ومن ذلك ما حكى عن أبي زيد «سُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ»، و«سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّا لَنَا».

فأما إذا قلت في جواب «مَا عِنْدَكَ؟»: «رجل»، أو «فرس»، فليس على إقامة الصفة مقام الموصوف؛ لأنَّ «ما» يُسأل بها عن الأنواع والأشياء التي تدلّ على أكثر من واحد^(٢). فمن حيث كان «رجل» و«فرس» نوعين يعمّان جماعة كثيرة، جاز أن يقعا في جواب «ما»، وليس ذلك باتساع، كما كان وقوع «زيد» و«عمرو» في جوابها اتساعاً.

وقوله: «تقول لشبح رُفِعَ لك من بعيد لا تشعر به: ما ذاك؟»، يريد أنك إذا رأيت شخصاً من بُعد، ولا تتحقّق أنه من العقلاء، أو غيرهم، عبرت عنه بـ«ما»؛ لأنّها تقع على الأنواع، فكان السؤال وقع عن نوع الشبح المرئي. فإذا تحققت أنه إنسان، قلت «مَنْ هو»، فتعبّر عنه بـ«مَنْ»، إذ كانت مختصة بالعقلاء، وقد تقدّم الكلام عليها.

فصل

[قلب ألف «ما» وحذفها]

قال صاحب الكتاب: ويصيب ألفها القلب، والحذف، فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب: «قدمت المدينة ولأهلها صَجِيجٌ بالبكاء كصجيج الحجاج أهلوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيل: هَلْكَ رسولُ الله».

قال الشارح: اعلم أنّه لما كثر استعمال هذه الكلمة، وتشتت مواضعها، وأوقعوها

(١) المؤمنون: ٦.

(٢) يخطئ بعضهم استخدام هذا التعبير «أكثر من واحد»، وقد أجازته مجمع اللغة العربية في القاهرة. انظر: القرارات المجمعية ص ١١٦؛ والألفاظ والأساليب ص ٥٢؛ والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص ٣٢٣.

على ما لا يعقل، وعلى صفاتٍ من يعقل، وربّما اتّسعوا فيها وأوقعوها على ذواتهم على ما ذكرناه، اجترؤوا على ألفها تارة بالقلب، وتارة بالحذف.

فأما القلب، ففي الاستفهامية، وذلك قولهم: «مَه»، والمراد: ما الأمر؟ أو ما الخبر؟ فقلبوا الألف هاء؛ لأنها من مَخْرَجِها، وتُجَانِسُها في الحَفَاءِ، إلّا أنّها أبينُّ منها. قال الراجز [من الراجز]:

قَد وَرَدَتْ مِنْ أَمَكِنَّةٍ
مِنْ هُهُنَا وَمِنْ هُنَّةٍ
إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَمَّةٌ^(١)

قوله: «فَمَمَّة»، أي: فما أضنع؟ أو فما قُذرتي؟ ونحو ذلك حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة إلخ، والمراد: ما الخبر؟ أو ما الأمر؟ فقلبوا الألف هاء، وحذفوا الخبر لدلالة الحال عليه. وأبو ذؤيب هذا هو الشاعر، كان مُسْلِمًا على عهد رسول الله ﷺ، ولم يره، وكان جاهليًا إسلاميًا. واسمُه حُوَيْلِدُ بن خالد بن محرَّب. وهذا الحديث رواه ابن يسار يرفعه إلى أبي ذؤيب أنه قال: بَلَّغْنَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِيلٌ، فاستشعرتُ حَزَنًا، فَبِتُّ بِأَطْوَلِ لَيْلَةٍ، لَا يَنْجَابُ دُجُورُهَا، وَلَا يَطْلُعُ نُورُهَا، وَظَلَلْتُ أَقَاسِي طُولَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ قَرِيبَ السَّحَرِ، أَغْفَيْتُ، فَهَتَفَ بِي هَاتِفٌ، وَهُوَ يَقُولُ [من الكامل]:

خَطْبٌ أَجَلٌ أَنَاخَ بِالْإِسْلَامِ بَيْنَ الشُّخَيْلِ وَمَقْعَدِ الْآطَامِ
قُبُضَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ فَعْيُونَنَا تُذْرِي الدُّمُوعَ عَلَيْهِ بِالتَّسْجَامِ

قال أبو ذؤيب: فوثبتُ من نومي فَرَعًا، فنظرتُ إلى السماء، فلم أر إلا سَعْدَ الذابح، فتفألْتُ به ذُبْحًا يقع في العرب، وعلمتُ أنّ النبي ﷺ قد قُبِضَ، وهو ميتٌ من علته. فركبتُ ناقتي، وسرتُ، فلما أصبحتُ، طلبتُ شيئًا أُرْجِرُ به، فعنَّ لي شَيْهَمٌ، يعني: القُفُؤُ، وقد قبض على صلِّ، يعني: الحَيَّةَ، فهي تلتوي، والشَيْهَمُ يَعَضُّهَا، حتى أكلها. فزجرتُ ذلك، فقلت: شَيْهَمٌ شَيْءٌ مُهَمٌ، والتواءُ الصلِّ التواءُ الناسِ على القائم بعد رسول الله. ثم أولتُ أَكَلَ الشَيْهَمِ غَلْبَةَ القائم بعده على الأرض. فحششتُ ناقتي، حتى إذا كنتُ بالغابة، زجرتُ الطائرَ، فأخبرني بوفاته. ونعب غرابٌ سانخٌ، فنطق بمثل ذلك، فتعوذتُ بالله من شرِّ ما عنَّ لي في طريقي، وقدمتُ المدينة، ولهم ضجيجٌ بالبكاء كضجيج الحجاج إذا أهلوا بالإحرام، فقلت: «مَه؟» قالوا: «قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». فجئتُ إلى المسجد، فوجدته خاليًا، فأتيتُ بيتَ رسول الله، فوجدتُ بابَه مُرْتَجًا، وقيل: هو مُسَجَّى، وقد خلا به أهله. فقلت: «أَيْنَ النَّاسُ؟» فقالوا في سَقِيفَةِ بني سَاعِدَةَ، صاروا

إلى الأنصار. فجئتُ إلى السقيفة، فوجدتُ أبا بكر، وعمر، وأبا عُبَيْدَةَ بنَ الجراح، وسالمًا، وجماعةً من قُرَيْش، ورأيتُ الأنصار فيهم سَعْدُ بنَ عُبَادَةَ، وفيهم شعراؤهم: حَسَانُ بنَ ثابتٍ، وكَعْبُ بنَ مالكٍ، ومَلَأُ منهم. فأويثُ إلى قريش. وتكلمتِ الأنصارُ، فأطالوا الخِطابَ، وأكثرُوا الصَّوابَ، وتكلم أبو بكر، فإللهُ درُّهُ من رجل! لا يُطيل الكلامَ، ويعلم مواضعَ فَضْلِ الخِصامِ، واللهُ لقد تكلم بكلام لا يسمعه سامعٌ إلا انقاد له، ومال إليه. ثم تكلم عمرُ بعده بدونِ كلامه، ثم مَدَّ يدهُ إليه، وبايعه، وبايعوه. ورجع أبو بكر، ورجعتُ معه. قال أبو ذؤيب: فشهدتُ الصلاةَ على مُحَمَّدٍ ﷺ، وشهدتُ ذَفَنَهُ. ثم أنشد أبو ذؤيب بيكي النبي ﷺ [من الكامل]:

لَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَسَلَانِهِمْ مَا بَيْنَ مَلْحُوْدِهِ وَمُضْرِحِ
مُتَبَادِرِينَ لَشَرْجِعِ بَأَكْفِهِمْ نَصَّ الرُّقَابِ لَفَقْدِ أَرْوَعِ أَرْوَحِ
فَهَنَّاكَ صِرْتُ إِلَى الْهُمُومِ وَمَنْ يَبِثْ جَارَ الْهُمُومِ يَبِثْ غَيْرَ مُرْوَحِ
كُسِفَتْ بِمُضْرَعِهِ النُّجُومُ وَيَذْرَهَا وَتَرْغَرَعَتْ أَجْبَالُ يَثْرِبَ كُلْهَا
وَلَقَدْ رَجَزْتُ الطَّيْرَ قَبْلَ وَفَاتِهِ وَنُخَيْلُهَا بِحُلُولِ حَطْبِ مُفْدِحِ
وَرَجَزْتُ إِذْ نَعَبَ الْمُشْحَجُ سَانِحَا بِمُصَابِهِ وَرَجَزْتُ سَعْدَ الْأَذْبِحِ
مُتَفَائِلًا فِيهِ بِفَأْلِ أَفْبِحِ

ثم انصرف أبو ذؤيب إلى باديته. وتوفي أبو ذؤيب في خلافة عثمان بن عفان بطريق مكة ذاهبًا إليها، ودفنه ابن الزبير.

قال صاحب الكتاب: والجَزَائِيَّةُ، وذلك عند إلحاق «مَا» المزيدة بأخرها، كقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ أَيْتَةٍ﴾^(١).

قال الشارح: وقد قلبوا ألفها هاء أيضًا إذا كانت جزاء، فقالوا: «مَهْمَا»، وأصلها عند الخليل «مَا»^(٢). وحروف الجزاء قد تزداد فيها «مَا»، كقولك: «متى ما تأتيني آتِكَ»، و«أَيْنَ ما تكن أكن»، فزادوا «ما» على «مَا» كما يزيدون «ما» على «متى» فصار «مَامَا»، فاستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفين، فأبدلوا من الألف الأولى هاء، فقالوا: «مَهْمَا»، إذ الألف والهاء من مَخْرَجٍ واحد.

وقال آخرون: هي مركبة من «مَه» بمعنى: «أَكْفُفُ» و«ما» الشرطيَّة. والمعنى عندهم: أكفف عن كل شيء ما تفعل أفعُل. وقال غيرهم هي اسم مفرد معناه العموم. قالوا: لأن الأصل عدم التركيب. ويؤيد القول الأول عود الضمير إلى «مَهْمَا» كما يعود إلى

«ما»، قال الله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَانِي بِهِ مِنْ أَمْرٍ﴾^(١). ويؤيد الثاني قول الشاعر [من الطويل]:

٥٠١- أَمَاوِيٌّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيٌّ يَنْدَمُ
فَرَكِبَ «مَه» مَعَ «مَنْ» كَمَا رَكِبَتْهَا مَعَ «مَا»، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: والحذف في الاستفهامية عند إدخال حروف الجر عليها، وذلك قولك: «فِيمَ»، و«بِمَ»، و«عَمَ»، و«لِمَ»، و«حَتَامَ»، و«إِلَامَ»، و«عَلَامَ».

قال الشارح: اعلم أن ألف «مَا» إذا كانت استفهامًا، ودخل عليها حرف جارٍ، فإنها تُحذف لفظًا وخطًا، نحو قولك: «فِيمَ» و«بِمَ»، و«عَلَامَ»، و«عَمَ»، و«لِمَ»، و«حَتَامَ»، و«إِلَامَ». وإنما حذفوها؛ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروف الجر. وذلك لثلاث أسباب: صدر عن حكم الصدر. وإنما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف، لتنزّلها ممّا دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم، يُحكّم عليهما جميعًا بالنصب. ولذلك يُعطف عليهما بالنصب، نحو قوله [من الوافر]:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

(١) الأعراف: ١٣٢.

٥٠١ - التخرّيج: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٣/٥٤٢ (مهه)؛ وخزانة الأدب ٩/١٦.

اللغة: ماويّ: مرخم ماوية، وهي من أسماء النساء. مهمن: اسم شرط جازم كـ«مَنْ».

المعنى: يريد أن الإنسان إذا اهتم لما يقوله الناس في صديقه يندم، لأنهم كثيرًا ما يتقولون على هذا الصديق ما لم يكن منه أو فيه.

الإعراب: «أماويّ»: الهمزة: حرف نداء. «ماويّ»: منادى مفرد علم مرخم، مبني على الضم المقدر على هاء التانيث المحذوفة للترخيم. «مهمن»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يستمع»: فعل مضارع مجزوم بـ«مهمن» وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر تقديره: هو. «في صديقه»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «أقاوليل»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «أقاوليل»: مفعول به منصوب. «هذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «الناس»: بدل من «ذا» مجرور مثله. «ماويّ»: مثل الأولى. «يندم»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للفاعلية، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «أماويّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مهمن يستمع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يستمع»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يندم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب، ومجموع جملتي الشرط والجواب «يستمع... يندم»: في محل رفع خبر للمبتدأ «مهمن». وجملة «ماويّ» الثانية: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. والشاهد فيه: أن الكوفيين حكوا عن العرب مجيء «مَهْمَنْ» بمعنى «من» الشرطية الجازمة كما في هذا البيت.

(٢) تقدم بالرقم ٣٣٠.

وإذا دخل على «ما» الاستفهامية حرف جرّ، بُعد من الاستفهام حيث عمل فيه ما قبله، وقرب من الخبرية، فحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار، فقالوا: «فِيمَ»، و«عَمَّ»، والأصل: «فِيمَا»، و«عَمَّا». قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾^(١). وقال: ﴿عَمَّ يَسْأَلُونَ﴾^(٢). وإنما خصوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية؛ لأنّ الخبرية تلزمها الصلّة، والصلّة من تمام الموصول، فكانت ألفها وقعت حشوا غير متطرّفة، فتحصنت عن الحذف. وربما أثبتها في الشعر وهو قليل، قال الشاعر [من الوافر]:

٥٠٢- على ما قام يشتئمني لثيم كخنزير تمرغ في رماد

فصل

[أوجه «من»]

قال صاحب الكتاب: و«من»، كـ«ما» في أوجهها إلا في وقوعها غير موصولة، ولا موصوفة، وهي تختص بأولي العلم.

قال الشارح: اعلم أنّ «من» اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل. والدليل على أنه اسم أنه يقع فاعلاً ومفعولاً، ويدخل عليه حروف الجرّ، ويعود عليه الضمير، وهذه الأشياء من خصائص الأسماء.

(١) النازعات: ٤٣.

(٢) النبأ: ١.

٥٠٢ - التخرّيج: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤؛ والأزهية ص ٨٦؛ وخزانة الأدب ١٣٠/٥، ٩٩/٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/٣٤٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ ولسان العرب ١٢/٤٩٧ (قوم)؛ والمحتسب ٢/٣٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/٧٥٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٩٧؛ وهمع الهوامع ٢/٢١٧. المعنى: على أي شيء يشتمني، هذا الدنيء القبيح كخنزير تلطخ بالطين الآسن والرماد. الإعراب: «على ما»: «على»: حرف جرّ، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يشتمني». «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «يشتمني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «لثيم»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. «كخنزير»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من (لثيم). «تمرغ»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «في رماد»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تمرغ». جملة «قام يشتمني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشتمني لثيم»: في محل نصب حال. وجملة «تمرغ في رماد»: في محل جرّ صفة «خنزير». والشاهد فيه قوله: «على ما قام» حيث بقيت ألف (ما) على الرغم من سبقها بحرف جرّ.

فأما وقوعها فاعلةً، ففي غير الاستفهام والجزاء، وذلك إذا كانت موصولةً، أو نكرةً؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والفاعل لا يكون إلا بعد فعلٍ، وأما المفعول فيكون في جميع ضروبها؛ لأن المفعول يجوز تقديمه على فعله، نحو قولك: «مَنْ ضربت؟» فـ«مَنْ» في موضع نصب.

وأقسامها كاقسام «ما» في جميع مواضعها، إلا في وقوعها نكرةً غير موصوفة على ما ذكرناه في «ما»، نحو: «فَنِعِمَّا هِيَ»^(١)، وفي التعجب نحو: «ما أحسن زيدًا!» عند سيبويه وأصحابه، فإن «مَنْ» لا تستعمل في ذلك.

ولها ثلاثة مواضع: الأول: أن تكون موصولةً بمعنى «الذي» تحتاج إلى جملة بعدها تتم بها اسمًا، وقد تقدّم شرحه.

الثاني: أن تكون استفهامًا، نحو قولك: «مَنْ قام؟» و«مَنْ عندك؟» فـ«مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها الخبر. والذي يدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعها اسمًا معربًا مما يظهر فيه الإعراب، لظهر فيه الرفع، نحو قولك: «أَيُّ إنسانٍ عندك؟» و«أَيُّ رجلٍ قام؟» قال الله تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٢). وقال: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا»^(٣). وقال الشاعر [من الخفيف]:

٥٠٣- مَنْ رَأَيْتَ الْمَنُونُ خَلْدُنَ أَمْ مَنْ ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرُ

(٣) البقرة: ٢٤٥.

(٢) البقرة: ٢٥٥.

(١) البقرة: ٢٧١.

٥٠٣ - التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٨٧؛ وأمالى ابن الحاجب ٦٥٤/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٦؛ ولسان العرب ٤١٥/١٣، ٤١٦ (منن).
شرح المفردات: المنون: الموت. خلدن: خلدنه.

الإعراب: «من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «المنون»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «خلدن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «أم»: حرف عطف. «من»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «ذا»: اسم إشارة مبني في محل رفع خبر «من». «عليه»: جاز ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «من»: حرف جر. «أن»: حرف مصدري نائب. «يضام»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بالفتحة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن يضام» في محل جر بحرف الجر (من)، والجاز والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «خفير»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

جملة «من المنون خلدن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «المنون خلدن»: في محل رفع خبر المبتدأ (من). وجملة «خلدن»: في محل رفع خبر «المنون». وجملة «من ذا»: معطوفة على الأولى لا محل لها من الإعراب. وجملة «عليه خفير»: في محل رفع بدل من اسم الإشارة (ذا).

والشاهد فيه قوله: «من رأيت المنون» و«من ذا» حيث جاءت «من» اسم استفهام في موضع رفع بالابتداء.

فـ«مَنْ» هنا استفهامٌ في موضع رفع، إذا رُفِعَ «المنون»، وألغِيَ الفعل الذي هو «رأيت». فإن أعملتَ الفعل، نصبتَ «المنون»، وكانت «مَنْ» في موضع نصب بـ«خَلَدَن». وهي مبنيةٌ لتضمُّنها همزة الاستفهام، وذلك أنك إذا قلت: «من هذا؟» فكأنك قلت: «أزيد هذا أعمرو هذا؟» والأسماء لا تُحصَى كثرةً، فأتوا باسم يتضمَّن جميع ذلك، وهو «مَنْ»، فاستغني به عن تعداد الأسماء كلها على ما تقدّم في «ما».

الموضع الثالث:

أن تقع للمجازاة وتختصّ أيضًا بدواتٍ من يعقل، وهي مبنيةٌ أيضًا لتضمُّنها حرفَ الجزاء، وهو «إِنْ»، وذلك نحو قولك: «من يأتيني آتية»، و«من يُكرِّمني أشكره»، كأنك قلت: إن يكرمني زيدٌ أو عمرو ونحوهما ممن يعقل أشكره. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾^(١).

الرابع: أن تكون نكرةً موصوفةً، نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(٢) في أحد الوجهين، أي: كلُّ شيءٍ عليها هالكٌ إلّا وجهه. ومثله قول الشاعر [من السريع]:

٥٠٤- يَارُبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنِ

(١) الطلاق: ٣.

(٢) الرحمن: ٢٦.

٥٠٤ - التخريج: البيت لعمرو بن قميصة في ديوانه ص١٩٦؛ والأزهية ص١٠١؛ ولعمرو بن أبي بن مؤاتة في معجم الشعراء ص٣١٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤١/١؛ والحيوان ٣/٣٠٦.

اللغة: الأذواد: جمع ذؤود، وهو القطيع من الإبل بين الثلاثة جمال والثلاثين. المعنى: إننا أعزّاء لا يستطيع أحدٌ صدأ إبلنا عن المرعى، فإبلنا على بغض الناس لها تروح إلى مراعيها وتعود غير آبهةً بأحد.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه فقط، ويمكن أن يكون حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا قومُ ربِّ مَنْ... «رب»: حرف جرٍ شبيه بالزائد. «مَنْ»: اسم مبني على السكون مجرور على اللفظ بـ«رب» مرفوع على المحل على أنه مبتدأ، «يُبغض»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره (هو). «أذوادنا»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«نا»: مضاف إليه محله الجر. «رُحْن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: فاعل محله الرفع. «على بغضائه»: جار ومجرور متعلقان بـ«رُحْن»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «واعتدين»: الواو: حرف عطف، «اعتدين»: مثل «رحن» ولكن نون «اعتدين» سكنت للضرورة.

جملة «يا قوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «من يبغض أذوادنا رُحْن على بغضائه»: صفة لـ«من» محلها الرفع على المحل. وجملة «رُحْن»: خبر المبتدأ (من) محله الرفع. وجملة «اعتدين»: معطوفة على جملة «رُحْن».

والشاهد فيه: دخول «رب» على «مَنْ» وهذا دليل تنكير «من» لأن «رب» لا تدخل إلا على النكرة، لذا فالجملة بعد (من) صفة لها كما لاحظنا.

ومثله قول الآخر [من الرمل]:

- ٥٠٥- رَبُّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ
فـ«مَنْ» في ذلك كله نكرةٌ لدخولِ «رُبُّ» عليها، وما بعدها من الجملة صفةٌ لها.
وقد وُصفت بالمفرد، نحو قوله [من الكامل]:
- ٥٠٦- وَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

٥٠٥ - التخريج: البيت لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ١٣/٩٨؛ وخزانة الأدب ٦/١٢٣ - ١٢٥؛
والدرر ١/٣٠٢؛ وشرح اختيارات المفصل ص ٩٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٠؛ والشعر
والشعراء ١/٤٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٧٠؛ ومغني اللبيب ١/٣٢٨.
اللغة: أنضج قلبه غيظًا: أي ملأه غيظًا.

المعنى: ربُّ حاقد ملأت قلبه غيظًا قد تمنى لي الموت فلم تُستجب أميته.
الإعراب: «رُبُّ»: حرف جرٌّ شبه بالزائد. «مَنْ»: نكرة بمعنى «إنسان»، مبني في محلِّ جرٍّ لفظًا،
وفي محلِّ رفع مبتدأ محلاً؛ «أنضجت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل. «غَيْظًا»:
تمييز منصوب. «صدره»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة.
«قد»: حرف تحقيق. «تمنى»: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. «لي»: جارٍ ومجرور متعلقان بـ«تمنى». «موتًا»
مفعول به منصوب. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «يطع»: فعل مضارع مبني للمجهول
مجزوم، ونائب الفاعل: هو.

جملة «رب من أنضجت...»: لا محلَّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «أنضجت»: في محلِّ
جرٍّ أو رفع نعت لـ«مَنْ». وجملة «قد تمنى»: في محلِّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «لم يطع»: في
محلِّ رفع خبر ثانٍ للمبتدأ.
والشاهد فيه قوله: «رُبُّ مَنْ»، و«رُبُّ» لا تدخل إلا على نكرة، فدلَّ على أن «مَنْ» هنا نكرة موصوفة
بجملة «أنضجت».

٥٠٦ - التخريج: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٦/١٢٠، ١٢٣، ١٢٨؛
والدرر ٣/٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٣٥؛ ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب ١٣/٤١٩
(منن)؛ ولحسن بن ثابت في الأزهية ص ١٠١؛ وكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة في الدرر
١/٣٠٢؛ وكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني ١/٣٣٧؛ والمقاصد
النحوية ١/٤٨٦؛ وللأنصاري في الكتاب ٢/١٠٥؛ ولسان العرب ١٥/٢٢٦ (كفى)؛ وبلا نسبة في
الجنى الداني ص ٥٢؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/١٣٥؛ وشرح شواهد
المغني ٢/٧٤١؛ ومجالس ثعلب ١/٣٣٠؛ والمقرب ١/٢٠٣؛ وجمع الهوامع ١/٩٢، ١٦٧.
المعنى: يكفينا أن محمدًا ﷺ يحبنا، لنفخر ونستعلي بهذا الفضل على سوانا من الناس.

الإعراب: «وكفى»: الواو: استئنافية، «كفى» فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف. «بنا»:
الياء: حرف جرٍّ زائد، و«نا»: ضمير متصل في محلِّ نصب مفعول به لـ«كفى» محلاً؛ وفي محلِّ جرٍّ
بحرف الجرِّ لفظًا. «فضلاً»: تمييز منصوب بالفتحة. «على من»: «على»: حرف جرٍّ، «من»: اسم
موصول في محلِّ جرٍّ بحرف الجرِّ، والجار والمجرور متعلقان بـ«فضلاً». «غيرنا»: «غير»: صفة
لـ«من» مجرورة بالكسرة، و«نا»: ضمير متصل في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «حب»: فاعل «كفى» مرفوع =

فقوله «غيرنا» مخفوضٌ على أنه نعتٌ لـ«مَنْ».

والكوفيون يزيدون في أقسامها قسمًا خامسًا: يجعلونها زائدةً مؤكدةً كما تزداد «ما». وأنشد الكِسائي لِعُنْتَرَةَ [من الكامل]:

٥٠٧- يا شاةً مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

قال: أراد «يا شاةً قنصٍ». وأصحابنا يُنشدونه: «يا شاةً ما قنصٍ». فإن صححت روايتهم، حُمِلَ على أنها موصوفةٌ، و«قنصٌ» الصفة، فهو مصدرٌ بمعنى: قانص، كما قالوا: «ماءٌ عَوَزٌ»، أي: غائرٌ، و«رجلٌ عَدْلٌ»، أي: عادلٌ. والمراد: يا شاةً إنسانٍ قانصٍ. وإنما قال «تختصُّ بأولي العِلْمِ»، ولم يقل: «بأولي العقل» على عادة النحويين، لأنه رآها تُطَلَّقُ على الباريء سبحانه في نحو قوله: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(١)، ونحو

= بالضمة. «النبى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء. «محمد»: بدل من «النبى» مجرور مثله بالكسرة. «إيانا»: «إيا»: ضمير منفصل في محل نصب مفعول به للمصدر «حب»، و«نا»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة.

جملة «كفى حب النبي»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هو غيرنا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «على من غيرنا» حيث وصفت «من» بالاسم المفرد «غير».

٥٠٧- التخريج: البيت لعنتره في ديوانه ص ٢١٣؛ والأزهية ص ٧٩، ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٤/٣٠٠؛ وخزانة الأدب ٦/١٣٠، ١٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٨١؛ ولسان العرب ١٣/٥٠٩ (شوه)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/٣٢٩.

اللغة: الشاة: الامرأة. قنص: صيد.

المعنى: ليتني استطعت الزواج منها، فقد أحلت لغيري، فواه لهذا الحظ السيء.

الإعراب: «يا شاة»: «يا» حرف نداء يفيد التعجب، و«شاة» منادى مضاف منصوب بالفتحة. من قنص: «من»: زائدة، و«قنص»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لمن»: اللام: حرف جر، «من»: اسم موصول في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ(شاة). «حلت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حلت». «حرمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتححة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. «علي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حرمت». «وليتها»: الواو: استئنافية، و«ليت»: حرف مشبه بالفعل و«ها»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «تحرم»: فعل مضارع مجزوم بلم، وحرك بالكسر لضرورة الشعر.

جملة «حلت له»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «حرمت علي»: في محل نصب حال. وجملة «ليتها لم تحرم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لم تحرم» في محل رفع خبر. وجملة «يا شاة قنص»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا شاة من قنص» فقد وقعت «من» زائدة فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾^(١)، والباريء سبحانه يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، ولفظها مذكر، والحمل عليه هو الكثير، وقد تحمل على المعنى - وقرىء قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مِسْكِنًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعَمَلْ صَالِحًا﴾^(٢) بتذكير الأول، وتأنيث الثاني^(٣)، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(٤). وقال الفرزدق [من الطويل]:

[تَعَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي] نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَضْطَحِبَانِ^(٥)

قال الشارح: اعلم أن «مَنْ» لفظها واحد مذكر، ومعناها معنى الجنس لإبهامها تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث، فإذا وقعت على شيء من ذلك، ورددت إليها الضمير العائد من صلتها، أو خبرها على لفظها نفسها، كان مفردًا مذكرًا؛ لأنه ظاهر اللفظ، سواء أردت واحدًا مذكرًا، أو مؤنثًا، أو اثنين، أو جماعة. وإن أعدت الضمير إليها على معناها، فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى، فأما ما أعيد إليه على اللفظ؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾^(٦) على حد قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾^(٧)، وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾^(٨)، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾^(٩)، وعليه أكثر الاستعمال. وأما ما أعيد إليه على معناه في الجمع، فنحو قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾^(١٠)، ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَفُوضُونَ لَكَ وَيَعْمَلُونَ﴾^(١١). وأما ما أعيد بلفظ التثنية، فنحو قول الفرزدق [من الطويل]:

تَعَشُّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَضْطَحِبَانِ^(١٢)

ويُروى: «تعال»، وقبلة:

وَأَطْلَسَ عَسَالٍ وَمَا كَانَ صَاحِبًا رَفَعْتُ لِسَارِي مَوْهِنًا فَاتَانِي

(١) الملك: ١٤.

(٢) الأحزاب: ٣١.

(٣) هذه هي قراءة الجمهور، وقرأ الكسائي، وحزمة، والأعمش، وخلف، وغيرهم «يعمل» بالتذكير. انظر البحر المحيط ٧/٢٢٨؛ وتفسير الطبري ٢٢/٣؛ والكشاف ٣/٢٥٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٤٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/١٢٣.

(٤) يونس: ٤٢.

(٥) تقدم بالرقم ٣٥٨.

(٩) التغابن: ١١.

(١٠) يونس: ٤٢.

(٦) الأنعام: ٢٥.

(١١) الأنبياء: ٨٢.

(٧) يونس: ٤٣.

(١٢) تقدم بالرقم ٣٥٨.

(٨) الطلاق: ٢.

الشاهد فيه قوله: «يصطحبان»، تُثني الضمير الراجع إلى «من» حيث إنه أراد معنى التثنية؛ لأنه عنى نفسه والذئب. وصف أنه أوقد نازًا وطرقه الذئب، فدعاه إلى العشاء. وقد فرق بين الصلة والموصول بقوله: «يا ذئب». وساغ ذلك لأن النداء موجود في الخطاب، وإن لم يذكره، فإن قدرت «مَنْ» نكرةً، و«يصطحبان» في موضع الصفة، كان الفصل بينهما أسهل.

وأما المؤنث، فنحو قولهم فيما حكاه يونس^(١): «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ»، أُنْث «كَانَتْ» حيث كان فيها ضميرُ «مَنْ» وكان مؤنثًا؛ لأنه هو الأُمُّ في المعنى. هذا إذا نصبت «أُمَّكَ»، فإن رفعت «الأُمَّ» كان اسمُ «كَانَ»، وكان التأنيث ظاهرًا، إذ كان الفعل مسندًا إلى مؤنث ظاهرٍ، وتكون «مَنْ» في موضع نصب خيرَ «كان». وعلى الوجه الأول تكون في موضع رفع بالابتداء.

ومن ذلك قراءة الزُّعْفَرَانِي، والجَحْدَرِي: ﴿وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾^(٢)، بالتاء فيهما، حيث أراد واحدة من النساء. جعل صلته إذ عنى المؤنث كصلة «التي». وقرأ حَمْزَةُ والكِسَائِي: ﴿يَقْنُتْ وَيَعْمَلْ﴾ بالياء على التذكير حملاً على اللفظ فيهما. وقرأ الباقون من السبعة: ﴿يَقْنُتْ﴾ بالتذكير على اللفظ، و﴿تَعْمَلْ﴾ بالتأنيث على المعنى. وقال بعض الكوفيين: إذا حُمِلَ على المعنى، لم يجوز أن يُرَدَّ إلى اللفظ، وإذا حُمِلَ على اللفظ جاز حملُه على المعنى. وهو ضعيف؛ لأنه لا فرق بينهما. وقد جاء ذلك في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾^(٣)، فجمع حملاً على المعنى، ثم قال: ﴿فَدَاخَسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾^(٤).

فصل

[استفهام الواقف عن نكرة بـ«مَنْ»]

قال صاحب الكتاب: وإذا استفهم بها الواقف عن نكرة، قابلَ حركته في لفظِ الذَاكِرِ من حروفِ المَدِّ بما يُجَانِسُهَا، يقول إذا قال «جاءني رجلٌ»: «مَنْ؟» وإذا قال: «رأيت رجلاً»: «مَنْ؟» وإذا قال: «مررت برجلٍ»: «مَنْ؟» وفي التثنية: «مَنْ؟» و«مَنْتَيْنِ؟» وفي الجمع: «مَنْوُنْ؟» و«مَنْيُنْ؟» وفي المؤنث: «مَنْدْ؟» و«مَنْتَانْ؟» و«مَنْتَيْنِ؟» و«مَنْاتْ؟» والنونُ والتاء ساكتتان.

(١) الكتاب ٤١٥/٢.

(٢) الأحزاب: ٣١. وقد تقدمت منذ قليل.

(٣) الطلاق: ١١.

(٤) الطلاق: ١١.

قال الشارح: اعلم أن الاستفهام هنا استثبات، وهو ضرب من الحكاية، والغرض به إعلام السامع أنه قد تقدم كلام هذا إعرابه، خوفاً من أن يكون عرض له غفلة من استماع الكلام المتقدم. وكان القياس أن تُعاد الكلمة جمعاء بالألف واللام، أو تُضمَر؛ لأنها تصير معهودة لتقدم ذكرها. قال الله تعالى: ﴿كَأَنزَلْنَا إِلَىٰ رُسُلِنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلٍ قَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حِكْمَةٌ مَّتَّيْنَةٌ﴾ (١)، إلا أنهم عدلوا عن ذلك، لئلا يتوهم فيه أنه معهود غير الأول، فزادوا على «مَنْ» في الوقف زيادة تؤذن بأنه قد تقدم كلام هذا إعرابه، وأن القصد إليه دون غيره.

وكانت تلك الزيادة من حروف المدّ واللين؛ لأنها تُجانب الحركات. فقابلوا كل حركة في لفظ المُذكر بما يُجانبها من هذه الحروف. فإن كان مرفوعاً، زدت في أداة الاستفهام واواً. وإن كان منصوباً، زدت ألفاً. وإن كان مجروراً، زدت ياءً. فإذا قال القائل: «هذا رجلٌ»، قلت في جوابه: «مَنْ؟» وإذا قال: «رأيت رجلاً»، قلت في جوابه: «مَنْ؟» وإذا قال: «مررت برجلٍ»، قلت: «مَنْ؟» وتثني، وتجمع، وتؤنث، فتقول إذا قال: «هذان رجلان»: «مَنْ؟» وإذا قال: «رأيت رجلين»، أو «مررت برجلين»، قلت: «مَنْ؟» وإذا قال: «هؤلاء رجالٌ»، قلت: «مَنْ؟» وإذا قال: «رأيت رجالاً» أو «مررت برجالٍ»، قلت: «مَنْ؟» فإن قال: «رأيت امرأةً»، قلت: «مَنْ؟» و«مَنْت؟»، كما يقال: «ابنته»، و«بنت». وإذا قال: «هاتان امرأتان»، قلت: «مَنْتان؟» وإذا قال: «رأيت امرأتين»، أو «مررت بامرأتين»، قلت: «مَنْتين؟» بإسكان النون، كأنه ثنى «مَنْت»، فقال: «مَنْتان»، كما يقال: «بنتان»، و«بنتان». وإذا قال في الجمع: «رأيت نساءً»، قلت: «مَنْت؟» بإسكان التاء.

واعلم أنك إذا قلت في الاستثبات «مَنْ»، أو «مَنْ»، أو «مَنْي»، ف«مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: مَنْ المذكور؟ أو مَنْ المستفهم عنه؟ أو يكون خبراً، والمحذوف هو المبتدأ، وهذه الزيادات ليست إعراباً لما دخلت عليه، وإنما هي علامات يُحكى بها حال الاسم المتقدم. وإنما قلت ذلك لأمرين: أحدهما: أن «مَنْ» مبنية لتضمينها حرف الاستفهام، وذلك مستمر فيها. وإذا كان مستمراً فيها، استمر البناء لاستمرار سببه. والأمر الثاني: أن هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف، والإعراب لا يثبت في الوقف.

وقد اختلف العلماء في كيفية دخول هذه الحروف، فقال قوم: إنما دخلت الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة «مَنْ» في حال الوقف حكاية لإعراب الاسم المتقدم، ولم تكن الحركة مما يُوقف عليها، فوصلوها بهذه الحروف لتبيين ما قصدوه من الدلالة، فوصلوا الضمة بالواو، والفتحة بالألف، والكسرة بالياء،

كَوْضَلِهِمُ الْقَافِيَةَ الْمُطْلَقَةَ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ، نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ]:

٥٠٨- [مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طَلُوحٍ] سُقِيَتِ الْغَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُ

ونحو قوله [من الوافر]:

أَقْلِي السَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا [وقولي إن أصبت لقد أصابا]^(١)

ونحو [من الطويل]:

[قِفَا نَبِكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسُقْطِ اللَّوِي] بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوْفِي^(٢)

وقال الميرد: أدخلوا هذه الحروف قبل الحركات، فالواو في «مَتَى» قبل ضمة النون، والألف في «مَتَا» قبل الفتحة، والياء في «مَتِي» قبل الكسرة. وإنما حركوا النون، وأصلها البناء على السكون لِعِلَّتَيْنِ: إحداهما: أنك تقول في النصب: «مَتَا»، فتفتح النون، لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا. فلما وجب تحريكها في النصب، حركوها في الرفع والعجز، ليكون الجميع على منهاج واحد، لا يختلف. والعلّة الثانية أن الواو

٥٠٨ - التخریج: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٧٨؛ والأغاني ١٧٩/٢؛ وجمهرة اللغة ص ٥٥٠؛ والجنى الداني ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ١٢١/١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٣٤٩/٢؛ وشرح شواهد المعنى ١/٣١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٧؛ والكتاب ٢٠٦/٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٨٩٣؛ والمقاصد النحوية ٤٦٩/٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٤؛ وسر صناعة الإعراب ٤٧٩/١؛ وشرح الأشموني ٧٦٢/٣؛ ولسان العرب ٣٤٩/١٤ (روي)، ٢٠٩/١٥ (قوا)؛ والمنصف ٢٢٤/١.

اللغة: ذو طلوح: واد في أرض بني العنبر من تميم، سمي به لكثرة شجر الطلح به، وهو شجر عظام ترعاه الإبل. الغيث: المطر.

المعنى: يتساءل الشاعر فيقول: متى كانت الخيام منصوبة في هذا المكان ومتى فارقه أهله، ثم يتوجه بالدعاء - وهو يتذكر أهل هذه الخيام - أن ينزل عليها المطر.

الإعراب: «متى»: اسم استفهام في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «كان» بعده أو بخبره. «كان»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «الخيام»: اسمها مرفوع بالضمة. «بذي»: الباء: حرف جر، «ذي»: اسم مجرور بالياء وعلامة جرة الباء لأنه من الأسماء الخمسة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر كان. «طلوح»: مضاف إليه مجرور. «سقيت»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بباء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. «الغيث»: مفعول به منصوب. «أيتها»: «أية»: منادى نكرة مقصودة، بأداة نداء محذوفة، مبني على الضم في محل نصب على النداء، و«ها»: حرف تنبيه لا محل له. «الخيامو»: بدل من أيتها مرفوع مثله على البناء، وقد أشبعت الضمة فقلت وأوا.

جملة «كان الخيام بذي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سقيت الغيث»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «أيتها الخيامو».

والشاهد فيه قوله: «الخيامو» حيث أشبعت الضمة التي على الميم، فتولدت واو الإشباع.

والياء خَفِيَّتَانِ، فإذا جعلوا قبل كل واحد منهما الحركة التي هي منها، ظهرتا وتَبَيَّنَتَا. وأما «مَنَّة» فإنما فُتحت النون، لأن هاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وأما تحريكُها في التثنية والجمع فمن قبل أنهم أرادوا أن يكون الاستثبات في التثنية والجمع على منهاج التثنية والجمع الحقيقي، فلما كان ما قبل حرف التثنية مفتوحًا، فتحو النون في حكايته، ولما كان ما قبل الواو في الجمع مضمومًا، وما قبل الياء مكسورًا اعتمدوا، مثل ذلك في حكايته إذا استثبتوا. فأما «مَنَّتَانُ»، و«مَنَّتَيْنِ» بسكون النون في حكاية تثنية المؤنث، فكأنه نُتِي «مَنَّتْ»، بسكون النون، كما تقول «بِنَّتَانِ»، و«أَخَّتَانِ» جعل التاء للإلحاق بـ«فَلْسٍ» و«كَعْبٍ»، كما كانت في «بِنَّتٍ»، و«أَخْبٍ» ملحقَتَيْنِ بـ«عَدِلٍ»، و«بُرْدٍ».

قال صاحب الكتاب: وأما الواصلُ، فيقول في هذا كله: «مَنْ يَا فَتَى؟» بغير علامة، وقد ارتكب من قال [من الوافر]:

٥٠٩- أَتَوْنَا نَارِي فَقَلْتُ مَسْنُونَ أَنْتُمْ [فقالوا: الجنُّ. قلت: «عَمُوا ظلامًا»] شُدُوذَيْنِ: إلحاق العلامة في الدَّرَجِ، وتحريك النون.

٥٠٩ - التخریج: البيت لشمر بن الحرث في الحيوان ٤/٤٨٢، ٦/١٩٧؛ وخزانة الأدب ٦/١٦٧، ١٦٨، ١٧٠؛ والدرر ٦/٢٤٦؛ ولسان العرب ٣/١٤٩ (حسد)، ١٣/٤٢٠ (منن)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٣؛ ولسمير الضُّبِّي في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٣؛ ولشمر أو لتأبط شراً في شرح التصريح ٢/٢٨٣؛ ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/٤٩٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤٦٢؛ وجواهر الأدب ص ١٠٧؛ والحيوان ١/٣٢٨؛ والخصائص ١/١٢٨؛ والدرر ٦/٣١٠؛ ووصف المباني ص ٤٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/٦٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥؛ والكتاب ٢/٤١١؛ ولسان العرب ٦/١٢ (أنس)، ١٤/٣٧٨ (سرا)؛ والمقتضب ٢/٣٠٧؛ والمقرب ١/٣٠٠؛ وجمع الهوامع ٢/١٥٧، ٢١١.

اللغة: أتوا ناري: أي قصدوا النار التي أوقدها لهداية الضالين. منون أنتم: أي من أنتم. عموا ظلامًا: أنعموا ظلامًا.

المعنى: قصدوا النار التي أوقدها لهداية الضالين، فقلت لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن جن. فقلت لهم: أنعموا ظلامًا.

الإعراب: «أتوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمِّ المقدر على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «ناري»: مفعول به منصوب، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرٍّ بالإضافة. «فقلت»: الفاء: حرف عطف، و«قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «منون»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ، أو خبر مقدم. «أنتم»: ضمير منفصل مبني في محل رفع خبر المبتدأ، أو مبتدأ مؤخر. «فقالوا»: الفاء: حرف عطف، و«قالوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «الجن»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن. «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «عموا»: فعل أمر =

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن هذه العلامات إنما تلحق في حال الوقف فقط، فإذا وصلت، عادت إلى حالها من البناء على السكون، ومقتضى القياس فيها. فلذلك إذا قال في الوقف: «مَثُو»، و«مَنَا»، و«مَنِي» يقول إذا وصل: «مَنْ يَا فَتَى؟» وكذلك إذا قال: «رَأَيْتِ نِسَاءً»، فقال في الوقف: «مَنَاتُ؟»، وإذا قال: «رَأَيْتِ رِجَالًا»، فقال: «مَنِينُ؟»، وإذا قال: «رَأَيْتِ امْرَأَةً» فقال «مَنَّة؟»، أو «مَنَّتْ؟» فَإِنَّهُ إِذَا وَصَلَ قَالَ: «مَنْ يَا فَتَى؟» بإسكان النون وكذلك إذا قال: «رَأَيْتِ رِجَالًا، وامْرَأَةً»، فَبَدَأَ بِالمذْكَرِ، قلت في السؤال: «مَنْ وَمَنَّة؟» وإن بدأ بالمؤنث، قلت: «مَنْ وَمَنَا؟» لأنّ العلامة إنما تلحق الذي تقيف عليه، وهو الثاني، والأوّل لا تلحقه علامة، لأنه موصول بالثاني. هذا مذهب الخليل وسيبويه^(١)، وأما يونس^(٢)، فكان يُجيز «مَنَّة»، و«مَنَّة» و«مَنَّة» في الوصل كما يكون مع الوقف، ويقيسه على «أَيُّ»، وزعم أنه سمع عربيًا يقول: «ضرب مَنْ مَنَا»^(٣). وعلى هذا ينبغي إذا نُتِيَ، أو جمع فقال: «منان»، أو «منون» أن لا يُغَيَّرَ، ويُثَبِّتَ وصلًا، ووقفًا. واستدلّ على ذلك بقول شَمِرِ بن الحارث الطائي الشاعر [من الوافر]:

أَتَوْا نَارِي فَقَلْتُ: مَنُونٌ أَنْتُمْ؟ فقالوا: الجِنُّ قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامًا
فَقَلْتُ: إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ: نَحْسُدُ الْأَنْسَ الطَّعَامًا

وبعضهم يرويه: «عِمُوا صَبَاحًا»، والأكثرُ «ظَلَامًا». ويؤيِّده البيث الثاني. وهو شاذٌّ، وشذوذه من وجهين: أحدهما: أنه أثبت الزيادة في الوصل، وهي إنما تكون في الوقف لا غير. والثاني: أنه فتح النون، وحقها السكون. وكان أبو إسحاق يقول فيه: إن الشاعر اعتقد الوقف على «منون»، ثم ابتدأ بما بعده.

وأما قياس «مَنْ» على «أَيُّ» فليس بصحيح، لأنّ «أَيًّا» معربة، و«مَنْ» مبنية. وأما ما حكاه من قولهم: «ضرب مَنْ مَنَا»، فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها، وقد استبعدها

= مبنية على حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «ظلامًا»: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «عم».

وجملة «أتوا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قلت لهم»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. وجملة «منون أنتم»: في محل نصب مفعول به. وجملة «قالوا»: معطوفة على «قلت»، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. وجملة «نحن الجن»: في محل نصب مفعول به. وجملة «قلت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عموا»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «منون أنتم» حيث وقع فيه شذوذان: الأول: زيادة الواو والنون في الوصل، والثاني: تحريك النون التي من حقها أن تكون ساكنة.

(١) الكتاب ٢/٤٠٨، ٤٠٩.

(٢) الكتاب ٢/٤١٠.

(٣) الكتاب ٢/٤١١.

سبويه^(١)، فقال: لا يتكلم به العرب. ووجهه من القياس أنه جرّد «مَنْ» من الدلالة على الاستفهام، حتى صارت اسماً كسائر الأسماء، يجوز إعرابها، وتثنيها، وجمعها، كما جرّدوا «أَيَّا» من الاستفهام حين وصفوا بها، فقالوا: «مررت برجل أيّ رجل»، أي: كامل. وقد فعلوا ذلك في مواضع، فمن ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٥١٠- [هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مضرورم؟]
 أم هل كبير بكى لم يقض عبرته إثر الأجابة يوم البين مشكورم

(١) الكتاب ٤١١/٢.

٥١٠ - التخرّيج: البيتان لعقمة الفحل في ديوانه ص ٥٠، والأزهية ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٤٩/٧؛ وخزاة الأدب ٢٨٦/١١، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤؛ والدرر ١٤٥/٥، ١٠٤/٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٠٠، ١٦٠١؛ ولسان العرب ٣٧/١٢ (أمم)؛ واللمع ص ١٨٢؛ والمحتسب ٢/٢٩١؛ والمقاصد النحوية ٥٧٦/٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ١٤٠؛ وجواهر الأدب ص ١٨٩؛ والدرر ١٠٥/٦، ١٠٧؛ ورفف المباني ص ٩٤، ٤٠٦؛ والمقتضب ٢٩٠/٣؛ وهمع الهوامع ٢/٧٧، ١٣٣.

اللغة: مكتوم: مستور. نأتك: الأصل نأت عنك أي بعدت عنك. مضرورم: مقطوع. العبرة: الدفعة. إثر: بعد. البين: الفراق. مشكورم: مشكور، أو مجازى بفعلته.

المعنى: هل تبوح بما استودعتك من سرّها بأسا منها، أو تصرم حبلها لنأيها عنك، وبعدها. ثم يستأنف الشاعر تساؤلاته فيقول: أم هل تجزي هذه الحبيبة بكاءك في إثرها ببيكاء مماثل.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «علمت»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بباء الفاعل، والتاء: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «وما»: الواو: حرف عطف، «ما» معطوفة على «ما» السابقة. «استودعت»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: نائب فاعل محله الرفع. «مكتوم»: خبر للمبتدأ «ما»، وكان يجب أن يقول: «مكتومان» بالثنية لأنه اسم مشتق خبر عن متعاطفين، ولكن التصريح أخوّجه إلى الأفراد، ويمكن تخريجه على أنه خبر لأحد المتعاطفين، وليكن خبراً لـ«ما» الثانية، وحذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، وعلى ذلك يكون العطف في قوله: «ما... عطف جمل لا عطف مفردات. «أم»: المنقطعة استئنافية، تفيد هنا الإضراب الانتقالي. «حبلها»: مبتدأ مرفوع، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «إذ»: حرف تعليل. «نأتك»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والكاف، ضمير مبني على الفتح في محل نصب بنزع الخافض، لأن التقدير: «نأت عنك»، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ«مضرورم». «مضرورم»: خبر للمبتدأ «حبلها» مرفوع. «أم»: كـ«أم» السابقة. «هل»: حرف استفهام. «كبير»: مبتدأ مرفوع. «بكى»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «يقض»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. «هبرته»: مفعول به منصوب، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «إثر»: مفعول فيه ظرف زمان على تقدير: «إثر رحيل الأجابة»، منصوب متعلق بالفعل «بكى». «الأجابة»: مضاف إليه مجرور. «يوم»: بدل من «إثر». «البين»: =

فهذا اعتقد خَلَع الاستفهام من «هَلْ»، ولولا ذلك، لم يجمع بين استفهائين، وهي «أَمْ»، و«هَلْ». وإنما حكمنا على خلع دليل الاستفهام من «هَلْ» دون «أَمْ»؛ لأنَّ «هَلْ» قد استعمل غير استفهام، نحو: «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ»^(١)، أي: قد أتى، ونحو قوله: «هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ»^(٢)، والمرادُ النفي، أي: ما جزاءُ الإحسانِ إلا الإحسانُ، فكان اعتقادُ نزعِ الاستفهام منها أسهلَّ من اعتقادِ نزعِها من «أَمْ»، فأما قول الشاعر [من البسيط]:

٥١١- أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُوقُ بِهِ رِثْمَانَ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّبَنِ

= مضاف إليه مجرور. «مشكوم»: خير للمبتدأ «كبير».

جملة «هل ما علمت مكتوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «علمت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما استودعت مكتوم»: معطوفة على جملة «ما علمت مكتوم». وجملة «استودعت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «حبلها مصرووم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «نأتك»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين المبتدأ «حبل» والخبر «مصرووم». وجملة «هل كبير مشكوم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بكي»: صفة لـ«كبير» محلها الرفع. وجملة «لم يَفْضُ»: حال من فاعل «بكى» محلها النصب، أو صفة ثانية لـ«كبير» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «أَمْ هَلْ» حيث خَلَع الاستفهام من «هَلْ» فجمع بين استفهائين هما «أَمْ» و«هَلْ».

(١) الإنسان: ١.

(٢) الرحمن: ٦٠.

٥١١ - التخریج: البيت لأفتون التغلبي في خزانة الأدب ١٣٩/١١، ١٤٢؛ والدرر ١١١/٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١٤٤/١، ١٤٥؛ ولسان العرب ١٠/٢٦٨ (علق)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٤٢٧، ٦/٢١٢، ٧/٥٢، ٣٢٢؛ وخزانة الأدب ١١/٢٨٨، ٢٩٣؛ والخصائص ٢/١٨٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١٨؛ ولسان العرب ١٢/٢٢٣ (رام)؛ والمحنتب ١/٢٣٥؛ وجمع الهوامع ٢/١٣٣.

اللغة: أنى: كيف. جزوا: عاقبوا، من الجزاء. السوءى: القبيح. عامر: قبيلة عربية. الرثمان: الناقة التي تعطف على جلد ابنها المحشو تبتاً، فيدرّ حليبها. ضن: بخل.

المعنى: كيف عاقبوا قبيلة عامر على إحسانهم سوءاً، وكذلك يفعلون معي، فهم كالناقة العلوقة، تحب هذا الجلد، لكنها لا تعطيه لبناً، فعطفها لا يتجاوز أنفها.

الإعراب: «أَمْ كيف»: «أَمْ»: استئنافية، «كيف»: اسم استفهام في محل نصب حال من ضمير الفعل «ينفع». «ينفع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «ما»: اسم موصول في محل رفع فاعل لـ«ينفع». «تعطي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء. «العلوق»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ«تعطي» لتضمينه معنى «تجود». «رثمان»: بدل من «ما» مرفوع بالضمة. «أنف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متعلق بالفعل «ينفع». «ما»: حرف زائد. «ضن»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. =

فإنه ينبغي أن يُعتقد نَزْعُ دليل الاستفهام من «أَمْ»، وقَصْرُها على العطف لا غير، ألا ترى أننا لو نزعنا الاستفهام من «كَيْفَ»، للزم إعرابها كما أعربت «مَنْ» في هذا الوجه، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: ومنهم من لا يزيد إذا وَقَفَ على الأحرف الثلاثة، وَحَدَّ، أم نَتَّى، أم أَنْتَ، أم جَمَعَ.

قال الشارح: قوم من العرب لا يحكون إلا الإعراب لا غير، فيقولون في الرفع: «مَنْو»، وفي النصب: «مَنْأ»، وفي الجزر: «مَنْي»، سواءً في ذلك الواحد، والاثنان، والجمع، والمذكر، والمؤنث. حكى سيبويه^(١) عن يونس أن قومًا من العرب يقولون ذلك، وكأن الذين يقولونه اكتفوا بما ضمّنوه من علامات الإعراب، ويُجرون «مَنْ» على أصلها من كونها تصلح للواحد، والاثنين، والجمع بلفظ الواحد المذكر، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وأما المعرفة، فمذهب أهل الحجاز فيه إذا كان عَلَمًا أن يَحْكِيَهُ المستفهم كما تُنطق به، فيقول لَمَنْ قال: «جاءني زيد»: «من زيد؟»، ولمَنْ قال: «رأيت زيدًا»: «من زيدًا؟» ولمَنْ قال: «مررت بزيد»: «مَنْ زيد؟»، وإذا كان غير عَلَمٍ رَفَعَ لا غير، يقول لَمَنْ قال: «رأيت الرجل»: «مَنْ الرجل؟» ومذهب بني تميم أن يرفعوا في المعرفة أَلْبَتَةً.

قال الشارح: قد اختلف العرب في الاسم المعروف، فذهب أهل الحجاز إلى حكاية لفظه، وهي أن يجري الاسم على إعراب الاسم المتقدم ذكره، فإذا قال الرجل لرجل: «جاءني زيد»، قلت في جوابه متبئًا: «من زيد؟»، وإذا قال: «رأيت زيدًا»، قلت: «من زيدًا؟» وإذا قال: «مررت بزيد»، قلت: «مَنْ زيد؟» وإنما يفعلون ذلك في العَلَمِ خاصّةً. وأما بنو تميم، فيرفعون على كلِّ حال، ويقولون: «من زيد؟» بالرفع لا

= «باللين»: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل.

وجملة «ينفع»: استثنائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعطي العلوق»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «ضمن باللين»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه مجيء «أَمْ» بمعنى «بَلْ» وحدها.

(١) الكتاب ٢/٤١٤.

غيرُ، سواءً قالوا: «جاءني زيدٌ» أو «رأيت زيدًا»، أو «مررت بزيد». فأما أهلُ الحجاز، فتحَرَّزوا بالحكاية لما قد يعرض في العَلَم من التنكير بالمشاركة في الاسم، فجاؤوا بلفظه، لثلاً يتوهم المسؤولُ أنه يُسأل عن غيرِ مَنْ ذَكَرَه من الأعلام، وخصَّصوا الأعلامَ بذلك لكثرة دَوْرها وسعة استعمالها في الإخبارات، والمعاملات، ونحوهما، ولأنَّ الحكاية ضربٌ من التغيير، إذ كان فيها عدولٌ عن مقتضى عمل العامل، والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير. ألا ترى أنهم قالوا: «رجاء بن حَيوة»، وقالوا: «مَخَبَّبٌ»، و«مَكْوَرَةٌ»؟ وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الأسماء؛ لأنها في أصلها مغيرةٌ بتقلها إلى العَلَمية، والتغييرُ يُؤنس بالتغيير.

ووجهُ ثانٍ أنَّ الأعلامَ إنما سوَّغوا الحكايةَ فيها، لما توهموه من تنكيرها، ووجود التزاحم لها في الاسم، فجاؤوا بالحكاية لإزالة توهم ذلك. وهذا المعنى ليس موجوداً في غيرها من المعارف؛ لأنه لا يصح اعتقادُ التنكير فيما فيه الألف واللام مع وجودهما، ولا فيما هو مضافٌ مع وجود الإضافة، وكذلك سائرُ المعارف.

وكان يونس^(١) يُجْري الحكاية في جميع المعارف، ويرى بابها، وباب الأعلام واحداً. وحكى سيبويه^(٢) عن بعض العرب: «دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانٍ» كأنه قال: «ما عنده تمرتان»، فحكى قوله. وقال: سمعتُ عربيًّا يقول لرجلٍ سأله: «أليس قُرْشِيًّا؟» فقال: «ليس بقُرْشِيًّا»، حكايةً لقوله. فعلى هذا، إذا قال: «رأيتُ أخا زيدٍ»، جاز أن يقول: «من أخو زيدٍ». وليس ذلك بالمختار، والوجه الرفع في جميع المعارف ما خلا الأعلام، نحو قولك في جواب «جاءني أخو زيدٍ»: «من أخو زيدٍ؟» و«رأيتُ أخا زيدٍ»: «من أخو زيدٍ؟»، و«مررت بأخي زيدٍ»: «من أخو زيدٍ؟»، وكذلك باقي المعارف.

فإن قيل: إذا كان الغرض من حكاية العَلَم إزالة توهم أنَّ الاسم الثاني غير الأول، فهلاً زادوا على «من» زيادة تُنبئ عن حال الاسم المذكور، فيُعْلَم أنه المراد دون غيره، كما فُعل بالنكرة حيث قالوا: «مَثُو»، و«مَنَا»، و«مَنِي». قيل: كان القياس في النكرة الحكاية كالعَلَم لما ذكرناه، غير أن إعادة لفظ النكرة، لم تجز؛ لأنه يلزم فيها، إذا أعيدت، إدخال الألف واللام فيها؛ لأنها تصير معهودة، نحو قولك: «جاءني رجلٌ»، و«فعل الرجل كذا». وإذا أدخل عليه الألف واللام، لم تمكن إعادة لفظ الأول، فلمَّا لم تسخ الحكاية في النكرة، عدلوا إلى ما فعلوه من زيادة على لفظ «مَنْ» لتنوب مناب الحكاية. وأما العَلَمُ المعرفة، فلا يلزم فيه ما لزم في النكرة من الإتيان بالألف واللام لتعرفه، فساغت فيه الحكاية.

وأما بنو تميم، فإنهم جروا في ذلك على القياس في غير هذا الباب، إذ لا خلاف أن مستفهما لو ابتدأ السؤال، لقال: «من زيد؟» ف«مَنْ» مبتدأ، و«زيد» الخبر، أو «زيد» مبتدأ، و«من» الخبر. فكذلك إذا وقع السؤال جوابا لا فَرْقَ بينهما، ولأن الحكاية إنما كانت في النكرة لثُبُتِيء أن الاستفهام إنما كان عن الاسم المتقدم، لا عن غيره مما يُشارِكه في اسمه، وليس هذا المعنى في المعرفة، فكان منزلة بني تميم منزلة من أتى بالكلام من غير تأكيد، نحو قولك: «أتاني القوم». ومنزلة أهل الحجاز منزلة من أتى بالتأكيد، نحو قولك: «أتاني القوم كلهم»، لأن التأكيد يُزيل توهم اللبس كما تُزيله الحكاية. فإن جئت مع «مَنْ» بواو عطف، أو فاء، نحو قولك: «فَمَنْ»، أو «وَمَنْ»؛ لم يكن فيما بعده إلا الرفع، وبطلت الحكاية، وذلك قولك إذا قال القائل: «رأيت زيدا»: «وَمَنْ زيد» أو «فَمَنْ زيد؟» وإنما كان كذلك من قِبَل أنك لما أتيت بحرف العطف، علم المسؤول أنك تعطف على كلامه، وتنحو نحوه، فاستغنيت عن الحكاية، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: وإذا استفهم عن صفة العَلَم، قيل إذا قال: «جاءني زيد»: «المَنِي»، أي: «الْقُرَشِيُّ»، أم «الثَّقَفِيُّ»، و«المَنِيَّان»، و«المَنِيَّوْنَ».

قال الشارح: قد يحتاج الإنسان إلى معرفة نَسَبِ مَنْ يُدَكِّر له، وإن كان معروف العين عنده. فإذا أراد ذلك، أدخل الألف واللام على «مَنْ» من أولها، وأتى بياء النسب من آخرها، وأعربها بإعراب الاسم المسؤول عنه، فإذا قال: «جاءني زيد»، قال: «المَنِيُّ؟» وإذا قال: «رأيت زيدا» قال: «المَنِيُّ؟» وإذا قال: «مررت بزيدا»، قال: «المَنِيُّ؟» كأنه قال: «الْثَّقَفِيُّ»، أم «الْقُرَشِيُّ؟»، وإذا قال: «جاءني الزيدان»، قلت: «المَنِيَّان؟» وفي النصب والجر: «المَنِيَّيْنِ؟» فجئت بـ«مَنْ»؛ لأن «مَنْ» يُسأل بها عن الرجل المنسوب، أو الموصوف، وأما علامة النسب التي هي الياء، فليُعْلَم أنه يُسأل عنه منسوبا، وأما الألف واللام. فلائه إنما يُسأل عن صفة العبارة عنها بالألف واللام.

ولو صرحت مكان «المَنِي» بـ«الثَّقَفِي»، أو «الْقُرَشِي»، لكان إعرابه إعراب «المَنِي» على حسب الاسم المتقدم. ويجوز رفعه ألبتة على إضمار مبتدأ، تقديره: «أهو الثَّقَفِيُّ، أو الْقُرَشِيُّ؟» كما إذا قيل: «كيف أنت؟» قلت: «صالح»، أي: «أنا صالح». ولا يحسن أن يقع في جواب «المَنِي» غير النسب إلى الأب، نحو: «الثَّقَفِي»، و«الْقُرَشِي»، ولا يحسن «البصري» أو «المَكِّي»؛ لأن أكثر أغراض العرب في المسألة عن الأنساب^(١). وحكي عن المبرد أنه سُئل عن الرجل يقول: «رأيت زيدا»، فأردت أن تسأله عن صفته،

(١) في الطبعتين «الإنسان»، وهذا تحريف ضححناه عن جدول التصحيحات الملحقة بطبعة ليبزغ

فقال: أقول: «المنني؟» كأنني أقول: «الظريفي» أو «العالمي»، فعلى هذا يجوز في كل صفة. والأوّل أكثر، فعلى هذا لو قيل: «رأيت لاجحًا»، وأريد البعير، وأردت أن تسأله عن صفته، فالقياس أن تقول: «المائي؟»، أو «الماوي؟» لأن «ما» تختص بما لا يعقل، فأعرفه.

فصل

[أوجه «أي»]

قال صاحب الكتاب: «وأي» كـ«من» في وجوها، تقول مستفهماً: «أيهم خصر؟» ومجازياً «أيهم يأتي أكرمته»، وواصلًا: «اضرب أيهم أفضل»، وواصلًا: «يا أيها الرجل». وهي عند سيبويه^(١) مبنية على الضم إذا وقعت صلته محذوفة الصدر، كما وقعت في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعُنَّ مِن كُلِّ فِئَةٍ آيَةً أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾^(٢). وأنشد أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف [من المتقارب]:

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٣)

فإذا كملت، فالنصب كقولهم: «عرفت أيهم هو في الدار»، وقد قرئ: «أيهم أشد»^(٤).

قال الشارح: قد تقدّم القول على «أي»، وأن معناها تبييض ما أضيفت إليه، ولذلك لزمها الإضافة. وأقسامها كأقسام «من» في وجوها، وهي أربعة أقسام: تكون استفهامًا، وجزاءً، وموصولةً، وموصوفةً. فإذا كانت استفهامًا، أو جزءًا، كانت تامّة لا تحتاج إلى صلة.

وتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة. فرفعها بالابتداء لا غير، ونصبها بما بعدها من العوامل، ولا يعمل فيها ما قبلها، لأن الاستفهام والجزاء لهما صدر الكلام. فمثال الاستفهام «أيهم خصر؟» و«أيهم يأتيني؟» ف«أي» هنا اسم تام لا يفتقر إلى صلة، وهو رفع بالابتداء، وما بعده الخبر، قال الله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرِيًّا﴾^(٥). وتقول: «أيهم تضرب؟» ف«أي» نصب بما بعده. قال الله تعالى: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٦) ف«أي» نصب بـ«ينقلبون» لا بما قبله.

(٢) مريم: ٦٩.

(١) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) تقدم بالرقم ٤٩٢.

(٤) مريم: ٦٩. وهذه قراءة هارون، والأعمش، وغيرهما.

انظر: البحر المحيط ٦/٢٠٩؛ وتفسير القرطبي ١١/١٣٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/٥٤.

(٦) الشعراء: ٢٢٧.

(٥) النمل: ٣٨.

ومثالهم إذا كانت جزاء «أَيْهِمْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ» و«أَيْهِمْ نُكْرِمُ أَكْرَمُهُ» فـ«أَيِّ» نصب بما بعده من الفعل، قال الله تعالى: ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(١) فـ«أَيُّمَا» نصبٌ بـ«تدعوا»، و«ما» زائدة.

وإذا كانت موصولة، احتاجت إلى وصلها بكلام بعدها يُتَمُّها، وتصير اسماً به كاحتياج «الَّذِي» و«مَنْ»، و«ما»، إذا كانا بمعنى «الَّذِي». ويعمل فيها ما قبلها، وما بعدها، كما يعمل في «الذي»، وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصى في الموصلات.

وأما كونها موصوفة، ففي النداء خاصة، إذا أردت نداء ما فيه الألف واللام، فتجيء بها مجردة من معنى الاستفهام، وتجعلها وُضلةً إلى نداء ما فيه الألف واللام، وذلك نحو قولك: «يا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، «يا أَيُّهَا الْغُلَامُ»، وهو كثيرٌ في الكتاب العزيز، نحو: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٢)؛ و﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٣) ولزمتها هاء التنبيه كالعوض من المضاف إليه، فـ«أَيِّ» مُنادَى مضمومٌ كـ«يَا زَيْدُ»، و«ها» للتنبيه، وما بعده صفةٌ له، وقد تقدّم ذلك في النداء.

فصل

[الاستفهام بـ«أَيِّ» عن نكرة في وصل]

قال صاحب الكتاب: وإذا استفهم بها عن نكرة في وصل، قيل لمن يقول: «جاءني رجلٌ»: «أَيُّ؟» بالرفع، ولمن يقول: «رأيت رجلاً»: «أَيُّ؟» ولمن يقول: «مررت برجلٍ»: «أَيُّ؟» وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاث، «أَيَّان؟» و«أَيُّون؟» و«أَيَّين؟» و«أَيَّين؟» وفي المؤنث «أَيَّة؟» وأما في الوقف، فإسقاط التنوين وتسكين النون.

قال الشارح: سبيلُ «أَيِّ» في الاستثبات سبيلُ «مَنْ»، وكان الأصل إذا قال القائل: «رأيت رجلاً»، أن تقول: «أَيُّ الرجل؟» لأنَّ النكرة إذا أعيدت، عُرِّفَت بالألف واللام؛ لأنها تصير معهودةً بتقدّم ذكرها، فافتصروا على «أَيِّ»، وأعربوه بإعراب الاسم المتقدّم، وحكوا إعرابه، وتثنيته، وجمعه إن كان مثني، أو مجموعاً، ليُعلِّموا بذلك أنه المقصود دون غيره.

فإذا قال: «جاءني رجلٌ» قلت: «أَيُّ؟» وإذا قال: «رأيت رجلاً»، قلت: «أَيُّ؟» وإذا قال: «مررت برجلٍ»، قلت: «أَيُّ؟» وإذا قال: «جاءني رجلان» قلت: «أَيَّان؟» وفي النصب والجر: «أَيَّين؟» وإذا قال: «رجالٌ»، قلت: «أَيُّون؟» وفي النصب والجر:

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) البقرة: ١٧٢. وغيرها.

(٣) البقرة: ٢١. وغيرها.

«أَيُّنِ؟» وإذا قال: «جاءتني امرأة»، قلت: «أَيَّةُ؟» وإذا قال: «امرأتان»، أو «امرأتين»، قلت: «أَيَّتَانِ؟» أو «أَيَّتَيْنِ؟» وإن قال: «جاءني نساء»، قلت: «أَيَّاتُ؟» وكان ذلك أخصراً وأوجزاً من أن يأتوا بزيادة الألف واللام والجملة بأسرها مع حصول المقصود بدونها.

وربما وقع عند ظهور الخبر بالألف واللام في الخبر لبس بأن المذكور معهود غير الأول. قال أبو العباس المبرد: لو ذكرت الخبر، وأظهرته، لم تكن «أَيُّ» إلا مرفوعة، نحو قولك: «أَيُّ مَنْ ذَكَرْتُ؟» أو «أَيُّ هَؤُلَاءِ؟» ولم تحسن الحكاية؛ لأن الخبر إذا ظهر، علم أن المتقدم مبتدأ، فقبح مخالفة ما يقتضيه إعراب المبتدأ. ألا ترى أنهم قد أجازوا الحكاية بـ«مَنْ» في العَلَم، فقالوا في جواب من قال: «رَأَيْتَ زَيْدًا»: «مَنْ زَيْدًا؟» لعدم ظهور الإعراب في «مَنْ». ولم يفعلوا ذلك مع «أَيُّ»، لظهور الإعراب فيها، فاستقبحوا مخالفة ما يقتضيه ظاهر اللفظ، وكذلك ورد عنهم: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ»، برفع «أجمعين» على الموضع، لما لم يظهر في المكني الإعراب، ولم يُجيزوا: «إِنَّ الْقَوْمَ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ» على الموضع، لظهور الإعراب في «القوم».

واعلم أن «أَيًّا» لما كانت مخالفة لـ«مَنْ» من جهة أن «أَيًّا» معربة، و«مَنْ» مبنية، كان ما يلحق «أَيًّا» إعراباً يثبت وصلاً، ويُحذف وقفاً، ويبدل في الوقف من تنوينه في النصب ألف. ولما كانت «مَنْ» مبنية، لم يكن ما يلحقها إعراباً، وإنما هو علامات ودلالات على المسؤول عنه، ولذلك كان بابُه الوقف، ويحذف في الوصل، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: ومحلُّه الرفع على الابتداء في هذه الأحوال كلها، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية، وكذلك قولك: «مَنْ زَيْدٌ؟» و«مَنْ زَيْدًا؟» و«مَنْ زَيْدٌ؟» و«مَنْ؟» والاسم بعده فيه مرفوعاً المحل، مبتدأ وخبراً. ويجوز إفراؤه على كل حال، وأن يقال: «أَيُّ؟» لمن قال: «رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ»، أو «امرأتين»، أو «رجالاً» أو «نساء». ويقال في المعرفة إذا قال: «رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ»، «أَيُّ عَبْدُ اللَّهِ؟» لا غير.

قال الشارح: اعلم أنك إذا حكيت، وقلت «أَيُّ؟» في جواب «رَأَيْتَ رَجُلًا»، فـ«أَيًّا» في محلِّ مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أَيًّا مَنْ ذَكَرْتُ؟ أو أَيًّا الْمَذْكُورُ؟ ويجوز أن يكون خبر ابتداء، والمحذوف هو المبتدأ، والنصب في لفظه على حكاية إعراب الاسم المتقدم.

كما أنك إذا حكيت بـ«مَنْ» عن العَلَم، فقلت في جواب من قال: «رَأَيْتَ زَيْدًا»: «مَنْ زَيْدًا؟» يكون «زَيْدًا» في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ، وإن كان منصوباً على الحكاية. كذلك إذا قلت: «أَيُّ؟» كان في موضع مرفوع، وإن كان منصوباً في اللفظ على الحكاية، وكذلك الجر إذا قلت: «أَيُّ؟» في جواب «مررت برجل» في موضع رفع

بالابتداء، وخفضه حكاية إعراب الاسم المتقدم. وإذا قيل: «جاءني رجل»، قلت «أي؟» فرفعت فالرفع على الحكاية؛ لأنك إنما تستفهم عما وضع المتكلم كلامه عليه، وليس الرفع الذي يوجه الابتداء، إنما هو في محل مبتدأ.

ويجوز أن يقال «أيًا؟» لمن قال: «رأيت رجلين أو امرأتين أو رجالاً أو نساء»، فتفردا مع الاثنين والجماعة، وتذكرها مع المؤنث؛ لأن لفظ «أي» يجوز أن يقع للاثنتين والجماعة على لفظ الواحد، ويقع على المؤنث بلفظ المذكر، كما كانت «من» كذلك.

فإذا استثبت بـ«أي» عن معرفة، لم يكن بد من الإتيان بالخبر، وبطلت الحكاية، فإذا قال «جاءني عبد الله»، قلت: «أي عبد الله؟»، وإذا قال: «رأيت عبد الله»، قلت: «أي عبد الله؟»، وإذا قال: «مررت بعبد الله»، قلت: «أي عبد الله؟» بالرفع لا غير. لم يكتفوا في المعرفة إلا بذكر الاسم والخبر، وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلاف حالتهما في السؤال. وذلك أن السؤال في النكرة، إنما هو عن ذاتها، وفي المعرفة إنما هو عن صفتها. فإذا سألت عن منكور، فإنما سألت عن شائع في الجنس، ليخصه لك باللقب أو غيره من المعرفات، وإذا سألت عن معرفة، فإنما سألت عن معروف وقع فيه اشتراك عارض، فأردت أن يخصه لك بالنعته، فإذا قال: «جاءني عبد الله»، قلت: «أي عبد الله؟» فالجواب: «الطويل»، أو «العالم»، ونحوهما من الصفات المميزة ممن له مثل اسمه، فلما كان الجواب بالنعته، لم يكن بد من ذكر المنعوت، فاعرفه.

فصل

[«ذا» بمعنى «الذي»]

قال صاحب الكتاب: لم يثبت سيبويه «ذا» بمعنى «الذي» إلا في قولهم: «ما ذا»، وقد أثبت الكوفيون، وأنشدوا [من الطويل]:

عَدَسٌ مَا لَعَبَادِ عَلَيْكَ إِسَارَةٌ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ^(١)

أي: و«الذي تحمليته طليق»، وهذا شاذ عند البصريين. وذكر سيبويه^(٢) في «ما ذا صنعت؟» وجهين:

أحدهما: أن يكون المعنى: «أي شيء الذي صنعت؟» وجوابه «حسن» بالرفع. وأنشد للبيد [من الطويل]:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٣)

(١) تقدم بالرقم ٢٢٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢، ٤١٧.

(٣) تقدم بالرقم ٤٩٥.

والثاني: أن يكون «مَاذَا» كما هو بمنزلة اسم واحد، كأنه قيل: «أي شيء صنعت؟» وجوابه بالنصب، وقرأ قوله تعالى: ﴿مَاذَا يَنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^(١)، بالرفع والنصب.

قال الشارح: قد تقدم القول في «ذَا» من قولك «مَاذَا صنعت؟» أنها تكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون بمعنى «الَّذِي» وما بعده من الفعل والفاعل صلته، وهو في موضع مرفوع، لأنه خبر المبتدأ الذي هو «مَا».

والوجه الثاني: أن يكون «مَا»، و«ذَا» جميعاً اسماً واحداً، يُستفهم به بمعنى «مَا»، وموضعه نصبٌ بالفعل بعده، وقد مضى مشروحا. فأما البيت الذي أنشده وهو [من الطويل]:

ألا تَسْأَلَانِ... إلخ

البيت للبيد، والشاهد فيه رفعُ «أَنْحَبُ» و«ضَلَّالٌ» على البدل من «مَا»، فدل ذلك على أن «ذَا» في موضع رفع بأنه خبرُ «مَا»، وهو بمعنى «الَّذِي»، وما بعده صلته. والتَّحَبُّ: التَّذرُّ، يُقال: «سار فلانٌ على نَحْبٍ» إذا سار فأجهد السير، كأنه خاطر على شيء، فجدَّ في السير، كأنه يُعْتَفُ الإنسانُ على جدِّه في أمر الدنيا وتعبه لها، أي يفعل ذلك لنذر يقضيه، أم لضلالٍ وأميرٍ باطلٍ.

ولا يكون «ذَا» ولا شيءٌ من أسماء الإشارة موصولاً عند البصريين، إلا فيما ذكرناه من «ذَا» إذا كان معها «مَا». وذهب الكوفيون^(٢) إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولةً، وإن لم يكن معها «مَا»، واحتجوا بأشياء، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْؤُونَ﴾^(٣). ومن ذلك ما قاله ثعلبٌ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٤) أن هَؤُلَاءِ بمعنى «الَّذِينَ»، والمراد: الذين تقتلون أنفسكم. ومن ذلك قوله [من الطويل]:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ... إلخ

(١) البقرة: ٢١٩. وقراءة النصب (العفو) هي قراءة الجمهور. وقرأ بالرفع الحسن، وعاصم، والجحدري. وابن أبي إسحاق، وغيرهم.

انظر: البحر المحیط ٢/١٥٩؛ وتفسير الطبري ٤/٣٤٦، ٣٤٧؛ وتفسير القرطبي ٣/٦١؛ والكشاف ١/١٣٣؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٢٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/١٦٩.

(٢) انظر المسألة الثالثة بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ٧١٧ - ٧٢٢.

(٤) البقرة: ٨٥.

(٣) طه: ١٧.

البيت ليزيد بن مُفَرِّغ، والشاهدُ فيه قوله: وهذا تحمليين، جعل «هَذَا» بمعنى «الَّذِي» موصولاً، و«تحمليين» صلته، أي: والذي تحملينه طليقٌ. يصف أمته بخروجه عن ولاية عباد، ويخاطب بغلته، فقوله: «عَدَسٌ» رَجَزٌ للبلغة، كأنه زجرها، ثم قال: ما لعباد عليك إماراً، أمنيت. ويجوز أن يكون «عدس» اسماً للبلغة نفسها، سُميت بذلك؛ لأنه مما تُزَجَّر به، كما قال [من الرجز]:

٥١٢- إذا حَمَلْتُ بِرُزْتِي عَلَى عَدَسٍ

والصواب ما ذهب إليه أصحابنا. وما تعلقوا به لا حجة فيه، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يَلِكُ بِبَيْمِينِكَ يَمُوسَى﴾^(١) فالجاء والمجرور في موضع الحال، و«مَا» استفهامٌ في موضع رفع بالابتداء، و«تَلِكُ» الخبر، كما يكون الجاء والمجرور صفةً إذا وقع بعد نكرة، نحو: «هذه عصا بيمينك». وصفة النكرة تكون حالاً للمعرفة. وكذلك «تحمليين» من قوله: «وهذا تحمليين طليق»، ف«هَذَا» مبتدأ، و«طليق» الخبر، و«تحمليين» في موضع الحال، والتقدير: هذا محمولاً طليق. وأما قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢)، ف«أَنْتُمْ» مبتدأ، و«هَؤُلَاءِ» الخبر، و«تقتلون أنفسكم» في موضع الحال، التقدير: ثم أنتم هؤلاء قاتلين أنفسكم.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن «هؤلاء» مُنادَى، والتقدير: يا هؤلاء، فهو في موضع اسم مضموم، و«أَنْتُمْ» مبتدأ، والخبر «تقتلون». ولو كان تقدير «هؤلاء الذين» كما ذهبوا إليه، لكان «تقتلون» بلفظ الغيبة؛ لأن «الَّذِي» اسمٌ ظاهر موضوع للغيبة. هذا هو الأكثر، وربما جاء لا بلفظ الغيبة حملاً على المعنى دون اللفظ، نحو قوله [من الكامل]:

٥١٣- وأنا الَّذِي قَتَلْتُ بِكَرًا بِالْقَنَا وتركتُ مُرَّةً غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

٥١٢- التخريج: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٢؛ وخزانة الأدب ٤٨/٦؛ ولسان العرب ١٣٣/٦ (عدس).

الإعراب: «إِذَا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط، متعلق بجوابه. «حملت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «بِرُزْتِي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرٍ مضاف إليه. «على عدس»: جاز ومجرور متعلقان بـ«حملت»، وسكنت السين لضرورة القافية.

جملة «حملت»: في محل جرٍ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «عدس» حيث جاءت اسماً للبلغة، لا زجراً لها.

(١) طه: ١٧.

(٢) البقرة: ٨٥.

٥١٣- التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧٣/٦؛ وسر صناعة الإعراب ٣٥٨/١.

وهو قليلٌ من قبيل الشاذِّ، فاعرفه .

= المعنى: يفخر بأنه قتل بكرًا برماحه، وبأنه سلب تغلب عرُّها، وقد عبَّر عن العز بالسنام .
 الإعراب: «وأنا»: الواو بحسب ما قبلها، «أنا» مبتدأ . «الذي»: خبره . «قتلت»: فعل ماضٍ، والتاء
 فاعل . «بكرًا»: مفعول به . «بالقنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«قتلت» . «وتركت»: الواو حرف
 عطف، «تركت»: مثل «قتلت» . «مُرَّة»: مفعول به أول منصوب . «غير»: مفعول به ثان لـ«ترك» .
 «ذات»: مضاف إليه، وكذلك «سنام» .
 جملة «أنا الذي» بحسب الواو، وجملة «قتلت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب،
 وعطف عليها جملة «تركت» .
 والشاهد فيه قوله: «قتلت» حيث جعل ضمير المتكلم هو الرابط لجملة الصلة بالاسم الموصول،
 والقياس أن يربطه بها ضمير الغائب، فيقال: أنا الذي قُتل .

فهرس محتويات

الجزء الثاني
من
شرح المفصل

فهرس المحتويات

٣	الحال
٦	فصل عامل الحال
١٠	فصل وقوع المصدر حالاً
١٣	فصل وقوع الأسماء أحوالاً
١٧	فصل تنكير الحال وتعريفها
٢١	فصل الحال المؤكدة
٢٣	فصل وقوع الحال جملةً
٣١	فصل الجملة الحالية والعائد
٣١	فصل حذف عامل الحال
٣٥	التمييز
٣٨	فصل شرط نصب التمييز
٤٠	فصل تمييز المفرد
٤١	فصل تقدّم التمييز على عامله
٤٣	أصل التمييز
٤٦	المنصوب على الاستثناء
٤٦	فصل المستثنى المنصوب
٥٨	المُستثنى الذي يجوز فيه النصبُ والبَدَلُ
٦٠	المستثنى المجرور
٦٤	المستثنى الذي يجوز فيه الجرّ والرفع
٦٧	المستثنى الجاري على وإعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء
٦٩	حكم غير
٧٠	فصل شبه غير إلا
٧٤	فصل حَمَل البدل على محلّ الجازّ والمجرور لا على اللفظ
٧٦	فصل تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه
٧٧	فصل تثنية المستثنى

٧٨.....	فصل حكم الجملة الاستثنائية
٧٩.....	فصل وقوع الفعل محلّ الاسم المستثنى
٨٣.....	فصل حذف المستثنى
٨٤.....	الخبر والاسم في بابي كان وإنّ
٨٤.....	فصل إضمار العامل في خبر كان
٩١.....	المنصوب ب لا التي لنفي الجنس
٩١.....	فصل أحكامها
٩٦.....	فصل تنكير اسمها
٩٩.....	فصل أحكام اسمها إذا كان بعده لام الإضافة
١٠٥.....	فصل حكم صفة اسمها وإعرابه
١٠٨.....	فصل حكم المعطوف على اسمها
١١٠.....	فصل جواز رفع اسمها إذا كرّر
١١٤.....	فصل حكمها إذا كرّرت
١١٥.....	فصل حذف اسمها
١١٨.....	خبر ما ولا المشبّهتين ب ليس
١١٨.....	فصل دخول الباء على خبر ما
١٢٢.....	فصل لات
١٢٣.....	ذكر المجرورات
١٢٥.....	فصل الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية
١٢٩.....	فصل حكم الإضافة المعنوية
١٣٣.....	الإضافة إلى الضمير
١٣٧.....	فصل إضافة الأسماء المبهمه
١٣٩.....	فصل نوعا الإضافة المفتوحة
١٤٨.....	أيّ المضافة
١٥٣.....	فصل حكم ما يُضاف إليه كلا
١٥٦.....	فصل إضافة أفعال التفضيل
١٦٣.....	إضافة الاسم إلى غيره بأدنى مناسبة
١٦٥.....	فصل موانع الإضافة
١٦٧.....	فصل ما لا يجوز إضافته
١٧٠.....	فصل إضافة المُسمّى إلى اسمه
١٧٣.....	فصل إقحام المضاف

١٧٩.....	فصل إضافة أسماء الزمان
١٨٣.....	مما يُضاف إلى الفعل
١٨٥.....	فصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه
١٩٠.....	فصل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
١٩٦.....	فصل حذف المضاف، وترك المضاف إليه على إعرابه
٢٠٠.....	فصل حذف المضاف إليه وحذف المضاف والمضاف إليه معاً
٢٠٥.....	فصل حكم ما أُضيفَ إلى ياء المتكلم
٢١٢.....	فصل إضافة الأسماء الستة
٢١٨.....	ذكر التوابع
٢١٨.....	فصل تعريفها
٢١٨.....	التأكيد
٢٢١.....	فصل فائدة التوكيد
٢٢٢.....	فصل التأكيد بصريح التكرير
٢٢٣.....	فصل تأكيد الاسم الظاهر والضمير
٢٢٥.....	اختصاص النفس والعين بالتفصلة بين الضمير المرفوع وصاحبيه
٢٢٦.....	فصل التأكيد بكلّ وأجمع
٢٢٧.....	فصل تأكيد النكرة بكلّ وأجمعون
٢٣٠.....	فصل التأكيد بأكتعون وأبتعون وأبصعون
٢٣٢.....	الصفة
٢٣٢.....	فصل تعريفها
٢٣٤.....	فصل مجيء الصفة اسماً مشتقاً
٢٣٦.....	فصل الوصف بالمصدر
٢٤٠.....	فصل الوصف بالجملة
٢٤٣.....	فصل الوصف السببي
٢٤٤.....	فصل مطابقة الصفة للموصوف
٢٤٦.....	فصل ما يُوصف ويوصف به
٢٤٩.....	فصل حكم الموصوف بالنسبة إلى الصفة في الخصوصية
٢٥٠.....	فصل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه
٢٥٨.....	البَدَل
٢٥٨.....	فصل أنواعه
٢٦٢.....	فصل فائدته

٢٦٣	فصل الدلالة على استقلالته
٢٦٥	فصل عدم اشتراط المطابقة بين البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير
٢٦٧	فصل إبدال الاسم الظاهر من الضمير
٢٧١	عَطْفُ الْبَيَانِ
٢٧١	فصل تعريفه
٢٧٣	فصل الفرق بين عطف البيان والبدل
٢٧٦	العطف بالحرف
٢٧٦	فصل عطف الضمير والعطف عليه
٢٨٥	ومن أصناف الاسم المبني
٢٨٥	فصل تعريفه وسبب بنائه
٢٨٨	علامة البناء
٢٩٢	المضمرات
٢٩٢	فصل أنواع الضمير
٢٩٤	فصل تعريف الضمائر
٣١١	فصل اتصال بعض الأحرف بالضمائر
٣١٥	فصل استعمال الضمير المنفصل والضمير المتصل
٣١٩	فصل توالي ضميرين
٣٢٢	توالي ضميرين ثانيهما منفصل
٣٢٦	فصل الضمير المستتر
٣٢٨	فصل ضمير الفصل أو العماد
٣٣٤	فصل ضمير الشأن أو القصة
٣٤٠	فصل تمييز الضمير
٣٤٠	فصل الضمير بعد لولا
٣٤٧	فصل نون الوقاية
٣٥١	أسماء الإشارة
٣٥١	فصل تعدادها
٣٦٢	فصل لحوق كاف الخطاب بأواخرها
٣٦٥	فصل الإشارة إلى القريب والمتوسط والبعيد
٣٦٦	فصل دخول ها التي للتنبه على أوائلها
٣٦٨	فصلاً لإشارة إلى المكان
٣٧١	الموصلات

٣٧١.....	فصلن تعدادها:
٣٨٨.....	فصل صلة الموصول والعائد
٣٩٣.....	فصل تخفيف الموصول
٣٩٦.....	فصل الإخبار بالذي
٤٠٠.....	ما يمنع فيه الإخبار
٤٠٢.....	فصل أوجه ما
٤٠٦.....	فصل قلب ألف ما وحذفها
٤١٠.....	فصل أوجه مَنْ
٤١٦.....	فصل استفهام الواقف عن نكرة بَمَنْ
٤٢٦.....	فصل أوجه أي
٤٢٧.....	فصل الاستفهام بأي عن نكرة في وصل
٤٢٩.....	فصل ذا بمعنى الذي